



التجربة الموؤودة

الحياة الديمقراطية في البحرين

التجربة الموؤودة

الحياة الديمقراطية في البحرين



علي ربيعة

التجربة الموؤودة

الحياة الديمقراطية في البحرين

الطبعة الأولي: 2010 م

تقديم

تمثل العملية الديمقراطية في السبعينات مرحلة من أهم وأخطر المراحل التاريخية التي عاشتها البحرين في عصرها الحديث.

فهذه العملية الديمقراطية هي عنوان الاستقلال السياسي الذي تحقق بانسحاب بريطانيا من الخليج واعلان الاستقلال في ١٤ اغسطس من عام ١٩٧١ وذلك بعد موافقة ايران على الغاء مطالبتها النهائية بالبحرين.

بالرغم من أن دستور الاستقلال الذي أصدره المجلس التأسيسي وصدق عليه الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لا ينص على تداول السلطة الا أنه أفسح المجال لمشاركة شعبية لا باس بها في صنع القرار. وهذه الوظائف المنوطة بالسلطة التشريعية والمتمثلة في حق المجلس الوطني في التشريع واحكام الرقابة على السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالمال العام، هي ما دفع جبهة التحرير الوطني والعناصر اليسارية المستقلة لتشكيل كتلة الشعب وخوض الانتخابات النيابية ضمن برنامج وطني حوى معظم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا البرنامج - الذي تم نشره في الكتاب - مثل في واقع الأمر تحديا أمام كتلة الشعب التي وعدت الناخبين بتنفيذ جميع بنوده بما في ذلك اغلاق التسهيلات العسكرية الأمريكية في منطقة الجفير بالمنامة العاصمة.

في مؤلفه الأول "لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين" أتحفنا النائب علي قاسم ربيعة بتوثيق الحقبة الثالثة من تاريخ النضال الوطني وها هويتحفنا في مؤلفه الجديد بسرد المرحلة النضالية السرية ونضال الطبقة العاملة في مرحلة الستينات السبعينات من القرن الماضي.

والحقيقة أن نواب السبعينات على اختلاف ميولهم وأفكارهم وانتماءاتهم السياسية كانوا يتمتعون بالحس الوطني وعلى مستوى عال من المسئولية وانحصر همهم وجل عملهم في تحقيق المصلحة العامة. فالاجماع الوطني على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي السمة الغالبة في أعمال المجلس ولم تكن الاطروحات الخلافية المتعلقة بقضية الاختلاط لتؤثر على خحط سير عمل المجلس وقد انتهى أثرها بمجرد التصويت عليها.

ما شجعني لكتابة هذا التقديم هوكوني أحد أعضاء كتلة الشعب الذي آثر الانسحاب من الترشح قبل يوم واحد من موعد الانتخاب للاسباب التي ذكرها المؤلف ومع ذلك بقيت أرصد سير العملية الديمقراطية وأراقب أداء المجلس الوطني ومدى التزام كتلة الشعب بتنفيذ برنامجها الانتخابي.

ما خلصت إليه من متابعتي للمعارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خاضها المجلس الوطني هوأن تفوق المجلس الوطني على السلطة التنفيذية ومحاصرتها حصل بفعل الأداء المتميز للنواب وسرعة مبادرتهم في طرح كافة القضايا التي تعالج المشاكل الحياتية للمواطن كالأجور والتوظيف والسكن والتعليم وايصال المياه والكهرباء للقرى مع الحرص على تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع. وهذه الانجازات ما كانت لتتحقق لولا الوحدة الوطنية داخل المجلس الوطني الأمر الذي دفع السلطة لوضع المجلس أمام خيارين أحلاهما مر: أما القبول بتمرير قانون أمن الدولة الذي يصادر كامل الحريات السياسية ويحيل الدولة الى دولة بوليسة قميعة أوالغاء الديمقراطية الجزئية التي وفرها دستور الاستقلال فكان خيار المجلس بجميع كتله الثلاث رفض القانون الامر الذي ترتب عليه حل المجلس الوطني وهوما زال في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول.

في هذا السياق أشارالكتاب لمناورات الحكومة من أجل تمرير قانون أمن الدولة وكيف أن الحكومة حاولت استمالة الكتلة الدينية بحجة أن هذا القانون أنما يستهدف الشيوعيين لكن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع بفضل يقظة الشعب وتنبه النواب الدينيين لخطورة هذا القانون الذي لا يفرق بين الدينيين والعلمانيين.

يكسب هذا الكتاب أهميته في تناوله الخلفية التاريخية للعملية الديمقراطية يث يتحدث عن الدور الذي لعبته الهيئة التنفيذية العليا في الخمسينات مرورا بانتفاضة مارس ١٩٦٥ المجيدة وانتهاء بأحداث السبعينات وجميع هذه الأحداث ساهمت في تعبيد الطريق للمشاركة الشعبية والدخول في العملية الانتخابية. وهذه المراحل النضالية شهدت التضحيات الجسام من قتل وسجن وتعذيب ونفي وتشريد وقد اشار الكاتب لبعض من هذه الحوادث.

ويتحدث الكاتب عن اطراف الصراع السياسي في الستينات والسبعينات فيقول أنها تحددت في طرفين اساسيين هماجبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية واللجنة التأسيسية (لعمال البحرين) من جهة والادارة البريطانية ومعها الادارة المحلية من جهة أخرى. وعن طبيعة الصراع الدائر بين هذين الطرفين كان اعتماد الكاتب على الوثائق البريطانية جليا وواضحا حيث كشفت الوثائق مدى تركيز الادارة البريطانية على التخلص من هذه القوى المناوئة للوجود البريطاني في البحرين وفي الخليج العربي والكيفية التي يتم فيها ملاحقتها وضربها. لكن هذا النضال تتوج في نهاية المطاف في طرح مشروع الديمقراطية الجزئية على الطريقة الكويتية.

ويتطرق الكاتب الى الاسباب الحقيقية لحل المجلس الوطني وتعطيل الحياة النيابية فيكشف سر تواطؤ الادارة البريطانية مع القيادة السياسية في التخلص من هذه التجربة

الوليدة وذلك استنادا على المعلومات التي كشفتها وثائق عام ١٩٧٥ و١٩٧٦.

ما يزيد من أهمية هذا الكتاب هوما تشهده الساحة السياسية في الوقت الحاضر من تداعي الوضع السياسي مقارنة بما كان عليه الوضع في السبعينات ونجاح السلطة في احياء التاريخ الخلافي الطائفي الذي قضت عليه الهيئة التنفيذية العليا في بداية الخمسينات ونقل الصراع الطائفي داخل البرلمان الصوري وذلك على اثر التخلص من جميع اللاعبين السياسيين وبروز السلطة كلاعب وحيد في الساحة.

أخلص للقول بأن هذا الكتاب هومساهمة قيمة في التوثيق لحقبة مهمة من تاريخ هذا الشعب المناضل وأن الكاتب قد نجح في نقل الكثير من الأحداث الحقيقية والمشاهد الصادقة وبالخصوص فيما يتعلق بالأحداث التي عايشها خلال مزاولة نشاطه السياسي مع رفاقه من المناضلين.

ولأن التاريخ أمانة في أعناق المخلصين من أبناء هذا الوطن، فأن النخبة السياسية التي لعبت الدور المحوري في صياغة تلك الأحداث هي من يقع على عاتقها واجب الشروع في كتابة هذا التاريخ حفاظا عليه من الضياع والتحريف والتدليس. أن هذا التاريخ ملك للأجيال القادمة وعلى النخبة السياسية تحمل مسئولية تدوين هذا التاريخ من أجل التصدي لؤلئك الذين حاولوا ولازالوا يحاولون كتابته وفقا لأهواء الجهات الرسمية وخدمة لمصالحهم الشخصية والحزبية.

عيسى بن عبدالله الجودر

تمهيد

جرت العادة في عهد الاستعمار البريطاني أن يتولى المقيمون السياسيون ادارة شئون دول الخليج وذلك بحكم الصلاحيات المطلقة التي تمتعوا بها وأن يقوم المقيم والوكيل السياسي بمهمة ارسال الرسائل اليومية والتقارير الشهرية والسنوية لاطلاع حكومة صاحبة الجلالة على آخر المستجدات فيما يتعلق بمجريات الأحداث وآخر التطورات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني. على اثر انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في عام ١٩٧١ وحصول الامارات العربية على استقلالها ساد الاعتقاد أن البحرين قد أصبحت دولة مستقلة وأنهاصاحبة السيادة على أراضيها وأن قراراتها الداخلية والخارجية نابعة من ارادتها وبدون أي تدخل أجنبي.

لكن الأمر المثير للدهشة هوما كشفته الوثائق البريطانية من استمرار التدخل البريطاني في مرحلة ما بعد الاستقلال وقيام السفير البريطاني نفسه بأداء وظيفة المقيم والوكيل السياسي في صياغة التقارير الدقيقة والمفصلة بما يعكس مدى الحرص والاهتمام الذي تبديه الخارجية البريطانية فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للبحرين وبأمنها واستقرارها. لم يقتصر هذا الدور على رصد تطور الأحداث وتزويد الخارجية البريطانية بآخر المستجدات على الساحة السياسية بل تعدى ذلك الى تدخل الادارة البريطانية في الشئون الداخلية والخارجية بما في ذلك الاشراف على العملية الديمقراطية واقامة العلاقات الخارجية.

لم يكن قد مر على التجربة البرلمانية سوى أربعة أشهر عندما بانت الدلائل والبراهين على عدم صدقية وجدية القيادة السياسية في التوجه الديمقراطي حيث بدأت السلطة التنفيذية في اختلاق المشاكل ووضع العراقيل في طريق السلطة التشريعية تمهيدا للقضاء عليها. وقد بقيت الاسباب الحقيقية وراء فتح المعركة السياسية مع المجلس الوطني خافية لعقود من الزمن وساد الاعتقاد وقت ذاك أن قرار حل المجلس الوطني قد اتخذ على مستوى القيادة السياسية الخليفية وهي الأمير ورئيس الوزراء وولي العهد مع مشاركة وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة لكن ما كشفته الوثائق البريطانية الخاصة بعقد التسعينات أن قرار الحل لم يكن قرار السلطة الوطنية لوحدها وأنما شكاركت فيه الادارة البريطانية. لقد كشفت الوثائق البريطانية حجم التدخل السافر في شئون البحرين الداخلية الى درجة عدم تردد الحكومة البريطانية في اتخاذ الموقف الداعم والمساند للقيادة السياسية في خلافها الحاد مع برلمان السبعينات وتحريض الحكومة على وضع نهاية للتجربة البرلمانية

بحجة أنها خرجت عن السيطرة حسب تعبير السفير البريطاني.

ترى ما هوالدافع وراء استمرار التدخل في رسم السياسات الداخلية والخارجية لبلد نال استقلاله؟ هل هوالتاريخ الطويل من علاقة الهيمنة وادارة البحرين كمستعمرة لما يزيد على القرنين من الزمن وأن هذه العلاقة تتطلب أوتستوجب الاطمئنان على رسوالبحرين على بر الأمان السياسي؟ أم أن هذا النهج الرقابي والاشرافي على الوضع الداخلي هو استمرار لسياسة الهيمنة بنمط جديد من العلاقة ظاهرها الاستقلال وباطنها التدخل وكل ذلك بهدف حماية نظام الحكم خدمة لسياسات الغرب وتنفيذا لمصالحه؟ وفي اعتقادي أن جزء من الاجابة يكمن في ايواء البحرين للتسهيلات البحرية للولايات المتحدة وفي استضافتها لقيادة الاسطول الخامس.

منذ حل البرلمان في ٢٦ أغسطس عام ١٩٧٥ظلت الديمقراطية البدائية التي جاء بها دستور١٩٧٣ تشكل محور الصراع لقرابة الثلاثة والثلاثين عاما بين المتمسكين بها والمطالبين باستعادة العمل بدستورها العقدي من جانب وبين الرافضين لعودتها وهم النظام السياسي ومن ورائه الولايات المتحدة من جانب أخر. لقد اكتشفت القيادة السياسية أن هذه المشاركة الجزئية تتعارض والقيم القبلية القائمة على احتكار السلطة والاستئثار بالثروات الطبيعية كما تيقنت الولايات المتحدة أن هذه التجربة تتعارض ومصالحها المتمثلة في تواجد القاعدة البحرية العسكرية في منطقة الجفير. وهذا التعارض في المصالح أدى الى خلق هوة سحيقة بين القيادة السياسية التي تريد أن تحافظ على النظام الاقطاعي في ادارة الحكم وبين اصرار نواب الشعب في ممارسة حقهم في ارساء دعائم الحكم القائم على المحاسبة والمشاركة الحقيقية في صنع القرار.

والحقيقة أن تجربة السبعينات لا زالت تمثل مصدر الهام ومبعث فخر واعتزاز بالنسبة للذين عاشوا فصولها وأحداثها أوالذين شاركوا فيها كنواب للشعب لمدة سنتين هي عمر المجلس الوطني المنتخب. ولذا فلا غرابة في أن تصبح هذه التجربة أداة مقارنة بالنسبة للمشاركين في برلمان السبعينات ومن خلفهم القوى السياسية التاريخية لقياس ما جاء به دستور ٢٠٠٢ من صلاحيات تشريعية ورقابية مع الاخذ بعين الاعتبار مدى التزام المشاركين في السبعينات بالقيم والمبادئ وعدم استعدادهم للتفريط في المسئولية والحقوق الدستورية أوالمساومة على القضايا الوطنية. ومن هذا المنطلق مثلت المشروعية الدستورية المتمثلة في تفعيل دستور ١٩٧٣ وعودة الحياة النيابية القضية المحورية بالنسبة للحركة الدستورية طوال سنوات انتفاضة التسعينات كما مثلت الثوابت الدستورية الشعار المطلبي للمؤتمر الدستوري المقاطع لانتخابات عام ٢٠٠٢.

هذا الكتاب لا يتعدى كونه مساهمة متواضعة في التأريخ للتجربة البرلمانية في السبعينات

بدء من رصد الاحداث والوقائع التي شكلت الخلفية التاريخية لنشوء التجربة مرورا بالاحداث التي صاحبتها وانتهاء بالعوامل والظروف التي هيأت للقضاء عليها.

ما يزيد من أهمية هذا الكتاب هواعتماد جزء كبير منه على الوثائق البريطانية في الفصح عن جوانب كثيرة من تلك المراحل التاريخية الخاصة بالحركات السياسية والانتفاضات الشعبية على طول فترة الخمسينات والستينات والسبعينات وصولا الى انتخابات المجلس التاسيسي والمجلس الوطني وانتهاء بحل المجلس الوطني وتعليق الحياة النيابية.

لم يعد سرا القول أن السلطة السياسية ومنذ عهد الاستعمار البريطاني عمدت على تبني سياسة فرض الحصار الاعلامي على الأسرار والمعلومات المتعلقة بجميع المراحل التاريخية التي مرت بالبحرين منذ توقيع الخليفة على المعاهدة الأولى في عام ١٨٣٠ والتي تجعل من البحرين دولة محمية من قبل بريطانيا.

لكن أن تصل الأمور الى درجة ابقاء محاضر جلسات المجلس الوطني قيد الحبس في مخازن وزارة الاعلام في محاولة منها لطمس معالم التجربة والتكتم على اسرارها هوما يثير الدهشة والتساؤل. وفي ظل استمرار سياسة التعتيم واحتكار المعلومة التاريخية لم يعد هناك سوى الوثائق البريطانية للاعتماد عليها كمصدر أساسي للتوثيق و اذا كان الشعر الجاهلي هوديوان العرب فأنه ليس من قبيل المبالغة القول ان الوثائق البريطانية ومذكرات المستشار بلجريف هي ديوان الحركات المطلبية والقوى الوطنية بالنسبة لتاريخ البحرين السياسي.

المقدمة

منذ مطلع عشرينات القرن العشرين وشعب البحرين لم يتوقف في خوض نضالاته من أجل الاصلاح والتغيير بدء من ثورة الغواصين في مايو ١٩٣٢ ومن بعدها الحركة الاصلاحية في عام ١٩٣٨ مرورا بالهيئة التنفيذية العليا التي تشكلت في عام ١٩٥٤ ومن ثم انتفاضة مارس المجيدة في ١٩٦٥. والحقيقة أن حركة الهيئة التنفيذية العليا مثلت انعطافا كبيرا في تاريخ العمل الوطني والنضالي ليس على مستوى ونوعية المطالب فقط بل وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي واسلوب العمل الوطني والنضال السلمي. فهذه الحركة نجحت في دفع عامة الناس نحوالاهتمام بالعمل السياسي وكان للدور الذي لعبته الثورة الناصرية وعلى وجه الخصوص اذاعة صوت العرب في تعبئة الناس بأفكار الحرية والوحدة العربية أثر كبير في القضاء على الطائفية المذهبية وفي ترسيخ الوحدة الوطنية. ولذا فأن هذه التجربة الرائدة مثلت ولا زالت تمثل مصدر الهام لشعب البحرين وكانت حاضرة بمطالبها الديمقراطية السلمية في انتفاضة مارس عام ١٩٦٥ وفي السبعينات وحتى انتفاضة التسعينات. ليس هذا مجال الخوض في تفاصيل أحداث الهيئة التنفيذية العليا (هيئة الاتحاد الوطني) لكنه من المهم جدا تبيان كم هي كانت متقدمة في زمانها ومكانها من حيث أفكارها واطروحاتها المشبعة بمفاهيم الحرية والديمقراطية.

بدأت هذه الحركة بتقدم ممثلي الطائفتين (السنية والشيعية) في الخامس من يوليو ١٩٥٤ بجملة من المطالب الى الحاكم شملت ما يلي :-

١) تشكيل مجلس استشاري بطريقة الانتخاب الحر يمثل أهالي البلاد سنة وشيعة بالتساوي وصلاحية هذا المجلس النظر في شئون البلاد بصورة عامة يسن الأنظمة واللوائح ويرفعها الى حاكم البلاد لابرامها أونقضها بالبيانات.

٢) تشكيل لجنة من رجال القانون لسن قانون عام للبلاد يتمشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية على أن يعرض هذا القانون على المجلس الاستشاري أي الهيئة التي تمثل البلاد تمثيلا صحيحا لاقراره.

٣) اصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين تعيين قضاة لها ذوكفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق ويكونون قد مارسوالقضاء في ظل القوانين المعترف بها ، ومثل هؤلاء القضاة يكونا ستقدامهم من الخارج اذا لم يتوفر وجودهم في البلاد.

٤) اجراء انتخابات حرة لتشكيل مجالس للبلديات والصحة والمعارف.

٥) اصلاح دوائر الأمن وتركيز المسئولية في شخص واحد فاذا ما حدث ما يعكر الأمن

فعلى المسئول تبعة ذلك.
٦) تعويض أهالي منكوبي الحوادث (الأمنية) من الطرفين التي حدثت منذ اليوم العاشر من محرم ١٣٧٣ (١٩سبتمبر ١٩٥٣) واصدار عفوعام عن المسجونين والمبعدين.
٧) معاقبة المسئولين عن اطلاق النار من قبل الشرطة على الشعب يوم الخميس ٣٠ شوال ١٣٧٣ (١ يوليو ١٩٥٤).

ولم يفت الهيئة أن تبعث بصورة من هذه المطالب الى المعتمد البريطاني السيد جون وليم وول John William Wall وذلك في الثالث من ذي القعدة ١٣٧٣ هجرية الموافق ٥ يوليو ١٩٥٤.

في شهر أكتوبر من عام ١٩٥٤ تم الاعلان عن تشكيل الهيئة التنفيذية العليا واختيار قيادتها من ثمانية أشخاص أربعة منهم من السنة وأربعة من الشيعة ولم تلبث الهيئة أن كررت مطالبتها بتكوين مجلس تشريعي بالانتخاب وبتصنيف وتعديل القانون الجنائي والمدني وبحق تشكيل النقابات وإنشاء محكمة استئناف عليا.

لكن الحاكم الشيخ سلمان بن حمد الخليفة لم يكتفي برفض هذه المطالب وأنما رفض أيضا الاعتراف بوجود الهيئة التنفيذية العليا. وفي هذا الخصوص يتساءل مستشار حكومة البحرين السيد بلجريف في لقائه بالمعتمد في السابع عشر من فبراير ١٩٥٥ كيف يوافق الحاكم على الالتقاء بأحد أعضاء الهيئة في الوقت الذي يرفض فيها الاعتراف بوجود الهيئة ككل؟ ويعلق المستشار فيقول أن الحاكم لا يتكلم الا مع اؤلئك الذين يقفون الى جانبه وهولا يحاول أن يقنع أويكسب المعارضة. (المذكرة السرية التي بعث بها الى المقيم السياسي السيد باروز (B.A.B.Burrows).

لكن اذا كان هذا هوموقف الحاكم تجاه هذه المطالب فماذا كان عليه موقف الادارة البريطانية والمقيم السياسي والمتعمد السياسي؟ تقول الوثائق البريطانية أن الحكومة البريطانية لم تكن متعاطفة أبدا مع الاصلاح السياسي الواسع الذي يسمح للشعب بالتدخل في ادارة شئون الحكم بما يؤثر على مصالحها وعلى هذا الأساس اكتفت الادارة البريطانية بتشجيع مشاريع الاصلاح الاداري والأمني والقضائي وبعض الاصلاحات الاجتماعية والسياسية الطفيفة بعيدا كل البعد عن المطلب الخاص بانتخاب برلمان كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.

أمام رفض الحكومة لمطالب الهيئة والاعتراف بها كممثلة للشعب أعلنت الهيئة التنفيذية العليا في الثامن من فبراير ١٩٥٥ عن تأسيس اتحاد عام يجمع العمال وسائر الموظفين وطلبت من جميع المواطنين الأعضاء في المجالس الحكومية سواء المعينين أوالمنتخبين الانسحاب.

ما يسترعي الانتباه ويدلل على رقي الوعي السياسي لدى قيادة الهيئة ودرجة تأثر أفكارها بالمفاهيم الغربية في تشكيل الدولة الحديثة هما أمران في غاية الأهمية:

١) اعتبار البلدية ملكا للشعب وأن الحكومة قد استولت عليها عنوة وأنه طالما بقيت البلدية تساس من قبل الحكومة فأن الشعب مصر على مقاطعتها انتخابا وترشيحا.

٢) اصرار الهيئة على أن تكون القوانين نابعة من ارادة المواطنين وذلك بأن تعرض جميع القوانين على ممثلي للشعب لدراستها ومناقشتها قبل المصادقة عليها. وقد جاء تأكيد الهيئة على هذا المطلب الحقوقي في معرض ردها على الخارجية البريطانية في ٢٨ رمضان ١٣٧٤ الموافق ٢١ مايو ١٩٥٥ عندما عبرت عن رفضها فرض قانون العقوبات على الناس لأن هذا الفرض يتنافى مع أبسط قواعد الشرائع الانسانية وقانون حقوق الانسان الذي ينص على اعتبار الأمة مصدرا لجميع السلطات بما في ذلك السلطات التشريعية.

كانت المفاجأة هواقدام السلطة على تشكيل المجلس الاداري الذي يضم في عضويته سبعة أفراد من العائلة الحاكمة مما أصاب الهيئة بخيبة أمل وأثار الريبة والشكوك لدى المواطنين في مصداقية الحكومة. والحقيقة أن هذه التشكيلة ومن قبلها الطريقة التي تم فيها افشال تشكيل اللجان المنتخبة قد أوصلت هيئة الاتحاد الوطني الى قناعة تامة بعدم جدوى مواصلة الحوار مع الحكومة حتى وان كان واسطتها دار الاعتماد البريطاني.

وقد شعرت الادارة البريطانية بفقدان ثقة الهيئة في الحكومة وفي محاولة منها لامتصاص نقمة الهيئة نصحت الخارجية البريطانية حكومة صاحبة الجلالة بأن تتبنى سياسة جديدة تجعل الحاكم أكثر سرعة في تلبية الاصلاح (الاداري) فقط مما يؤدي الى جعل الهيئة أكثر بطأ في التقدم نحوالاصلاح الدستوري.

كان رد فعل الهيئة على سياسة المماطلة التي تتبعها الحكومة ومن ورائها الادارة البريطانية ان أعلنت الهيئة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك في ١٠مايو ٥٦ عن تشكيل فرق كشفية تحت اسم "فرق البحرين الكشفية" وبادرت بفتح باب العضوية للراغبين في الانضمام بتسجيل أسمائهم لدى سكرتارية الهيئة. وقد بينت الهيئة الأهداف من وراء تشكيل هذه الفرق فقالت أنها من أجل تدريب الشباب على الحياة الصعبة وادارة المعسكرات وتدريبهم على الاسعافات الأولية واطفاء الحرائق ورفع وعيهم بالمشاكل الاجتماعية والصحية في المدن والقرى.

في الواقع أن هذا القرار فاجأ حكومة البحرين والادارة البريطانية وسبب لهما أزعاجا كبيرا وسارعت الادارة البريطانية الى اتهام الهيئة بالسعي بتشكيل حكومة ظل أوبخلق دولة داخل دولة. وفي تعليقه على هذا التشكيل قال المعتمد البريطاني في البرقية التي بعث بها الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونيوأن قسما من التدريب الذي سيحصل عليه كشافة

هيئة الاتحاد هو تدريب شبه عسكري وأن الهدف الأساسي من هذه التشكيلة هوخلق هيكل منظم يمكن استعماله في حالات الاضرابات والاضطرابات من أجل ضبط أتباع الهيئة أومن أجل معارضة الشرطة كما يمليه الموقف آنذاك. وضرب المتعمد مثلا فقال أن هذه الممارسة كانت واضحة خلال الاضراب الأخير حيث قام رجال هيئة الاتحاد بتنظيم الناس وتوجيه أوضبط تحركات الطائشين لكن هذا الوجود في حقيقة الأمر يمثل تهديدا خطيرا لسلطة الدولة اذا ما تلقى هذا التنظيم التدريب شبه العسكري. وأضاف المعتمد السياسي القول بأن الحاكم واع جدا بهذا الخطر وأنه ناقش معه ومع المستشار بلجريف امكانية التشريع من اجل جعل هذه النشاطات محظورة قانونيا مما يفسح المجال للشرطة اذا ما لزم الأمر اتخاذ الاجراء اللازم في وقت مبكر. ولاعطاء الموضوع صفة الاستعجال اقترح المعتمد السياسي اصدار قانون صغير وبسيط يمنع ارتداء البدلات النظامية وحمل الشارات ويمنع التدريب العسكري والمارشات العسكرية. وبخصوص التدريبات العسكرية قال المتعمد أنه لا توجد أية صعوبة في منعها وذلك حسب القانون البريطاني لكن فيما يتعلق بارتداء البدلات فأنه لا القانون البريطاني ولا القانون الهندي يمنعها وأن هذين القانونين يمنعان فقط البدلات العسكرية. ويختتم المعتمد تعليقه بالقول أنه اقترح على بلجريف أن تقوم حكومة البحرين بعد مرور بعض الوقت باخطار هيئة الاتحاد بأنه لا توجد أية دولة ممكن أن تتحمل وجود الجيوش الخاصة وأنه اصبح من مسئولية الحكومة اصدار التشريع الكفيل بمنعها ما لم تقم هيئة الاتحاد بحل هذا التشكيل أوالغاء تلك المظاهر الغير مرغوب فيها. ويفيد المعتمد بأن بلجريف وافق على هذا الاقتراح وأنه سيباشر السير فيه.

في السادس من نوفمبر ١٩٥٦ شاركت القوات البريطانية في اعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني وصدر الحكم بالحبس لمدة ١٤ سنة بحق الباكر والشملان والعليوات وتم نقلهم في سفينة حربية بريطانية الى جزيرة سانت هيلانة. أما الاثنان الآخران وهما ابراهيم فخروابراهيم موسى فقد حكم عليهما بالحبس لمدة عشر سنوات وأمضيا سنوات حكمهما في سجن جزيرة جدة.

بعد القضاء على هذه الحركة المطلبية السلمية انتهى النشاط السياسي العلني ليبقى النضال السري الذي قادته جبهة التحرير الوطني وحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد تمخض هذا النضال السري في اندلاع انتفاضة مارس ١٩٦٥ التي فرضت نفسها على واقع البحرين السياسي والنضالي وكانت تجدد نفسها كل عام وعلى امتداد سبع سنين حتى اضطرت الحكومة في منتصف شهر مارس عام ١٩٧٢ لفتح باب الحوار مع القيادات العمالية. وقد مثل الحكومة في هذا الحوار اللجنة العمالية الحكومية التي تضم ثلاثة وزراء

وفيه أوصلت الحكومة رسالتها للقيادات العمالية بأن ما هوقادم هوالدستور والبرلمان وهوأكبر بكثير من مطالب المعارضة التي سيصبح بمقدورها تحقيق مطلب النقابات وغيره من المطالب من خلال البرلمان. في الوقت نفسه عبر الوزراء الثلاثة عن موافقة الحكومة على اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسين وأعطوا وعدا بتعديل رواتب الموظفين.

ما يميز هذه الانتفاضة عن حركة الهيئة التنفيذية العليا في الخمسينات هوالعمل السري ودخول العامل الخارجي كعامل مهم وضاغط سواء على مستوى الوطن العربي أوالدولي. فالجمهورية العربية المتحدة والعراق لم يترددا في التعبير عن موقفهما الداعم سياسيا واعلاميا كما أكدت على ذلك الوثائق البريطانية.

وحتى دولة الكويت لم تستثنى من ذلك وبالأخص برلمانها الذي سبب احراجا كبيرا للخارجية البريطانية. أما على المستوى الدولي والحقوقي فقد تم ايصال القضية الى سكرتير الأمم المتحدة يوثانت (U.Thant) وتمكن الصليب الأحمر من زيارة البحرين ثلاث مرات لتفقد السجون ورصد الانتهاكات فيما قامت منظمة العفوالدولية بتوجيه الادانة للحكومة البريطانية وحكومة البحرين. بالاضافة الى ذلك تم طرح قضية البحرين في البرلمان البريطاني وفي اذاعة (الب. بي. سي) كما تم تداولها في الصحافة البريطانية حيث قامت السن دي تايمز Sunday times والأوبزيرفر Observer والجاردين Guardian والاكونومست Economist بنشر معلومات في غاية الدقة عن البطالة والفقر وسوء توزيع الثروة وسوء الادارة بما يحمل بريطانيا مسئولية اندلاع العنف. من خلال الاطلاع على الوثائق البريطانية يتضح لنا حجم الضرر السياسي والاخلاقي الذي ألحقته الانتفاضة بالادارة البريطانية نتيجة فضح نظام الحكم الاوتوقراطي المدعوم عسكريا وسياسيا من قبل حكومة صاحبة الجلالة من جانب، ومن جانب آخر الكشف عن محاولات الحكومة البريطانية التستر على أعمال القمع واستخدام الاسلحة المحرمة دوليا.

ما نود أن نخلص اليه في هذه المقدمة السريعة هوالتوصل الى الاستنتاجات والحقائق المهمة التالية:

١) أن الحركة المطلبية في الخمسينات هي التي اقنعت الحكومة البريطانية بضرورة التفكير الجدي في موضوع الاصلاح الاداري والسياسي من أجل الخروج بمعالجات تصب في صالح ديمومة النظام. وقد توج هذا التوجه في صدور ما عرف باسم تقرير واليس (Wallis Report) الشهير. في هذا التقرير يذهب الاصلاح الاداري الى درجة التشكيل الوزاري عن طريق الانتخاب فيما يصل مستوى الاصلاح السياسي الى درجة التمثيل الشعبي.

٢) أن انتفاضة الستينات هي التي دفعت الحكومة البريطانية نحوالبدء في تطبيق تقرير

الاصلاح الاداري الذي سمي بتقرير واليس (Wallis Report). ففي اللقاء الذي تم في يوم الأثنين الموافق ٣١ مايو١٩٦٥ أكد الشيخ خليفة للمقيم السياسي والمعتمد السياسي بأنه والحاكم أجريا المناقشات الأولية حول توصيات التقرير وأنهما يرغبان في مقابلة المقيم البريطاني والمعتمد البريطاني في القريب العاجل لمناقشة الطريقة التي يمكن أن يتم فيها تنفيذ هذه المقترحات. وفي هذا اللقاء رحب الشيخ خليفة بالتوصيات الخاصة بالتنظيم الاداري التى تؤدي الى تحسين أداء الحكومة كما أقر في الوقت نفسه بأهمية التوصيات الخاصة بتمثيل المواطنين.

٣) كان المفترض أن يبدأ تطبيق تقرير السيد واليس (Wallis Report) في النصف الثاني من شهر يناير عام ١٩٦٦ لكنه اتضح مدى صعوبة تنفيذ الجزء الخاص بالاصلاح الاداري وذلك بسبب اعتراض الشيخ محمد بن سلمان على النظام الوزاري على اعتبار أنه اذا ما أصبح الشيخ خليفة رئيسا للوزراء فأنه سوف يصبح واحدا من ضمن الوزراء العاديين. ولذا فهويقترح تشكيل ثلاث وزارات فقط يتقاسمها هووالشيخ خليفة والشيخ دعيج على أن تكون هذه الوزارات في مرتبة واحدة. يقول المستشار سميث أن صدى هذه الواقعة كان سيئا في نفس أمير البلاد الشيخ عيسى وأنه من الممكن أن يتخذ الأمير الخطوة الشجاعة بأن يستخدم سلطته ويفرض النظام الوزاري. لكن حسم هذه القضية تم تركه الى حين زيارة موظف الخارجية البريطانية السيد ام. اس.وير (M.S.Weir) الى البحرين. (Letter ٦٦/١٠١٢ dated ٦٦/٢/٦).

٤) أنه اذا ما تم اعتماد منهج المقارنة كأداة لقياس مطالب الهيئة التنفيذية العليا وأطروحاتها في الخمسينات فأننا نكتشف أن هذه المطالب كانت متقدمة جدا على مطالب الحركة المطلبية في الستينات والسبعينات. فالمشاركة الشعبية المحدودة في صنع القرار التي جاء بها دستور ١٩٧٣ والتي اقتصرت على البرلمان فقط لم تكن لتلبي طموحات شعب البحرين ولذا فقد كان هذا المشروع موضع خلاف بين القوى الوطنية الرئيسية كما سنرى لاحقا.

٥) أن مطالب الهيئة المتمثلة في استقلالية السلطة التشريعية والاستقلال التام للبلديات وجعلها بمثابة حكومات محلية بالاضافة الى جعل القوانين تعبر عن ارادة المواطنين، أن هذه المطالب وبعد مرور ما يزيد على نصف قرن من الزمن على ضرب هيئة الاتحاد الوطني لا زالت تمثل آمال وطموحات شعب البحرين من أجل صنع نظام سياسي ودستوري يقوم على مبدأ استقلال السلطات الثلاث ويسمح للمواطنين بأختيار حكومتهم.

ع٠ر

الخلفية التاريخية للمجلس التأسيسي

في عام ١٩٦٨ أعلنت الحكومة البريطانية رسميا عن نيتها الإنسحاب من منطقة الخليج وأن هذا الانسحاب سيكون في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٧١. وقد جاء هذا الاستقلال مفاجئا لهذه الامارات الواقعة تحت الحماية البريطانية التي حاولت اقناع الادارة البريطانية بالبقاء لكن محاولات الامارات والبحرين باءت بالفشل. تشير الوثائق البريطانية الى أن أمير البحرين الشيخ عيسى وشقيقه الشيخ خليفة طلبا من الادارة البريطانية الابقاء على طائرات الهنتر وقوات البحرية في الجفير بحجة أن هذا الوجود العسكري المخفض سيعطي شعورا بالثقة والاستقرار في المنطقة الا أن الادارة البريطانية رأت في هذا الابقاء رمزا للاحتلال وأنه آن الأوان للبحرين أن تصبح لها قواتها الخاصة. ولم يتجاهل التقرير الآراء الاخرى فقال أن التجار عموما يفضلون استمرار الوجود البريطاني في حين أن نجل الحاكم وولي عهده الشيخ حمد هوضد هذا الرأي. وقد دفع قرار الادارة البريطانية على الرحيل قيامها بالاشراف على مباحثات ادخال الأمارات المتصالحة ومعهما البحرين وقطر في دولة واحدة. وبالرغم من البدايات المشجعة لتحقيق مثل هذا الهدف الاتحادي الا أن الخلاف الحاد في وجهات النظر أدى الى انسحاب كل من البحرين وقطر. وفيما نجحت بقية الامارات في تأسيس ما يعرف الآن بدولة الامارات العربية المتحدة فأنه بدا جليا وواضحا في عام ١٩٧٠ أنه من أجل أن تتحول البحرين الى دولة ذات سيادة فأن على الادارة البريطانية أن تعمل في اتجاهين مختلفين لكنهما يصبان في خدمة الدولة المستقلة والمنفصلة عن الدول الخليجية الأخرى:-

١) حل مشكلة مطالبة ايران بالبحرين.

٢) ادخال اصلاحات كبيرة في هيكل الحكومة والجهاز الاداري.

بالنسبة للاتجاه الأول وهوالذي يهم في المقام الأول الحكومة البريطانية ويخدم مصالحها ومصالح حليفتها الولايات المتحدة قادت بريطانيا سيناريواقناع شاه ايران بان تعترف الحكومة الايرانية بالبحرين. وفي مقابل ذلك طالبت حكومة ايران بالسماح لها باحتلال الجزيرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى لكن حكومتي الولايات المتحدة وانجلترا اكتفتا باعطاء الموافقة الشفوية فقط على أن يكون ذلك بعد انسحاب بريطانيا. أما بخصوص جزيرة أبوموسى فقد كانت هناك اتفاقية مكتوبة بين ايران والشيخ خالد محمد القاسمي على أساس اقتسام الثروة. وقد لعبت الادارة الأمريكية دورا مهما في الضغط على شاه ايران للقبول بهذه الصفقة وكل ذلك بهدف تحويل الخليج من بحيرة بريطانية الى بحيرة أميركية.

في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ اندلعت المظاهرات المؤيدة لعروبة البحرين والمنددة بمطالبة ايران بها.

ومن أجل تعزيز وضمان تأييد الطائفة الشيعية لعروبة البحرين وحكم العائلة الخليفية قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بايعاز من الادارة البريطانية بزيارة للنجف الشريف حيث التقى بالسيد محسن الحكيم وحصل على تأييده ومباركته.

على اثر قبول ايران بالتسوية السياسية باشرت كل من ايران والبحرين بتقديم موافقتهما للأمم المتحدة على ارسال لجنة تقصي الحقائق الى البحرين والقبول بما يسفر عن ذلك من نتيجة. والنتيجة هي لصالح عروبة واستقلال البحرين حسب الترتيب الذي أعدته الولايات المتحدة وبريطانيا مع حفظ ماء وجه الشاه في هذه العملية بحيث لا يبدوأمام شعبه وكأنه قد أعطى أي تنازل خارج الاطار القانوني للأمم المتحدة.

وقد لعبت بريطانيا دورا كبيرا في ترتيب العملية الدولية من أجل اضفاء الجانب القانوني والدولي على هذا الاتفاق وعلى اثر ذلك قام السكرتير العام للأمم التمحدة السيد يوثانت بتعيين السيد فيتوري جوشياردي (Guicciardi) للقيام بمهمة تقصي الحقائق للاطلاع على ميول شعب البحرين ورغباتهم حول مستقبلهم السياسي. وقد وصل مندوب الأمم المتحدة الى البحرين في شهر ابريل من عام ١٩٧٠ وبهذه المناسبة نظم القوميون العرب والناصريون مظاهرة كبيرة جابت شوارع المنامة العاصمة رافعة شعارات عروبة البحرين ومؤكدة على استقلالها.

حال وصول مندوب الأمم المتحدة الى البحرين باشر عمله في الاتصال بالأندية والمآتم والشخصيات العامة والوجهاء والاعيان لسماع وجهة نظرهم حيال المستقبل السياسي وتوصل الى استنتاج مفاده أن الغالبية العظمى من شعب البحرين من السنة والشيعة والايرانيين يؤيدون عروبة البحرين واستقلالها عن ايران، وقد جاء تقرير المندوب الى الأمم المتحدة ليحمل نفس هذا المعنى.

وبناء على هذا التقرير تمت موافقة الأمم المتحدة على عروبة البحرين والغاء ادعاءات ايران بالمطالبة بها وذلك في جلستها المنعقدة يوم الأثنين الموافق ١١ مايو١٩٧٠ وقد رحبت ايران بهذا القرار. في السادس عشر من ديسمبر ١٩٧٠ وفي كلمته التي وجهها بمناسبة عيد الجلوس أشاد الأمير بقرار مجلس الأمن الذي جاء بالاعتراف بسيادة الكيان الوطني وأكد على رغبات شعب البحرين في المحافظة على عروبته واستقلاله. كما أكد على انجاح العمل الاتحادي بين الامارات العربية معتبرا هذا الاتحاد ضرورة ملحة تفرضها المصلحة العامة. المثير في هذا الخطاب هومبادرة الأمير بالتعبير عن اعجابه بموقف الجارة ايران المتصف بالحكمة والواقعية والايجابية في تطبيق مبادئ السلام وحسن الجوار وأنه سوف ينتهز

فرصة زيارته الرسمية القادمة الى ايران الصديقة ليؤكد حرصه على توثيق الصلات وتوطيدها في سبيل انبثاق عهد جديد من التعاون والتفاهم المثمر بين البلدين. أن هذه الاشادة والمديح تعطي الانطباع بأن الأمير لم يكن بالقطع على علم ودراية بالصفقة التي قامت بترتيبها الولايات المتحدة وبريطانيا وأنه يعتقد أن ما حصل هومجرد موقف نبيل من ايران في التنازل عن البحرين. كان المفترض بعد صدور قرار مجلس الأمن في ١١ مايو١٩٧٠ أن تعلن حكومة البحرين استقلالها وانشاء كيانها المستقل لكنها وبتأثير الضغوطات التي كان يمارسها الملك فيصل لادخالها في الاتحاد الاماراتي اضطرت البحرين لتأجيل الاعلان حتى تحصل على مباركة الملك فيصل. والحقيقة أن المملكة العربية السعودية والكويت كانتا تسعيان في دخال البحرين وقطر في دولة الاتحاد وفي هذا الخصوص لم تتردد المملكة السعودية في وضع العراقيل أمام انضمام البحرين في الجامعة العربية. لكن مسعى وارادة هاتين الدولتين لم تكن لتنتصرا على ارادة بريطانيا.

في التقرير السري الذي بعث به المقيم السياسي بالبحرين الى وزارة الخارجية والكومنولث في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ يقول المقيم السياسي السيد جوفري آرثر Geofery G. Arthur أنه أثناء مغادرته البحرين في التاسع من يونيو١٩٧١ في اجازة له لمدة شهرين أخبر الأمير بأنه سيكون سعيدا لقطع اجازته والرجوع الى البحرين في أي وقت عندما تقوم البحرين بالاعلان عن انشاء كيانها المستقل وذلك على التوقيع على معاهدة الصداقة الجديدة. لكنه وبعد رجوعه الى البحرين بعد شهرين كاملين اكتشف أن البحرين لم تقم بالاعلان عن انشاء كيانها المستقل ولذا فقد بادر لمقابلة الأمير في التاسع من من أغسطس ١٩٧١ وعبر له عن خيبة أمله لعدم امتلاك القيادة السياسية الشجاعة الكافية للعلان عن كيان البحرين المستقل. وكان رد الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة وهوأخ الأمير ورئيس الوزراء أن هذا التأخير هوبسبب استمرار اصرار الملك فيصل على دخول البحرين منظومة الاتحاد الاماراتي وأنه ليس من السهولة بالنسبة للبحرين أن تتخذ القرار الذي يتعارض ورغبات جارتها القوية في الوقت الذي خسرت فيه البحرين التواجد البريطاني. ويواصل المقيم السياسي تعليقه فيقول أن الشيخ محمد مبارك الذي كان حاضرا اللقاء بدا عليه وكأنه يريد منه أن يمارس الضغط من أجل اصدار القرار في وقت مبكر لكنه فضل عدم فعل ذلك. بعد ذلك أشار المقيم الى ذهاب الشيخ محمد بن مبارك الخليفة في اليوم التالي الى القائم بأعمال المقيم السياسي السيد رافتري Raftery للتعبير له عن خيبة أمله من تراخي الضغوط على القيادة السياسية فيما يتعلق ببدء التحرك نحوالكيان المستقل. يقول المقيم السياسي أن القيادة السياسية احتاجت للوقت الطويل لاستجماع شجاعتها لتحدي الملك الفيصل واتخاذ قرار الاعلان عن الكيان المستقل في العاشر من أغسطس ١٩٧١ حيث

وافق مجلس الدولة على هذا القرار. وبهذه المناسبة بعث شاه ايران ببرقية تهنئة لأمير البحرين متمنيا له السعادة والنجاح آملا أت تلعب البحرين دورها المهم في حفظ الأمن والاستقرار في الخليج.
في الخامس عشر من أغسطس ١٩٧١ وقع الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة والمقيم السياسي السيد جوفري آرثر معاهدة الصداقة وتم تبادل الأوراق الخاصة بالغاء جميع الاتفاقيات السابقة. ويعلق المقيم في هذا الخصوص فيقول أن الأمير الشيخ عيسى لم يكن سعيدا بهذه المناسبة وأن الحزن كان باديا على وجهه. وعلى اثر التوقيع تم استبدال يافطة السفارة التي تحمل اسم دار الاعتماد البريطاني بيافطة جديدة تحمل اسم السفارة البريطانية وتم تعيين المعتمد السياسي السيد اي. جي. دي. سترلنج سفيرا لبريطانيا. في اليوم التالي أي في السادس عشر من أغسطس تقدمت البحرين بطلب الانضمام الى الأمم المتحدة.
وقد عملت الادارة البريطانية على ترتيب انضمام البحرين الى الأمم المتحدة حيث تم تقديم الطلب في ٢٤ أغسطس ٧١ وقام أول ممثل للبحرين وهوالسيد سلمان محمد الصفار بتقديم أوراق اعتماده لسكرتير الأمم المتحدة السيد يوثانت (U Thant) وذلك في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٧١. كان المفترض أن يصبح يوم الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١ هواليوم الوطني للاحتفال بعيد الاستقلال لكن تم استبداله عنوة بيوم السادس عشر من ديسمبر وهويوم تسلم الأمير الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة مقاليد الحكم.
وتنفيذا للاتفاق الشفوي قامت القوات الايرانية باحتلال الجزيرتين في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٧١ أي قبل ٣٣ يوما من موعد انتهاء المسئولية القانونية للحماية البريطانية للخليج التي تحددت في ٣١ ديسمبر ١٩٧١ وقوبل هذا الاحتلال بالسكوت والرضى من قبل بريطانيا والولايات المتحدة.
نأتي الآن الى الاتجاه الآخر المتعلق بضرورة ادخال اصلاحات كبيرة في هيكل الحكومة من أجل مواكبة مرحلة الاستقلال فنقول أن عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهد تطورا اداريا محدودا حيث زاد عدد دوائر الحكومة بحكم الضغوطات التي أحدثتها الهيئة التنفيذية العليا، لكن السلطة التنفيذية التي كان يطلق عليها آنذاك المجلس الاداري بقيت في يد العائلة الخليفية. أما المجالس البلدية فقد كانت موجودة في المراكز الحضرية فقط (في المحرق والمنامة)، أما المناطق الريفية الكبيرة التى تسكنها الشيعة فقد كانت تدار من قبل ادارة شئون القرى وهي ادارة مشكلة من الموظفين الرسميين الذين يعينهم الأمير ومنهم المختارين. وفي عام ١٩٧١ تم الغاء المجالس ودمجها هي ونظام المخاتير فيما أطلق عليه بالهيئة البلدية المركزية المؤقته.
وفي هذا السياق من المهم جدا قراءة الوضع السياسي والأمني من خلال التقرير الذي

أرسله المقيم السياسي بالبحرين في الثامن من ابريل ٦٩ الى الخارجية البريطانية. يقول التقرير في الفقرة الثانية والعشرين أن البحرين تحكم من قبل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وأن أعلى لجنة في الحكومة هي المجلس الاداري الذي يتألف من ستة أفراد من العائلة (الخليفية) وثلاثة من الرسميين الحكوميين بالاضافة الى سكرتير الحكومة البريطاني. أما بالنسبة للدوائر الحكومية فأن بعضها يدار من قبل المجالس التي يقوم سكرتير الحكومة بالتنسيق فيما بينها. أما المدن الأربع الكبار وهي المنامة والمحرق والحد والرفاع وأكبر قريتين من بين القرى فأنها تدار بواسطة البلديات.

أما الفقرة الثالثة والعشرين من التقرير فقالت أن عددا كبيرا من التعيينات الحكومية يحتلها أفراد من العائلة الحاكمة وأن الحكومة تطبق دور الراعية (benevolent) لشعبها (بالهبات والمكرمات) وأنها قياسا بالدول العربية تتمتع بقدر من كفاءة الأداء (efficiency). لكن هذا التقرير أشار صراحة الى عدم وجود تمثيل شعبي وأن الصحافة مسيطر عليها بواسطة قانون الصحافة الصارم وأن النقابات ممنوعة من التشكل بالرغم من أن حق التشكيل منصوص عليه في قانون العمل. ويستطرد التقرير فيقول أنه لا توجد هناك أحزاب سياسية مشروعة في البحرين وأن الحاكم - ومعه بعض العذر - يخاف من أن يؤدي حق التصويت العام (general suffrage) الى ازدياد المعارضة ضد العائلة الحاكمة واحتمال أن يؤدى ذلك أيضا الى انقسامات طائفية (communal) أواثنية مع ما يحمل ذلك من مشاكل. ومع ذلك فأن الضغط من أجل تشكيل مؤسسات ديمقراطية منتخبة سوف يزداد وخاصة اذا ما بدأت الإمارات في فعل ذلك. ويسترسل التقرير فيقول أنه اذا ما رضخ الحاكم لهذه الضغوط (وتم تشكيل المؤسسات الديمقراطية) فأن التنظيمات الهدامة (organisations subversive) ربما اكتشفت (من خلال المشاركة) أن أفكارها الثورية أصبحت اقل جاذبية (less appealling) للناس، لكن الاحتمال الأكبر أنهم (من خلال الممارسة الديمقراطية) سوف يقتنصون الفرصة من أجل شرعنة وجودهم. وعلى كل حال فأن النشاط السياسي (لهذه التنظيمات) في الوقت الحاضر سوف يبقى تحت الأرض.

ويواصل التقرير حديثه عن التنظيمات الهدامة فيقول في الفقرة الرابعة والعشرين أن هدف هذه التنظيمات هوالاطاحة بهذا الشكل التقليدي من الحكم والتخلص من النفوذ الغير عربي (الأجنبي). أن هذه التنظيمات تحاول استغلال أي تذمر يمكن أن يحدث ومثال ذلك ما يحدث من خلافات بين السنة والشيعة أوبسبب البطالة. وأن اعلان حكومة صاحبة الجلالة عن الانسحاب قد شجع من حيث المبدأ المخربين على الشعور بأن مسألة الإطاحة بالحاكم بعد فقدان الحماية البريطانية قد أصبحت أيسر من ذي قبل. وعلى

كل حال فان تقديراتهم (المخربين) في الوقت الحاضر قد تغيرت وهم يخافون من أننا (الحكومة البريطانية) قد الغينا قرارنا بالانسحاب أوأنهم يعتقدون أن عامل الزمن لم يعد في صالحهم كما كان من قبل. ومن هنا فأن هؤلاء المخربين ربما قرروا سرعة المبادرة على اعتبار أنها هي الأفضل. وقد اختتم التقرير هذ الفقرة بالقول " وكما هوحادث في الأجزاء الأخرى من العالم العربي فان التنظيمات الهدامة في البحرين هي الأخرى تأتي وتذهب ".

وبالطبع فأن ما قصده التقرير بالتنظيمات الهدامة هي التنظيمات القومية والجبهة الشعبية لتحرير البحرين وعمان وجبهة التحرير الوطني وحزب البعث العربي الاشتراكي.

نتحدث عن الاصلاحات الادارية التي أصبح تنفيذها ضرورة ملحة من اجل مواكبة مرحلة الاستقلال فنقول أنها تمت في التاسع عشر من شهر يناير من عام ١٩٧٠ حيث صدرت ثلاثة مراسيم : الأول يلغي المجلس الاداري ويحل محله مجلس الدولة الذي يتكون من الرئيس واثنى عشر عضوا ويكون المجلس مسئولا أمام الحاكم لكنه يمثل الهيكل التنفيذي والاداري للحكومة. المرسوم الثاني ينص على تجميع الدوائر الحكومية السابقة في احدى عشر دائرة رئيسية وأن يكون رؤساء هذه الدوائر أعضاء في مجلس الدولة وهم مسئولون أمام المجلس فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي لاداراتهم. الحاكم يبقى محتفظا بالسلطة التنفيذية العليا وهوالمسئول عن التشريع. المرسوم الثالث يعدد أسماء عشر دوائر فقط دون ذكر رئيس الأمن العام ويعين الدكتور حسين البحارنة كرئيس للشئون القانونية وعضوا في مجلس الدولة بينما يعين سعيد الزيرة سكرتيرا للمجلس. اللافت للنظر أن تحويل المجلس الاداري الى مجلس الدولة لم يحدث أي تغيير نوعي في تركيبته وأن العائلة الخليفية ظلت تحتفظ بخمسة أعضاء بينما أعطيت السبعة الباقية لؤلئك الذين تربطهم علاقة وطيدة بالنظام أومن الذين هم موضع ثقة بالنسبة للعائلة الحاكمة.

في هذا السياق لا بد أن نشير الى أن مشروع الاصلاح الاداري الذي ورد في تقرير السيد واليس Wallis الصادر في فبراير ١٩٦٥ قد نص في الاساس على اصدار دستور للبحرين يسمح بانتخاب الحكومة لكن الحكومة تراجعت عن هذا المشروع. يعلق المعتمد السياسي السيد أي.جي.دي. سترلينج A.J.D. Stirling على هذا الموضوع فيقول في رسالته الى الخارجية البريطانية أن هدف السيد واليس Wallis من تركيز عدد الدوائر الحكومية في احدى عشر فقط هو من أجل أن يسمح هذا العدد القليل من اجراء انتخابات لاختيار ممثلي أعضاء مجلس الدولة، لكن ما أن تمت مراجعة هذه الخطة معه شخصيا (المعتمد السياسي) في شهر أكتوبر (١٩٦٩) حتى نجح في الغاء خطة انتخاب أعضاء مجلس الدولة وتم استبدالها باختيار الأعضاء عن طريق رؤساء الدوائر المعينين كما تم أيضا السماح

بزيادة عدد الأعضاء.

ويتحدث المعتمد السياسي عن الخلل في مجلس الدولة فيقول في رسالته المؤرخة في ٢١ يناير ١٩٧٠ أن ما يعيب المجلس هواستمرار وجود الاستاذ أحمد العمران في التعليم والسيد سعيد الزيرة كسكرتير للمجلس وأنه قد تمت اعادة تعيين سعيد الزيرة لهذا المنصب بالرغم من المآخذ الكثيرة عليه بما في ذلك اعتراض الدكتور علي فخروالأستاذ يوسف الشيراوي.

بالاطلاع على رسالة المعتمد السياسي المؤرخة في ٨ يناير يتضح أنه كان من المتوقع أن تتم احالة كل من سكرتير الحكومة السيد سميث والدكتور سنووالسيد محمود العلوي وأحمد العمران على التقاعد وأن تأتي وجوه جديدة مثل الدكتور علي فخرووالشيخ خالد بن محمد والشيخ عبدالعزيز بن محمد الخليفة.

بعد ذلك يتطرق المعتمد لأمرين مهمين هما: الاول يتعلق بخلومجلس الدولة من الشيخ محمد بن سلمان وهوالذي آثر ترك وظيفته في القلعة بسبب رفض الأمير اقالة مدير دائرة السجل العقاري الشيخ سلمان الذي امتنع عن تسجيل أرض كان الشيخ محمد يرغب في امتلاكها. يقول المعتمد أن الأمير والشيخ خليفة حاولا اقناع الشيخ محمد بن سلمان الدخول في مجلس الدولة لكنه رفض مما اضطر الأمير الى طلب وساطة مدير شركة النفط (بابكو) السيد جوزفسون Josephson الذي تربطه بالشيخ محمد علاقة قوية. لكن محاولة جوزفسون لاقناع الشيخ محمد وتغيير موقفه باءت بالفشل وعلى العكس من ذلك اكتشف جوزفسون أن الهوة بين الطرفين قد اتسعت بدل أن تصغر وذلك بسبب مطالبة الشيخ محمد باقالة مدير الديوان الأميري السيد يوسف ارحمة الدوسري أيضا. وكان رأى السيد جوزفسون أنه من الأفضل مداواة هذا الشق خدمة للشئون الداخلية لكن المعتمد (الوكيل) السياسي رأى عكس ذلك وقال أن بقاء دائرة الامن العام شاغرة هوأمر سيئ لكن عودة الشيخ محمد لرئاسة هذه الدائرة سيؤدي الى احداث الفوضى داخل هذه الدائرة وأن هذه الفوضى ستمتد الى داخل مجلس الدولة أيضا. (رسالة المعتمد (الوكيل) في ٢ فبراير الى الخارجية البريطانية)

ويعلق المعتمد السياسي على هذا الموضوع فيقول أن الشيخ محمد لا يشكل أي تهديد للنظام بسبب قلة عدد أتباعه ومريديه وأن الذين يدعمونه من أفراد العائلة الخليفية هم قليلون فضلا عن أنه تنقصهم الكفاءة. ويعتقد المعتمد ي أن التغييرات الادارية قد قلصت من نفوذ الشيخ محمد وأنه يستبعد قيام الشيخ محمد بانقلاب داخل القصر في ظل وجود الشيخ خليفة.

أما الأمر الثاني فهوالذي يتعلق بتعيين الدكتور علي فخروفي مجلس الدولة وهوعضوقيادة قومية سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي والفضل في هذا الاختيار يعود للأستاذ

يوسف الشيراوي. لكن الوثيقة البريطانية المؤرخة في ٢٢ يناير ١٩٧٠ تقول أن مدير الخدمات الطبية الدكتور سنو Dr. Snow هومن اقترح اسمه وزكاه للدخول في مجلس الدولة وكان وقتها يعمل كنائب له. ويمتدح المعتمد السياسي الدكتور علي فخروفيقول أنه ذوعقل سياسي كبير وأنه ينظر اليه على أنه يمثل الأمل بالنسبة للتقدميين. كما أنه يضعه مهنيا في المرتبة الأولى ويقول أنه يتمتع بقدرة ممتازة على تمثيل البحرين في المؤتمرات الطبية وغيرها. لكن التقرير لم يخفي الملاحظة القائلة بأن الدكتور ضعيف اداريا.

ويتطرق المعتمد (الوكيل) السياسي الى الأسباب التي أدت الى تأخر الشروع في تنفيذ الاصلاحات التي حواها تقرير السيد واليس الصادر في ١٩٦٥ فيقول أنها تكمن في المماطلة المحلية ومقاومة الرجعيين من عائلة الخليفة والخوف من احداث خلل في النظام القائم كما أنها ترتبط بالحنين للعلاقات القديمة والمحافظة عليها. يقول المعتمد السياسي أن هذا الميل الغريزي للتأخير تم تعزيزه بأحداث مارس ١٩٦٥ وحرب يونيو ١٩٦٧ وقرار الانسحاب العسكري لبريطانيا الصادر في ١٩٦٨، وأن ما سهل التحرك باتجاه اتخاذ هذه الخطوة هوغياب الشيخ محمد بن سلمان وتنامي راحة البال والثقة بالنفس لدى دائرة النفوذ الجديدة التي تم تشكيلها في ١٩٦٩ والتي ضمت الحاكم والشيخ خليفة والشيخ محمد بن مبارك وأخيرا الشيخ حمد. ويخلص التقرير للقول بأن هذه الدائرة ومن خلال الاطمئنان والثقة بالنفس مثلت أحد المعالم البهيجة للبحرين.

من الواضح تماما أن هذا التغيير لم يكن سياسيا وأنه لم يخرج عن الاطار الاداري بدليل أن سلطة اتخاذ القرار لا زالت محصورة في الامير والشيخ خليفة ولذا فمن الخطأ الكبير تسميته بالانجاز. ولأنه لم يكن بالفعل انجازا فأنه لم يكن ليثير اهتمام المواطنين. يؤكد على هذه الحقيقة المعتمد السياسي في رسالته التي لم يخفي فيها حدوث مثل هذه التوقعات المصحوبة بالشكوك وسوء النوايا التي تقول بأنه طالما بقيت السلطة التنفيذية في يد الشيخ خليفة وظل سعيد الزيرة (سيئ الصيت) متمتعا بنفوذه بالاضافة الى امتلاك الأمير حق تعديل أوسحب القرارات الصادرة عن مجلس الدولة فأن هذا التغيير يصبح لا معنى له. ولأنه كذلك فقد استقبلت القوى الوطنية والتحررية هذه الاصلاحات بحذر شديد واعتبرتها حلولا ترقيعية الهدف منها امتصاص نقمة اشعب وقطع الطريق على القوى الوطنية المطالبة بالتغيير الحقيقي الذي يعطي كامل السيادة للشعب دون تدخل الوصاية البريطانية.

في سياق الحديث عن الاصلاح الاداري يقول المقيم السياسي السيد ستيوارت كروفورد أن هذه الاصلاحات هي حصيلة خمس سنوات من الدراسة وهي لا تشير الى وداع جديد عن السياسة العامة سواء فيما يتعلق بمشروع الاتحاد أوالاستقلال المنفرد وأنها بمثابة

استحقاقات فات موعد تنفيذها منذ وصوله الى البحرين في عام ١٩٦٦. في اجتماعه بالأمير صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٨ يناير ١٩٧٠ يقول كروفورد أنه طلب من الأمير أن لا يترك موقع أخيه الفارغ بدون حل لأن ترك هذا الموضوع يؤدي الى خلق صعوبة أمام تقوية جهاز الشرطة في عام ١٩٧١. ويواصل حديثه فيقول أنه شجع الأمير على محاولة ايجاد تعيين جديد مناسب للشيخ محمد حتى وان كان المنصب الجديد شرفيا وفي حالة رفضه ذلك فأن الطريق يصبح ممهدا لتعيين من يملأ الوظيفة في الداخلية. وقد رد الأمير بالقول بأنه هووأخيه الشيخ خليفه قد فكرا في عرض منصب نائب رئيس مجلس الدولة عليه الا أن المقيم السياسي عبر عن مخاوفه فيما اذا قبل الشيخ محمد بهذه الوظيفة واضعا في اعتباره تصرفاته الصبيانية وطموحاته وقال أن وجوده في المجلس سيؤدي الى عرقلة سير الحكومة. تجدر الاشارة الى أن تسمية مجلس الدولة لم تستمر طويلا اذ تم استبدالها في عام ١٩٧١ بمجلس الوزراء وذلك بفعل تسارع الأحداث كما ترتب على هذه الاصلاحات الادارية احالة سكرتير حكومة البحرين السيد سميث على التقاعد بعد أن شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٥٧. في خضم هذه التطورات لم يغب عن بال بعض جيران البحرين فهم هذه الاصلاحات الادارية على أنها تمهيدا لاستقلال البحرين بعيدا عن اتحاد الامارات المزمع انشاؤه خاصة وأن البحرين ستكون لها عضويتها المستقلة في الأمم المتحدة.

لكن ما يشكك في حقيقة هذا الاستقلال أن بريطانيا لم تكتفي بتقديم مشورتها ونصائحها للقيادة السياسية في البحرين وأنما واصلت تدخلها السافر سواء في الشئون الداخلية أوفي رسم العلاقات الخارجية كما تؤكد على ذلك الوثائق البريطانية. مثال ذلك موضوع الطلب الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي بفتح سفارة له في البحرين حيث بادر وزير خارجية البحرين للحصول على النصيحة من وزارة الخارجية البريطانية وعلى اثر ذلك بادر المعتمد السياسي السيد أي.جي.دي. سترلينج (A.J.D.Sterling) بمخاطبة السيد دي.جي. ألن D.G.Allen بالخارجية البريطانية وذلك في الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٧١.

الولادة العسيرة لمسودة الدستور

في السادس عشر من ديسمبر ١٩٧٠ وبمناسبة الذكرى التاسعة لعيد الجلوس اعلن الأمير في خطابه عن اصدار دستور للبلاد ينظم ممارسة السلطة ويحدد الاختصاصات ويرسم الغايات الكفيلة بالسير بهذا الوطن في معارج التقدم والازدهار. في هذا المقام من المهم جدا تسجيل موقف رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان المعارض للدخول في تجربة المجالس المنتخبة سواء برلمانية أوبلدية. فهذا ما كشفه التقرير السري الذي أرسلته السفارة البريطانية بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٧١ حيث قال المعتمد السياسي أن عدول الشيخ خليفة بن سلمان آلخليفة عن الخروج في إجازته السنوية في عام ١٩٧١ لم يكن مرده كثرة المشاغل والأعمال المنوطة به كما أشيع ولكنه من أجل تجنب ركوب مخاطر جديدة تتيح الفرصة مرة ثانية للأستاذ يوسف الشيراوي والدكتور علي فخرووغيرهم للقيام بضربة حرة أخرى على غرار ما قاموا به في العام الماضي عندما ضمنوا خطاب الأمير وعدا منه باصدار دستور للبلاد والقيام بانتخابات للبلدية. يعود السفير البريطاني ليؤكد مرة أخرى على موقف رئيس الوزراء الشيخ خليفة الرافض للمشاركة الشعبية حيث يقول في رسالته السرية المؤرخة في ٨ ابريل ١٩٧٢ أن الشيخ يتبنى رأيا مغايرا وخصوصا بعد الاضرابات التي حدثت في الشهر الماضي، لكنه (السفير) لا يعتقد بأن الاضرابات كان لها بشكل أوبآخر هذا التأثير الكبير وأنما باتت على ما يبدوتتخذ كتبرير من أجل تأخير هذا التقدم البطيئ نحوالتمثيل الشعبي. وفيما يتعلق بالتنفيذ حمل الأمير مجلس الدولة مهمة ابراز مشروع الدستور وأن يتولى صياغته مستشارون قانونيون ذووخبرة وكفاءة على أمل أن ينتهى من وضعه والتصديق عليه خلال عام ١٩٧١. لا شك أن الاعلان عن هذه النقلة النوعية في نظام الحكم هوما حرك الشارع السياسي وجعل موضوع الدستور محور نقاشات وأحاديث المجتمع آنذاك. لكن حماس الشارع لم يعمر طويلا فمع انتهاء عام ١٩٧١ دون المبادرة بتنفيذ وعود الأمير عاد التشكيك في موضوع الاستقلال الوطني والاصلاح الاداري ليأخذ حيزا كبيرا في نقاشات المجتمع. لكن ما يحسب لصالح الحركات الوطنية في هذا الظرف الحساس والدقيق أنها لم تنجر ولم تنخدع بهذه الاصلاحات الشكلية واعتبرتها مجرد عمليات تجميلية للنظام واستمرت في مواصلة نضالها السري وفي قيادة التحرك العمالي.

يمكن القول أن حركة مارس عام ١٩٧٢ التي مثلت امتدادا طبيعيا لحركة مارس ١٩٦٥ هي التي أسست بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم حيث بادرت القيادة

السياسية بفتح قناة اتصال مع اللجنة العامة لعمال البحرين والتأكيد لها عن قرب الاعلان عن وضع دستور للبلاد يتم بموجبه اجراء انتخابات لمجلس وطني يعمل كسلطة تشريعية ورقابية على الحكومة. وبعيدا عن الخوض في تفاصيل أحداث ١٩٧٢ فأنه لا بد من المرور ولوبشكل عابر على بعض محطاتها الرئيسية.

في الحادي عشر من مارس ١٩٧٢ خرجت المظاهرات لاحياء ذكرى انتفاضة مارس عام ١٩٦٥ كما هوالمعتاد في كل عام. وفي هذه المناسبة لم يكتفي المتظاهرون برفع شعار دعم العمال والموظفين المضربين في مطار البحرين ولكنهم أكدوا على مطالبهم التاريخية المتمثلة في السماح بتشكيل النقابات وتعديل الرواتب واطلاق سراح النقابيين المعتقلين.

في اليوم التالي بعثت اللجنة التأسيسية برسالة الى وزير العمل والشئون الاجتماعية أشارت فيها الى الطلب الذي تقدمت به اللجنة في ٢٣ اغسطس ١٩٧١ وفيه تطالب بالسماح بتشريع تنظيم نقابي ينظم العمال ويدافع عن حقوقهم المشروعة وقد وقع على الطلب أكثر من ٢٨٠٠ توقيع. كما أشارت الرسالة الى استمرار الاتصال بين اللجنة ووزارة العمل طوال السبعة أشهر الأخيرة وبينت أن الهدف من المشروع هوفتح باب الحوار مع المسئولين. كما أشارت الرسالة ايضا الى قيام اللجنة بلفت نظر الوزارة الى لاحتمال ردود الفعل العمالية حيال اعتقال أحد أعضائها والتحقيق معه في القسم الخاص وربطت بين ذلك وبين مشكلة الغلاء وأن هاتين القضيتين ربما أدتا الى تذمر العمال وخروجهم في المسيرة السلمية التي بدأت في ١١ مارس ١٩٧٢.

يقول الناشط العمالي السيد عباس عواجي أن الرسالة تمت صياغتها في منزل الاستاذ محمد قاسم الشيراوي بمشاركته هو والسادة يوسف يتيم وعبدالله مطيويع وأنهم قاموا جميعا بتسليمها للوزير.

لكن هذه المظاهرات السلمية لم تلبث أن تحولت الى أعمال شغب وذلك بسبب قيام جهاز الاستخبارات ببعض الأعمال التخريبية القصد منها تشويه سمعة القائمين على المسيرة وخلق تبرير لقوات الشرطة للجوء الى استعمال القوة بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. وفي هذه الأحداث (في ١٥ مارس) لم يسلم مكتب المحامي حميد صنقور من اشعال النيران فيه وذلك بسبب تلك العلاقة الوثيقة التي تربطه بقيادة اللجنة التأسيسية وتزويده اياهم بالاستشارات القانونية المجانية واستعداده للترافع عنهم في المحاكم على اعتبار أن تحركهم تحركا شرعيا.

المنعطف المهم في هذه الأحداث هو توجه مظاهرة في الثاني عشر من مارس صوب مبنى دار الحكومة (كان يطلق عليها آنذاك مبنى السكرتارية) بقيادة كل من السيد يوسف صباح البنعلي وعباس عواجي وعبدالجليل الحوري والسيد عبدالله مطيويع وأحمد سند

البنكي ويوسف يتيم وابراهيم رجب وجميعهم أعضاء في اللجنة التأسيسية بالاضافة الى عدد آخر من القيادات العمالية. وهناك خرج عليهم وزير العدل الشيخ خالد بن محمد آل خليفة والشيخ عبدالله بن خالد وزير البلديات والزراعة والاستاذ جواد العريض وزير العمل والشئون الاجتماعية بصفتهم أعضاء اللجنة الوزارية الثلاثية المكلفة بالنظر في المشاكل العمالية. كان السيد عبدالله مطيويع والسيد يوسف صباح البنعلي والسيد عباس عواجي هم من خاطب اللجنة الحكومية وبادروا بشرح المطالب التالية:-

١) اطلاق سراح قادة الاتحاد العمالي فورا.

٢) السماح بتشكيل النقابات العمالية بناء على الباب الثالث من قانون العمل لعام ١٩٥٧.

٣) تعديل رواتب العمال والموظفين بما يتلاءم ومستوى المعيشة. وقد أكد هؤلاء الثلاثة على هذه المطالب وبالخصوص اطلاق سراح المعتقلين.

كان رد وزير العدل الشيخ خالد بن محمد أن الحكومة ستقوم بدراسة جداول الرواتب وأنها ستعيد النظر فيها في اطار التحكم بأسعار السلع. أما فيما يتعلق بموضوع تشكيل النقابات فقد أخبرهم الوزير بأن الحكومة بصدد اطلاق مشروع أكبر وهواصدار دستور للبلاد وأن من ضمن الحقوق التي سيتضمنها الدستور السماح بتشكيل النقابات وأن الحكومة جادة في هذا الموضوع وأنها تعطي جميع هذه المطالب جل اهتمامها. أما بخصوص اطلاق سراح المعتقلين فقد طمأن الوزير المتظاهرين بحل هذه القضية.

وقد استحسن المتظاهرون رد الوزير وقام السيد ابراهيم رجب بالرد على اللجنة الثلاثية نيابة عن العمال وأكد على ضرورة تنفيذ المطالب الخاصة باطلاق سراح المعتلقين وعلى اثر ذلك تفرق العمال من أمام دار الحكومة.

بعد هذا التحرك تم عقد اجتماعين لمواصلة الحديث عن المطالب والتعجيل في تحقيقها وكان الاجتماع الأول في منزل وزير العدل الشيخ خالد بن محمد الخليفة. أما الاجتماع الثاني فكان من المفترض أن يتم في منزل وزير الصحة الدكتور علي فخرو لكن الوزير ومن باب الاحتياطات الأمنية اضطر هو ووفد اللجنة المكون من عباس عواجي وعبدالجليل الحوري وعبدالواحد سديه وعبدالله مطيويع أن يتركوا المنزل ويجروا الحديث في سيارة الوزير. يقول السيد عباس عواجي أن الوزير كان متعاطفا مع المطالب وكان يحاول طوال حديثه طمأنة الوفد العمالي بتحقيق المطالب. لكن ما حدث بعد الاجتماعين كان مفاجأة للجميع اذ تم اعتقال من تبقى من أعضاء اللجنة التأسيسية ليلحقوا بزملائهم في سجن القلعة. فبتاريخ ١١ مارس تم اعتقال الناشط العمالي علي الشيراوي في مطار البحرين اثناء رجوعه من سوريا لحضور مؤتمر اتحاد طلبة البحرين. وفي الثاني عشر من مارس القي القبض على الناشط عبدالجليل الحوري، وفي السادس عشر من مارس اضطر السيد

عباس عواجي بتسليم نفسه في مركز المنامة من أجل اطلاق سراح والده الذي أعتقل كرهينة لينقل بعدها الى سجن القلعة حيث باشر التحقيق معه الضابط شور وهندرسون. أما السيد مطيويع فقد ظل مختبئا في جزيرة المحرق الى أن تم تدبير موضوع تهريبه الى خارج البحرين. في هذه الهجمة الشرسة على أعضاء اللجنة التأسيسية قام الأستاذ عبد المنعم الشيراوي وهو ليس عضوا في اللجنة وأنما هو عضو في لجنة ألبا، بتسليم نفسه لأنه مطلوب من قبل جهاز الاستخبارات. وبخصوص القاء القبض على المحامي حسن رضي الستراوي هناك تفسيران مختلفان لاعتقاله: الأول يقول أن عضويته في اللجنة التأسيسية هو السبب بينما يقول التفسير الآخر أن اللقاء الصحفي الذي تم مع جريدة الاضواء هو السبب الحقيقي للاعتقال. كانت المقابلة تحت عنوان ماذا يريد الشعب من الدستور وكان وقتها يعمل موظفا في مصرف فيرست ناشيونال بنك وتم اعتقاله في الثالث عشر من مارس وبقي في السجن لمدة ١٠٤ أيام. في هذه المقابلة قارن الاستاذ حسن رضي ما بين التجربة الدستورية الكويتية والتجربة البحرينية وقال ان تجربة الكويت الدستورية ليست بالضرورة نموذجا مثاليا للبحرين. واضاف القول بأن البحرينيين لا يتحدثون بصراحة لخوفهم من اجراءات الحكومة الانتقامية وبالتالي فأنه من الضروري اقامة حكومة دستورية ديمقراطية تستند الى الشرعية ومجلس منتخب شعبيا. ويتوجب أن تكون السلطة التنفيذية محاسبة أمام السلطة التشريعية وأن يكون هناك جهاز قضاء مستقل وأحزاب سياسية. ويتضح من النهاية التراجيدية لقصة مد الجسور والتفاوض مع الحكومة أن جهاز الاستخبارات كان في مركز أقوى من الوزراء وأن الأمور قد تم حسمها حسب مبتغى وزارة الداخلية.

يتحدث المعتمد السياسي السيد (A.J.D. Stirling أي.جي.دي) سترلينج عن هذه الأحداث فيقول في الرسالة التي بعث بها الى الدائرة العربية في الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ مارس ١٩٧٢ أن اضرابات المطار واثنين من المستشفيات الحكومية قد امتدت في الحادي عشر والثاني عشر لتشمل شركة ديلونج ويمبي (Delong Wimpeys) وأنه من المحتمل أن تشمل بعض العاملين في دائرة الكهرباء ومصنع الألمونيوم وشركة بابكو(شركة نفط البحرين). من ثم يشير المعتمد الى توجه مظاهرة صغيرة صوب دار الحكومة وذلك في الثاني عشر من مارس للمطالبة بزيادة الرواتب وتشكيل النقابات وأن وزير العدل الشيخ خالد بن محمد هو من رد عليهم بالقول بان جداول الرواتب سيتم النظر فيها في اطار التحكم في أسعار السلع وأن تشكيل النقابات هو موضوع مرتبط باصدار الدستور الذي هو محل دراسة وأن الحكومة ستعطي هذه المطالب جل اهتمامها وتعاطفها. يقول السيد سترلينج أن الشيخ خالد بن محمد وزير العدل والشيخ عبدالله بن خالد وزير البلديات

والزراعة والاستاذ جواد العريض وزير العمل والشئون الاجتماعية تحدثوا مع المتظاهرين بصفتهم أعضاء اللجنة الوزارية الثلاثية المكلفة بالنظر في المشاكل العمالية وأن المتظاهرين استحسنوا رد الوزير الشيخ خالد بن محمد وتفرقوا مباشرة.

لكن الأمر الذي يبعث على الحيرة والتساؤل هوأن وعود اللجنة الثلاثية لم تعمر طويلا وأن الذي نسف هذا الاتفاق هو رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة. يقول المعتمد السياسي السيد أي. جي. دي استرلينج في رسالته المرسلة الى الخارجية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٢ أن رد فعل العائلة الحاكمة حيال هذه الأحداث كان عنيفا حيث عبر رئيس الوزراء الشيخ خليفة عن تصميمة على اجتثاث أولئك المسئولين عن اندلاعها، وأن الشيخ خليفة أخبره بأن الحكومة قامت باعتقال حوالي مائة من المتظاهرين وأنه تم اطلاق سراح بعضهم في الحال فيما حرصت الحكومة على الحصول على تعهد من اقرباء خمسين معتقلا في مقابل اطلاق سراحهم. أما الباقون وهم في حدود العشرين معتقلا فمن المحتمل استمرار سجنهم.

وقد أشار المعتمد الى توجيه اصبع الاتهام للعراقيين على أنهم هم الجهة التي تدعم وتشجع المتظاهرين وأنهم (الادارة البريطانية) سيعرفون المزيد عن هذا الموضوع حالما ينتهي التحقيق مع زعامات الفتنة. ويعبر المعتمد (السيد سترلينج) عن اعتقاده بأن العراقيين لهم يد في ما حدث بدليل مشاهدة اثنين من العراقيين الدبلوماسيين وهم يلتقطون صورا للأحداث وأنه قد تم توجيه الانذار للسفارة العراقية.

بناء على هذا الاتهام قام السفير العراقي بزيارة للأمير مرتين كما قام بزيارة وزير الخارجية وكل ذلك لشرح الموقف تجاه الأحداث وكان في صحبته القنصل العراقي المسئول عن تهريب البنادق حسب قول المعتمد السياسي السيد سترلينج.

يعلق الناشط النقابي السيد عباس عواجي على موضوع تدخل العراقيين فينفى وبشكل قاطع وجود اية علاقة مع السفارة العراقية وأن حضور موظفي السفارة لتصوير التظاهرة لا يعني وجود ترتيب مسبق معها في هذا الشأن. أما بشأن اتهامهم بزيارة مبنى السفارة العراقية فيقول السيد عواجي أنه لا ينفي ذهابهم الى السفارة العراقية هوورفيقيه عبد الله مطيويع وعبد الجليل الحوري لكن هذه الزيارة لم يكن الهدف منها طلب السلاح كما روجت لذلك الوثائق البريطانية ولكن لشرح وجهة نظر اللجنة التأسيسية حيال ما يجري في الساحة العمالية وموقف الحكومة منها.

اللافت للانتباه في هذه الرسالة هي المخاوف التي عبر عنها السيد سترلينج حيال اللجوء لاستخدام قوة دفاع البحرين في الأحداث الأخيرة. يقول المعتمد أنه أوحى للأمير ولبعض وزرائه (بعبارات مؤدبة) أنه لا بد وأنهم فقدوا عقولهم عندما أقدموا على انزال قوة

الدفاع لقمع التظاهرة حتى وان كانت الشرطة في حاجة لمثل هذه النجدة. وقد أوضحوا له - بعد أن جروا أقدامهم لمثل هذه العملية - بأن ما حدث كان مجازفة محسوبة. كان تعليق الشيخ خليفة على هذه العملية أنه من المؤكد أنه لا يرغب في سماع قراءة البيان الأول من قادة الانقلاب لكنه كان واثقا من أن قوة الدفاع لم يتم وضعها في أماكن حساسة. ومع ذلك وبالرغم من عدم حدوث أي شيئ - والقول مازال للشيخ خليفة على لسان المعتمد - الا أن قوة الدفاع التي تم استعمالها لأول مرة في العمليات قد تم وضعها بطريقة يمكنها - فيما لوتم انتشارها بشكل أكبر من ذلك- من احكام السيطرة على البحرين. ويختتم السفير تقريره بالقول بأنهم يتوقعون سماع الآراء (حول ما حدث) بعد عودة هؤلاء الجنود لوضعهم الأصلي كجنود مشاة في الاستعراضات العسكرية. واذا كان هناك من تعليق على هاجس الخوف الذي انتاب المعتمد من احتمال حدوث انقلاب عسكري فان هذا الاحتمال على ما يبدومبالغ فيه بدرجة كبيرة خاصة وأن قياديي وضباط قوة الدفاع هم أما من العائلة الخليفية أومن المحسوبين عليها أومن المتعاقدين معها من الجنسية البريطانية أوالأردنية. أم أن قصة المحاولة الانقلابية التي تم الكشف عنها في شهر يوليو١٩٧٠ هي مبعث هذا الخوف علما أن المتهمين فيها هم جنود عاديون وأن رتبهم العسكرية لا تتعدى رتبة عريف. لكن يبدو أن السبب الحقيقي وراء الاعتقال هو انتماؤهم للجبهة الشعبية.

في هذه المحاولة الانقلابية التي تفتقر الى الحد الأدنى من المصداقية تم اعتقال اربعة عشر من عناصر قوة دفاع البحرين هم ابراهيم سند ويوسف البنكي ويوسف الظاعن ويوسف صالح غريب وخليفة الوردي وحسن أحمد بديوي ومحمد بخيت وابراهيم مسعود وابراهيم راشد عون وعيسى الصايغ وسيار جمعة سيار وعلي دواس وعيسى يوسف بوهيلة وعلي الشاعر وتم توجيه التهمة لهم بتدبير انقلاب عسكري حيث أصدرت المحكمة العسكرية بحقهم أحكام بالسجن أطولها عشر سنوات ولم يتم اطلاق سراحهم الا بعد انقضاء فترة أحكامهم.

نعود لموضوع الاصلاح الاداري والسياسي فنقول أنه بعد مرور عام ونصف على وعود الأمير بعث السفير السيد أي. جي. دي. سترلينج برسالة في الحادي من مايو١٩٧٢ الى السيد دي. جي. ألن (D.G.Allen) الموظف بمكتب الخارجية والكومونولث يقول فيها أن البحرينيين يتحركون بخطى بطيئة نحوالاعلان عن الدستور وأن رئيس الوزراء الشيخ خليفة قد بعث بالمسودة الى الأمير ومعها رسالة تنصحه بعدم الاستعجال في التوقيع. لكن الأمير لم يرى سببا للتأجيل خاصة وأنه يعلم بأن الدستور يسمح له بالغاء القرارات التي لا يتفق معها ولذا فأن على الحكومة أن تتقدم دستوريا وبالسرعة التي تختارها.

يعلق السيد سترلينج على هذا الموقف المتعارض فيقول أن الأمير بخلاف الشيخ خليفة لم

يكن يدرك بعد أنه في حال اطلاق الاصلاح الدستوري فأنه من الصعوبة بل ومن الخطورة بمكان الرجوع الى الوراء.

في الرسالة التي أرسلها السفير البريطاني في الحادي من مايو١٩٧٢ الى السيد دي. جي. ألن (D.G.Allen) الموظف بمكتب الخارجية والكومونولث يتحدث السفير عن العمل الحثيث الذي يقوم به وزير الدولة للشئون القانونية الدكتور حسين البحارنة في صياغة مسودة الدستور فيقول بأن الأفكار المختلفة حول تفاصيله قد تم اختيارها الا أن ما لفت نظره هواشارة الوزير البحارنة الى أن التحرك الأول حول المشاركة الشعبية سيبدأ بانتخابات البلدية وأن هذه الانتخابات ستجري حسب الحدود التي سبق وأن تم مراجعتها في نهاية ١٩٧٠ بحيث تغطي البلاد بأسرها. ونقل السفير عن الدكتور البحارنة قوله بأن أعضاء المجالس الذين سيتم انتخابهم هم الذين سيشكلون المجلس الاستشاري الذي يعمل مع مجلس الوزراء. ويرى حسين البحارنة أن هذا المجلس الاستشاري سيتحول الى برلمان عاجلا وليس آجلا. وهذا المشروع الغريب الذي تحدث عنه الدكتور حسين البحارنة لم يرى النور ويبدوأنه تم الغاؤه لكنه ظل طي الكتمان ولم يكشف عنه النقاب الا بعد ازاحة الستار عن الوثائق البريطانية وذلك بعد مرور ثلاثين عاما.

في التاسع من مايو١٩٧٢ يبعث السفير الى الخارجية البريطانية محذرا من خطورة تأخر عملية الاصلاح السياسي ويقول أنه اذا ما أصر رئيس الوزراء على مزاجه الحالي وكانت هناك عرقلة في طريق التقدم الدستوري وفي زيادة الرواتب بالاضافة الى استمراره في انتهاج الخط المتشدد حيال المظاهرات فأن ذلك سيؤدي الى تعاظم الاستياء ليصل الى درجة الانفجار.

ويعلق السفير على موضوع الأمن فيقول بأن العناصر الهدامة في الداخل ومعها الدعاية الخارجية ليستا ذات تأثير أوفاعلية وأن تأثيرهما هوفي طريق الانحدار. ولذا فأنه يتوقع أن تسير الأمور بسلام اذا ما أعطت الحكومة اشارة الانطلاق في شكل من أشكال التقدم الدستوري بالاضافة الى زيادة محدودة في الأجور، وذلك بصرف النظر عن الخطر الموجود حيال حدوث انقلاب في قوة الدفاع.

ومن الأمور التي كانت خافية على شعب البحرين وتم الكشف عنها في الوثائق البريطانية (بعد ثلاثين سنة) هومحاولة ادراج فقرة قانونية في قانون الانتخاب تمنع أولئك الذين لا زالوا يعملون ضد الدولة أوسبق وأن عملوا ضدها من الترشح للانتخابات. وهذه الفقرة التي تنص على عدم الأهلية للترشح مرت على وزير الدولة للشئون القانونية أثناء مناقشة القانون في شهر يونيو ١٩٧٢ ومن حسن حظ المعارضة السياسية أنه لم يتم اقرارها.

وما دمنا قد تطرقنا لموقف الشيخ خليفة الرافض للمشاركة الشعبية فأنه تجدر الاشارة

الى أن موقف السعودية قد عبر عنه السفير البريطاني في البحرين وذلك ضمن التقرير السري المرسل من قبل السفارة البريطانية الى دائرة الشرق الاوسط حينما قال أن أمير البحرين الشيخ عيسى كان يكرر القول دائما بأن الملك فيصل لا يحب الاعلان عن دستور للبحرين لكنه - الشيخ عيسى - يعتقد أن الانطباعات السعودية سوف لن تؤثر في حقيقة الأمر عليه أوعلى حكومته.

انتخابات المجلس التأسيسي

في يوم الخميس الموافق الثاني والعشرين من شهر يونيو ١٩٧٢ صدرت مسودة دستور البحرين في شكل مرسوم وبعد يومين من هذا التاريخ قام السفير البريطاني روبرت تش بارسال نسخة مترجمة إلى اللغة الانجليزية الى السيد دي.جي.ألن D.J.Allen بدائرة الشرق الأوسط بمكتب الخارجية والكومنولث. يقول السفير أن رد الفعل الأولي المحلي (للانتخابات) هوواحد من تلك التي تعبر عن الرضا التام. لكن ما كشفته هذه الرسالة لأول مرة هواستعانة الحكومة بخبير بريطاني في رسم الدوائر الانتخابية هوالسيد سوتل Sawtell وكان يشغل وظيفة مساعد فني (Technical Assistance Officer) وهوساهم في هذا المجال بحكم خبرته في العمل البلدي. وقد أخذت الحكومة بمقترح الخبير القائل بأن لا يقل الحد الأدنى لعمر الناخب عن العشرين سنة وكذلك فيما يتعلق بعدم أهلية الشرطة وقوة الدفاع للانتخاب.

كانت النية في البداية حسب تقرير السفير هو السماح لأي شخص ذوأخلاق حميدة بأن يخوض الانتخابات لكن السيد سوتل Sawtell أوضح بأن هذا سيؤدي الى خلق فوضى ادارية ولذا فقد أخذ البحرينيون بنصيحة الخبير القائلة بان يكون طلب الترشح معززا بموافقة ١٢ من الناخبين وأن يدفع المترشح خمسين دينارا كوديعة.

وتنفيذا لمشروع قيام مجلس تأسيسي صدر المرسوم الاميري رقم (١٢) بتاريخ ٢٠ من شهر يوليو١٩٧٢ والقاضي بالدعوة الى اجراء انتخابات المجلس التأسيسي من أجل مناقشة مسودة الدستور الذي تمت كتابته بواسطة لجنة حكومية بقيادة الدكتور حسين البحارنة. كما صدر على اثر ذلك المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي الذي حصر الانتخاب في المواطنين من الذكور فقط كما نصت على ذلك الفقرة - أ- من المادة الأولى. كما حدد القانون السن القانوني بعشرين عاما. في الوقت نفسه أعطت الفقرة —ب- من نفس المادة حق الانتخاب للمتجنس اذا مضت عشر سنوات على حصوله على الجنسية وذلك طبقا لقانون الجنسية الصادر في عام ١٩٦٣. أما الفقرة — ج- فقد حرمت أفراد القوات المسلحة والشرطة من حق الأنتخاب. والحقيقة أن الحكومة قد استعانت بالخبير الدستوري الكويتي الذي أبتعث الى البحرين للمشاركة في اعداد مسودة دستور البحرين وكذلك قانون الأنتخابات ولذا فقد جاء دستور البحرين نسخة طبق الأصل تقريبا للدستور الكويتي.

وهنا لا بد من القاء نظرة على الصورة التي رسمها السفير روبرت تش (R.M.Tesh)

حول الوضع السياسي والأمني في الفترة التي سبقت الانتخابات بما يعكس اهتمام الادارة البريطانية بالتطور الدستوري والانتخابي وحرصها على ألا تخرج العملية الانتخابية عن الاطار المرسوم لها. تحت عنوان البحرين: (الشئون) الداخلية بعث السفير البريطاني في الرابع والعشرين من شهر أكتوبر برسالة الى مكتب الخارجية والكومنولث بدأها بالقول أنه لم تكن هناك ضجة كبيرة حول الانتخابات القادمة علما أنه لم يتبقى سوى ستة أسابيع على اجرائها. ويتحدث السفير عن حجم التسجيل فيقول أنه بلغ ١٨ ألف ناخب لكن تمديد فترة التسجيل قد أضافت ٤٠٠٠ ناخب جديد وأغلبهم من الذين رجعوا من اجازاتهم بالخارج كما جرى التمديد مرة أخرى ليسمح ذلك بدخول ١٠٠٠ ناخب من المحسوب ولاؤهم للخليفة. واستشهد السفير بكلام الدكتور حسين البحارنة الذي قال له بأن التسجيل الكثيف هو في مناطق القرى وأن مرد ذلك وزن الشيعة أوالشيوعيين أوعمال المصانع. وعبر السفير عن انطباعه فقال بأن الاقبال هومن النوع المحترم بالرغم من أنه لم يكن مطبوعا بالحماس. وأثار السفير احتمال حدوث ارتباك عندما يطالب الناخبون ببطاقة تصويتهم الأمر الذي سيثير مشكلة الهوية مما سيعطي الناس الفرصة للحديث في أمور أخرى غير تلك المتعلقة بتصويت المرأة وحرية التعبير في الصحافة. وتطرق السفير لموضوع الأمن فقال أنه تم توزيع عدد قليل من المنشورات وأن بعضها لا يعطي الدلالة على التحضير للعنف، لكنه حدد المسألة الأساسية في معادلة واحدة وهي التقدميين مقابل المؤسسة الرسمية وقال أن الحكومة وجهاز الأمن يراقبون الوضع وأنهم حذرون في عدم تزويد عناصر المعارضة بأي مستمسك وذلك عن طريق استخدام القيود على ممارسة النقد والتصدي للمؤامرات التافهة ومع ذلك فان هذا يستدعي طول بال غير عادي من قبل الخليفة. ويتحدث السفير عن استعانته في هذا المجال برأي السيد أيان هندرسون الذي أفاده بأن الاثنين وعشرين عضوا منتخبا سيتوزعون على ثلاث مجموعات – ربما تكون متقاربة في العدد لكن كثيرا منهم سيعتمد على الشخصية والقدرة على الاقناع. مجموعة واحدة ستتكون من البعثيين وواحدة ستكون خليطا من المعتدلين ومن السياسيين القدامى الأليفين ومن الدينيين أما الأخيرة فستكون من المتشددين – الملهمين بأفكار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج وغيرهم وهؤلاء سيتم اقتطافهم من الساحة الواحد بعد الآخر اذا ما تهيأت الظروف لذلك.

وأشار السيد هندرسون الى وجود تصعيد في نشاط أطراف من مثل جبهة التحرير الوطني وبعض العناصر التخريبية المعروفة الذين نجحوا في تحقيق بعض النجاحات في اشتغالهم على المرشحين المعتدلين.

وقد عبر السفير بشكل عام عن تفاؤله رابطا هذا التفاؤل بسعادة وارتياح ايان هندرسون

من سير الوضع وأنه يعتقد أنه بامكانهم الافتراض بأنهم لا زالوا يمسكون بزمام الأمور في أيديهم. يقول السفير أن الكثير سيعتمد بشكل واضح على من سيتم انتخابه وما هي كمية العمل التي سيبذلها الطيبون قبل الحادي من ديسمبر. ويستدرك السفير فيقول أن الخطورة تكمن في احتمال انتخاب عدد لا بأس به من السيئين الذين بمقدورهم تهديم التجربة عن طريق الانسحاب الجماعي الأمر الذي سيؤدي الى تجريد المجلس من مصداقيته. وفي حال فشل التجربة فأن التطور سيتراجع وسيكون ذلك سيئا للبحرين على المدى البعيد. ويختتم السفير كلامه بالقول بأن نوع المواضيع التي تناقش في التجمعات الانتخابية مثل الزراعة، الممارسات الدينية، المعادلة الطائفية، الأمن الاجتماعي، حق التصويت للمرأة، بالاضافة الى السؤال الخاص عن موقع العائلة الحاكمة في معادلة السلطة الدستورية وسلطات الأمير فيما يتعلق بحل المجلس، أن هذه كلها توحي بأن هناك توزيع مناسب في الاهتمامات بدلا من أن يكون التركيز منصبا على الأفكار المعادية للخليفة.

بعد ذلك تطرق السفير للخلاف الناشب بين الشيخ محمد بن خليفة الخليفة (وزير الداخلية) ومدير الشرطة السيد جم بيل (Jim) Bell وقال أن هذه المشاجرة ليست هي الأولى وأن السيد ايان هندرسون أفاده بأن الشيخ محمد قد بدأ في وضع خط لتقسيم الشرطة بين بحرينيين في مقابل غير البحرينيين. وعن موقف الأمير في هذا الخلاف يقول السفير أن الأمير يردد القول بأنه يقف في صف السيد جم بيل وأنه سيقوم بنقل الشيخ محمد الى مكان آخر. وعبر السفير عن اعتقاده بأن الشيخ خليفة يحمل نفس الشعور. لكن السيد أيان هندرسون أفاد السفير بأنه ما دام الشيخ محمد بن مبارك لا يؤيد عملية النقل فأنها لن تتم.

وينتقل السفير للحديث عن الشيخ محمد بن مبارك فيشير الى مراسلاته السابقة التي أفاد فيها بتعاطف الشيخ محمد مع أفكار دول عدم الانحياز. يقول السفير أن الشيخ محمد تحدث اليه في ذلك اليوم ونوه له باستحالة الحديث عن استقلال أي بلد يرفض اقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا وأن رفض اليوغسلاف يثير الشعور بالاحراج. ويعلق السفير على وجهة نظر الشيخ محمد فيقول أن مسحة الافكار الراديكالية للشيخ محمد هي حصيلة تأثره نتيجة احتكاكه مع دول عدم الانحياز والأمم المتحدة والجامعة العربية وأن احدى نتائج هذا التأثر هي موافقته لقبول زيارة الوفود التجارية البلغارية والهنغارية في آخر هذه السنة مما تسبب في حدوث مشاجرة بينه وبين الشيخ خليفة رئيس الوزراء وكان ذلك في حضور السيد هندرسون (الذي يطبق السياسة البريطانية في رفض مثل هذه العلاقات).

وفي هذا السياق يعلق السفير بالآتي: "ومن الواضح أنه سيكون لدينا سفيرا للصومال لكن هذا الأمر مختلف ومع ذلك فأني أنتظر لأشاهد ذلك. لكن ليس في هذا كله - كما يبدولي

- الاحتمال بأن يغير ذلك من حقائق الحياة في البحرين أويغير من هيمنة الشيخ خليفة. لكنها (الخلافات) تبقى مؤشرا على التآكل البسيط في وحدة العائلة.

ويواصل السفير الحديث عن خلافات العائلة فيقول بأن ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى واقع تحت تأثير عمه الشيخ محمد بن سلمان الخليفة وأنه يقدم نفسه بشكل سافر على أنه متدين وأنه ليس على اتفاق مع عمه خليفة.

من خلال معايشتي وتفاعلي مع الأحداث بصفتي عضوا في الكتلة الشهابية أمكن القول أن الظروف السياسية التى جرت فيها الانتخابات لم تكن بالظروف الطبيعية على الاطلاق مما أثر سلبا على أول عملية انتخابية تجري في البلاد. فحالة الطوارئ لا زالت تسود البلاد مع اقتراب الموعد المحدد لاجراء الانتخابات وهوشهر ديسمبر كما أن جهاز المخابرات السياسية لم يتوقف عن الملاحقات والاعتقالات والاجراءات التعسفية. وكما جرت عليه العادة قبل الاستقلال فأن السلطة استمرت في اصدار أوامر التفتيش والاعتقال والنفي والسجن للعناصر الوطنية والنقابية بعيدا عن السلطة القضائية الأمر الذي أثار التساؤل لدى المواطن البحريني في كيفية اجراء الانتخابات في ظل تمتع القسم الخاص (المباحث) بصلاحيات وسلطات مطلقة لممارسة الارهاب ضد المواطنين. وهذه الاجواء البوليسية لا تتعارض فقط مع أبسط المفاهيم الديمقراطية في العالم ولكنها تتعارض أيضا مع وعود السلطة وبياناتها عن الاصلاح السياسي والدستوري. وهذه الممارسات الخاطئة قدمت برهانا على صحة تقييم الحركة الوطنية لحقيقة نوايا السلطة من وراء عملية اجراء الانتخابات. واحتجاجا على اجراء الانتخابات في ظل هذه الظروف القمعية اتخذت جبهة التحرير الوطني والفرع البحريني للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (الجبهة الشعبية كانت تخوض ثورة في مقاطعة ظفار) قرارهما بمقاطعة الأنتخابات. وقد أصدرت الجبهتان بيانين منفصلين تم نشرهما في مجلة الطليعة الكويتية وفيهما فندت الجبهتان مزاعم السلطة وادعاءاتها بولوج النظام الديمقراطي وبينتا استحالة بناء ديمقراطية في ظل الأوضاع القمعية السائدة. وخلصتا للقول بأن الدخول الى الديمقراطية لا يتم بأساليب لاديمقراطية وناشدتا الحكومة بضرورة توفير الحد الادنى من الأجواء الديمقراطية.

الكتل التي برزت لخوض انتخبات المجلس التأسيسي ابان فترة الانتخابات برزت ثلاث كتل انتخابية هي:

١. كتلة المناضل عبدالعزيز الشملان وتضم ١٤ عضوا هم السادة رسول الجشي وعلي صالح الصالح وخليفة البنعلي وحميد صنقور وحسن الخياط ومحمد حسن كمال الدين وصقر الزياني وخليفة المناعي ومحمد خليفات وجعفر الدرازي وناصر محمد المبارك ومحمد حسن الفاضل وعبدالعزيز الراشد.

٢. كتلة محمود المردي وتضم السادة جاسم مراد ويوسف زباري وراشد علي الامين ويوسف كمال.

٣. كتلة الشهابيين (نسبة الى المناضل المهندس هشام الشهابي) وتضم ثمانية أعضاء هم علي ربيعة ومحمد سلمان أحمد وجواد حبيب جواد ومكي حسين و سيد ابراهيم سيد مكي وحمد أبل ومحمد جابر صباح.

الحدث المهم الذي سبق انتخابات المجلس التأسيسي هوتبني كتلة الشهابيين مشروع تحرير عريضة تطالب الأمير بالغاء قانون الطوارئ لعام ١٩٦٥ ووقف حملات الاعتقال والنفي والابعاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين كشرط لخوض الانتخابات. وعلى هذا الاساس بادرت كتلة الشهابيين بالاتصال بالسيد محمود المردي بهدف ترتيب لقاء يضم الثلاث كتل وذلك لمناقشة الوضع السياسي. تم اجتماع الثلاث كتل ومعهم بعض المستقلين في النادي الاهلي وذلك في الثلاثين من أكتوبر ١٩٧٢ وبحضور المناضل الشهيد محمد بونفور وتركز النقاش حول العريضة حيث حظي هذا المشروع بموافقة الجميع. وقد اتسمت العريضة بالمرونة الكبيرة الى درجة أنها لم تشترط وقتا معينا للرد من قبل الامير ولم تتضمن أية اشارة بأن الموقعين سينسحبون من المشاركة في حال امتناع الحكومة عن الرد وكل ذلك من أجل كسب الـ ٣٢ شخصا من المترشحين والمطالبين باطلاق الحريات السياسية. وقد تم تسليم العريضة للامير بواسطة الوفد الذي تراسه الاستاذ عبدالعزز الشملان وضم في عضويته كلا من الاستاذ رسول الجشي والاستاذ محمود المردي والمحامي حميد صنقور.

ما يؤكد أهمية عريضة ال ٣٢ ردود الفعل الذي أحدثته وهذا ما أكدته الرسالة السرية التي بعث بها السفير في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٢ الى السيد بي.آر. اتش. رايتس (P.R.H.Rights) من دائرة الشرق الأوسط بمكتب الخارجية والكومنولث. في هذه الرسالة يشير السفير الى لقائه مع الأمير قبل عشرة أيام وأن الأمير أخبره عن العريضة المقدمة من قبل وفد يقوده السيد عبدالعزيز الشملان (شارك في الوفد السيد قاسم فخرووالصحفي محمود المردي) وأنها تطالب بالغاء قانون الطوارئ لعام ١٩٦٥ وأن السيد ايان هندسون قد زوده بباقي المعلومات فيما يتعلق بهذا الشأن. يعلق السفير على هذا الموضوع فيقول أن الأعضاء المترشحون للانتخابات هم أكثر من نصف عدد الموقعين على العريضة وأنهم قد عبروا عن استعدادهم للانسحاب من المجلس في بداية الانعقاد في حالة عدم الموافقة على المطالب. كما أشار السفير الى أن بعض الوزراء كان في صالح التنازل والتسوية لكن أيان هندرسون (مدير الاستخبارات) قد هدد بالاستقالة في حالة الاستجابة للمطالب. وتعليقا على تهديد هندرسون قال السفير البريطاني ساخرا : " أن آخر شيء أريد سماعه هوأن أتهم بأن هندرسون واقع في جيبي ". وقد اختتم السفير

حديثه بالقول أنه ومن خلال ما أخبره به رئيس الوزراء يوم أمس وما أفاده به السيد هندرسون في ليلة البارحة قد استنتج بأن تصلب الموقف (حيال رفض موضوع العريضة) قد كسب الجولة في نهاية المطاف. وهذا ما يتوافق بطبيعة الحال مع موقف السفير الداعم لموقف مدير الاستخبارات الرافض لمطالب العريضة.

قبل بدء الانتخابات بأيام قليلة جاءت المفاجأة الكبرى من كتلة الشهابيين عندما أعلنت الكتلة انسحابها من الانتخابات مما أثار بلبلة في أوساط المرشحين والناخبين والحكومة على حد سواء. وقد بررت كتلة الشهابيين أوكتلة الثمانية انسحابها بالأسباب التالية :-

- قيام الحكومة باعتقال أحد المرشحين وهوالسيد علي ربيعة (الاعتقال في ١٧ أكتوبر ١٩٧٢)، في الوقت الذي كان يقوم بحملته الانتخابية وبتوعية المواطنين بأهمية المشاركة في الانتخابات.

- تجاهل الحكومة الرد على عريضة الـ (٣٢) من المرشحين والنشطاء السياسيين المطالبين بالغاء قانون الطوارئ لعام ١٩٦٥ ووقف حملات الاعتقال والنفي والابعاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين مع العلم أن مجلس الوزراء قد ناقش العريضة في ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ أي قبل الخامس من نوفبمر وهوالموعد المحدد لاغلاق باب التسجيل للمترشحين المقرر له في ١٥ نوفمبر لكنه امتنع عن تقديم الرد للوفد.

وجاء رد الحكومة على هذين التبريرين بالقول بأنه لا يوجد سند قانوني يثبت بأن المعتقل علي ربيعة هومن ضمن قائمة المرشحين وانما هومن الذين ينوون ترشيح أنفسهم في الانتخابات. وكأي مواطن يشتبه فيه فهو معرض للاعتقال والتحقيق.

مما لا شك فيه أن انسحاب كتلة الشهابيين من الانتخابات مثل خسارة كبيرة بالنسبة للعملية الديمقراطية وهذا ما عبر عنه وزير التربية الشيخ عبدالعزيز الخليفة وبشكل جريء وذلك في مقابلته مع مراسل جريدة السياسة بعد الانتخابات التي جرت في ١ ديسمبر ١٩٧٢ مباشرة. سأله الصحفي عن رأيه في حقيقة التجربة الديمقراطية وجدواها بالنسبة للبحرين فأجاب " أنه لا يستطيع أن يدلي برأيه في هذا الموضوع لأنه لا يعرف حقيقة نظرة النظام للاسلوب الديمقراطي. لكنه يستطيع القول انه اذا كانت الحكومة حكيمة وجادة في التجربة البرلمانية فيجب عليها أن لا تقيم السدود ولا تخلق العثرات تجاه هذه التجربة.لأن الديمقراطية من مصلحة النظام فعلى النظام أن يتعايش مع مناخ الديمقراطية" . وعندما سأله عن رأيه في الاخوان (كتلة الشهابي) الذين انسحبومن الترشيح أجاب: "الحقيقة عدم وجود مثل هذه الكفاءات التي انسحبت من المعركة الانتخابية يعد خسارة لا شك فيها ولكن انسحابهم كان لأسباب وجيهة ومنطقية" . ويستطرد الشيخ عبدالعزيز بالقول "أنه يؤسفه جدا أن السلطة لم تبادر الى تطويق الأمر وتسارع الى الرد على الالتماس الذي تقدم

به عدد كبير من المرشحين. فلو عملت السلطة على التجاوب مع التماس هؤلاء لتغير الأمر وشاركوا في الانتخابات خاصة وأنهم من الشبان الذين يحملون كفاءات تؤهلهم لتحسس مشاكل الناس في البحرين".

لكن الخسارة الأكبر بالنسبة لشعب البحرين هوقرار الغاء العنصر النسائي من العملية الانتخابية عن طريق قانون الانتخاب الأمر الذي ترتب عليه ألغاء ما يقارب ٣٦٥٢٤ ناخبا يمثلون الكتلة الانتخابية للنساء وهورقم يعادل تقريبا عدد الناخبين من الذكور. تجدر الاشارة الى أن مجموع الاناث حسب احصائية عام ١٩٧١ هو ٨٨٤٢١ نسمة مقارنة بعدد الذكور البالغ ٨٩٧٧٢ نسمة. وقد أثار هذا القرار استياء الجمعيات النسائية التي سارعت الى عقد اجتماعاتها في شهر أغسطس وسبتمبر من عام ١٩٧٢ للتعبير عن احتجاجها على الغاء مشاركتها في العمل السياسي، وتمخضت هذه الاجتماعات عن تسليم عريضة للأمير في ٢٠ من شهر نوفمبر من عام ١٩٧٢ تطالب بحق المشاركة في الحياة السياسية. وقد وقع على العريضة الجمعيات النسائية والأندية لكن القيادة السياسية لم تكن لتتجاوب مع مطلب المشاركة ولم يكن هناك أي تأثير للعريضة.

ومن المعلوم أن العدد الاجمالي لسكان البحرين حسب تعداد سكان البحرين في عام ١٩٧١ هو٢٢٠,٠٠٠ نسمة، وأن عدد المواطنين البحرينيين هو ١٧٦,٠٠٠ نسمة أي أنهم يمثلون نسبة ٨٠٪ من مجموع السكان فيما يمثل الأجانب وعددهم ٤٤,٠٠٠ نسبة ٢٠٪.

واعتمادا على هذه الاحصائية فأن صافي عدد الذين يحق لهم الانتخاب هو ٣٠٥٢٤ ناخب وذلك بعد استثناء القوات المسلحة والشرطة وعددهم ٢٠٠٠ نسمة وكذلك استبعاد المجنسين وعددهم ٤٠٠٠ نسمة. وتشير الأرقام الرسمية الى أن عدد الذين بادروا بتسجيل أسمائهم للمشاركة هو ٢٢٣٦٣ ناخب فقط وهذا يمثل نسبة ٧٣,٢٪ أما الباقون وعددهم ٨١٦١ ناخب فقد امتنعوا عن تسجيل أسمائهم بما يعنى أن نسبة الذين قاطعوا الانتخاب قبل اجراء العملية الانتخابية هي ٢٦,٨٪. وفيما يتعلق بعدد المترشحين فأنه بلغ ٥٨ مترشحا توزعوا على ١٩ دائرة انتخابية.

الجدير بالذكر أن اللائحة الوطنية الديمقراطية قد أشرفت على استصدار برنامج انتخابي للكتلة وبغض النظر عن محتواه ومضمونه ومدى اختلافنا أوتأييدنا له فانه يدل على مستوى الوعي السياسي ويعكس درجة التأثر بالتجارب الديمقراطية في الكويت وفي غيرها من دول العالم المتحضر. وقد تضمن البرنامج الأهداف الأربعة عشره التالية :-

١) البحرين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية.

٢) أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي نيابي.

٣أن الحرية الدينية مكفولة وأن يكون الدين الاسلامي مصدر التشريع في الدولة.

٤) جميع المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات بدون تمييز.

٥) حماية الحريات العامة للمواطنين، كحرية الكلمة، الصحافة، الفكر، المعتقد، حرية التجمع، حرية العمل، حرمة السكن، حرية المراسلة وصون سريتها، حرية القيام بالشعائر الدينية وحمايتها، وضمان الحرية الشخصية.

٩) حرية تكوين النقابات والجمعيات على أسس وطنية.

٧) أن العمل واجب وعلى الدولة توفيره للمواطنين.

٨) اتاحة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين.

٩) تكفل الدولة الضمان الاجتماعي للمواطنين في حالة الشيخوخة أوالمرض أوالعجز عن العمل.

١٠) حماية الأسرة والحفاظ عليها ككيان أساسي للمجتمع، والاهتمام بالأمومة والطفولة.

١١) رعاية النشئ وبتربيته، وحمايته من الاستغلال ووقايته من الاهمال المادي والجسماني والروحي.

١٢) أن تصون الدولة التراث العربي والاسلامي وتسهم في مواكبة التطور الحضاري للانسانية.

١٣) العمل على فصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها.

١٤) المرأة عنصر أساسي، وفعال في المجتمع وعلى الدولة حفظ حقوقها كاملة. ومن الواضح أن هذه الأهداف والنصوص هي شبيهة بالمواد التي عادة ما تتكرر في الدساتير العربية والغربية ولذا فلا غرابة أن يتضمن دستور دولة البحرين مثلها أوقريب منها في النص كما هوالحال في دستور دولة الكويت.

قبل يومين من موعد الانتخابات المقرر في الثامن والعشرين من نوفمبر بعث السيد بي. أي. رفتري P.A.Raftery برسالة الى دائرة الشرق الأوسط في الخارجية والكومنولث أرفق معها قائمة بأسماء المترشحين. لم يكتفي السفير بتسجيل تاريخ الميلاد والميول السياسية والمستوى العلمي للمترشح بل أنه تطرق الى الانتماء الطائفي والعنصري كما هومبين في عينة الأسماء التالية:

١) رسول عبد علي الجشي: شيعي بحراني من مواليد ١٩٣٢ وخريج الجامعة الأمريكية في بيروت لعام ١٩٥٨ وتخصص صيدلة. وهوانسان ذكي واجتماعي ومشكوك في كونه بعثيا.

٢) محمود المردي: يحمل الرقم ١٨ في قائمة الشخصيات القيادية.

٣) حميد علي صالح صنقور: شيعي من المقربين ل عبدالعزيز الشملان ومشكوك في كونه بعثيا.

٤) حسن الخياط: شيعي من المقربين ل عبدالعزيز الشملان ومشكوك في كونه بعثيا.

٥) قاسم أحمد فخرو: سني فارسي من مواليد عام ١٩٣٣ خريج الجامعة الامريكية ببيروت قسم علوم سياسية.

٦) يوسف ابراهيم زباري: سني فارسي ويملك عمل خاص بالدعاية. وقد شبهه السيد رافتري بالفراشة الاجتماعية.

٧) صقر محمد الزياني: سني فارسي من مواليد ١٩٣٥ وهو محامي ومتحفظ و(Reserved).

٨) عبدالعزيز الشملان : سني وهو الوحيد الباقي من رفاق سجن سانت هيلانه وقد رجع الى البحرين عام ١٩٧١.

٩) علي عبدالله كريمي: شيعي من مواليد عام ١٩١٦ يعمل كمقاول وهو من الرجال (العصاميين) الذين كونوا أنفسهم بأنفسهم.

١٠) عبدالعزيز منصور العالي: شيعي من مواليد عام ١٩١٢. مقاول لكنه ليس ذكيا ويتذكره السيد بتريك رايت Patrick Wright منذ أيام كلية الخليج الفنية.

وتكلم السيد بي. أي. رفتري P.A.Raftery عن مناخ الانتخابات فأفاد بأن الاقبال على التسجيل لا يزال فاترا وتعوزه الحماسة وأنه يتوقع أن يكون الانتخاب ضعيفا وفي حدود ٣٥ ٪. وعلل السيد رفتري هذا التدني بأن يوم الانتخابات يصادف يوم الجمعة (عطلة نهاية الاسبوع) وأن الطقس مناسب لصيد الأسماك كما أن هناك مباريتان لكرة القدم في ذلك اليوم. لكن بعد الانتخابات بأربعة أيام وتحديدا في الخامس من ديسمبر ١٩٧٢ أعاد السفير النظر في هذه الأرقام فقال أن عدد الناخبين المسجلين هو ٢٢ الف (من بين مجموع الثلاثين ألف الذين يحق لهم الانتخاب) وبما أن هناك ٣٠٠٠ ناخب من الذين كانوا خارج البحرين وقت التسجيل فأن هذا سيؤدي الى شعور الحكومة بقدر من الارتياح.

وأشار السفير أيضا الى أن مجموع من يحق لهم التصويت قد قدر بـ ٣٠ ألف ناخب وأن هذا الرقم سيزداد بـ ٥٠٠٠ صوت في السنة القادمة عندما يتأهل السكان العجم للحصول على الجنسية وأن هذه الزيادة ستغير الميزان الطائفي. كما افاد أيضا بعدم السماح للمرأة بالمشاركة في التصويت.

ويتحدث السفير عن موضوع الكتل الانتخابية فيقول: "أن الجماعة المنظمة الوحيدة للمرشحين هي تلك التي يقودها عبدالعزيز الشملان وهو أحد قادة الهيئة التنفيذية العليا في اضطرابات عام ١٩٥٦ وهو الأخير من بينهم الذي رجع الى البحرين في العام الماضي ويعيش الآن على المعاش التقاعدي الذي يصرفه له الأمير. أن مجموعة قائمته المؤلفة من ١٤ عضوا قد أصدرت بيانا تحت اسم المجموعة الديمقراطية ويبدو أن هؤلاء هم من تبقوا من ذلك التجمع الواسع من المرشحين المحسوبين على اليسار والذين تم تنظيمهم من قبل عبدالعزيز الشملان قبل الانتخابات وسبق أن طالبوا بالغاء العمل بقانون الطوارئ

الصادر قبل سبع سنوات كشرط أساسي للمشاركة. لكن موقف الحكومة تجاه العريضة كان حازما الأمر الذي أدى الى تفركش الجماعة".

جرت الانتخابات في ١ ديسمبر من عام ١٩٧٢ وتم انتخاب ٢٢ عضوا من بين ٥٨ مترشحا بينهم خمسة مترشحين فازوا بالتزكية. وقد شارك في العملية الانتخابية ١٥,٣٨٥ ناخب وهم يمثلون نسبة ٨٨,٥ ٪ من مجموع المسجلين في جداول الانتخاب فيما امتنع ١٩٨٣ ناخب عن التصويت وهم يمثلون نسبة ٨,٦ ٪. أما مجموع عدد الناخبين المسجلين في الدوائر التي فازوا فيها بالتزكية فهو ٤٩٩٥ ناخب.

وعلق السفير روبرت تش R.M.Tesh على نتائج الانتخابات فقال في رسالته المؤرخة في الخامس من ديسمبر ١٩٧٢ أن الانتخابات حظيت بالتنظيم الجيد وكانت سلمية للغاية وأن الترتيبات تم الاعداد لها بواسطة وزارة البلديات وتم الاشراف عليها من قبل وزارة العدل ، ولم تكن هناك شكاوى خاصة بالتزوير أوسوء التنظيم وأن الحكومة راضية كل الرضا عن أدائها. وتحدث السفير عن حجم الاقبال فقال أنه كان متفاوتا بين الدوائر الانتخابية وأنه يتراوح ما بين ٨٢ ٪ و٩٧ ٪ استنادا على الرأي الرسمي وأن هذا الارتفاع في مجمله هو باعث على التشجيع بالرغم من عدم تسجيل ومشاركة العناصر الشابة والتقدمية في البحرين. وعلق السفير على مقاطعة الانتخابات فقال أن هذه المقاطعة تبدووكأنها استجابة لنداء بيانات ومنشورات جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي التي دعت لمقاطعة الانتخابات. في التقرير المرفوع للخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ واصل السفير حديثه عن شكل وطبيعة الحملة الانتخابية فقال: "المواضيع تناولت في الأساس القضايا المحلية ومنها على وجه الخصوص حرية الصحافة وصلاحيات الشرطة وجهاز الأمن وحقوق العمال والسلطات التي سيتمتع بها المجلس التأسيسي بالاضافة الى عدد آخر من القضايا المحدودة. وقال أن هناك اهتمام ضئيل فيما يتعلق بالشئون الخارجية وأنه لا توجد كراهية للأجانب وعلى الحكومة الآن اجراء حساباتها التي يتم على أساسها اختيار المعينين بهدف ايجاد التوازن العادل سياسيا وطائفيا مع الاخذ بعين الاعتبار أن يكون هؤلاء الناس ممن يتمتعون بالمقدرة والمسئولية وأن لا يظهر وجودهم وكأنه لمجرد ملئ الفراغ في المجلس. ستكون هناك فرصة (داخل مبنى المجلس) لتغيير (موقف) منتقدي النظام وذلك عن طريق الحوار والنقاش. بعد ذلك عليها (الحكومة) استخدام أساليب الاقناع والتوافق وهي ستحقق نجاحا في ذلك عندما تقوم باطلاق سراح ٧ معتقلين مع عدم التنازل (على الأقل في الوقت الحاضر) عن السلطات الاحتياطية التي تحتويها قوانين الأمن. أن خطوة الاطلاق التي سمحت بها أجهزة الأمن ستعمل على تعزيز موقف ناقدي النظام وتحافظ على وجودهم كمعارضين للحكومة. وعلى حد سواء فأن على

الأعضاء الأكثر تقدمية من بين المنتخبين أن يضعوا في تقديراتهم الى أي مدى بامكانهم أن يصروا على مطالبهم بدون أن تتعرض مصداقيتهم للخطر". ويواصل السفير حديثه فيقول "أن عددا من الناس أخبروه بأنه في الوقت الحاضر لا يوجد وراء انتقادات الحكومة وحكم الخليفة أية قوة محركة لديها القدرة الكافية لاحداث ثورة دستورية ضد النظام، لكنه يرى أن على الخليفة أن يقبلوا ببعض التقليص في سلطاتهم".

بعد ذلك أشار السفير الى المرفق الخاص بقائمة أسماء المرشحين الفائزين وميولهم السياسية ونصح بالتعامل مع المعلومات الواردة فيها بالسرية التامة وذلك بناء على اتفاقه مع المصادر التي استقى منها هذه المعلومات. وفي ختام تقريره تحدث السفير عن وجود بعض المعلومات الاضافية والمهمة التي لا تتعلق بأولئك الذين تم انتخابهم وأنما بأولئك الذين آثروا الابتعاد الى حين موعد الانتخابات القادمة التي ستجري في غضون الستة أشهر القادمة وأنه سيبعث بها في المستقبل. وتساءل السفير عن قوة هؤلاء الناس فقال بأنها تعتمد كثيرا على مدى نجاح الحكومة في الوقت الحاضر.

وهذه هي القائمة التي بعثت بها السفارة البريطانية الى الخارجية البريطانية:

١) رسول عبد علي الجشي : شيعي بحراني من مواليد ١٩٣٢ وخريج الجامعة الأمريكية في بيروت لعام ١٩٥٨ تخصص صيدلة. وهو انسان ذكي واجتماعي ومشكوك في كونه بعثيا.

٢) عبدالحميد العريض: شيعي بحراني من مواليد ١٩٢٢ وحامل الشهادة الابتدائية ويعمل مدرس.

٣) عبدالكريم عبد علي العليوات: شيعي بحراني من مواليد ١٩٢٩ وحامل الشهادة الثانوية.

٤) محمد سعيد جعفر الماحوزي: شيعي بحراني من مواليد ١٩٤٠ ويعمل مساعد صيدلي.

٥) محمد حسن السيد علي كمال الدين : شيعي بحراني العمر ٣١ خريج جامعة دمشق بكالوريوس آداب ويعمل مدرس.

٦) قاسم أحمد فخرو: سني فارسي ومن مواليد ١٩١١ وخريج الجامعة الأمريكية ببيروت لعام ١٩٥٠ ويحمل بكالوريوس في المحاسبة.

٧) علي صالح عبدالله الصالح: شيعي بحراني خريج جامعة عين شمس بكالوريوس تجارة ويعمل في التجارة.

٨) علي ابراهيم عبدالعال: شيعي بحراني والعمر ٥١ وخريج المدرسة الثانوي ويعمل في المقاولات.

٩) جاسم محمد مراد: سني فارسي ومن مواليد ١٩٣١ وهوشريك في وكالة عقارية.

١٠) عبدالعزيز الشملان : سني وعمره ٦١ سنة وهو الوحيد الباقي من رفاق سجن سانت هيلانة وقد رجع الى البحرين عام ١٩٧١.

١١) علي عبدالله سيار : سني ومن مواليد ١٩٢٨ ويحمل شهادة الثانوية ويعمل كصحفي.

١٢) عبدالله أحمد المناعي: سني من مواليد ١٩٣٦ ويحمل شهادة الثانوية ويعمل كتاجر.

١٣) خليفة أحمد البنعلي: سني وحامل شهادة البكالوريوس في الحقوق ويعمل كمحامي.

١٤) محمد عبدالله محمد المطوع: شيعي ومن مواليد ١٩٤١ وحاصل على دراسة ثلاث سنوات في جامعة بيروت العربية ويعمل كمدرس.

١٥) السيد ملا حسن أحمد زين الدين: شيعي والعمر ٤٢ سنة حاصل على دراسة دينية ويعمل كخطيب.

١٦) عبدالله الشيخ محمد المدني: شيعي ويحمل شهادة البكالوريوس في في اللغة العربية ويعمل كمدرس.

١٧) عيسى أحمد قاسم: شيعي ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم الدينية ويعمل كمدرس.

١٨) محمد علي آل ضيف: شيعي من مواليد ١٩١٩ وحاصل على دراسة دينية وهو رجل أعمال.

١٩) عبدالعزيز محمد الراشد: سني من مواليد ١٩٣٧ وحاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية وفي القانون ويعمل كمحامي.

٢٠) عبدالعزيز منصور العالي : شيعي من مواليد عام ١٩٣٢ وحاصل على الشهادة الابتدائية ويعمل كمقاول.

٢١) حسن علي المتوج: شيعي من مواليد ١٩٣٤ ويحمل شهادة الثانوية العامة ويعمل كمدير مدرسة.

٢٢) محمد حسن عبدالله الفاضل: سني من مواليد ١٩٢٥ وحاصل على الشهادة الثانوية العامة ويعمل كتاجر.

من الواضح تماما التصنيف الطائفي للفائزين بالرغم من أن الانتخابات لم تجرى على أسس طائفية. لكن هذا التصنيف لم يكن الا القاعدة التي بنى عليها السفير الميزان الطائفي للنواب المنتخبين حيث قال في التقرير المرسل في الخامس من ديسمبر أنه يتمثل في انتخاب ١٥ شيعيا مقابل ٧ من السنة. وقد أرجع السفير هذه النتيجة للاسباب التالية:

١. الشيعة كانو أكثر تنظيما (وضعوا ٣٣ مرشحا شيعيا مقابل ٢٦ سنيا وركزوا مرشحيهم في المناطق التي تعاني من انقسام الناخبين).

٢. لم يكن هناك أي مرشح سني في نصف الدوائر الانتخابية. (بينما الدوائر التي لم ينزل فيها الشيعة هي ٥ دوائر فقط).

٣. أن رسم الدوائر الانتخابية قد عمل بطريقة تصب في خدمة الشيعة.

وعلى ضوء ما تقدم يصل السفير الى استنتاج مفاده " أنه لا يمكن أن يقال الكثير عن الهيمنة الشيعية فبعض المرشحين الشيعة قد تم انتخابهم على أساس شخصيتهم أوموقعهم

الاجتماعي وأن الحكومة عازمة على اصلاح هذا التوازن الى درجة ما عن طريق اختيار الأعضاء المعينين علما أن مجلس الوزراء مهيمن عليه من قبل السنة. لكن من الواضح أن الحكومة سوف تبذل جهدا كبيرا لتجنب حدوث أي توسع نتيجة المنافسة الطائفية".

ترى لماذا هذا التركيز على موضوع الطائفية والتوازن الطائفي في هذا الظرف السياسي الذي خلا تماما من وجود أية خلافات أونزاعات مذهبية بين الشيعة والسنة؟ هل الهدف هواحياء الصراع الطائفي الذي ساد قبل دخول هيئة الاتحاد الوطني على المسرح السياسي والتي كان لها الفضل في القضاء على الخلافات الطائفية وبناء الوحدة الوطنية. فمنذ عام ١٩٥٤ لم تشهد البحرين أي نزاع بين الشيعة والسنة كأفراد في المجتمع الواحد، والدليل على ذلك هو غياب التسييس الديني في انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس والوطني على حد سواء. الجدير بالذكر أن البحرين لم تشهد تأسيس الحوزات الدينية والجمعيات الدينية السنية في هذه الفترة من تاريخ البحرين السياسي اذا ما استثنينا جمعية الاصلاح (الاخوان المسلمون) وقد كانت بعيدة كل البعد عن العمل السياسي. أما جمعية التوعية الاسلامية فأنه لم يتم الترخيص لها الا بعد انتخابات المجلس الوطني وعن طريق النائب عيسى قاسم. من هنا أمكن القول أن هذا التقييم والتحليل البعيد عن أرض الواقع يقع ضمن التخطيط الاستراتيجي البريطاني القائم على نظرية "فرق تسد" التي طبقتها بريطانيا في جميع مستعمراتهاوأنها تسعى من وراء ذلك لتهيئة التربة الصالحة لزراعة بذور الفتنة الدينية والعرقية والمذهبية تمهيدا لخلق الصراع الديني والعنصري كما حدث في كثير من مستعمراتها بما في ذلك الهند التي شهدت أفضع المذابح الدينية قبل اعلان الاستقلال في ١٥ أغسطس عام ١٩٤٨.

لم يكن من قبيل الصدف أن يلتقي هذا المخطط الطائفي مع قناعات النظام القبلي الذي يتعارض وجوده وبناء مؤسسات دستورية تقضي الى الغاء الطائفية والتمييز وخلق الوحدة الوطنية والمواطنة الدستورية. وقد أكدت الشواهد التاريخية أن الزرع الطائفي الذي تم غرسه في السبعينات قد نبت ابان انتفاضة التسعينات وترعرع في مرحلة الانفتاح السياسي وحان قطف ثماره في انتخابات عام ٢٠٠٦.

من الأمور الجديرة بالذكر واللافتة للنظر في هذه الانتخابات هوالانتصار الكاسح الذي حققه المترشح العلماني رسول الجشي وهو شيعي على منافسه رجل الدين الشيخ محمد صالح عبدالله العباسي في دائرة أغلب ناخبيها من السنة اذ حصل الأخير على أدنى نسبة من التصويت وهي ١٣٤ في مقابل حصول رسول الجشي على ٨٨٥ صوت. أما الأمر الثاني فهوالسقوط المدوي للمترشح العلماني جعفر علي أحمد الدرازي الذي نزل في الدائرة الرابعة عشر القروية وحصل على أدنى نسبة من الاصوات وهي ٢١٥ صوتا في مقابل ٩٨٤

حصل عليها المترشح الديني عيسى أحمد قاسم.

أن هاتين النتيجتين تكشف لنا المفارقات العجيبة في مستوى التفكير والوعي والادراك بين اختيار الدائرة القروية وبين اختيار الدائرة الأولى بالعاصمة.

في التاسع من ديسمبر ١٩٧٢ صدر المرسوم الأميري بتعيين الأعضاء الثمانية للمجلس وفي هذا الخصوص لا بد من تسجيل وجهة نظر السفير البريطاني حول موضوع اختيار الأعضاء. ففي الرسالة التي بعث بها السفير Tesh في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ الى الخارجية البريطانية وكانت تحت عنوان " المجلس التأسيسي البحريني تم استعراض الأسماء حسب الشكل التالي :

١) ابراهيم العريض (٦٤ سنة) شيعي بحراني واحدى بناته متزوجة من الوزير يوسف الشيراوي والأخرى متزوجة من عالم انجليزي.

٢) صادق البحارنة (٤٣ سنة) شيعي بحراني وهوأخ للوزير حسين البحارنة ولتقي البحارنة سفير دولة البحرين في القاهرة وهورئيس الأوقاف الجعفرية.

٣) محمد حسن ديواني (٥٢ سنة) شيعي فارسي وتاجر عقار ويتعامل في المواد الغذائية.

٤) محمد يوسف جلال (٥٨ سنة) سني ورتبته الثاني والعشرين في قائمة الشخصيات القيادية. رجل أعمال متنفذ وهوصديق الوزير يوسف الشيراوي ووكيل أعمال الأمير. زوجته انجليزية.

٥) ابراهيم حسن كمال (سني) عضوغرفة التجارة ورئيس نادي المحرق.

٦) أحمد علي كانو(٥١) سني فارسي وهوالرابع عشر في قائمة الشخصيات القيادية ويرأس عائلة كانوالتجارية.

٧) طارق المؤيد (٣٧) بحريني فارسي خريج جامعة بيرمنجهام قسم الهندسة وهويمثل امبراطورية المؤيد التجارية وشخص معتد بنفسه ويهوى الأبهة.

٨) راشد الزياني (٥٧) سني فارسي ويقع في المرتبة الثالثة والعشرين في قائمة الشخصيات القيادية وهورئيس عائلة الزياني التجارية.

من الواضح تماما أن التصنيف الطائفي والعنصري في عملية التقييم هوما تهدف اليه الادارة البريطانية بهدف احداث التوازن الطائفي المنشود خدمة لأهدافها البعيدة في تأجيج الصراع الطائفي كما اسلفنا.

يعلق السفير على هذا الاختيار فيقول أن هؤلاء الأعضاء هم في الأساس من الطبقة العليا من ممثلي رجال الأعمال البارزين (كما هومبين في القائمة) وأنهم سيضيفون وزنا لا بأس به على خبرة المجلس وأن وجودهم سيعمل على ابعاد المجلس من أن يبدووكأنه ساحة للاثارة أومدخلا لأية عناصر تقدمية. ويضيف السفير القول بأن هذه القائمة الجديدة

قد أدخلت تعديلا بسيطا للغاية على توازن الشيعة والسنة (٣ الى ٥)، كما تعني أن جميع العائلات التجارية الكبيرة قد تم تمثيلها ما عدا عائلة يتيم. ويعلق السفير على العضو المعين طارق المؤيد فيقول " لا شك أنه سيحاول البروز والتباهي الى حد ما ولكن – حسب علمي – لا يوجد هناك حتى الآن ثوريون متسترون وأنما هناك عدد كبير من المحافظين الموالين".

المعلومة الجديدة التي أثارها السفير هواعلانه بأن الخطة الأولية لدى الحكومة كانت مبنية في الاساس على تعادل عدد الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين لكن الحكومة قررت أن بمقدورها تحمل هذه الانعطافة الديمقراطية التي تسمح للأعضاء المنتخبين بالهيمنة على المجلس عن طريق المعادلة ٢٢ منتخبا مقابل ٢٠ معينا. وفي هذا يقول أن مجموع المعينين بمن فيهم الوزراء (عددهم ١٢ وزيرا) سيكون أقل من عدد الأعضاء المنتخبين لكن الحكومة سوف تتمتع بالأمان بالرغم من تنفيذ هذه الخطوة التي ستعمل على تحسين المظهر الديمقراطي ". (التقرير الصادر في ٢٤ دبسمبر ١٩٧٢). في هذا التقرير يتحدث السفير عن الانتماءات السياسية والايديولوجية فيقول:

" أن من بين المنتخبين الاثنين والعشرين هناك تسعة من الذين نعتبرهم من البعثيين على الرغم من اختلاف درجة بعثيتهم. فالبعثيون هم من بين الحركات السياسية المتواجدة في البحرين وأنهم هم الوحيدون الذين شاركوا في الانتخابات وأن كلمة بعثي في البحرين - هي كلمة مطاطة، وأن هناك سبعة منهم من الذين فازوا في كتلة الشملان. أما عن حركة القوميين القديمة فقد أصبحت بدون قوة دفع وأن ثلاثة فقط من بين الذين تم انتخابهم هم من المحسوبين عليها، واحد في مجموعة الشملان وآخر هوعلي سيار الذي فاز بفضل جريدته وهويعتبر شخصية غير متوازنة. بمرور الأشهر القادمة سنكتشف وجهات النظر الحقيقية لمختلف الأعضاء. هناك اهتمام بوجود خمسة من الشيعة الدينيين بالاضافة الى رسول الجشي الذي قاد حملته الانتخابية كقيادي شيعي وليس كسياسي محسوب على اليسار".

أما عن جماعة رجال الدين فيقول السفير " أنهم قد اختاروا الجلوس في المجلس الوطني بشكل بارز وهم في العموم يمثلون الشيعة ذوي الفكر المحافظ في القرى. ولأسباب عديدة من مثل رسم حدود الدوائر وقيام الشيعة مبدئيا بتنظيم التصويت والترشيح فأن الشيعة في هذه الجزيرة قد نجحوا في التفوق عدديا على السنة بنسبة اثنين الى واحد علما أن السنة والشيعة يتساوون في العدد بالاضافة الى كون العائلة الحاكمة من السنة ".

وينفي السفير الاحتمال بحدوث انقسام في البرلمان على أساس طائفي ويقول أن التوازن الطائفي قد تم تعديله عن طريق زيادة عدد السنة بين الوزراء وبين الأعضاء المعينين ليبدو في الأخير وكأن الأغلبية الشيعية ضئيلة.

ومن خلال حديثه مع الوزرء يقول السفير أنه قد اتضح أن هذه الحصيلة هي من الذين سيهتمون في الأساس بشئون البحرين بعيدا عن القضايا الطائفية والأيديولوجية. وعن الوضع الاجتماعي للأعضاء الفائزين يقول السفير " أن التقييم لا يشجع كثيرا ذلك أن ستة منهم مدرسون واثنان من المحامين وصحفي واحد أما العشرة الآخرون فيمكن تصنيفهم على أنهم تجار. بالاضافة الى هؤلاء هناك مزارع واحد ومقاول أمي (لا يعرف القراءة والكتابة). الوزراء لا يعتبرون هذه النتيجة أوالحصيلة نتاجا للوعي الطبقي ومع ذلك فأنهم بشكل عام مطمئنون لأن ذلك يمثل في نظرهم التوازن المعقول للمجتمع وأنه من النوع الجيد".

ما بعد الانتخابات وتعيين أعضاء المجلس التأسيسي

في التقرير المرسل في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٢ الى السيد بي اتش رايتس (P.H.Rights) بدائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية يقول السفير أن المرحلة الأولى في التجربة الدستورية للبحرين قد تم اكمالها باضافة وزير جديد الى مجلس الوزراء – تعديل محدود في مجلس الوزراء – وأن الافتتاح الرسمي لانعقاد الجلسة الأولى سيكون في ١٦ ديسمبر بما يعني أن الافتتاح هوالموضوع المركزي للاحتفال بالعيد الوطني الثاني. وبهذه المناسبة - والحديث ما زال للسفير - أصبح الوزراء مشغولين لبعض الوقت وسوف يستغرق يوم أويومين من أجل القيام بزيارتهم واعداد تقرير خاص بهذا الحدث المزدوج.

بعد ذلك دخل التقرير في المواضيع المهمة التي سماها السفير بالحقائق المجردة وهي:-

أولا: التغييرات الوزارية:

١) احالة أحمد العمران - الرجل المحترم كثيرا والطاعن في السن – الوزير المحافظ في وزارة التعليم الى التقاعد المشرف وذلك بجعله مستشارا برتبة وزير. وهذا يفسح المجال أمام الشيخ عبدالعزيز بن محمد الخليفة الذي استقال في العام الماضي كمدير عام للتعليم بسبب نفاد صبره (انتظار تعيينه كوزير). وهذا التعيين سيجلب للوزارة الفكر الجديد الذي هي بحاجة اليه.

٢) وزير العمل الشيعي الصارم جواد العريض يصبح في الحال وزير دولة لشئون مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية تحت اشراف رئيس الوزراء. أن هذا يعد عملا حاسما خلال فترة المجلس التأسيسي. في غضون ذلك تعطى حقيبة العمل ل ابراهيم حميدان - المدعي العام السابق – وهوشخص لطيف لكنه ليس من الرسميين المشهورين ولذا فأن معرفتي

به قليلة. أن هذه الوزارة تحتاج لرجل جيد لكن التحركات القادمة التي ستضغط من أجل تشكيل النقابات العمالية سيكون مسرحها المجلس التأسيسي ولذا فأن جواد ومن خلال كرسيه الجديد سيباشر الرقابة على الشأن العمالي السياسي عن قرب.

أما الفقرة الثالثة فكانت خاصة بالانتخابات حيث قالت ما يلي: " النتيجة هي مجلس بسيطرة شيعية طفيفة (وهذا ليس بذات أهمية كبيرة)، الى جانب وجود قاعدة جيدة من الوزراء والتجار المحافظين ونسبة معتدلة من التقدميين المعتدلين الى جانب جماعة " الحديقة الخلفية " المؤلفة من نصف دزينة من رجال الدين الشيعة".

من الأسرار التي كشفتها الوثائق البريطانية هورغبة الأمير في اختيار عبدالعزيز الشملان كرئيس للمجلس خوفا من أن يصبح اختيار رئيس شيعي للمجلس عرفا أوتقليدا. وهذا ما اشار اليه السفير في الرسالة الصادرة في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٢ وقال أن تحالف الشيعة ضد الشملان أدى الى اختيار ابراهيم العريض حيث تم انتخابه ب ٢٢ صوتا مقابل ١٨ صوت وأن الأمير قد سحب اعتراضه في آخر لحظة. ويعلق السفير على النتيجة فيقول أن الاستاذ ابراهيم العريض شاعر وذوشهرة واسعة في العالم العربي وأن كبر سنه يضفي عليه قداسة وهويتمتع باحترام كبير. لكنه تساءل فيما اذا كانت لدى العريض الامكانية لقيادة المجلس الوطني وأجاب السفير بنفسه فقال أن الاستاذ ابراهيم العريض أفاده بأنه سيعتمد (في ادارته) على الشعور الودي نحوالآخرين. أما مرشح الأمير عبدالعزيز الشملان فقد تم انتخابه كنائب للرئيس فيما تم انتخاب قاسم فخروكسكرتير عام. ووصف السفير النائب قاسم فخروبأنه جدي وطموح لكنه لا يهز العالم. وتحدث السفير السيد سترلينج عن مصير الأستاذ أحمد العمران عندما طلب (الأمير) سماع رأيه فيما اذا كان ارسال الأستاذ أحمد العمران كسفير في ايران فكرة صائبة وكيف أنه بدأ رده بتدوير عينيه (علامة تعجب) ومن ثم أقر بأن (الأستاذ) لن يكون بمقدوره الا فعل القليل بالرغم من أنه لن يتأتى منه أي ضرر سوى ازعاج الايرانيين ومع ذلك فأن هذا الضرر ليس أكبر مما يتأتى من استمرار وجوده في التعليم.

في اعتقادي أن هذه الاستشارة أو طلب أخذ الرأي من السفير في مثل هذه الأمور السيادية في بلد حصل على استقلاله تطرح أكثر من علامة استفهام لكنها تعني في الأخير أن بريطانيا لا زالت تمارس دورها الموجه من خلف الستار وهذا هونمط الاستعمار الجديد.

ويواصل السفير حديثه عن الجلسة الافتتاحية فيقول أنه تم تزويد الأعضاء بمسودة الدستور وأن الجميع وافق على الاجتماع مرتين في الاسبوع وأنه بعد انتهاء حفل الافتتاح تفرق الجميع لعطلة العيد الوطني. واختتم السفير تقريره بالقول: " أن المرحلة القادمة هي لمعالجة الدستور وأنه من خلال حديثي مع الوزراء اتضح لي أن لديهم فكرة مبهمة عن

الدستور وأن الجلسة الأولى الخاصة بالامور الاجرائية سوف تنعقد هذا اليوم ".

من الأمور التي تم الكشف عنها لأول مرة هي تلك المسألة المتعلقة بموضوع الخلاف بين السلطة والقوى السياسية حول التاريخ الصحيح للعيد الوطني. ففي التقرير النهائي لعام ١٩٧٢ الذي صدر في ٢٤ ديسمبر تطرق السفير تش (Tesh) لوضوع احتفالات البحرين بعيدها الوطني الثاني وأثار موضوعا في غاية الأهمية عندما قال أن تاريخ السادس عشر من ديسمبر لا يصادف العيد السنوي للاستقلال عن بريطانيا بل يصادف العيد السنوي للجلوس على كرسي الحكم لكن العائلة الحاكمة اختارت هذا التاريخ للاحتفال بالعيد الوطني لأنها لا ترحب بعيد الاستقلال. لا شك أن شهادة السفير هي من المعيار الثقيل وقد حسمت هذا الموضوع لصالح القوى السياسية الي لا زالت تطالب بالعودة الى التاريخ الصحيح للاحتفال بعيد الاستقلال وهو الخامس عشر من أغسطس.

في حديثه عن افتتاح المجلس التأسيسي تطرق السفير لموضوع تطور البحرين فقال " أن تعاقب المقيمين والوكلاء السياسيين البريطانيين قد شجع وساعد العائلة الحاكمة على تقوية وتوسعة الادارة وتحسين صورتها العامة وتنفيذ درجة من التمثيل الشعبي بالرغم من أن هذا الأخير (التمثيل الشعبي) هو الأصعب بالنسبة للعائلة الخليفية". ويسترسل السفير فيقول " البحرين حسب شعورنا أوادراكنا تقع في الخط القاسم بين حضارتين. أنها بين الديمقراطية التي بدأت في الكويت مقارنة بالحكم الأوتوقراطي الواقع جنوب البحرين وشرقها. أن التجربة الديمقراطية في الكويت لا تشجع الخليفة ولا وزرائهم وأن الخليفة يحرصون في الوقت نفسه كل الحرص على عدم جرح مشاعر الملك فيصل الذي يعتبرون رضاه مهم سياسيا وماليا. لكن البحرين عندما كانت تحت الوصاية البريطانية كان لديها حكومة ليبرالية ومتنورة ولذا فأن النموالسريع للصناعة والتجارة والتعليم - بدون التطوير السياسي -سيجعل حكم العائلة يبدووبشكل متزايد وكأنه خارج التاريخ ".

بعد ذلك علق السفير على نتيجة الانتخابات فقال في الفقرة العاشرة " أن الحكومة لم تصب حتى الآن بأي نوع من الزكام لأن توليفة المجلس بدت لها باعثة للرضا: فقد انتهت جلسة انعمل الأولى بشكل جيد ولم تكن هناك قلاقل وأن الوزراء كانوا مسرورين كما أن الأمير تملكه السرور وأحس بالطمأنينة لأن هذا المجلس لا يشبه بالتأكيد الهيئات الثورية".

لكن السفير لم يغفل الاشارة الى احتمال تبني بعض الأعضاء الرغبة في الضغط من أجل توفير الضمانات الدستورية الخاصة بحقوق الانسان والحريات كحرية الصحافة والغاء قانون الطوارئ الذي مرت عليه سبع سنوات بالاضافة الى حق العمال في تنظيم أنفسهم. ويعلق السفير على جهاز الأمن فيقول أنه في أدنى صورة له هذه الأيام وأنه من المبكر جدا التنبؤ بالقادم. ويشير الى مسودة الدستور يقول أنه حتى الآن لم يتخذ القرار فيما اذا كان

سيتم نشرها ولم تتقرر المساحة التي سيسمح فيها للصحافة والعموم للدخول في مناقشات المجلس.

بعد ذلك يعرض السفير وجهة نظر الحكومة في المجلس فيقول أنها ترى أن هذا المجلس ليس هوبالبرلمان وأنما هوهيكل تم تشكيله لانجاز مهمة محددة هي التقدم بالمقترحات الدستورية. لكن ما يثير الدهشة هواشارة السفير لوجهة نظر الأمير القائلة بأن باستطاعته أن يلغي (المقترحات) بالفيتواذا ما رغب في ذلك.

نأتي الآن الى الفقرة الحادية عشر من هذا التقرير والتي تسببت في حدوث سوء فهم بين السفير وبين الخارجية البريطانية. فالسفير عبر عن اعتقاده بأن مجمل عملية صياغة الدستور وانتخاب برلمان أنما هو في الجوهر تعبير عن الثقة في عائلة الخليفة. لكن الخارجية البريطانية فسرت قول السفير بأنه يعني أنه بالامكان اعتماد الخطوة الأولى في الطريق الى الديمقراطية كتصويت بالثقة على الخليفة. ولذا اضطر السفير أن يعود ليؤكد بأنه لا يعتقد – كما فهم منه - أن الأعضاء (المنتخبين) هم الذين حملوا تصويتهم بالثقة في الخليفة. وأنما قاله في الحقيقة هوأن اعتقاده بأن مجمل عملية صياغة الدستور وانتخاب برلمان سوف تكون في جوهرها تصويت بالثقة في الخليفة. وقد تم هذا التوضيح في الرسالة الصادرة في الثالث والعشرين من يناير ١٩٧٣.

ويمتدح السفير الأداء الجيد للحكم والحكومة فيقول أن الأمير والستة الوزراء من عائلة الخليفة الذين يوفرون نصف المهارة والخبرة في الحكومة بالاضافة الى ثلاثة من الاداريين العامين في جهاز الادارة هم جميعا وبطرقهم المختلفة من النوع المتفاني في العمل والمواظب والملتزم والمكرس نفسه وبشكل جلي للبحرين. ولا يستثني السفير الوزراء الستة من غير أفراد العائلة فيقول أنهم ليسوا فقط على قدم المساواة من حيث تكريس أنفسهم للبحرين بل أنهم حسب ما يعتقد موالين للعائلة وأن رئيس الوزراء يحترم مشورتهم. عندئذ عبر السفير عن أسفه حيال الأخ الأصغر للأمير – الشيخ محمد- الذي لا زال يتخذ موقف الانعزال وأشار الى العداء الخاص بين الشيخ محمد بن خليفة والمدير العام للشرطة وقال أن هذا الخلاف ما زال يجردهما من المرتبة الوطنية (الوظيفية) رقم (٢). كما أشار السفير الى وجود الشائعات الدورية التي تتحدث حول عدم اقتناع ولي العهد بكونه وزيرا للدفاع وعن غيرته من عمه رئيس الوزراء. وعلق السفير على هذه الخلافات فقال أنه يعتقد بأنها ليست من النوع الذي يهدد العائلة الحاكمة، فالخليفة – حسب رأيه - أصبحوا في وضع ممتاز للحفاظ على مواقعهم ومع ذلك فأن هذا يحتاج الى الصبر والمهارة والأعصاب.

ولأنه نادرا ما تخلو التقارير عن الحديث عن قضايا الأمن والتحذير من نشاط الحركات

الثورية ونموها فقد تطرق السفير في هذه الرسالة لموضوع الجبهة الشعبية وجبهة التحرير وقال أنه يتوقع أن تعيدا النظر في تكتيكاتهما وذلك على ضوء انتهاء المجلس والحكم من التوصل الى تسوية (صيغة دستورية) تكون مقبولة عموما من قبل شعب البحرين وذلك خلال الستة أشهر القادمة (كما يبدو في الافق). وأمام هذه الصيغة التوافقية – والقول ما زال للسفير- فأن العناصر الهدامة ستتضاءل فرصتها لافساد الأمور لكن وبالرغم من ذلك فأن هذه (العناصر الهدامة) لن تتوقف عن محاولاتها. أن الخيار الآخر لدى هذه العناصر - وهذا هوالاحتمال الأكبر - هوكف أيديهم الآن والانتظار الى أن تحصل البحرين على برلمان كامل وعندئذ سيبدؤون العمل من أجل تهديمه من الداخل. ويخلص السفير للقول بأن الانتخابات البحرينية الثانية ستكون أكثر حيوية من الأولى.

لكن السفير لم يلبث أن عاد في السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٣ ليتحدث عن قيام جهاز الأمن باعتقال تسعة من المشكوك بانتمائهم للجبهة الشعبية وأنه يتم اعدادهم لتقديم شهاداتهم للمحكمة ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد من الاعتقالات. يقول السفير أن هذا الاجراء ربما سبب له في الشهرين الماضيين قلقا أكثر مما يسببه في الوقت الحاضر. ويواصل حديثه عن الجانب الأمني فأشار الى أمرين : الأول هواكتشاف مؤامرات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج في شمال عمان وأن الاتحاد (الامارات) قد ساعد على توفير المصداقية في الخارج. أما الأمر الثاني والأخير فهوالمتعلق بالاضرابات الحالية التي وصفها بالطائشة وأنها ربما تكون بداية حملة – في المستقبل القريب بدون شك - تقوم بها الجبهة الشعبية لتقويض العملية الديمقراطية واذا ما كان هذا صحيحا فأن المرء يأمل أن يتم القضاء عليها في المهد. ويرى السفير أن الكثير يعتمد على ما اذا كان قد تم قطف (اعتقال) المطلوبين الحقيقيين وأنه اذا كان هناك من يتعاطف معهم في المجلس فأن الرسالة (عملية الاعتقال) التي ستصلهم ستفسر بأن الحكومة تعني الجدية في الموضوع. ما يطرح علامات الاستفهام في هذا الموضوع قول السفير تيش Tesh بأن ما كانت تهدف اليه الحكومة من وراء الفعل (عمليات الاعتقال) الذي اقدمت عليه هوما يتماشى وقناعته شخصيا وأنه الى جانب الحفاظ على وضع " الخليفة " وسلامة الجهاز الاداري (في البحرين) فأن عليهم أيضا التفكير في السعوديين والآخرين الذين يتنفسون على مقربة من أعناقهم.

وقد تأكدت توقعات السفير حيث اقدمت السلطة على اعتقال المزيد من النشطاء السياسيين والنقابين ليصل العدد الى ما مجموعه ثلاثة وعشرين معتقلا غالبيتهم من الذين يمثلون اللجنة التاسيسية لعمال البحرين. أما الباقون فهم من الذين ينتمون الى الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني. (رسالة السفير المرسلة في النصف الأول من شهر مارس ١٩٧٣).

لكن هذه الاعتقالات تمخضت عن حدوث أمرين في غاية الأهمية والخطورة هما :
١) اعتبار المدعو مراد عبدالوهاب مراد وهومن الذين ينتمون للجبهة الشعبية في عداد المفقودين منذ لحظة اعتقاله في التاسع عشر من فبراير ١٩٧٣. وقد أحدثت هذه القضية زوبعة في المجلس الوطني كما سنأتي لذكر ذلك لاحقا.
٢) أن هذه الاعتقالات شملت ولأول مرة في تاريخ البحرين العنصر النسائي حيث تم اعتقال كل من الآنسة سبيكة النجار وصالحة عيسان وهما محسوبتان على الجبهة الشعبية.
وقد ترتب على حملة الاعتقالات الواسعة قيام وفد اتحاد المحامين العرب المؤلف من ثلاثة محامين كويتيين بزيارة الى البحرين في ٢١ مايو ١٩٧٣ للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين و امتدت الزيارة الى ٢٥ مايو ١٩٧٣.
نتحدث الآن عن حضور أيان هندرسون (مدير جهاز الأمن) اجتماع مجلس الوزراء وذلك لمناقشة موضوع الأمن وكيف أنه حظي بدعم الشيخ محمد بن مبارك ومن ورائه الدكتور علي فخرو والدكتور حسين البحارنة. يقول هندرسون أن الثلاثة اتخذوا الموقف القائل بأن صلاحيات الأمن الخاص هي من بين الامور التي يجب على الحكومة أن تتخذها حسب متطلبات الظرف الزمني. وفي هذا الاجتماع أفاد هندرسون مجلس الوزراء بأن الصلاحيات المطلوبة هي من أجل استخدامها ضد أولئك الذين يهدفون للاطاحة بالخليفة وأن هذا الهدف سيظل قائما وهويرى أن الوقاية هي الحل الوحيد اذا ما اريد منع المرض من الانتشار حتى لا تصبح السيطرة عليه متعذرة. ويقول السفير الرسالة المؤرخة في ١٢ مارس ١٩٧٣ أن هندسون حظي بدعم بقية أعضاء مجلس الوزراء وأنه سيقوم شخصيا بصياغة القانون الذي يضمن امتلاك الحكومة السلطات الضرورية. ويسجل السفير انطباع أيان هندرسون فيقول أنه أصبح الآن يشعر بأنه يملك ثقة الوزراء وهويعتقد أنه قد عمل حتى هذا الوقت ما فيه الكفاية لاحباط الناقمين على الحكومة دون الحاجة لاعتقال المزيد.
يعلق السفير على موقف الوزراء المتصلب حيال الموضوع الأمني فيقول أن هذا الموقف انعكس بطبيعة الحال في الأحاديث اللاحقة التي جمعته واياهم وأنه يتوقع أن يحصل على المزيد مع نهاية هذا الاسبوع.
من الواضح تماما أن السفير يتحدث وكأنه هوالمسئول عن توفير الامن والاستقرار ليس في البحرين فقط وأنما في منطقة الخليج باسرها. ولا ريب في ذلك فهذه المنطقة الحيوية تعتبر امتدادا استراتيجيا للغرب ولا يمكن التفريط فيها باي حال من الأحوال خاصة وأن أجواء الحرب الباردة قد بلغت ذروتها في عقد السبعينات وبدا تأثيرها واضحا في رسم السياسات الكفيلة بالاحتفاظ بمنطقة الخليج الغنية بالنفط تحت يافطة الاستقلال الذي

يخفي من ورائه الاستعمار الجديد. في أجواء الصراع هذه يصبح من غير المعقول ترك الحركات الثورية واليسارية تسرح وتمرح في الخليج وتهدد المصالح الامبريالية وعلى هذا الأساس واصلت الحكومة البريطانية سياسات القمع والارهاب التي كانت تتبناها ولكن تحت يافطة الحكومات المستقلة.

المجلس التأسيسي

مما لا شك فيه أن تركيبة المجلس المكونة من الوزراء والأعضاء المعينين من التجار ورجال الأعمال بالاضافة الى التكتلات التي سادت المجلس قد أدت الى نجاح الحكومة في ضبط ايقاع العملية السياسية الأمر الذي نتج عنه عمليا مرور الدستور بدون تغييرات جوهرية. ومن حسن حظ الحكومة أن الكتلة الدينية المحافظة التى تمثل المناطق الريفية قد تركت القضايا المهمة والخطيرة وركزت على تقيم العملية من منظورها الخاص برؤيتها وتوجهاتها الدينية. أما الأصلاحيون فقد أنقسموا فيما بينهم وتسببت خلافاتهم في اضعاف مقدرتهم على احداث تغييرات ملموسة في الوثيقة الدستورية بما في ذلك تحديد مخصصات الأمير. فالمخصصات كانت موضع خلاف بين الحكومة والمجلس وقد قوبل المقترح الخاص بتحديدها بستة ملايين باعتراض شديد من قبل بعض الأعضاء الذين اعتبروها كبيرة جدا بالنسبة لحجم الدخل آنذاك. فالنائب رسول الجشي كان من أشد المعترضين على هذا المبلغ وكان رأيه في بداية الأمر تثبيت مخصصات الأمير بنسبة ١٠٪ من مجموع الدخل في الميزانية الا أنه تراجع عن هذا المقترح على ضوء نصيحة الوزير يوسف الشيراوي الذي نبه النائب رسول الى خطورة تحديد هذه النسبة على ضوء الارتفاع المستمر في أسعار النفط. عندئذ تمسك العضورسول بأربعة ملايين ولذا فعندما صوت المجلس على تمرير الستة ملايين اضطر للانسحاب من الجلسة تعبيرا عن عدم رضاه بينما اكتفى النائب جاسم مراد والنائب علي صالح الصالح بالامتناع عن التصويت. بعد رجوع الأمير الشيخ عيسى من السفر قام باستدعاء النائب رسول الجشي للاستفسار عن الأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف المتصلب وكان رد النائب أن هذا المبلغ يمثل نسبة عالية جدا بالنسبة لحجم الميزانية وأن هذا ما لا يرضاه صاحب السمو.

من المواضيع المهمة التي غابت أهميتها عن بال الأعضاء موضوع خدمة العلم لمدة سنة واحدة أو سنتين الذي طرحه العضو جاسم محمد مراد. يقول الأستاذ جاسم مراد أن الهدف من وراء هذا الطرح هو مساواة المواطنين في تأدية الخدمة العسكرية وأنه لوكتب النجاح لهذا المقترح لتم قطع الطريق أمام قوة دفاع البحرين لاستبعاد توظيف

الشيعة وقصر التوظيف على جماعة السنة دون غيرهم ولكان عاملا مهما في تعزيز الوحدة الوطنية. ويعبر الأستاذ جاسم مراد عن خيبة أمله لأن هذا المقترح لم يؤيده سوى العضوعبدالعزيز الشملان. فالنواب رفضوا المقترح وبعض النواب الشيعة قال أنه لا يرضى أن يتحول أبناؤهم الى حرس للعائلة الحاكمة. أما الحكومة فكانت لها أسبابها الخاصة في الرفض وكانت سعيدة بفشل هذا المقترح.

في هذا السياق من المهم جدا استعراض المشهد السياسي كما حلله وصوره السفير في الرسالة التي بعث بها في السابع والعشرين من فيراير ١٩٧٣الى الخارجية البريطانية. يقول السفير: "أن المجلس هوبمثابة مركز اهتمام التطور السياسي ومن ثم فأنه اذا ما استثينا جانبا العناصر الهدامة فأن التجربة قد مرت كما كان متوقعا. أن انعدام الخبرة هو أمر مزعج وأن ذلك يتسبب في اهدار وقت الوزراء لكنها (العملية الديمقراطية) في الوقت نفسه مشوقة لعدد كبير من البحرينيين". بعد ذلك انتقل للحديث عن كتلة الشهابي المقاطعة فقال: "التقدميون الذين تم الضغط عليهم من قبل الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والقوى الخارجية الأخرى وقاطعوا الانتخابات منذ البداية بهدف تسويد صورة العملية الدستورية تم استقبال شكوكهم ومعارضتهم بفتور". من ثم تحدث عن جماعة الشملان فقال: " أن جماعة الشملان يضايقون الوزراء عن طريق طرح تعديلاتهم البعيدة عن الفهم لكن هناك اثنتان أوثلاث من هذه التعديلات التي من المحتمل أن تكون من النوع الهدام وبشكل مقصود ". وشكك في أن يكون الشملان نفسه ثوريا بالرغم من الدلائل المتضاربة". بعدها انتقل الى الجماعةالدينية فقال :" أن الأعضاء الشيعة الذين يضمون فيما بينهم مجموعة صغيرة من الدينيين لديهم في الخلف جماعتهم التي تشعر بأنها قد حصلت أخيرا على الانصاف وأنهم ربما هرولوا في آخر المطاف لا ليكونوا في صف الخليفة ولكن ليكونوا ضد الثوريين ". وتحدث عن الوزراء فقال :" الوزراء أنفسهم يميلون للتصلب دفاعا عن مسئولياتهم في مواجهة النقد الموجه اليهم من الأعضاء المنتخبين ، ذلك النقد الذي لا يستند على معلومات صحيحة. وربما آثر بعضهم التخلي عن هذا الموقف لاحقا بمن فيهم الدكتور علي فخرو. ولذا فأن ميزان الآراء الوزارية بعد الشهرين الأولين قد تأرجح صوب الواقعية الى حد ما وأنهم (الوزراء) تعلموا كيف يصبحون براجماتيين".

بعد انقضاء ثلاثة أشهر على سير العمل في المجلس التأسيسي وهي نصف المدة المطلوبة لانجاز العمل يعود السفير فينقل الى الخارجية البريطانية آخر المستجدات. يقول السفير في رسالته المؤرخة في العشرين من مارس ١٩٧٣ ما يلي:

١) أن المجلس حقق جهدا عظيما وقام بانجاز نصف المواد التي حوتها مسودة الدستور.

وللاعلان عن هذه المناسبة قامت الحكومة بنشر سلسلة من المقابلات الصريحة مع الأعضاء القياديين في المجلس وذلك في جريدة الحكومة الشهرية " البحرين اليوم ". واعتذر السفير عن عدم وجود ترجمة لديه لهذه اللقاءات في الوقت الحاضر لكن أفاد بان رئيس المجلس – استنادا لما قالته الصحافة – قام بتوبيخ بعض الأعضاء لاهمالهم أنظمة المجلس وعدم فهمهم مسئولياتهم بالاضافة الى اقدامهم على اللعب مع جميع الصحافيين كما وجه نقده للصحافة بسبب تعمدها تحريف كلام الأعضاء.

٢) أن جواد العريض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء - وهومن الوزراء المتشددين - أكد له بأن واحدة من المواد التي تم تأجيلها بغرض المزيد من النقاش هي تلك التي تقول أن البرلمان الجديد يتكون من الوزراء بحكم مناصبهم وأن عددهم لا يزيد على ١٤ وزيرا بالاضافة الى ٣٠ عضوا منتخبا يرتفع عددهم الى ٤٠ بعد مرور ٤ سنوات على عمل المجلس. يقول الوزير جواد أن الحكومة ربما أصرت على تثبيت عدد الأعضاء المنتخبين ب ٣٠ عضوا كحد أعلى وأن العضوالمعين أحمد كانو-التاجر الغني – هومن الذين يدعمون هذا الخط وأن هناك مثله كثيرون.

ويسجل السفير حديث الوزير جواد عن مبادرة الحكومة بالتركيز على العلاقات العامة فيقول " أن اثنين من الوزراء باشرا أخيرا بعمل لقاءات مع الصحافة بخصوص عمل وزارتيهما. في الوقت نفسه تم الترخيص لصحيفتين اسبوعيتين جديدتين احداهما صحيفة رياضية بحتة والأخرى واسمها " المواقف " تؤول ملكيتها ورئاسة تحريرها للعضوالمنتخب عبدالله المدني الذي يمثل جماعة واسعة من الشيعة وهوليس راديكاليا. أن هاتين الصحيفتين – حسب قول الوزير - سوف تعملان على تزويد البلد بصحافة أوسع قياسا بالصحافة اليسارية التي هي الاقل عددا.

في الحادي من مايو١٩٧٣ عاد السفير لكتابة تقاريره للخارجية والكومولث بعد توقف دام أربعين يوما وكانت رسالته التي بعث بها الى السيد أي. دي.هريسA.D.Harris تحت عنوان " المجلس التأسيسي ".

يقول السفير أن المجلس قد أصبح في آخر ست مواد (من الدستور) وأنه يعتقد بأن هناك ثماني مواد مؤجلة بهدف المزيد من المناقشة وأنه من بين هذه المواد على ما يبدوتلك التي تتعلق بحق التصويت للمرأة وموضوع الدولة الاسلامية ومخصصات الأمير وقوانين الأمن وصلاحيات الأمير في عقد الاتفاقات. وأنه في المراحل الأخيرة تم اجبار الحكومة على التنازل في بعض المسائل الثانوية التي يبدوأنها غير ذات أهمية كبرى من مثل عدم السماح للوزراء بمغادرة البلد الا في حالة اقناعهم رئيس الوزراء بمدى أهمية سفرتهم (على الأقل نظريا). ويضيف السفير القول بانه وحسب ما هومتوقع فأن المجلس سوف ينجز عمله

حسب الموعد المحدد (١٦ يونيو) وأن الحكومة سوف تأخذ وقتها لتدارس المسودة المراجعة وأن الانتخابات (البرلمانية) ستكون بعد شهر رمضان، وأنه بناء على تخمينه الشخصي فأن البرلمان الأول في البحرين سوف ينعقد في يوم العيد الوطني الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٧٣. ويسجل السفير انطباعه عن الوضع بشكل عام فيقول: " أن الوضع (بخصوص مجمل العمليةالسياسية) يفتقد البهجة العامة بشكل ملحوظ ".

في الجلسة الخامسة والأربعين المنعقدة في ٩ يونيومن عام ١٩٧٣ وبعد ستة أشهر من النقاش أقر المجلس التأسيسي الدستور ليصبح أول دستور عقدي ما بين الحكومة والشعب. وهذا الدستور يشبه الى حد كبير دستور دولة الكويت الذي جاء بديمقراطية جزئية (partial-democracy) أوما يطلق عليه في الغرب بالديمقراطية البدائية) rudimentary democracy (حيث أنه لا يسمح بالتداول السلمي للسلطة أوبالتعددية الحزبية. ولأن البحرين مثل الكويت ليست بالدولة البرلمانية الحقيقية فأن الأمير يملك السلطة الكاملة لتعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء (مادة ٣٣) الا أنه يختلف عن دستور الكويت في كونه لا يلزم الحكومة في الدورة الأولى لاختيار بعض الوزراء من أعضاء البرلمان مع جواز التعيين في المجالس القادمة. كما أن دستور البحرين كمثيله الكويتي قد وصف البلاد على أنها امارة وراثية وحصرت التناوب على السلطة في أبن الشيخ عيسي ومن بعده أبن الحاكم وهكذا أبا عن جد (مادة ١). ويؤكد الدستورعلى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني(مادة ٣٢). والوزراء هم أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم على ألا يزيد عددهم على ١٤ عضوا (مادة ٣٣) وفيما يتعلق بالتشريع فأن للأمير حق اقتراح القوانين والتصديق عليها ونشرها ويعتبر القانون مصدقا علية اذا لم يقم الأمير بارجاعه الى المجلس خلال ثلاثين يوما أما اذا أرجع مرفوضا من قبل الأمير بمرسوم مسبب فأنه من حق المجلس التغلب على فيتو الأمير عن طريق الحصول على أغلبية المصوتين في المجلس(٣٥). والمجلس الوطني يتألف من ثلاثين عضوا منتخبا بطريق الأنتخاب السري المباشر ولكن العدد يرتفع الى الأربعين ابتداء من انتخاب الفصل التشريعي الثاني هذا عدا الوزراء الذين هم أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم (٤٣). عضوالمجلس يجب أن يكون مواطنا بحرينيا بصفة أصلية وأن لا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين عاما وأن يعرف القراءة والكتابة(مادة ٤٤). ومدة الفصل التشريعي أربع سنوات (٤٥) وأنه من حق الأمير أن يحل المجلس ولكن يجب عليه أن يدعولأجراء انتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل وفي حالة عدم اجراء الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس كامل صلاحياته التشريعية وكأن الحل لم يكن (٦٥).

بمناسبة انتهاء المجلس التأسيسي من عمله بعث السفير في ١٢ يونيو١٩٧٣ بتقريره

السري الذي أفاد فيه بانتهاء المجلس التأسيسي في التاسع من يونيو١٩٧٣ من مناقشة مسودة الدستور في غضون الستة أشهر المخصصة له بعد ادخال العديد من التعديلات والمقترحات عليه. واضاف السفير القول بأن الأعضاء توقفوا مليا أمام العديد من القضايا المهمة والحساسة وعلى رأسها مخصصات الأمير والدين الرسمي للدولة ودور الشريعة الاسلامية في التشريع. وتحدث السفير عن التنازلات التي قدمتها الحكومة للمجلس فقال أن التنازل الحساس كان لصلاح أولئك الذين أرادوا البحرين أن تكون " دولة اسلامية " حيث قرر رئيس الوزراء تركها للتصويت الحر بما فيهم الوزراء وغيرهم وأن هذا التعديل يضع البحرين في مصاف جمهورية اليمن الديمقراطية والمغرب وأنه لا يحدث أي فارق فيما يتعلق بقاعدة التشريع طالما أن هناك مادة قانونية حافظة في محل آخر. بالاضافة الى ذلك كان هناك تنازل أوتنازلين مهمين لصالح الرأي " التقدمي " مثل استثناء المواطنين المجنسين من عضوية المجلس وتبعية ديوان الرقابة المستقل للبرلمان ولم يكن الوزراء ليفضلوا العمل بهما. يعلق السفير على هذا الموضوع فيقول أن هذه التنازلات تبدوبمثابة الثمن الرخيص الذي يدفع لصالح الأمن فهناك مجموعة أخرى من القضايا التي تم تفاديها.

فيما يتعلق بحق المرأة في التصويت قال السفير أن الحكومة لم تكن قادرة – لاسباب سياسية داخلية وخارجية - على اعطاء النساء حق الانتخاب بالرغم من رغبة الكثيرين منهم ، وقد تركت الحكومة هذه القضية لبرلمانات المستقبل. ويمتدح السفير رئاسة المجلس فيصف ابراهيم العريض بالجنتلمان المتعلم والمحبوب، وأنه بالرغم من عدم امتلاكه أي خبرة الا أنه أدار المجلس بصبر وحزم ودعابة وأن سمعته كرئيس للمجلس قد انتشرت الى الدول المجاورة وأنها أضافت الى سمعته كشاعر ومثقف. وفي هذا السياق يشير السفير للمرة الثانية أن عبد العزيز الشملان الذي كان مبعدا وتم ترويضه هومرشح الأمير لرئاسة المجلس في الأساس لكن الأمير سمح بالانتصار عليه من قبل الشيعي ابراهيم العريض.

في نفس هذا التاريخ كان هناك تقرير سري آخر لوزير الدولة لشئون الخارجية والكومنولث تحدث فيه السفير في مسألة في غاية الأهمية ألا وهي المتعلقة بالتوازن بين الحكم وصلاحيات المجلس الوطني (البرلمان). يقول السفير : " أن هدف الدائرة المتنفذة في عائلة الخليفة هواعطاء صلاحيات كافية للمواطنين من أجل اقناعهم بأن نواياهم (الحكم) صادقة لكن هذه الصلاحيات ليست الى الدرجة التي تصبح فيها الادارة مسلوبة الارادة أوأن يفرض عليها اجراءات متهورة أوأن يتم بواسطتها استعداء الجيران الأقوياء أوأنها تتسبب في تقويض مركز الخليفة. واذا ما ضغط المجلس بهدف فرض قضية ما الى درجة المواجهة وتم التهديد بانسحاب عدد كبير من الأعضاء فان ذلك يؤذن بعودة عقرب الساعة الى

الوراء حيث المعارضة للنظام تتبلور وتقوى".

لكن السفير عاد فأكد:" أن الدستور يحصن النظام والحكومة بشكل كبير وخصوصا خلال البرلمان الأول (الفصل التشريعي الأول). وأن السلطة التشريعية قد عهد بها الى الأمير والأعضاء الثلاثين في الفصل التشريعي الأول زائدا الوزراء الأربعة عشر بحكم مناصبهم. الا أن عدد الأعضاء المنتخبين سيرتفع الى أربعين بعد أربع سنوات ولذا فأن الأغلبية التي تتمتع بها الحكومة خلال الأربع سنوات الأولى تبقى على ما يبدو في السليم".

وواصل السفير حديثه عن الصلاحيات فقال: " أنه من حق الأمير أن يحيل القوانين الى دور الانعقاد التالي لكنه من حق أغلبية الأعضاء أيضا اسقاط القانون. كما يملك الأمير صلاحية حل البرلمان والدعوة لاجراء انتخابات جديدة ". وعن تكوين السلطة التنفيذية قال السفير: " أنها تتكون من رئيس الوزراء (يعينه الأمير) ومجلس الوزراء (يعينهم رئيس الوزراء) وهذا أيضا يضع حماية لمراكز الفريق الحالي (مجلس الوزراء) لمدة أربع سنوات على الأقل. وأنه بالامكان عزل الوزراء من مناصبهم بتصويت أغلبية الأعضاء المنتخبين (عدا الوزراء) على عدم الثقة. أما التصويت بعدم الثقة في رئيس الوزراء فأنه يحتاج الى موافقة ثلثي جميع الأعضاء المنتخبين وأن للأمير في هذه الحالة حل المجلس. لكن اذا ما قام المجلس المنتخب الجديد بطرح الثقة في رئيس الوزراء فأنه في هذه الحالة يحتاج الى الأغلبية العادية للأعضاء المنتخبين". أما بخصوص التعديلات على الدستور فقال :" أنها تحتاج الى موافقة أغلبية ثلثي جميع الأعضاء المنتخبين ومن بعدها موافقة الأمير وأن هذه التعديلات لا يمكن اقتراحها خلال الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس، أما مبدأ الحكم الوراثي فأنه لا تنتهك حرمته".

ويعلق السفير على سير العمل في المجلس فيقول:" أن الحكومة قد أبدت مهارة جيدة في عمل التنازلات وادارة الحوارات بطريقة ديمقراطية وأنه لم يسمع أي حديث عن الضغوطات أوالرشوة. لكن فيما يتعلق بالقضايا الأخرى فأنه تم تجاوزها عن طريق ادخال المصطلح الواسع "وفقا للقانون".

وهنا عبر السفير عن قلقه الشديد فيما يتعلق بمهمة التشريع حيث نص الدستور على تكليف الوزراء بصياغة مشروعات القوانين على أن يقوم البرلمان بمناقشتها واقرارها. بعد ذلك أفاد السفير أن قطاع العمال هوأحد القطاعات التي سيتم التعامل معها سريعا وذلك فيما يختص بالتشريع العمالي وأن مساهمة التنمية الخارجية كانت مفيدة من حيث توفير نصيحة وخبرة الخبراء في هذا المجال. ويرى السفير أن هناك احتمال بأن يكون المشروع الأول الذي يتم عرضه على البرلمان الجديد هوالمرسوم الذي يقرر مخصصات الأمير بستة ملايين دينار في السنة غير قابلة للتغيير طالما ظل هوالحاكم. ويعتقد السفير

أن هذا القرار الصادر من المجلس غير مؤلم لكنه مثير للدهشة. أما القانون الأول الذي سيقدم للمجلس حسب رأي السفير فهوالقانون الخاص بميزانية الدولة.

أما فيما يختص بما تبقى من قضايا فقال السفير أن التشريع سيترك للبرلمان حتى لا يقول أحد أن البرلمان خاوي الوفاض (bounced) وأنه لا يملك المشروعية. وعندما انعقد المجلس التأسيسي لأول مرة لم تكن لديه - حسب كلام السفير - أية فكرة عن لائحته الداخلية، ولذا فالنقاش كان غير منتظم وأن نقد الأعضاء لم يكن في الغالب مهضوما. ويشير السفير الى التباين الموجود بين مجموعة الوطنيين ومجموعة الدينيين وكيف تسبب هذا التباين في تشويه سمعة زعيم الوطنيين عبدالعزيز الشملان وتسميته بالانتهازي وذلك بسبب انحيازه لموضوع الدولة الاسلامية. وليس في هذا ما يثير الغرابة لأن جماعة الوطنيين كانت تعمل في الغالب كفريق واحد وكانت تعارض التعديل الخاص بالدولة الاسلامية وتحتج ضد قوانين الأمن وعمليات الاعتقال التي يقوم بها القسم الخاص. ويوجه السفير نقده لمجموعة الوطنيين فيقول أنها كعادتها كانت توافق فقط على الاطروحات الراديكالية بشكل عام وتميل للعب على الجمهور علما أنها مختلفة مع نفسها أكثر من اختلافها مع الآخرين. أما الجماعة الدينية المحافظة فكانت أكثر تلاحما وهي تدار في الغالب من خارج المجلس بواسطة زعيم جماعة المدني الشيعية وعلى قاعدة القضايا الدينية. ويسبق السفير الاحداث فيخلص للاستنتاج القائل بأن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا بشكل عام مؤثرين ولذا فالكثير منهم سوف لن ينجح في الانتخابات القادمة.

ويشير السفير الى دغدغة الأعضاء لعواطف الناخبين فيقول أنه لم يكتشف سر حماس الأعضاء للمصلحة العامة الا عندما جلس في قاعة المجلس في احدى المناسبات وشاهد عددا بسيطا من الناخبين يراقبون أداء أعضائهم. بعد ذلك يسجل السفير المعلومة القائلة بأن الشيعة كجماعة أصبح لديهم الرضا بسبب توقف ممارسة التمييز ضدهم سواء في المجلس أوفي الحكومة. أما الأمير الذي سبق وأن عبر في وقت مبكر عن تذمره من المجلس بالقول بأنهم " كلهم من الشيعة" فقد أصبح الآن في أوج ابتهاجه بهم. وتطرق السفير الى صحافة بيروت والكويت فقال أنها توقفت عن الحديث عن سير البحرين في الطريق الوعرة وهوالحديث الذي لا يود رئيس الوزراء سماعه. ولا ينسى السفير أن يسجل انطباعه عن الوزراء فيقول : " أنه لم يمضي وقت طويل حتى أصبح الوزراء (وهم ذوقناعات متباينة في المبادئ) أقل قلقا فيما يتعلق بالمواقف السياسية مقارنة بما يتمتع به العضوالمنتخب من جهل ومن انعدام المسئولية العامة. وعلى كل حال فأنهم (الوزراء) قد تعلموا كيف يوجهون النقاش من خلال الطرح المبكر للمسائل المتعلقة بالحقوق والمبادئ، وأنه تبين فجأة أنهم يتقنون عمل الاشياء وأنهم تحولوا من الجزع الى الثقة والتفاؤل ".

في ختام التقرير يتحدث السفير عن توقعاته فيقول أن الحملة ضد الدستور قبل الانتخابات (القادمة) سوف لن تكون ناجحة. كما يتوقع أيضا أن يحاول الأمير وبهدوء جعل السنة أفضل تنظيما مما كانوعليه في الانتخابات السابقة. أما القيادات التي تمثل الخليفة فهي لا زالت حذرة: فوزير الخارجية يتوقع عقد جلسات سرية تدور فيها نقاشات حساسة شبيهة بتلك النقاشات الكثيرة التي دارت في المجلس. وعن أولئك المتبرمين والمتحفزين من الذين تقل أعمارهم عن العشرين يقول السفير أنه ليس بمقدورهم التصويت حسب القانون. أما عن تشكيلة البرلمان القادم فيقول أنه لمن المبكر البدء بالتنبؤ بهذه التشكيلة وعما اذا كان لا يزال هناك عدد كاف من الذين بقوا من التنظيمات الهدامة الذين بامكانهم احداث ترعيب أوعمل مظاهرات في وقت الانتخابات. لكن الدلائل تشير في الوقت الحاضر حسب قوله الى أن العملية الديمقراطية في المرحلة القادمة ستسير في اتجاه النموالسلمي المعتدل.

اللافت للنظر في هذا التقرير المطول ما طرحه السفير في الفقرة قبل الأخيرة حول طرح تشريع جديد للأمن (قانون أمن الدولة) وأن هذا القانون حسب قوله سوف يمرر بواسطة مرسوم قبل انعقاد البرلمان. أن هذا العلم المسبق لدى السفير بنية الحكومة باصدار هذا تشريع الجديد للأمن لا يؤكد فقط مشاركة الحكومة البريطانية في القضايا الأمنية بل وفي رسم مجمل العملية السياسية كما سنكتشف لاحقا.

على اثر سماع السفير البريطاني بتصريح وزير الداخلية القائل بأنه لا يتوقع أن تتواجد محكمة الأمن الخاصة قبل انعقاد البرلمان الجديد سارع السفير للتعبير عن أمله في أن لا يكون تصريح الوزير صحيحا. وفيما يشبه التدخل في الشأن الداخلي عبر السفير عن رأيه بالقول بأن التشريع المناسب والخاص بالأمن يجب أن يمرر قبل ذلك (أي قبل انعقاد البرلمان) بمرسوم وذلك بهدف حماية وضع القسم الخاص، واذا كان بمقدور الحكومة أن تعرضه (القانون) على البرلمان الجديد كأمر واقع فأن هذا الاجراء هوالافضل من أجل تجنب أي ضعف في الصلاحيات الخاصة بالأمن حسب قوله. وامعانا في التدخل يقول السفير " أن مثل هذا الموضوع لا يمكن مناقشته مع الشيخ محمد (وزير الداخلية) لأن هذا الموضوع هو من اختصاص رئيس الوزراء وأنه يأمل أن يكون رئيس الوزراء حصيفا.

هذا الكلام نقله السفير للخارجية البريطانية في الثاني من يوليو١٩٧٣ وفي هذه الرسالة يعبر السفير عن استغرابه من الحديث عن تأخر صدور القانون الى ما قبل انعقاد دور الانعقاد الثاني للمجلس الوطني. تجدر الاشارة الى أن القانون صدر قبل انعقاد دور الانعقاد الثاني وقد تسبب صدوره في حدوث مفاجأة كبيرة لأعضاء المجلس الوطني كما سنرى لاحقا.

هذا الموضوع يجر بطبيعة الحال للحديث عن الاعتقالات التي لم تتوقف أثناء مناقشة المجلس التأسيسي لمسودة الوثيقة الدستورية بالرغم من احتجاج كتلة الوطنيين (جماعة الشملان) ضد قوانين الأمن وعمليات الاعتقال التي يقوم بها القسم الخاص ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أفردنا له قسما خاصا تحت عنوان " المعتقلين السياسيين".

صلاحيات واختصاصات السلطة التشريعية كما نص عليها الدستور

تختلف أعمال واختصاصات السلطة التشريعية التي جاء بها دستور ١٩٧٣ عن تلك التي يتم تطبيقها في الديمقراطيات الغربية. فخلافا لما هومتبع في النظام البرلماني الغربي حيث أن السلطة التشريعية هي أعلى مرتبة وأكثر قوة من السلطة التنفيذية فأن النظام الدستوري في البحرين هوفي طريق وسط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي لكنه يميل أكثر للنظام البرلماني بحكم النظام الوراثي. وحسب دستور ٧٣ فأن نظام الحكم يتأسس على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مع تعاونها وفقا لأحكام القانون وأن السلطة التشريعية التي يتولاها الأمير والمجلس الوطني وفقا للدستور هي احدى فروع السلطات الثلاث التي ينبنى عليها النظام الديمقراطي في البحرين وأنه لا يجوز لأي من السلطات التنازل لغيرها عن كل أوبعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور. كما نص دستور دولة البحرين في الفقرة (د) من المادة الأولى أن نظام الحكم ديمقراطي وأن السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا. وأنه حسب المادة (٤٢) لا يصدر قانون الا اذا أقره المجلس الوطني. وأنه اذا ما أصدر الامير مراسيم لها قوة القانون اثناء فترة غياب المجلس فأن هذه المراسيم يجب ان تعرض على المجلس الوطني خلال خمسة عشر يوما من انعقاده. وهذه المواد الدستورية وغيرها تؤكد أن السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب هي المسئولة عن صياغة القوانين التي تعبر عن اراده الشعب وأن عليها تقع مسئولية مراجعة كافة القوانين والغاء تلك التي لا تتوافق مع تغير ظروف المجتمع واستبدالها بالقوانين الجديدة التي تعكس المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وحتى يكون تقييم أداء المجلس الوطني في دورتي انعاقده اليتيمتين في ١٩٧٤ و١٩٧٥ علميا وموضوعيا فانه لا بد من استعراض الصلاحيات والمهام التي اوكلها دستور عام ١٩٧٣ للسلطة التشريعية. ذلك أن تبيان هذه الاعمال والصلاحيات يوفر القاعدة القانونية والعملية التي يمكن الركون اليها من أجل قياس اداء التجربة البرلمانية القصيرة مع الاخذ بعين الاعتبار موقف السلطة التنفيذية من قرارات المجلس الوطني ورغباته وعدم احترام السلطة لهذه القرارات والرغبات.

ونبدأ أولا باستعراض مهمات واختصاصات السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية كما نص عليها الدستور وتضمنتها اللائحة الداخلية للمجلس الوطني على أن نتطرق في نهاية المطاف الى موضوع مهم جدا ألا وهوالضمانات التى وفرها الدستور لحماية هذه السلطة ومدى فعالية هذه الضمانات على ضوء حل التجربة البرلمانية وتعليقها لما يزيد على ربع قرن من الزمن أويزيد:-

١) الأعمال التشريعية :

أكدت المادة (٤٢) من الدستور على أنه لا يصدر قانون الا اذا اقره المجلس الوطني وصدق علية الأمير. وفيما يختص بالتشريع أعطى الدستور للسلطة التشريعية مهمتين أساسيتين هما : ١) حق صياغة القوانين و٢) مناقشة المراسيم التى تصدرها السلطة التنفيذية. بالنسبة للمهمة الأولى فان المادة (٧١) من الدستور أعطت عضوالمجلس الوطني حق اقتراح القوانين مع عدم جواز اقتراح نفس القانون الذي تم رفضه من قبل المجلس في ذات دور الانعقاد الا بموافقة الحكومة. وحسب المادة ٨٠ من اللائحة الداخلية فأن رئيس المجلس يقوم باحالة المشروع فور تقديمه الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية لابداء الرأي في فكرته ولوضعة في الصيغة القانونية وذلك في حالة الموافقة عليه. ويعتبر القانون مصدقا عليه ويصدره الأمير اذا مضى ثلاثون يوما من تاريخ رفعه اليه من المجلس الوطني دون أن يرده الى المجلس لأعاده النظر فيه. واذا ما أعاد المجلس اقرار المشروع للمرة الثانية بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم صدق عليه الأمير وأصدره في خلال شهر من اقراره. أما بالنسبة للمهمة الثانية فقد أعطت المادة (٣٥) للأمير حق اقتراح القوانين كما أعطته حق التصديق عليها واصدارها. وتبدأ هذه العملية بمباشرة السلطة التنفيذية في صياغة القانون ومن ثم تسليمه للسلطة التشريعية وتقوم الحكومة أوالوزير الذي يخصه هذا القانون بمتابعة مراحل الأجراءات البرلمانية. وحسب المادة (٨١) من اللائحة الداخلية يقوم الرئيس بعرض مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة الى اللجان المختصة ما لم تطلب الحكومة نظر المشروع على وجه الاستعجال أويرى الرئيس أواللجنة المذكورة أن له صفة الاستعجال. واذا تعددت مشروعات أومقترحات القوانين في الموضوع الواحد تبدأ المناقشة بتلاوة المشروع الأصلي ومذكرته التفسيرية ومن ثم تقرير اللجنة المختصة وما يتضمن التقرير من تعديلات. أما مشروعات القوانين المختلفة فيتم عرضها على المجلس ومن ثم احالتها على اللجان المختصة للمجلس وذلك لاعداد التقارير اللازمة حولها ومن ثم يعاد عرضها على المجلس لمناقشة القانون على ضوء التقرير وعندئذ يتم التصويت عليه بالموافقة أوالرفض.

٢) مساءلة الحكومة :

نصت المادة (٦٦) من الدستور على حق عضوالمجلس الوطني في توجيه أسئلة لرئيس مجلس الوزراء والى الوزراء وذلك لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم ويملك السائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الأجابة فان أضاف الوزير جديدا تجدد حق العضوفي التعقيب.

وقد نظمت لائحة المجلس الوطني الطريقة التى يتم فيها ممارسة هذا الحق حيث اشترطت المادة (١٠٦) على أن يكون السؤال مكتوبا بوضوح ومقتصرا على الأمور المراد الاستفهام عنها وألا يتضمن عبارات فيها مساس بكرامة الأشخاص أوالهيئات أواضرار بالمصلحة العامة وأن يكون موقعا من مقدم السؤال. أما في حالات مناقشة الميزانية أوأي موضوع مطروح على المجلس فيجوز توجيه الأسئلة شفويا. ويقوم رئيس المجلس حسب المادة (١٠٧) من اللائحة بتبليغ رئيس مجلس الوزراء أوالوزير المختص بالسؤال ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية وفي الجلسة المحددة يجيب رئيس الوزراء أوالوزير على السؤال ويملك حق تأجيل موعد الاجابة الى موعد لا يزيد على أسبوع ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة الا بقرار من المجلس وفي حال كون الاجابة تتضمن بيانات سرية حق لرئيس الوزراء أوالوزير أن يودع الأجابه لدى أمانة سر المجلس مع مراعاة السرية اللازمة ويثبت ذلك في مضبطة الجلسة. واذا كان السؤال لا يثير مناقشة عامة في الموضوع فأنه لا يجوز للمجلس أن يتخذ بصدده أي قرار. الا أن المادة (١١٠) من اللائحة الداخلية أعطت الحكومة حق طلب مناقشة موضوع معين أثاره السؤال الموجه لها خاصة وأنه يتعلق بالسياسة العامة للدولة وذلك من أجل الحصول فيه على رأي المجلس. لكن المادة (١١٠) من اللائحة أعطت العضوصاحب السؤال حق تحويله الى استجواب وذلك في حالة عدم اقتناعه بالاجابة بشرط ألا يتم هذا التحويل في نفس الجلسة التى تمت فيها الأجابة على السؤال. ويسقط السؤال بانتهاء عضوية مقدمه أو إذا استرده صاحبه لكن من حق أي عضو آخر أن يتبنى السؤال وفي هذه الحالة يتابع المجلس النظر فيه.

٣) طرح موضوع عام للنقاش وطلب التحقيق.

أعطت المادة (٧٢) من الدستور الحق لأعضاء المجلس الوطني في طلب طرح موضوع عام للمناقشة وذلك من أجل استيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده على أن يكون الطلب موقع عليه من قبل خمسة من أعضاء المجلس على الأقل. وواضح من المادة الدستورية أن النقاش والحوار لا يقتصر على مقدمي الطلب وأنما يفتح الباب لمناقشة عامة يجوز أن يشترك فيها أعضاء المجلس دون استثناء.ولقد اشترطت اللائحة الداخلية في المادة رقم (١٢٨) على أن يقدم الطلب من خمسة أعضاء. أما المادة ٧٤ من الدستور

والمادة (١٢٩) من اللائحة فقد أعطت المجلس الحق في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أوينـدب عضوا أوأكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصات المجلس واشترطت على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التى تطلب منهم. كما أجازت اللائحة في المادة (١٣٠) لرئيس الوزراء أوالوزير المختص تأجيل المناقشة لمدة أسبوعين على الأكثر ونظمت اللائحة اجراءات تقديم الطلب وتحديد ميعاد المناقشة في هذا الشأن. ويسقط طلب طرح موضوع للمناقشة في حالة استرداده أوتغيب أصحابه أوفي حالة انتهاء الفصل التشريعي. واستثناء من حالة انتهاء الفصل التشريعي فأن المجلس يسمح بالنظر في الموضوع اذا ما تبنى الطلب خمسة من أعضاء المجلس. ويسرى على اجراءات طلب أجراء التحقيق وتحديد ميعاد وسقوط الحق فيه نفس ما سبق أن ذكرناه بالنسبة للحق في طرح موضوع عام للمناقشة اذ نظمت اللائحة الحقين معا بنصوص مشتركة. أما المادة رقم ٧٥ من الدستور فقد نصت على حق المجلس في تشكيل لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون وتقوم اللجنة باستيضاح الامر من الجهات المختصة ومن ثم تعلم صاحب الشأن بالنتيجة.

٤) استجواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

لقد قرر الدستور في المادة (٦٧) اعطاء الحق لكل عضومن أعضاء المجلس الوطني أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. وقد جاءت المادة (١١٥) من اللائحة الداخلية متطابقة مع المادة الدستورية (٦٧) الا أن المواد من (١١٦) الى (١٢٤) بينت شكل الاستجواب وموعد مناقشتة وكيفية الاجابة عليه وقد أحيط الاستجواب بضمانات متعددة حتى لا يترتب على استعماله اثارة النقاش في مسائل قد يرى المجلس أن الصالح العام لا يسمح بالتعرض لها وحتى لا تفاجأ الحكومة به. وتتمثل الضمانة الأساسية في عدم جواز البدء في مناقشة الاستجواب قبل ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه الا في حالة الاستعجال أوفي حالة موافقة الموجه اليه الاستجواب على تقديم تاريخه. وحرصا على اعطاء الفرصة الكاملة للحكومة في الاستعداد للرد على الاستجواب أعطت اللائحة الداخلية الحق لمن وجه اليه الاستجواب أن يطلب تأجيله لمدة لا تزيد على أسبوعين. وبالأضافه الى هذا الضمان الأساسي تطلبت اللائحة أن يوجه الاستجواب كتابة وتبين فيه بصفة عامة وبأيجاز الموضوعات التى يتناولها. كما حرصت على اتاحه الفرصة للاشتراك في المناقشة للمؤيدين للاستجواب والمعارضين له على حد سواء. وحسب المادة (١٢٣) لا ينظر المجلس الاستجواب اذا تنازل المستجوب عن استجوابه أوغاب عن الجلسة المحددة لنظره الا اذا تبناه شخص آخر وعندئذ يتابع المجلس النظر فيه. كما يسقط الاستجواب حسب المادة (١٢٤) بانتهاء الفصل التشريعي أواذا تخلى

من وجه اليه الاستجواب عن منصبه أواذا انتهت عضوية مقدم الاستجواب.وحسب المادة (١٢٠) تنتهي المناقشة في الاستجواب بقرار من المجلس في حالة اقتناع العضوباجابة الحكومة وعدم وجود اقترحات من الأعضاء. وفي حالة وجود اقتراحات فأن الرئيس يقوم بعرضها على الأعضاء الذين يبتون فيها دون مناقشة وقد تؤدي هذه الاقتراحات الى طرح موضوع الثقة بالوزير المستجوب. أما المادة (١٢٥) فقد بينت جواز أن يؤدي الاستجواب الى طرح موضوع الثقة بالوزير وذلك على أثر موافقة الوزير على ذلك أوبناء على طلب موقع من عشرة أعضاء بعد مناقشة الاستجواب. وقد حددت المادة (٦٨) من الدستور المسئولية السياسية للوزير حيث قررت أن كل وزير مسئول لدى المجلس عن أعمال وزارته وأنه اذا ما قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا. وهذه المادة أكدت على عدم جواز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته أوطلب موقع من عشرة أعضاء أثر مناقشة استجواب موجه اليه وكذلك عدم جواز اصدار المجلس قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه. ولا يمكن سحب الثقة من الوزير الا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء الذين لا يشتركون في التصويت على الثقة كما نصت على ذلك المادة السابقة. أما الفقرة أ – من المادة (٦٩) فتقول بعدم جواز طرح موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء الا اذا كان ماسكا بأحدى الوزارات الى جانب رئاسة الوزراء فيسأل عن أعمال تلك الوزارة. بينما الفقرة ب – من هذه المادة أعطت المجلس الحق في رفع الأمر الى الأمير في حالة تصويت ثلثا أعضاء المجلس الوطني بعدم امكان التعاون مع رئيس الوزراء وذلك من أجل البت فيه بأعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزراة جديدة أوبحل المجلس الوطني. واذا ما حل المجلس الوطني وجرت انتخابات جديدة وقرر المجلس الجديد بأغلبية الأعضاء عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي تجددت ولايته أعتبر رئيس مجلس الوزراء معتزلا من منصبه من تاريخ قرار المجلس بذلك وعندئذ تشكل وزارة جديدة. ويلاحظ أن المسئولية السياسية لرئيس مجلس الوزراء تختلف عن المسئولية الفردية للوزراء حيث لا يعتبر رئيس الوزراء معتزلا منصبه بعد صدور قرار المجلس بعدم امكان التعاون معه بل يحتكم للأمير الذي يترك له الخيار بين أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويشكل وزارة جديدة أوأن يحل المجلس الوطني. وهذه الضمانات كفلها الدستور لتجنب اساءة استخدام طرح الثقة.

٥) الأعمال المالية :-

تعتبر الرقابة على المال العام من أهم الأعمال التى تقوم بها السلطة التشريعية. فالمال العام يعتبرالمبدأ الأساسي في الأداره العامة في جميع الدول الديمقراطية والمتحضرة. أن احكام الرقابة على السلطة التنفيذية تتم من خلال مراجعة سياسات الحكومة فيما

يتعلق بالميزانية وما تم بشأن المصروفات. وقد وفر دستور دولة البحرين للسلطة التشريعية صلاحيات واسعة حيث نصت، المادة ٨٨ على أن الضرائب العامة لا تنشأ أويتم تعديلها أوالغاؤها الا بقانون. كما انه لا يعفى أحد من أدائها كلها أوبعضها الا في الأحوال المبينة بالقانون. ويبين القانون كذلك الأحكام الخاصة بتحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة واجراءات صرفها. أما الفقرة ج – من نفس المادة فتنص على أن القانون يبين الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وادارتها وشرط التصرف فيها والحدود التى يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأملاك. والمادة (٩٠) تنص على أن الحكومة تقوم باعداد مشروع الميزانية السنوية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها ومن ثم تقوم بعرضها على المجلس الوطني قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لمناقشتها واقرارها. وتؤكد المادة في الفقرة (ج) و(د) على عدم جواز تخصيص أي ايراد من الايرادات العامة لوجه معين من أوجه الصرف الا بقانون.أما الفقرة (و) فتمنع تجاوز الحد الأقصى لتقديرات الاتفاق الواردة في قانون الميزانية والقوانين المعدلة له. وتذهب المادة (٩١) لتؤكد على أن كل مصروف غير وارد في الميزانية أوزائد على التقديرات الواردة فيها فيجب أن يكون بقانون وكذلك الحال بالنسبة لنقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية. وتشترط المادة (٩٤) على السلطة التنفيذية وجوب تقديم الحساب الختامي للشئون المالية للدولة عن العام المنقضي خلال الخمسة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية ويكون اعتماده بقرار من المجلس الوطني مشفوعا بملاحظاته. أما بخصوص الميزانيات العامة المستقلة والملحقة فأن القانون يضع الأحكام الخاصة بها وتسرى في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة وحسابها الختامي. كما يضع القانون أحكام الميزانيات والحسابات الختامية الخاصة بالبلديات والمؤسسات العامة المحلية.

ومن أجل المزيد من احكام الرقابة الشعبية على المال العام نصت المادة ٩٧ من الدستور على انشاء ديوان للرقابة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بالمجلس الوطني ويقدم الديوان تقريرا سنويا عن اعماله وملاحظاته لكل من المجلس الوطني والحكومة.

٦) الأعمال الاداريه :-

تعمل السلطة التنفيذية كوكيل للسلطة التشريعية في مباشرة الأعمال الادارية وهي مسئولة أمام السلطة التشريعية في كل اعمالها. وعلى هذا الاساس فأن الوزراء موجودون في وزاراتهم طالما أنهم حافظوا على الثقة التى كسبوها من السلطة التشريعية. فعن طريق الأسئلة والاستجوابات التى تقوم بها السلطة التشريعية تتم مراقبة الأعمال الاداريه فاذا ما قامت السلطة التنفيذية بأعمال تتعارض والمصلحة العامة والرأي العام كان من واجب السلطة التشريعية طرحها في المجلس والغائها. واذا ما أساءت الحكومة في استخدام الثقة

الموكلة لها فانه بمقدور السلطة التشريعية حل الحكومة وتعيين خلف لها كما تطرقنا الى ذلك في باب الاستجواب.

ومن الصلاحيات المهمة التي يتمع بها المجلس حقه في تشكيل لجنة خاصة بالعرائض والشكاوى كما نصت على ذلك المادة رقم ٧٥ من الدستور. وحسب نص هذه المادة تقوم اللجنة ببحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون ومتى ما تم عرض هذه الشكاوى والعرائض على المجلس يقوم الأعضاء بالتعليق عليها واقتراح الحلول المناسبة على الوزير المختص من أجل وضع نهاية حميدة لهذه الشكوى. تكمن أهمية هذه اللجنة في خلق اتصال مباشر بين نواب الشعب والمواطنين.

٧) أعمال دستورية (تأسيسية):

أعطى دستور دولة البحرين الحق للسلطة التشريعية في القيام بأعمال تأسيسية كما نصت على ذلك المادة (١٠٤) من الدستور وبذلك أصبح من صلاحياتها أن تمارس دور المجلس التأسيسي في اضافة أوتعديل أوالغاء أي مادة دستورية. وقد اشترطت المادة أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي أعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني. كما اشترطت الفقرة (و) من المادة الأولى أن لا يعدل هذا الدستور الا جزئيا وبالطريقة المنصوص عليها فيه كما لا يجوز اقتراح تعديلة قبل مضي خمس سنوات على العمل به. أن هاتين المادتين قد عملتا على تحصين الدستور ضد ادخال أيه تعديلات خارج أطاره لكن ذلك لم يمنع السلطة من العدوان على الدستور وتجميد الحياة النيابية.

المجلس الوطني

لم تكن أجواء انتخابات المجلس الوطني بافضل من سابقتها ان لم تكن أكثر سوءا. ففضلا عن استمرار العمل بقانون الأمن العام لعام ١٩٦٥ وتحكم جهاز المخابرات وعدم توقف أعمال المداهمات والاعتقال والتفتيش التي لم تستثني الطلبة الدارسين في الخارج فان الحكومة فاجأت المواطنين بصدور مرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٣ بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.

وقد جاء هذا المرسوم بمجموعة من العراقيل والقيود أدت الى خلق الشك والريبة لدى المواطنين في مدى صدقية الحكومة في السير نحوتحقيق الديمقراطية كما خلق ردة فعل سلبية لدى المرشحين والناخبين. فهذا القانون اشترط أولا الحصول على توقيع جماعة من المنطقة تؤيد عقد الاجتماع وتقبل بتحمل المسئولية. كما اشترط على اللجنة المسئولة عن ترتيب الندوة ان تضمن عدم حضور جماعة من خارج المنطقة الانتخابية. وفي الوقت نفسه أعطى القانون كامل الصلاحية للمدير العام للشرطة بأن يمنع الاجتماع قبل بضع ساعات من انعقاده وهذا ما كان يبتغيه السفير البريطاني واشار اليه في معرض مراسلاته.

في التقرير الذي رفعه الى وزارة الخارجية في الثاني عشر من يونيو١٩٧٣ تحدث السفير في الفقرة الرابعة عن احتمال محاولة العناصر المناوئة للنظام قيامها بتحشيد الرأي العام ضد مسودة الدستور قبل اجراء الانتخابات لكنه عاد فقال أن هناك من الأسباب ما يكفي للقول بقدرة الحكومة على تجاوز هذا الهجوم. وهنا عبر السفير عن اعتقاده بأن رئيس الوزراء سوف يدعم قوات الأمن في اتخاذها الاجراء الصارم اذا ما تطلب الأمر ذلك.

لكن ما يعكس استعجال السفير في استصدار الحكم على الأمور قيامه بالربط بين الخطوات المتخذة حيال التمثيل الشعبي وبين غياب العنف وندرة الاضرابات التي اندلعت في مارس ١٩٧٢ وقوله أن (التمثيل الشعبي) كان له التأثير المطلوب. ولم يغفل السفير تسجيل وجهة نظر الآخرين الذين عللوا ذلك (الهدوء) بالازدهارالاقتصادي أوبكونه نتيجة عدم الاهتمام. واختتم السفير تعليقه بالعبارة التالية "أعطي البحرينيين شيئا وهم يتوقفون عن الرغبة فيه". وفي اعتقادي أن هذا الحكم الذي استخلصه السفير يتعارض وواقع الحال اذ من طبيعة أهل البحرين أنهم لا يتوقفون عن الرغبة فيما وصلوا اليه وأنما يتطلعون دائما للمزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية.

في معرض ردود الفعل على قانون التجمعات أجرت مجلة صدى الاسبوع حوارا مع المترشح الأستاذ رسول الجشي وهوأحد أعضاء المجلس التأسيسي الذي قال "لقد كان ألمي كمواطن وأنا أقرأ المرسوم مضاعفا، واقول مضاعفا لانني اشتركت في عملية اقرار المادة ٢٨ من الدستور كعضوفي المجلس التأسيسي ويوم صوتنا للمادة كما جاءت في نصها المعدل لم أكن اتوقع أن تسبق السلطة الأحداث وتصدر هذا المرسوم قبل اجتماع المجلس الوطني بأشهر

قلائل ".. ويضيف السيد رسول القول "ان المرسوم في نظره كان طعنة لتجربة البحرين نحوتحقيق الديمقراطية وهذا الاتجاه من السلطة في اصدار قوانين كهذه يضيف الى التحديات التي سنواجهها في المستقبل عبر العمل في المجلس الوطني تحديا جديدا ويعطيني دلالة على ان معركة السلطتين التشريعية والتنفيذية في المستقبل ستكون حامية اذا أصرت السلطة التنفيذية على الاستمرار في هذا الخط الذي بدأته باصدار هذا المرسوم."

لا شك أن هذه الأجواء الأمنية قد أثارت النقاس والحوار من جديد بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية حول جدوى الدخول في هذه التجربة وقد انتهى هذا النقاش بحدوث القطيعة بين هذين الفصيلين المناضلين. فبينما تبنت جبهة التحرير وجهة النظر القائلة بالمشاركة والعمل على الاصلاح من الداخل رأت الجبهة الشعبية استحالة التغيير من داخل المجلس الوطني، وسارعت الى اعلان المقاطعة في بيان مطول نشر في مجلة (٩ يونيو) التي تصدر في عدن حيث أكدت في هذا البيان على تبني خيار السير في الطريق الطويل والشاق ألا وهوطريق تنظيم الجماهير وتعبئتها وتحريكها من اجل الاطاحة بالنظام. وجاء الانقلاب على الديمقراطية في تشيلي في الحادي عشر من سبتمبر ١٩٧٣ والاطاحة بالرئيس المنتخب سلفادور اللندي ليعزز من موقف الجبهة الشعبية الرافض للتغيير عن طريق البرلمان. ومنذ ذلك الوقت أخذت الجبهة الشعبية تركز في نشراتها وبياناتها وأدبياتها على فشل امكانية التغيير عن طريق البرلمان مستشهدة في ذلك بسقوط التجربة الديمقراطية في تشيلي. أما جبهة التحرير فقد أعلنت في مجلة الطليعة على لسان الناطق باسمها سيف بن علي (المرحوم الأستاذ أحمد الذوادي) عن عزمها على المشاركة في الانتخابات النيابية وانخرط بعض قيادييها في الداخل وفي مقدمتهم الاستاذ عبدالله البنعلي في المشاركة الفعالة في تشكيل تكتل الشعب الذي ضم عناصر من جبهة التحرير ومن القوميين العرب والبعثيين. وتجدر الاشارة الى أن أغلبية هذه العناصر كان لها دور فعال في اضرابات العمال والطلبة في عام ١٩٦٥ وقد تعرض معظمهم للأعتقال والسجن.

الكتل المشاركة في الانتخابات

في الخامس من نوفمبر ١٩٧٣ افتتح باب التسجيل للمترشحين للانتخابات النيابية وتبين على اثر ذلك نزول ثلاثة قوائم أوكتل انتخابية هي الكتلة الدينية وكتلة الوسط وكتلة الشعب (اليساريون والتقدميون). وقد اشار تقرير السفارة البريطانية المرسل الى الخارجية والكومنولث الى وجود الكتل الانتخابية أوالجماعات التالية:

١) الجماعة الدينية التي تغلب عليها الأكثرية الشيعية لكنها ليست كلها من الشيعة وأن جماعة المدني هي المهيمنة.

٢) الجماعة التي أطلق عليها السفير تسمية residue وتترجم بـ "الفضالة" أو الرواسب أو آخر ما يتبقى من الشيء. وقد قصد السفير بهذا التصنيف المستقلين الذين يتمتعون بالدعم السياسي المحلي (المناطقي) لكنهم يفتقدون الصنارة السياسية القوية.

٣) الجماعة التي يجهلها السفير ولا يعرف منها أكثر من اسم أواسمين لكنه يقول أنهم يوصفون " بالليبراليين " وأنهم سيخوضون الانتخابات بتسعة مرشحين.

٤) جماعة الوطنيين" – وهم أشخاص مألوفين وأصواتهم عالية منذ المجلس التأسيسي من مثل رسول الجشي وعلي سيار وعبدالعزيز الشملان وجاسم مراد- أنهم نقاد للحكومة وتقدميون في شكل تغلب عليه الفوضى ، لكنهم ليسوا مرتبطين بدرجة كبيرة بالايديولوجيا.

٥) الجماعة التي تطلق على نفسها كتلة الشعب وهي تستقي تأييدها من قبل المتعاطفين مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وجبهة التحرير الوطني وما تبقى من بقايا جماعات اليسار والشيوعيين وقد تمكنوا من استمالة الساخطين من الشباب. يقول التقرير أن الشخص القيادي لهذه الجماعة هوعبدالهادي خلف - شيوعي عائد من السويد - وهوذكي جدا أما المنظم القيادي الآخر فهوعلي ربيعة وأنه من المتوقع أن تخوض كتلة الشعب الانتخابات بسبعة عشر مرشحا. بعد ذلك ذكر التقرير أن كتلة الشعب حصلت على الدعاية (PROPAGANDA) عن طريق جريدتا السياسة والطليعة الكويتية.

ويتحدث التقرير عن الفارق المهم بين انتخابات السنة الماضية الخاصة بالمجلس التأسيسي وبين انتخابات المجلس الوطني فيقول أن الجناح اليساري والعناصر الهدامة بدلا من أن يقاطعوا الانتخابات فأنهم نشطوا في تنظيم أنفسهم من أجل المشاركة هو يرى أنه اذا ما وضع جانبا خطر المشاعر الطائفية فأن هناك احتمال تمكن الجماعات اليسارية من تشكيل تحالف فعال لدخول المعترك الانتخابي وأنهم اذا ما نجحوا في بناء مثل هذا التنظيم فان هذا التنظيم بامكانه أن يواصل العمل في الخفاء بعد انتهاء الانتخابات.

ويشير السفير الى عدد المترشحين فيقول أنه بلغ ١١٦ مترشحا عدا احتمال انسحاب بعض المترشحين أوالمطعون في ترشحهم وجميعهم يتنافسون على ثلاثين مقعدا.
لكن السفير عاد فكرر تصنيف المترشحين على أساس طائفي كما حدث في انتخابات المجلس التأسيسي وقال في تقريره أن هناك ٦٨ شيعي في مقابل ٤٨ سني وأن الأغلبية الشيعية (في المجلس القادم) تبدومؤكدة مرة أخرى علما أن السنة في مجلس الوزراء ستكون معهم أكثرية بسيطة. وعبر السفير عن اعتقاده بأن المنافسة الرئيسية ستكون طائفية وأن الضرر واقع في حالة ما اذا كانت الأغلبية الشيعية كاسحة. كما أن هذا الخطر - حسب قوله - في ازدياد لأن المرشحين الدينيين من الشيعة هم الأفضل تنظيما وأن أحد العوامل المساعدة في هذا هونجاح عملية اقناع الرئيس الشيعي للمجلس التأسيسي - ابراهيم العريض - للنزول مرة أخرى وأنه من المؤكد أن يتم انتخابه بدون منافس لأنه أثبت أنه قائد ناجح للنقاش (في المجلس التأسيسي) وبأنه حكيم وغير طائفي.
ويواصل السفير تصنيفه الطائفي فيقول أن من بين المائة والستة عشر مرشحا هناك ما يزيد على النصف (٣٨ شيعيا + ٢٣ سنيا = ٦١) ممن يعتبرون كمستقلين لكنهم لا يملكون فأسا للحرث: مما يضع في هذا المنظور التاثير الكبير الذي تمثله الجماعات التي تشكل النصف الباقي.
في النصف الآخر هناك ١٥ من القيادات المتدينة الذين بامكانهم الحصول على ١٢ مقعدا فيما بينهم خاصة وأن قدرتهم على تنظيم الدعم كبير جدا وقد فاجأ الحكومة. ومع أن الأحزاب السياسية ممنوعة رسميا الا أن ٢١ من المرشحين يوصفون بأنهم " الكتلة الوطنية " وهذا بعيد عن الدقة وأن أغلبيتهم من البعثيين. في أقصى اليسار يوجد من انتحل تسمية "كتلة الشعب" وهم ١٣ مرشحا جميعهم شيوعيون. ومن بين العدد الاجمالي هناك ٢٤ ممن تعتبرهم سلطات الأمن أشخاص سيئون (BAD HATS) وذوي سجلات هدامة وأن ٢٢ أخرون توجد ضدهم علامة استفهام. وحسب توقعات السفير فان احتمال حصول تلك الجماعة على المقاعد الكافية التي تشكل خطورة على النظام غير وارد. وقد عزز وجهة نظره بالقول بأن من بين المائة والستة عشر مرشحا، هناك سبعون من التجار الأغنياء أوالمتوسطي الغنى، أوالمهنيين مما يشجع مرة أخرى على خلق برلمان يأخذ بعين الاعتبار الحجم الكبير من القوانين المطلوبة التي تهدف الى تحسين واصلاح ادارات الحكومة.
من سوء حظ السفير أن الخارطة الانتخابية التي رسمها للخارجية البريطانية اعتمادا على المعلومات الرسمية التي حصل عليها من مصادره الاستخباراتية لم تكن دقيقة وقد شابها الكثير من الأخطاء. ولا غرابة في ذلك اذا ما علمنا بأن رئيس الاستخبارات أيان هندرسون قد وقع في نفس الخطأ وأنه بنى استنتاجاته على معلومات خاطئة. ولا نستثني

في ذلك وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء السيد جواد العريض الذي غرق هو الآخر في بحر التفاؤل لدرجة أنه تنبأ بمجيء برلمان معقول وسهل القياد.

نعود مرة ثانية للتعبير عن استغرابنا لعودة السفير للحديث عن المنافسة الطائفية في الانتخابات البرلمانية وهوحديث لا يمت لأرض الواقع باية صلة وقد كذبته انتخابات المجلس التأسيسي. لكن الاصرار على النهج الطائفي انما يخفي وراءه المخطط التفتيتي الذي تهدف الادارة البريطانية والحكومة لتنفيذه عن طريق جهاز الاستخبارات. وعندما نفهم ونستوعب الأهداف القريبة والبعيدة لهذا الطرح التجزيئي فأن أسباب التعجب وعلامات الاستفهام تزول ليحل محلها الخوف والتوجس مما يرسم للبحرين من صراعات طائفية واثنية. والحقيقة أن هذه الاطروحات الطائفية والمذهبية مثلت البدايات الأولى لزرع الطائفية في العمل السياسي وقد تحولت مع الأيام الى أداة من أدوات العمل السياسي الفعال كما شهدنا ذلك في انتخابات ٢٠٠٢ و٢٠٠٦.

في الدائرة الانتخابية الثانية التابعة لمدينة المنامة العاصمة ترشح الدكتور عبدالهادي خلف وبسبب شعبيته الواسعة لجأ منافسوه الى استخدام الفتوى الدينية من أجل اسقاطه. بدأت قصة استصدار الفتوى بقيام السيد محمود سيد جعفر بتحريف برنامج كتلة الشعب باضافة فقرة على البند الخاص بالمرأة تنص على الدعوة بالسماح للنساء بالخروج متبرجات حاسرات ومن ثم الاتفاق مع سيد سلمان الحلاي على تكليف رجل أمي يدعى ابراهيم السماك بعرض البرنامج المعدل على الشيخ أحمد العصفور وأخذ رأيه كتابيا فيما يدعواليه البرنامج من حريات تتعارض والدين الاسلامي. وقد أفتى الشيخ أحمد العصفور بعدم جواز مثل هذه الدعوة التي تتعارض وتعاليم الاسلام وسارع المحرفون الى نشر وتداول هذه الفتوى بين الناخبين الأمر الذي دفع الدكتور عبدالهادي خلف واثنين من القائمين على حملته الانتخابية لزيارة الشيخ أحمد العصفور واطلاعه على عملية التزوير والتحريف التي قام بها منافسوه. وقد تفهم الشيخ أحمد العصفور المقاصد السياسية وراء تشويه سمعة الدكتور وأصدر فتوى في صالحه تلغي الفتوة الأولى وتقول بعدم جواز اثارة الفتنة وبث الدعايات المغرضة. في الليلة التالية لصدور الفتوى لصالح الدكتور كانت هناك ندوة في الدائرة الثانية لمرشح كتلة الشعب المحامي محمد سلمان حماد الذي تطرق للفتوى الكيدية وفضح عملية التزوير والتحريف الأمر الذي نتج عنه زيادة شعبية الدكتور عبدالهادي خلف وتعزيز موقع كتلة الشعب.

في الدائرة الأولى بالمنامة ترشح في الانتخابات النيابية المحامي خالد الذوادي ممثلا لكتلة الشعب وكان أشد المنافسين له الشيخ محمد صالح عبدالله العباسي وهورجل دين وشاعر أيضا وقد سبق وأن نزل في انتخابات المجلس التاسيسي كما ذكرنا ومني بالخسارة أمام

مناقسه رسول الجشي. وكجزء من حملته الانتخابية لجأ الشيخ الى تأليف قصيدة لغرض الدعاية الانتخابية كان مطلعها هذين البيتين:

لقد رشحت نفس لا ابالي بمن لا يرتضي الاسلام دينا

يرشحني بعون الله قوم ميامين تقاة مصلحينا

لكن هذه الأبيات الجميلة من الشعر لم تنجح في كسب عواطف الناس أواقناع الناخبين الذين صوت غالبيتهم لصالح العلماني المحامي خالد الذوادي ومع ذلك فأن هذه الدعاية الانتخابية الفريدة من نوعها ظلت ولفترة من الزمن موضوعا للتندر والتعليق من قبل المجتمع.

من خلال العملية الانتخابية والحملات الدعائية التي شهدتها مدينتا المنامة العاصمة ومدينة المحرق وهي ثاني أكبر مدينة في البحرين أمكن ملاحظة غياب الخطاب الديني والطائفي وغلبة الحديث عن حل المشاكل الاجتماعية والمعيشية. فالناخبون الشيعة صوتوا للمترشح السني كما صوت الناخبون السنة للمترشح الشيعي. والواقع أن الناخبين في السبعينات وهي فترة المد الوطني والقومي كانوا يختارون مرشحهم على أساس التاريخ النضالي والوطني للمرشح ولم يكن الاختيار على أساس الانتماء الطائفي والمذهبي. هذا باستثناء بعض مناطق وقرى البحرين النائية بطبيعة الحال من مثل قرية الدراز التي ترشح فيها السيد جعفر الدرازي وهوحامل شهادة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد واختصاصي ادارة أعمال وسبق له أن ترشح في انتخابات المجلس التأسيسي وانهزم أمام المترشح رجل الدين الشيخ عيسى قاسم.

ويمجرد اعلانه الترشح في الدائرة الرابعة عشر بدأت الحملة التشهيرية ضده وفيها أنه غير ملتزم بالدين وأنه لم يشاهد يصلي جماعة في المسجد وأن المرشح المطلوب هومن يدافع عن الدين والمذهب. ومن طريف القول أن احدى التهم التي بثتها الحملة الانتخابية التابعة لشيخ الدين الشيخ عيسى قاسم هي أن الاستاذ جعفر "ديمقراطي" وفسروا كلمة ديمقراطي للناخبين على أنها تعني الخروج على الدين. كما انتشرت الدعاية القائلة بأن جعفر الدرازي يدعولتخريب النسوان في اشارة الى استضافة المناضل المترشح عبدالعزيز الشملان الذي حضر للمشاركة في الحملة الانتخابية لجعفر الدرازي ونادى بمساواة الرجل والمرأة. لكن ما قصم ظهر البعير هو قيام رئيس مأتم الغربي (حاليا مأتم النور) باطلاق مقولة " سيد جعفر بوال على عقبية " وقد انتشرت هذه الاشاعة كالنار في الهشيم وفعلت فعلها في هذا المجتمع المحافظ. وللعلم فان هذا المترشح هو من أبناء قرية الدراز ويدين بالمذهب الشيعي الا أن خطيئته أنه علماني. بعد سقوط السيد جعفر في انتخابات المجلس التأسيسي والوطني أصبحت قصة ترشحه وملابسات سقوطه جزء من تراثنا السياسي

الذي نتذكره في كل مناسبة انتخابات.

نواصل الحديث عن الترشح والمترشحين فنتطرق لقصة انسحاب المترشح عيسى الجودر لصالح الاستاذ عبدالله الراشد البنعلي وكلاهما من فصيل سياسي واحد وهوجبهة التحرير الوطني.

الاستاذ عيسى الجودر من سكنة قرية قلالي وهو من أوائل الذين انضموا لجبهة التحرير الوطني وبسبب هذا الانتماء تم اعتقاله وأيداعه في السجن في أعوام ١٩٥٧ و١٩٦٣ و١٩٦٨. كان أحد أعضاء كتلة الشعب في انتخابات المجلس الوطني ومن الذين وضعت صورهم في برنامج الكتلة كممثل عن الدائرة الحادية عشر التي تشمل مدينة الحد وقرية قلالي وقد باشر بالترويج لبرنامج كتلة الشعب فور اعلان ترشحه.

في هذا الوقت كان الاستاذ عبدالله الراشد البنعلي وهوأحد قياديي الجبهة يقوم بحملة توعية لصالح برنامج الكتلة في مقر سكنه بالحد ولم يكن قد أدرج اسمه ضمن جماعة كتلة الشعب المترشحين. قبل موعد اغلاق باب الترشح بيوم واحد سارع الاستاذ عبدالله البنعلي لتسجيل اسمه كمترشح عن نفس الدائرة التي نزل فيها الأستاذ عيسى الجودر وتبين فيما بعد أن تأخر نزول البنعلي الى آخر يوم لتسجيل المترشحين كان نوعا من التكتيك الذي اتبعه خوفا من الاعتقال والابعاد عن البلاد كما حدث لزميله الاستاذ علي دويغر. وقد تسبب هذا النزول المفاجئ للبنعلي في حدوث احراج شديد لعيسى الجودر وعلى اثر هذه الواقعة تم تكليف المحامي محسن مرهون وعلي ربيعة بزيارة الأستاذ عيسى الجودر في منزله لترتيب عملية انسحابه وتم الاتفاق على أن يعلن عن الانسحاب في يوم الانتخاب بالتحديد. وقد فسر البعض انسحاب عيسى الجودر لصالح عبدالله البنعلي على أنه صراع وتنافس بين عضوي الجبهة الا أن الاستاذ عيسى الجودر لم يكتفي باعلان انسحابه في المقر الانتخابي بل بادر باقناع الناخبين في دائرته وخصوصا المؤيدين له للتصويت لصالح الأستاذ عبدالله البنعلي. مما لا شك فيه أن هذا السلوك من قبل الشيخ عيسى الجورد يعكس أخلاقيات مجتمع السبعينات وما حمله مناضلو تلك الحقبة من صفات التفاني والايثار التي شكلت جزء من مفردات قاموسنا السياسي على عكس ما تموج به الساحة السياسية في الوقت الحاضر من تكالب وتهافت على المناصب والمكاسب الشخصية والحزبية وان كانت على حساب المصلحة الوطنية.

تجدرالاشارة الى أن الأستاذ البنعلي وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لصالحه لم يحالفه الحظ في هذه الانتخابات وكان الفوز من نصيب ابن عمه المحامي خليفة البنعلي.

البرنامج الانتخابي لكتلة الشعب

بالاضافة الى التاريخ النضالي لأعضاء تكتل الشعب فأن البرنامج الانتخابي للكتلة لعب

دورا كبيرا في تقديم مرشحي الكتلة للناخبين وفي تعزيز موقعهم الانتخابي. لا يقل أهمية عن ذلك نشر الوعي بين المواطنين عن طريق عرض قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية وتبصيرهم بالمشاكل السياسية والحقوقية التي تهم الوطن ومستقبل أبنائه. والحقيقة أن البرنامج تناول كافة القضايا المطروحة على الساحة آنذاك وتحول بفعل صياغته البعيدة عن التعقيد الى موضوع للنقاش في معظم الندوات الجماهيرية مما أضاف الكثير لوعي الناس فيما يتعلق بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي المجال الاجتماعي تكلم البرنامج عن اطلاق حرية التنظيم النقابي ووضع قانون عمل جديد والعمل على بحرنة الوظائف ووضع قانون للضمان الاجتماعي ومكافحة الغلاء وحق المواطن في العلاج المجاني بما ذلك الدواء وتعميم الكهرباء وتحسين وسائل النقل العام وتطوير الخدمات البلدية وتعميم المجاري الصحية ونشر الوعي الصحي وانشاء دور حضانة ورياض للاطفال وتحديث السجون واحترام انسانية السجين.

وفي مجال التعليم تعهد البرنامج بتطوير نظام التعليم وتحديث المناهج وتوجيه الجهود نحومحوالأمية والعمل بنظام التعليم الاجباري والدخول في ميدان التعليم الصناعي والمهني ووضع نواة انشاء جامعة بحرينية.

أما في المجال الاقتصادي فقد طالب البرنامج باعادة النظر في كافة الاتفاقيات النفطية وخاصة مع شركة نفط البحرين بما في ذلك الامتيازات والاتفاقيات الممنوحة للشركات الاجنبية وتشجيع وحماية الصناعات الوطنية واشراك الرأسمال الوطني بنسبة ٥١ ٪ في الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الاجنبية والغاء الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للشركات الاجنبية وتحويل كبريات الشركات الاجنبية الى شركات مساهمة بحرينية وكذلك انشاء بنك مركزي وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والعمل على تخطيط البلاد جغرافيا وتحديد المناطق الصناعية والزراعية والسياحية وتحديد الاراضي ذات المنفعة العامة والاهتمام بالزراعة وحمايتها من الانقراض وتنسيق السياسة الجمركية مع الدول العربية والمساهمة في انشاء السوق العربية المشتركة وتشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ووضع خطة اقتصادية وحرية وتطوير التجارة الخارجية مع كافة دول العالم. أما في المجال الاداري فقد أكد البرنامج على بحرنة الجهاز الاداري بحرنة تامة وطالب بالقضاء نهائيا على التقسيم الطائفي والمحسوبية والرشوة والوساطة واعتبار الكفاءة والمقدرات الشخصية معيارا للتوظيف والترقية في جميع الدوائر والمؤسسات. كما طالب بتحديث النظام الاداري وارسال البعثات الى الخارج للتخصص في فن الادارة وانشاء مجلس الخدمة المدنية من أجل تطبيق مبدا تكافؤ الفرص. أما في مجال السياسة الداخلية فقد أكد البرنامج على حق ممارسة الديمقراطية والحريات

السياسية وعلى حق المراة في الانتخاب والترشيح وعلى مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على اطلاق الحريات العامة كحرية الرأي والتعبير والصحافة والتظاهر والاضراب والاجتماع وانهاء حالة الطوارئ والغاء ما ترتب عنها من قوانين ومراسيم واعتقالات وابعادات والمطالبة بوقف الاعتقالات الكيفية والملاحقات البوليسة وحظر التعذيب. كما نص البرنامج على العمل على اجراء انتخابات بلدية نزيهة وادخال نظام التجنيد الاجباري وانشاء محكمة دستورية وأخرى للتمييز. وأخيرا أكد البرنامج على اتباع سياسة عدم الانحياز وعدم الارتباط بالاحلاف العسكرية وانهاء وجود القواعد العسكرية الاجنبية وأن تكون السياسة الخارجية مبنية على أساس المصالح العليا للأمة العربية ودعم حركة التحرير العربية والعمل على قيام الوحدة العربية القائمة على أساس ديمقراطي. كما أكد البرنامج على دعم حركة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه المشروعة وعلى احترام المواثيق الدولية ووثيقة حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والعمل على انهاء كافة أشكال الاستعمار والتمييز العنصري.

ومن الواضح تماما بروز الطابع اليساري والاشتراكي في هذا البرنامج سواء فيما يتعلق بالشأن الدولي أوفيما يختص بالشأن الاقتصادي والاجتماعي وهذا يعكس بطبيعة الحال مستوى الوعي والادراك لدى القوى السياسية ومدى ارتباطها بتجارب شعوب العالم كما يعكس أيضا مدى تقارب أفكار وآراء كتلة الشعب مع جماعة الدكتور أحمد الخطيب في الكويت التي كانت في تعاون تام معها.

جرت مناقشة اعداد البرنامج في مكتب المحاميين محسن ومحمد سلمان حماد ومرهون وذلك من قبل أعضاء التكتل وبحضور المناضل الأستاذ علي دويغر. كان المفترض أن يترشح الاستاذ علي دويغر في الانتخابات ضمن كتلة الشعب لكن وعلى حين غرة وفي خطوة فاجأت الطبقة السياسية في البحرين قامت أجهزة الاستخبارات بعملية الابعاد القسري للاستاذ علي حيث تم اقتياده من منزله الى مركز شرطة المنامة ومن ثم نقله الى قسم الاستخبارات بالقلعة وهناك تم اخطاره بواسطة الضابط الانجليزي شور (Shore) بقرار ابعاده عن البلاد بناء على تعليمات من رئيس الوزراء. بعد مغادرة الأستاذ علي دويغر بأيام وصل الدكتور عبدالهادي خلف الى البحرين في منتصف سبتمبر ١٩٧٣ قادما من السويد مرورا ببيروت وحال وصوله أصبح عضوا في كتلة الشعب وباشر على الفور مشاركته مع بقية الاعضاء في استكمال إعداد البرنامج الإنتخابي وذلك اعتمادا على الأفكار الأولية التي تم التوافق عليها مع الأستاذ دويغر. حال الانتهاء من اعداد البرنامج الإنتخابي تم تكليف السادة محسن مرهون وعلي ربيعة وعبدالهادي خلف باعداد الصياغة النهائية

التي ما أن انتهوا منها حتى سلموها لسكرتير مكتب المحامي جاسم مطوع الاستاذ جاسم ابراهيم بوشعر الذي قام مشكوراً بالمراجعة اللغوية وبطباعة البرنامج على الآلة الكاتبة.

حرصت الكتلة على عدم تسريب مسودة البرنامج خشية أن ينتقي المرشحون الآخرون بعض البنود المطلبية منه ويتجاهلون المطالب السياسية ولذا عملت الكتلة جاهدة للحصول على الترخيص الخاص بطباعة البرنامج ، إلا أن السلطة رفضت الترخيص بذلك. وقد جاء التبرير على لسان وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وكان وقتها يمثل السلطة في التفاوض مع الكتلة حول الإنتخابات بالقول بأن الحكومة لا تعترف بأي تجمع سياسي حتى ولوكان لأغراض إنتخابية وأن الكتلة فيما يتعلق بالحكومة غير موجودة وأن على أفرادها أن يتصرفوا كأفراد مترشحين.

أمام غلق الباب أمام طباعة البرنامج تقرر سفر الدكتور عبدالهادي لتحقيق هدفين أولهما توثيقه البرنامج كنص متكامل وثانيهما مواجهة إعتراض السلطة عن طريق تثبيت الكتلة كإطار سياسي. وقد تم نشر البرنامج في مجلة الطليعة الكويتية كما نشر مقابلة للدكتور تحدث فيها عن تصورات الكتلة الإنتخابية والسياسية. في الوقت نفسه تولى بعض الأخوة الكويتيين تهريب بعض نسخ من ذلك العدد من مجلة الطليعة إلى البحرين حيث تم إستنساخ البرنامج ووتوزيع المقابلة.

في التحايل على الاجراءات الحكومية تم اتخاذ القرار بأن يقوم تكتل الشعب بطباعة برنامج ا"كتلة الشعب" في البحرين على أساس أنه برنامج إنتخابي "فردي" وهوما كان مسموحاً به حسب قانون المطبوعات وبذلك تمت طباعة ألف نسخة بإسم كل مترشح مع وضع صورته ودائرته الإنتخابية ليبلغ المجموع اثنى عشر الف نسخة.

نعود لموضوع الاستاذ علي دويغر ونتساءل عن ما هية الأسباب والدوافع وراء هذا الابعاد القسري خاصة وأن البلاد تعيش مرحلة التحول الى النظام الديمقراطي والمشاركة الشعبية في صنع القرار.

الى ما قبل استقلال البحرين كان الأستاذ علي دويغر يعيش في الخارج وحال الاعلان عن الدخول في العملية الانتخابية عاد الى البحرين في أواخر عام ١٩٧٣ ليمارس النشاط العلني المتعلق بالمشاركة السياسية لكنه فوجئ باعتراض جهاز الاستخبارات على مشاركته في العمل السياسي على اعتبار أنه على علاقة بالاتحاد السوفييتي ومن الذين وصفتهم الوثائق البريطانية بالعناصر الخطرة.

يعتبر الأستاذ علي دويغر أحد العناصر التي شاركت في تأسيس جبهة التحرير الوطني وباشر بعد ذلك في حضور الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية باسم الجبهة كما حضر اجتماعات ومؤتمرات السلم والتضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعرض

خلالها قضايا شعب البحرين. في عام ١٩٥٩ سافر الى فيينا لحضور مهرجان الشبيبة والطلاب العالمي كممثل لجبهة التحرير كما حضر في نفس العام مؤتمر اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي والطلاب المنعقد في براغ. في عام ١٩٦٢ حضر مؤتمر نزع السلاح في موسكووتمكن من خلال متانة علاقته بالمسئولين في الاتحاد السوفييتي من ترتيب قبول الطلبة البحرينيين للدراسة في الجامعات والمعاهد السوفييتية وبالمجان. وقد تتوجت هذه العلاقة بترؤس علي دويفر الوفد الحزبي للسفر الى موسكو للقاء القادة السوفييت وذلك في شتاء عام ١٩٦٨. هذا النشاط السياسي والنضال الوطني هوما تبسبب في تكرار اعتقال الأستاذ علي دويفر في فترة العمل السري وابعاده الى الخارج.

من الشيق والمفيد سماع تعليق السفارة البريطانية فيما يتعلق بالبرنامج خاصة وأنها تعتمد أساسا على التقارير الاستخباراتية.

في الرسالة التي بعث بها السفير الى الخارجية البريطالنية في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ يقول السفير أن بيان (برنامج) كتلة الشعب كان بمثابة قائمة طويلة من الأهداف الاشتراكية شاملا ذلك على سبيل المثال المشاركة في صناعة النفط بنسبة ٥١ ٪ وتأميم المؤسسات الأجنبية واطلاق حرية تشكيل الاتحادات العمالية وتقليص صلاحيات الشرطة وتطبيق البحرنة والغاء القواعد الأجنبية وهذا البرنامج يبدووكأنه عمل من أجل كسب رضا الشباب ومعارضي الخليفة وكسب تأييد العمال وأصحاب العقول التقدمية والواقفين ضد الغرب والساخطين بشكل عام.

في السؤال الذي وجهته مجلة الطليعة للمرشح الدكتور عبدالهادي خلف عن امكانية تحقيق ما جاء في البرنامج في ظل الأوضاع الراهنة في البحرين جاء رد الدكتور ما يلي : " لدى تكتل الشعب القناعة والواقعية الكافية لكي يرى بأن اعضاءه لن يستطيعوا ايجاد أوفرض الحلول لمشاكل الشعب في الاوضاع الراهنة في البحرين بدون أن تمارس الجماهير في نفس الوقت ضغطا شعبيا على السلطة لفرض ارادتها.أننا نعتقد اننا تحت الظروف الحالية لن نتمكن من طرح أوايجاد الحلول الجذرية المطلوبة لكل المشاكل التي يرزح تحت وطأتها شعبنا. ولكن برنامجنا يتضمن الحد الادنى الممكن قبولها من اي عمل برلماني يستند على قاعدة شعبية. أن برنامجنا يقدم حلولا يمكن لها تخفيف وطأة هذه المشاكل عن كاهل الشعب وهذا في اعتقادنا مكسب يستحق العمل من أجله وأود ان أؤكد بان تحقيق المكاسب الجزئية هوفي حد ذاته أم ر جيد اذا ما صاحبه وعي جماهيري بأن هذه المكاسب لم تتم الا من خلال الضغط الشعبي ".

وفيما اعتبرت جبهة التحرير الدخول في التجربة البرلمانية شكلا من أشكال النضال الوطني فأن الجبهة الشعبية المقاطعة راهنت على فشل محاولة الاصلاح من داخل المجلس

الوطني وتوقعت حدوث أحد الاحتمالين التاليين :-

١) التزام ممثلي كتلة الشعب بتطبيق مشروعهم الاصلاحي الذي تضمنه برنامجهم الانتخابي وهذا سيقود بطبيعة الحال الى اصطدامهم بالسلطة الأمر الذي سيؤدي الى حل المجلس الوطني وتعليق الدستور أوربما أسوء من ذلك.

٢) الاحتمال الآخر هونجاح السلطة في استيعابهم واحتوائهم في نظامها البرلماني.

وقد أثبت اعضاء كتلة الشعب في المجلس الوطني أن هذا البرنامج الذي زاوج بين الأيديولوجية ومطالب الشعب وقضاياه لم يكن اجراء تكتيكيا الهدف منه كسب الشارع السياسي والوصول الى البرلمان بقدر ما كان برنامجا للنضال الوطني والتطبيق العملي داخل أروقة البرلمان وفي الوقت نفسه امتحانا لمدى جدية السلطة في هذا التوجه الديمقراطي.

انتخابات المجلس الوطني

جرت الأنتخابات بتاريخ ٧ ديسمبر من عام ١٩٧٣ حيث تنافس ١١٤ مرشحا وأدلى ما يقرب من ٢٩٠٠٠ (تسعة وعشرين ألف) من الناخبين بأصواتهم لاختيار ٣٠ نائبا. وقد تمخضت الانتخابات عن فوز تكتل الشعب بثمانية مقاعد فيما فازت الكتلة الدينية بستة مقاعد وكتلة الوسط بخمسة عشر مقعدا. أما المقعد الثلاثون فكان من نصيب المترشح ابراهيم الخليفة الذي عارض رغبات العائلة الحاكمة بعدم المشاركة في الأنتخابات وتم تلقيبه بالشيخ الأحمر نتيجة وقوفه ودعمه للقضايا الوطنية وتبنيه اطروحات اليسار.

تجدر الاشارة الى أن الكتلة الدينية وعددها ستة أعضاء لم تتشكل الا بعد الانتخابات وهي أقل تنظيما من كتلة الشعب وأن جذورها تنحصر في القيادات الدينية والأشخاص التقليدين في المناطق الشيعية الريفية. فمن أعضائها اثنان من القضاة وواحد من الصحفيين وواحد من الملالي واثنان يعملان كمدرسين في المدارس الأبتدائية. بعد تشكيل تكتلهم باشر أعضاء الكتلة الدينية باصدار برنامج عمل يركز على الالتزام بتطبيق التعاليم الأسلامية كمنع الخمور ومنع الأختلاط بين الجنسين في المدارس ومنع مشاركة المرأة في الحياة العامة.

أما كتلة الوسط فأغلب اعضائها من عائلات التجار المشهورين والبعض منهم من التجار والمقاولين ورجال الأعمال وبعضهم ممن دخل باب الثراء في وقت متأخر. هناك من بين هذه المجموعة ثلاثة من الذين مارسوا نشاطا سياسيا مطلبيا مع الهيئة التنفيذية العليا (هيئة الاتحاد الوطني) في الخمسينات وهم الاستاذ حسن جواد الجشي والسيد جاسم محمد مراد والسيد ابراهيم محمد حسن فخرو.

وقد ضم المجلس من بين أعضائه سبعة من حملة الشهادات الجامعية من بينهم واحد من حملة درجة الدكتوراه وهوالدكتور عبدالهادي خلف. أما متوسط الأعمار فهو٣٧ سنة.

من المهم جدا قراءة الانتخابات من منظور السفارة البريطانية خاصة وأن رد فعلها جاء ليعكس عدم الرضى بسير العملية الانتخابية وبالنتائج التي تمخضت عنها. بل أنها ذهبت أبعد من ذلك فاعتبرت هذه النتائج بمثابة مصدر قلق وازعاج وعدم استقرار في المنطقة.

في الرسالة التي بعث بها السفير الى وزارة الخارجية والكومنولث في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ وكان عنوانها " انتخابات البحرين" بدأ السفير تيش Tesh بعقد مقارنة بين انتخابات المجلس التأسيسي في السنة الماضية وكيف أدت مقاطعة اليساريين الحقيقيين وامتناع أتباعهم من شباب البحرين عن الادلاء باصواتهم الى المجيء بمجلس ذونوعية وسطية أثبت عدم الصعوبة في تعامله مع الوزراء الذين لم يترددوا في التعبير عن رضاهم وثقتهم في أنفسهم أثناء مناقشة مسودة الدستور، وبين مجلس فاز فيه اليساريون نتيجة فشل الحكومة في تنظيم عملية الترشح بسبب كثرة عدد المرشحين الذين يمثلون أنفسهم مما تسبب في بعثرة الأصوات لصالح نجاح الجماعات المنظمة الأمر الذي اقلق أناسا كثيرين وعلى رأسهم الأمير. هذا بالرغم من تدخل جهاز الاستخبارات وتكريس كافة جهوده لاختراق اليسار حسب قول السفير. ويتطرق السفير للمعركة الانتخابية فيقول أن اليساريين لعبوا أوراقهم بذكاء وأبقوا على جهودهم حتى آخر اسبوعين أوثلاثة أسابيع عندما اطلقوا برنامجهم.

أما جماعة الوطنين القديمة (التي دخلت انتخابات المجلس التأسيسي) فقد تم هزيمتها وأنه لم ينجح من الاحدى عشر عضوا من الأعضاء القدامى الا أربعة فقط وهؤلاء هم أصحاب النقد الحاد للحكومة. أما بالنسبة للمترشحين من أعضاء المجلس التأسيسي السابقين وعددهم اثنين وعشرين فانه لم يفز منهم سوى سبعة أعضاء فقط. وقد علق السفير على هذه النتيجة فقال أنه لا يكفي أن تكون تقدميا لتصبح مؤهلا بشكل كاف للنجاح طالما بقيت عقلانيا وعلى استعداد لاجراء التسويات.

ويتحدث السفير عن تركيبة المجلس الوطني القادم فيقول : " أن البديل لهؤلاء (الذين لم يحالفهم الحظ) هوجماعة من ثمانية شيوعيين أوهم أقرب للشيوعيين. فاذا ما أضفنا الى هؤلاء بقايا الوطنيين القدامى فان ذلك يؤلف دزينة أي(اثنى عشر) من المعارضين الأقوياء للحكومة أغلبهم من الماركسيين والبعض منهم على علاقة مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ويتلقى تعليماته من الخارج ومنهم واحد أواثنين من العناصر الهدامة المدربة. من المحتمل أن يعمل هؤلاء كجماعة ضغط متجانسة وتحاول أن تجبر الحكومة على التنازل لخلق الأرضية التي تكفي لمساعدتهم في بناء تنظيم قوي

في وسط العمال والمعلمين والمثقفين. وهناك ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة من الوطنيين المعتدلين الذين من الممكن أن يصطفوا مع الأعضاء المتطرفين في بعض القضايا مما يرفع عددهم الى حوالي ١٦ صوتا وجميع هؤلاء أتوا من مناطق المدن". ويواصل السفير تصنيفه للاعضاء فيقول: " في الطرف الآخر من الصورة هناك الجماعة " الدينية" وأغلبها بطبيعة الحال ان لم يكن جميعها من الشيعة وقد حققت فوزها في القرى والمناطق الريفية ذات السواد الأعظم من الشيعة. ستة من هؤلاء تم انتخابهم على أساس قائمة شيعية بحتة لكن الاحتمال وارد بأن ينضم اليهم اثنان أوثلاثة آخرون".

بعد ذلك تحدث السفير عن التوزيع المناطقي للفائزين في الانتخابات فقال أن المنطقتين المدينيتين المنامة والمحرق لوحدهما قد انتخبتا ١٧ عضوا مقارنة بباقي مناطق البلاد التي انتخبت الثلاثة عشر الباقين بالرغم من أنها تضم عاصمة الحاكم " الرفاع " وما يحيط بها من مناطق سنية بالاضافة الى ضاحية مدينة عيسى الجديدة ذات الطابع المختلط وكذلك القرى الشيعية وما تبقى من مناطق. وينتقل السفير للحديث عن توزيع الأصوات في المناطق المدينية فيقول أن كتلة الشعب رشحت تسعة وفازت بثمانية مقاعد وكسبت ٤٠٣٤ صوتا. بينما الكتلة الوطنية رشحت ١٢ وفازت بخمسة مقاعد وحصلت على ٣٧٥٢ صوتا. وهناك تسعة مرشحين آخرين نزلوا الانتخابات وهم من اصحاب الميول القومية وقد كسبوا ٢٨٢٧ صوتا ونجح اثنان منهم. أما المستقلون فكان عددهم ٣٨ مرشحا لكنه لم يفز منهم الا اثنان فقط وقد حصلوا على ٥٩٣٠ صوتا. أما الستة مرشحين من الدينيين فقد حصلوا على ١١٧٥ صوتا لكنه لم ينجح أي منهم. هذا في المناطق المدينية (الحضرية) أما في المناطق الريفية بالمقارنة فأن اثنين من كتلة الشعب وثلاثة مرشحين شيوعيين حصلوا فيما بينهم على ٨٢٤ صوتا ولكنهم لم يحققوا أي نجاح. وكذلك الكتلة الوطنية التي رشحت واحدا فقط وقد كسب ٢٠٥ صوت. أما الخمسة المتعاطفين مع الوطنيين فقد كسبوا ١٢٩٩ صوتا وتم انتخاب اثنين منهم. وهناك أربعة مستقلين من السنة حصلوا على ٩١٤ صوتا ونجح منهم واحد في منطقة الرفاع وهوشاب من عائلة الخليفة يتمتع بشعبية لكنه غير متوازن. أما الشيعة المستقلون فقد ترشح منهم ثلاثة عشر وحصلوا على ٣٤٠٣ صوت ليكسبوا أربعة مقاعد. بينما حصل تسعة من المتدينين الشيعة على ٥٩٠٣ صوت وتم انتخاب ستة منهم.

وقد خلص السفير من هذا التحليل المدعم بالأرقام للقول بأن الدروس الصالحة لمعرفة اتجاهات التصويت (psephology) والاطلاع على تكتيكات الشيوعيين من قبل الطلبة الدارسين هي واضحة المعالم. فقد حشدت كتلة الشعب جهودها ونجحت ومثلهم فعل الشيعة المتدينون علما أن مناطق صيد الدينيين أصغر وأن ثلث الاصوات قد توزع بين ٥٥

مترشحا وتم انتخاب ٧ مترشحين من بينهم. ويعبر السفير عن سوء الحظ لكون الموهبة موجودة فقط في اليسار من دون سائر الأعضاء وأن كتلتي الشعب والوطنيين لديها ٤ محامين وثلاثة خريجين ومحاسب ومدرس سابق.

لم ينسى السفير أن يوجه نقده للحكومة بسبب اساءة ادارة عملية ترشح ابراهيم العريض الذي (سقط في الانتخابات) والذي يرى فيه السفير الرئيس الممتاز والمحترم للمجلس التأسيسي وقال أنه يبدومن خلال النتيجة كما لوأن حسن الجشي هو المرشح المحتمل لرئاسة المجلس وهو بعثي وتم نفيه في عام ١٩٥٧ بسبب أعمال التحريض ولم يرجع الى البحرين الا في ١٩٧١ وأنه يشتهر بالطبع الحاد وهذه الصفة لا تجعله بديلا جيدا (للعريض).

في نهاية التقرير أشار السفير الى المرفق الذي يضم قائمة بالنواب الفائزين وفيه لم يكتفي السفير بتسجيل الانتماء السياسي للفائزين بل حرص كعادته على التصنيف المذهبي والطائفي تكريسا لنظرية " فرق تسد " التي اعتمدها منذ دخوله البحرين منذ احتلاله وهذه هي تفاصيل المرفق :-

كتلة الشعب

١) خالد ابراهيم الذوادي سني (شيوعي)

٢) عبدالهادي عبدالرسول خلف شيعي (شيوعي)

٣) محمد سلمان أحمد الحماد شيعي (بعثي)

٤) محسن حميد مرهون شيعي (شيوعي)

٥)عبدالله علي المعاودة سني (جبهة شعبية)

٦) علي قاسم محمد ربيعة سني (شيوعي)

٧) محمد جابر صباح سني (جبهة شعبية)

٨) عيسى حسن الذوادي سني (عضوسابق في حركة القوميين العرب)

الكتلة الوطنية والمتعاطفين معها

١) عبدالرسول عبد محمد حسن الجشي شيعي (بعثي) ××

٢) علي صالح عبدالله صالح شيعي (بعثي) ××

٣) جاسم محمد أحمد مراد سني (ضد الغرب وضد الشيوعية)××

٤) حمد عبدالله علي أبل سني (بعثي)

٥) حسن جواد الجشي شيعي (بعثي)

٦) ابراهيم محمد حسن فخرو سني (ضد الغرب وضد الخليفة)

٧) خليفة أحمد علي البنعلي سني (بعثي) ××

٨) يوسف سلمان محمد كمال سني قومي معتدل وضد البعث

الكتلة الدينية

١) حسن علي المتوج شيعي××

٢) شيخ عيسى أحمد قاسم شيعي ××

٣) شيخ عبدالأمير منصور الجمري شيعي

٤) عبدالله محمد المدني شيعي

٥) مصطفى محمد ناصر القصاب شيعي

٦) علوي سيد مكي سيد محفوظ الشرخات شيعي

المستقلون

١) الشيخ ابراهيم بن سلمان بن خالد الخليفة سني (عنيف وضد الغرب)

٢) خليفة أحمد خليفة الظهراني سني

٣) محمد عبدالله الملا هرمس سني وموالي

٤) سلمان شيخ محمد ناصر شيعي

٥) عبدالعزيز منصور العالي شيعي××

٦) عباس أحمد علي شيعي

٧) عبدالله منصور عيسى محمد علي شيعي

٨) علي ابراهيم عبدالعال البلادي شيعي

وعن التوزيع الطائفي للنواب الفائزين قال السفير أن من بين الأعضاء الثلاثين الفائزين في الانتخابات ستة عشر من أبناء الشيعة وأربعة عشر من السنة.

××النجمتان اللتان موضوعتان الى جانب بعض الأسماء تشير الى أن هؤلاء الأعضاء سبق وأن كانوا نوابا في المجلس التأسيسي.

وبسبب أهمية هذا التقرير الذي يسلط الضوء على نتائج الانتخابات وحجم القوى السياسية المؤثرة في الساحة السياسية فقد تم ارساله الى سفراء المملكة المتحدة في أبوظبي ودبي ومسقط والكويت وجدة وبيروت وعمان وطهران وبغداد ودمشق وصنعاء وعدن والخرطوم والقاهرة والجزائر وتونس وليبيا والرباط وواشنطون.

من المواضيع التي تسترعي الانتباه وتستوجب التوقف عندها موضوع ترشح الشيخ ابراهيم بن سلمان بن خالد الخليفة وحصوله على عضوية المجلس. فهذه الحالة تعتبر من الحالات الفريدة والنادرة في المجتمع الخليجي وهي تفسر على أنها خروج على المألوف وتمرد على القبيلة. فالشيخ هوأحد أفراد العائلة الحاكمة وله ما لها من الامتيازات المادية والاجتماعية الخاصة وهوفي قمة الهرم الاجتماعي وتعلومرتبته الاجتماعية على

مرتبة أي مواطن خارج العائلة حتى ان كان أغنى تجار البحرين. ولذا فلم يكن مستغربا أن يصف السفير العضوالشيخ ابراهيم الشيخ ابراهيم بن سلمان بن خالد الخليفة بانه شخص غير متزن. وقد أدرج السفير اسم الشيخ ضمن قائمة المستقلين لكن ومنذ بدئ الجلسات الأولى للمجلس تبني الشيخ موقف كتلة الشعب وعمل على التنسيق معها في مجمل القضايا وخاصة تلك التي تتعلق بمبادئ العدالة والمساواة والحرية الأمر الذي أزعج السلطة ودفع الاعلام لتسميته " بالشيخ الأحمر ". ولأن هذه المبادئ والقيم التي تبناها لا تتوافق أبدا مع القيم القبلية والقرابة والنخوة كما يقول الدكتور علي الوردي فأن الاعتقال والسجن كان ثمن انحياز الشيخ ابراهيم الخليفة لهذه المبادئ ولقضايا المواطنين.

من باب المقارنة بين الوضع السياسي والاجتماعي الذي ولد برلمان السبعينات وبين الواقع السياسي والظرف الاجتماعي الذي تشكل في مرحلة ما بعد صدور دستور ٢٠٠٢ أمكن القول أن حالة الشيخ ابراهيم الخليفة سوف لن تتكرر لا في المنظور القريب ولا حتى في المنظور البعيد.

صدى نجاح كتلة الشعب على المستوى المحلي والاقليمي والدولي

قبل اجراء الانتخابات باسبوعين حضر الى البحرين وزير خارجية المملكة العربية السعودية للتعبير عن مخاوف الحكومة السعودية من احتمال فوز اليسار في الانتخابات. لكن حكومة البحرين واعتمادا على تقرير رئيس الاستخبارات السيد ايان هندرسون عملت على تطمين جارتها المملكة بالقول بأن الفائزين من كتلة الشعب سوف لن يتعدى اثنان هما الدكتور عبدالهادي خلف وعلي ربيعة.

ولذا فقد جاء نجاح كتلة الشعب في ايصال ثمانية من مرشحيه الى مقاعد البرلمان ليثير الخوف لدى حكومة البحرين والدول المجاورة بما فيها ايران. لكن العنصر الآخر للمفاجأة يكمن في أن هذا النجاح جاء على حساب تلك العناصر التاريخية والرموز الوطنية التي كانت على ساحة الاحداث في الخمسينات بما في ذلك الوجوه التقليدية ذوي المكانة الدينية والأدبية. فقد سقط السيد عبدالعزيز الشملان وهواحد الزعماء الأساسيين في هيئة الاتحاد الوطني وكان نائبا لرئيس المجلس التاسيسي كما سقط أيضا الشاعر والاديب الأستاذ ابراهيم العريض وهورئيس المجلس التاسيسي. بالاضافة الى هذين الاسمين اللامعين سقط ايضا السيد جاسم بن أحمد فخرووهوأحد التجار الكبار وكان سكرتيرا في المجلس التأسيسي.

وعلى هذا الأساس عمد البعض الى تصوير هذه النتيجة على أنها دليل على اتساع وتغلغل

المد اليساري الثوري ليس في البحرين فقط وانما على مستوى الخليج قاطبة وأن التنظيمات الثورية أصبحت قاب قوسين أوادنى من اكتساح المنطقة مما أثار الخوف والهلع لدى بعض القادة الخليجيين.

لا شك أن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة لآمال السفارة البريطانية التي لم تكن تتوقع مثل هذا الانقلاب في توجهات الشارع وقناعات الناخب. وقد اعتبرت السفارة البريطانية مجمل العملية الانتخابية وما أدت اليه من نتائج مصدرا للقلق والازعاج ومبعثا لعدم الاستقرار في كل المنطقة.

في الرسالة التي بعث بها الى الخارجية البريطانية في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٣ قال السفير أنه في محادثته الأخيرة مع الشيخ خليفة رئيس الوزراء (على خلفية الانتخابات) وجده قلقا ويشتكي من الاجهاد ومن فقدان الدعم وقد نصحه بأهمية أن يكون هو ووزراؤه ومؤيدوه على علم بمناورات الجبهة الشعبية (لتحرير عمان والخليج العربي) والماركسيين وأن يحتفظ بالوسائل الكفيلة بوضع اليسار تحت المجهر. ويقول السفير أنه نقل هذا الكلام بصفة شخصية ليوسف الشيراوي ومحمد مبارك وجواد العريض وابراهيم حميدان وأنه يشك فيما اذا كانوا في حقيقة الأمر راغبين في معرفة ذلك.

ويتحدث السفير عن أيان هندرسون فيقول أنه عندما تم الاعلان عن نتيجة الانتخابات وجد هذا الرجل أقل قلقا مما توقع لكن مزاجه انقلب الى الأسوء في اليوم التالي وبدا عليه التشاؤم. ولأن الشيخ خليفة يرى الامور من منظور ما يتوصل اليه أيان هندرسون فانه هوالآخر أصبح متشائما.

وقد اعترف وزير الخارجية (الشيخ محمد) للسفير البريطاني بأن النتيجة كانت مفاجأة وأن الحكومة قد تم انتقادها بشدة بواسطة كل من اليمين في البحرين والحكومات المجاورة مثل السعودية العربية والامارات وقطر وحتى الكويت. وقد أضاف على هذه الدول ايران أيضا وقال أنها من ضمن الدول التي فوجئت بالنتيجة. يقول السفير في الرسالة التي بعث بها الى الخارجية في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ أن الشيخ محمد يتبنى الخط القائل بأن البحرين عليها التحرك الى الأمام وأنه من الأفضل أن يكون النقد بشكل مكشوف وأن على الحكومة أن تعالج الوضع بطريقة ديمقراطية وعليها أن تبلغ الجيران بأن البحرين ليس لديها النية أن تجعل من شئونها الداخلية مصدر تهديد لهم. يقول السفير أن وزير الخارجية أنكر أن تكون هناك أية حركة سرية في البلاد ، وأنه رد عليه بالقول بوجوب عدم الخلط بين الاشتراكيين والشيوعيين وأن على الحكومة أن تراقب بعناية الدوافع والنشاطات والأهداف الحقيقية للأجنحة اليسارية، كما يجب أن ينظر الى هؤلاء في سياق الحركات الهدامة في الخليج مثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

ومن منظور التكتيكات الشيوعية العالمية المعروفة. وكان رد وزير الخارجية أنه اذا ما حاول الأعضاء ممارسة التصرف الغير ديمقراطي فأن الحكومة عندئذ ستتصرف بقوة. ويعلق الوزير على كلام السفير فيقول بأن هذا الكلام لا يمثل الخط الرسمي وأنه في بلد لا يملك في الواقع تجربة الحكومات البرلمانية وليست فيه أحزاب، فأنه يبدو من المحتم سلفا أن يتمكن الشيوعيون من جني هذا الربح ، وأن هذه الدروس يجب تعلمها للمستقبل.

ويواصل السفير حديثه فيقول : " أن ما يزعج حقا هوأن يكون (المرشح) شيوعيا معروفا ومع ذلك فأن هذه الصفة (الصبغة الشيوعية) لا تشكل عائقا لحصول هذا المرشح على الأصوات وأن يتم انتخابه (كنائب). ما حدث ربما يكون طبيعيا في بلد متخلف سياسيا، لكن في الوقت نفسه يجب عدم السماح للتكتيكات الشيوعية بأن تنعم بالراحة خاصة بعد انجلاء الحقيقة القائلة بأن ما بين سدس الى ثلث شعب البلاد قد صوت على ما يبدولصالح التغيير الراديكالي ". من الواضح تماما أن الادارة البريطانية تتناول شئون البحرين وكأنها طرف أساسي ومسئول عن مصير النظام السياسي لدرجة أنها لم تردد في اسداء النصيحة للدوائر القريبة من صنع القرار وأن توصيها بأن تتأكد من أنها " على معرفة بعدوها " وهواليسار طبعا وأن تعمل على دعم أجهزة الأمن. وذهب السفير الى أبعد من ذلك عندما أفصح عن كراهيته لقوى اليسار وسارع لتأليب السلطة عليها والاسراع في التخلص منها.

ردا على التقرير الذي استلمته دائرة الشرق بالخارجية البريطانية من السفير البريطاني بالبحرين في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٧٣ بادر السيد أي. دي.هاريس A.D.Harris بارسال وجهة نظره للسيد كلارك في الخارجية البريطانية وكان ذلك في الرابع عشر من يناير ١٩٧٤. يقول السيد هاريس ما يلي " أن نتيجة الانتخابات تعطي السبب للقلق لكن وكما قال السيد تش فأن علينا أن لا نبالغ في هذا. وأن هذه النتيجة لم تكن غير متوقعة بالكامل وأن الحكومة تظل محمية بالدستور وهي تتمتع بالأغلبية المريحة في المجلس الجديد "." أن السيد تش محق في الاشارة الى أن الخطر الحقيقي يقع في محاولات اليسار لتنظيم العناصر الهدامة بأشكال مختلفة. في الصحافة الكويتية الصادرة في عام ١٩٧٣ بدأت في الظهور تلميحات عن دور المدير العام البريطاني للشرطة وكذلك دور رئيس جهاز القسم الخاص الذي حيكت المؤامرة ضده في البحرين. ولذا فنحن نتوقع الآن أن تصبح الحكومة تحت ضغط شديد من أجل التخلص من هاتين الشخصيتين الرئيسيتين ".

وجاء تعليق السيد رايتس Rights المسئول في الخارجية والكومنولث على رسالة هاريس كما يلي :

١) أنا أتفق مع الفقرة الثالثة القائلة بتوزيع التقرير (تقرير السفير تش) على نطاق

واسع.

٢) لا شك أن السعوديين والايرانيين قد فتحوا أعينهم على بروز يسار هم لا يرغبون في رؤيته ينمو كثيرا.

على مستوى دول الخليج سرت الشائعات والتكهنات حول اللقاء العاجل الذي تم ما بين الشيخ زايد آل نهيان والشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر وأن هذا اللقاء فسر على أنه تم على خلفية فوز اليسار في المجلس علما أنه لا يوجد ما يؤكد أن هذا الموضوع كان هوالدافع وراء هذا الاجتماع المفاجئ.

في هذا السياق لا بد من التطرق لتلك الرسالة السرية (غير قابلة للتداول) الواردة في الثامن عشر من ديسمبر من السيد مكارثي Mccarthy وهوالسفير البريطاني بأبوظبي الى سفير المملكة المتحدة بالبحرين تحت عنوان " انتخابات البحرين" لتقول ما يلي:

١) أن موضوع الانتخابات لم يكن هوالهدف وراء الاجتماعات التي تمت بين خليفة (الشيخ خليفة رئيس وزراء البحرين) وزايد (الشيخ زايد) لكن من المؤكد أنه تمت مناقشته. وأن تعليقات العرب (في الامارات) حتى الآن تعبر عن الارتياح لعدم وجود البحرين كعضوفي الفدرالية (الاتحاد). فالنتيجة (نتيجة الانتخابات) تعتبر خطيرة.

٢) أن مهدي التاجر (بحريني الأصل وهو على علاقة قوية بالادارة البريطانية) تطرق لهذا الموضوع وتساءل كيف استطاع أناس لم يتوفر لديهم خمسة أصوات من بين عائلاتهم في الوصول (الى البرلمان). فهل العراقيون أوالعناصر الهدامة هي التي قامت بطباخة صناديق الاقتراع؟ ويعلق السفير على كلام التاجر فيقول بانه (مهدي التاجر) قد تجاهل بشكل واضح امكانية حدوث العلاقة العكسية بين المناشدة الشعبية والعائلية.

أما في طهران فقد عبر شاه ايران عن قلقه حيال أحداث البحرين ومن وصول عناصر الجناح اليساري للمجلس الوطني وذلك أثناء مقابلة السير بيتر رامسبوتام Peter Ramsbotham في حفل توديعه في السادس والعشرين من ديسمبر.

ففي هذا الخصوص يقول السفير البريطاني بالسفارة البريطانية بطهران N.W.Brown ان دبليوبرون في رسالته المرسلة في التاسع والعشرين من ديسمبر والمعنونة باسم السيد بي كي ويليامP.k.Williams المسئول في دائرة الشرق الأوسط بالخارجية والكومنولث أنه عندما اتصل هاتفيا بالسيد بحر Bahar وهونائب رئيس الدائرة في وزارة الشئون الخارجية قال له بحر أنه من الطبيعي أن تتابع الحكومة الايرانية التطورات في البحرين باهتمام بالغ لكنهم لم يروا داع للقلق الكبير في الوقت الحاضر وأنه من المبكر القول فيما اذا كان لدى عناصر اليسار في المجلس القدرة الحقيقية لاحداث المشاكل.

وعلى عكس ما كان متوقعا فأن رد الفعل الأمريكي حول هذه الانتخابات جاء مطمئنا

على لسان القائم بالاعمال الامريكي في الامارات السيد فيليب جريفن وكان حاضرا في الحفل الذي اقامه الشيخ زايد على شرف الرئيس بوتووجاء رده على السؤال بما يلي:- انها انتخابات حرة تماما ونتائجها ممتازة. وعندما أكد الصحفي الباكستاني القول على النجاح الكاسح لليسار كان رد القائم بالأعمال أنه ليس يسارا بالمفهوم الغربي وليس هناك ما يدعوللانزعاج. وهنا تدخل أحد السفراء العرب بالتعليق على الرد الأمريكي بالقول :- " اذا لم ينزعج جريفن فأننا في الحقيقة منزعجون."

ما خفي على كثير من رؤساء الحكومات والمحللين والسياسيين أن الناخبين لم يصوتوا للأيديولوجيا التي يتبناها اليسار (كتلة الشعب) كما اعتقد ذلك السفير البريطاني وعدد غير قليل من المراقبين وانما كان التصويت للعوامل التالية :-

١) التاريخ الوطني لشباب كتلة الشعب ودورهم في الحركة المطلبية وخاصة في حركة مارس منذ عام ٦٥ وحتى عام ٧٢ بالاضافة الى البرنامج الانتخابي والحملة الانتخابية المنظمة والندوات التوعوية.

٢) رد فعل الشارع على استمرار اعتقال عناصر اليسار اثناء الحملة الانتخابية.

٣) الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي وثقة المواطنين في أن هذه الكتلة الشعبية هي المؤهلة للدفاع عن مطالبهم.

ومن الواضح تماما من خلال ردود الأفعال القوية الآنفة الذكر أن النتيجة التي جاءت بها الانتخابات لم تكن مقبولة على مستوى الوسط المحلي والاقليمي والدولي. وعلى هذا الاساس فلا عجب أن يوضع سيناريوالمؤامرة الانقلابية ضد المجلس وضد الدستور منذ الشهر الرابع من بدء عمل المجلس الوطني. والسؤال المهم الذي يطرح نفسه في هذا المضمار هو: ما هوالدور الذي لعبته السفارة البريطانية أوبشكل أدق الخارجية البريطانية في الغاء هذه التجربة الوليدة. فالسفارة البريطانية لم تكتفي برصد وتحليل وتقييم العملية الانتخابية وحجم القوى العاملة في الساحة السياسية بل أنها استمرت في لعب الدور الأساسي في رسم سياسات البحرين الداخلية والخارجية كما تدلل على ذلك مراسلاتها وتقاريرها. فالسفارة البريطانية كانت تتعامل مع الأحداث وكأنها طرف أساسي الى درجة أنها لم توقف اتصالها بالقيادة السياسية والوزراء ولم تتردد في توجيه النصح للقيادة السياسية فيما يتعلق بطريقة التعامل مع اليساريين في المستقبل. وفي اعتقادي أن ما يؤكد هذا الدور هوالعلاقة القوية والمباشرة بين السفارة وبين مسئول الاستخبارات أيان هندرسون الذي هوفي الأساس مبتعث من قبل الحكومة البريطانية.

مراسم افتتاح المجلس الوطني

في صباح يوم الأحد الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٧٣ عقدت الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الأول بحضور أمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي كان في استقباله أخوه رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة والشيخ حمد بن عيسى آلخليفة وزير الدفاع والقائد العام لقوة دفاع البحرين. ويعتبر هذا الاحتفال الوحيد في هذه السنة وذلك بسبب الحرب العربية الاسرائيلية. بعد أن أعلن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة افتتاح الجلسة تليت آيات من الذكر الحكيم ومن بعدها تفضل الامير بالقاء الخطاب الأميري الذي تناول فيه العلاقات الخارجية وقضايا التعليم والتدريب والصحة والاقتصاد والتنمية وغيرها من القضايا وقد تم اعتماده كبرنامج للحكومة. المهم واللافت للنظر في هذا الخطاب أن الأمير اشاد بشعب البحرين مرتين : الأولى بوقفة الشعب مع القيادة السياسية وبدوره في تأكيد عروبة البحرين والثانية حين ربط الدخول في عهد الاستقلال بوفاء شعب البحرين واخلاصه. وتأسيسا على هذا الوفاء والاخلاص قال الامير ان القيادة السياسية قد قطعت على نفسها عهدا وأعطت لشعبها وعدا بان تشركه في تحمل أعباء الحكم وأن تعمل على تطوير الديمقراطية وحكم الشورى وأن تحكم البلاد حكما دستوريا مبينا للحقوق معينا للواجبات فاصلا للسلطات الثلاث مؤكدا تعاونها قائما على العدل موطدا للاخاء كافلا للحريات.

وبعد أن وجه الشكر للامير على تفضله بالحضور وافتتاح أول مجلس وطني بالبلاد دعا رئيس الوزراء أعضاء المجلس الوطني والوزراء بتأدية اليمين الدستورية. بعد ذلك عاد المجلس للانعقاد برئاسة رئيس مجلس الوزراء الذي أعلن افتتاح الدورة الاولى وتم اختيار حسن جواد الجشي كرئيس للمجلس بحضوره. بعد ذلك تم اختيار العضوخليفة أحمد البنعلي كنائب للرئيس والعضوعبدالله الشيخ محمد المدني كسكرتير للمجلس.

قام السكرتير بقراءة مرسوم رقم (١) لسنة ١٩٧٣ بدعوة المجلس الوطني للانعقاد وكذلك مرسوم رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ بتشكيل الوزارة. بعد ذلك ناقش اعضاء المجلس الوطني موعد انعقاد الجلسة القادمة ورفض الاعضاء اقتراح السيد جواد سالم العريض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الداعي لعقد جلسة واحدة فقط في صباح كل يوم أحد معتمدا في اقتراحه على المادة الخمسين من اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على اجتماع المجلس يوم الاحد من كل اسبوع، ما لم يقرر المجلس غير ذلك اولم تكن هناك اعمال تقتضي الاجتماع. وكان اقتراح العضوجاسم محمد مراد هوعقد جلستين في الاسبوع حتى يتمكن المجلس من انجاز الكثير من الاعمال. وقد تم حسم هذا الموضوع في جلسة يوم

الأحد الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤ حيث وافق المجلس على مقترح العضو عبدالهادي خلف الداعي لعقد اجتماعات المجلس مرتين في الاسبوع فقط الى حين اقرار المجلس اللائحة الداخلية بشكلها النهائي.

لكن المجلس عاد مرة ثانية لمناقشة موضوع الجلسات وذلك على اثر الاقتراح الذي تقدم به العضورسول الجشي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧٤ والذي يدعوبأن تكون جلسة الأحد جلسة اعتيادية وأن تخصص جلسة الأربعاء لمناقشة مشروعات القوانين وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح.

والحقيقة أن اعتراض الحكومة على طلب الأعضاء بعقد جلستين في الاسبوع قد أثار الشكوك حول نوايا الحكومة تجاه المجلس الوطني خاصة وأن الحكومة تعلم قبل غيرها مدى الحاجة لعقد جلستين من أجل ملاحقة الكم الهائل من الأعمال والقضايا التي كانت تنهال على المجلس الوطني. وقد تأكدت هذه الشكوك عندما سارعت الحكومة الى طرح رزمة من مشاريع القوانين بهدف الهاء المجلس عن مهامه الرئيسية في معالجة الكثير من القضايا الوطنية.

من المهم جدا تسجيل انطباعات الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة وهوشقيق الحاكم حول المجلس الوطني اذ اعتبر الشيخ محمد مشاركة الشعب في صنع القرار بمثابة مساس بحكم العائلة وشكل من اشكال التنازل عن سلطات الحكم وهيبته وفي هذا قال قولته الشهيرة وهويصف قاعة المجلس حيث يجلس الشيخ خليفة ومعه أعضاء السلطة التنفيذية تحت المنصة بينما يطل عليهم رئيس السلطة التشريعة الأستاذ حسن الجشي من فوق: " ألله يا الدنيا الشيخ خليفة جالس تحت وحسن الجشي جالس فوق (فوق المنصة) يضرب عليه بالمطرقة".

والواقع أن هذا الانطباع ليس مقتصرا على الشيخ محمد بن سلمان وأنما هويمثل رؤية العائلة الحاكمة المتشبثة بنمط الحكم العائلي والقبلي والتي ليست على استعداد للتفريط أوالتنازل عن اي جزء من هذه السلطات.

ما يؤكد هذه الحقيقة هوأن الوعود والعهود التي تضمنها الخطاب الأميري أعلاه لم تصمد طويلا أمام تجربة المشاركة فقد لجأت القيادة السياسية بعد مرور سنتين فقط الى حل المجلس الوطني وتعطيل الحياة النيابية وتجميد العمل ببعض مواد الدستور وخاصة المادة ٦٥ التي تدعولاجراء انتخاب مجلس جديد كما سنتطرق الى ذلك وبشيء من التفصيل.

القضايا السياسية

تشير الأحداث والوقائع التي شهدتها أروقة المجلس الوطني منذ بدء دور الانعقاد الأول الى تحول المجلس الى ساحة للمعترك السياسي. ولا ريب في ذلك فالمجلس ورث تلك العلاقة السيئة بين المواطنين وبين الحكومة ومن ورائها الاستعمار في ثوبه الجديد ، وهي علاقة تمتد في فصولها الى ما قبل حصول البحرين على استقلالها السياسي (الصوري). فحكومة الاستقلال واصلت اعتمادها على الضباط الانجليز في قيادة جهاز الشرطة التي تتكون غالبية أفرادها من الأجانب بالاضافة الى جهاز الاستخبارات الذي يرأسه السيد آيان هندرسون وتم استخدام هذين الجهازين في قمع المعارضة السياسية والتنكيل بها. لم تكتفي السلطة بتوظيف القوانين التعسفية التي ورثتها من الاستعمار البريطاني مثل قانون الأمن العام وقانون التجمعات بل أنها سارعت في بداية دور الانعقاد الثاني لتتويجها بمرسوم بقانون أمن الدولة الذي يتعارض والحريات التي نص عليها الدستور. تعتبر قضية المعتقلين السياسيين احدى القضايا والمشاكل السياسية الملحة التي ورثها المجلس من مرحلة ما قبل اجراء انتخابات المجلس التأسيسي والنيابي. وقد طرحت هذه القضية نفسها وبالحاح في الجلسة الثانية التي تلت جلسة افتتاح المجلس الوطني وقد تجاوب الأمير الراحل مع طلب كتلة الشعب وأمر باطلاق سراح المعتقلين. والحقيقة أن سرعة تجاوب الأمير قد خلقت أجواء من التفاؤل والاطمئنان وتركت الانطباع لدى النواب بأن العهد الجديد سوف لن يشهد مسلسل المداهمات والاعتقالات السياسية. لكن هذا التفاؤل لم يكن في محله أبدا اذ لم يمضي وقت طويل حتى بانت نتائج التشخيص الخاطئ حيث اتسعت قضية المعتقلين السياسيين وأخذت ابعادا خطيرة وصلت الى حد اعتقال النواب أنفسهم. لقد غاب عن بال المعارضة وهي تعيش نشوة الانتصار أن القيم الاستعمارية والعقلية القبلية لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ الحرية والعدالة والمساواة. فالحكومة وما أن شعرت بخسران المعركة السياسية داخل المجلس الوطني وخارجه حتى سارعت الى الخروج على قواعد اللعبة الديمقراطية والرجوع الى استخدام أدواتها القديمة المتمثلة في جهاز القضاء وجهاز الاستخبارات وقوات الأمن. وقد تعززت جبهة النظام بالدعم المعنوي والسياسي من قبل الادارة البريطانية. وفي هذا السياق لا بد من الاشارة الى انقسام النواب في بعض القضايا الحقوقية والسياسية الأمر الذي سهل على الحكومة ممارسة سياسة التضييق على الحريات ومحاربة القوى الوطنية والنقابية والزج بالنشطاء في السجن وبدون محاكمة. يجب التنويه الى أن هذا الفصل لا يشتمل على كل القضايا والمشاكل التي تطرق لها المجلس الوطني لكن في اعتقادي أن ما استعرضناه من القضايا

المهمة والخطيرة يكفي لتسليط الضوء على طبيعة الصراع السياسي والحقوقي.

١) قضية المشاركة السياسية للمرأة.

سبق وأن تطرقنا لموضوع استثناء المرأة من المشاركة السياسية وأكدنا على اعتبارها احدى القضايا المهمة والخطيرة التي صاحبت انتخابات المجلس الوطني. في الواقع أن الدستور لم يستثني المرأة من ممارسة حق الانتخاب والترشيح ذلك أن الفقرة (هاء) من المادة الأولى تنص صراحة على اعطاء جميع المواطنين حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ولم تفرق بين المرأة والرجل. لكن الحكومة ومن خلال قانون الانتخاب لم تتردد في استثناء المرأة من حق الانتخاب والترشيح في مخالفة صريحة للدستور. لم تكن التبريرات التي ساقتها الحكومة على لسان وزير البلديات والزراعة الشيخ عبدالله بن خالد لتقنع المرأة وقوى المعارضة التاريخية بصحة هذا الاجراء اللادستوري. كان رد الوزير وهورئيس لجنة الانتخابات المركزية على هذه الاشكالية أوهذا الالغاء لنصف المجتمع كما يلي : " أن الحكومة عندما كانت بصدد وضع قانون الانتخابات درست أمر المرأة من هذه التجربة دراسة وافية من جميع الجوانب وجاء المرسوم الذي سنته الحكومة وصدق عليه سموأمير البلاد بعدم السماح للمرأة للادلاء بصوتها وسيستمر هذا الوضع الا اذا جاء المجلس الوطني بتعديل يقضي بان تمارس المراة حقها في الانتخاب... هذا من ناحية ومن ناحية أخرى.. أن عدد المتعلمات في البحرين لا يزيد عن ١٠ ٪ فقط من مجموع المواطنات اللاتي يعين الأمور الانتخابية ويولينها اهتمامهن." ويكمل الشيخ عبدالله قائلا "والشيء الأهم ايضا في هذا الصدد ان البحرين لا تريد أن تشذ عن جاراتها الخليجيات في هذا الأمر.. اقول هذا رغم أننا لا يجب أن نربط تقدمنا في هذا المجال بجيراننا وعلينا أن نكون روادا أول" وحسب رأي الشيخ عبدالله فأن هذا يجب أن يكون عندما تكتسب غالبية النساء الوعي الكامل للأمور الديمقراطية لانه في الظروف التي تعيشها المراة الآن والتي لا تعرف فيها الغالبية ماهية الانتخابات ولا تستوعب فكرة عنها يستطيع أي رجل أن يوجه زوجته لتصوت لصالح فلان أوعلان حسب ما يريد هووقد يكون هذا الفلان يمثل تيارا لوتدرك المراة حقيقته قد ترفض أن تدلي بصوتها لصالحه".

لكن المرأة البحرينية عبرت عن استيائها ورفضها لهذه الحجج والتبريرات خاصة وأن المرأة البحرينية نالت قسطا وافرا من التعليم ودرست في الخارج وشاركت في العمل السياسي السري وتعرضت نتيجة ذلك للاعتقال. فمن الطبيعي جدا أن تطالب المرأة بحقها في المشاركة السياسية أسوة بالرجل وأن ترد على هذا الاقصاء بارسال الرسائل وبرقيات الاستنكار الى المجلس الوطني.

وللتعبير عن حرمان المرأة من حقها في المشاركة السياسية انتخابا وترشيحا بعثت

الجمعيات النسائية بعريضة الى المجلس الوطني وقام أمين سر المجلس الاستاذ عبدالله المدني بتلاوتها في الجلسة السادسة المنعقدة في التاسع من يناير ١٩٧٤ وهذا هونصها بالكامل:-

رسالة إلى سعادة رئيس المجلس الوطني الموقر

السادة أعضاء المجلس الكرام.

باسم الجمعيات النسائية نرفع كتابنا هذا المعبر عن صوت المرأة البحرينية التى رفضت فى تجربة المجلس التأسيسي حرمانها من ممارسة حقها السياسي فى الترشيح والانتخاب، وترفض اليوم فى أول مجلس وطني يتكون فى البلاد الاستمرار فى حرمانها هذا الحق.

أن معنى الديمقراطية المطروحة فى وطننا اليوم هي ممارسة كل إنسان لحقوقه، وبحرمان المرأة من ممارسة هذا الحق (أي حق الترشيح والانتخاب) يعنى حرمان نصف المجتمع.

أننا لن نعيد ونزيد فى توضيح مدى الوعي والتطور الذى وصلت إليه المرأة البحرينية والذى يؤهلها لنيل هذا ألحق، فقد تم توضيح ذلك دون أن نلقى الاهتمام سواء من الحكومة أومن المجلس التأسيسي.

لقد رفعنا سابقا العريضة المؤرخة بتاريخ ٧٢/١٢/١٨، والتي وقعت عليها معظم المؤسسات الأهلية والأندية، لكنها لم تلق إلا الإهمال، وأعقبنا ذلك برسالة احتجاج الى المجلس التأسيسي بتاريخ ٧٣/٢/٣، حول عدم توضيح وتحديد ما المقصود بكلمة (مواطن) وترك هذه الكلمة عائمة، غير أن المجلس التأسيسي أهمل هذه الرسالة التى أرسلناها اليه بحيث لم تقرأ كغيرها من الرسائل الواردة. وأخيرا أتى مرسوم انتخابات المجلس الوطني بعد ذلك ليؤكد من جديد حرمان المرأة من حقها.

اننا اذ نرفض كل محاولة لحرمان المرأة من حقها فى الترشيح والانتخاب وابعادها عن تأدية الدور المطلوب منها لنؤكد على تمسكنا بالمطالبة بحقنا ونرفع صوتنا عاليا مطالبين باعادة النظر فيما يرتكب بحق المرأة من تجاهل. وأننا مصممات على المضي فى طريق المطالبة بكل حقوق المرأة التي تحفظ وجودها وإنسانيتها في هذا المجتمع ".

وقد وقع على هذه الرسالة كل من جمعية أوال النسائية- المحرق وجمعية رعاية الطفل والأمومة- المنامة وجمعية الرفاع الثقافية الخيرية وجمعية نهضة فتاة البحرين- المنامة.

لا شك أن هذه الرسالة تعبر عن مستوى الوعي الذي بلغته المرأة البحرينية آنذاك كما تعكس اصرار المرأة على نيل حقوقها.

وقد أثارت هذه الرسالة أول اختلاف في المواقف ووجهات النظر بين كتلة اليسار والكتلة الدينية حول دور المرأة. فبينما طلبت كتلة الشعب على لسان العضوعيسى حسن الذوادي التعاطف والتأييد مع ما ورد فى رسالة الجمعيات النسائية إيمانا من المجلس وأعضائه

بمكانة المرأة البحرينية فى المجتمع علق العضوعيسى أحمد قاسم (الكتلة الدينية) بالقول بأنه لا يريد أن يعلق على أهمية الموضوع أوعدم أهميته لكنه يقول أن كل شيء متروك لدوره وان هذا الدور في المجلس الوطني هوللائحة الداخلية فحسب. وقد ثنى العضوالشيخ عبدالأمير الجمري على كلام الشيخ عيسى قاسم قائلا أن دراسة أي مشكلة أواعطاء الرأي فيها يتطلب دراستها دراسة تامة واستيضاح أبعادها لذلك يقترح تأجيل البحث والمناقشة في هذه الرسالة ولينصرف المجلس لأولى مهامه وهي مناقشة اللائحة الداخلية.

وجاء رد العضو الشيخ ابراهيم سلمان الخليفة (الملقب بالشيخ الأحمر) المحسوب على كتلة اليسار بالقول أنه لا توجد هناك دراسات في الحالات الانسانية. هذه قضايا انسانية تخص الانسان وحقوق المرأة طبعا انسانية ولا أشك في ذلك ولا يشك أحد من الاعضاء والاخوان.

وقد عبر السادة الأعضاء عبدالله المعاودة ومحمد جابر صباح وعلي ربيعة وجميعهم من كتلة الشعب عن تأييدهم لمناقشة الموضوع فيما طلب العضورسول الجشي تخصيص جلسة خاصة له. أما العضوحمد أبل وهومن كتلة الوسط فقد طلب تأجيل الموضوع الى ما بعد الانتهاء من اللائحة الداخلية بينما طلب العضومصطفى القصاب وهوأحد أعضاء الكتلة الدينية تأجيل مناقشة الموضوع الى حين مناقشة قانون الانتخاب.

ومن المفارقات العجيبة أن يسقط اقتراح العضوعيسى الذوادي الداعي للتعاطف وتأييد المطالب السياسية التي وردت في رسالة الجمعيات النسائية ويسقط كذلك اقتراح العضورسول الجشي (كتلة الوسط) الداعي لتخصيص جلسة خاصة للموضوع بينما يفوز اقتراح العضو الشيخ عيسى قاسم الخاص بتأجيل المنافشة الى حين مناقشة قانون الانتخاب. ولا عجب في ذلك اذ أن الحكومة التي اتخذت قرار استثناء المرأة من حق الانتخاب والترشيح قد ضمت صوتها الى الدينيين لصالح التأجيل وبذلك نال اقتراح الشيخ عيسى قاسم ٢٢ صوتا مقابل ١٨ صوتا.

للاطلاع على موقف السفير في هذا الموضوع المهم لا بد من الرجوع الى التقرير الصادر في ٩ مايو ١٩٧٢ وتحديدا (فقرة ط) حيث يعلق السفير على الغاء حق المرأة بالقول أن الحكومة لم تكن قادرة – لاسباب سياسية داخلية وخارجية - على اعطاء النساء حق الانتخاب بالرغم من رغبة الكثيرين منهم وأن الحكومة تركت هذه القضية لبرلمانات المستقبل.

على خلفية سقوط مقترح النائب عيسى الذوادي والنائب رسول الجشي طرح العضوالدكتور عبدالهادي خلف استفسارا حول امكانية مناقشة الموضوع مرة ثانية فأكد الخبير الدستوري على حق الأعضاء في أن يتقدموا بطلب مناقشة أي موضوع وفي أي وقت يشاؤون متى ما وقع على الطلب خمسة أعضاء.

في سياق الحديث عن دور المرأة واستعدادها الدائم للعمل وللمطالبة بحقوقها لا بد أن نتذكر ونشيد بالوقف المبدئي الذي وقفته المرأة حيال مشروع القانون الذي تقدمت به الكتلة الدينية والخاص بمنع الاختلاط بين الجنسين في كل من الصحة والتعليم. كان رد فعل المرأة قويا جدا حيث بادرت بتحرير العرائض التي تستنكر هذا الفصل الجنسي بين الرجل ولم تتردد المدرسات والطالبات والموظفات وربات البيوت في التوقيع على هذه العرائض التي تطالب بحق المرأة في العمل جنبا الى جنب مع الرجل. وقد لعبت جمعية رعاية الطفولة وجمعية أوال النسائية وجمعية نهضة فتاة البحرين دورا كبيرا في توعية المجتمع بخطورة التمييز بين الرجل والمرأة واسفرت الحملة عن صدور حوالي ستة عشر عريضة تم عرضها على المجلس ونالت دعم أغلبية النواب.

تعتبر قضية الاختلاط بين الجنسين في كل من الصحة والتعليم من القضايا الخلافية الأساسية شأنها في ذلك شأن العديد من القضايا الفكرية والأيديولوجية التي احتدمت حولها المعارك بين التقدميين والدينيين. لكن وبالرغم من شدة الخلاف الا أن الاختلاف في المواقف لم يؤدي الى حدوث القطيعة بين الكتلة الدينية والقوى التقدمية كما كانت تتوقعه وتبتغيه الحكومة بل أن التعاون من أجل الصالح العام والمواطن كان هو السائد والغالب وهذه هي احدى الحقائق التي وجب التأكيد عليها.

٢) قضية المواطن مراد عبدالوهاب

تعتبر هذه القضية احدى القضايا السياسية والحقوقية الخطيرة التي تم عرضها للمناقشة في المجلس الوطني. فالمواطن مراد عبدالوهاب مراد كان ينتمي للجبهة الشعبية وتم اعتقاله وتفتيش منزله في التاسع عشر من فبراير ١٩٧٣ ومنذ ذلك الحين أصبح في عداد المفقودين. تبين فيما بعد أن وزارة الداخلية قامت بتسفير مراد الى عمان وبدون محاكمة مما يعد انتهاكا فاضحا لحقوق الانسان وتعارضا وحكم القانون. مما لا شك فيه أن هذه القضية مثلت سابقة خطيرة في الحياة الديمقرطية وأكدت على اصرار الحكومة على الاستمرار في تبني الممارسات البوليسية والقمعية مع المعارضين السياسيين. وعلى هذا الاساس شكلت هذه القضية تحديا لمشاعر النواب المنتخبين من قبل الشعب وكانت بمثابة الاختبار بالنسبة لهم. وما يدلل على حجم هذه القضية هوتطرق جريدة المورننج ستار (Morning Star) اللندنية في عددها الصادر في ١١ يونيو ١٩٧٤ الى اختفاء المواطن مراد عبدالوهاب البلوشي وذلك بعد اعتقاله مع مجموعة كبيرة في طليعة عام ١٩٧٣ وسجلت أدانتها للحكومة على هذا الانتهاك الفاضح لحقوق الانسان.

كان رد فعل الطلبة البحرينيين الدارسين في الخارج على هذا الانتهاك الفاضح قوي جدا ولذا انهالت العرائض من كل من الاتحاد الوطني لطلبة عمان فرع الكويت والاتحاد الوطني

لطلبة البحرين فرع دمشق والاتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الكويت ومن المنظمات الطلابية لجمهورية مصر العربية بالقاهرة وجميع هذه البرقيات تستنكر وتناشد المجلس بالعمل على اطلاق سراح المعتقل مراد عبدالوهاب. وقد تم تلاوة جميع هذه البرقيات في الجلسة السادسة عشر المنعقدة في ١٧ فبراير ٧٤ كما قام أمير السر بتلاوة الرسالة الواردة من والدة وزوجة مراد عبدالوهاب والتي يستنكران فيها ابعاده وسحب الجنسية منه وتطالبان باطلاق سراحه اسوة بالمعتقلين الذين اطلق سراحهم مؤخرا.

كان أول المعلقين على هذا الموضوع النائب يوسف كمال (كتلة الوسط) الذي استنكر الطريقة التي تم فيها تسفير وتسليم المعتقل مراد الى سلطنة أبوظبي بعد أن جردته حكومة البحرين من جنسيته الأصلية وقال أن هذا الاسلوب يجيز استخدام المثل "رحم الله الحجاج عن أبنه" وطالب الحكومة باحترام وتطبيق المادة (١٧) من الدستور. وتكلم من بعده النائب حمد أبل (كتلة الوسط) قال انها سابقة خطيرة أن يبعد مواطن وتلغى مواطنيته دون محاكمة وبقرار تتخذه أجهزة الأمن وحدها.

لكن العضومحمد جابر صباح (كتلة الشعب) طالب المجلس باسم الانسانية والقانون أن يجمع على ما يلي:-

مطالبة وزير الداخلية بالتأكيد على سلامة مراد وأن يعمل على اعادته الى اهله في وقت محدد وأن يعاد النظر في وضع تشكيلة القسم الخاص (جهاز المباحث). وجاءت مداخلة العضوعيسى الذوادي (كتلة الشعب) لتوجه السؤال لوزير الخارجية في كيفية تسليم المواطن الى ابوظبي رغم أنه ليس بمجرم وأن المجرمين فقط هم الذين يتم تسليمهم عن طريق الانتروبول.

أما مداخلة العضوالمحامي خليفة البنعلي (كتلة الوسط) وهونائب رئيس المجلس فقد تركزت على الجانب القانوني حيث دفع بعدم جواز اسقاط الجنسية عن أي مواطن بحريني وأن ما تم هوسابقة خطيرة يمكن ان تحدث لاي مواطن بحريني بارجاعه الى موطنه الاصلي. أما اذا كان هناك ازدواجية جنسية فيجب أن تتخذ القنوات القانونية.

كان آخر المعلقين في هذا الموضوع هما السيد علي ربيعة وانسيد عبدالله المعاوده اللذان لم تخرج تعليقاتهم عن هذا السياق. المثير للدهشة هوعدم مشاركة الكتلة الدينية في ادانة هذا الانتهاك الصارخ وأعتقد أن السبب وراء ذلك هوأن المعتقل والمبعد محسوب على جماعة اليسار.

على ضوء ما دار من تعليق ونقاش وافق المجلس على الاقتراح الذي تقدم به العضورسول الجشي والداعي برفع توصية الى لجنة العرائض والشكاوى بأن تجعل هذه العريضة أوالرسالة تأخذ صفة الاستعجال وتقدم تقريرا الى المجلس في أقرب فرصة ممكنة.

لكن الاهم في هذه القضية هوالسؤال الذي وجهه العضورسول الجشي لسعادة وزير الداخلية وفيه يستفسر عن سصير المعتقل وكيف صدر الأمر وعلى أي أساس قانوني استندت الحكومة في قرارها بابعاده ومتى والى أي جهة أبعد.

كان جواب وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة الخليفة هوالتأكيد بأن جميع المعتقلين السياسيين قد تم الافراج عنهم وأنه لا يوجد معتقل واحد في البحرين. وأوضح الوزير أن مراد عبدالوهاب قد تم تسفيره منذ أكثر من ستة أشهر وأنه حتى يتمكن من الرد على الأسئلة المتشعبة للعضورسول الجشي يطلب تأجيل الرد الى الاسبوع القادم.

في الجلسة الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٤ فبراير ٧٤ جاء الرد التفصيلي للوزير حيث أجاب سعادته بأن الشرطة وأثناء اعتقالها وتفتيشها منزل مراد عبد الوهاب البلوشي وجدت عنده جوازه العماني الصادر في ١٩٧٣/١/٧ كما وجدت عنده الجوازات العمانية لأمه واخوانه وأخته وبعد التأكد من جنسيته العمانية تم سحب جنسيته البحرينية. ونظرا لان السيد مراد عماني الجنسية أصلا ونظرا للنشاطات التخريبية والمضرة بأمن البلاد التي قام بها اثناء وجوده في البحرين فقد طبقت بشأنه أنظمة الهجرة والاقامة المطبقة بموجب قانون الاجانب لعام ١٩٦٥ وبذلك اصدرت السلطة المختصة أمرها بتسفير المذكور خارج البلاد. وخلص الوزير للقول بأن طلب اطلاق سراح مراد عبدالوهاب غير وارد لأن المذكور ليس معتقلا سياسيا في البحرين. كما عبر عن عدم جواز الاشارة الى البندين (أ) و(<) من المادة (١٧) من الدستور لأن السيد مراد قد أبعد وهو عماني الجنسية. واختتم مداخلته بالقول أن السيد مراد لم يكن أصلا مواطنا بحرينيا بالرغم من حصوله على الجواز في عام ١٩٦١ لأن القانون الذي أعطي بموجبه الجنسية وهو قانون عام ١٩٣٧ يشترط أن يكون والد المتقدم للحصول على الجنسية بحريني الجنسية وأن والد السيد مراد لم يكن في عام ١٩٦١ بحريني الجنسية.

ونظرا للمعلومات الجديدة والمتعددة التي تطرق اليها الوزير اضطر النائب الجشي لطلب تأجيل رده حيث تم حيث في الجلسة العشرين المنعقدة في ٣ مارس ١٩٧٤ مواصلة المعركة الحقوقية.

في هذه الجلسة استهل العضورسول الجشي تعقيبه على الوزير بالقول أن كون مراد أوعائلة مراد عمانية الأصل لا يعني مطلقا أن مراد ليس له الحق أن يكون بحرانيا. فهناك ألآلاف بل عشرات الألوف من أصول غير بحرينية يحملون الجواز. بعد ذلك فاجأ النائب رسول النواب والحكومة معا بالأوراق الثبوتية والمعلومات الدامغة التالية:-

١) أن مراد ولد في البحرين باثبات شهادة ميلاده رقم ١٩٤٦/١٠٣ وأن وزير الداخلية للأسف الشديد لم يتحقق من ذلك. كما أن تاريخ ميلاده هو ١٩٤٦/٨/٤ كما هومدون

في سجلات المستشفى الأميركي وأن المولدة هي الهندية " مس رنباسينك". والتى يلقبها أهالى المحرق والمنامة ب (نيرس شريفه)وهي لازالت على قيد الحياة ومستعدة للشهادة اذا لزم الأمر ذلك.

٢) أن مراد قام بتجديد جواز سفره ثلاث مرات. مرة في عام ١٩٦١/٨/١٩ وكان رقم الجواز ١١٥٦٥ والثانية في ١٩٦٧/٥/٢٠ وكان رقمه ٥٦٢٧٥ وهذا التجديد بعد صدور قانون الجنسية في ١٩٦٣والثالثة في ١٩٧٠ ورقمه ٨٠٤٢١.أن سحب الجنسية ليس قانونيا لأن مراد ليس عمانيا.

٣) أن السيد مراد لم يكن في مطرح حسب أقوال الوزير ولذا فهويطلب من سعادة الوزير أن يعطيه فكرة عن عنوانه. فقد قيل سابقا أنه في الامارات وأنه في أبوظبي ثم قيل أنه في مسقط.

٤) من الصحيح ان الجواز الأول لمراد قد صدر في سنة ١٩٦١ لكن سجلات الهجرة تقول أن مراد قد سجل أكثر من مرة فى جواز أمه التى كانت تحمل جوازا بحرانيا فى الخمسينات واحد منهم صدر في ٥٢ وجواز آخر عندما كان مراد عمره سبعة أشهر.

٥) ان السيد مراد جدد جوازه ثلاث مرات. أخذ الجواز برقم ١١٥٦٥ في ١٩٦١/٨/١٩ وجدده بجواز رقمه ٥٦٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ وجدده بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣ تحت رقم ٨٠٤٢١. وقد فاتت هذه الحقيقة على ادارة الهجرة والجوازات.

٦) أن الشرطة قبضت على السيد مراد عبد الواب لاول مرة فى١٩/٢/١٩٧٣ وعند تفتيش بيته بعد القبض عليه وجد عنده الجواز العماني الصادر فى ١٩٧٣/١/٧ أي أن هناك شهرا واحدا فقط بين القبض عليه والحصول على هذه الجوازات التي تخص جميع أفراد العائلة وهذا يعني دلالة أن مراد لم يسع للحصول على ذلك الجواز لسبب أوآخر وأنما جاء الجواز بمحض إرادة والده وليس بإرادة مراد نفسه وهذا بالتالي أيضا يضعف مبررات سحب الجواز الأصلي.

النقطة الخامسة: أن سعادة الوزير ذكر ان السيد مراد موجود فى (مطرح بعمان) وللتأكد من ذلك سافر أحد أقربائه الى عمان وجاء الجواب انه لا وجود لمراد فى (مطرح) كما أكد أن المسئولون هناك أنهم لا يعرفون مصيره.

وأمام مصير السيد مراد الذي لا زال غامضا تساءل السيد رسول الجشي عما سيكون عليه مصير العشرات الذين هم في وضع شبيه بمراد وهل تسحب جنسيتهم بهذه البساطة ولمجرد وجود جواز آخر في حوزتهم؟ مع العمل أن القوانين السابقة هي الأخرى لا تسمح بسحب الجنسية بهذه الصورة.

كون هذا الموضوع الانساني والحقوقي يحمل بعدا سياسيا كبيرا وتترتب عليه آثار خطيرة

على مستقبل الحياة السياسية وخاصة فيم يتعلق بحكم القانون فقد أصبح هذا الموضوع يؤرق مجلس النواب والطبقة المثقفة على حد سواء على اعتبار أنه السلاح الذي من الممكن أن تلجأ السلطة الى استخدامه للتخلص من المعارضين في المستقبل.

وهنا عقب سعادة الشيخ محمد بن خليفة الخليفة (وزير الداخلية) على كلام العضورسول بالقول بأنه ثبت لديهم (وزارة الداخلية) بصورة لا تقبل الشك بأن السيد مراد عبدالوهاب أحمد البلوشى قد حصل على جواز بحريني بالولادة رقم ١١٥٦٥ الصادر في١٩/٨/١٩٦١ بطريقة غير صحيحة ومزورة وقد أعطى إدارة الهجرة والجوازات معلومات وبيانات خاطئة.

وأفاد الوزير بأن السيد مراد عبد الوهاب أحمد البلوشي هوالآن طليق فى سلطنة عمان حسب المعلومات التي لديهم وسوف يتابعون هذا الموضوع بكل اهتمام وفى حالة حصولهم على معلومات تؤكد مكان إقامته سوف لن يتردد الوزير عن نقلها الى النائب المحترم.

واختتم مداخلته بالتاكيد مرة ثانية بانه لا يوجد معتقلون سياسيون لم يطلق سراحهم.

وما أن خلص الوزير من مداخلته حتى طلب السيد رسول عبدالعلي الجشى التعليق فقال : إجابة على ما ذكره الزميل وزير الداخلية-

أولا) أن الجواز الذي بحوزة مراد سحب بأمر من الأمن العام ولم يسحب الجواز الأصلي بمحاكمة علنية. واذا كانت السلطة قامت بتسفير (ابعاد) السيد مراد بناء على عثورها على جواز عماني فما المانع فى ذلك الوقت من أن تقدمه للمحاكمة وتثبت أنه حصل على الجواز الأصلي بشكل غير قانوني وبالتالي كان بالإمكان تسفيره بشكل طبيعي دون اللجوء لهذا الأسلوب الغامض.

ثانيا) ان الوزير أيضا ذكر ان الشخص أبعد لأسباب أمنية وانه شخص مشاغب لكن الداخلية لم تستطع أن تثبت أن السيد مراد كان شخصا غير مرغوب فيه لأنها لم تتقدم بدعوى الى المحاكم تطلب فيها الفصل فى تلك القضية ولم تتوجه السلطة بتهم واضحة للسيد مراد ولذلكفهويعتبر الاتهام غير وارد.

من الواضح تماما أن الطريقة التي تمت فيها مناقشة أحداث هذه القضية الانسانية كانت أشبه بالمحاكمة وبدا وكأن الحكومة قد وضعت في قفص الاتهام. والحقيقة أن النائب رسول الجشي لعب دورا كبيرا في كشف أبعاد هذه القضية الانسانية بالوثائق والمستندات وقد كان ثمن هذه الموقف المبدئي والانساني غاليا جدا اذ عمدت الحكومة بعد حل المجلس الوطني الى فرض الحصار التجاري على صيدلية الجشي ووقف التعامل معها لأشهر عديدة ولم يرفع الحصار التجاري عن الصيدلية الا بعد أن تدخل بعض الوزراء ومنهم شقيقه ماجد الجشي لدى رئيس الوزراء الشيخ خليفة. لم تكتفي السلطة بهذا العقاب بل أنها وضعت اسمه في القائمة السوداء في مطار البحرين وكان يخضع للتفتيش الدقيق أثناء

سفره امعانا في اذلاله واهانته الى أن تم رفع الحظر عنه.

في لقائي مع السيد مراد عبدالوهاب وزوجته صالحة عيسان كان لي السؤال عن الكيفية التي تم فيها نقل مراد الى عمان فقال: " بعد اعتقال دام شهر واحد في سجن القلعة بالبحرين تم تسليمي لجهاز استخبارات دولة الامارات العربية المتحدة التي قامت بدورها بتسليمي لشرطة دولة عمان وهناك استقبلتني الاستخبارات العمانية التي وضعتني في السجن. بعد مضي ثلاثة أيام تم تقديمي لمحكمة أمن الدولة التي أصدرت حكمها علي بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة الانتماء للجبهة الشعبية ومحاولة الاطاحة بالنظام وقد امضيت هذه المدة في سجن كوت الجلالي الشهير.

٣) الغاء عضوية النائب الدكتور عبد الهادي خلف

بناء على الطعن المرفوع من قبل السيد محمد علي السماهيجي في صحة عضوية الدكتور عبدالهادي خلف على اعتبار أنه دون السن القانونية صدر الحكم من قبل محكمة الاستئناف المدنية العليا بالغاء عضويته. في الجلسة الثانية عشر المنعقدة في ٣٠ يناير ١٩٧٤ تقدم العضو ابراهيم الخليفة باقتراح باضافة بند جديد على جدول أعمال المجلس للنظر في دستورية الحكم الصادر ضد الدكتور عبدالهادي خلف لكن وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة اعترض على هذا الطلب قائلا بأن هذا الحكم قضائي وأنه بامكان المجلس أن يناقشه متى ما تم طرحه من قبل المجلس لاحقا. وتأييدا لهذا الرأي داخل وزير العدل الشيخ خالد بن محمد الخليفة بالقول بأن الحكم قد صدر على الدكتور من قبل محكمة الاستئناف المدنية العليا وهي أكبر محكمة في هذه البلاد وقد بلغ منطوق الحكم من قبله وأنه لم تصدر حيثيات الحكم بعد وأنه لم يطلع عليها وأنها ستبعث الى المجلس حال صدورها من المحكمة. وتساءل الوزير عن دستورية مناقشة حكم صادر من المحكمة وفيما اذا كان هذا النقاش يصب في اطار استقلالية القضاء.

وقد علق الخبير الدستوري الدكتور ضياء صالح على هذا الموضوع بالقول بأن حكما دستوريا قد صدر بموجب المادة ٥٧ ومعنى ذلك أن المحكمة قد قضت في اختصاص دستوري وكان من حقها أن تقضي بما قضت فلا يجوز البتة التعقيب على هذا الحكم بأي صورة وبأي شكل لا من الحكومة (السلطة التنفيذية) ولا من السلطة التشريعية (وهوهذا المجلس الموقر) ولذلك فانه لا يرى من الناحية الدستورية التعقيب بتاتا على هذا الحكم لا بالاطراء عليه ولا بالقدح فيه وأنه على الجميع أن يحنوا الرأس اجلالا وتقديرا لحكم المحكمة العليا أيا كانت الصيغة التي صدر فيها والحيثيات التي بني عليها.

وعلق العضومحسن مرهون بالقول بأن المشكلة هي في انعدام وجود المحكمة الدستورية التي بامكانها أن تقرر دستورية القوانين أودستورية الاحكام التي قد تخرج على القانون وهناك

بعض الآراء التي ترى بأن بعضا من نقاط الحكم التي صدرت هي نقاط غير دستورية ولا تنطبق على الدستور فمن يا ترى يقرر في هذا الأمر؟

وجاء تعقيب الخبير الدستوري بعدم أحقية المحكمة الدستورية بالتعقيب على حكم صادر في هذا الشأن على اعتبار أنه نهائي وليس لاي سلطة في الدنيا ولا في الدولة أن تتعرض له على الاطلاق وأن اختصاص المحكمة الدستورية العليا هوفقط في دستورية القوانين أما الأحكام فلا شأن لها بها. وبناء على الحكم الصادر في الطعن المقدم ضد الدكتور عبدالهادي خلف بعدم وصوله السن القانونية تم إلغاء عضويته من المجلس الوطني.

كان رد الفعل الشعبي قويا حيال هذه القضية وقد عبر المواطنون عن استيائهم في موكب عزاء عاشوراء بالمنامة حيث ردد معزو مأتم رأس رمان الهتاف التالي:

مال ميزان العدالة وفاز بالكرسي عميل

من بعد سحب الثقة أصبح الكرسي هزيل

وفي موكب عزاء آخر ردد المعزون الشعار التالي:

أول رسول للحسين بني أمية اغتالته

وأول رسول للشعب العمالة شالته

لم يكن حسن الخياط الذي حل محل الدكتور عبدالهادي خلف عميلا للحكومة كما ردد المعزون ولكن الاحساس والشعور بخسارة نائب وطني مثل الدكتور عبدالهادي دفعهم لاستغلال هذه المناسبة الدينية للتعبير عن سخطهم على النظام حيال الغاء العضوية.

٤) قضية المعتقلين السياسيين

كان من المفترض أن يبدأ العهد الجديد باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمحكومين وأن يتم الاحتفاء بهم وتكريمهم على اعتبار أنهم من الذين ناضلوا وضحوا من أجل استقلال الوطن، لكن استمرار الاحتفاظ بالمعتقلين السياسيين ومن بينهم الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم في عهد الاستعمار البريطاني أعطى الانطباع بأن مرحلة الاستقلال ما هي الا امتداد لمرحلة الاستعمار وما تمثله تلك المرحلة من قوانين تعسفية وانتهاكات فظيعة لحقوق الانسان. ما يؤكد على ذلك تأييد ومباركة الادارة البريطانية لاستمرار ممارسة العنف السياسي والزج بالمعارضين السياسيين والناشطين النقابيين في السجون وبدون محاكمة.

في الرسالة الصادرة في السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٣ تحدث السفير تيش Tesh عن موضوع الاعتقالات فقال أن شهر مارس هوتقليديا شهر المتاعب فى البحرين وأن الأيام القليلة الماضية شهدت اضرابات طائشة — في وزارة الصحة والمدارس والبنوك. بعد ذلك أشار السفير الى قيام جهاز الأمن باعتقال تسعة من المشكوك بانتمائهم للجبهة الشعبية

وأنه يتم اعدادهم لتقديم شهاداتهم للمحكمة وأنه من المحتمل أن يكون هناك المزيد من الاعتقالات. ويسجل السفير رأي الوزير جواد (العريض) الذي يعتقد أن هذا القدر من الاعتقالات قد فعل فعلا جيدا ف جلب الهدوء لكنه لا يقلل في الوقت نفسه من الصعوبات القادمة.

لم يمر اسبوعان على رسالة السفير حتى ارتفع عدد الموقوفين الى ١٢ ومع ذلك كرر السفير رأيه القائل بأنه لا يوجد ما يوحي للمزيد من الاعتقالات على الأقل فيما يتعلق بالوقت الحاضر.

بعد قرابة الثلاثة أشهر بعث السفير آر. ام. تيش R.M.Tesh برسالة الى السيد أي. دي.هريس A.D.Harris في الخارجية والكومولث وذلك في ١٢ يونيو ١٩٧٣. في هذه الرسالة أفاد السفير بأن قوات الأمن قد قامت باعتقال ما تعتقد أنهم البذرة الصلبة من الخلايا الهدامة وبما يقوض تنظيمهم وأنه يعتقد أن رئيس الوزراء سوف يدعم قوات الأمن في اتخاذها الاجراء الصارم اذا ما تطلب الأمر.

كان من نتيجة هذه الاعتقالات والسجن بدون محاكمة أن قام اتحاد المحامين العرب بارسال وفد مؤلف من ثلاثة محامين كويتيين لزيارة البحرين للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وقد امتدت الزيارة من ٢١ مايو الى ٢٥ مايو ١٩٧٣ وكانت النتيجة أن الحكومة لم تتجاوب مع هذا الطلب.

وقد تحدث السفير البريطاني عن وفد اتحاد المحامين العرب في رسالته التي بعث بها في الثاني من يوليو ١٩٧٣ الى سفير المملكة المتحدة في دولة الكويت السيد بي. جي.كيرسي G.P.Courcy وحملت الرسالة عنوان "المعتقلون السياسيون في البحرين". في هذه الرسالة يعلق السفير على زيارة الوفد الكويتي للبحرين وكيف أن الشيخ محمد (وزير الداخلية) رفض مقابلتهم كحزب على حد تعبيره وأنه قبل في النهاية أن يقابل مسئول الجماعة بصفته مواطن كويتي لا أكثر. ويواصل السفير كلامه فيقول أن الامر المشجع في هذا الموضوع هو أن الصحافة الكويتية كانت محايدة ولم تكن مع أي طرف. بعد ذلك تحدث عن المعتقلين السياسيين فقال أنه لا يعتقد بحدوث تعذيب للمعتقلين في البحرين وأن عدد المسجونين بدون محاكمة والذين أمضوا مدة أطول من ثلاثة أشهر لا يزيد عددهم على اثنين أما العدد الحقيقي للمعتقلين كما أخبر بذلك فهو٣٧ معتقلا. وانهى السفير رسالته بالتعبير عن سعادته وأمله في أن يطلع على أي تعليق في الصحافة الكويتية بخصوص هذا الموضوع علما أنه يتابع الملخصات الصحافية الكويتية حسب قوله.

في الثاني من يوليو ١٩٧٣ فجعت البحرين باستشهاد المناضل محمد بونفور الذي يعد أحد الرموز الوطنية والقيادية وقد مثل استشهاده خسارة كبيرة للقوى الوطنية ولشعب

البحرين قاطبة. عندما كان الشهيد بونفور في قبضة جهاز الأمن نجح في التاسع عشر من فبراير ١٩٧٣ من الافلات من يد الشرطة أثناء نقله الى احدى مراكز الشرطة وعلى أثر ذلك اضطر للاختباء طوال خمسة أشهر تقريبا هربا من ملاحقة جهاز الاستخبارات. في حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم الأثنين دوى انفجار ضخم داخل منزل رقم ٢٦٨٧ الواقع في فريق القصاصيب بالمحرق وهوالمخبأ السري الأخير الذي اختاره الفقيد وقد هز هذا الانفجار كامل المنطقة وعلى ضوئه هرعت الشرطة الى مكان الحادث لتكتشف أن المناضل محمد بونفور قد فارق الحياة. وأثناء تفتيش غرف المنزل وجدت الشرطة جواز سفر المدعو عباس نيروز حسن الذي تم القاء القبض عليه لاحقا في منزل أخته وهو يعاني من نزيف واصابات كثيرة في جسمه.

تقول الشرطة أنها حصلت على بعض الأسلحة والمتفجرات مخبأة في مخبأ خاص داخل هذا المنزل وأن هذه الاسلحة هي سبب ترتيب الزيارة المفاجئة لرئيس الوزراء بهدف اطلاعه المخبأ وعلى حجم الحادث. وقد استغل جهاز الاستخبارات الاجنبي هذا الحادث في تهويل خطر التنظيمات السياسية وعمل على تمرير مشاريعه الداعية لتصفية المعارضة بالطرق المشروعة وغير المشروعة، علما أن رئيس الوزراء سبق وأن أعلن في الثاني عشر من يونيو١٩٧٣ بمناسبة قيام قوات الأمن باعتقال ما تعتقد أنهم البذرة الصلبة من الخلايا الهدامة عن دعمه لقوات الأمن في اتخاذها الاجراء الصارم.

لم يكن مستغربا أن يكون ملف المعتقلين السياسيين في قمة اهتمام الغالبية العظمى من النواب وبالاخص النواب التقدميين الذين اكتوت جماعاتهم بنار القوانين التعسفية طوال عقدين من الزمن. وما يؤكد أهمية هذا الملف وحساسيته أنه مثل ورقة مهمة في بيانات وبرامج واحد وثلاثين مرشحا تعهدوا في حملاتهم الانتخابية بأن يضغطوا على الحكومة من أجل اطلاق سراح جميع المعتقلين. وحتى تسحب الحكومة البساط من تحت اقدام النواب بادرت بعملية السبق حيث أقدمت على اطلاق سراح سبعة عشر من المعتقلين من بينهم امرأتان هما سبيكة النجار وصالحة عيسان وذلك قبل أن ينعقد البرلمان في السادس عشر من ديسمبر. لكن بقاء خمسة عشر معتقلا في السجن مثل محور النزاع بين البرلمان والحكومة وهذا ما أكد صدق تنبؤات السفارة البريطانية التي وضعت الاحتمال بأن يأتي موضوع المعتقلين في مقدمة قضايا النواب.

في تعليقه على اطلاق سراح الدفعة الأولى من المعتقلين يقول السفير البريطاني في الرسالة التي بعث بها الى الخارجية البريطانية في ١١ ديسمبر ١٩٧٣ أنه من غير المحتمل أن يطلق سراح المعتقلين (الباقين) وذلك مراعاة لردود فعل السعودية، وأنه اذا ما جعل البرلمان من هذه القضية المطلب الاول بالنسبة له فأن هذا سيشكل الاختبار المبكر لمدى صلابة

الحكومة. أما في حالة عدول اليساريين عن طرح الموضوع فأن هذا ربما يجنبهم اعطاء الحكومة الفرصة لمهاجمتهم. وحسب رأي السفير فأن " معركة المعتقلين " لم تخسر بعد، وأنه لن يحصل ذلك فيما بعد وهذا الكلام يدل أن السفير غير متحمس أبدا لفكرة الاطلاق. بعد ثمانية عشر يوما عاد السفير ليطرح موضوع المعتقلين من جديد وذلك في التقرير المرسل في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٣. اشار السفير الى عملية اطلاق السبعة عشر معتقلا ومعتقلة فقال أن هؤلاء يشكلون المعتقلين الأقل خطورة وأنه يعتبر ذلك مؤشرا لحسن النية. أما بخصوص ما تبقى من المعتقلين وعددهم خمسة عشر فيقول السفير أن السؤال المتعلق باطلاق سراحهم ما زال مفتوحا وأن هندرسون قد أخبره بأن مجلس الوزراء منقسم على نفسه في هذا الموضوع.

في معرض استعراضنا لبرنامج كتلة الشعب كنا قد أشرنا الى ملف المعتقلين والمبعدين السياسيين باعتباره أحد القضايا التي تعهدت الكتلة بمعالجتها وايجاد الحلول الناجعة لها. ولأن هذه القضية مثلت الهاجس الاكبر لدى النواب التقدميين فقد عقدت كتلة الشعب النية لطرح الموضوع في المجلس الأمر الذي حدا بالحكومة للاتصال بالدكتور عبدالهادي خلف الذي اختارته الكتلة للتفاوض باسمها مع عدم التنازل أوالتراجع عن مسالة اطلاق سراح جميع المعتقلين. لكن هذا التفاوض لم يمنع كتلة الشعب من التقدم في الجلسة الرابعه المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ باقتراح برغبة للمجلس الوطني يطالب بالتالي:-

١) إطلاق سراح المعتقلين والسماح للمواطنين خارج البلاد بالعودة الى البلاد.

٢) إلغاء قانون الأمن العام لسنه ١٩٦٥.

لم يكن يتوقع المجلس أن يأتي رد الحكومة بشأن رغبة المجلس سريعا وايجابيا حيث قام وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة الخليفة بقراءة جواب الحكومة في الجلسة الثامنة للمجلس والمنعقدة بتاريخ ٧٤/١/١٦ وجاء في الرد ما يلي:-

" فيما يتعلق بالمعتقلين السياسيين وعددهم ١٦ شخصاً يسر الحكومه أن تعلن أنها بناء على توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد قررت إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

تأكيدا لبيان الحكومة السابق في المجلس الوطني بحق كل مواطن خارج البحرين أن يرجع إلى بلاده دون أية إعاقة وذلك وفقاً للدستور والقانون.

فيما يتعلق بقانون الأمن العام لسنه ١٩٦٥ يسر الحكومة أن تبين أنها كلفت الجهات المختصة بمراجعة الجوانب القانونية لهذا القانون على ضوء أحكام الدستور وستقدم وجهة نظرها إلى المجلس الوطني في المستقبل القريب وفقاً لمتطلبات الدستور ".

على أثر هذا التجاوب السريع مع هذه الرغبة اقترح العضوجاسم محمد مراد على المجلس

أن يرفع الى سموالأمير برقية شكر واعتزاز بهذا القرار. أما العضومحسن مرهون فقد شكر الحكومة على استجابتها لهذا المطلب الجماهيري واعتبر الاستجابة بادرة حميدة يجب التمسك بها لكنه عبر عن ثقته بأن تبادر الحكومة بتقديم مشروع قانون يلغي بموجبه قانون الأمن العام لعام ١٩٦٥ والقوانين المترتبة عليه كما طلب من الوزير التوضيح فيما يتعلق بالمحكوم عليهم من السياسيين.

كان من نتيجة هذه البادرة الطيبة والسريعة أن ساد الاعتقاد لدى نواب المجلس الوطني على اختلاف كتلهم النيابية وانتماءاتهم السياسية أن عمليات الاعتقال والمداهمات والنفي قد أصبحت في حكم الماضي وأن الحكومة قد دشنت مرحلة جديدة من العلاقة مع الشعب أساسها العدالة والمساواة وحكم القانون. لكن نظرة التفاؤل هذه لم تعمر طويلا فالأحداث التالية أكدت بما لا يقبل الشك أن هذه السياسة لم تكن لتنتهي بمجرد استجابة الحكومة لرغبة المجلس في بداية الانعقاد وأنه لازال هناك اصرار على العودة لسياسة الزج بالخصوم السياسيين في السجون وبدون محاكمة.

في الثالث والعشرين من يناير ١٩٧٤ خرجت مظاهرة تطالب بايجاد عمل للعاطلين بعد أن سلم العاطلون الوزارة اخطارا موقع عليه من قبل خمسة مواطنين وذلك في العشرين من هذا الشهر فما كان من وزارة الداخلية الا اعتقال ١٤ عنصرا من المشاركين فيها وبدون استصدار أمر قضائي.

لكن ما زاد الأمور خطورة وتعقيدا أن الاعتقال العسفي لم يعد حكرا على المواطنين العاديين وأنما تعداهم ليطال ممثلي الشعب بالرغم من تمتع أعضاء المجلس الوطني بالحصانة البرلمانية. والنتيجة الحتمية لهذه الممارسات التعسفية والقمعية أن القضايا السياسية والامنية ظلت تلقي بظلالها على أعمال المجلس الوطني وأن تأخذ حيزا كبيرا من جلسات المجلس خلال دورتي الانعقاد وحتى حل المجلس الوطني.

في محاولة لاطلاق سراح من تبقى من المعتقلين السياسيين تقدم النائب الشيخ ابراهيم الخليفة ومعه أعضاء كتلة الشعب علي ربيعة وعبدالله المعاودة ومحسن مرهون وعيسى الذوادي باقتراح برغبة يطالبون فيه بالافراج عنهم. وتبعا للنواحي الاجرائية للمجلس كان المفترض عرض هذا الاقتراح على السادة أعضاء المجلس لكن وبدون علم الموقعين تمت احالة الاقتراح الى لجنة الخارجية والداخلية والدفاع مما دفع النائب الشيخ ابراهيم الخليفة للتعبير عن اعتراضه على هذا التجاوز الأمر الذي أدى الى احتدام النقاش بينه وبين رئيس المجلس الوطني وشكل هذا النزاع أحد أسباب تعليق الجلسة الحادية والأربعين المنعقدة في ١٩ مايو ٧٤. أما السبب الثاني لتعليق الجلسة فهوتجاهل الحكومة لأعضاء المجلس وعدم اطلاعهم على خبر استقالة وزير العدل الشيخ خالد بن محمد الخليفة.

والحقيقة أن استمرار عمليات الاعتقال والانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان تأتي في ضوء انعدام الحريات المدنية والسياسية الى درجة أن لجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع التابعة للمجلس الوطني اضطرت لتضمين فقرة خاصة بهذا الموضوع في الرد على الخطاب الأميري مؤكدة فيها على وجوب حظر التعذيب الجسدي والمعنوي والغاء الرقابة على المراسلات البريدية والمكالمات الهاتفية ووقف استخدام التوظيف والمعاملات الحكومية كسلاح سياسي من قبل وزارة الداخلية من أجل الضغط على المواطنين. وقد تمت قراءة هذا التقرير في الجلسة الثالثة والأربعين المنعقدة في ٢٥ مايو ١٩٧٤ حيث تطرق اعضاء المجلس للمعاملة السيئة التي يتلقاها المعتقلون السياسيون في سجون الداخلية وما يتعرضون له من انتهاكات فظيعة.

٥) اعتقال النائب الشيخ ابراهيم الخليفة

في صباح يوم السبت الموافق ١٥ يونيو ٧٤ كان عضوالمجلس الوطني الشيخ إبراهيم سلمان الخليفه في زيارة لمنطقة مصنع ألبا وذلك بناء على طلب العمال المضربين عن العمل. وبينما كان يستمع ويسجل شكاوى العمال ومطالبهم بحضور قوات الأمن تقدم اليه ضابط الشرطة المدعوسالم وطلب منه ركوب سيارة الجيب التابعة للشرطة. لكن العضوابراهيم الخليفة أخبر الضابط بأنه عضوفي المجلس الوطني وأنه لا يجوز اعتقاله لأنه يتمتع بالحصانة البرلمانية وعندئذ نزل الضابط الانجليزي وأمر بالقاء القبض عليه. وتدخل العمال المضربون محاولين فك العضوابراهيم من يد الشرطة لكن العضوأمر العمال بالابتعاد وعدم التدخل وهكذا تم اعتقال العضووخمسة وثلاثين من عمال ألبا المضربين. هذه القصة هي كما رواها النائب علي ربيعة نقلا عن العمال الذين التقوا به بهدف اطلاعه على تفاصيل ما حدث. أما النائب حمد أبل فقد اشار الى ما ورد على لسان العضوعلي ربيعة وتناول موضوع التهديد فقال أن المرافق للعضوالبراهيم الخليفة أفاده بأن الضابط هوأول من استفز ابراهيم الخليفة بالضرب على مسدسه الذي كان يحمله وكان جواب ابراهيم أن المسدس الذي يحمله هوأبوثلاثة وأنهم (أفراد العائلة الخليفية) عندهم أبوستة. أما عن شتم الضابط وتحقيره فيقول المرافق أن ابراهيم قال للضابط أنه يتمتع بالحصانة البرلمانية ولذلك فهولا يقدر أن يقبض عليه الا أن الضابط رد عليه بأنه قادر على أن يقبض عليه وعلى طوائفه فما كان من ابراهيم الا أن قال له " لا أنت ولا طوائفك ولا غيرك يقدر أن يحكم علي". وهذا الرد هوما فسر بالشتيمة.

وقد اعتبر أعضاء المجلس اعتقال العضوبمثابة عدوان على الديمقراطيه وطالبوا في الجلسة التاسعه والأربعون المنعقده في ١٦ يونيو ٧٤ باطلاق سراح عضوالمجلس وسراح المجموعة العمالية. كان رد الحكومة هوقيام وزير الداخلية بتلاوة بيان الوزارة الصادر

في ١٥ يونيووالذي يخطر المجلس بالقبض على العضوبالجرم المشهود لانه كان يخطب في العمال المضربين ويحرضهم على الاضراب وعدم دخول المصنع لمزاولة أعمالهم. وأنه أثناء تأدية الشرطة لواجبها بالمحافظةعلى الأمن قام العضوالمذكور بشتم الضابط وتحقيره قبل القبض عليه، كما هدده بالقتل ، واستمر في تحريض العمال بصوت عال بمواصلة اضرابهم وعدم اطاعة الأوامر التي صدرت لهم بالرجوع الى أعمالهم أومغادرة ساحة المصنع. بعد ذلك قال البيان أن الأعمال والتصرفات التي قام بها العضوالمذكور تشكل جرائم تقع تحت طائلة أحكام قانون العقوبات لعام ١٩٥٥ كما أنها تشكل جرما مشهودا طبقا للبند (ج) من المادة (٦٢) من الدستور. والفقرة (ج) التي استند عليها البيان لم تكن لتفسر الجرم المشهود وأنما تسمح في حالة ارتكام الجرم المشهود باتخاذ اجراءات التوقيف أوالتحقيق أوالتفتيش أوالقبض أوالحبس أوأي جزاء آخر حيال العضويدون أخذ موافقة المجلس.

ومن الواضح تماما أن ما قام به العضومن عمل حسب الوقائع التي رواها العمال الذين شهدوا الحادث لا يرقى أبدا لمستوى الجرم المشهود الا أن الهدف من وراء ما قامت به وزارة الداخلية هومعاقبة العضوعلى نشاطه ومواقفه في محاولة للتخلص من عضويته كمعارض محسوب على اليسار.

في محاولة المجلس الحصول على تفسير قانوني محدد للجرم المشهود حاول الخبير الدستوري وفي ثلاث مداخلات تقديم ذلك لكن محاولاته كانت بعيدة كل البعد عن التعريف وقد أخفق كلية في اقناع السادة أعضاء المجلس بقانونية ما أقدمت عليه الحكومة.

وقد تساءل النائب محسن مرهون فيما اذا كان ذهاب النائب الى عمال مضربين لسماع مشاكلهم يعد جرما مشهودا أوأن رد النائب على الاستفزار الصادر من رجل الأمن يعد جرما مشهودا؟

أما النائب رسول الجشي فقد أكد على كلام العضو محسن مرهون وتساءل في البداية فيما اذا كان تفسير الجرم المشهود متروك للحكومة أولرجال الأمن ومن ثم طالب الحكومة بأن تؤكد بأن ما قام به العضو ابراهيم الخليفة يعتبر جرما مشهودا حتى يعرف جميع النواب حدودهم في تصرفاتهم في المستقبل. وفي نهاية مداخلته طلب من الخبير الدستوري أن يوضح له ما هوالجرم المشهود كما طالب الحكومة بتفسير ماذا تعني بالوقت المناسب الذي ستقدم فيه النائب ابراهيم الخليفة للمحاكمة ؟ وهل الوقت المناسب لها أن تلقيه في السجن مدة طويلة ثم تقدمه للمحاكمة أم أنه يقدم خلال ٢٤ ساعة؟

وقد اعترض الوزير جواد العريض على مناقشة الموضوع معتبرا أي تدخل سواء من البرلمان أوالصحافة أوأي سلطة أخرى هوتدخل غير مشروع حتى تنتهي جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

وتبعه الوزير د. حسين البحارنة الذي أكد على صحة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة وأنها كانت وفقا لأحكام الدستور والقانون وأن الزميل المنسوب اليه الفعل قد أحيل الى عدالة القضاء المختص وحده بالفصل في أمره.

بعد دراسة القضية من مختلف جوانبها القانونية والسياسية كان هناك اقتراحان برغبة الأول من كتلة الشعب وتم توقيعه من قبل السادة عيسى الذوادي ومحمد جابر صباح ومحمد سلمان حماد وخالد ابراهيم الذوادي ومحسن مرهون وهويستند على المادة (٦٣) من الدستور والمادة (٧١) من مشروع اللائحة الداخلية ويطالب بضرورة تعليق الملاحقة والتوقيف بحق النائب ابراهيم سلمان الخليفة ليطلع المجلس على رأي العضوالمحترم الذي يتمتع بالحصانة البرلمانية وصيغة الاتهام حتى اتخاذ قرار من المجلس الموقر في شأنه.

أما الاقتراح الآخر فقد تقدمت به كتلة الوسط ووقع عليه السادة حمد عبدالله أبل وعلي صالح الصالح ورسول الجشي وعبدالله منصور وجاسم مراد وهويطالب الحكومة وبصورة مستعجلة بالآتي:

١) إطلاق سراح العضوفوراً وأن يمارس صلاحياته في المجلس كالمعتاد.

٢) أن يقدم إلى القضاء والمحكمة هي الجهة التي تقرر براءته أوإدانته.

وقد سقط الاقتراح الأول فيما فاز المقترح الثاني بالموافقة الا أن الحكومة رفضت التجاوب مع رغبة المجلس واغلاق هذا الملف وأصرت على بقاء عضوالمجلس رهن الاعتقال بما يؤكد أن القضية سياسية كيدية. تبقى قصة الاعتقال العسفي الذي طال النائب الشيخ ابراهيم الخليفة رغم تمتعه بالحصانة البرلمانية ومن قبله اعتقال النائب الدكتور عبدالهادي خلف الذي تم الطعن في عضويته دليلا قاطعا على أن السلطة لم تكن جادة في تحولها الديمقراطي بدليل عدم احترامها لنواب الشعب وللسلطة التشريعية وأن ممارساتها التسلطية والقمعية تجاه من يختلف معها في سياساتها ظلت كما هي ولم يطرأ عليها أي تتغير.

٦) اعتقال القيادات النقابية

على خلفية أحداث ألبا أقدمت وزارة الداخلية في الخامس عشر من يونيو ٧٤ على اعتقال ٣٥ ناشطا نقابيا وذلك بعد عملية الاعتقال التي طالت النائب ابراهيم الخليفة. وقد دفعت هذه الاعتقالات الجماعية كتلة الشعب للتقدم بطلب مناقشة هذه القضية وذلك في الجلسة المنعقدة في السادس عشر الا أن وزير العمل ابراهيم حميدان طلب تأجيل المناقشة لمدة اسبوع واحد مستندا في ذلك على المادة ٢٢ والمادة و١٠١ من اللائحة الداخلية.

لكنه لم تمضي ثلاثة أيام حتى بادرت كتلة الشعب للمرة الثانية بالتقدم بطلب مناقشة هذا الموضوع وذلك في الجلسة الحادية والخمسين المنعقده في ١٩ يونيو ٧٤ وجاء الطلب كما يلي:-

" نظرا للاحداث الخطيرة الدائرة في شركة ألبا والاعتقالات الجماعية التي نجمت عنها فاننا استنادا للمادة ٢٢ من اللائحة الداخلية نطلب منكم ادراج هذا الموضوع تحت بند ما يستجد من أعمال " .

لكن الحكومة ورغبة منها في الابقاء على المعتقلين داخل السجن لم تتردد على لسان الوزير جواد سالم العريض في طلب تأجيل مناقشة هذا الموضوع بالرغم من خطورته ومن موافقة أعضاء المجلس على مناقشته حالا.

ولا غرابة أبدا في انتهاج سياسة التأجيل والمماطلة فهي تدخل في اطار النهج القديم القائم على مصادرة حريات المواطنين ووضع المعارضين في السجن كما تعكس هذه السياسة شكل العلاقة بين الحكومة والمجلس الوطني وتدلل على الطبيعة التسلطية على المجتمع وعدم رغبة الحكومة في التخلي عن الحل الأمني. وللتعبير عن احتجاج كتلة الشعب على موقف الحكومة بادر العضومحسن مرهون بالانسحاب من الجلسة وتبعه أعضاء الكتلة علي ربيعة وعبدالله المعاودة وخالد الذوادي بصفتهم الاعضاء الذين وقعوا على طلب المناقشة ولحقهم بعد ذلك عضوكتلة الشعب السيد عيسى الذوادي.

في الجلسة الثانيه والخمسين المنعقده في ٢٣ يونيو ٧٤ تم قراءة الطلب المقدم في الجلسة السابقة من قبل كتلة الشعب والذي يطالب بمناقشة أحداث ألبا وما ترتب عليها من اعتقالات جماعية. وقد عبرت الحكومة على لسان الوزير جواد العريض عن موافقتها على هذا الطلب لكن هذه الموافقة جاءت مشروطة بجعل الجلسة سرية مما اثار استغراب الأعضاء. وقد بررت الحكومة هذا الطلب بالقول بأن المناقشة ستثير أمورا خطيرة وأن هذه القضية لها جوانب متعلقة بأمن البلاد وسلامته. لا شك أن ما دفعت به الحكومة يعتبر من الحجج الواهية التي تدخل في باب التستر على أفعالها القمعية تجنبا لفضح سياساتها في الداخل والخارج. ومع ذلك فقد تم للحكومة ما أرادت وتحولت الجلسة العلنية الى سرية.

ما تم كشفه في الوثائق البريطانية ولأول مرة هوموقف الأخ الاصغر للأمير الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة حيال قضية البا. فقد أشار السفير باصبع الاتهام للشيخ محمد وقال أنه طموح ومثير للسخط وأنه حاول وبشكل سافر استغلال أحداث ألبا سياسيا لصالحه. وربط هذه القضية بالأمير فقال أنه كان عرضة للنقد الشديد من قبل العائلة الخليفية بسبب ضعفه. وفي مقابل نقده له للامير لم يتردد في امتداح رئيس الوزراء الذي وصفه بأنه ثابت على السرج أكثر من اي وقت مضى وأنه ذونظرة بعيدة بالفطرة وأنه أخبره بأن مجلس العائلة قام باعادة ترتيب المجلس كأداة لرسم سياسات العائلة ولاعطاء التوجيهات وفرض النظام ولتحسين صورة العائلة.

٧) اعتقال الدكتور عبدالهادي خلف

بعد شهر واحد من اغلاق مكتبة النجمة التي افتتحها الدكتور عبدالهادي خلف لبيع الكتب بعد اسقاط عضويته أقدمت السلطة على اعتقاله في ٢٦ يونيو٧٤. وقد جاء الاعتقال ضمن الحملة التي شملت ٢٥ ناشطا سياسيا منهم المحامي أحمد الشملان والمحامي محمد السيد والمناضل أحمد الذوادي والناشط أحمد زينل وعباس عبدالله عواجي واسماعيل العلوي وجعفر عواجي وتم ايداعهم السجن وبدون محاكمة. تشير الوثيقة البريطانية السرية المؤرخة في ٢٧ يونيو ١٩٧٤ الى عملية الاعتقال فتقول أن الشرطة قامت باعتقال مجموعة من الشيوعيين من بينهم الدكتور عبدالهادي خلف وأن عددهم بلغ ٢٥ معتقلا وأن الاعتقال حدث بعد عطلة المجلس الوطني بيومين. وفي التقرير المسهب الذي بعث به في الثامن من يوليو ١٩٧٤ الى الخارجية البريطانية يقول السفير أن الحكومة قامت في الجلسة (السرية) بشن هجوم مضاد حيث شجبت التخريب الشيوعي وحذرت الأعضاء بأنها سوف لن تتحمل المزيد من السلوك الأحمق. كما ادعى السفير أن الحكومة كان بامكانها تمرير موافقة المجلس على اجراءاتها لكنها لم تفعل ذلك. ويتطرق تقرير السفير لأحداث ألبا فيقول أنها بدأت باضراب اللحامين في منتصف شهر يونيوومن ثم انتشر الاضراب الى الأقسام الاخرى الامر الذي دفع الحكومة للاعلان عن عدم قانونية الاضراب ومن ثم اعطاء وزير الداخلية مسئولية متابعة الحدث وتبع ذلك تجهيز قوات الشرطة. يقول السفير أن الداخلية قامت بعدة اعتقالات وتسريح ما يزيد على مائة من العمال، كما قام القسم الخاص في اليوم التالي باعتقال معظم قيادات الجناح اليساري (من خارج المجلس الوطني) حتى وصل عددهم الى خمسة وعشرين. وتطرق السفير الى موقف المجلس الوطني حيال هذا الحدث فقال أن المجلس تحدى الحكومة في جميع هذه المراحل لكن ما يجب العلم به أن جناح اليمين بدأ يغير موقفه وأن أعضاء كتلة الوسط يدعمون الحكومة. ويخلص السفير للقول أن البلاد كلها أصيبت بخيبة أمل نتيجة الاضرابات ومزايدات المجلس وقد انعكس هذا على الصحافة.

تجدر الاشارة الى أن ما ورد على لسان السفير بشأن تغير موقف احدى الكتل غير صحيح وأن ما يدحض صحة هذه المعلومة هوتصويت ٢٤ نائب من مجموع الثلاثين لصالح الإقتراح برغبة الخاص بتقديم جميع المعتقلين والموقوفين السياسيين للقضاء وفي الوقت المحدد وحسب القانون وبناء على نص الدستور في إجراء محاكمه عادلة يكفل فيها حق الدفاع عن النفس على أن يطلق سراحهم حالا اذا ما صدر حكم القضاء بالبراءة. وقد تمت احالة هذا المقترح إلى الحكومة في الجلسة الثالثه والخمسين المنعقده في ٢٦ يونيو٧٤ لكن الحكومة وكعادتها لم تأخذ بهذه الرغبة وتجاهلتها. ونظرا لعدم توفر النية لدى الحكومة لاطلاق سراح النائب الشيخ ابراهيم الخليفة وحل قضية المعتقلين من قادة

العمل والنشطاء السياسيين فقد حاولت كتلة الشعب تلاوة بيان لها في المجلس حول أحداث ألبا وملابساتها لكن رئاسة المجلس رفضت ذلك بحجة أن الحكومة وحدها هي التي تملك حق قراءة البيانات.

في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٤ أطلق سراح عشرين معتقلا وتم التحفظ على خمسة منهم هم الدكتور عبدالهادي خلف والمحامي أحمد الشملان والأستاذ أحمد الذوادي وعباس عواجي ويوسف عجاجي. وتعبيرا عن احتجاجهم على اعتقال الدكتور عبدالهادي خلف وبقية المعتقلين السياسيين بعثت مجموعة من الأساتذة المحاضرين في جامعة لوند بالسويد ببرقية الى المجلس يحتجون فيها على عملية الاعتقال ويطالبون بالافراج عنهم وقد تم قراءة البرقية في الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٠ نوفمبر ٧٤.

في اللقاء الصحفي الذي أجرته مجلة صدى الاسبوع في ٤ فبراير ١٩٧٥ مع رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان قال الشيخ ما يلي : " أولا أحب أن أؤكد أن الاتجاه الى العفوهودائما من خلقنا وسياستنا ونحن لم نلجأ مطلقا الى ما تلجأ اليه العديد من البلاد الأخرى من عمليات اعتقال أوغيرها لأننا لم نتعود على هذا الشيء، كما أننا لا نستسيغ هذا الاسلوب وكل ما نريده هو ارجاع المخطئ عن خطئه وهذا هوهمنا. والمعتقلون موجودون بالسجون ولا أعتقد أننا حاولنا أن نضر بأحد لأننا نعتبر الجميع في هذا البلد أبناءنا كل ما يهمنا هوألا يعاود المخطئ الكرة مرة أخرى بما يضر بالمصلحة العامة. واذ كنا قد لجأنا الى اجراء الاعتقال في أضيق الحدود فقد كان ذلك لأن الأمور كانت قد وصلت في العام الماضي الى حد لا يمكن السكوت عليه أكثر من ذلك خاصة أنني لا أعطي حقا ولا باطلا في أي أمر يصل الى حد المساس بأمن الدولة واستقرار هذا البلد. لكني أؤكد مرة أخرى أن العفومن خلقنا دائما وأن كل ما نهدف اليه هوأن يرجع المخطئ عن خطئه لأنهم جميعا أبناؤنا ".

وواضح من هذا اللقاء تأكيد الشيخ خليفة على دور العفوفي التعامل مع المعارضين والمطالبين بحقوقهم السياسية وبتحسين حياتهم المعيشية وهوكلام تدحضه الوقائع التاريخية وخاصة بعد صدور مرسوم بقانون أمن الدولة الذي تحكم في حياة ومصير الآلاف من المعتقلين السياسيين والمبعدين و بالخصوص في فترة انتفاضة التسعينات.

في تطرق السفير البريطاني لموضوع بقية المعتقلين المحتجزين وعددهم خمسة يصف السفير تش هؤلاء المعتقلين فيقول أن هؤلاء الأشخاص هم النواة الصلبة لأولئك الذين تم اعتقالهم في يونيوالماضي وأن استمرار حبسهم كان ذا أثر كبير على العلاقة بين الحكومة والأعضاء المنتخبين، وأن عددا كبيرا من الوزراء – بالاضافة الى الأمير نفسه حسب ما ورد الى علمه أخيرا – كانوا يريدون أما محاكمتهم أواطلاق سراحهم. لكنه يستدرك فيقول أن الحكومة قد اتخذت قرار تقديم المعتقلين للمحاكمة قبل أن تتشكل المحكمة المنصوص

عليها في قانون أكتوبر (المحكمة المنصوص عليها في قانون تدابير أمن الدولة) حيث تكون الجلسة سرية، وأن القضية ستكون مدعومة بالوثائق من أجل اصدار الحكم ضدهم وأن تساع المعلومات التي لدى الحكومة حول نشاطاتهم قد هزت المحامين المدافعين عنهم وهما عضوان ماركسيان في المجلس (يقصد محسن مرهون وخالد الذوادي) الى درجة أن المحامين لم يلزما السكوت في المجلس فقط ولكنهما لم يحاولا الاعلان عن المحاكمة أوحشد الضغط من أجل التأثير على الأحكام. هذا التعليق المشحون بالحماس فيما يتعلق باستمرار حجز المعتقلين الخمسة من قبل السفير يعطي الانطباع وكأنه طرف أساسي في القضية.

بعد يومين من جلسة المحاكمة التي انعقدت في ٢١ فبراير ١٩٧٥ تم الافراج عن اثنين من الخمسة المعتقلين وهما الدكتور عبدالهادي خلف والمحامي أحمد الشملان فيما طبق قانون أمن الدولة على الثلاثة الباقين وهم الأستاذ أحمد الذوادي والاستاذ يوسف عجاجي والناشط النقابي عباس عواجي.

يتحدث السفير تش عن المحاكمة فيقول في رسالته المرسلة الى السيد تي.ام. لوكاس بالخارجية في الحادي من مارس ١٩٧٥ أن المحكمة أطلقت سراح اثنين بسبب عدم اكتمال الأدلة، أما القضية ضد الثلاثة الآخرين فقد كانت ثابتة وأنهم سوف يبقون في السجن الى أن يتم النظر في قضيتهم خلال ستة اشهر حسب ما نص على ذلك القانون (قانون أمن الدولة) وأنه قد علم من مصادره الخاصة بأن الحكومة راضية بحصيلة هذه الأحكام. يعلق السفير على ردات الفعل تجاه الأحكام فيقول أنه سوف يرى الآن ما سيفعله المجلس والماركسيون والحكومة وماذا سيكون تأثير ذلك على الأمن. فالماركسيون – حسب قول السفير – ربما احتاجوا بعض الوقت لتقرير تكتيكاتهم ، وأنهم ربما لا يودون الاعلان عن الحقيقة بأن المحكمة قد وجدت بالفعل ثلاثة من المتهمين مدانين.

لكن المحكمة وعلى عكس ادعاءات السفير لم تجد الأدلة الكافية لادانة هؤلاء المتهمين الثلاثة كما ادعى السفير ولذا فأنه من أجل الاحتفاظ بهم في السجن سارعت وزارة الداخلية لتطبيق قانون تدابير أمن الدولة عليهم ولم يتم الافراج عنهم الا في ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ أي بعد سجن دام خمس سنوات ونصف تقريبا وبدون محاكمة.

في شهر يناير ١٩٧٦ أعيد اعتقال الدكتور عبدالهادي خلف لكنه أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر شريطة أن يغادر البلاد وقد كانت وجهته السويد حيث عاد لمزاولة عمله كأستاذ في جامعة لوند.

٨) سجناء جزيرة جدة

أثناء اعتقال الشيخ ابراهيم الخليفة على أثر أحداث شركة البا تعرف الشيخ على المعتقلين

والمسجونين في سجن جزيرة جدة ولفت انتباهه أن البعض منهم قد صدرت الأحكام ضدهم أيام الاستعمار البريطاني الأمر الذي أثار لديه العديد من التساؤلات الهامة حول حقيقة الاستقلال السياسي من عدمه. هذا الاكتشاف دفع النائب ابراهيم لأعادة طرح قضية المعتقلين السياسيين من جديد وذلك في صيغة السؤال التالي الذي تمت قراءته في الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في ١٦ فبراير ١٩٧٥:-

" السجناء السياسيون الذين صدر عليهم الحكم قبل الاستقلال، لماذا لم يعف عنهم بعد الاستقلال ؟

كان جواب سعادة وزير الداخلية كالآتي :-

ردا على السؤال الموجه الينا من السيد ابراهيم سلمان الخليفة عضوالمجلس الوطني والذي يتساءل فيه عن سبب عدم الاعفاء عن السياسيين المحكوم عليهم قبل الاستقلال، نرجوالتفضل بالعلم بأن التشريع الجنائي في البحرين لم يعرف الجريمة السياسية ولم يضع لها أحكاما خاصة تميزها عن غيرها من الجرائم الأخرى، وهوبذلك قد ساير الاتجاه الحديث في التشريعات الجنائية في أغلب الدول، ومن ثم فان المحاكم لا تشير في أحكامها بالادانة الى الجريمة سياسية أوغير سياسية.

واذا أخذنا بالاتجاه الغالب بين شراح القانون في شأن تعريف الجريمة السياسية، فان جميع من حكم عليهم قبل الاستقلال ولا يزالون في السجن لقضاء العقوبة، انما أدينوا في جرائم لا تعتبر جرائم سياسية.

ووزارة الداخلية تقوم بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم وتفرج عن المحكوم عليهم بعد تنفيذ تلك الأحكام، وهى لا تملك الاعفاء عن أي من المحكوم عليهم، لأن هذا ليس من اختصاصها.

وتفضلوا بقبول فائق التحية.

وقد جاء تعليق العضوابراهيم سلمان الخليفة على وزير الداخلية كما يلي:-

" سعادة الرئيس.. أشكر وزير الداخلية على رده، وأنا وجهت سؤالي طبعا الى رئيس مجلس الوزراء ولم أوجهه الى وزارة الداخلية، ولكن ما ذنبي إذا أحاله الرئيس الى وزارة الداخلية. المعتقلون- طبعا- وأنا لا أتكلم عن أناس لا أعرفهم، وقد كنت معهم فترة، وأسفت أن يكونوا موجودين منذ عهد الاستعمار، أي منذ أيام الإنجليز، وقبل الاستقلال. نحن لا نستغرب وجودهم أوسجنهم خلال أيام الاستعمار، لأن بلدنا مستعمرة من قبل الإنجليز، وهذا الشيء طبيعي بأن يسجنوا، أويتعرض الشباب للاعتقال. فالشباب الذين وقفوا في وجه القوى الأجنبية الدخيلة على وطننا، والشعب الذي يتظاهر في سبيل حقوقه، وفى سبيل تخليص الوطن من هؤلاء الدخلاء، نحن لم نستغرب سجنهم في تلك الفترة،

وهؤلاء ليسوا أول سياسيين يسجنون في البحرين، فالبحرين فيها رجال وقفوا في وجه الإنجليز وفى وجه القوى الدخيلة.، رجال كثيرون وقفوا بشجاعة، وكل واحد يعرفهم في هذا الوطن، ومنهم رجال هنا في هذا المجلس، ومنهم ابراهيم فخرو، إذ لا تنسى أبدا مواقفه المشرفة في وجه الدخلاء والسنوات الطويلة التي قضاها في السجون في سبيل حقوق هذا الشعب، لكن الذي نستنكره بعد أن أخذنا استقلالنا، وبعد أن كنا دولة انفصلت عن الاستعمار وعن الإنجليز، فلماذا لم يطلق سراح هؤلاء الأفراد ؟ لماذا ظلوا في السجن هذا ما نتساءل عنه. فنحن نرى دولا أخرى تشابهنا في الظروف، فقبرص عندما كانت مستعمرة من قبل الإنجليز، كان هناك معتقلون سياسيون أحدهم "تومسون"، والذي عينه الانقلابيون رئيسا لهم في قبرص، والذي هوقبرصي يوناني، عينوه رئيسا لجمهورية قبرص بعد مكاريوس، فقد أعتقل هذا أيام الإنجليز، واتهم بقتل خمسة من الإنجليز. سعادة رئيس الجلسة هذا اعتقل وحكم عليه بالاعدام، وخفف حكم الإعدام الى المؤبد، وبعد أن استقلت قبرص أطلق سراحه طبعا، أتعرف لماذا يا سعادة الرئيس؟ لأن استقلال قبرص استقلال صحيح، بينما نعتبر نحن عندما نتساءل لماذا لم يطلق سراح المعتقلين لأن استقلالنا استقلال صوري، استقلال نستطيع أن نقول عنه انه استقلال مزيف، وأننا لا زلنا نسير في عهد استعماري، وأن وزارة الداخلية لا زالت تحت سيطرة الإنجليز. الإنجليز طبعا يريدون تعذيب هؤلاء المواطنين، الذين قاموا ضدهم، والانجليز يودون اذلال الشعب، وصحيح كما قال وزير الداخلية ان التشريع الجنائي في البحرين لم يعرف الجريمة السياسية، إذ ليس من مصلحة الإنجليز تعريف الجريمة السياسية، بل أن التعريف يدينهم تاريخا وتشريعا، لكن من مصلحتهم أن يعملوا الدسائس باطنا، ولا يتركوا أثرا، ونحن الآن وسعادة الشيخ محمد وزير الداخلية ليس له يد في ذلك، فهووحده كان غير راض عن الوضع القائم قبل الاستقلال وأيام الاستعمار.

وكلنا يا سعادة الرئيس كنا غير راضين أيام الاستعمار، فمن الذي كان راضيا لو لم يكن الشيخ محمد من الأسرة الحاكمة، أولو لم يكن في وضع خاص؟ لكان مع السجناء في جزيرة جده -طبعا- المعتقلون حوالي خمسة وهم من أيام الإنجليز، فعبد المجيد عبد الحسين مرهون بقى في السجن حوالي ٧ سنوات وهذا الرجل اتهم بقتل إنجليزي منذ سنة ٦٥ وقبض عليه، وأظن أنه بعد سنتين ألصقت به هذه التهمة، وسجن سجنا مؤبدا وهولا يزال في جزيرة جده، وقد قضى حتى الآن ٧ سنوات. ما ذنب هذا الشاب الذي لم يتجاوز العقد الثالث من عمره؟ إذا كان ما اتهم به من قتل إنجليزي صحيحا، فعهد الاستعمار قد ولى، ونحن أخذنا استقلالنا. والشاب الآخر هوابراهيم سند سلطان، وقد حكم عليه عشر سنوات، والآن قضى منها خمس سنوات وبقي عليه حوالي خمس سنوات،

وهذا أيضا مسجون كذلك من أيام الاستعمار. وكذلك عبد الله حسين علي الذي قضى أربع سنوات، وبقيت عليه سنتان. وعبدالله حسين على، وعلى حسين كاظم هذان شابان كان سنهما عند القاء القبض عليهما حوالي ١٧ سنة، والآن صار عمرهما وهما فى السجن حوالي ٢١ سنة وهما من خيرة شباب البحرين، هذان اتهما بالاشتراك في مظاهرات، قبل الاستقلال، واتهموا بالتعرض لسيارات الشركة بالحرق وما شابه ذلك. كذلك أحمد قاسم عبد الرسول، الذي قضى أربع سنوات، والذي كان زميلا لعوض اليماني الذي خرج، وأحمد قاسم لا يزال في السجن، وهوكذلك من خيرة شباب البحرين، فهوخريج ومتعلم، وهؤلاء ليسوا الوحيدين الذين وقفوا في وجه الاستعمار، والذين شاركوا في المظاهرات، فقد كان الحق معهم، إذ لم تكن هناك سلطة تشريعية، ولم نأخذ استقلالنا فالقوى الأجنبية تتحكم في البلد، ! ولذلك كانت مواقفهم بكل صراحة مشرفة جدا لهذا الوطن، ويؤسفنى جدا أن يظلوا في السجن بعد الاستقلال. لماذا؟ هذا هوالتساؤل الذي نطرحه الآن؟ نحن لا نستنكر وجودهم قبل الاستقلال، وهذا يعطينا دليلا واضحا على أن القوى الأجنبية لا زالت تتحكم في هذا الوطن. القوى الاستعمارية تتمركز في وزارة الداخلية ويهمها أن يظل الوضع كما هو، حتى تشفى نفسها من هؤلاء المواطنين، الذين وقفوا في وجهها في يوم من الأيام. في دولة الكويت الشقيقة حدثت تفجيرات من قبل بعض المواطنين وكانوا ينادون بمطالب، وبعد أن استقلت الكويت الاستقلال الصحيح أفرجت عن المعتقلين، وأفرجت عن السجناء ويشرفها انه لا يوجد في سجونها ولا معتقل سياسي. أنني أستنكر وجود هؤلاء الشباب في السجن، فبدل أن نكرمهم وان نطلق سراحهم ننساهم في السجون، ننساهم في العذاب طول هذه السنوات في جزيرة جدة، طبعا الشعب لم ينساهم، ونحن لم ننساهم أبدا، ولكن الذين نسوهم هم المسئولون.

سعادة الرئيس-أنني متأكد أنني لن احصل على جواب ، ومتأكد أن أبطالنا سيظلون في السجون.. اتعرف لماذا ؟ لان الاستعمار لا يزال له نفوذ في البحرين ، ولتثبت لي وزارة الداخلية أن لم يكن للاستعمار نفوذ في البحرين، فالانجليز كما قلت يسيطرون على وزارة الداخلية ويشرفهم هم الإنجليز أن يروا أبناء البحرين يتغربون في السجون ويسحقون ، ويشرفهم أن يذلوا شعب البحرين ويحطموا معنوياته، ويشرفهم أن يجعلوا هؤلاء الذين في السجن كالمنارة، لينذروا بها شعب البحرين لكيلا يتحرك ، فيكون مصيره مثل هؤلاء ، مصيرك أيها المواطن مثل مجيد ، ومصيرك مثل ايراهيم سند ، عبدالله حسين وعلي حسن وأحمد قاسم ، وعوض اليماني. مصيرك مثل هؤلاء ، ستحطم ، ستذل أن طالبت بحقوقك".

مما لا شك فيه أن مداخلة النائب ابراهيم الخليفة التي شككت في حقيقة الاستقلال

أثارت حنق وغضب الحكومة وخاصة الوزراء الخليفيين ولذا فقد بادر بالتعقيب عليه وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الذي قال بأن وزارة الداخلية ليست الجهة المختصة التي يوجه لها مثل هذا السؤال ، والسجناء السياسيون المحكوم عليهم قبل الاستقلال كما يحلوا للنائب تسميتهم أربعة اشخاص فقط ، وقد صدرت ضدهم أحكام لمدد مختلفة من المحاكم وسيطلق سراحهم بعد تنفيذ الأحكام عليهم.

ويبدوأن وزير الخارجية فاته أن السؤال كان قد وجه الى رئيس الوزراء وأن النائب ابراهيم الخليفة لا يتحمل مسئولية تحويل السؤال الى وزير الداخلية. والحقيقة أن رد وزير الداخلية لم يكن فيه ما يقنع أعضاء المجلس خاصة وأن سؤال النائب تركز حول قضية مهمة جدا وهي ضرورة وضع خط فاصل بين مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال لكن وكما قلنا سابقا فأن الوضع السياسي في مرحلة الاستقلال والديمقراطية الشكلية مثل امتدادا لمرحلة الاستعمار القديم من حيث الاستئثار بالسلطة والاعتماد على الحل الأمني لحسم الخلاف السياسي.

في التقرير الصادر من لجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع بمناسبة انتهاء دور الانعقاد الأول تم التطرق في الجلسة الرابعة والخمسين المنعقدة بتاريخ ٣٠ يونيو٧٤ للعديد من القضايا السياسية المهمة منها على سبيل المثال لا الحصر لقاء اللجنة بسموولي العهد ووزير الدفاع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في وزارة الدفاع وتقديم الرغبة له باطلاق سراح المسجونين العسكريين وعددهم ١٤ وهم السيد ابراهيم سند ويوسف البنكي ويوسف الظاعن ويوسف صالح غريب وخليفة الوردي وحسن أحمد بديوي ومحمد بخيت وابراهيم مسعود وابراهيم راشد عون وعيسى الصايغ وسيار جمعة سيار وعلي دواس وعيسى يوسف بوهيلة وعلي الشاعر. وقد تم اعتقالهم في شهر يوليو١٩٧٠ (قبل الاستقلال) بتهمة التدبير لانقلاب عسكري ومن ثم صدور أحكام بالسجن أطولها عشر سنوات بالرغم من أن الرتب العسكرية للمتهمين لا تتعدى رتبة عريف. وقد تلقت اللجنة وعدا من ولي العهد برفع هذه الرغبة الى سموالامير لكن القيادة السياسية لم تتجاوب مع رغبة النواب وواصلت الاحتفاظ بهم الى حين انقضاء فترة الحكم.

الأمر المثير للدهشة والاستغراب هورفض وزارة الداخلية السماح للجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع البرلمانية للقيام بتفقد السجون رغم موافقة الوزير في بادئ الأمر على الطلب الشفهي وموافقة وزارة الداخلية على الطلب المكتوب لكن وزارة الداخلية أخلت بتنفيذ وعدها.

٩) استقالة وزير العدل

في الرابع عشر من مايو ١٩٧٤ قدم وزير العدل الشيخ خالد بن محمد الخليفة استقالته

احتجاجا على عدم موافقة ولي العهد الشيخ حمد على اصدار حكم بضرب جندي الحرس الوطني الذي اعتدى على ابن الوزير أثناء لعبة ركوب الخيل. وفي العشرين من هذا الشهر تم قبول الاستقالة واستبدال الوزير بأخيه الشيخ عيسى بن محمد. وقد أثارت هذه الاستقالة مسألة في غاية الأهمية والحساسية وساعدت على كشف المزيد من حقيقة العلاقة السائدة بين السلطة التنفيذية والمجلس الوطني. اذ كان من المفترض أن تعرض الحكومة على المجلس الوطني هذا الموضوع وأن تتم مناقشة الاستقالة كما يحدث في برلمانات دول العالم ، لكن ما اعتبره نواب المجلس الوطني اهانة للمجلس هو سماعهم بهذه الاستقالة عن طريق الصحف والإذاعه شأنهم في ذلك شأن المواطنين العاديين مما يعد تجاهلا متعمدا من قبل الحكومة واصرارا على عدم اعطاء أي اعتبار لممثلي الشعب في مثل هذه القضايا التي تستدعي المشاركة في الرأي واتخاذ القرار في الأمور المهمة. كان النائب الشيخ ابراهيم الخليفة هومن أثار هذه القضية في الجلسه الحاديه والأربعين المنعقده في ١٩ مايو ٧٤ حيث عبر عن استياء النواب لعدم اطلاعهم على استقالة الوزير وكيف أنهم تلقوا هذا الخبر عن طريق الصحافة. وتساءل العضوفيما اذا كان النواب "طراطير" أم نوابا لهم الحق في معرفة ما يدور في هذا البلد ؟ وجاء ادراج اسم وزير العدل في محظر الجلسة كأحد الغائبين بدون عذر ليؤكد حقيقة تغييب المجلس وعدم درايته بما يدور داخل الحكومة وهو ما أثار الدهشة والاستغراب.

كانت المفاجأة الكبرى في المجلس هو قيام عضو لجنة الدفاع والداخلية والخارجية النائب جاسم محمد مراد بتقديم الشكر والعرفان بالجميل الى مقام حضرة صاحب السموالأمير على موافقته على اطلاق سراح المعتقلين بناء على الالتماس الذي تقدمت به اللجنة الأمر الذي أثار حفيظة النائب الشيخ ابراهيم الخليفة وسبب له ازعاجا كبيرا على اعتبار أنه عضو في اللجنة ولم يكن على علم ودراية بالاتفاق الذي جرى بين الامير وبين اللجنة. وقد أدى تجاهل العضوابراهيم الخليفة الى احتدام النقاش وتوتر الأجواء ومن ثم رفع الجلسة كما أشرنا لذلك سابقا. بعد ساعة واحدة تقريبا عادت الجلسة للانعقاد مستهلة ببيان من الحكومة تلاه وزير الخارجية قال فيه أن هذا المجلس قد انشئ ليكون سلطة تشريعية مستقلة للبلاد وفي مقدمة صميم رسالته توفير المناخ لابداء الرأي والمحافظة على حرية الكلمة بحيث لا تؤثر على حرية الآخرين أوتمس كرامتهم وقد يكون من المؤسف والمحزن حقا أن العضوالسيد ابراهيم الخليفة قد تكلم في هذا المجلس باسلوب يخالف نصا وروحا الأحكام الدستورية والأعراف والتقاليد البرلمانية منذ أقدم العصور في العالم، وذلك بالتهجم أولا على شخص رئيس هذا المجلس بل والمجلس الموقر بأسره ، بل على هيئة الحكومة في عبارات خالية من اللياقة ومن الاحساس بالمسئولية تتضمن عباراته

اتهامات تدخل تحت طائلة القوانين السارية المفعول بالبلاد، وليست حملة اليوم هي الأولى من نوعها والتي فيها السيد العضويمثل هذا الاسلوب المشحون بالاتهامات المتناثرة والتي لا سند لها ولا مبرر يقتضيها. وتأسيسا على ذلك فأن الحكومة تطلب من السيد العضويأن يتقدم بالاعتذار الى سعادة رئيس هذا المجلس والى الحكومة والمجلس الوطني عن العبارات الجارحة التي تفوه بها في هذه الجلسة ، كما تطلب الحكومة أن يشطب من هذه المضبطة كافة العبارات والألفاظ الجارحة التي جاءت على لسان ابراهيم سلمان الخليفة بجلسة اليوم. ويأتي موضوع الاقتراح برغبة بشأن المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذي تقدم به كل من السادة الاعضاء عبدالله علي المعادة ومحسن مرهون وعيسى الذوادي وخالد الذوادي وعلي ربيعة وابراهيم الخليفة ليضفي المزيد من التوتر وليصبح كالقشة التي قصمت ظهر البعير.

والحقيقة أن البيان تمت قراءته في غياب العضوالمطلوب منه الاعتذار، فالعضورفض دخول قاعة المجلس حسب قول الرئيس.

وهنا تداخل العضوجاسم مراد فقال أن اللجنة أهينت وهويطالب بطبيق المادة (٣٢) فقرة -هاء- من اللائحة الداخلية القائلة " الاخراج من قاعة الاجتماع مع الحرمان من الاشتراك في بقية أعمال الجلسة.

وقد ترتب على هذا الخلاف رفع الجلسة للمرة الثانية وفي الانعقاد الثالث لها تم تأجيلها الى يوم الاربعاء.

يتحدث السفير البريطاني عن استقالة الوزير الشيخ خالد من الحكومة فيقول في الرسالة الصادرة في العاشر من يونيو ١٩٧٤ أنه وفي أول لقاء له مع الأمير(الشيخ عيسى) بعد رجوعه من الخارج أخبره الأمير عن استقالة وزير العدل الشيخ خالد وذكر له بأن خالد كان ضد المجلس لكنه لم يطلعه على الخلاف بين ولي العهد والوزير حول قيام أحد موظفي قوة الدافع بالاعتداء على ابن الوزير. علما أن السفير يستقي معلوماته من جهاز الاستخبارات ولم يكن بخافيا عليه موضوع الخلاف.

لكن الموضوع الجديد الذي كشفته رسالة السفير هوأن الوزير الشيخ خالد لم يكن مقتنعا بالتجربة البرلمانية منذ الأساس حسب قول الأمير.

وقد تم استبدال الشيخ خالد بن محمد بالشيخ عيسى بن محمد كوزير للعدل وتمت تلاوة المرسوم الأميري بالتعيين في الجلسة الثانيه والأربعين المنعقده في ٢٢ مايو ٧٤ وعقب ذلك تأدية القسم أمام الأعضاء.

في هذه الجلسة عاد الجوليتلبد بالغيوم من جديد على ضوء طلب الرئيس من العضوإبراهيم الخليفه تقديم الاعتذار للمجلس بسبب إتهامه الادارة في الجلسة السابقة بالتواطؤ مع

الحكومه على خلفية عدم إدراج موضوع المعتقلين السياسيين على جدول الأعمال. في البداية أصر العضو على عدم الإعتذار لكنه عاد وقدم اعتذاره رضوخا لطلب بعض السادة الاعضاء وقد جاءت شهادة الخبير الدستوري لتؤكد هذه الواقعة. كان المفترض أن يسود الهدوء وتعود المياه الى مجاريها لولا الاقتراح الذي قدمه العضو جاسم مراد والذي يطالب بتطبيق المادة ٦٩ فقرة (و) من اللائحة على العضوابراهيم الخليفة والتي تقضي بحرمانه من الاشتراك في أعمال المجلس ولجانه مدة إسبوعين. وقد جاء هذا الاقتراح متوافقا ورغبة الحكومة التي صوتت لصالحه ولذا فقد فاز بأغلبيه ٢٢ عضواً فيما سجل أعضاء كتلة الشعب ومعها بعض الاعضاء الآخرين اعتراضهم على اتخاذ مثل هذا القرار.

وقد تطرق السفير البريطاني لموضوع تعليق عضوية الشيخ ابراهيم في الرسالة المرسلة في ١٠ يونيو ١٩٧٤ الى الخارجية حيث يقول: " لقد أظهرت جلسات المجلس الكم الهائل من حدة الانفعال والعناد السخيف، وآخرها بالتأكيد تعليق عضوية واحد من الأعضاء (ليس من الشيوعيين). وقد تم تعليق العضوية نتيجة تهديد الوزراء بالانسحاب ككتلة واحدة في حالة عدم تقديم العضواعتذاره. ويختتم السفير حديثه بالقول " عمليا لم يكن هناك تقدم تشريعي، بينما لا يبدوعلى الجانب الآخر أن أداء الحكومة قد تمت عرقلته بطريق مباشر وبشكل مضر".

١٠) معركة الصحافة :-

تعتبر حقبة الخمسينات هي الفترة التي ازدهرت فيها الصحافة واصبحت فيها البحرين تمتلك تقاليد صحفية ناشطة سياسيا مقارنة بالوقت الحاضر. هذا لا ينفي بالطبع أن هذه التقاليد تخللها الانقطاع المتكرر لبعض الصحف بسبب فرض القيود وصدور الأوامر الحكومية في منتصف الخمسينات.

تعتبر جريدة صوت البحرين الشهرية التي صدرت في عام ١٩٥٢ هي أول الاصدارات وكانت تطبع في بيروت وتوقفت عن الصدور بمقتضى الامر الصادر في عام ١٩٥٥. أما مجلة القافلة فقد صدرت في عام ١٩٥٣ وكانت اسبوعية سياسية وتحت رئاسة الاستاذ علي سيار والاستاذ محمود المردي وقد تعرضت هي الاخرى للتعطيل في شهر فبراير ١٩٥٥.

ولان الصحافة أيام الاستعمار البريطاني كانت تتمتع بحرية نشر أكبر فان الحكومة كانت تعتمد في ترويج سياساتها على مجلتها الرسمية فقط بخلاف ما كان عليه الوضع أيام التجربة البرلمانية القصيرة في السبعينات. ففي هذه الفترة عانت البلاد معاناة شديدة من فقدان حرية الرأي والتعبير نتيجة غياب دور الصحافة كسلطة رابعة وذلك بحكم تبعية بعض الصحف للسلطة التنفيذية واحكام الرقابة على البعض الآخر. وقد ورد الاتهام الصريح للصحافة في معرض رد النائب محسن مرهون على وزير الداخلية أثناء مناقشة

موضوع رفض ندوة قانون أمن الدولة حيث اتهمها بالعمالة للحكومة وبتزوير وتغييب الحقائق وتعمية الراي العام.

ويعلق السفير آر. ام. تش على موضوع الصحافة فيقول في رسالته المرسلة الى الخارجية في ٤ مارس ١٩٧٥ أن الصحافة اصبحت منتعشة بالرغم من محدودية مواردها وأن هناك نقاش محتدم بينها وبين الأعضاء الماركسيين الذين يصرون على أنها مسيطر عليها وأنها دمية. لكن السفير يعود ليؤكد صحة الاتهام بأنها دمية أومهيمن عليها عندما قال أنها هي كذلك الى قدر ما. بعد ذلك ينطرق السفير الى الطلب الذي تقدم به الماركسيون للحصول على ترخيص لاصدار جريدة لهم وكيف أن هذا الطلب قد تم رفضه بشدة. ويتحدث عن حق توجيه النقد للحكومة فيقول أن نقد الحكومة بطريقة مهذبة مسموح به بشكل جيد وأن هذا هوما يؤيده الوزراء. أما فيما يتعلق بالحديث عن العقيدة السياسية أوالشئون الخارجية فأن الرغبة في تناولها (في الصحافة) قليلة حسب قول السفير.

ويتحدث عن الطلبة البحرينيين في الخارج فيقول أن الاضواء الصحفية أصبحت مسلطة عليهم مؤخرا بسبب الرسائل والعرائض التي يقومون بارسالها الى المجلس والصحافة وهي بالطبع تدعم الماركسيين.

في موضوع احتكار الصحافة من قبل السلطة واحكام الرقابة على حرية النشر توجه العضوعلي ربيعة بالسؤال التالي الى سعادة وزير الاعلام طارق المؤيد وذلك في الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في ٢ فبراير ٧٥ :-

"الديمقراطية الصحيحة تتطلب وجود صحافة حرة ومعبرة عن كل الاتجاهات لاظهار الوجه الحضاري لهذا البلد، كما تتطلب أيضا اعطاء المجال للصحافة في أن تعبر عن رأيها في القضايا المطروحة بكل حرية، والسؤال هو: لماذا يحظر نشر أي نقد ومعارضة للسياسة الرسمية، وتصادر كافة الجرائد التي تتعرض لذلك ، سواء كانت داخلية أوخارجية؟ "

وجاء رد الوزير طارق المؤيد كما يلي:

" أود الافادة ان سياستنا الاعلامية لا تقوم على المراقبة المسبقة لما ينشر في الصحف المحلية، وانما نترك هذه المراقبة لأصحاب الصحف والعاملين فيها ولذا فأنه ليس هناك حظر على نقد ومعارضة السياسة الرسمية للحكومة ، بالنسبة للصحافة المحلية والدليل على ذلك ما نقرأه في هذه الصحف من نقد لهذه السياسة ، وما نأمله دوما أن يبقى هذا النقد محافظا على مساره الايجابي البناء ، بعيدا عن الاثارة والتجريح ، واضعا في الاعتبار مصلحة البلاد العليا التي هي رائد الجميع.

هذا بالنسبة للصحافة المحلية ، أما بالنسبة للصحافة الخارجية، فأننا لا نصادر أيا منها

الا إذا توفرت لدينا القناعة التامة بان الخبر اوالمعلومات المنشورة بها غير صحيحة البتة ، ولا تمت للحقيقة بصلة، ومن شأن ترويجها محليا الاضرار بالصالح العام ، أوإذا لمسنا من خلال ذلك الخبر اوالمعلومات ان هناك دسا في تفاصيل الوقائع الغرض منه اثارة البلبلة وزعزعة الاستقرار الذي يهمنا استببابه في هذا البلد ".

وقد رد العضوعلي ربيعة على مداخلة الوزير بالتالي:-

" كنت اتمنى لوان هذا الجواب لم يوجه ردا على سؤالي ، لأن هذا الجواب ربما يأتي في معرض رد في مقابلة الوزير لمندوب صحفي أجنبي لا يعرف بواطن الامور في هذا البلد.

أولا بخصوص الفقرة الأولى عندما قال : وأنما تترك هذه المراقبة لأصحاب الصحف والعاملين فيها فان هذا السطر يثير تساؤلات عدة. من هم اصحاب الصحف والعاملون فيها؟ والجواب على هذا السؤال هوأن اصحاب الصحف والقائمين والعاملين فيها في هذا الحقل هم من التابعين والمحسوبين على السلطة.....

ربما تقول بأن رئيس التحرير ينشر ما يراه ملائما لوجهة نظر السلطة ، إذ ليست هناك صحف معارضة تتبنى الوجه المعارض للسياسة الرسمية في هذا البلد. بمعنى آخر.. ربما تقول بان رئيس التحرير ليس موظفا حكوميا بصفة رسمية ، وانما يتلقى التعليمات الرقابية من السلطة العليا والأمثلة كثيرة على هذا. فمثلا عندما طرح موضوع قانون أمن الدولة، منعت الصحافة المحلية من التعرض لهذا القانون ، وبعد شهرين من مرور هذا القانون أعطي النور الأخضر للصحفيين المحليين بالتعليق على هذا القانون. هذا مثل صريح على ما يتبعه الصحفيون هنا ، والذين هم يسايرون السياسة الرسمية والسياسة الاعلامية فى هذا البلد. ويقول جواب الوزير أن " الدليل على ذلك ما نقرأه فى الصحف من نقد لهذه السياسة، وما نأمله دوما أن يبقى هذا النقد محافظا على مساره الايجابي البناء "، الوزير درس فى الخارج ورأى بأم عينه ما تكتبه الصحافة الأجنبية، النقد والمعارضة موجودة فى الخارج لا فى البحرين، النقد والمعارضة موجودة فى الدولة الشقيقة الكويت، وليس موجودا فى البحرين، وهذا خطأ أعتبره عندما قال بأن الصحف متروك لها كل الحرية فى التعرض للوضع، أبدا فالصحافة المحلية لا تتعرض لنقد السياسة الداخلية مهما كانت هذه السياسة سواء فيما يتعلق بالسياسة الانشائية أووزارة الداخلية أوأية وزارة أخرى- الصحافة المحلية لا تتعرض للواقع المعاش داخل البحرين أبدا- طبعا- أنا استغرب أن يقول الوزير انه يتمنى أن يبقى الوضع الصحفي على ما هوعليه- أي تبقى الصحافة تابعة لوزارة الاعلام، تسير حيثما وجهها الوزير نفسه. وأذكر ما قاله الوزير لبعض المقربين اليه، بأن الصحافة ليست من ضمن عمله، وانما موضوع الصحافة يتعلق بوزير آخر فى دار الحكومة، ولذا فهوليست لديه الصلاحية فى الوقت الحاضر للرد على الطلبات بتحرير

صحف، وباصدار صحف جديدة تعارض هذا الوضع، وتعارض هذه السياسة. أما بالنسبة للصحافة الخارجية فهويقول " فأننا لا نصادر أي منها " طبعا هذا الجواب مردود عليه، والحادثة القريبة التى تنفى هذا الجواب هومصادرتهم للقبس بتاريخ ٢٧ يناير ٧٥، والتى تعرضت لما دار فى هذا المجلس من نقاش حول القاعدة العسكرية الأمريكية- حجزت القبس وسمح بتوزيعها بعد يوم أويومين من ذلك.

والحوادث كثيرة، وتتعرض حتى الصحف الكويتية للمصادرة بين حين وآخر ، فمجلة الطليعة الكويتية منعت منعا باتا من دخول البحرين، ومجلة الحرية البيروتية منعت أيضا منذ وقت طويل، ومجلة البلاغ منعت لأنها نشرت موضوعا سياسيا يتعلق بالسياسة الداخلية بالنسبة للمعتقلين، فلأجل موضوع واحد منعت البلاغ من دخول البحرين البتة، مجلة دراسات عربية أيضا منعت من الدخول هذا بالاضافة الى بقية الصحف الكويتية التى تصادر وتمنع بين حين وأخر.. فيا ترى.. من يصدق ما جاء فى رد الوزير ؟.. كما قلت فى بداية حديثى فلوكان هذا الرد لمندوب صحفي أجنبي لا يعرف ظروفنا، ولم يعش فى هذا البلد، لأمكن أن يصدق، ولكن المواطن البسيط لا يصدق ما أتى على لسان الوزير من رد أبدا. فى مقابلة مع الرأي العام قام بها عبدالله الشتي مع وزير الخارجية، قال وزير الخارجية " أننا- مثلا- لا نمنع أية صحيفة أومجلة من الدخول الى البحرين، وحتى تلك التى يكون فيها قدح أوانتقاد لنا، فأننا لا نمنعها، لماذا؟ لأننا نعرف أنفسنا، ولأن المواطن عندنا يعرف الحقيقة من غير تشويه أوتضليل.. ".

يا ترى التصريحات للصحف الأجنبية غير ما هوموجود عندنا، فكلام وزير الخارجية لهذه الصحيفة، يتنافى مع ما هوموجود عندنا من حظر على الصحافة الأجنبية، التى تتعرض لأوضاعنا وتنتقدها بكلام لاذع. الانتقاد هنا يفسر على أنه دس والحاق أضرار بالصالح العام، كل نقد يفسر حسب هذا التفسير. وعن السؤال الذي وجه لوزير الخارجية حول حرية الصحافة رد الوزير: " أما عن الحرية الصحفية، فأؤكد لك أنها موجودة، بدليل أننى قرأت لأحد كتابنا المحليين مقالا يهاجم فيه قانون المطبوعات " هل هذه الحرية مقتصرة - فقط- على انتقاد قانون المطبوعات؟ لا- فهذه نقطة فى محيط، السياسة الصحفية عميقة جدا فى هذا البلد، والمطلوب من وزير الاعلام أومن الحكومة ككل أن تعطى هذا الموضوع اهتماما، لأن المواطن شبع من التطبيل والتزمير، ويحتاج الى صحافة علمية، تعالج أوضاعه وتتعرض الى مختلف النواحي والمجالات فى هذا البلد، اقتصادية وسياسية وداخلية وخارجية. فالمطلوب في هذا العصر الدستوري الذي نعيشه أن ترتفع الصحافة الى هذا المستوى.. وشكرا".

وقد عقب الوزير طارق عبدالرحمن المؤيد على كلام العضوعلي ربيعة بالآتي:

" من المؤسف حقا أن يتكلم الزميل المحترم بهذا لأسلوب ويتساءل نفسه من يصدق وزير الاعلام؟ وأنا أتساءل من يصدق الزميل المحترم؟ وهناك ثلاث وقائع ذكرها، لا يمكن أن أقول عنها، الا أنها غير صحيحة:

الواقعة الأولى يقول الزميل المحترم: بأن هناك منعا لمداولة النقاش في قانون أمن الدولة،وهذا غير صحيح، وأنا أتحدى الزميل المحترم أن يبين لى أي دليل بان هناك منعا. الموضوع الثاني يقول الزميل المحترم - بأنى قلت لأحد المقربين والظاهر أنه من المقربين اليه، وليس من المقربين الي، ان الصحافة ليست من ضمن عملي وأنا أتحدى الزميل المحترم أن يذكر لى من قال له هذا الكلام. الزميل المحترم يقول أننا صادرنا القبس بتاريخ ٧٢ يناير ٧٥ وهوالعدد الأخير، والمؤسف حقا أن يقول هذا، والقبس بتاريخ ٢٧ يناير ٧٥ بيعت فى الأسواق، واشتراها عدد كبير من الأعضاء، وهم يعرفون محتوياتها- فالموضوع اذن هوموضوع مختلف، فالزميل يقول- ان أصحاب الصحف محسوبين على الحكومة، وأنا أود ان اقول له: انه يتصور بأن أي شخص لا يتفق معه في الرأي هوشخص محسوب على الحكومة، بل الغريب جدا أن يتصور الزميل المحترم ان جميع الصحفيين يجب أن يتفقوا معه فى الرأي. ونحن قرأنا بأنه أحد الزملاء، الذين طلب منهم المناقشة فى موضوع معين على صفحات الجرائد ورفض ذلك، لذلك أحب أن أبين نقطة أساسية، وهى أننا نعرف بواطن الأمور، وان الذى أجبت به الزميل المحترم هوالواقع، وأننا لا نقوم بمراقبة الصحف المحلية أوالعاملين فيها، كما أننا لا نصادر أيا من الصحف الخارجية، الا وكما أسلفت.. أى اذا توفرت لدينا القناعة التامة بأن الخبر أوالمعلومات المنشورة فيها والمتعلقة بنا غير صحيحة، لذلك أحب أن أبين أن الزميل خرج عن الموضوع، كما أحب أن أبين بأنه من الظلم ومن الغبن أن يتهم الصحفيون المحليون بهذه الاتهامات، وتلصق بهم هذه الاتهامات جزافا، والذنب الوحيد الذى اقترفوه هوانهم لم يقفقوا مع الزميل فى رأيه.. وشكرا ".

وفي معرض رد العضو علي ربيعة على سعادة الوزير أكد العضو على منع مناقشة قانون أمن الدولة من قبل الصحافة وذلك باجماع كل الصحفيين الموجودين فى البحرين الذي اشتكوا للنواب بأنهم كانوا ممنوعين من التعرض لهذا القانون خلال الشهرين المنصرمين، وأنه أعطي النور الأخضر لبعض الصحفيين بالبدء فى مناقشة هذا القانون بعد هذين الشهرين.، وبعد أن أكد على واقعة حجز جريدة القبس بتاريخ ٢٧ يناير، اشار العضو الى البيان الصادر من وزارة الاعلام والداخلية وفيه تعليمات للمكاتب التي تمثل وكالات للصحافة بتطبيق الرقابة الذاتية لكن هذه المكاتب رفضت البيان الذي يفرض عليها مراجعة الصحافة الآتية من الخارج والتدقيق فيها بالرغم من أن المندوب الذي

يرفض التجاوب مع البيان يقع تحت طائلة العقاب.

لكن موضوع الصحافة عاد من جديد في صيغة سؤال آخر من قبل العضوعلي ربيعة وذلك في الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في ٩ فبراير وكان السؤال كما يلي:

"من المعلوم انه قد قدم لوزارة الاعلام العديد من طلبات رخص لاصدار جرائد بمختلف أنواعها، الا أن هذه الطلبات لا تزال مكدسة في أدراج الوزارة دون أن يبت في أمرها ودون أن تعطى أي ترخيص.

أ- ما هوعدد الطلبات، ومن هم مقدموهذه الطلبات، ولأي نوع من الجرائد ؟

ب- ماهوالسبب وراء رفض اعطاء أي ترخيص لاصدار جرائد حتى هذا التاريخ، وبالأخص الجرائد المعارضة؟

وجاء رد وزير الاعلام طارق عبد الرحمن المؤيد كما يلي:

" سعادة رئيس المجلس الوطنى، ردا على سؤال العضوالمحترم على قاسم ربيعة فأنني أرفق طيه قائمة بالطلبات المقدمة، واسماء مقدميها.. اما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال، فأود الافادة أن الهدف الذى نتوخاه من وراء السياسة الاعلامية آلتي نطبقها هوالتشجيع على نموالصحافة في البلاد، وازدهارها، كي تواكب مسيرتنا العامة في جميع المجالات، ومن هذا المنطلق فأننا ننظر إلى الصحافة من زاويتها الصعبة، باعتبارها مسئولية جسيمة لا يتحملهما إلا القادر على الوفاء بالأعباء آلتي تتطلبها، تلك الأعباء التى تمتد على جسر طويل، يبدأ بالمقدرة الصحفية والممارسة، ومرورا بأعباء المطبعة وتكاليفها، وانتهاء بفن التحرير الصحفي ومسئولياته، وهذا المقياس الذي نقيس على أساسه ما يقدم إلينا من طلبات، وكم كان بودنا لواستوفت كلها جميع الشروط، لما ترددنا في الموافقة عليها ودعمها بكل ما نستطيع.

كما أود أن أضيف أن وزارتنا لم تستلم حتى تاريخه أي طلب ترخيص لإصدار جريدة معارضة، ومن جانبنا فإننا لا نصنف المواطنين على أساس موالين ومعارضين، بل أننا نؤمن بمساواتهم في الحقوق والواجبات وأمام القانون ".

أما قائمة أسماء السادة مقدمي طلبات ترخيص لإصدار الجرائد والمجلات فهي كالآتي:

السادة: النائب حمد أبل وعوض عبيد اليماني، مجلة شهرية

السيد سعد الدين محمد صالح خنجي، مجلة انجليزية

أحمد ابراهيم عبيد، مجلة أسبوعية

السادة النائب عبد الله المعاودة والنائب خالد الذوادي، مجلة أسبوعية

السيد عبدالنبي قربان مجلة اسبوعية

السيد محمد علي الحاج منصور العكري، مجلة اسبوعية

ا لسادة: محمود المردي/ مكتبة الهلال/ حسن الخاجة
عبدالرحمن كانو/ محمد حسن منصور العريض، جريدة يومية
السيد حسن على أبل، مجلة اسبوعية

و تعقيبا على كلام الوزير أفاد العضو علي ربيعة بأن كثرة الأسئلة بخصوص الصحافة، مبعثه الوضع الصحفي المزري الذي تعيشه البلاد، وأن الحملة التي تشن ما هي إلا حملة لتصحيح هذا الوضع وإصلاحه. وأن السياسة التي يتبناها الوزير لا تعمل على تشجيع ونمو الصحافة، بل أنها تهدف إلى إبقاء هذا الوضع الصحفي الذي مله الجمهور في البحرين وكرهه الناس خارج البحرين. واضاف علي ربيعة القول بأن هذه الصحافة لا تواكب مسيرتنا العامة ولا تواكب الحياة الديمقراطية ألتي نعيشها، ولا تواكب مستوى الوعي وما وصل إليه الفرد في البحرين من ثقافة ووعي في كل المجالات. وتساءل العضوربيعة عن كيف يتوخى الوزير المقدرة الصحفية والكفاءة والقدرة المالية والمهارة الصحفية والفنية قبل آن يعطى تراخيص لهذه الطلبات؟ كان لزاما علي الوزير أن يوافق على هذه الطلبات، وأن يضع الشتروط بأن تكون الصحافة في هذا المستوى الصحفي والفني وما شابه. ومع أن الطلبات متمشية مع قانون المطبوعات الا أن الوزير لم يرسل أي جواب على تلك الطلبات.

ويتطرق العضولكلام الوزير الذي يقول بأنه يشجع الصحافة المحلية على أساس أن ينموالمجال الصحفي في البلاد، فيقول أن هذه الصحافة لا تتمشى والتطور الذي وصلنا اليه فهذه الصحافة تحول السلببات الى ايجابيات والايجابيات الى سلبيات وهي تركز على عدم جدوى المجلس تقول بان المجلس لم يقدم أي حل للمشاكل المستعصية فى هذا البلد، وترمى العلة والتبعية على المجلس ولا تذكر شيئا عن الحكومة والسلطة التنفيذية التى هي المسؤولة عن التنفيذ. أن هذه الصحافة لا تتعرض الى تقصير الوزير فى حق وزارته والقيام بواجبه وانما تلقى اللوم والتبعة على المجلس. فى ختام رد العضوربيعة قال أن الشعب هوالذي يصنف من هوالموالي، ومن هوألمعارض، وأن هناك اتجاهات عدة فى هذا البلد، وان هذه الاتجاهات في المجلس هي انعكاس لما هوموجود فى الشارع وأن هناك المعارض وهناك إلوسط وهناك الموالى، وأنه يجب ان تكون الصحافة معبرة عن كافة الاتجاهات فى هذا البلد. ويجب على الوزير أن يسارع فى اعطاء التراخيص لانقاذ الصحافة من الوضع المزرى الذي تعيشه.

وفي ختام مداخلته اشار العضوعلي ربيعة لمقابلة الوزير مع جريدة يومية سياسية كويتية سئل فيها " لماذا لا نرى جريدة يومية سياسية حرة تنطق باسم هذا الشعب وهذه التجربة الديمقراطية والبحرين حافلة بالمثقفين الواعين ونسبة التعليم فيها عالية، والقراء كثيرون ؟ وكان رد الوزير طارق المؤيد:" معك حق وأعتقد أن الباب مفتوح لمن يشاء ".

لكن الباب ما زال مغلقا.

في الواقع أن الصحافة وحرية الرأي والتعبير لم تعد هي مصدر قلق وتوجس لنواب كتلة الشعب فقط بل أن جميع الكتل النيابية كانت تعاني من الحملات الاعلامية المنظمة التي تقوم بمهاجمة النواب وتحريف أقوالهم وتأويل مداولات ومناقشات جلسات المجلس الوطني من أجل اظهار النواب بمظهر العاجز عن حل قضايا الناس ومشاكلهم. وقد دفعت هذه السياسة الاعلامية لطرح السؤال التالي على سعادة وزير الأعلام من قبل السيد العضوحمد أبل حيث تمت تلاوته في نفس الجلسة السابقة:-

تعلمون سعادتكم أن البلاد في حاجة لصحافة متطورة في شتى النواحي المتخصصة، والسياسة العامة، تنقل الرأي العام بصدق وأمانة، وكل ما يهم المواطن أن يطلع عليه أويبحث عنه من أمور حياته. وقد صار لديكم الكثير من الطلبات لإصدار الصحف والمجلات انهالت عليكم في بدء عهد الديمقراطية في البحرين وذلك لاحساس الجميع بالنقص في الميدان الصحفي في البحرين، والسؤال هو:-

١. ما هي سياسة الحكومة في حقل الصحافة؟

٢. الى متى ستظل هذه الطلبات حبيسة مكتبكم، دون رفض أوقبول؟

وقد جاء رد سعادة وزير الاعلام السيد طارق عبدالرحمن المؤيد كما يلي:

" سعادة رئيس المجلس الوطني، ردا على سؤال العضو المحترم حمد عبدالله أبل أود الإفادة آن سياسة الحكومة في حقل الصحافة تسعى لإيجاد وخلق صحافة قوية تحريرا وإخراجا، صحافة تحترم القارئ وتزيد من معارفه، وتعتمد علي عرض ما لديها من آراء وأفكار بموضوعية وتجرد، واضعة نصب عينيها مصلحة البلاد العامة، مبتعدة عن التجريح الشخصي نائية عن الأهواء والأمزجة الشخصية كل ذلك من أجل آن تستطيع هذه الصحافة تأدية رسالتها الاجتماعية كسلطة رابعة على أكمل وجه في خدمة الوطن والمواطنين.

أما بخصوص الشطر الثاني من السؤال، فإنني اكرر ما قلته في ردى على سؤال مماثل لزميل آخر، من أننا نعتقد أن الصحافة مسؤولية جسيمة ليس من السهل التصدي لها وانه لا يستطيع تحمل أعبائها الكثيرة إلا الشخص القادر والمتمتع بالممارسة الصحفية من المطبعة إلى تحرير الخبر والرأي ومن ثم اخراجهما في قالب مقبول.

وأن حرصنا على ايجاد صحافة قوية تتناسب ودرجة تطورنا الاجتماعي والسياسي هومقياسنا لتقييم أي طلب ترخيص يقدم إلينا".

وقد رد عليه العضوالسيد حمد عبدالله أبل على الوزير كالآتي :-

" سعادة الرئيس، كان سؤالي حول سياسة الحكومة في حقل الصحافة، ولم أسأل الوزير

ماذا يرى في الصحافة الآن.
أنا اعتبر رد الوزير بالنسبة لسياسة الحكومة وحقل الصحافة تعريفا نقله من القراءة الرشيدة لما هية الصحافة، وكنت أتمنى أن يقول الوزير لي أننا نريد صحافة قوية تحريرا وأخراجا، ونحن نتبع هذا الأسلوب للوصول إلى هذه الغاية، وليس فقط ما يريد الوزير. وشرحا لما هوواقع الآن في أمور الصحافة. وقد أضاف السيد الوزير إلى التعريف الذي ورد، ديباجة من عنده بقوله: آن سياسة الحكومة تسعى لإيجاد وخلق صحافة قوية تحريرا واخراجا، لكي تستطيع تأدية رسالتها كسلطة رابعة، وهكذا يكون سعادة الوزير قد فسر الماء بعد الجهد بالماء. لقد كان السؤال هوالسياسة، وحول السياسة. والمؤسسة الصحفية هي واحدة من أهم المؤسسات التي تتمثل الآن في ثلاث صحف أسبوعية تكاد تموت جوعا من الموارد، وتكاد عروقها تجف، وعطاؤها ينضب من قلة الأقلام المؤمنة بها، والتي يمكن أن تمدها بالحيوية والشباب، وتنتشلها مما هي فيه الآن من سقطات موضوعية وانجرافات شخصية، وتعيدها الى حيث تكون سلطة رابعة بحق وحقيقة. والصحافة في هذا البلد لا يمكن آن تكون سلطة رابعة دون أن تتفاعل مع الجماهير العريضة، وتنقل أحاسيس ومشاعر هذا الشعب، وتنقل مطالبه ورغباته بحرية وتجرد الى المسؤولين. ولن تكون سلطة رابعة ما لم يفك عنها حصار سكرتيرات الوزراء، أي ما لم تستطع آن تصل إلى المسؤولين لتنقل منهم الى الشعب ما يخططونه لهذا الشعب من مصير. الصحافة ليست فقط وسيلة كما يقول الوزير لعرض ما لديها من آراء، مبتعدة عن التجريح الشخصي، أي ان الصحافة ليست قضية رأي شخص وأهواء شخص، فالصحافة هي مؤسسة عامة، هي حرية الكلمة، هي الوسيلة لتوصيل آلام وآمال الجماهير الى الحكومة والمسؤولين. وهى الوسيلة لتوصيل آراء المسؤولين وخططهم لمستقبل هذا الشعب. هي أذن.. الأداة المزدوجة للشعب وللسلطة حيث يتم خلالها التفاعل في سبيل الخير العام،وهى أداة التثقيف وهى أداة التأثير وان كان ذلك للمحاكم فهي للمحكوم كذلك. ومن أجل هذه الغايات النبيلة والعظيمة والكبيرة أرسلت الأمم الأقمار الصناعية، لتأتى إلى صحفها بالمعلومات أولا بأول، ولتنقل الى الرأي العام فيها كل جديد، ولكي تقوم الصحافة بتأدية واجبها خير قيام. وإذا كانت الصحافة بهذه الأهمية، فإنني لم أجد في رد الوزير ما يثبت عنايته بصحافتنا المحلية، بل وأعود لمقابلة الوزير مع صحيفة القبس والتي نشرت في صحيفته الحكومية، فالقضية في البحرين قضية بيضة ودجاجة، وكان السؤال يهدف إلى أن ينير الوزير المجلس لكي يفهم هذا الشعب كيف تستطيع الصحافة خلال سيأستكم الرشيدة الخروج من حيرة البيضة والدجاجة، أي ما هي سياسة الحكومة، وكيف تنظر الحكومة إلى الصحافة كمؤسسة، أي أن جواب الوزير يجب أن ينصب على تفريخ هذه البيضة، بعد أن اشتكى مر الشكوى

جميع محرري الصحف في البحرين من الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه. فالسيد محمود المردي والسيد على سيار والسيد عقيل سوار كلهم اشتكوا وكتبوا، وكتب سعادة الوزير ردا على الجميع لتعيد تصريحه العظيم عن البيضة والدجاجة، وكأن الحل الذي تراه هوفعلا الحيرة الناجمة عن: من يأتي أولا البيضة أم الدجاجة ؟. إنني أرى آن المشكلة ليست في عدم الجواب، بل أرى المشكلة أبسط بكثير، وهى تتمثل في كلمتين تعادان وتكرران في لا جواب ولا قرار ولا أوامر، لا كفاءة قادرة على أن تعطى جوابا أوتتخذ قرارا، ولا حتى تنفذ أوامر، والنتيجة ما وصلت إليه الصحافة في البلد، وما نشر فيها وما ينشر فيها من غسيل وسخ نتيجة لان الوزير ليست لديه سياسة، ولا قدرة على وضع السياسة ولا أحد يعرف ما هي السياسة ولا يراد حتى للمجلس أن يعرف وإنني يا سعادة الوزير لأسأل نفس السؤال عن السياسة. أريد جوابا عن السياسة وليس تعريفا للصحافة. أريد من الوزير آن يدلني أويشير على هذا المجس، ليفهم هذا الشعب إلى أين تسير السفينة فى هذا البلد، فهل هي سائرة- فعلا- الى وضوح وحرية رأي وحرية تعبير، آي إلى صحافة قوية كما يقول الوزير؟ وكيف ذلك؟ بقي الشق الثاني من السؤال، وكنت أتمنى أن أسمع من الوزير كلمة لا أدرى، حيث يحتفظ الوزير بالصورة التي طالما اتسم بها بالأجوبة القصيرة والمختصرة، ولكن أن يقول الوزير "لا أدرى" في خمسة سطور، فان ذلك إهدار للكلمة. السؤال يا سعادة الوزير- متى...؟ أي تعين الوقت، أي تعين البت واتخاذ القرار، وهذا لم يجبه سعادتكم. سيدي إنني اسأل نفس السؤال، متى سيفرج عن هذه الطلبات؟ وأخيرا أرجومن سعادة الوزير آن يكون موضوعيا، وان يجيب على السؤال الذى يوجه إليه بصورة علمية وموضوعية، ليس فقط نقلا أووصفا لواقع وانما إعطاء السؤال حقا في الجواب. وشكرا ".

لم يمضي شهر واحد على هذا السؤال حتى تقدمت الحكومة باقتراح بمشروع قانون بشأن المطبوعات والنشر وبدلا من أن يوفر هذا القانون حرية امتلاك الصحف بمختلف توجهاتها حسب رغبة النواب تضمن القانون حظرا على اصدار أية جريدة قبل الحصول المسبق على رخصة من وزارة الاعلام. ومن أجل أن يغطى هذا الحظر بالغطاء القانوني أعطى القانون المتضرر الحق في أن يطعن في قرار الرفض حال رفضت الوزارة طلبه وذلك أمام محكمة الاستئناف العليا والجميع يعلم أن القضاء لا يتمتع بالحيادية والاستقلال. وتعرض القانون للمسائل المحظور نشرها فنص على عدم جواز التعرض لشخص الأمير بالنقد وبعدم جواز ان ينسب اليه قول الا باذن خاص من وزارة الاعلام. أما المادة التالية فقد حظرت نشر انباء الاتصالات السرية ونشر الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها حكومة البحرين قبل نشرها في الجريدة الرسمية. وتلى ذلك حظر نشر ما من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم ونشر طعن في أعمال الموظف العام يتضمن قدحا أونشر تحريض

على قلب نظام الحكم عن طريق استخدام القوة أوما من شأنه أن يعرض سيادة الدولة أووحدتها للخطر. ويستدل من مواد الحظر هذه اصرار الحكومة على مواصلة تقييد حرية الصحافة بخلاف ما أكدت عليه الحكومة في المذكرة التفسيرية للمشروع من أنها تعبر عن الرغبة الاكيدة في افساح المجال واسعا أمام الصحافة والطباعة والنشر حتى يعبر الشعب عن آرائه بكل حرية وصدق ومن اجل أن تؤدي هذه الوسائل مسئوليتها كاملة أمام التطور المطرد لحياة المجتمع. وقد تمت احالة هذا الاقتراح بمشروع قانون على لجنة الشئون التشريعيه والقانونيه بالمجلس الوطني لدراسته وابداء الرأي فيه وذلك في الجلسة الثالثة والثلاثون المنعقدة في ٢٣ مارس ٧٥.

في محاولة منهم لكسر الحصار الاعلامي الذي تفرضه السلطة تقدم النواب بأقتراح برغبة يقضي بنقل جلسات المجلس الوطني عبر الإذاعه والتلفزيون ليكون المواطن حكما على أداء المجلس والحكومة في كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والحقيقة أن هذا الطلب هومن المطالب التعجيزية اذ كيف توافق الحكومة على اطلاق حرية الاعلام المرئي والمسموع فتسمح بنقل جلسات المجلس للمواطنين وهي التي ترفض اعطاء الترخيص لأية جريدة تتبنى وجهة نظر معارضة للنظام وتمنع في الوقت نفسه حرية النشر والتعبير في الصحافة؟ لكن ما هدف اليه النواب هواحراج الحكومة واظهار موقفها الرافض لبث جلسات المجلس على الهواء مباشرة. لا شك أن هذا المشروع يتعارض والمخطط الذي وضعته الحكومة من أجل محاصرة المجلس وتشويه صورته عن طريق تضليل الشعب وتزوير الحقائق بالاضافة الى تعمية الشعب عن حقوقه السياسية بهدف الوصول في يوم من الأيام لافشال التجربة البرلمانية. وفيما يتعلق بهدف اطلاع الخارج على انعدام الحريات وعلى رأسها حرية الراي والتعبير أمكن القول أنه غابت عنا في تلك المرحلة حقيقة الارتباط العضوي بين حكومة البحرين وحكومة صاحبة الجلالة وأن البحرين لا زالت تتمتع بالحصانة الدائمة من الغرب.

١١) القاعدة العسكرية البحرية بالجفير

تم التوقيع على اتفاقية تأجير قاعدة الجفير في ٢٣ ديسمبر من عام ١٩٧١ ومن يومها تحولت رسيما من قاعدة بريطانية الى قاعدة أمريكية. وبمناسبة توقيع الاتفاقية زار البحرين في عام ١٩٧٢ عدد كبير من الدبلوماسيين الامريكان وعلى رأسهم وزير خارجية أمريكا السيد وليم روجرز ومساعده سيسكو. ويعتبر السيد جون جاتش أول قائم بالأعمال لأمريكا في البحرين. تنبع أهمية القاعدة البحرية بالجفير من كونها التسهيلات الوحيدة في منطقة الخليج آنذاك وذلك بسبب تعذر الحصول على البديل بحكم العوامل السياسية. يقول الأمريكيون أن مهمة هذه القوة تكمن في تخصيص نصف وقتها في

مراقبة مضيق هرمز الذي يربط الخليج الفارسي (العربي) بالعالم الخارجي خوفا من أن يتسبب اغراق ناقلة نفطية في المضيق في توقف نقل شحنات النفط لعدة أشهر. في الوقت نفسه فأنه من ضمن مهام قطع البحرية الامريكية مراقبة تحركات الاسطول الروسي في مساحة تمثل مصدر قوة للسوفييت حيث توجد قاعدته في الصومال بالاضافة الى تواجد سفنه في شمال وجنوب اليمن وسوقطرة وربما امتد ذلك ليشمل موانئ وسواحل افريقيا الشرقية. ويقدر الامريكيون عدد السفن الروسية بعشرين سفينة في المحيط الهندي وعلى مدار العالم ولأن العديد منهم يزور ايران فأن الولايات المتحدة تعتبر أن اخلاء القاعدة في البحرين هومكسب واضح للروس وعلى هذا الاساس لم يتم الغاء الاتفاقية أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وأنما تم تجميدها فقط. تأسيسا على هذه الاعبارات الاستراتيجية فأن موضوع التسهيلات العسكرية البحرية بالجفير يعتبر من أخطر القضايا التي طرحها المجلس الوطني ، كما يعتبر هذا الموضوع وبدون مبالغة أحد الأسباب الرئيسية التي أدت الى حل المجلس الوطني وتعطيل الحياة النيابية. والحقيقة أن النائب جاسم مراد هوأول من استشعر خطورة هذا الطرح وعبر لكتلة الشعب عن مخاوفه تجاه تناول هذا الموضوع الحساس والخطير وقال بان هذا المشروع سيغضب الأمريكان ويحرضهم ضد المجلس. يقول النائب السيد جاسم مراد أنه عارض طرح هذا الموضوع حتى في اجتماع كتلته الا أن جميع أعضاء الكتلة (كتلة الوسط) اختلفوا معه في هذا التوجه. والحقيقة أنه لم يكن بمقدور كتلة الشعب التراجع والتخلي عن هذا المشروع تحت اي ظرف من الظروف والا تعرضت مصداقيتها للخطر. فالبرنامج الانتخابي لكتلة الشعب أكد في أحد بنوده على اتباع سياسة عدم الانحياز وعدم الارتباط بالاحلاف العسكرية وأن جماعة الكتلة أعطت وعدا للناخبين في حملتها الانتخابية بأنها ستعمل على انهاء وجود القواعد العسكرية الاجنبية. وقد أثبتت الايام صحة تقييم النائب جاسم مراد الذي لم يتجاهل الدور الذي يلعبه الكبار في رسم سياساتنا الداخلية والخارجية بالرغم من الادعاء بالاستقلال. يمكن القول أن المستفيد الأكبر من هذا الطرح هو حكومة البحرين التي نجحت في استخدام هذه الورقة من أجل كسب تأييد ومباركة الأمريكان في حل المجلس وتعليق الحياة النيابية الى ما لا نهاية. ما يؤكد صحة وجهة نظر النائب جاسم مراد أن طرح موضوع الغاء التسهيلات البحرية في المجلس مثل عقدة أوديب بالنسبة للأمريكان الذين ما فتئوا يذكرون القوى الوطنية به في المناسبات والظروف السياسية التي تستدعي ذلك. في عام ١٩٩١ وقبل طرح مشروع العريضة النخبوية بشهرين كنت ضمن المدعوين في حفل الغداء في منزل الملحق الثقافي الأمريكي ووجدتها فرصة سانحة لمفاتحة السفير الأمريكي في مشروع اطلاق العريضة النخبوية التي تتضمن المطالبة بتفعيل الدستور وعودة

الحياة النيابية. لم أكن أتوقع أن ترتسم تلك الابتسامة الساخرة على وجه السفير وأن يأتي رده بالقول " كيف تطلبون منا مساندتكم في تفعيل الدستور وارجاع الحياة النيابية وأنتم (كتلة الشعب) الذين طالبتم بالغاء اتفاقية التسهيلات البحرية ؟

في الجلسة السادسة عشر المؤرخة في ٥ يناير ١٩٧٥ تم طرح موضوع القاعدة البحرية في المجلس الوطني بالسؤال الذي توجه به السيد العضو محسن مرهون وهو كالآتي:-

" بالرغم من الموقف العدائي السافر الذى تقفه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من قضايا الشعوب العربية المصيرية، وبالرغم من التهديدات التى يطلقها الرسميون الأمريكان باحتلال منابع النفط.. بالرغم من كل ذلك تفاجئنا حكومتنا الموقرة بتجديد اتفاقية القاعدة البحرية الأمريكية بالجفير، حتى دون الرجوع الى رأي السلطة التشريعية.

لكل هذا فأنني أتوجه بالسؤال التالي:-

أ- لماذا جددت اتفاقية القاعدة البحرية الأمريكية فى الجفير، وما هي الدوافع من وراء تجديدها.. علما بأن مخاطر هذه القاعدة لا تخفى على حكومة البحرين، ولا على الحكومات العربية بصورة عامة؟ ان كانت هذه الاتفاقية قد جددت بالفعل.

ب- الى متى سوف يستمر بقاء هذه القاعدة فى الأراضي البحرانية؟

- ما هي شروط هذه الاتفاقية؟ ولماذا لم تنشر ولم تعرض على المجلس الوطني وفقا للمادة (٣٧) من الدستور؟ "

وجوابا على هذا السؤال قال سعادة الشيخ محمد بن مبارك الخليفة (وزير الخارجية) ما يلي:-

"ردا على سؤال السيد محسن مرهون عضوالمجلس الوطني يسرني أن أوضح التالي..

أولا.. أن للبحرين علاقات مختلفة مع دول العالم فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، منها الثنائية، ومنها فى أطر تعاون جماعي، كمجموعة دول عدم الانحياز، أوالمؤتمر الاسلامى وغيره، وفى كل هذه الحالات فان علاقاتنا بهذه الدول مبنية على الاحترام المتبادل، ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، أي أن هذه العلاقات يجب أن لا تؤثر على مصلحة الوطن العليا، أومصلحتنا القومية،، بل يجب ان تكون مؤيدا لها ومقويا لها، وعلاقة البحرين بالولايات المتحدة الأمريكية، لا تختلف كثيرا عن علاقة معظم بلدان الوطن العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية- أما مسألة التسهيلات البحرية الممنوحة للولايات المتحدة في ميناء سلمان التجاري، فانها ليست بالشيء الجديد، وليس خاف على أحد لا في داخل البلاد ولا فى خارجها، حيث أن سياسة البحرين واضحة للجميع.

ثانيا.. حيث اننا وقعنا على الاتفاقية بتاريخ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧١) فقد أودعت نسخة من هذه الاتفاقية في وثائق الأمم المتحدة.

ثالثا.. وفى أثناء حرب ٣١ أكتوبر المجيدة وقف العرب موقفا صلبا من الدول المؤيدة لاسرائيل، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فقد أعلنت البحرين عن عزمها على انهاء الاتفاقية الأمريكية المذكورة، حسبما هومنصوص عليه فى الاتفاقية، والتى تنص.. " على الأطراف المعنية عندما ترغب فى انهاء الاتفاق اعطاء مهلة للطرف الآخر أمدها عام واحد؟.. وفى هذه الأثناء أوقف العرب ضخ النفط عن الولايات المتحدة والدول الأخرى، وبعد ذلك حدثت تطورات كثيرة فى العالم العربى، منها اعادة ضخ النفط والمساعي الأمريكية من أجل فك الارتباط على الجبهات العربية، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والولايات المتحدة.. وبتاريخ (٢٨ يوليو١٩٧٤) تقدمت الولايات المتحدة بطلب الى حكومة البحرين، تطلب فيه أن تعيد حكومة البحرين النظر فى طلب الغاء الاتفاقية، ونحن الآن بصدد دراسة هذا الموضوع، واعادة النظر فى بعض جوانب التسهيلات المتاحة، وبذلك فيمكن استخلاص التالى..

أولا.. أن الاتفاقية لا تزال قائمة ونحن بصدد اعادة النظر فيها.

ثانيا.. مدة الاتفاقية ترجع الى حكومة البحرين والحكومة الأمريكية.

ثالثا.. لم تعرض على المجلس حيث أن الاتفاقية صدق عليها بتاريخ (٢٣ ديسمبر ١٩٧١) والمادة (١٠٥) من الدستور تنص على:-

ألا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت البحرين به مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقات.

ب- كل ما أقرته القوانين والمراسيم واللوائح، بشرط ألا يتعارض مع نص من نصوص الدستور، ولكم الشكر حضرة الرئيس ".

وقد عقب السيد محسن حميد مرهون على رد سعادة الوزير بالتالي:-

" سعادة الرئيس- أشكر سعادة وزير الخارجية على اجابته عن السؤال، ولوأنني كنت أتمنى لوأنه قد تعشم قليلا، وأرسل جوابه كما جرى العرف عليه، لأتمكن من دراسته والرد عليه ردا وافيا، وذلك من أجل المصلحة العامة. على كل البحرين كما ذكر سعادة وزير الخارجية أقدمت على الغاء هذه الاتفاقية، وطلبت الغاءها من حكومة الولايات المتحدة خلال حرب أكتوبر، ونتيجة للضغوط الشعبية الداخلية والخارجية- وبالفعل احتجت الولايات المتحدة على أنه من حقهم أن يستمروا بعد طلب الالغاء سنة كاملة، وفقا لنصوص الاتفاقية نفسها.. وفى هذه الأثناء، كما ذكر أيضا سعادة وزير الخارجية- بدأت العلاقات وسياسة الانفتاح على الولايات المتحدة من قبل الدول العربية، الا أن هذا أولا ليس جوهر الموضوع- بل أن جوهر الموضوع الأساسي هوأنه فى هذه الأثناء أخبرت حكومة الولايات المتحدة حكومة البحرين أنها سوف لن تنسحب من الأراضي البحرينية،

حتى ولوطلبت منها حكومة البحرين ذلك، وكان ذلك بشكل تهديدات موجهة الى دولة البحرين صمتت عليها حكومتنا- وقد جاء ذلك بالشكل التالى " تلاحظون أن عددا من الدول العربية الراديكالية كمصر وسوريا والجزائر قد أعادت علاقاتها بالولايات المتحدة، كما أن الموقف الأمريكي الذى دفعكم لالغاء الاتفاقية قد تغير، لذلك فأن حكومة الولايات المتحدة تطلب من حكومة البحرين التخلي عن قرار الالغاء، واعادة اتفاقية التسهيلات، لأننا نعتبر بقاء ميناء واحد لنا فى الخليج أمرا حيويا بالنسبة الى خطوطنا البحرية فى هذه المنطقة وما وراءها ".. والى هذا الحد فالأمر معقول، ثم يستطرد " واذا أصرت حكومة البحرين على الالغاء، فانه، يؤسفنا أن نقول لكم بأننا لن نمتثل لذلك ولن نغادر، ولا نعتقد ان البحرين التى تربطها روابط الصداقة بالولايات المتحدة ستفتح معركة ضدنا"....بهذا الشكل فرضت الولايات المتحدة بقاءها وبقاء قاعدتها فى البحرين بشكل تهديدات سافرة، وتدخلت تدخلا سافرا فى شؤوننا الداخلية، وفى سيادتنا على أراضينا، وبجانب هذا، ورغم ما ذكره سعادة وزير الخارجية من أن علاقاتنا الثنائية مع أناس كثيرين، الا أنه ل يخفى على أحد ما للمواقف العدائية التى تقفها الولايات المتحدة ضد الدول العربية وبشكل سافر دائما، وخاصة التهديدات الأخيرة لاحتلال منابع النفط، وبالنتيجة فاننا نرى أن الدول العربية الخليجية أيضا قد احتجت على هذه الاتفاقية من بداية توقيعها، ومنها دولة الكويت ودولة الامارات ومصر، هذه الدول احتجت لأنها تعرف أن وجود القاعدة فى البحرين، يهدد المصالح العربية ويهدد مصالح البحرين أيضا بشكل خاص، ولا يخفى أن هذه القاعدة تملك وسائل للمخابرات، وتملك وسائل للتشويش وتملك قوة هائلة يمكن أن تستغلها فى أي وقت شاءت ضدنا، خاصة وأننا دولا ضعيفة وصغيرة، عدا عن هذا، فلا يخفى أن وجود القواعد الحربية فى بلداننا ونحن بشكل طبيعي لا نحتاج أليها، وان الولايات المتحدة لا تحمينا، فمجرد وجود القاعدة الحربية عندنا أمر يهدد سلامة البلد، أي خلاف بين الولايات المتحدة- مثلا- لا سمح الله، وبين الاتحاد السوفييتي قد يؤدى الى دمار أية منطقة وأية نقطة توجد فيها قواعد حربية، سواء كانت للاتحاد السوفييتي أوللولايات المتحدة في أية نقطة، بجانب هذا فأن الولايات المتحدة لم تقف على امتداد تاريخها موقفا ايجابيا من قبل القضية العربية، فلماذا نساعدها.

أنا يمكنني أن أقتنع لوأن الاتحاد السوفييتي ساعدنا، مع كل خلافات وجهات النظر الموجودة بالنسبة للأيديولوجيات المطروحة فى الدول العربية، وبين الأيديولوجيات المطروحة فى الاتحاد السوفييتي، ولكن الاتحاد السوفييتي رغم معارضتي لوجود قواعد حربية له، الا أنني يمكن أن أهضمها، فهومعروف بوقوفه الى جانب القضايا المصيرية للدول العربية، الا أن الولايات المتحدة رغم اتفاقها بالأيديولوجيات المطروحة فى البلدان العربية فهي تقف

مواقف عدائية من قبل الدول العربية، ووجود القاعدة فى البحرين لا بد وأن يسيء الى الأوضاع الحربية ويهدد سلامة الدول العربية كافة، ونحن فى البحرين لا ننفصل مصيريا لا عن باقى الدول العربية، وكل ما يهدد أي شبر من الدول العربية، يهدد سلامة البحرين أيضا ، هذه نقطة.....

النقطة الثانية، سعادة الوزير لم يجبني صراحة، الى متى سوف تستمر هذه الاتفاقية؟ اذ قال.. أن ذلك راجع الى حكومة البحرين وحكومة الولايات المتحدة، ونحن نعرف ذلك، لكننا نقول.. الى متى سيستمر رأي الحكومة هذا فى وجود هذه القاعدة عندنا هنا؟ هذا الذى نريد أن نعرفه، فى الوقت الذى نسمع فيه التهديدات، خاصة التهديدات الأخيرة باحتلال منابع النفط. النقطة الثانية أيضا- المعروف أن وجود أية تسهيلات حربية لأية دولة معينة، لا بد وأن يكون لها مردود على الدولة التى تقدم التسهيلات، على الأقل لوكانت تسهيلات مادية، اذ نحن لا نرى حتى التسهيلات المادية هذه، رغم أننا نرفضها حتى لوكانت بالمليارات، كما أننا نرفضها حتى لوغطتنا أمريكا كلنا بالذهب، نحن نرفضها بالطبع، لكن مع ذلك حتى هذا المردود المادي لم نشعر به، ولم نره، ولم يذكر لا فى الميزانية ولا فى غيرها،

فما هى مصلحتنا الفعلية من وجود هذه القاعدة؟ أنا أعتقد أن سعادة وزير الخارجية ربما كان محرجا من طرح هذا السؤال، لذلك لم يجب عليه جوابا شافيا، وجوابا دقيقا، وأعتقد أن احراجه حتما يكون نابعا من علاقاته التى يجب أن تكون سليمة بالفعل مع الدول العربية الأخرى وشكرا.."

وجاء رد سعادة الشيخ محمد بن مبارك الخليفة (وزير الخارجية) على تعقيب العضومحسن مرهون كما يلي:-

"حضرة الرئيس- عندما أجبت على هذا السؤال كنت أعتقد أن السؤال والجواب سوف ينطلق من مصلحة الوطن العليا، ومصلحة البحرين القومية بالذات، أما أن يتحول النقاش عن الدفاع عن مصالح دول كبرى أجنبية، فاني غير مستعد للدخول فى مثل هذا النقاش سواء كانت شرقا أم غربا.

ثانيا.. يأتى التعليق بشكل سرد رواية، وكأنها وثيقة، كيف عاملتنا الولايات المتحدة، وماذا قالت الولايات المتحدة، أقول هذا لأنني على اطلاع، ولدى الوثائق ولدي الرسائل، وعلى استعداد لان أقدمها للجنة الشؤون الخارجية كما أوضحت لهم يوم الخميس الماضي، وأحب أن أؤكد للمجلس الموقر بأنه ليس هناك تهديد أو وعيد، وانما تصرفت البحرين كدولة مستقلة ذات سيادة، أما أن دول الخليج رفضت هذا الأمر.. فانني أحب آن أوضح وأؤكد للأخ، (ولا أريد أن نسميها كما سماها) بأنها لم ترفض ولم نسمع بهذا الاحتجاج.

ثالثا.. عندما قال أن الاتفاقية ألغيت بناء على ضغط من الداخل ومن الخارج، فكأنه يتحدث عن بلد غير البحرين، اذ نحن لم نشهد هذا الضغط، بل الحكومة اجتمعت وقررت، ولم نستلم أي تعليق من الخارج أومن الداخل، لأننا تحركنا بمحض ارادتنا ولمصلحة الوطن العليا، وتجاوبا مع المعركة.. أردت حضرة الرئيس أن أوضح بعض النقاط التى قد تكون مهمة، أما باقى الحديث والدفاع عن مصالح دول أخرى أونعطى فلانا أونترك فلانا، فهذا ليس من شأني أن أجيب عليه ".

وقد جاء تعقيب السيد محسن حميد مرهون على مداخلة سعادة الوزير كما يلي:

" أولا.. أنني لم أدافع عن دول أخرى، ولكنني دافعت عن دول ترتبط معنا مصيريا، ألا وهي الدول العربية، وخاصة دول الخليج التى تهدد الولايات المتحدة اليوم باحتلال منابع النفط، فيها، وخرق سيادتها، وهذا هودفاعي ونحن أيضا جزء من هذا الوطن ككل، وكما كان دائما سعادة الوزير يردد أننا أناس وحدويون.. هذه نقطة، الامر الثاني أننى لم أسرد رواية، ولكنني سردت وقائع لم تنف رسميا من قبل وزارة الخارجية، ونشرت فى الصحافة، وما جاء على لساني من التهديدات التى جاءت من قبل الولايات المتحدة، قد نشرت، وهذا أمر خطير، ولولم يحدث ذلك لنفى ولنشر تكذيب له عندما نشرته هذه الصحف- فالتهديد وارد وصارم، والدليل عدم تكذيبه والولايات المتحدة قادرة ومؤهلة وعلى استعداد دائما أن تهدد، سواء بالخفاء أوبالعلانية كما نرى نحن اليوم.

ثالثا.. أنا لا أعتقد وكذلك ليس هناك من يعتقد اليوم هنا أن وجود الولايات المتحدة هو لصالحنا ولصالح البحرين، وان هذا يخرق سيادة البلد، ودول الخليج رفضت هذه الاتفاقية -ليس ذلك فقط، فأبوظبي رفضت حتى أن تقوم الولايات المتحدة ببعض المناورات البحرية العسكرية عندها، رفضتها، وحتى أنها لم ترد عليها أيضا، استنكفت أن ترد على هذا الطلب، أما نحن فنقدم التسهيلات على صحن من ذهب دون أن يكون لنا حتى مردود معين، فى الوقت الذى تهددنا فيه الولايات المتحدة كل يوم بشكل علني، وبشكل سافر وبشكل وقح أيضا، بمعنى أنني لا أعتقد أن أي واحد اليوم فى البلد أوفى المجلس الوطني يعتبر الولايات المتحدة دولة صديقة، ولا يمكن اعتبارها دولة صديقة، فكيف نقدم لها التسهيلات من هذا النوع؟ هذه ليست تسهيلات تجارية، هذه تسهيلات حربية، لذلك أنا أعتقد أنه يجب انهاؤها وانني لأعتقد أن الحكومة لوأعادت النظر فى هذه الاتفاقية فان من واجبها الوطني، وواجبها القومي، وواجبها الانساني أيضا أن تنهى هذه الاتفاقية، ولا تجعلنا فى علاقات حرجة مع شقيقاتنا الدول العربية الأخرى، ولا تجعلنا فى مواقف محرجة أمام الدول الثانية، التى تنظر الينا أوتنظر لسيادتنا كسيادة ناقصة وشكرا.. ".

من الملاحظ أني تعمدت نشر الردود والتعليقات كاملة غير منقوصة وذلك بسبب أهمية

وخطورة الموضوع وحتى يكون القارئ على اطلاع ودراية بحيثياته وبأبعاده السياسية والعسكرية ومدى تأثير هذا التواجد الأجنبي على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

في الثاني من شهر يناير ١٩٧٥ بعث السفير تش Tesh بتقرير مطول الى الخارجية والكومنولث كشف فيه ما كان خافيا على البحرين وعلى دول المنطقة وهوأنه بالرغم من أن البحرين التزمت باخلاص بالحظر العربي للنفط وأعطت انذارا بالغاء اتفاقية التسهيلات البحرية الأمريكية فان الحكومة لم تكن سعيدة كثيرا في اتخاذ اي من هذين الأمرين. فالحكومة حسب قول السفير شعرت باحتمال أن تؤدي الاجراءات المتهورة الى الحاق الضرر بالأصدقاء المهمين وبتنفيرهم، وأن الأمير ورئيس الوزراء سارعوا في السر لاعادة النظر في كيفية التراجع عن قرار الغاء اتفاقية التسهيلات البحرية الأمريكية. يقول السفير أن مدة الانذار (مدته سنة واحدة) انتهت لكن القطعة البحرية لا سال La Salle لا زالت في مكانها والحكومة الأمريكية قد قبلت بمبدأ التعويض لتمكين حكومة البحرين من تبرير التراجع في المجلس. ويواصل السفير حديثه فيقول أنه في غضون ذلك شهدت البحرين تواجد أول سفير أمريكي وتدفق المشاريع الأمريكية وليس العكس، لكن وعلى كل حال فأن الحكومة لا زالت قلقة بشأن الاستعمال العسكري الكبير بعد أن رأوالاستعراض الكبير للقوات البحرية في الخليج.

لكن قضية القاعدة لم تتوقف عند سؤال العضومحسن مرهون وجواب وزير الخارجية عليه. فهذا التواجد العسكري الأجنبي وما يمثله من خطورة على الأمن القومي العربي وما يشكله من تهديد لأمن الخليج واستقلال الدول المجاورة دفع كتلة الشعب للتقدم بطلب فتح باب النقاش حول هذا الموضوع الحيوي بهدف الحصول من الحكومة على مزيد من المعلومات والايضاحات.

وقد وقع على الطلب نيابة عن الكتلة كل من السادة محسن مرهون و محمد سلمان حماد وعيسى حسن الذوادي ومحمد جابر صباح وعلي قاسم ربيعة وعبدالله المعاودة وتمت تلاوته في الجلسة التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٥ وهو كما يلي:

"استنادا الى المادة ٧٢ من الدستور والمادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني ، نود نحن الموقعين أدناه طرح الموضوع العام التالي على المجلس لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده:

اتفاقية التسهيلات العسكرية المبرمة بين دولة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ".

وقد عبر سعادة الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير الخارجية عن استعداد الحكومة لمناقشة الموضوع في أي وقت يراه المجلس.

وجاء الرد من قبل العضوعلي ربيعة ليعبر عن استعداد مقدمي الاقتراح للمناقشة لكن ما أن صوت المجلس بالموافقة (٢١ صوتا مقابل لا شيء) حتى تقدم وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة باقتراح بأن تكون مناقشة الموضوع في جلسة سرية على اعتبار أنه يتعلق بسياسة البحرين الخارجية مع الدول الأخرى.

وقد اعترض العضوعلي ربيعة على طلب الحكومة لأنه لا يوجد هناك ما يبرر تحويل الجلسة الى سرية الا أن النائب خليفة البنعلي الذي ترأس الجلسة بسبب غياب الرئيس حسن جواد الجشي قاطعه طالبا اخلاء القاعة من الضيوف لمناقشة طلب سرية الجلسة من علنيتها وكانت المفاجأة موافقة الأغلبية على مقترح الحكومة بتحويل الجلسة الى جلسة سرية.

من الواضح تماما المغزى والهدف من وراء طلب الحكومة مناقشة هذا الموضوع الحيوي والخطير في جلسة سرية بعيدا عن سمع وبصر الرأي العام في الداخل والخارج. واذا ما وضعنا في اعتبارنا أجواء الحرب الباردة آنذاك فأن هذه القاعدة البحرية لا تمس فقط أمن دول المنطقة العربية فقط بل تتجاوز ذلك لتلقي بأثرها على أمن واستقرار العديد من الدول خارج المنطقة العربية.

في مثل هذه الجلسات السرية لم تكن المناقشات لتفضي الى نتائج حاسمة وملموسة ولذا فقد بادرت كتلة الشعب بتقديم اقتراح برغبة موقع من السادة خالد ابراهيم الذوادي ، محمد حماد ، محمد جابر صباح ، محسن مرهون ، علي ربيعة، يطالبون فيه بالغاء اتفاقية التسهيلات المبرمة بين دولة البحرين والولايات المتحدة وقد تمت احالة المقترح للجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع وذلك في ٢ فبراير ١٩٧٥. وقد مثل هذا المقترح حرجا شديديا للسلطة التي تمثل الطرف الضعيف والمغلوب على أمره في هذه الاتفاقية بالاضافة الى كون الحكومة لا ترغب أساسا في انهاء الاتفاقية وهذا هوالسبب الاساس.

ومن حسن الصدف للحكومة أن تتأخر اللجنة البرلمانية في صياغة تقريرها فيأتي قرار حل المجلس الوطني وتعليق الحياة النيابية قبل أن تتمكن اللجنة من عرض الموضوع على المجلس للتصويت عليه.

بعد حل المجلس الوطني نشرت مجلة الواشنطون بوست في ثلاثين سبتمبر ١٩٧٥ مقالا تحدث فيه الكاتب Fred Emeryعن طلب حكومة البحرين الغاء التسهيلات البحرية في غضون منتصف سنة ١٩٧٧. يقول الكاتب أن حكومة الولايات المتحدة لم تعلق رسميا على هذا الطلب وأن احتمال مناقشته واردة. ويشير الكاتب الى أنه سبق وأن طلبت حكومة البحرين من الحكومة الامريكية الغاء التسهيلات أثناء حرب ١٩٧٣ وذلك لاسباب سياسية داخلية وخارجية وذات علاقة بالعرب وايران. يقول الكاتب أن الولايات المتحدة

قبلت برفع الرسوم من ٦٠٠ ألف دولار الى ٤ مليون لكن حكومة البحرين أصرت على طلبها. لكن من خلال استمرار التسهيلات البحرية الى وقتنا الحاضر يبدوأن الاتفاقية تتجدد بشكل تلقائي.

١٢) قضية المدرسين المفصولين من العمل

تشكل هذه القضية واحدة من قضايا الرأي وهي تعبر في حقيقة الأمر عن ضيق أفق الحكومة وكراهيتها للشفافية وسماع النقد واستعدادها الدائم للرجوع لسياسة استخدام القمع والترهيب كبديل للحوار وسماع الرأي الآخر. تفجرت هذه القضية على خلفية نشر مجلة المواقف في ١٠ /٢/٧٥ مقابلة مع بعض المدرسين والمدرسات حول مشاكل التعليم. وفي هذه المقابلة عبر المدرسون عن سوء أوضاعهم وعن تردي المناهج وتفاقم مشاكل التعليم بما في ذلك تكديس الطلاب في الفصول. كان المفترض من وزارة التربية والتعليم أن تفتح الحوار البناء مع هؤلاء المدرسين وغيرهم لسماع هذه الشكاوى والتظلمات وتسارع في حل ما تراه عادلا ومنصفا لكنها تعاملت مع المدرسين وكأنهم خارجين على القانون وبادرت بفتح باب التحقيق معهم وذلك استنادا على القانون الصادر أيام المستشار بلجريف سنة ١٣٦٦ هجرية الموافق ١٩٤٧ ميلادية والمنشور بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٧١. يعتبر هذا القانون من القوانين التعسفية اذ يمنع نشر أواذاعة أوإلقاء خطب في الحفلات المدرسية إلا باذن من الوزارة. الغريب في الموضوع أن الوزارة لم تكتفي بالتحقيق مع المدرسين لكنها وفي خطوة تصعيدية باشرت بتقديم إنذارات لبعضهم وتوقيف وفصل عدد منهم.

وكرد فعل على عسف السلطة بادرت كتلة الشعب ممثلة في عبدالله المعاودة وخالد الذوادي ومحمد حماد ومحمد جابر صباح ومحسن مرهون وعيسى الذوادي وعلي ربيعة بالاضافة الى النائب الشيخ ابراهيم الخليفة بطلب مناقشة اجراءات وزارة التربية والتعليم تجاه المدرسين واستيضاح سياسة الحكومة بشأنه وتبادل الرأي بصدده وذلك استنادا للمادة (٧٢) من الدستور والمواد (١٢٨ ، (١٣) من اللائحة الداخلية. وقد تمت قراءة الطلب في الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في ٢٢ فبراير.

وقد اعترض وزير التربية والتعليم سعادة الشيخ عبدالعزيز بن محمد الخليفة على الصيغة التي قدم فيها الطلب وقال أن الموضوع يخص ثلاثة مدرسين ومدرسة بينما هذا الأمر صيغ بصورة مبالغ فيها كثيرا وقصد بها المبالغة والتهويل. واضاف القول بأن مقدمي الطلب يرغبون في طرح أوضاع المدرسين العامة أي (٣٠٠٠) مدرس بينما الأمر يتعلق بثلاثة مدرسين ومدرسة اتخذت الوزارة بشأنهم اجراءات وزارية ، فما لم يوضع هذا الموضوع في حجمه الصحيح فأنه ليس مستعدا لمناقشته.

وقد رد على سعادة الوزير كل من السادة خالد ابراهيم الذوادي وحمد أبل ومحسن مرهون

مؤكدين على الحق الدستوري للمجلس في طرح أي موضوع للمناقشة.

لكن الوزير رد بالتعبير عن أسفه لاستغلال المجلس واستغلال المنظمة الديمقراطية الأمر الذي دفع سعادة رئيس المجلس ليطلب منه سحب هذا الكلام على اعتبار أن العضو حر في أن يطرح ما يشاء من المواضيع.

وبعد عرض الطلب للتصويت وافق المجلس على مناقشته في ذات الجلسة وعندئذ فتح باب النقاش وأعطى الرئيس الكلمة للسيد علي ربيعة بصفته أحد مقدمي الاقتراح الذي استعرض أوضاع المدرسين وملابسات القضية وهنا نكتفي بايراد النقاط التي تناولها :-

١) هناك أزمة يعيشها المعلمون فى البحرين وهي بالتحديد لا تخرج عن نطاق ما ورد على لسان الأعضاء، الذين أجروا مقابلة مع مجلة المواقف، وتلخصت آراؤهم فى:

أولا- المناهج.

ثانيا- فى العلاقة السيئة بين المدرسين والمدراء، والهوة السحيقة الموجودة بين المدرس والوزارة.

ثالثا - تعرضهم للوضع الغير صحي للمدارس.

رابعا- عدم وجود نقابة للمعلمين.

٢) وزارة التربية والتعليم صادرت آراء المعلمين وحكمت عليهم بالعقوبة التى هى فى صورة انذارات لبعضهم والتوقيف والفصل لأربعة منهم.

٣) في اليوم التالي لنشر مقابلة مجلة المواقف حول مشاكل التعليم طلب الوزير فى ٧٥/٢/١١ من وكيل الوزارة الاستاذ جليل العريض الاتصال بمدراء المدارس طالبا منهم توجيه الأسئلة التالية للمدرسين الذين أدلوبرأيهم :

- السؤال الأول: هل الكلام المنشور فى المجلة كلام المدرس، أوأن هناك زيادة أوتحريفا؟

- السؤال الثاني: هل يجهل المدرس المنشور الصادر بتاريخ ٣٠/٩/ ٧١ والذي صدر أساسا سنة ١٣٦٦ هجرية- أيام بلجريف- الذي ينص على عدم نشر، أواذاعة، أوالقاء أي خطب فى الحفلات، الا باذن من الوزارة؟

- السؤال الثالث: هل يعرف المدرس ما سوف يترتب عليه، من جراء نشره نقد الوزارة؟

-السؤال الرابع: هل مدير المدرسة على علم بما نشر فى المجلة؟

٤) أن هذه الاسئلة تعتبر امتهانا لكرامة وحرية المدرس، الذي يربى الأجيال القادمة وهي فى حد ذاتها مصادرة للأفكار الحرة والجريئة والصريحة فى هذه البلد.

٥) على ضوء استلام الاجابة على هذه الأسئلة، ارسلت الوزارة بتاريخ ٧٥/٢/١٣ انذارات لثلاثة من المدرسين ومدرسة، وبتوقيف الأربعة الآخرين الى حين التحقيق معهم من قبل لجنة تم تشكيلها تحت اسم لجنة التحقيق المسلكية.

٦) بتاريخ ٧٥/٢/١٦ مثل الموقوفون أمام لجنة التحقيق المسلكية وأرادت أن تحاكمهم فى أفكارهم لماذا نشرتم هذه الآراء؟ وبالطبع رفض الموقوفون هذه المحاكمة الفكرية، لكنهم أبدوا وجهة نظرهم أمام اللجنة المسلكية، بان ما نشروه هو حق من حقوقهم الفكرية ويجب ان يعبروا عنه بكل صراحة.

٧) على اثر استلامه التقرير أصدر الوزير قرارا بتاريخ ٧٥/٢/١٩ موجها الى المدرسين المعنيين، والى كافة مدرسي الوزارة، مفاده أن هؤلاء المدرسين قد تجاوزوا حدود المعقول والمقبول فى نقد رؤسائهم والمسؤولين فى الوزارة، وأنه لا يوجد ضمان لعودتهم للعمل الا الاعتذار خلال اسبوع واحد- فقط- والا يستغنى عن خدماتهم.

٨) هذا الاجراء من الوزير الشيخ عبدالعزيز لم يكن متوقعا أبدا لأن الوزير كان فى يوم من الايام ينشر انتقاداته يمينا ويسارا فى الجرائد المحلية قبل أن يصبح وزيرا، والآن أصبح يصادر الحريات، ويصادر الفكر. ولا أدرى كيف طرأ هذا التغيير فى فكر الوزير الشيخ عبدالعزيز.

٩) الوزير هوخادم للشعب أولا واخيرا ووزير التربية هوخادم للشعب فى مجاله التعليمى وعليه أن يتمشى وهذه الفكرة.

١٠) الاجراء الذى اتخذه الوزير اجراء تعسفي غير مقبول أبدا. والمرجومن سعادة الوزير أن يسحب هذه الانذارات، ويعيد المدرسين والمدرسة الى وظائفهم، وأن يرحب- أيضا- بأي انتقاد بناء يصدر من أي مدرس

١١) أننا نشجب هذا التصرف، ونطالب الوزير باعادة النظر في ما اتخذه من اجراء لاننا حريصون على بقاء الوزير بيننا كوزير يخدم الشعب لا أن ينتقم من المدرسين، لمجرد الافصاح عن آرائهم.

وفي ختام تعليقه أشار العضوعلي ربيعة الى العرائض التي وردت الى المجلس من مدرسة الرفاع الشرقى الابتدائية للبنين، من مدرسة السنابس الابتدائية للبنات من مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية الاعدادية للبنات، أبوصيبع الابتدائية للبنين الخميس الاعدادية للبنين وكرزكان الابتدائية للبنين وكلها تعبر عن احتجاج المدرسين واستنكارهم ازاء هذا التصرف العشوائى.

وما أن انتهى علي ربيعة من مداخلته حتى أعطى الرئيس حق الكلام للعضوخليفة أحمد الظهراني (من كتلة الوسط) الذي أورد الحقائق التالية:

١) أن المعلمين بصفة عامة يعانون الشيء الكثير وذلك بسبب عدد الحصص التي تعطى للمدرسين والمدرسات: فمدرس الابتدائي يعطى ما يقارب (٣٠) حصة و مدرس الاعدادي ما يقارب (٢٦) حصة ومدرس الثانوي فى حدود (٢٢) حصة.

مقارنة بجميع دول العالم فان المدرس يقدر احسن تقدير، ويعطى مدرس الثانوي ما يقارب (١٤) حصة، والمدرس الاعدادي فى حدود (١٨) حصة، والمدرس الابتدائي (٢٢) حصة.

٢) أن الفصل الدراسي في البحرين فيه ما يقارب من (٤٠) تلميذ أوأكثر وهذه الطريقة تسبب ارهاقا كبيرا للمدرس من ناحية عدد الحصص..

٣) هناك فرق بين المدرس وبين الذي يشتغل فى الحكومة فالمدرس يلحقه تعب كثير ووزارة التربية والتعليم قد هيأت هذا المدرس فيجب أن تعطيه علاوة تدريس لكيلا يهرب من التدريس، وينتقل الى دوائر أخرى. ولوأعطي المدرس علاوة تدريس، تقدر مثلا بعشرين أوخمسة وعشرين دينارا، لما اصبح هناك نزيف مستمر من وزارة التربية والتعليم وبهذه الطريقة يحافظ على بقاء المدرس مستمرا فى عملية التدريس.

٤) والمباني.. اذ يتفق الجميع على أن معظم مباني التربية والتعليم لا تصلح للتدريس بتاتا. ومثالا على ذلك المدرسة التي فى دائرته الانتخابية، وفي مدرسة الحد للبنات. في هذه المدرسة المساحة التى يلعب فيها الأطفال تقدر ب (٤٠) قدما في (٣٠) قدما،

٥) معظم مدارس البحرين تقريبا تحتاج الى هدم وبناء فهل فكرت الحكومة بصفة عامة أن تسير وفق خطة لبناء مدارس نموذجية مع العلم أن المال الآن متوفر لديها؟

٦) يوجد جماعة من المدرسين اشتغلوا منذ ٢٠ سنة ولم يقدروا.. ولم يعين أحدهم حتى مديرا مساعدا أومديرا وآخرون عملوا منذ (٥) سنوات فقط وعينوا مدراء رأسا.

٧) سبق للمعلمين وأن تقدموا بطلب لانشاء جمعية ترعى شئونهم وإذا كانت وزارة التربية والتعليم قد وافقت فستكون قد حلت بعض الاشكالات ولوكان وزير التربية يزور كل مدرسة على حدة لاكتشف أن هناك بعض المدارس لا يوجد بها حتى ماء بارد مع أن جهاز التبريد لا يكلف أي ثمن.

بعد ذلك جاء دور السيد عبدالأمير منصور الجمري الذي أكد على الحقائق التالية:

١) أنه لم يجد فى هذه المقابلة ما يدعوالى غضب الوزارة وأنه تلمس فى هذه المقابلة التعاون الجاد مع الوزارة وأنه يستغرب كثيرا أن يتخذ ضد هؤلاء أجراء على أساس ذلك، اللهم الا أن تكون هناك دوافع مخفية ليسوا مطلمين عليها

٢) أننا جميعا نعيش فى ظل الدستور الذي يقول فى مادته (٢٣) " حرية الرأى والبحث العلمي مكفولة، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أوالكتابة أوغيرهما.. الى آخر المادة " وفى ظل هذه المادة بالذات يأتي الاجراء غريبا، ومرفوضا، ولعلى اتهم الوزارة عندما اتخذت هذا الاجراء، بأنه جاء بدون تأمل، وبدون اعطاء الموضوع حقه من التفكير، واجراء كهذا يعتبر عقوبة لا قانونية.

٣) انطلاقا من مبدأ التعاون مع الوزارة، ومع المعلمين بالذات، فأنه يشجب هذا الاجراء،

وأنه واثق من سعادة الوزير بانه سينهى ما حدث بصورة عاجلة وأنه يهمه أن تعيد وزارة التربية النظر فى معاملتها ككل للمعلين. بصورة عامة فتعطيهم ما يستحقونه، وتتلمس جوانب النقص لتكملها.

أما العضوالسيد رسول عبدالعلي الجشي فبدأ بالقول بأن موضوع التعليم يحتاج الى أكثر من جلسة، وأن القضية في رأيه هي أوسع من موضوع الأربعة أوالخمسة الموقوفين. فالقضية تتعلق بوضع التعليم، وتجاوب التعليم مع وضع البلد، وتجاوب التعليم مع التطور والنموالذى يتطلعون اليه. بعد هذه المقدمة أكد النائب رسول على الأمور التالية:

١) أن قرار سعادة الوزير اتخذ بناء على سياسة حكومية ولذلك لا نستطيع أن نحمل الوزير وحده المسؤولية. لذا فأنه يحمل الحكومة ككل مسؤولية قرار سعادة وزير التربية.

٢) أن القرار اعتمد كما ذكر بعض الزملاء على منشور صادر سنة (١٣٦٦) أي قبل حوالي (٣٠) سنة. هذا يعنى أن العقلية التي كانت تسود قبل (٣٠) سنة، لا زالت للأسف الشديد تسود هذا اليوم.. ربما كانت هناك مبررات لوأد الحرية قبل (٣٠) سنة، ولكن لا أعتقد أن المبررات لا زالت موجودة اليوم لوأد حرية الجماهير..

٣) أن الأساتذة يمثلون قطاعا من الشعب، ولا يمكن أن نحرمهم الحق فى أن يبدوا آراءهم.. أنه اكتشف من خلال الموضوع أن ما أثير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر تدخلا، ولا حتى هجوما على وزارة التربية، بقدر ما يعتبر نوعا من النصيحة لواتخذتها الادارة، وحاولت أن تحقق فيما أثير، فربما استفادت من ذلك.

٤) أن القضية ترجع الى قضية الحرية فى البلد وهل يبقى (١٧،٠٠٠) سبعة عشر ألف موظف فى الحكومة تحت طائلة قانون صدر قبل (٣٠) سنة؟

وهل صحيح أن نبعد جميع الذين يعملون فى الوظائف الحكومية عن ابداء آرائهم مهما كانت الآراء صحيحة ؟ لوكانت مواقف الأساتذة الموقوفين مواقف ثورية، مواقف تدعوللانقلاب، مواقف تدعولتغيير النظام، مواقف لا دستورية، ربما كان ذلك مبرر لاتخاذ هذا الاجراء،

٥) أن هذا الموضوع تم بحثه فى السنة الماضية عندما منعت الحكومة بعضا من موظفيها أن يلقوا خطابات فى عيد العمال، وتمت اثارة الموضوع مع بعض الاخوان من الوزراء، وقيل لهم ان هذا يجب أن لا يستمر، واذا كانت هناك قرارات قبل (٣٠) سنة فيجب أن يعاد النظر فيها فى ظل الدستور وفى ظل الوضع الديمقراطي.

٦) هل يستمر القرار القديم ساري المفعول؟ أم أننا كأعضاء فى المجلس، علينا أن نتقدم بمشروع قانون لالغاء ذاك القرار؟ أن ايقاف الحرية اومنع من يعمل لدى الحكومة من ممارسة حريته الكاملة، سيدفع الكثيرين للاستقالة من الحكومة، وبالتالي، فبدل أن نستقطب الامكانيات، التى يمكن أن تستفيد منها البلد، سنرى الكثير منهم يتركون

الحكومة للعمل مع شركات خاصة، أوللجوء لأعمال خارج نطاق اختصاصاتهم.
أما السيد العضوعيسى أحمد قاسم فقد ركز على النقطتين التاليتين:
النقطة الأولى: بالأمس القريب كانت لجنة الشكاوى والعرائض تدرس شكوى من المدرسين، وفى الرد على هذه الشكوى خاطب سعادة وزير التربية قادة الجيل بمثل هذه العبارة التي تتضمن هذا الكلام: " ان مثل هذه العقول المهترئة، لا تستطيع تحمل تربية الجيل" . لونظر سعادة الوزير فى هذه العبارة من جديد، ربما لم يرضها لنفسه، فهي صادرة فى حين تغلب العاطفة على عقل الانسان، فتخرجه بكلمات عما يريد. ورجا من المسؤول بهذه الدرجة أن يحاسب كلماته، قبل أن يحاسبها الناس.
النقطةالثانية: أنه اقرب ما الى ذهنه أن ألاجراء الذى أتخذه سعادة وزير التربية، انما قام على القرار العتيق الذي ذكره بعض الاخوان، الذى يحرم المدرس أوالموظف من ابداء أي رأي، وان يتحدث أي حديث، ألا برقابة الوزارة. أن هذا القرار فيه مصادمة واضحة لأمر شرعي واضح أيضا، هوالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هذه القاعدة الشرعية المسلمة عند جميع المسلمين، يجب ان لا تدفن فى بلد مسلم، ينص دستوره على اسلامية هذا البلد. وقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تتقوقع فى حدود الصلاة والصوم، انما تنطلق مع انطلاقة الحياة الى كل أنشطة الانسان، فردا ومجتمعا، وفى علاقته الدولية، وفى كل مجال من مجالاته.
وطالب لهذا الوطن العزيز أن يكون المجال فيه مفسوحا لحرية الكلمة، فى الحدود التى تبنى لا تهدم، وفى الحدود ألتي ترتكز على التعاون لا على العداء واذا كانت القاعدة التى استند عليها قرار الفصل فاسدة، فان كل فرع قد نشأ على هذه القاعدة مصاب بالفساد.
ونأتي الآن الى مداخلة العضوالسيد عيسى قاسم الذي تتطرق فيها للأمور التالية:
١) أن السياسة التعليمية عندنا سياسة لا تزال استعمارية، وأنه يؤكد معهم هذا القول، ليس فى مجال التعليم فقط، ولكن فى كافة مجالات الحياة فى البحرين عندنا، نحن لم نستقل الا منذ سنوات قلائل ولم تبدأ عندنا الحياة الدستورية، الحياة التى نبني فيها أسسا للديمقراطية، الا منذ سنوات قليلة. هذا يعنى أننا لا نزال مثقلين بالتركة الاستعمارية، وأننا لا نزال لم نتخلص من التركة الاستعمارية، وان واجب السلطات (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية) وواجب كل مواطن أن يعمل على التخلص من هذه التركة الاستعمارية، هذا يعنى أن ما قيل على لسان المدرسين واقع، وهم قرروا واقعا، ونبهوا المسؤولين الى هذا الواقع، الذى يجب التخلص منه.
٢) أن كل مواطن من حقه أن يعبر ومن حقه أن يقول أيضا أننا لا نزال نسير فى نهج استعماري، ولم نتخلص من التركة الاستعمارية وهذا لا يعني أن من يقول هذا الكلام

هـوانسان مخرب وأن من يقول هذا الكلام هوانسان يود أن يهدم الأسس فى هذا البلد، ان من يقول هذا الكلام هـوانسان مخلص بناء، يود لهذا الوطن لوأنه تخلص من التركة الاستعمارية،

٣) أنه يتضامن مع كافة الأعضاء فى شجب قرارات الوزير، ويطالبه أولا- بسحب الانذار الموجه الى المدرسين، وعدم ارغامهم على الاعتذار، لأنهم لم يقولوا شيئا يعتذر عليه، واعادتهم الى أعمالهم لئلا يتعطل أبناؤنا عن تلقى العلم، وأن يسحب أيضا المنشور الذى وزع على كافة المدارس لمحاولة تمييع هذه القضية المطروحة اليوم.

أما السيد حمد عبدالله أبل وهومن كتلة الوسط فقد طالب في البداية باعطاء المدرس فى الداخل وأبناءنا فى الخارج كل التشجيع وكل الرعاية، وكل الحقوق المشروعة فى الدستور. ومن ثم حصر الكلام في الآتي:

١) هناك حق عام تقرره المادة (٢٣)، وقد تفضل بقراءتها الزميل عبد الأمير الجمري، وهناك مادة (٤) تجعل جميع الناس سواسية أمام القانون.

٢) انه لا يتصور أن حقا عاما يصادر بناء على منشور، وليس بناء على قانون. واذا صودر الحق العام فى هذا البلد بمنشور فأعتقد أنها سابقة خطيرة، وان هذا الدستور ينتهك انتهاكا صريحا.واذا كان هناك قانون فليطبق على الجميع فجميع المواطنين سواسية (العدل أساس الحكم) مادة رقم (٤) (والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم، والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين، دعامات للجميع تكفلها الدولة).

٣) أن مجلة المواقف التى نشرت آراء الزملاء المدرسين، نشرت كذلك مواضيع أخرى، بأقلام موظفين فى الدولة، موظفين فى أعلى مناصب الدولة، هؤلاء الموظفون الآخرون لم يتخذ بحقهم اجراء، وانما بوركت أعمالهم، بينما ينال هؤلاء المدرسون كل الجزاء، ويحرمون من العمل.

٤) أنه يعتقد أن وزير التعليم ليس وحده هوالمسؤول عن تنفيذ القوانين فى هذا البلد، فالوزارة ككل مسؤولة عن هذه التفرقة بين المواطنين، وفرض العقوبة على المدرسين فقط، وترك غيرهم دون عقوبة ودون حساب.

٥) أن هذا الاجراء الذى اتخذ بحقهم هواجراء تعسفي كما ذكر الاخوان يعتمد منشورا صدر منذ (٣٠) سنة.

بعد ذلك أعطي حق الكلام للعضوعيسى حسن الذوادي الذي أكد على الأمور التالية:

١) أن الدستور لم يوضع لجماعة، دون أخرى والحكومة دائما تردد بأن أي نقاش أوأية حرية للرأي يجب أن تطرح داخل هذا المجلس، وهذا أسلوب غير صحيح، أسلوب خاطئ،

لان الدستور ما وضع للنواب الذين انتخبهم الناس بل الدستور وضع لشعب البحرين فيجب أن يشمل الشعب بكامله.

٢) أن اتخاذ القرار من الأساس كان خاطئا، لأنه لا يجوز ادانة المتهم قبل الحكم عليه – ألادانة مسبقا هذا شيء مرفوض، ووزارة التربية والتعليم لم تستند على منشور أوقانون، انما استندت الى اعلان صادر منذ أيام بلفريف "حيث يقول الاعلان: بأن المدرسين أوموظفي وزارة التربية والتعليم، لا بد أن يشعروا رؤساءهم المباشرين بكل ما يريدون نشره، بمعنى أن المدرس أوموظف الوزارة اذا كان لديه رأي يريد ان ينشره فى الصحافة أوفى الاذاعة أوعبر أية وسيلة أخرى، عليه ان يعرضه على رئيسه المباشر، ورئيسه المباشر يعرضه على من هوأعلى منه، الى أن يتخذ قرارا فيه فاذا ووفق عليه سمح له بالنشر، واذا لم يوافق عليه لا يسمح له بالنشر.

٣) أن المنشور لا يقول لك شيئا- المنشور يحقق فقط اشعار الوزارة بكل ما ينشر- هذا المنشور ليس قانونا حتى نقول: لا بد أن يأتى قانون ينقضه- هذا مجرد اعلان، صدر فى فترة مظلمة من تاريخ البحرين.. الوزارة متمسكة به الى الآن، تمسكا خاطئا، وانا أتصوره تعنتا.

٤) القرار السريع الذى يحدث لأول مرة فى تاريخ البحرين هوأن ينشر المقال يوم الاثنين، ويوقف المدرسون يوم الثلاثاء. أي أن الوزارة بلغت بها السرعة الى اتخاذ قرارها خلال(٢٤) ساعة، بينما الأطفال فى المحرق يصب عليهم المطر ثلاثة شهور والوزارة لم تتحرك وهذا يتطلب التمعن فى العقلية التى تسير عليها وزارة التربية والتعليم.

واختتم حديثه بالمطالبة ب : ١) الغاء القرار التعسفي ضد المدرسين،واعادتهم الى أعمالهم ٢) اعادة النظر في المناهج التربوية والادارية كلها والغاء الاعلان الذي صاغه بلجريف قبل (٣٠) سنة.

لم تقتصر المداخلات على هؤلاء الأعضاء بل شملت أيضا السادة الشيخ ابراهيم سلمان الخليفة وحسن عيسى الخياط وخالد الذوادي ومحمد سلمان حماد.

بعد أن خلص الأعضاء من مداخلاتهم جاء دور الوزير الشيخ عبد العزيز بن محمد الخليفة (وزير والتعليم) ليرد على تعليقاتهم بالآتي:

١) أن وضع الموضوع بحيث يشمل كل المدرسين فيه مبالغة، وفيه اثارة لكل المدرسين، ولكنه يود أن يؤكد ان المدرسين هم من النضج والمعرفة، بحيث يميزون الخبيث من الطيب، وبحيث يعلمون اذا أريد استدراجهم الى المزايدات كما يحدث الآن

٢) أن منشور (١٣٦٦ هـ) الذي أكد عليه الأعضاء قد أوقف والغي، والدليل أن هناك مدرسين يكتبون فى الصحف بصورة منتظمة، ولم يطلب منهم أحد أن تطلع الوزارة على

ما يكتبون.

٢) أن المطالبة بأن نساوي بين النقد والاتهام فهذا شيء عجاف. أن المدرس شريك لنا فى العملية التعليمية فكيف نطمئن الى مدرس يدخل فى اليوم على مئات الطلاب فيقول لهم أن المناهج من وضع الاستعمار، ويقول لهم أن وزارة التربية والتعليم تعمل جاهدة لتخريج الكتبة فقط. ويقول لهم أن الوزارة قد اعتمدت فى الآونة الأخيرة تخريج المدرس الرخيص وانه على المدرس أوعلى الطالب أن يقبع ساكتا ،وأن يتلقى مختلف الترهات والأباطيل.

الرسائل التى كتبت للمدرسين أمامي لم يشر فيها أبدا الى المنشور سنة (١٣٦٦ هـ) بل أنني لا أتذكرهذا المنشور، ولا أتذكر عبارته ولا تاريخه.

٣) أن أحد المدرسين يقول أن هناك أمورا كثيرة استطاعت الوزارة تمريرها دون الرجوع الى من يهمه الامر، وان وزارة التربية والتعليم قد عهدت منذ الآونة الأخيرة بأمور التعليم الى معلمين رخيصين. فهل يستكثر على الوزارة أن تطالب المدرس بأعطاء دليل واعطاء مثل على ذلك- هل هذا تعسف؟

٤) أن أحدهم يقول أن تطور التعليم عندنا يسير وفق مخطط رسمته سياسة استعمارية، وان منطلق ذلك عدم الرغبة في اعداد كوادر فنية، كي لا تفلت البلد من قبضة السوق الرأسمالي الأجنبي. أن هذا اتهام صريح للمسؤولين عن التعليم، بأنهم يخططون هذا التخطيط، فهل يستكثر علينا أن نسأل المدرس اعطنا مثلا.. اعطنا دليلا.

٥) أن أحدهم يقول أن المناهج عندنا تفرغ الطالب من وعيه الوطني ليسهل السيطرة عليه واستسلامه، وانها تعلم الخضوع والطاعة وذل العبيد. إذا لم يكن هذا اتهام للمسئولين عن التعليم فماذا يكون؟

٦) أننا لا نصادر الحريات ولكننا لا يمكن أن نقبل شركاء لنا فى العملية التعليمية يقولون هذا الكلام من وراء ظهرنا. يقولونه للطلبة.... فاذا الطالب الحدث فى الابتدائي انطبع فيه هذا إلرأي، فماذأ يكون اذا ذهب الى الجامعة. وأعتقد أن هناك فى الخدمة التعليمية أناسا يطبقون مناهج الاستعمار، ويعملون كذا.. وكذا فيما قرأته عليكم؟

٧) أننا نحن الذين طالبنا بالديمقراطية بوسائلنا وبالطريقة المباشرة، قبل ان يتعلم غيرنا كيف يمسك القلم.

٨) أن الثلاثة المدرسين لم يرد على لسانهم أن المناهج هي من وضع الاستعمار وانما ورد فقط عن لسان المدرسة التى هي تمت بالقرابة الى الزميل مرهون، وقد أكد (محسن مرهون) تماما اقتناعه أن الحياة العامة فى البلد لم تتخلص الى الآن من نفوذ الاستعمار.

٩) أن البحرين تتبع تماما اتفاقية الوحدة الثقافية بين الدول العربية- وهي تطبق توصيات المؤتمر وزراء التربية العرب.

فيما يتعلق بجمعية المعلمين قال الوزير أن جماعة من المعلمين تقدمت منذ سنتين الى الوزارة بطلب الحصول على قاعة القسم التجارى، لكي يجتمعوا أوينتخبوا جمعية تأسيسية لجمعية المعلمين فأذن لهم واجتمعوا واختلفوا وانفض الجمع. وأن الوزارة ما زالت مستعدة لمساعدة المدرسين فى تشكيل جمعية لهم، ولكنهم رفضوا هذا الشيء، وقالوا هذا تركيب فوقي لأن بعض المدرسين اتصلوا بالوزارة. لذا فأن تعطيل انشاء جمعية المعلمين - حسب قول الوزير- يعود الى المعلمين أنفسهم.

١٠) أن الاجراء الذى اتخذ بالنسبة للثلاثة المدرسين والمدرسة هواجراء اداري، وأن الوزارة تعامل المدرسين معاملة الأخوة ومعاملة الأبناء، وأنها مصرة على أن الكلام الذي قرأته على المجلس هوكلام يقع تحت طائلة الاتهامات، وليس نقدا أبدا. فاذا كان الاخوان يحبون أن ينهوا الموضوع، فليسعوا سعيهم لكي تسوى الأمور بالحسنى، والا فلا مناص أبدا الى التراجع عن القرارات الادارية، التى اتخذت حفاظا على هذه الخدمة.

وقد رد على تعليق الوزير كل من السادة الأعضاء حسن علي المتوج والعضوسليمان الشيخ محمد ومحمد جابر صباح مما يعكس تعاطف نواب المجلس الوطني على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم بقضية المعلمين وهذه هي الملاحظات المهمة التي وردت في مداخلة العضوالسيد علي الصالح وهومن كتلة الوسط:

١) أن السيد الوزير قال أن الكلام الذي ورد على لسان بعض المدرسين في مجلة المواقف هواتهام وليس نقدا والواقع أن هذا الحكم قابل للأخذ والرد.

٢) أن أهم المشكلات التى يعانى منها التعليم فى البحرين هي نقص المؤهلات التربوية بنسبة كبيرة من المدرسين تقدر ب (٤٨) من مجموع المدرسين ونقص المدرسين البحرينيين في المرحلة الاعدادية والثانوية حيث تبلغ نسبة البحرينيين (٣٢) الى مجمل المدرسين في هذه المرحلة.وجود نسبة كبيرة تقدر ب (٥٢) من المباني المدرسية الغير صالحة من الناحية التربوية والتي هي في الأصل بيوت استؤجرت وحولت الى مدارس لمواجهة حاجة التوسع السريع في التعليم. والمناهج الدراسية وطرق التدريس والحاجة الى تحديثها وفق الأفكار الحديثة في علم التربية ووفق الحاجات المتجددة للطلبة ومجتمعهم. ضعف استخدام الوسائل التعليمية الحديثة (كعينات التربية) في عملية التربية والتعليم.

٣) أن هذا هوكلام السيد حمد السليطي مسؤول التخطيط التربوي فى وزارة التربية والتعليم فى دراسة مطولة كتبها مؤخرا الى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عن واقع التخطيط التربوي فى البحرين. حيث يقول ان قضية تطوير النظام التعليمي فى البحرين، هى قضية لا تمس وزارة التربية والتعليم فقط، بل هي قضية يجب أن تركز لها جهود مختلف مؤسسات الدولة ذات العلاقة

٤) أن وزارة التربية والتعليم لا تخلومن النقد، ولا تخلومن النواقص، بالرغم مما كتب، ولكل وجهة نظره، وعلى هذا الأساس، فنحن يجب علينا أن نعالج مثل هذه الأمور، لاتاحة مزيد من الديمقراطية والحرية الى أوسع القطاعات الممكنة، حتى يتسنى لنا اكتشاف مواطن الضعف، ومحاولة معالجتها.

٥) أن الأمم المتحدة شكلت لجنة متخصصة برئاسة السيد ادجر فور رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق لمناقشة مشاكل التعليم وهي تقول فى احدى فقراتها : " لكي نمكن الشعب من أن ينهل من معين التعليم المستمر، ما امتدت الحياة واستمرت، يجب أن تفرد المادة الدراسية، أي عدم صبغها بالصبغة الجماعية، وينبغي أن يكون التلاميذ والطلاب على وعي، يمكنهم من معرفة مكانتهم وحقوقهم ورغباتهم، وأن تنحسر الأشكال التسلطية فى التدريس، لتحل محلها العلاقات التى تتسم بالاستقلال والمسؤولية المشتركة والحوار، ولابد أن يقوم التدريب التربوي على معرفة الجوانب المتعددة للشخصية الانسانية، وعلى احترام هذه الجوانب، وان يحل التوجيه محل الاختيار والانتقاء، ويجب على أولئك الذين يفيدون من المؤسسات التعليمية أن يشاركوا فى ادارتها ورسم سياستها، ومن الضروري أن تختفى مظاهر البيروقراطية، وأن تدار هذه المؤسسات بطريقة ديمقراطية.

٦) أنه يعتقد بأن المدرسين لم يخرجوا عن هذا المضمون، وان اختلف فى بعض الجوانب، وأنما قد يكون هناك بعض الخطأ أنما أيضا لا يعالج الا بالنقاش والحوار المقنع.

واختتم علي الصالح مداخلته بالقول بأنه يعتقد أن الموضوع ليس هواعتذار من قبل المدرسين، كما انه ليس اعتذارا كذلك من قبل السيد وزير التربية والتعليم، وأنما الحل هومزيد من الحوار، ومزيد من النقاش، ومزيد من الديمقراطية بينه وبين مدرسيه، بينه وبين طلبته، بينه وبين المسؤولين عن التربية والتعليم فى هذا البلد، حتى يستطيع فعلا، وهوالعليم والخبير فى تخصصه أن يقنع الجميع بمنطقه وبكلامه، وأن كلمة تقال خير من ألف اجراء يتخذ.

الامر الباعث على الدهشة هوأن الوزارة لم تتراجع عن موقفها بالرغم من وقوف جيمع النواب الى جانب المدرسين الأمر الذي أدى الى تواصل قضية المدرسين المفصولين وتفاعلها في الداخل والخارج.

ففي الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة في ٩ مارس ١٩٧٥ تمت قراءة الكتاب الوارد من جمعية المعلمين الكويتية بتاريخ ٧٥/٢/٢٤ وفيه تطالب بإعادة المعلمين الموقوفين عن العمل. كما تمت قراءة سبع عرائض مقدمة من مدرسين ومدرسات من مدرسة الرفاع الشرقي للبنين ومدرسة الرفاع الشرقي للبنات ومدرسة أبوصيبع للبنين ومدرسة كرانة وبعض مدارس المنامة يحتجون فيها على قيام وزارة التربية والتعليم على توقيف بعض المدرسين

عن العمل.

ومن أجل وضع نهاية حميدة لهذه الأزمة سارعت كتلة الشعب للتقدم باقتراح برغبة يطالب بإلغاء القرار الصادر من وزارة التربيه والتعليم بتاريخ ٧٥/٢/٢٧ الخاص بفصل المدرسين ويطالب بإعادتهم إلى أعمالهم. وقد وقع على الاقتراح السادة الأعضاء خالد الذوادي ومحمد جابر صباح ومحسن مرهون ومحمد حماد وعيسى الذوادي وتم تقديمه في ذات الجلسة وأحيل الى لجنة الخدمات الإجتماعية مع إعطائه صفة الإستعجال.

والحقيقة أن اللجنة كانت في مستوى المسئولية حيث لم يمضي اسبوعان حتى فرغت من اعداد تقريرها الذي تم عرضه في الجلسة الثالثة والثلاثين المنعقدة في ٢٣ مارس ١٩٧٥ وهوكالآتي :

١) مناقشة التقرير بتاريخ ١٩٧٥/٣/٨ من قبل اللجنة.

٢) الاجتماع بسعادة وزير التربية والتعليم بتاريخ ٩ /١٩٧٥/٣ وتبادل الراي معه حول الموضوع. في هذا الاجتماع عرضت اللجنة الأمر على سعادة الوزير في محاولة لتطويق الاشكال وحصره في اضيق نطاق لكيلا يستفحل ويتسع الى درجة يصعب معها السيطرة عليه وتلافي عواقبه.

٣) افاد سعادة الوزير أن الاجراء الذي اتخذته وزارته هواجراء اداري وقطعي ولا يمكن الرجوع، وأنه اتخذ بحق اشخاص وجهوا الى هذه الوزارة التي يعتبرون جزءا منها تهما لا تستند الى دليل ولا الى اثبات.

٤) أفاد الوزير أنه كان أمام المدرسين والمدرسة فرصة الاعتذار كوسيلة وحيدة لحل الأزمة.

٥) الوزير يصر على أنه ليس من اختصاص هذا المجلس مناقشة الاجراءات الادارية للوزارات.

٦) اللجنة تعارض رأي الوزير في تفسيره كلام المدرسين على أنه تهما موجهة الى وزارته وانها تنطلق في هذه المعارضة من اجماع المجلس الموقر على ذلك خلال المناقشة العامة التي جرت حول هذا الموضوع بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ والتي اكد فيها المجلس ضرورة احترام حرية الراي والتعبير وافساح المجال للنقد البناء وهذه هي المبادئ التي اكد عليها دستور البلاد واعتبرها من مقومات الحياة الديمقراطية والتي كان يتوجب على سعادة الوزير أخذها بعين الاعتبار قبل أن يتخذ قراره بهذا الشأن.

٧) بخصوص دفع سعادة الوزير بعدم اختصاص المجلس في نقاش هذا الأمر باعتباره شانا اداريا ترى اللجنة أنه لا يوجد تعارض بين هذه الرغبة وبين القرار الاداري ولا تعتبر ذلك طعنا فيه.

٨) أنه اتضح أنه ستيرتب على قرار الوزير مضاعفات يتوجب على كل من السلطتين

التنفيذية والتشريعيى محاصرتها خاصة وأن الأمر يمس الحريات العامة عدا عن أن هذا الاقتراح المقدم ليس سوى ابداء رغبة الى الحكومة الموقرة لاعادة النظر في قرارها.

في ختام التقرير الذي حمل توقيع النائب محمد جابر صباح بصفته مقرر اللجنة عبرت اللجنة عن أملها في أن تعيد الحكومة النظر في القرار كي ترجع الأمور الى مجراها الطبيعي.

بعد قراءة التقرير داخل ثلاثة أعضاء هم النائب علي صالح الصالح والنائب محسن مرهون والنائب الشيخ عبدالأمير الجمري وجميعهم يطالبون بارجاع المعلمين المفصولين لكن وزير التربية والتعليم الشيخ عبدالعزيز رد عليهم بعدم التجاوب مع رغبة الاعضاء مؤكدا أن الفصل هواجراء اداري. في نهاية التعليق على التقرير صوت المجلس بأغلبية ٢٥ صوت بالموافقة على الرغبة بإلغاء القرار الصادر من وزارة التربيه والتعليم وتم رفع الرغبة إلى الحكومة من أجل الموافقة عليها.

لكن الحكومة رفضت التجاوب مع رغبة المجلس وظلت متمسكة بقرار الفصل بما يعني أن الحكومة هي من يقف وراء الموقف المتصلب للوزير وأنها قد تخذت هذا الموقف من أجل تأديب المدرسين ظنا منها أن اليساريين والتقدميين هم من يقف وراءهم.

تجدر الاشارة الى أنه وقبل الشروع في مناقشة تقرير اللجنة تمت قراءة عريضة شكوى من طلاب وطالبات معهد المعلمين والمعلمات وعريضة من مدارس البحرين الثانويه (رقم ٦٥ ب). كما تلقى المجلس شكوى من مدرسين ومدرسات من مدرسة فاطمه الزهراء والبديع وباربار (رقم ٦٦ ب) والجميع يحتجون على قيام وزارة التربيه والتعليم بتوقيف بعض المدرسين عن العمل.

كان أول المعلقين على هاتين العريضتين هوالسيد جاسم محمد مراد الذي بدأ بتلاوة المادة (٢٣) من الدستور التي تقول بالنص " حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه، ونشره بالقول أوالكتابة أوغيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. بعدها قال أن من أسباب المشاكل التى ابتليت بها الأمة العربية هوالحجر على حرية الرأي لخلق الإرهاب الفكري ثم الإرهاب البدني. من ثم قال أنه ممن يحبذ حرية الرأي، والمكافحة ضد حجره، ولكن على أساس أن هذه الحرية تنتهي عندما تمس حرية الآخرين. واستشهد بالمادة " ٢٣ " من الدستور التي تنص صراحة على ان هذه الحرية، وفقا للشروط والاوضاع التى يبينها القانون وقال أن لا حرية بدون ضوابط. ويبدوأن النائب جاسم مراد استخدم هذه المادة الدستورية من أجل شن الهجوم على اليسار حيث قال أن أربعة من المعلمين دست عليهم أفكار لا تطابق واقع هذا البلد، وهي فى مجموعها ضد قيمه وعروبته ورسالته، وأنهم ترجموا أفكارهم تهما موجهة

الى أسلوب التعليم المقرر من قبل جامعة الدول العربية والتي نحن لا نتمكن من مخالفة البرامج المقررة من قبلها لكي يتمكن أبناؤنا من تحصيل العلم فى هذه الجامعات العربية.
واستطرد يقول أنه كان من المفروض دراسة التهم وتمحيصها قبل القائها ونشرها فى مجلة ألمواقف. واتهم مجلة المواقف وقال أنها هي السبب فى ذلك. بعدها أفاد العضو جاسم مراد بتكوين لجنة من أربعة أعضاء من هذا المجلس لتصطحب من اتهموا أنهم كتبوا انتقادات فى صيغة تهم، وقالوا لهم ان مجرد دخولهم الى حجرة وزير التربية يعتبر نوعا من الاعتذار البسيط الشفهي، وسيحل الخلاف- لكن المدرسين رفضوا. واستند مراد على المادة (١٠٤) من اللائحة الداخلية وقال أنه عندما يحدث خلل بين المعلمين والإدارة، فأنهم كمجلس ليس لهم حق أن يتدخلوا فيه لأنهم كسلطة تشريعية من حقهم التشريع والمراقبة، وليس من حقهم أن يتدخلوا فى السلطة التنفيذية. لكن الذي حدث الآن هوفوضى فى هذا البلد بسبب استخدام الطلاب. وأضاف جاسم مراد القول بأنه يشجب استعمال الأطفال للمآرب الخبيثة وأن الذي يحدث الآن أن الكل يجرجرهم في هذا المجلس وهويتصور الآن أن الفوضى ربما حدثت من معلمين مدسوسين أومن جهاز المخابرات حتى يقرون قانون أمن الدولة، لكنهم يرفضون اقرار قانون أمن الدولة. فتح باب السجون أيضا لجماعات بريئة وأنهم أيضا لا يريدون السجن لأحد. وذكر مراد بالعام الماضي حيث حدث اضراب في " ألبا" وتم سجن أناس ربما أبرياء.
كان المعلق الثاني والأخير على هاتين العريضتين هوالسيد علي قاسم ربيعة وهذه هي خلاصة مداخلته:
١) أن المجلس عقد جلسة فى السابق تناول فيها موضوع المدرسين وفيها أجمع معظم النواب على شجب السياسة التي يتبناها الوزير وطالبوا باعادة المفصولين الى وظائفهم الا أن الحكومة الموقرة كعادتها رفضت هذا الطلب من المجلس.
٢) أن رفض الحكومة حل القضية قد سبب إحراج للمجلس فى الداخل كمؤسسة ديمقراطية يجب ان أن تحترم من السلطة التنفيذية ويجب أن يؤخذ برغباتها.
٣) أن الاحراج الثاني هوفقدان المجلس قيمته كمؤسسة ديمقراطية يحترمها الجميع وأن الناس فقدوا ثقتهم فى هذا المجلس لانهم وصلوا الى قناعة بأن هذا المجلس لن يحل اشكالاتهم ومشاكلهم.
٤) كانت المشكلة فى البداية صغيرة جدا وكان بالامكان تطويقها لكنه كبرت نتيجة اصرار الحكومة على عدم الحل ولذا فقد تصاعدت الأحداث ووصلت الى ما وصلت اليه من الفوضى وعدم الإستقرار.
٥) المدرسون مهما كانت افكارهم، فأنها تمثل الافكار الجديدة فى هذا المجتمع، ولا أعتقد

ان هناك من النواب ومن الوزرأء من يرفض الأفكار الجديدة لأنه اذا رفض هذه الافكار فانه يرفض التطور والنمولهذا المجتمع.. وهذا ما يتعارض ومنطق العصر.

واختتم ربيعة مداخلته بمناشدة الحكومة بمراجعة موقفها للمرة الأخيرة وأن تقضي على المشكلة في مهدها قبل أن تتطور وتوافق على ارجاع المدرسين.

جاء تعليق وزير التربية والتعليم على هذه الرسائل بالقول بأنه لا يوجد الآن معلمون موقوفين. فالمعلمون قد تم فصلهم كاجراء اداري وأن التعليق (يقصد تعليق جاسم مراد وعلي ربيعة) في الواقع قد دار حول عريضة ما كان ينبغي أن توضع على جدول الأعمال لانها متأخرة جدا.

من الواضح تماما من رد الوزير المقتضب أن وزارة التربية لا تكترث بنداء ممثلي الشعب ورغباتهم وأن اجراء الفصل في نظر الوزير قد اصبح أمرا واقعا وهذا الموقف ان دل على شيء فهويدل على التحد الصارخ لرغبات النواب.

ما يجب الاشارة اليه في هذا السياق هواقدام عشرة من الأعضاء على تقديم اقتراح برغبة الى رئيس المجلس يطالبون فيه بتخصيص جلسة خاصة لمناقشة قضية المعلمين المفصولين وقد قدم الطلب في الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة في ١٦ مارس ٧٥ لكن المجلس اختلف على موعد انعقاد الجلسة الأمر الذي نتج عنه تأخير البت في الطلب.

لم تكتفي السلطة بفصل المدرسين بل أقدمت على اعتقال واحد منهم كما بين ذلك العضوعلي ربيعة في مداخمتف في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في ٢٠ إبريل ٧٥ وذلك تعليقا على الرساله الواردة من أتحاد الطلبة البحرينين في السويد الذي يستنكر فيها فصل المدرسين والإجراءات الحكوميه الغير ديمقراطيه ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

في هذه المداخلة قال علي ربيعة أن القضية هي أكبر من قضية مدرسين وأنها تتعلق بأزمة الديمقراطية في هذا البلد ككل. وأنه من الخطأ أن تعتقد السلطة التنفيذية أن الديمقراطية تتمثل في وجود هذا المجلس فقط بينما الديمقراطية تبدأ بالتشكيلات النقابية وبالاتحادات الطلابية وكذلك باعطاء مزيد من الحرية للمواطنين وللصحافة لكن هناك كبت للحرية ولا زالت الأمور سائرة على ما هي عليه منذ ما قبل الاستقلال الى وقتنا الحاضر. وأضاف ربيعة القول فقال أن المجلس تقدم باقتراح برغبة وفاز هذا الاقتراح برغبة على أساس اعادة المدرسين الى أعمالهم الا أن السلطة توجت عملية الفصل باعتقال أحد المدرسين أيضا وأن هذا هورد السلطة على رغبة المجلس.

١٣) جوازات السفر الخاصة

اثناء مناقشة مشروع قانون جوازات السفر في الجلسه السابعة والثلاثين المنعقده في

١٦ إبريل ٧٥ أثار أعضاء كتلة الشعب احدى المسائل الحقوقية المهمة وهي المتعلقة بمبدأ المساواة بين الموطنين في الحقوق وأمام القانون. توقف السادة الاعضاء عند المادة الثامنة التي تلاها السيد العضويوسف سلمان كمال مقرر لجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع والتي تقول : " يجوز بموافقة الأمير منح جواز سفر دبلوماسي الى:

ا- أعضاء الأسرة الحاكمة.

ب- موظفي الدولة الموفدين في مهمة رسمية الى الخارج، وذلك بناء على طلب من وزير الخارجية.

ج- الموفدين لتمثيل دولة البحرين في إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وذلك أثناء تادية مهمتهم.

د- زوجات أفراد الفئتين (ب)، (ج) البحرينيات الجنسية وأولادهم القصر المسافرين في صحبتهم.

وقال المقرر أن المادة أقرت كما وردت بالإجماع، عدا البند (ا) الذي ترك أمره للمجلس الموقر.

والسبب في ذلك كما هو مدون في الإيضاحات أن اللجنة نظرت فى الاقتراح المقدم من العضوعلى ربيعة والداعي بحذف البند (١) من المادة المتعلق بمنح جواز سفر دبلوماسي الى أعضاء الأسرة الحاكمة لكن اللجنة رأت بأغلبية أعضائها الحاضرين ترك أمر هذا التعديل للمجلس الموقر للبت فيه.

وقد استند العضو علي ربيعة في هذا التعديل على مبدأ المساواة في الحقوق على اعتبار أن هذا التمييز في الحقوق يتعارض ومبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور وأكد أن المواطنين سواسيه أمام القانون.

كان أول المعلقين على طلب الغاء الفقرة سعادة الدكتور حسين محمد البحارنة وزير الدولة للشئون القانونية الذي قال أن اللجنة ترى أن الفقرة (ا) من المادة يجب أن تبقى كما هي فى المشروع، ولا ترى ضرورة حذفها، لأنها تنسجم مع القوانين المطبقة في المنطقة بشأن هذا الموضوع، ويوجد نفس النص في قانون الكويت الخاص بالجوازات. وقال الوزير أنه يعتقد أن هذا النص يترك للأمير (رئيس الدولة) في هذه البلدان باعتباره نوعا من الامتيازات الخاصة بالأمير، وللأمير أيضا بالنسبة لقانون الجنسية ان يمنح الجنسية، وهذا أيضا نص معمول به في المنطقة ولهذا ترى الحكومة ان لا تحذف هذه الفقرة، وترى ضرورة بقائها فى المشروع كما كانت كجزء من المادة الثامنة.

كان المتكلم بعد الوزير هوالعضوعلى قاسم ربيعة الذي دافع عن مقترح إلغاء الفقرة (ا) بالآتي:

" أنا لست ضد أفراد العائلة الحاكمة في حصولهم على جواز سفر خاص، ولكن المستوى الحضاري الذي وصلت اليه البلاد، والمستوى من الوعي الذى وصل اليه المواطن فى البحرين يرى أن لا يكون هناك تمييز بين المواطنين.

المواطنون سواسية أمام القانون. ولذلك تقدمت بهذا الاقتراح انطلاقا من هذا المبدأ، واعتمادا على الدستور الذي ينص على تساوى المواطنين " .

كانت المداخلة الثالثة للسيد محسن حميد مرهون الذي دافع عن مقترح الالغاء بالقول: " أن جواز السفر الدبلوماسي بما له من ميزات يسهل على المواطن صاحب المهارة المعينة أداء مهامه هذه، دون أن تتخذ تجاهه إجراءات تعيق هذه المهام، ولقد حصر القانون نوع المواطنين الذين يكلفون بهذه المهام، والذين يجب أن تسهل أمورهم من هذه الزوايا، لئلا تعاق مهامهم. وحيث ان القانون قد حصر هؤلاء المواطنين فى مهامهم، فبالتالي أنا لا ارى داعيا لأن تكون هناك جوازات سفر دبلوماسية لمواطنين بلا مهام. القانون نفسه حدد إعطاء جواز السفر الدبلوماسي لكذا وكذا وكذا.. أى فلان وفلان الذين لابد أن تكون لهم جوازات سفر دبلوماسية نتيجة لأوضاعهم الرسمية فى البلد. وبالتالي فليس هناك داع لان تعطى جوازات سفر دبلوماسية الى غيرهم، وأرى ان تعديل الزميل علي ربيعة وارد، وأتعشم أن يصوت مع هذا التعديل.

وجاء دور السيد محمد سلمان حماد (وهوأيضا من كتلة الشعب) ليدافع عن مقترح الالغاء بالقول :

" أن الحكم الذي جاء في الفقرة (أ) من المادة حكم مطلق، ولم يخصص هذا الحكم مجموعة معينة أومحدودة، لكي تكون لدى الواحد قناعة، بحيث أنه يقرها وتوافق الواقع.. وهذا الحكم المطلق يعطى الأمر الى أنه مثلا كل شخص من أفراد العائلة الحاكمة له الحق في الحصول على جواز سفر دبلوماسي. ثالثا- الجواز الدبلوماسي هذا خصص لمهام معينة يقوم بها الشخص الذي يمنح الجواز الدبلوماسي، ولا تعطى على أساس كون الشخص من كذا وكذا، وانما لقيامه بمهمة معينة للدولة. بمعنى أن الجواز الدبلوماسي مربوط بالمهمة أوالخدمة للدولة بالخارج. وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يتطابق الأمر، أوينسحب الحكم الى خارج هذا النطاق ثم هناك كثير من أفراد الأسرة الحاكمة ليست لهم علاقة بالمعمل الدبلوماسي، وليس من المعقول أن يعطوا جوازات دبلوماسية.

ثالثا- الرأي الذي قاله الزميل علي ربيعة رأي سليم، ذلك أن ما بلغناه من مستوى حضاري، ونحن جئنا لنشرع للأجيال القادمة، وعلى ذلك يجب أن نؤطر الحياة السياسية والاقتصادية داخل أطر صحيحة، ومعلومة الخطوط، وواضحة.. ولذلك لا أرى أن نحشر شيئا في مكان غير مكانه، حتى الأسرة الحاكمة- مع احترامي لها- وضعها في هذا الموضع

ليس له محل من الإعراب. واذا كان أفراد الأسرة الحاكمة يمنحون جوازات دبلوماسية على أساس ما يؤدونه للدولة من خدمات كبقية المواطنين، ولا أعتقد أن ذلك يشرف أفراد الأسرة الحاكمة بأن يكون لهم تمايز، خاصة فى هذا العصر الذى يعرفون مستواه وحقيقته، وأعتقد أن حذف الفقرة (ا) هوالصواب. ".

كان من ضمن المعارضين لمقترح علي ربيعة بالغاء فقرة (ا) عضو كتلة الوسط السيد جاسم محمد مراد الذي قال في معرض دفاعه عن استمرار وجود هذا الامتياز بما يلي:
" سيدى الرئيس.. ما قاله الأخ علي ربيعة واقع، ولكن المنطقة حاليا تحكمها أعراف، ما اجتازتها المنطقة حتى الآن. بعض أفراد العائلة كبار فى السن، ويجب تكريمهم، ونحن عندما نكرمهم بجواز دبلوماسي فليس معنى ذلك أننا نفضلهم على الجميع.. أبدا، بل أننا نوليهم، نوعا من الاحترام، أويعطون نوعا من الاحترام في الخارج. وأنا لا أجد داعيا لئلا نعطى هذا الحق للأمير، خاصة وأننا أعطينا الأمير، أوأن الدستور بالأحرى أعطى الأمير بعض الصلاحيات فى مواد كثيرة، المادة(٣٣) و(٣٢) و(٣٦) و(٣٧) " للأمير أن يبرم المعاهدات، والمادة (٤١) " للأمير أن يعفويمرسوم ويشكل وزارة، الى آخره- هذه كلها مواد تعطيه صلاحيات أكبر من إعطاء جواز سفر دبلوماسي لواحد من أفراد عائلته. ولذلك فنحن من الموافقين على بقاء هذه المادة.

والغريب في الموضوع أن هذه القضية المبدئية لم تنل ذلك الاهتمام البالغ من أعضاء المجلس وخاصة من الكتلة الدينية بدليل السلبية التي تعامل بها المجلس واحجامه عن اتخاذ موقف حيالها. فبعد مداخلة السيد جاسم مراد صدرت موافقة جماعية على قفل باب النقاش وبدأ الرئيس بطرح التعديل للتصويت لكن النتيجة جاءت مخيبة للآمال حيث لم يصوت على حذف الفقرة سوى ستة أعضاء هم اعضاء كتلة الشعب فيما وافق على ابقائها ١٤ عضوا وامتنع الآخرون عن التصويت. وعندما جاء التصويت على المادة متكاملة وافق عليها ١٨ عضوا وعارضها ثلاثة أعضاء وامتنع الباقون عن التصويت وبذلك تم إقرار المادة كما هي.

في ختام هذا الفصل أمكن القول أن القضايا السياسية التي تم طرحها في المجلس خلال دورتي الانعقاد والتي تم استعراض الأهم منها آنفا هي من يعطي الصورة الحقيقية للوضع السياسي خلال تلك المرحلة الحساسة من تاريخنا الوطني التي أعقبت الاستقلال. فهذه الأحداث والوقائع تعكس كما قلنا عقلية الحكم التي تصر على التعامل مع المجلس وكأنها هي صاحبة الارادة السياسية الحقيقية وأنها هي من يملك سلطة اتخاذ القرار. وعلى هذا الأساس ترفض السلطة القيود الدستورية وترفض التغيير وبناء الدولة العصرية. وكما هوواضح من الوثائق البريطانية فأن الادارة البريطانية تتحمل مسئولية حماية ودعم هذا

النهج التسلطي والقمعي الذي أفضى الى تجميد العمل بتلك الصلاحيات المحدودة التي يتمتع بها المجلس الوطني.

القضايا العمالية

مع اكتشاف النفط في الثلاثينات من القرن الماضي دخلت البحرين في طور جديد من المشاكل العمالية ذات الصبغة الرأسمالية. ومع نموالطبقة العاملة وارتباطها الوثيق بالعمل في حقول النفط والشركات الصناعية الكبيرة أخذت هذه القضايا والمشاكل أبعادا سياسية حيث لعبت الطبقة العاملة دور كبيرا في نضالات شعب البحرين وقدمت بذلك التضحيات الجسيمة في الخمسينات والستينات والسبعينات في سبيل تحقيق التطور الاجتماعي والاستقلال السياسي.

تشهد انتفاضة الستينات وأحداث السبعينات على مدى تفاقم المشاكل والقضايا العمالية وذلك بسبب رفض الحكومة التعاطي معها واصرارها على تبني خيار استخدام القمع والسجون ضد التحركات العمالية المطلبية. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه السياسة التي تضع مصالح الشركات الأجنبية فوق مصالح الطبقة العاملة البحرينية هواستفحال المشاكل وتراكمها وتحولها الى قنابل موقوته. لذا لم يكن مستغربا أبدا أن تتفجر هذه القضايا مع بدء الحياة النيابية في صورة الاضرابات المتتالية التي تجاوز عددها الستة والعشرين اضرابا. كما لم يكن مستغربا أبدا أن تنهال العرائض وشكاوى العمال العاملين في الشركات الصناعية وقطاع المقاولات وغيرها على المجلس الوطني ومنذ بدء أعماله وان تصبح هذه القضايا في قمة أجندة المجلس الوطني. ومن الطبيعي جدا أن تتخذ كتلة الشعب موقف المدافع عن حقوق الطبقة العاملة وأن تبرهن على مصداقيتها والتزامها بهذه القضايا التي تبنتها في برنامجها الانتخابي. كان المفترض من الحكومة أن تتعامل مع هذه الاضرابات بروح من المسئولية وتسارع في وضع الحلول العملية للقضاء على هذه المشاكل وضمان عدم تكرارها ولكنها وعلى العكس من ذلك راحت توجه اتهامها للقوى السياسية بأنها هي وراء تحريك الساحة العمالية بغرض تسييسها.

لم يكن قد مضى شهر واحد على بدء الحياة النيابية حتى بدأت العرائض العمالية تنهال على المجلس ومثال على ذلك تلك العريضة المقدمة من عمال شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة وفيها يشتكون من قلة الموظفين البحرينيين ومن جلب العمالة من الخارج ومن عدم ارسال العمال البحرينيين الى الخارج لتدريبهم على الأعمال الفنية.

وقد تفهم أعضاء المجلس هذه المطالب وخوفا من استفحال مشكلة البطالة بادر ١٦ عضوا

من أعضاء المجلس وهم يمثلون الكتل البرلمانية الثلاث بتقديم اقتراح بتخصيص جلسة مستعجلة لمناقشة القضايا العمالية وكان ذلك في الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ ٢٠ يناير ٧٤ وقد نص الاقتراح على ما يلي:

أن العمل حق للمواطنين وواجب عليه بمنطوق المادة (١٣) من الدستور وهم البناة للوطن والدعامات التي تشيد عليها أركان الاقتصاد الوطني وهم الذين بايديهم وسواعدهم يبذلون في سبيل رخاء المجتمع.

أنه لنكران للجميل واجحاف بحقوق المواطنين أن لا يوفر العمل الشريف والكسب الحلال للعمال في هذا البلد وهو كذلك هدر للطاقات البشرية والخبرات والمهارات وتعطيل لطاقات انتاجية يجب أن توضع في مكانها اللائق بها وذلك أن تكفلها الدولة كما ورد في المادة رقم (٥) من الدستور. وأننا نواب هذا الشعب بناء على المادة رقم (٧٢) من الدستور نطرح موضوع العمل بجميع أبعاده عليكم للمناقشة ولتحمل المسئولية تجاهه ونقترح ما يلي:

أولا :- تخصيص جلسة مستعجلة لمناقشة موضوع العمل بجميع أبعاده.

ثانيا :- تنتخب في هذه الجلسة لجنة برلمانية للعمل مع المسئولين على:

١) احلال العمال البحرينيين العاطلين عن العمل محل أي عامل أجنبي يستطيع البحريني القيام بمهام عمله.

٢) التحقيق في التسريحات الكيفية التي تمارس تجاه العمال ووقفها.

٣) الطلب من الدولة تقديم مشروع قانون عمل جديد للعمل والعمال في أقرب فرصة ممكنة.

ومما يدلل على حجم مشكلة البطالة ويعكس مستوى الوعي العمالي تلك المبادرة التي قام بها العمال بتشكيل لجنة خاصة بالعاطلين عن العمل والتي ما لبث أعضاؤها وهم عباس عواجي وأحمد سند البنكي وعبدالجليل الحوري ومحمد الريس ودرباس أن تقدموا في الحادي والعشرين من يناير بخطاب الى وزارة الداخلية يطلبون فيه الحصول على ترخيص بتسيير مسيرة عمالية تتجه صوب المجلس الوطني بهدف لفت نظر المجلس لقضية العاطلين. وبدلا من أن تبادر وزارة الداخلية بالرد على اللجنة جاء الاتصال من مدير العمل السيد خليفة خلفان الذي أخبر أعضاء اللجنة برغبة وزير الداخلية الاجتماع بهم وكان من ضمن الذين حضروا الاجتماع السيد ابراهيم حميدان وزير العمل وضابط المباحث البريطاني الجنسية. كان ملخص الاجتماع هوايصال رسالة الى اللجنة مفادها أنه ما دامت البلاد تعيش في العهد الديمقراطي فأن الحكومة لا ترغب في رؤية مسيرات عمالية. لكن اللجنة لم تكن لتعبأ بنصائح الحكومة وتحذيراتها واعتبرت ذلك تقييدا للحريات التي نص عليها الدستور. في اليوم التالي قام العمال بتسيير مظاهرتها التي انطلقت من وزارة العمل وتوقفت عند مبنى المجلس الوطني وهناك خرج عليهم رئيس

المجلس الاستاذ حسن جواد الجشي ومعه أمين سر المجلس الأستاذ عبدالله المدني وقام الرئيس باستلام رسالة العاطلين.

كانت الجلسة الحادية عشر المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٧٤ مخصصة لمناقشة القضايا العمالية وقد استهل المجلس أعماله بقراءة رسالة العاطلين عن العمل التي جاءت متزامنة مع طرح الموضوع للمناقشة المفتوحة وهي كالآتي:

٢٢ يناير ١٩٧٤

حضرات السادة رئيس وأعضاء المجلس الوطني الموقرين

تحية واحتراما،

انه لا يخفى عليكم ما تعانيه الطبقة العاملة فى البحرين من اضطهاد وتعسف مضطردين طيلة السنوات الماضية، وما قيل فى حقها زورا وبهتانا من قبل الشركات والمقاولات. لقد اتهموا العامل بالبحريني بالتقصير وعدم الادراك والكفاءة فى العمل، وكانت جميع هذه الاتهامات باطلة وغير صحصحة ولا تستند الى الواقع، وكان القصد من وراء ذلك هواقناع المسئولين فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالسماح لهم بجلب العمال الأجانب محل العمال المواطنين.

والمعروف أن العامل الأجنبي يعمل ضمن اتفاقيات مجحفة وبأجور زهيدة تتيح - خاصة- للمقاولين المحليين قدرا كبيرا من الربح وبالتالي تصد أبواب العمل فى وجه العمال البحرينيين أوتضع شروطا قاسية ومجحفة من تدني فى الاجور الى مضايقات فى العمل لا يستطيع العامل المحلي تحملها.

كذلك نود أن نلفت نظركم الى حقيقة واضحة وهي أن العامل البحريني قد مارس العمل الصناعي والفني بطرق حديثة منذ عام ١٩٣١ وتدرب عليهما تماما حتى أتقنهما، وهناك شواهد كثيرة تدل على ذلك، أولها بناء أكبر مصفاة فى الشرق الأوسط وهى مصفاة شركة بابكو وكما اشتركت اعداد كبيرة من العمال البحرينيين فى بناء المنشآت الصناعية ومد الأنابيب الضخمة فى البلد الشقيق الأكبر المملكة العربية السعودية. وما يزال ذلك حتى الآن يشهد بكفاءة العامل البحريني فى أكثر مناطق الخليج.

كذلك تقوم بعض الشركات الصناعية أمثال شركة Goerge (Wimpey) جورج ويمبي وشركة برون أند روت (Brown &Root) بارسال العمال البحرينيين الى جميع مناطق الخليج الصناعية برا وبحرا معتمدة على كفاءة العامل المحلي، ولكن تدخل المقاولين واستبدالهم العامل البحريني بالعامل الأجنبي للأسباب التي أوردناها جعل هذه الطبقة فريسة للبطالة والافلاس المادي.

اننا نعلم بأن حكومتنا الرشيدة تحت قيادة سموأمير البلإد قد أعلنت قرار تأكيدها على

بناء هذا البلد الخير وتحقيق مصالح هذا الشعب فى ظل الدستور والحكم الديمقراطي الذي أقره سمو الأمير.

لذلك نرى أن نلخص ضمن هذه الرسالة المطالب الملحة التى نتوجه بها اليكم:

١) الزام الشركات والمقاولين بتشغيل العمال البحرينيين بدلا من العمال الأجانب فورا.

٢) منع المقاولين والشركات من جلب عمال أجانب، والحد من التلاعب والتحايل على القانون باعطائهم رخص عمل من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

٣) أن تكون الروتب التي تصرف للعمال من قبل المقاولين والشركات متساوية بما يتناسب وغلاء المعيشة.

٤) أن يشرع قانون للنقابات العمالية حتى تتمكن من صون حقوقنا المشروعة حسب القانون.

هذا وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتنا لكم بالتوفيق لخدمة جميع المواطنين. وشكرا ".

وقد وقع على هذه الرسالة نيابة عن العاطلين مجموعة من الناشطين في الحقل العمالي وهم عباس عبدالله عواجي ويوسف صباح البنعلي وعبدالجليل علي عمران.

من الواضح أن الرسالة سلطت الضوء على المزيد من القضايا والمشاكل وطرحت جملة من الحلول بدأت المناقشة وكان أول المتكلمين وزير العمل السيد ابراهيم حميدان الذي ألقى كلمة بين فيها وجهة نظر وزارته فيما يتعلق بمجمل القضايا العمالية والمطالب المطروحة في الساحة وهذه هي المواضيع التي تطرق اليها:-

أولا:- أن الطبقة العاملة من أبناء هذا الوطن هي موضع اهتمام الحكومة لما تمثله من دعامة رئيسية في عملية البناء والتنمية ومصدر خلاق من مصادر الانتاج ولقد أولت الحكومة هذا الاهتمام بالطبقةالعاملة في مواد عديدة من مواد الدستور. وحيث أن قانون العمل البحريني لعام ١٩٥٧ يحتاج الى اعادة نظر فقد ارتأت الحكومة أن تتقدم لمجلسكم الموقر بمشروع قانون جديد وذلك رغبة منها في أن يشارك ممثلوالشعب في دراسة ومناقشة واقرار هذا القانون وذلك لأهميته البالغة ولكونه يتعلق بمصالح المواطنين مباشرة.

ثانيا:- أما فيما يتعلق بحرية التنظيم النقابي فالكل يعرف حق المعرفة أن الحكومة تقدمت بمسودة الدستور للمجلس التأسيسي وفيه المادة (٢٧) الخاصة بحرية التنظيم النقابي ولقد أقرت هذه المادة وأصبحت سارية المفعول بعد التصديق على الدستور. أما بخصوص التنظيم النقابي قبل اقرار الدستور فالوضع يختلف عنه الآن إذ كانت الحكومة في ذلك الوقت تقوم بمهمتي السلطة الشريعية والتنفيذية وأنه لأسباب ادارية وفنية لم تتمكن الحكومة من استكمال أجهزتها الادارية والفنية لتتمكن من وضع الأحكام المتعلقة بالتنظيم النقابي موضع التنفيذ. لذلك أوقفت العمل بتلك الأحكام لفترة من الزمن. أما فيما يتعلق بموضوع العمال العاطلين فاود أن أوضح أن غالبية العمال الذين ترددوا على الوزارة بحثا

عن العمل كانوا يعملون لدى مقاولين وشركات خاصة وفي أعمال مؤقته انتهت خدماتهم فيها بانتهاء المشاريع التي كانويعملون بها، وانما الوزارة باشرت منذ الأيام الأولى للبحث لهم عن أعمال تتناسب ومهنهم وما زالت الوزارة تعمل بكل طاقتها في توظيف الباقي منهم لدى المؤسسات والشركات الخاصة كما أن الوزارة لجأت الى تقييد رخص العمال الأجانب وخاصة في المهن المتوفرة حاليا في السوق المحلي وذلك بقصد احلال العمال البحرينيين محل الاجانب ووختاما أود أن أستمع الى آراء الأعضاء الزملاء في القضايا العمالية.

بعد أن فرغ الوزير من القاء كلمته شارك في المناقشة والرد عليه تسعة اعضاء مثلوا الكتل الثلاث في المجلس. ونظرا لأهمية القضايا المطروحة وتشعبها تم التقدم بمقترحين أحدهما من النائب محسن مرهون وينص على تشكيل لجنة خاصة تتعاون ولجنة العمل والشئون الاجتماعية لحل المشاكل العمالية ودراسة المشاكل العمالية بشكل عام ووضع الحلول وتقديم المقترحات الناجعة لها. والمقترح الثاني وهولا يختلف كثيرا عن المقترح الأول وقد تقدم به النائب حمد أبل وهوينص على انتخاب لجنة من بين أعضاء المجلس الوطني لوضع الحلول واقتراح مشروع قانون يكفل للعامل البحريني حقه الكامل في وطنه مع الأخذ بعين الاعتبار حق التفاوض الجماعي من خلال النقابات العمالية كافلا له عيش الكريم من خلال قانون الضمان الاجتماعي.

وقد استقر رأي الأعضاء على رأي العضو محسن مرهون بتشكيل لجنة يوكل اليها مهمة دراسة المشاكل والقضايا واعداد تقرير بذلك. والحقيقة أن مداخلات النواب التسعة الى جانب رسالة اللجنة العمالية نجحت في اعطاء صورة صادقة عن الوضع العمالي وسلطت الضوء على ظروف العمل في السبعينات والدور السلبي الذي لعبته الحكومة. ولذا فقد بادرت اللجنة البرلمانية بتبني معظم الحلول والمقترحات التي تم طرحها وحرصت على تقديمها كتوصيات في تقريرها.

الأمر المثير للاستغراب في هذه المناقشات هورفض الحكومة تحمل مسئولية تدهور الوضع العمالي وعدم استعدادها لتقبل النقد البناء الذي تقدم به السادة الاعضاء. بل أنها ذهبت الى أبعد من ذلك عندما قالت أن اتهامها بالقصور ليس في محله وأنه هجوم لا مبرر له.

جاء ذلك على لسان وزير الخارجية الشيخ محمد من مبارك الذي داخل بالآتي:

" يؤسفنى ونحن فى مستهل حياتنا الدستورية أن يطرح موضوع بهذه الأهمية والأبعاد فى حياة البلاد، أن يطرح بهذا الشكل الذى فيه الكثير من الروح الخطابية والبعيدة عن الدقة فى المعلومات. هناك من قال بأن دم العامل وعرقه يباع فى السوق، وهناك من قال بأن العامل البحريني يساق بالعصى الى العمل، وهناك من يقول بأننا نعيش فى فوضى اجتماعية، وهناك من قال بأن الحكومة اعطت الشركات الحبل لشنق العمال. ونحن نقول

هنا بان مثل هذا الكلام المنهمر يمكن أن نقرأه فى صحيفة ما وعن كاتب لا يقدر المسئولية ولا يرتفع الى مستواها أما أن تطرح قضية اخواننا العمال بهذا الشكل فانه ظلم غير مقبول لأننا مطالبون أن نعطى كل مواطن حقه وفى مقدمتهم العمال الذين أولتهم هذه الحكومة كل الأهمية حيث تعيش البحرين فى ازدهارر اقتصادي لم تر مثيلا له فى تاريخها القديم ولا فى عصرها الحديث وأصبحت البحرين مركزا تجاريا بارزا فى هذه المنطقة الحساسة من العالم.

أن انشاء الشركات والصناعات فى هذا البلد نقصد به على وجه الخصوص رفع مستوى العامل، واننا عندما شرعنا الدستور وأصدرناه كانت حقوق العمال مضمونة ومكفولة فى مواد الدستور ونحن مطالبون اليوم بتنفيذ ما قرره الدستور، وقد شكلت لجان مختصة من هذا المجلس لمناقشة هذا الموضوع والوصول الى حلول نهائية، فاننا نطالبكم فى هذا المجلس بالعمل الجاد لدراسة هذه المشاكل من جميع جوانبها ونتحمل المسئولية مع السلطة التنفيذية فى حل هذه الأمور، ونحن مطالبون بتحقيق العدالة الاجتماعية لكل المواطنين وهذا هوالتحدي الذى سيواجه هذا المجلس بعد انتهاء دورته. هناك حقائق كثيرة تخالف ما تفضل به الاخوة من أقوال وتصورات.

أن أمامي أرقاما تدل على أن شركة البحرين أكبر شركة لديها أيادي عاملة في البحرين ،نسبة غير البحرينيين ١١ ٪ فقط هذا يدل على أن بحرنة الوظائف تسير في نفس الوقت قدما. أنا لا أنكر أن هناك نواقص يجب التغلب عليها ولكن بالعمل الجاد وبالتشريع الذي يحفظ للعامل كرامته ومصلحته نحقق أهدافنا المشتركة جميعا لخير شعب البحرين وكل آت قريب بعون الله ".

أما سعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد ابراهيم محمد حسن حميدان فقد كانت مداخلته كالآتي:

"لقد تفضل الزملاء وأفاضوا بالنسبة الى القضية العمالية. بعضهم وصف العمال المتعطلين بجيش موجود فى هذا البلد، وبعضهم وصف أوضاعهم من القسوة كأنها مشانق ويساقون بالعصى، وبعضهم وصف الطبقة العاملة الموجودة بالعصور الغابرة التي مرت على أوربا وهو عصر الرومان.

لا أعرف- سيدي- من أين جاءوا بكل هذه الأوصاف. لو تكرم أحد الزملاء بمراجعه وزارة العمل بخصوص البطالة التي هي موضوع هذه الجلسة لاكتشفوا أن الاعداد التي يتكلمون عنها لا تشكل جيوشا وان الطبقة العاملة التى تعيش في البحرين لا تعيش فى وضع العصور الغابرة وانما تعيش في القرن العشرين وفى ظروف انسانية وفى وضع اجتماعي أفضل كثيرا من العهود التى مرت عليها البلاد، فرص العمل مازالت متوفرة لجميع البحرينيين.

لدي احصائية بعدد العمال العاطلين، وأعود فأقول أن العمال العاطلين هؤلاء كانوا يعملون في مشاريع مؤقتة لدلى مقاولين وشركات خاصة تنتهى أعمالهم باستمرار بانتهاء العمل وينتقلون الى عمل آخر، الاحصائية التى أمامى لشهر ديسمبر ١٩٧٣ وصل عدد العمال الذين ترددوا على الوزارة ٤٣٩ عاملا فقط وليس هذا العدد بجيش الى القوة العاملة فى البحرين اذ أن هذه النسبة لا تشكل حتى ١ ٪ من الطبقة العاملة الموجودة فى البلد، من هذا العدد أرسل فى خلال شهر ديسمبر ٣٢٥ عاملا لاستلام وظائفهم فى المؤسسات والشركات الخاصة. الاحصائية الأخرى لغاية ١٩٧٤/١/١٩ لشهر يناير بلغ عدد العمال الذين ترددوا على الوزارة ٣٣٠ عاملا فقط وليس هذا العدد بجيش يهدد هذا البلد فى أمنه واستقراره، أرسل عدد كبير منهم أيضا لأعمال تتناسب مع مهنهم وتخصصاتهم. لوتفضل بعض الزملاء وسألوا فقط عن الأعداد التى يتكلمون عنها لاكتشفوا الحقيقية. تكلم بعض الزملاء عن النقابات، وأعود فأقول بان الحكومة قد تقدمت بمادة حرية التنظيم النقابي فى مشروع الدستور وأقرت هذه المادة كما تقدمت بها الحكومة ولا زالت الرغبة أكيدة لدى الحكومة والمجلس بوضع هذه النقابات والأحكام المتعلقة بها فى حيز التنفيذ.

تكلم بعض الزملاء بخصوص الظلم الواقع على الطبقة العاملة واقترحوا سن قانون الضمان الاجتماعي، أعود فأقول الضمان الاجتماعي أيضا قد تقدمت به الحكومة فى مسودة مشروع الدستور وأقرت المادة واستدعت الحكومة خبيرا بعد اقرار الدستور لوضع مسودة قانون جديد سيعرض على هذا المجلس بخصوص الضمان الاجتماعي.

تكلم بعض الزملاء بخصوص السلامة والأمن الصناعي واستدعت الحكومة أيضا خبيرا لوضع تشريعات خاصة بالسلامة والأمن الصناعي وهويعمل الآن فى الوزارة لابراز هذه التشريعات وتقديمهما فى الوقت المناسب مع قانون العمل لمجلسكم الموقر. تكلم بعض الزملاء عن اضراب فندق هلتون وصوروا أن جماعة من الهنود قد أضربت احتجاجا على وجود بعض العمال البحرينيين. لا أعرف كيف نقلب الحقائق بالنسبة الى الناس، أعود فأذكر بأن عددا من الاضرابات قد حدثت من قبل العمال البحرينيين ولم ترسل سيارات الشرطة لأن اضراب العمال البحرينيين فى السنة الماضية قد حدث فى عدة أماكن ولم ترسل سيارات الشرطة لاعتقالهم لان وسيلة الاضراب كانت سلمية ولتحقيق مستوى من التفاوض مع الشركات والمقاولين الذين كانوا يعملون معهم لحياة أفضل ولشروط عمل أفضل".

كان المعقب الأول على كلام الوزير ابراهيم حميدان هوالنائب علي ربيعة الذي داخل بايراد الاحصائيات والأرقام التالية:

١) عدد السكان الأجانب الموجودين في البحرين يقارب ٤٥ ألف نسمة.

٢) أن عدد الأجانب التى أصدرت لهم الوزارة استمارة عمل أوجددت استمارة عمل لهم في عام ١٩٧٣ هو٢٧ ألف نسمة وأن هذا الرقم مأخوذ من الجهات الرسمية.

٢) أن عدد القوى العاملة الهندية والباكستانية لوحدها يزيد على ١٨ ألف نسمة وأن عدد زوجات الهنود الذين يحتكرون الأعمال الكتابية والسكرتارية هو ١٤٨٠ نسمة.

٣) أن مجموع عدد الأيدي العاملة الأجنبية هو ٢٤٥٢٠ (عددها في عام ١٩٧١ هو ٢٢٤٠٣).

٤) أن مجموع اليد العاملة البحرينية هو ٤٣٥٢٠ نسمة (عددها في عام ١٩٧١ هو ٣٧٩٥٠).

٥) أن عدد البطالة الموجودة فى البحرين حسب الاحصائية الصادرة من مصدر رسمي تزيد على ٣ آلاف عامل بحريني خلافا للرقم الذي أورده الوزير وهو٤٨٠ فقط.

واعتمادا على هذه الأرقام فأنه لا يوجد أي مبرر لوزارة العمل للبحث عن أعمال لليد العاملة البحرينية العاطلة طالما أن هذه النسبة الهائلة من الأجانب تعمل فى كل القطاعات المتوفرة فى البحرين.

وتأسيسا على هذه الارقام تقدم العضويالمقترحات التالية كحل جذري مستعجل:

١. انشاء فرع فى وزارة العمل تحت اسم (قسم بحرنة الوظائف) وتضع فيه مفتشين قديرين مخلصين وتعطيهم الصلاحية لغزوالمؤسسات والشركات الموجودة وتحصى المهن الموجودة التي يشغلها الأجانب والعمل على احلال البحرينيين محلهم بصورة جدية وسريعة ومنتظمة بحيث أن لا يطرأ على البلد وضع مثل هذا الوضع الذي نحن بصدده وهوخروج مسيرة – تسمى بمسيرة العاطلين– أن وجود مثل هذه المسيرة تعكس تفاقم الأزمة وعجز وزارة العمل عن حل الموضوع.

٢. علينا أن نقوم بواجبنا تجاه الطبقة العاملة الموجودة فتباشر بتكريمها واعطائها الوظائف المحترمة وما زاد على الوظائف التى يشغلها البحرينيون يمكن اعطائها لليد العاملة الأجنبية الى أن يتم تدريب اليد العاملة البحرينية.

٣. تأييد اقتراح الزميل عيسى أحمد قاسم الذي أورده بتشكيل لجنة برلمانية لمعالجة أودراسة مشروع قانون العمل الذي ذكر سعادة الوزير ابراهيم حميدان بانه جاهز. يجب أن يسلم مشروع القانون الى اللجنة البرلمانية للنظر فيه وتعديله وبالتالي عرضه على المجلس الوطني لمناقشته.

٤- الاسراع فى تشريع قانون الضمان الاجتماعي بصورة مستعجلة على أساس المحافظة على الايدي العاملة البحرينية وحتى لا يضطر العاطلون للتسول أو التسليف الى حين الحصول على عمل.

٥. أما عن النقابات فاللجنة البرلمانية يجب أن تعد تشريعا جديدا للنقابات أوممكن أن نطرح اقتراحا بقيام النقابات على أساس قانون النقابات الواردة فى قانون العمل لعام

١٩٥٧ كنقطة انطلاق وبالتالي تعديل قانون النقابات أوتشريع نظام داخلي يساير قانون النقابات الجديد الذي سيصدر عن اللجنة البرلمانية.

٦. مع احترامنا لقطاع الخدمات الذي ركز عليه السيد الشيراوي الا أننا يجب أن نركز على القطاع الصناعي والزراعي كحل أمثل لهذا البلد لان قطاع الخدمات لا يحل المشكلة ولا ينمي اقتصادنا والمفروض أن نعتمد على بناء اقتصاد يرتكز على دعامة صناعية وزراعية.

في نهاية المداخلة لفت سعادة رئيس المجلس نظر الزميل علي ربيعة الى عدم اختصاص اللجان الخاصة التي يؤلفها المجلس بالتشريع وقال أن التشريعات تحال الى اللجان الدائمة في المجلس حسب النص الدستوري وقد أيد الخبير الدستوري الأستاذ الدكتور ضياء الدين صالح رأي رئيس المجلس.

أما النائب الدكتور عبد الهادى عبد الرسول خلف فقد تركزت مداخلته في الآتي:-

١) أن الوزير حميدان قال انه فى شهر ديسمبر كان هناك ٤٣٩ عاملا عاطلا، لكنه يتصور أنه لوكان للعمال ثقة بوزارة العمل وبامكانيتها لتوفير العمل لوجد الوزير امامه ٣٠٠٠ عامل وجيشا كبيرا.

٢) أن قيام الحكومة فى السابق بمهام السلطة التنفيذية والتشريعية كما ورد على لسان الوزير هو خطأ كبير فى حد ذاته والخطأ الأصلي لا يبرر الأخطاء الفرعية، وما يفهم من كلامه أن السبب في فشل سياسة الحكومة العمالية هو أنها- أي الحكومة- كانت تقوم بدور السلطة التنفيذية والتشريعية.

٣) أن الحكومة فى السابق لم تقم بأبسط ما تمليه قواعد العدالة والتفاهم ألا وهوالاصغاء الى المطالب العمالية العادلة والمشروعة. فموقف الحكومة من المطلب العمالي بشأن حرية التنظيم النقابي هوموقف معروف وتكرر فى تاريخ الحركة العمالية. فالاضرابات العمالية فى ١٩٦٥ كان من ضمن مطالبها الأساسية والرئيسية اطلاق حرية التنظيم النقابي واضراب دائرة الكهرباء فى سنة ١٩٦٨ طالب أيضا بانشاء نقابة عمالية وتوفير أدوات السلامة وتعديل الأجور وتوفير المواصلات وجاء رد السلطة فى صورة اعتقال لبعض العمال وتسريح البعض الآخر واختتمت هذه الاجراءات بانشاء مركز للشرطة داخل مبنى الدائرة. فى مايو ١٩٧٠ اضرب عمال شركة طيران الخليج وكانت مطالبهم مركزة على انشاء النقابات وما الى ذلك من مطالب عمالية أساسية فكان جواب السلطة هودوريات شرطة والشغب ومن ثم حاولت تمييع الاضراب ولم تمتنع عن السماح بدخول مجاميع عمالية من خارج الشركة لافشال الاضراب. فى يونية ١٩٧٠ أضرب عمال دائرة الصحة- قسم مكافحة الملاريا كانت مطالبهم هي نفسها المطالب الأساسية التى رفعتها طبقتنا العمالية دائما وفى ذات الشهر أي يونية ١٩٧٠ أضرب عمال البرق واللاسلكي وتحددت

مطالبهم فى نفس ما طالب به غيرهم من أبناء هذه الطبقة. وفى نوفمبر١٩٧٠ أضرب العمال العاملون في موقع (ألبا) وكانت مطالبهم تتركز فى انهاء الاستغلال البشع الذى ألبا تمارسه (ألبا) ووسيطها المحلي كذلك المطالبة باطلاق حرية التنظيم النقابي والسماح بتشكيل نقابات عمالية واعطاء العمال الأجر الذي تدفعة الشركة كاملا وبدون نقصان الى آخر ذلك من المطالب العمالية التى سمعتم بها ولا شك، فماذا حدث لهذا الاضراب العادل وهذه المطاليب المشروعة؟ لقد طوقته شرطة الشغب بما يقارب من ٢٠٠ شرطي وتجاهلته وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تجاهلا معروفا. يجب أن نؤكد ان هذا الاضراب هواضراب مشرف فى تاريخ حركتنا الوطنية والعمالية وذلك لأن عمالنا رفضوا محاولات المندسين الذين حاولوا تخريب واعطاب المكان المتواجد فى الموقع بل أصروا على التأكيد على أن اضرابهم هواضراب نقابي عمالي مشروع وأصروا على مطالبهم النقابية الواعية.

٤) أن ما يرد على قول الوزير بأن هناك احتراما لحق التنظيم النقابي هو تقدم العمال الواعون بطلب فى ٧١/٨/٢٣ الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يطالبون فيه بقيام الاتحاد العام للعمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحره فى البحرين واختاروا لجنة تأسيسية وقدموا قانونا مؤقتا الى الوزارة استنادا الى قانون العمل البحريني لعام ١٩٥٧ الباب الثالث، لكن الوزارة ماطلت بينما وقامت أجهزة المباحث السياسية باستجواب أعضاء اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والموظفين هذا بغية زرع الرعب في نفوسهم. وهذا يدل على أن وجود النص في القانون على السماح بانشاء نقابات لم يطبق حتى الآن على الرغم من قوة المطالبة ووعيها.

٥) أنه يرى ضرورة تأكيد تضامن هذا المجلس وضرورة اعلان هذا التضامن الأكيد مع المطالب العمالية المشروعة. أن هذا التضامن بين المجلس وبين الطبقة العاملة البحرانية يجب أن يكون بمثابة اعتراف بفضل نضالات هذه الطبقة علينا حين استطعنا الحصول على ها المكسب السياسي ألا وهوالمجلس الوطني.

وهنا طلب سعادة وزير العمال والشئون الاجتماعية السيد ابراهيم محمد حسن وذلك للرد على ما ورد على لسان علي ربيعة والعضو الدكتور عبد الهادي خلف من أن عدد العاطلين يصل الى ٣٠٠٠ عامل فقال:

"ذكرت النسب التي أوردتها سابقا من سجلات الوزارة الرسمية وأن هناك مكتب مختص لاستقبال الطلبات وهذه الطلبات من واقع سجلات الوزارة. أما عن الاعداد والنسب التي تفضل بها الزميلان فليس لديه فكرة عن تلك النسب والاعداد وأعتقد أنه ليست من مهمة الوزارة أن تدور على الابواب تسأل عن العاطلين عن العمل. الوزارة لديها

مكتب وفيه موظفون مختصون يتابعون أعمالهم والأعداد أوالأرقام التي لدى المكتب هي ما ذكرتها من قبل وليست بالآلاف التي ذكرها الزميلان".

بعد مداخلة وزير العمل افاد سعادة رئيس المجلس بوجود اقتراحات وأن المقرر أن تنتهي الجلسة بتأليف لجنة يحال اليها كل ما طرح من اقتراحات وآراء وملاحظات وتصورات للمشكلة العمالية في البحرين على أن تقوم هي بما يجب من دراسات واتصالات وأن تقدم تقريرا بعد ذلك الى المجلس لمناقشته واتخاذ ما يراه بشأنه من قرارات.

وقد تمت الموافقة على المقترح الذي تقدم به الزميل محسن مرهون بتأليف لجنة برلمانية خاصة وتم تشكيلها من كل من السادة خليفة الظهراني وابراهيم سلمان الخليفة وعيسى الذوادي وعيسى قاسم وعلوي الشرخات كما وافق المجلس على أعطائهم فترة شهر كامل لانجاز المهمة.

ومما يدلل على عدم استيعاب الحكومة للمرحلة الجديدة وعدم استعدادها لتغيير نهجها التسلطي اقدام وزارة الداخلية على اعتقال أعضاء لجنة العاطلين ومن ضمنهم بعض العمال والنقابيين المشاركين في المسيرة وتقديمهم للمحاكمة وذلك في اليوم التالي لتسليمهم الرسالة لرئيس المجلس الوطني. الا أنه تم الافراج عنهم بكفالة مالية قدرها عشرة دنانير قام بدفعها محاميهم النائب محسن مرهون.

ما يعكس حجم المشاكل العمالية واستفحالها هوعدم توقف سيل العرائض والشكاوى التي كانت ترد الى المجلس. وقد استفادت اللجنة البرلمانية الخاصة من فحوى ومضمون تلك العرائض وحوته من قضايا عمالية مستجدة.

في الجلسة التاسعة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٧ فبراير تم عرض قضية العمال المضربين في شركة أوالكو البالغ عددهم ٤٠٠ عامل واعطائها صفة الاستعجال وذلك بناء على الطلب المقدم من ١١ نائبا وموافقة المجلس علما أن هذه الجلسة كانت مخصصة لمناقشة اللائحة الداخلية.

وقد علق على القضية العضو محسن مرهون وحدد مشكلة المضربين في مطالبتهم بزيادة في الراتب قدرها ٣٥ ٪ كعلاوة معيشة وأن الشركة رفضت هذا الطلب وأبدت استعدادها باعطاء زيادة تتراوح ما بين ١٠ ٪ و٥ ٪ فقط الأمر الذي جعل العمال يبعثون بانذار الى الشركة بالقيام بتنفيذ الاضراب في حالة عدم تجاوب الشركة مع طلبهم. وقد اختتم العضوكلامه بالقول بأن مدير العمل السيد خليفة خلفان أخطر العمال بأن الوزارة لم تتمكن وسوف لن تتمكن من حل القضية وقد تخلت عن هذا الأمر وأنها لا تستطيع أن تعمل من أجلهم شيئا.

كان رد وزير العمل السيد ابراهيم حميدان هوأن الوزارة تلقت كتابا يشكو فيه العمال

من غلاء المعيشة ويطالبون بزيادة الاجور بنسبة ٣٥ ٪ وحال ذلك بعث الوزارة بمندوبها الى شركة أوالكولاتصال بالعمال لمعرفة شكواهم والاتصال بالادارة للتوفيق بين العمال والشركة. ونتيجة لمساعي الوزارة قبلت الشركة باعطاء ١٠ ٪ للأجور المتدنية و٥ ٪ للأجور الأخرى وأنه في حالة ثبات أن الاجور في الشركة هي أقل عن مثيلاتها في الشركات الأخرى فأنها على استعداد لتعديل الجور بما يتمشى وتلك الأجور. لكن العمال رفضوا هذا العرض وبدأوا الاضراب يوم الأحد لأنهم يصرون على الزيادة بـ ٣٥ ٪. ولا زالت المفاوضات جارية بين العمال والشركة ووزارة العمل.

وتأتي مداخلة العضو عيسى الذوادي لتبين جملة من الحقائق التي استخلصها من معايشته المشاكل العمالية المطروحة بصفته أحد أعضاء اللجنة العمالية المشكلة من المجلس وهي:-

١) أن شركة أوالكوهي شركة وسيطة مهمتها توظيف العمال ودفعهم الى الشركات في مناطق العمل في المنطقةالصناعية كشركة بروان أند روت.مقابل دفع العمال تتقاضى أوالكونسبة تتراوح ما بين ٤٥ ٪ و٥٠ ٪ علاوة على أجر العامل مقابل توفير الاجازات المرضية والتدريب والعلاج والمواصلات وغيرها.

٢) أنه مقابل هذه النسبة التي تتقاضاها الشركة فأنها لا توفر لهم سبل العلاج ولا المواصلات ولا التدريب الكافي ولا الاجازات المرضية ولا الاجازات أيام العطل الرسمية ولذا فقد تقدموا الى اللجنة العمالية البرلمانية مطالبين بضمهم مباشرة الى الشركة الاصلية والاستغناء عن الشركة الوسيطة. وسيكون رأي اللجنة من ضمن توصياتها عند عرض تقريرها النهائي.

٣) أن العمال يطالبون بزيادة قدرها ٣٥ ٪ لكن شركة أوالكوعرضت عليهم ما بين ١٠ ٪ و٥ ٪ وقد رفض العمال هذا العرض ونتيجة فشل وساطة وزارة العمل نفذ العمال اضرابهم.

٤) أن الشركة طلبت تشكيل لجنة عمالية للتفاوض لكنه بعد تشكيلها أفادت الشركة أن هذه اللجنة معرضة للتسريح مما أدى الى انسحاب اللجنة خوفا ومن بعدها قامت الشركة بغلق أبواب الدخول للعمل ومنعتهم من الدخول.

كان رد الوزير هوأن مهمة المجلس الوطني هي التشريع للقوانين أما كون المجلس يضيع وقته في دراسة المنازعات العمالية ويسحب صلاحيات ليست من اختصاصه أصلا بموجب القوانين فهذا تضييع لوقت المجلس. أن هذا الرد يعطي الانطباع بأن الوزير ليس على دراية بمهام ووظائف البرلمانات في العالم.

جاء الرد من السيد علوي مكي الشرخات وهو أحد أعضاء اللجنة الخاصة ليقول بأن اللجنة قد أوشكت على تقديم تقريرها للمجلس وأنه من خلال زياراته مع الاخوة لاستقصاء الحقائق وجد أن العمال لا زالوا يعيشون في حالة رعب وخوف من رؤسائهم ومن الشركات.

أما العضوعلي ربيعة فقد عقب على كلام وزير العمل القائل بعدم اختصاص البرلمانات أوالمجالس النيابية بمناقشة المنازعات العمالية حيث قال بأن البرلمان في بريطانيا يناقش أوضاع ومنازعات عمال مناجم الفحم المضربين عن العمل والمجلس النيابي في لبنان يناقش المظاهرات والاضرابات التي صارت حول غلاء المعيشة. واختتم تعليقه بتأييد اقتراح السيد العضوخليفة الظهراني رئيس اللجنة العمالية بوجوب اعطاء اللجنة العمالية البرلمانية الفرصة لدراسة مشكلة "أوالكو" واعداد التقرير الكامل بالمهمة المنوطة بها.

في الجلسة العشرين المنعقدة بتاريخ ٣ مارس ٧٤ تم تلاوة ثلاث شكاوى تطالب بالحصول على عمل مما حدى بأعضاء المجلس لمناقشة هذا الموضوع من جديد. وقد انصب تعليق العضو عيسى الذوادي على مهاجمة وزارة العمل حيث قال أنها لا تملك الصلاحية لارجاع عامل مفصول الى عمله أو توظيف عامل عاطل مكان أجنبي وأن هذه الصلاحية مفقودة بالنسبة لوزارة العمل بدليل ان مشكلة اوالكو عندما أحيلت الى الوزارة بدأت المشكلة تتلكأ وأن الوزارة تركت المشكلة عائمة بين العمال والشركة. وكانت المفاجأة حديث العضو عيسى الذوادي عن اقدام شركة صيد الأسماك على فصل عاملين بسبب حديثهما للجنة البرلمانية العمالية عن المشاكل التي يتعرضون. وقد بررت الشركة عملية الفصل بالقول أن العاملين هما تحت التدريب وأنهما قد أنهيا تدريبهما علما أن واحد مهما قد أمضى ثلاث سنوات في العمل بينما أمضى الأخير أربع سنوات. وعندما طلبت اللجنة من مدير العمل أن يضغط على الشركة لارجاعهما رد المدير بأنه لا يملك حق فرض عامل مفصول. وعلى هذا الأساس طالب العضو عيسى الذوادي باعطاء الوزارة الصلاحية التامة لأنها تمثل السلطة التنفيذية أما الرجاء والتوسل فهويخص المكاتب الخاصة للتوظيف.

على خلفية هذه المشاكل التي لا حصر لها ومن باب الاسراع في معالجة الوضع العمالي المتردي تقدم ١٥ عضوا باقتراح برغبة يطلب من الحكومة التقدم بمشروع قانون العمل الى المجلس في بحر مدة لا تزيد عن شهر واحد. ومن أجل اعطائه صفة الاستعجال اقترح العضو خليفة البنعلي التصويت على الرغبة في الحال دون احالة الموضوع الى اللجنة وقد حظي الاقتراح بموافقة ٢٧ عضوا وتمت احالته الى الحكومة.

وهنا عبر الوزير ابراهيم حميدان عن خشيته من أن التسرع في اصدار مشروع لقانون العمل ربما لا يعطي الحكومة الفرصة لدراسة توصيات اللجنة البرلمانية دراسة مستفيضة والاستفادة منها في صياغة القانون. وعبر الوزير عن أمله في أن يعطى المجلس الفرصة للجنة البرلمانية لكي تناقش التوصيات التي سترفعها الى هذا المجلس ولكي يقول أعضاء هذا المجلس رأيهم في هذه االتوصيات لكي تتمكن الحكومة قبل أن تتقدم بمشروع قانون للعمل أن تضع كل التوصيات الهامة في نصوص تشريعاتها الجديدة.

وقد رأى العضوعلي صالح الصالح بأن مشاكل العمال ليست بالجديدة وأن هناك مشاكل عمال في كل سنة بل وفي أكثر أيام السنة والى الآن لم تقم الوزارة أوالجهات المختصة بوضع القوانين. ودافع العضو علي صالح عن الرغبة المقدمة من السادة الأعضاء فقال أنها رغبة المجلس جميعا وأنهم يرون أن تكون أيضا رغبة الحكومة كذلك لأنه إذا أرسيت العلاقات العمالية على قواعد سليمة سترتاح الحكومة من كثير من المشاكل وسيرتاح العمال ويرتاح المجلس أيضا لأننا كل يوم تصلنا شكاوى وشكاوى ولن نخلص من شكاوى العمال لأن فعلا هناك حيفا يلحق بالعمال وقد أنهى تعليقه بمطالبة المجلس بالتصويت على هذه الرغبة.

من خلال مداخلات الوزراء وتعليقاتهم يتضح مدى ابتعاد الحكومة عن حقيقة المشاكل والأوضاع التي تعيشها العمالة الوطنية، كما اتضح أيضا رفض بعض الوزراء الاعتراف بوجود هذه المشاكل ورفض الحكومة التعاطي معها أوالتدخل لحلها.

يبدوأن موقف السفارة البريطانية لا يختلف عن موقف الحكومة في توجيه اتهامها لليسار البحريني كمادتها وتحميله مسئولية ما يحدث في الساحة العمالية. أوالسبب في تقارب أوتماثل الطرح الحكومي مع طرح السفارة هوأن كلا الطرفين يستقيان معلوماتهما الأمنية يوميا من نفس المصدر ألا وهوالسيد ايان هندرسون رئيس الاستخبارات البحرينية. يقول السفير البريطاني أن هذه الاضرابات والشكاوى ما هي الا أعمال ونشاطات مدبرة من التنظيمات اليسارية القصد منها تخريب الاقتصاد وزعزعة الاستقرار السياسي.

في الرسالة التي بعث بها الى السيد بي آر اتش رايتس P.R.H. Wright في التاسع والعشرين من ابريل ١٩٧٤ يقول السفير البريطاني أن ساحة المعركة انتقلت الى ساحة العمال وأنهم قد دخلوا في سلسلة متلاحقة من الاضرابات. ثم يتحدث عن الأسباب فيقول أن التضخم المالي قد استشرى في البحرين كما هوالحال في كل مكان، وأن أناسا كثيرين يتلقون رواتب متدنية جدا ولذا فأن الاضرابات لا تشكل مفاجأة. وتحدث عن العلاج فقال أن الحكومة أعلنت للتو عن زيادات كبيرة في الحد الأدنى للأجور وفي رواتب الخدمة المدنية، وعن سياسة دعم كلفة المواد الغذائية الأساسية المستوردة. من حسن الحظ - والكلام ما زال للسفير - أن الزيادة في أسعار النفط قد أعطت الحكومة متسعا ماليا كبيرا لتحسين الرواتب والسيطرة على كلفة المعيشة. وربط السفير بين القطاع العام والخاص فقال أن عمال القطاع الخاص مصممون على محاولة الحصول على نفس هذه الزيادات (أسوة بموظفي الدولة).

ويتطرق السفير الى المجلس الوطني فيقول أن ردود أفعال المجلس كانت مشوقة وأنه قد عين لجنة للنظر في الكلفة والرواتب لكن اعلان الحكومة عن اجراءاتها (الزيادات وتعديل الحد الأدنى للأجور ودعم الأسعار) قد سبقت عمل اللجنة ولذا فأن المجلس كهيئة

كان ساخطا للغاية. ويشير السفير للجنة الخاصة التى شكلها المجلس الوطني فيقول أن المجلس جعل من نفسه أضحوكة عندما طالب باجراءات للتعامل مع مشكلة البطالة وعين لهذا الغرض هذه اللجنة التي قدمت تقريرها القائل بعدم وجود مشكلة بطالة. أما عن الاضرابات فيعلق السفير بالقول أن الناس الذين يشجعون الاضرابات هم ليسوا من داخل المجلس مع العلم أن لديهم حلفاء في داخله وأن القائمين (على الاضرابات) لا يلجأون لسياسة المجابهة في الوقت الحاضر لأن لديهم كل تسهيلات العمل العلني. في ختام تعليقه على هذا الموضوع تحدث السفير عن توصيات اللجنة ولم يتمالك السفير نفسه في التعبير عن حسرته لقبول الحكومة ببعض التعديلات المبالغ فيها على حد قوله.

لكن القبول ببعض التوصيات المبالغ فيها حسب قول السفير فشلت في اقناع الناس بجدية الحكومة في معالجة هذه القضايا بدليل أنها ما أن أقدمت على حل المجلس وتعطيل الحياة النيابية حتى أصبحت هذه المقترحات والتوصيات المهمة في طي النسيان الأمر الذي أدى الى تفاقم المشاكل الاجتماعية وخاصة البطالة والسكن و تحولها الى قنابل موقوته.

في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٧٤ تم عقد جلسة سرية لمناقشة الاضرابات العمالية وفي هذه الجلسة تلى وزير الداخلية بيانا اختتمه بالقول بأن كل ما يجري أنما هو مؤامرة شيوعية تستهدف الخليج بأكمله وتنطلق من البحرين. كان الهدف من وراء هذا البيان هواطلاق يد السلطة في اعتقال المواطنين المطالبين بتحسين وضعهم المعيشيى وظروف عملهم ولذا فقد عارضت كتلة الشعب هذا الادعاء وصوتت ضد السماح لوزارة الداخلية بممارسة الاعتقالات العشوائية. أما بخصوص الاتهام الموجه ضد الشيوعيين فأنه لم يكن بالأمر المستغرب ذلك أنه يمثل جزء مهما في استراتيجة العمل للاطاحة بالمجلس الوطني.

معركة عيد العمال

يعتبر عيد العمال أحد المطالب العمالية الأساسية الذي رفعته الطبقة العاملة منذ عقد الستينات ولذا لم يكن مستنكرا أن تؤكد العرائض والرسائل العمالية المرسلة الى المجلس الوطني على هذا المطلب.

في عام ١٩٧٣ شهدت البحرين أول احتفال بعيد العمال وكان ذلك في صورة التوقف عن العمل لمدة ساعة واحدة في مواقع المنشآت الهامة مثل المطار وبابكو وألبا والميناء وبراون أند روت وديلونج ويمبي. وبحكم الأجواء القمعية فقد تم التحضير لهذا الاحتفال المحدود عن طريق توزيع المناشير الداعية للتوقف عن العمل. وفاء بتعهداتها بالعمل على شرعنة هذا العيد تقدمت كتلة الشعب في الثامن والعشرين من ابريل ١٩٧٤ باقتراح برغبة لاعتبار

الأول من مايوعيدا للعمال لكن هذا الاقتراح لم يحالفه النجاح بالرغم من حصوله على تسعة عشر صوتا والسبب في ذلك هووقوف الكتلة الدينية الى جانب الحكومة في معارضة الاقتراح. فالكتلة الدينية اعتبرت هذا العيد بدعة ودخيلا على الأعياد الدينية بينما الحكومة اعتبرت هذا العيد تقليدا خاصا بأكثر الدول ذات العقل الراديكالي حسب ما اشار اليه السفير البريطاني في بريده المرسل الى الخارجية في ٢٩ ابريل ١٩٧٤. في هذه الرسالة يشير السفير الى الضغط الذي مارسه اليسار من أجل الاعلان عن الأول من مايو (عيد العمال) عطلة رسمية وكيف أنه كان مصمما على عدم التنازل بالرغم من تهديدات الحكومة. من ثم سجل السفير كلام الشيخ محمد (وزير الخارجية) القائل برفض الحكومة اعطاء الترخيص لمظاهرة الأول من مايو وبأنها (الحكومة) مصممة على التعامل مع المتظاهرين بموجب القانون الحالي (قانون التجمعات). كما أشار السفير الى حديث الشيخ محمد بن مبارك القائل بأن الحكومة بصدد طرح قانون العطل الرسمية للنقاش في المجلس بشكل اعتيادي وأنها سوف لن تستسلم للتهديد باعلان الاضراب ليوم واحد. وفي هذا السياق لم ينسى السفير أن يسجل رأي السيد أيان هندرسون الذي أخبره بأنهم سينتظرون للتأكد من معرفة ما اذا كانت هناك اضرابات في صباح الأول من مايو وذلك قبل اتخاذ قرار السماح للمظاهرة في المساء. كما أفاده هندرسون أيضا بأنه تم وضع الشرطة على أهبة الاستعداد منذ الباكر.

في مساء يوم الأربعاء من شهر مايو ١٩٧٤ شهدت البحرين أول احتفال علني بعيد الأول من مايو وكان ذلك في مقر نادي البحرين بالمحرق. كان المفترض أن يتم هذا الاحتفال في نادي رأس رمان لكن وزارة الداخلية سارعت لمنع النادي من اقامته. وبهذه المناسبة قامت الحكومة بنشر الشرطة في كل مكان وهددت بالتعامل بقوة وبحزم مع كل من يفكر في تحد السلطة. في الواقع أن هذا الاحتفال ما كان ليتحقق على أرض الواقع لولا اصرار القيادات العمالية والنشطاء السياسيين على اقامته. فاللجنة العمالية هي التي وجهت الدعوة للعمال في كل مواقع العمل وهي التي قامت بترتيب الباصات التي أقلت العمال الى نادي البحرين بالمحرق. في هذا الاحتفال الذي حضره ما يقارب الألف ومائتين من العمال والنشطاء السياسيين تحدث كل من النائب رسول عبد علي الجشي والنائب الدكتور عبدالهادي خلف والنائب علي ربيعة والناشط العمالي عبدالواحد أحمد. يتحدث السفير البريطاني عن الجانب الأمني الذي ساد يوم الاحتفال فقال في رسالته المؤرخة في السادس من مايو ١٩٧٤ أن الاحتفال مر بدون حدوث أية مشاكل وأنه تم توزيع المنشورات ولكن لم تكن هناك اضرابات. وعن حجم الحضور يقول السفير أنه تم السماح للاحتفال في ساحة نادي بالمحرق (نادي البحرين) وأن التجمع ضم قرابة الثمانمائة شخص وأن الاحتفال

الذي بدأ في الساعة الثامنة مساء انتهى بسلام. في ختام تقريره سجل السفير التعليق الذي سمعه من أحد الوزراء (لم يذكر اسمه) والذي يقول بأن بعض من حضر هذا التجمع العمالي كان يملك سيارة أفضل من سيارات الوزراء أنفسهم.

بعد مرور سنة واحدة على الاقتراح برغبة عاودت كتلة الشعب طرح الموضوع وكان ذلك في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في العشرين من ابريل عام ١٩٧٥. في هذه الجلسة تقدمت الكتلة باقتراح بمشروع قانون بشأن تنظيم عيد العمال ومعه مذكرته التفسيرية مع اعطائه صفة الاستعجال. وقد وقع على هذا الاقتراح كل خالد الذوادي ومحسن حميد مرهون وعبدالله المعاودة ومحمد جابر صباح وعلي ربيعة. وجاء في المذكرة التفسيرية أن كافة الشعوب والغالبية العظمى من الدول باركت اعتبار أول مايو من كل عام عيدا عاما للعمال تعطل فيه كافة المؤسسات من خاصة وخامة وذلك اعترافا لما للعمال وهم القاعدة الأساية لحياة كل مجتمع من فضل على مسيرة هذه الحياة واقتصادها. كما تطرقت المذكرة الى توصية منظمة العمل الدولية وكافة لاتخادات العمالية الاقليمية والعالمية باعتبار هذا اليوم عيدا للعمال في كافة أنحاء العالم واعترافها به. وفي هذا الصدد أشارت المذكرة الى تطور البحرين نحوالتقدم والرقي واتساع القاعدة الصناعية وبالتالي القاعدة العمالية ودعت دولة البحرين للمبادرة بالاعتراف بهذا العيد تمشيا مع روح العصر والتطور ومجاراة العالم.

بعد مرور اسبوع واحد على تقديم هذا المشروع وتحديدا في الجلسة التاسعة والثلاثين المنعقدة في السابع والعشرين من ابريل عام ١٩٧٥ تمت قراءة رسائل واردة من عمال خمس شركات هي براون أند روت (١٥٥ عاملا) وفيليب هولزمان(١٠٤) وشركة اشرق الاوسط للخدمات الهندسية (٢٠ عاملا) وطيران الخليج (١٠٤) وكلهم بطالبون باعتبار الأول من مايو عيدا للعمال.

كان أول المعلقين على هذه الرسائل النائب مصطفى القصاب الذي بدأ بالتأكيد على رفض زميله الشيخ عباس أحمد لهذا العيد والذي سبق أن عبر عنه في الجلسة الماضية ومن ثم أضاف القول أن معارضتهم لجعل أول مايو عيدا للعمال لا تنبع فقط من اعتاقدهم بأنه ليس عيدا دينيا أوقوميا وأنما لكونه يؤجج مشاعر التنافر بين الطبقات وأنهم يريدون عيدا للأمة كلها وأنهم لا يؤمنون بالأعياد الطبقية مهما أعطيت من أسماء وأنهم ليسوا ضيقي أفق كما قيل عنهم بل لأنهم يدركون تماما ما يتفق وفلسفتهم التي تتعارض وتلك الفلسفة التي لا تستطيع الكسب الا ببث روح العداء وتأليب الفئات الاجتماعية.

وقد عقب النائب علي ربيعة على مداخلة النائب مصطفى القصاب فقال أنه ما زال عند رأيه المساند لمطالب العمال باعتبار الأول من مايو عيدا لهم وأن الهدف (من العيد) ليس

تأجيج الصراع لأن الصراع قائم شئنا أم أبينا - الصراع موجود والطبقات موجودة وأن القرآن الشريف الذي يؤمن به كل منهما (النائبان) قد نص على خلق الناس طبقات حيث تقول الآية " وفضلنا بعضكم على بعض في الرزق" فالتفاوت اذن موجود والقرآن ينص على ذلك.

وقال علي ربيعة أن عيد العمال هو مطلب عمالي وقد عملت به كثير من الدول العربية وخاصة العراق التي تحوي النجف ومصر التي فيها الأزهر الشريف وأنه لا يظن أن الزميل مصطفى القصاب في مستوى علماء الأزهر والنجف وأنه ينصحه بأن يترك التزمت الديني لأنه ليس في مصلحة الدين في شيئ.

أما الشيخ عبدالأمير الجمري فقد أشار الى الواقعة التي حدثت بين العمال وأرباب العمل في الولايات المتحدة والتي على أثرها تم تخليد ذكرى شهداء هذه الواقعة من العمال واعتبار هذا اليوم عيدا لهم وقال أن أن هذا العيد مربوط بالدم وهو يعمق في ذهنية العمال صورة الدم والعنف والصراع الطبقي وهو في هذا يلتقي مع العقيدة التي تبني على الصراع كالعقيدة الماركسية أم العقيدة الاسلامية التي كان من أهم دعائمها وأكبر أهدافها المساواة والقضاء على التفرقة فهو لا يلتقي معها أبدا. واستطرد في الحديث فقال " أننا عندما نتفهم ذاتنا وحضارتنا وقيمتنا الحضار التاريخية لا يمكن أن نقبل هذا العيد أبدا وأن في حضارتنا من المناسبات الضخمة المعطاء ما يستحق أن يجعل عيدا ان كنا نريد أن نتجاوز المشرع لنا من عيدي الفطر والأضحى ، مثلا مولد الرسول محمد (ص) أومبعثه وهو مولد الانسانية ، مولد العمال ومولد الفلاح والتاجر والكاسب وغيرهم...... عيد العمال اذن يجعل للعمال كيانا مستقلا فيبعث روح الصراع في المجتمع ويربط بين العمال هنا والعمال في روسيا وغيرها بحيث حينا يتحرك العامل هناك لخير أوشر وكفر أودين وحق أوباطل يتحرك العامل معه هنا لأن العامل هنا يشكل جزء من العمال هناك ".

في ختام حديثه قال الشيخ الجمري " أنه يهمه أن يرد بكلمة موجزة على الزميل علي ربيعة عندما قال : لماذا وافقتم على عيد الاستقلال؟ قال ذلك في جلسة ماضية وأنا أقول أن هذا قياس مع الفارق، فعيد الاستقلال هو عيد الأمة عيد البحرين ككل عيد الوطن بكل ما فيه من عمال وتجار وغيرهم بينما عيد مايو هوعيد للعمال فقط ".

هذه المداخلات من جانب الكتلة الدينية تعكس مستوى الوعي الاجتماعي لدى هذه الجماعة التي ترفض الأخذ بالتطور الحضاري والفلسفي والاجتماعي الذي وصلت اليه شعوب العالم على اعتبار أنه يتناقض مع الحضارة والقيم الاسلامية. وهذا الموقف الرافض لاستيعاب روح العصر ومنجزاته يتعارض كلية ومنطق العقل وبديهياته.

في الجلسة التاسعة والثلاثين المنعقدة في ٢٧ ابريل ١٩٧٥ قامت لجنة الشئون التشريعية

والقانونية بتقديم تقريرها الخاص بتنظيم عيد العمال وقد تمت احالته على لجنة الخدمات الاجتماعية لكن هذه اللجنة لم تتمكن من عرض هذا المشروع على المجلس وذلك بسبب حل المجلس الوطني في ٢٦ اغسطس عام ١٩٧٥ وتعليق الحياة النيابية.

تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بالعمال:

يمكن القول أن هذا التقرير قد وضع في اعتباره جميع مقترحات الأعضاء التي عبروا عنها في مداخلاتهم بالاضافة الى ما توصل اليه أعضاء اللجنة خلال زياراتهم التفقدية لمواقع العمل وقيامهم بالدرسات الميدانية واطلاعهم على المشاكل العمالية من خلال اللقاءات المباشرة مع العمال وأرباب العمل. كانت الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في ١٣ مارس ٧٤ هي الجلسة المخصصة لمناقشة التقرير الأول للجنة البرلمانية العمالية حيث قام بتلاوته مقرر اللجنة العضوعيسى الذوادي. في البداية تحدث التقرير عن الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة وهي :-

١) زيارة ٥ وزارات هي العمل والصحة والداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية وادارة الجمارك.

٢) زيارة ٢٥ شركة ومؤسسة شملت شركة بابكو وألبا وطيران الخليج والبرق واللاسلكي. كما شملت أيضا بنك البحرين الوطني وتشارترد بنك. وبالاضافة الى الزيارات عقدت اللجنة ١١ اجتماعا.

بعد ذلك استعرض التقرير المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص والقطاع الحكومي. ولأن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة ليست بالنهائية وأنها ستتكرر في التقرير الثاني والثالث فقد رأينا عدم عرضها.

في ختام التقرير طلبت اللجنة من أعضاء المجلس دراسة ومساندة توصيات اللجنة مع اضافة وتعديل ما يرونه ضروريا لكن الأعضاء بادروا بتقديم توصياتهم الجديدة التي تمت احالتها على اللجنة البرلمانية لدراستها وتضمين الصالح منها في التقرير. وقد خصص المجلس الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في ٢٠ مارس ٧٤ لمواصلة بحث الموضوع.

في هذه الجلسة قام مقرر لجنة الشئون العمالية السيد عيسى الذوادي بتلاوة التقرير الثاني الذي أشار أولا للجلستين اللتين عقدتهما اللجنة بتاريخ ٣/١٦ و١٨/٣/ ١٩٧٤ لدراسة جميع التوصيات التى قارب عددها الثمانين توصية.

بعدها قال التقرير أنه الدراسة وتبادل الآراء تبين للجنة أن هذه التوصيات تنقسم الى ثلاثة أقسام:

القسم الأول منها خارج عن اختصاصات وصلاحيات اللجنة، وقد أشير الى ذلك أمام كل توصية معنية بالتفصيل.

القسم الثانى تضمنه تقرير اللجنة الأول بحذافيره تقريبا، وقد أشير الى ذلك أيضا.

القسم الثالث يتناول أفكار وتعديلات جديدة على توصيات اللجنة فى تقريرها الأول وهذا ما أخذ بعين الاعتبار. وترى اللجنة اضافته الى التوصيات السابقة.

وبعد استعراض راي اللجنة في جميع التوصيات الواردة من الأعضاء طلب وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد ابراهيم حميدان الكلمة فتوجه أولا بالشكر الجزيل الى جميع السادة أعضاء اللجنة المحترمين على ما بذلوه من جهد مخلص فى الوصول الى النتائج المعروضة على المجلس الموقر.

بعد ذلك استعرض بعض الملاحظات على ما ورد فى تقرير اللجنة العمالية وهي تتلخص فيما يلي:

١) تعرض اللجنة فى تقريرها الى توزيع التهم جزافا فى قولها بتفشى قاعدة المحسوبية والوساطة فى القطاع الحكومي وأنه كان يتمنى لوابتعدت اللجنة فى تقريرها الموضوعي عن هذا الاسلوب وخاصة أنها لم تذكر الوقائع المادية التي تثبت هذا الادعاء وانما جاء حكمها حكما عاما مبهما يفتقر الى البينة والدليل القاطع، دون عرض الوقائع المادية أمام المجلس الموقر...

٢) اغفال التقرير وجهة نظر أصحاب الأعمال بالرغم من قيام اللجنة بمقابلة العديد منهم وبالرغم من الاجتماع الذي تم عقده بحضور جميع أعضاء اللجنة وعدد من المقاولين فى دار الحكومة بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٨ وبحضور وزير التنمية والخدمات الهندسية ووزير العمل والشئون الاجتماعية، وقد جاء تقرير اللجنة خاليا من وجهة نظر أصحاب الأعمال بالرغم من كونهم طرفا أصيلا ومباشرا فى الموضوع.

٣) تعرض اللجنة فى توصياتها رقم ١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ الى مشاكل سائقي سيارات الأجرة وأنه بوده أن يوضح أن التعريف القانوني للعامل هو" كل ذكر وأنثى من العمال والمستخدمين يقوم بعمل يدوي أوذهني مقابل أجر تحت اشراف أوامر صاحب عمل" وانطلاقا من هذا إلتعريف القانوني للعامل فان أصحاب السيارات لا يدخلون ضمن هذا التعريف لكونهم يزاولون أعمالا حرة ولحسابهم الخاص، واذا كانت اللجنة ترى أن هذا القطاع من المواطنين لديهم من المشاكل الملحة والعاجلة ما يستدعى عرضها على مجلسكم الموقر، كان عليها أن تطلب جلسة خاصة لعرض هذا الأمر على المجلس لا التعرض اليه في موضوع خصص لدراسة القضايا العمالية.

٤) تعرض اللجنة الى بعض الاجراءات الادارية المطبقة الآن فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية وأدراجها ضمن توصياتها دونما أية فائدة وهذه التوصيات هي: التوصية رقم ١٢ و١٣ و١٤ وأنه يوضح هذه الاجراءات فيما يلي:

أ- أن وزارة العمل لا تسمح لأي صاحب عمل بجلب أي عامل اجنبي للعمل فى البلاد الا بناء على تصريح كتابي من الوزارة.

ب- أن تقوم وزارة العمل بالاعلان فى الصحف والاذاعة عن الطلبات التى تردها من اصحاب الاعمال.

ج- أن لا تمنح الوزارة فى الوقت الحاضر لأي عامل أجنبي تصريحا بالعمل فى البلاد الا لمدة سنة واحدة تجدد بناء على طلب الكفيل وبعد اقتناع الوزارة بذلك ولمدة سنة أخرى ونرى ان الترخيص للعامل الأجنبي للعمل في البلاد لمدة سنة واحدة تجدد بناء على طلب الكفيل أفضل كثيرا من ألتصريح للعامل الاجنبي بالعمل لمدة سنتين خلافا للتوصية رقم ١٣ وذلك لكونه يعطى الفرصة دائما للوزارة وبصورة افضل وايسر لمراجعة سوق العمل فى البلاد، ولعدم منافسة العامل الاجنبي للعامل البحريني.

٥) تطرق اللجنة فى توصياتها رقم (٩) الى ضرورة انشاء قسم خاص فى وزارة إلعمل والشئون الاجتماعية تكون مهمته القيام باحصائيات دقيقة عن كل ما يتعلق بشئون العمل والعمال، ويسره أن يفيد بأن القسم المذكور هو موجود فعلا فى الوقت الحاضر ويشرف عليه خبير كفء فى القوى العاملة وقد أنجز هذا الخبير لتوه تقريرا علميا مفصلا عن احتياجات البلاد للقوى العاملة حتى عام ١٩٨٦ كما ضمن هذا التقرير كل الدراسات الخاصة بالتدريب وبالبحرنة وغير ذلك وأنهم يأملون أن يتمكنوا فى القريب العاجل من وضع هذا التقرير القيم تحت تصرف السادة الأعضاء الكرام للدراسة والاطلاع (والتقرير موجود نسخة منه لديه).

كما أن لدى الوزارة خبيرا آخر عاكفا الآن على وضع مسودة القوانين المتعلقة بالسلامة والتفتيش فى الميدان الصناعي. أما عن سياسة الحكومة فى ميدان التدريب فان الحكومة تصرف ما يقارب النصف مليون دينار سنويا للتدريب فى الخارج على مختلف الوزارات، أما عن سياسة التدريب فى الداخل فهناك مدرسة الفندقة ومدرسة الحوض الجاف وستكون تحت اشراف وزارة التنمية والخدمات الهندسية ويوجد الآن مدرسة التمريض ومدرسة مساعدي الصيادلة تحت اشراف وزارة الصحة ونأمل في المستقبل القريب التوسع في سياسة التدريب في القطاع الحكومي أيضا ليشمل بعض موظفي الدولة لرفع كفاءاتهم الادارية والفنية.

٦) وأخيرا يسره ما جاء في تقرير اللجنة عن البطالة وخاصة ما ورد على لسان رئيسها بعدم وجود بطالة مخيفة ويأمل أن تكون فرص العمل فى المستقبل أفضل وأيسر وذلك بسبب المشاريع العديدة المنتظرة.

أما وزير التنمية والخدمات الهندسية ووزير المالية بالنيابة السيد يوسف أحمد الشيراوي

فقد تقدم بمداخلة مطولة تناول فيها الرد على موضوع تفشي المحسوبية والوساطة وعدم وجود مكاتب لشؤون الموظفين في دوائر الحكومة وعدم التأمين على حياة العامل وعدم تطوير الكفاءة المحلية وهي كما يلي :-

من المآخذ التي أخذتها اللجنة على القطاع العام هو تفشى المحسوبية والوساطة وعدم وجود مكاتب لشؤون الموظفين فى دوائر الحكومة، وعدم التأمين على حياة العامل وعدم تطوير الكفاءة المحلية. فيما يتعلق بموضوع تأمين وتطوير الكفاءة فسوف أعلق عليهما فى محل آخر.

قضية المحسوبية والوساطة تناولها الزميل الأخ ابراهيم وليس لوزارة المالية قول سوى انه يوجد في البحرين اليوم ١٢ ألف موظف فى القطاع العام أي فى الحكومة والمؤسسات التابعة لها، كما يوجد فى البحرين ٣٦ ألف عائلة ومعنى العائلة هوالمعنى الاحصائي الحديث الضيق لتعريف الأسرة التى لها رب واحد، أي انه بهذا التعريف وحسب الاحصاء يوجد فى البحرين موظف واحد من كل ثلاث عائلات. أما اذا أخذنا مفهوم العائلة كما نفهمه نحن فان هذا العدد سوف ينخفض - المحرق وحدها يمكن أن تحول تقريبا من ٨ آلاف عائلة كما نهمهما الى ٣ آلاف عائلة تقريبا، الخلاصة أنه لا يمكن أن تكون محسوبية اووساطة اذا كان فرد واحد من كل عائلتين يشتغل فى هذه الحكومة والوظائف رقم (١) إلى (٦) فى الدولة هي الوظائف العادية الكتابية والمهنية. ولا اعتقد أن هناك مجالا للوساطة فى هذه الدرجات.الوظائف الاشرافية من (٧) الى (٩) هي وظائف يحدد معناها ويعين فيها لجنة من خمسة وزراء بالتعاون مع الوزارة المختصة وبالتعاون أيضا مع ادارة شئون الموظفين. الوظائف القيادية ١٠-١١-١٢ الادارات وما يعادلها من الكفاءات تحتاج الى موافقة اللجنة الوزارية الخماسية وتحتاج الى اقرار من مجلس الوزراء.

الدرجات التى فوق ١٢ - ١٣ تحتاج بالاضافة الى مجلس الوزراء اصدار مرسوم اميري. ومعنى ذلك انه من الدرجة ٧ الى الدرجة ١٣ فى الجهاز الحكومي الترقيات تأتى بنظام وبمحاضر رسمية وبتصديق من سلطة الى أعلى.

المأخذ الثاني- هو عدم وجود مكاتب لشؤون الموظفين فى الادارة.

أكد الوزير القول بأنه يوجد مكاتب فى كثير من الدوائر والمؤسسات الحكومية تهتم بشؤون الموظفين وسوف تعمل الحكومة وهي الآن تهيئ نفسها لعصر آلات العد و"الكمبيوترات" سوف تعمل على ازالة هذه المكاتب من الإدارات وتركيزها فى مركز واحد لشؤون الموظفين. لقد عانت الحكومة الأمرين من وجود أجهزة للموظفين متبعثرة ومتعددة بالادارات ونتج عن ذلك الكثير من عدم التنسيق في العلاوات والمكافآت، وهذه قد خلقت المشكلة تلو المشكلة- سوف نزيل تلك الادارات. ويعتبر الموظف فى الخدمة المدنية وشئونه وحقوقه

وواجباته تنطلق من مركز واحد.

النقطة الثانية- التأمين على حياة العامل- في الحقيقة التوصية في هذه الناحية غير واضحة وكل ما نود أن نقوله عن الموظف فى الحكومة: هناك فئة عمالية تشتغل بأجر يومي وهناك موظفون بأجر شهري غير مشتركين في نظام التقاعد، وهناك موظفون برواتب شهرية مشتركون فى نظام النقد الاحتياطي وهناك من يدخل فى نظام اعتزال الخدمة.

فيما يتعلق بالفئة العمالية أو الموظفين بالأجر اليومي في حالة الوفاة الصناعية فاننا نطبق قانون العمل، أي إذا توفي الانسان تحت ظروف العمل يطبق عليه كحد أدنى قانون العمل المطبق بالبحرين. أما الفئات الثلاث فبالاضافة الى ذلك يوجد لهم حقوق ومدفوعات، تزيد عما يفرضه قانون العمل، ونحن نعتقد أيضا أن ما هو موجود حاليا غير كاف وسوف نتعرض لذلك فى ملاحظة ثانية.

هذا فيما يتعلق بالمآخذ على القطاع العام – وهناك أيضا ملاحظة تتعلق بالمآخذ على على القطاع الخاص وهذه الوزارة مسؤولة عنها (وزارة المالية) وهي ضريبة البنزين على سيارات الأجرة ، مع أن الموضوع موضوع عمال نحن نعتبر أصحاب سيارات الأجرة والباصات أصحاب عمل والمأخذ هووجود هذه الضريبة والتوصية تطالب بازالة الضريبة عن سيارات الأجرة. أن ضريبة البنزين على الرحلة الواحدة في محل مثل المنامة يعادل ربع فلس أي أقل من ١ الى ١٠٠٠ من مجموع الأجرة التي يستلمها السائق.

وبخصوص التوصية الخاصة بالتقاعد قال الوزير أن الحكومة تطبق نظام النقد الاحتياطي أي أنها تقتطع ٦,٢٥ ٪ من راتب الموظف ثم تضيف اليه ١٧ ٪ وتحتفظ بهذا المبلغ وتستثمره الى حين وصول الموظف سن التقاعد فتعطيه ما دفعه الموظف بعد اضافة ستة أمثال ما دفعه اليه. والفكرة الموجودة لدى الحكومة هة استبدال هذا المشروع بنظام التقاعد وهوفي حد ذاته قسم من الضمان الاجتماعي.

فيما يتعلق بالتوصية رقم ٤ و٥ الخاصة بنظام الدرجات اعترض الوزير على اقتراح اللجنة بأخذ عامل مدة الخدمة كسبب لرفع درجات الموظف.

وبخصوص التوصية المتعلقة بتشكيل ديوان الموظفين قال الوزير أن هذا الجهاز موجود لديهم تحت تسمية ادارة شئون الموظفين.

أما بخصوص العمل والعمال فقال الوزير أن المجلس طرح الموضوع بشدة مؤكدا على على وجود بطالة لكنه منه خلال استعراض التوصيات لا يجد أي أثر لذلك. لكن القلق موجود في وزارة التنمية حسب قول الوزير حيث أن البحرين محتاجة ليس الى خمسة آلاف بل الى رق ميتروا وج بين خمسة وعشرة آلاف من اليد العاملة لاكمال مشاريعها الانمائية خلال السبعينات. ولذا فانه عندما قالت الارقام أن البطالة تقدر بثلاثة آلاف أوأكثر فأن هذا

الرقم لم يقلق الحكومة حسب رأيه. يقول الوزير أن مصدر قلقنا هوأن البحرين ليس لديها الامكانيات البشرية لمواكبة نهضتها الحاضرة ولؤا سوف لن نعارض ولا أعتقد أن المجلس يعارض في جلب أيدي عاملة أجنبية من الخارج. ولكننا والمجلس يحب أن نصر على على شيء واحد اساسي وهوأن الوظائف والكادرات المتطلبة لهذ النهضة الانمائية يجب أن تكون الكادرات العليا فيها لأبناء البحرين.

بعدها تطرق للرد على كلام العضو علي صالح وعلي ربيعة فيما يتعلق بتكييف التعليم وبرامجه ليتمشى ومتطلبات برامج التنمية فقال أن هذا الكلام جميل وأنه يكرره ويؤيده. لكن من الذي يقول لنا أن برامج التعليم عندما نغيرها اليوم سوف تنتج لنا بعد عشرين سنة أوثلاثين سنة. وكما قال وزير العمل هناك كثير من التحول من التعليم الأكاديمي الى التعليم الصناعي أما فيما يتعلق بالتدريب فالدولة تصرف اليوم نصف مليون دينار على التعليم والتدريب في كل دوائرها.

وجاء دور وزير الداخلية الذي علق على الموضوع الخاص بتأشيرات الدخول وشهادات عدم الاعتراض فقال:

١) أن جميع شهادات عدم الاعتراض التي تصدر من هذه الادارة للزيارة يذكر فيها عدم السماح بالعمل في البحرين وكذلك عند اصدار التأشيرات من قبل سفاراتنا في الخارج بختم يمنع العمل بموجبه في البحرين،

٢) أن تاشيرات المرور لمدة ٧٢ ساعة ورخص النزول لمدة ٢٤ ساعة لا تستدعي في نظرنا وضع هذا الختم لقصر المدة. أما في حالة تجديدها أوتمديدها فيوضع الختم بمنع العمل.

٣) أما بخصوص التأشيرات التي تصدر من قبل سفاراتنا في الخارج للتجار أوالزوار وغيرهم فانه تصدر بناء على نظام مقتضاه وضع الختم بمنع العمل في البحرين.

وبخصوص ادارة شئون المرور والترخيص أورد الوزير الأسباب الداعية لعدم سماح وزارة الداخلية لأصحاب سيارات الأجرة في التصرف في لوحات سياراتهم لأن ذلك من شأنه أن يخلق المزايدات الكبيرة والفاحشة في أسعارها.

وبعد أن خلص الوزراء الثلاثة من مداخلاتهم عاد مقرر اللجنة السيد عيسى حسن الذوادى ليؤكد مرة أخرى على ما يعتري الوزارات من مآخذ وسلبيات حيث قال :

أما أن تكون اللجنة واهمة وأن من اتصلت بهم من عمال وموظفين وسواق وعمال نقل كانوا يمزحون مع اللجنة وليست لديهم مشاكل جدية وان أعضاء المجلس أيضا كانوواهمين خلف تلك المشاكل وأما أننا لسنا فى البحرين بل فى دولة أخرى غير البحرين. بالنسبة للأستاذ إبراهيم حميدان وزير العمل الذي قال انه ليس هناك وساطة ومحسوبية ولا رشوة فى دوائر الحكومة، فقد اكد المقرر العكس وقال ان اللجنة لمست ذلك وتستطيع أن تعطيه أدلة

بوجود بعض الموظفين أوالعمال أومن شابههم ممن يحصلون على فرص أفضل أويحصلون على علاوات أكثر بدون وجه حق بينما زملاؤهم فى العمل الذين قد يفوقونهم كفاءة وطول خدمة العمل لا يحصلون عنى هذه الميزات، مثال ذلك ما لمسته اللجنة في ميناء سلمان من ان هناك موظفين يحصلون على علاوة إضافية وهم فى بيوتهم قاعدون دون أن يحضروا الى العمل واللجنة نستطيع أن تؤكده بالأسماء.

فيما ذكره وزير العمل عن التدريب وتكلم عن وزارته بأنها متكاملة الأجهزة وأن لديها إحصائيات تساءل المقرر لماذا هذه الإضرابات اذن! ولماذا هذه المشاكل العمالية ولماذا هذا التسريح والفصل التعسفي، ولماذا هذا الظلم الذي يئن منه العمال فى البحرين؟ اذا كانت الوزارة تملك الصلاحيات وتملك الأجهزة وتملك الإحصائيات الكاملة فلماذا هذه الفوضى العمالية التي لمستها اللجنة أثناء تقصي حقائق العمال فى البحرين؟

تكلم الوزير عن التدريب وقال ان الوزارة مهتمة بشؤون التدريب لكن اللجنة ز من خلال تطوافها لم تلمس أي نوع من التدريب. هناك أنواع صورية، وجود مكاتب صغيرة أوبعثات تعد على أصابع اليد الواحدة وهذه لا تسمى تدريبا، هذه يجب أن تسمى تمويها.

تكلم عن التأمين على حياة العمال فى القطاع الحكومي. لكن التأمين غير موجود والدليل على ذلك أن اللجنة التقت بأحد العمال الذين يعملون فى ميناء سلمان. طلب من هذا العامل العمل كسائق " كرين وفى أثناء العمل سقطت به الرافعة وأصيب بكسور فى فكه وفى ذراعه وأرسل الى المستشفى وحصل على تقارير طبية لكن الوزارة لم تدفع له شيئا حتى الآن والشخص قد تقدم بشكوى الى لجنة الشكاوى والعرائض والشكوى مسجلة عند اللجنة واسم العامل " رمضان حسين ".

تكلم الأستاذ يوسف الشيراوي عن مكاتب شؤون الموظفين لكنه لا توجد هناك مكاتب لشؤون الموظفين فى بعض الوزارات. قد تكون فى بعض الوزارات ولكن ليس فى كل الوزارات - وزارة الصحة مثلا ليس فيها مكتب لشؤون الموظفين، إدارة الجمارك والموانئ ليس فيها مكتب لشؤون الموظفين...

اقتراح اللجنة بإنشاء ديوان لشؤون الموظفين يعنى إيجاد قانون للوظائف العامة، ومن خلال القانون ينشأ ديوان الموظفين، أما المكاتب الصغيرة الملحقة بالوزارات فهي السبب الرئيسي فى تفشى قاعدة الوساطة والمحسوبية والفوضى فى الإدارة.

تكلم الأستاذ يوسف الشيراوى عن التقاعد والتقاعد غير موجود بالنسبة للعمال بدليل ان اللجنة اتصلت بعمال أعمارهم تزيد على الستين عاما ولا زالوا يعملون، أي أنهم رأوا واحدا عجوزا يعمل فى دائرة الملاريا وقد خدم ٣٥ سنة وهو يسحب رجليه سحبا ويحتفظ فى جيبه دائما بعلبة دواء ليستطيع مواصلة عمله. إذن نظام التقاعد غير موجود، وأي شيء

يقال بالنسبة للتقاعد هذا غير صحيح.

تكلم الأستاذ يوسف الشيراوى عن نظام الدرجات وقدمه كنظام مثالي وقال ان النظم التى تحسب العلاوة الزمنية نظم متخلفة. وكان رد المقرر أن النظم التى تحسب العلاوة الزمنية نظم متقدمة ونظامنا هوالنظام المتخلف. ليس من المعقول أن يخدم الإنسان أربعين سنة عاملا مثل من شاهدناهم من عمال الملاريا وعمال الأشغال وعمال الكهرباء. ما ذنب هذا العامل الذي تفرض عليه وظيفة معينة ويظل مربوطا بها أربعين سنة؟. وتعليقا على قول الوزير يوسف الشيراوى بأنه مادام العامل يشتغل فى نفس الوظيفة فسوف يظل فى نفس الوظيفة لان الخبرة تنقصه فلا يمكن زيادته أونقله من وظيفته تساءل مقرر اللجنة فيما اذا العامل أوالموظف قد كون خبرة خلال أربعين سنة ؟ من ثم أكد اصرار اللجنة على إعتبار العلاوة الزمنية شيئا أساسيا من أجل إنصاف العمال المظلومين.

وردا على كلام الاستاذ يوسف الشيراوى بأن رفع كفاءة العمال والموظفين أواستحداث نظام كفاءة وتدريب معناه تقليص الموظفين علق مقرر اللجنة بالقول بأن هناك عملية تقليص موجودة في بابكووفي ألبا وفيها نظام زمني محدد لتقليص العمال. وأنه لوتم استخدام ربط الكفاءة بالفصل ووتم تطوير العمال والموظفين فأن هناك أربعة آلاف موظف وعامل سيخسرون وظائفهم. و طلب المقرر من الوزير شرح هذه النظرية التى تتحدث عن ربط الكفاءة بتقليص عدد العمال والموظفين.

تكلم الوزير عن المؤسسة الأهلية وتمنى أن تكون هناك مؤسسة أهلية تتولى عملية الباصات والنقل العام. تحدث المقرر عن لقاء اللجنة بعمال النقل واستمعوا الى شكاواهم من تحكم المقاولين فيهم. يقول المقرر أن هناك اثنان اوثلاثة من المقاولين يأخذون المقاولات من الوزارات ويوزعونها على هواهم.. شركة ألبا وشركة بابكو ووزارة التربية ومعظم الوزارات يتصلون مثلا بيوسف أنجنير أويوسف منصوري ويطلبون منه ترتيب كذا سيارة. فالمقاول يأخذ المبلغ ويعطى السائق مبلغا غيره، فهم يشكون من هذه الوساطة، وهذه جاءت عندنا فى توصية تشير الى منع وتحريم الوساطة بين صاحب العمل والعامل نفسه ولذا اقترحت اللجنة إنشاء مؤسسة أهلية للتنظيم ما بين عمال النقل وبين الوزارات والشركات.

فيما يتعلق بحديث سعادة وزير الداخلية عن سيارات الأجرة وعن الأرقام أكد المقرر على أن يكون لصاحب سيارة الأجرة الحق عندما يريد ترك هذا العمل عندما يتعطل ليتصرف في رقم سيارته أوعندما يتوفى ليتصرف ورثته فيها. عندما يموت صاحب سيارة أجرة أوينشل أويريد ترك هذا العمل الى مجال آخر، يبيع سيارته على أساس أنها " شخصي " ولا يبيعها على أساس أنها سيارة أجرة، فلا يستفيد منها شيئا. رأت اللجنة أنه عندما يريد الشخص ترك هذه الوظيفة لأي سبب من الأسباب فمن حقه أن يستفيد من رقم الأجرة

الذي استعمله.

بعد هذه المداولات وافق المجلس في نهاية الجلسة على اعادة التقرير الى اللجنة وذلك من أجل دراسة توصيات الأعضاء على ضوء ردود الحكومة مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات الأعضاء التي لم ترد في التقرير ومن ثم عرض التوصيات على المجلس في جلسة قادمة من أجل التصويت عليها واحالتها الى الحكومة.

التقرير الثالث والنهائي للجنة الشئون العمالية:

قبل الدخول في تفاصيل هذا التقرير لا بد من الاشارة الى أن العرائض والشكاوى من مختلف الشركات والمؤسسات لم تتوقف الا أننا نكتفي بهذا القدر من العرائض بهدف تسليط الضوء على آخر المستجدات العمالية:

١) العريضة المقدمة من عمال التكرير بشركة نفط البحرين رصد المشاكل والقضايا العمالية والتأكيد على المطالب المهمة. وفي هذا السياق والتي أحالها المجلس على لجنة العرائض والشكاوى بتاريخ ٢١ مارس ٧٤ وفيها يطالبون بتشكيل نقابة ويشتكون من سوء المعاملة وعدم توظيف البحرينيين وعدم توفير أدوات السلامة ورجال اطفاء في مصنع التكرير.

٢) الشكوى الواردة من موظفي وعمال بابكووفيها يطالبون بالتالي:-

- السماح بتشكيل تنظيم نقابي.

التدخل لايقاف الأوضاع التي يعاني منها العمال ومنها (أ) عدم وجود برنامج تدريب (ب) توظيف الأجانب على حساب توظيف المواطنين (ج) اعطاء التقارير السيئة عن العمال البحرينيين (د) عدم تناسب الراتب الذي يتقاضاه العامل البحريني مع الجهد الذي يبذله. وقد تمت مناقشتها في الجلسة الرابعة والعشرين المنعقدة في ١٧ مارس ٧٤.

٣) العريضة المقدمة من مواطنين يطالبون بالتعجيل بوضع تنظيم للضمان الاجتماعي يكفل العيش بأمان واطمئنان. وقد أحالها المجلس على لجنة العرائض والشكاوى في ٢ ابريل ٧٤.

٤) العريضة المقدمة من عمال أوالكو وفيها يطالبون بالآتي:-

- انشاء نقابة عمالية وبحرنة الوظائف.
- زيادة الأجور بنسبة ٣٥ ٪.
- توفير سيارات اسعاف.
- تحسين المعاملة.
- تحديد وقت محدد لتوزيع الرواتب.

وقد تمت احالة هذه العرائض على لجنة العرائض والشكاوى بتاريخ ١٦ ابريل ٧٤.

بعد هذه المقدمة السريعة ندخل مباشرة في التقرير النهائي الذي تلاه مقرر اللجنة عيسى الذوادي في الجلسة الخامسة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٧٤ تقدمت اللجنة.

يقول التقرير أنه استند في اعداده على:

١) رد أصحاب السعادة الوزراء على بعض التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الأول والثاني ورأي اللجنة في هذه الردود والتعديلات حيث أخذت منها ما تراه صالحا وضمنته التقرير الحالي.

٢) رأي بعض السادة النواب حول التقرير الثاني وقد أخذ أيضا بالاهتمام والاعتبار اللائق به.

٣) توصيات اللجنة المدرجة في التقرير الأول والثاني والمتعلقة بقطاع النقل والأجرة حيث رأت اللجنة سحب تلك التوصيات لعدم تناسبها مع مجال اختصاصها الحالي كما هوملموس من أعضاء المجلس الموقر وأن تترك الأمر لاعضاء المجلس الموقرين لتبني تلك التوصيات والتقدم بها كاقتراح برغبة للمجلس.

بعد ذلك تناول التقرير المسائل التالية :

أولا – القطاع الحكومي

نظام الدرجات الحالي ينطوي على عيب عدم التناسب بين درجاته، كما أن الحد الأدنى فيه لا يحقق مستوى معيشيا لائقا حتى بعد التعديل الأخير الذي رفع من مستوى رواتب العمال والموظفين عما كان عليه.

تفشي قاعدة المحسوبية والوساطة.

الكفاءات المحلية في الحقل المهني تفتقر الى التطوير الذي يمكن من احلال العنصر الوطني محل الأجنبي في المراكز الفنية العالية.

لا وجود لمكاتب لشؤون الموظفين في كثير من الدوائر والمؤسسات الحكومية.

عدم توافر أدوات السلامة والاسعافات الأولية.

عدم التأمين على حياة العامل.

ثانيا – القطاع الخاص

يشمل المؤسسات والشركات الأجنبية والأهلية وأعمال المقاولين وتبرز فيه المشاكل التالية:

١) وجود نسبة كبيرة من الأجانب بين موظفي وعمال هذا القطاع على وجه الاطلاق في بعض الشركات ، وكمثال على ذلك:

اسم الشركة	نسبة الأجانب
شركة البحرين لزلاقة السفن	٨٤ ٪
شركة باسريك	٨٠ ٪

فيليب هوزمن ٦٠ ٪

ميدل ايست انجنيرنج ٦٠ ٪

مؤسسة عبد الرحمن الزياني وأولاده ٥٥ ٪

الشركة الأفريقية ٥٠ ٪

يوسف بن أحمد كانو ٤٥ ٪

وهناك وجه آخر للمشكلة يتمثل في تركز النسب الكبيرة من الأجانب في المراكز الفنية وكمثال على ذلك ما في شركة باسريك من كون عدد اللحامين ٤ بحرانيين مقابل ٩ أجانب ومركبي الأنابيب ١٢ أجنبيا بلا مقابل من المواطنين.

٢) سوء المعاملة – يشتكي العمال من سوء المعاملة في القطاع الخاص وخاصة في الشركات التالية: فيليب هوز من وطيران الخليج وشركة البحرين لزلاقة السفن.

٣) تدني الأجور بالنسبة لغلاء المعيشة.

٤) عدم اعطاء البحريني فرصة لاحتلال المناصب العليا والتي تتناسب مع كفاءته ومؤهله. مثال ذلك شركة البرق واللاسلكي وشركة نفط البحرين المحدودة.

٥) عدم تناسب حجم التدريب مع حجم المشاريع.

٦) التمييز الكبير بين رواتب الأجانب والبحرينيين في نفس المهن. مثال ذلك شركة نفط البحرين وشركة البرق والاسلكي وشركة كريمكنزي وشركة طيران الخليج.

٧) عدم الاستقرار النفسي في مجال العمل والخوف المستمر من الفصل التعسفي.

٨) موضوع دفع العمال من قبل المقاول – مركز العامل التابع للشركة الوسيطة أكثرا تأثرا من العامل التابع للشركة الأصلية مباشرة حيث أن الوسيط يتقاضى نسبة ٥٠٪ من الأجر الأصلي مقابل الحقوق المتمثلة في العلاج والعطل الرسمية والاجازات المرضية والتأمين على الحياة ضد الاصابات وتوفير المواصلات والتدريب. الا أن عامل الربح يسوق الشركة الى انقاص هذه الحقوق والتحايل عليها.

٩) شؤون السلامة – لا تتوفر أدوات ووسائل السلامة في معظم مؤسسات القطاع الخاص مما يتسبب في كوارث مستمرة لعمال هذا القطاع مثال ذلك: شركة طيران الخليج ومؤسسة الزياني وشركة ألمنيوم البحرين والمقاولون المحليون عامة.

١٠) تقليص العمال مع ضخامة العمل بخطوط وصور تأخذ طابع الحيلة واستغلال الحافز الفردي للمستخدمين كنظام (زيروديفكت) المطبق في شركة نفط البحرين.

بعد ذلك تحدث التقرير عما أسماه بالمآخذ العامة التي تنطبق على جميع القطاعات السابقة وهي:

١) أن وزارة العمل والشئون الاجتماعية لا تملك الاحصائيات الدقيقة ولا الصلاحيات

التنظيمات لاحلال البحرينيين محل الأجانب.

٢) البطالة: لا يمكن اعطاء نسبة دقيقة للعاملين على أساس عدم توفير وزارة العمل لاحصائيات علمية وافية في هذا المجال ومع هذا يمكن أن يقال بأنه لا توجد بطالة مخيفة بسبب قلة المشاريع وندرة فرص العمل وهذا لا يعني أنه لا توجد بطالة بشكل ما قد تكون ناشئة من عيوب المحسوبية والوساطة وعراقيل الامتحان المغرضة. كما توجد بطالة أخرى قد يكون سببها الرئيسي هوعدم التوازن بين أجور العمل والظروف المعيشية مما يجعل عددا من العمال والموظفين في حكم العاطلين عن العمل. ويلتفت في هذا المجال الى أن هناك جملة من المشاريع الانشائية وسيباشر فيها قريبا مثل : توسعة المطار – الحوض الجاف – المستشفى الجديد.

٣) طبيعة العمل : من الملاحظ أن بعض الأعمال تتميز بطبيعة قاسية وخطرة في حين أن درجة القسوة والخطورة غير منظور لها في أجور العمل.

٤) صور التدريب الفني على المهن والصناعات التي تمارس في القطاعين العام والخاص غير وافية كما وكيفا.

٥) اللغة : أن كون اللغة الانجليزية هي لغة العمل والتخاطب في أكثر الدوائر والمؤسسات مع محدودية قدرة الخريجين من المدارس المحلية في هذا الجانب يخلق صعوبة عملية في وجه المواطنين وهم يبحثون عن عمل مناسب الى حد أن الكفاءة قد لا تجدي مع فقد عنصر اللغة الانجليزية.

٦) يعاني بعض العمال في القطاعين العام والخاص وخاصة المدرسين وموظفي المصارف مشكلة الأوقات الاضافية التي لا تقابل بعوض أصلا أوبما يناسبها من الأجور ويكون تقديرها جزافيا.

بعد استعراض المشاكل والمآخذ دخل التقرير في موضوع التوصيات التي بلغ عددها ٢٦ توصية وبعد تبادل الرأي بين الأعضاء تم الاتفاق أن تكون المناقشة عامة لكل التوصيات على أن يصوتوا على التوصيات توصية توصية وقد سجل المجلس موافقة الأعضاء على التوصيات الالية :

١) تؤكد اللجنة على ضرورة أخذ الحكومة برغبة المجلس بشأن تقديم مشروع قانون العمل جديد في بحر شهر واحد من تاريخ الرغبة.

٢) اطلاق حرية التنظيم النقابي كما تنص على ذلك المادة "٢٧" من الدستور وذلك في ظل قانون نقابي عادل يحمي الوضع العمالي ويراعي المصلحة العامة من الاستغلال من كل الأفراد والجهات والهيئات بمختلف أنواعها. وتقضي الضرورة على الدولة أوالمجلس بالتقدم بمشروع قانون التنظيم النقابي المشار اليه بعد انتهاء المجلس من اقرار قانون

العمل الجديد مباشرة.

٣) على الدولة أوالمجلس التقدم بمشروع قانون الضمان الاجتماعي كما تنص على ذلك المادة (٥) فقرة (ب) من الدستور في أقرب فرصة ممكنة وذلك للأهمية على أن يتضمن هذا المشروع المضامين الآتية : وضع نظام الادخار والقروض الطويلة الأجل وبدون فائدة ونظام التقاعد.

٤) أن يدخل تعديل على التناسب الحالي الذي يحكم نظام الحلقات والدرجات في الرواتب في الكادر الوظيفي للدولة بما يخفف الفرق بين الدرجة والأخرى أوالحلقة والحلقة هوشيء نلمسه واضحا في الفرق بين الدرجة الأولى في حدها الأدنى والدرجة الثانية عشرة في حدها الأدنى كذلك.

يشترط في الدرجة الأولى ألا تقل في حدها الأدنى عن تحقيق المستوى المتوسط للمعيشة الكريمة.

ج- يجب أن يضم جدول العلاوات العلاوة الزمنية وتتمثل في التقرير المادي لمدة الخدمة على أساس وحدة زمنية مقررة كما هومتبع في دول الخليج المجاورة

٥) التقدم بمشروع قانون للوظائف العامة المدنية يختص بضئون التوظيف وتحديد الدرجات والرواتب للعاملين في أجهزة الدولة ، على أن ينص في ذلك على انشاء ديوان للموظفين يكون ذا شخصية مستقلة يتبع رئاسة مجلس الوزراء وذلك للاشراف على شئون التوظيف والترقية والعلاوة والبت في القضايا المختلف عليها بشأن ذلك كله".

٦) أ- انشاء معهد مهني صناعي على مستوى عال من الناحية الأكاديمية والتكنولوجية تحت اشراف وزارتي التربية والتعليم والعمل والشئون الاجتماعية بحيث يلبي الاحتياجات العملية للتطور الحاصل والمستمر في الحقل المهني والصناعي ، على أن تلزم الشركات العاملة في البحرين وصاحبة الحاجة للأيدي الفنية بنسبة محددة من رأسمال وتكاليف ومصاريف هذا المعهد بالاشتراك مع الميزانية المخصصة من الدولة لنفس الغرض وما يدفعه أصحاب الأعمال من شركات ومقاولين محليين.

ب- رفع المستوى النظري والعملي للمتدربين الموجود حاليا في مدرسة الصناعة والاعتماد على أحدث الآلات في هذا الشضأن في حدود الامكانيات المالية المتوفرة.

ج- تزويد الطالب بالثقافة الصناعية المناسبة في مراحل التعليم الأولى والاستغناء عن دروس الاشغال التقليدية في المدارس الابتدائية وانشاء دورات خاصة لتأهيل جملة من المدرسين في هذا المجال.

د- يجب زيادة عدد أفراد البعثات الطلابية الى الخارج مع منح الدارسين على حسابهم ما يساعدهم على مواصلة الدراسة واستغلال جميع المنح المقدمة من الدول الشقيقة

والصديقة على أن يكون مقياس ذلك كله الكفاءة وعلى الدولة أن تشدد الرقابة الخلقية على طلابها في الخارج وتمنع مساعدتها عن المتمادين في التهور الخلقي بعد الانذار".

اتفق عليها ٢٨ عضوا.

٧) هناك أمر من سمو المغفور له الشيخ سلمان بن حمد الخليفة أمير البلاد السابق بتعريب جميع الدوائر الحكومية ، وحتى الآن العكس هو الصحيح وعليه توصي اللجنة بأن تتقدم الحكومة بمشروع قانون لتعريب الوزارات والشركات.

٨) توضع علاوة بازاء طبيعة العمل غير العادية التي من أمثلتها ظرف العمل المصحوب بالمخاطرة أوالبرودة أوالحرارة الشديدة أوالغلازات المضرة أوالعدوى ، وانتقال الأوبئة أوالاشعاع العاكس ويكون البت في هذا الموضوع للجنة تتكون من وزارتي الصحة والعمل والشئون الاجتماعية ويكون مهمة هذه اللجنة أيضا الاشراف على توفر أدوات السلامة والاسعافات الأولية والعيادات التالية للعمل الواجب توفرها طبقا لمقتضيات العمل والتي تختلف باختلافه.

٩) انشاء قسم خاص بوزارة العمل والشئون الاجتماعية مهمته القيام بحصائيات دقيقة بكل ما يتعلق بشئون العمل والعمال وتصنيف المهن مما يعتبر أساسيا في تحسين الوضع العمالي.

١٠) على الحكومة وأصحاب الأعمال من الشركات وغيرها أن يقيموا علاقاتهم مع العمال مباشرة وبلا توسط وسيط ايمانا بتحريم المتاجرة بالعنصر الآدمي في البلاد.

١١) على وزارة العمل والشئون الاجتماعية انشاء مكاتب توظيف في المناطق التالية : المحرق – جدحفص- كرزكان- الرفاع- سترة- مدينة عيسى - وتكون مهمتها البحث عن فرص العمل الموجودة والأيدي العاطلة في مناطقها لتشغيلها في المجالات المناسبة.

١٢) لا يسمح لأي من أصحاب العمل بجلب عمال من الخارج الا بعد أن يقوموا بتقديم طلب الى وزارة العمل والشئون الاجتماعية ويعمم ذلك على جميع مكاتب التوظيف الموجودة في المناطق المشار اليها في الفقرة السابقة - وفي نفس الوقت يتم نشر ذلك الطلب بجميع وسائل الاعلام المختلفة ولمدة لا تقل عن اسبوعين. والاعلان يتضمن نوع العمل والراتب في حده الأدنى فاذا لم يحصل صاحب العمل على الطلب محليا جاز لوزارة العمل بعد التحقق من صدق دعواه أن تسمح له بجلب العدد الذي طلب هووذلك بعد أن ينشر اعلانات عن ذلك بالطريقة السابقة ولمدة لا تقل عن اسبوعين.

١٣) لا تزيد الاتفاقية المبرمة بين صاحب العمل والعمال المرخص لهم بالعمل في البلاد على سنتين ولا يجوز التمديد لبعضهم أوكلهم الا إذا تكرر ما تضمنته الفقرة الثانية عشر.

١٤) لا يتم توظيف الأجنبي المجلوب من الخارج الا باتباع طرق الاعلان المنصوص عليها

في البند ١٢ وبترخيص من وزارة العمل والشئون الاجتماعية.

١٥) يجب على وزارة الداخلية أن تقوم بختم جوازات سفر القادمين الى البلاد من الأجانب بقصد السياحة أوالزيارة أوالعبور بختم ينص على عدم مزاولة العمل في البلاد باجر أوبدون أجر كما هو متبع في معظم البلدان الأخرى ، وعلى وزارة الداخلية مراقبة وطرد الأجانب المخالفين لذلك.

١٦) كل ما يقوم به أصحاب العمل من عقوبات ضد العامل كالخصم والتسريح والفصل وتجميد الرواتب والغاء العلاوة أوانقاصها يجب ألا يتم الا بقرار من وزارة العمل والشئون الاجتماعية وعلى الوزارة المذكورة أن تستجيب لذلك إذا كان طلب العقوبة مسببا بالأسباب التي سينص عليها قانون العمل.

١٧) كل ما حل مواطن محل أجنبي في أي وظيفة من الوظائف وجب أن يأخذ نفس راتب سابقه مع اعتبار الفارق الزمني فيما إذا كانت العلاوة الزمنية مأخوخا بها.

١٨) ترى اللجنة أن يؤخذ في مقام التوظيف باعتبار الكفاءة العلمية الثابتة عن طريق التجربة والاختبار إذا لم يكن الشخص حاملا لمؤهل رسمي.

١٩) ترى اللجنة أنه على الشركات التي تستخدم عددا كبيرا من العمال والموظفين وكمثال على ذلك شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة نفط البحرين (بابكو) أن توفر المواصلات لعمالها وموظفيها ونخص بالذكر عمال المنطقة الشمالية والعربية التابعين لبابكو، وعلى الشركات الأخرى أن تعطي لعمالها وموظفيها البدل المناسب.

٢٠) ترى اللجنة أنه يجب أن تكون العلاوة الاجتماعية مستقبلا حسب عدد أفراد الأسرة.

٢١) ترى اللجنة تشكيل لجنة تتكون من ممثلين عن العمال وأصحاب الأعمال والحكومة وتكون مهمتها حل المشاكل التي تنشأ بين العمال وأصحاب العمل بشكل ودي وسلمي وعادل.

٢٢) انشاء جمعيات تعاونية انتاجية لذوي الحرف اليدوية ويعمل على مساعدتها وحمايتها.

٢٣) ترى اللجنة أن على وزارة العمل والشئون الاجتماعية أن تنشئ جهازا خاصا تكون مهمته التفتيش على الشركات والمؤسسات والأعمال الخاصة لمراقبة سير وتنفيذ القانون.

٢٤) بالنسبة لمشروع الاسكان ترى اللجنة أن تكون الأولوية في انشاء المساكن لذوي الدخل المحدود على أن يكون مثل هذا المشروع موزعا بعدل على مستوى القرى والمدن في البلاد.

٢٥) يجب أن لا تقل الاجازة السنوية على ٣٠ يوما في السنة على أن يحتسب للعامل لكل شهر أمضاه في العمل يومان ونصف يكون أجرهما مستحقا له في حالة تركه للعمل وأن لم تكمل سنة عمله.

٢٦) توصي اللجنة بوضع تقرير سنوي عن المستوى المعيشي (annual cost of living index) وادخال التعديل المناسب على الأجور بما يجعلها تتناسب مع تغييرات الظروف المعيشية

المتصاعدة.

هذه هي مجمل التوصيات التي صوت عليها المجلس بالموافقة ومما لا شك فيه أن تصدي المجلس للقضايا العمالية واختيار لجنة لاعداد مثل هذه الدراسة واصدار هذه التوصيات المهمة يعكس روح المسئولية حيال هذا الملف الخطير كما يعكس حرص الأعضاء على توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي.

في واقع الحال أن اقرار هذه التوصيات المهمة لم يكن ليوقف مسلسل العرائض والشكاوى التي واصلت مخاطبة المجلس مثال ذلك الشكوى المقدمة من عمال ومستخدمي (شركة ألبا) يطالبون بالترخيص بتشكيل نقابات عمالية. والشكوى الواردة من عمال ومستخدمي شركة نفط البحرين وفيها يطالبون بتشكيل نقابات عمالية وقد تمت مناقشتها في الجلسة الخامسة والثلاثون المنعقدة في ٢٨ ابريل ٧٤. والعريضة المقدمة من عمال وموظفي وزارة الصحة وهم يطالبون بالسماح بتشكيل نقابة وقد تمت احالتها في ٧٤/٥/٢ على لجنة العرائض والشكاوى. كما بعث موظفووزارة الصحة بالعريضة المطالبة بتشكيل نقابات عمالية وتمت مناقشتها في الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في ٥ مايو ٧٤.

أما المدرسون فقد بعثوا بعريضتين يطالبون فيهما بتعديل الرواتب وتشكيل نقابة للمعلمين والمعلمات كما وردت ثلاث عرائض من عمال ثلاث شركات تطالب بجعل أول مايوعيدا للعمال. وقد تم استعراض هذه العرائض في الجلسة التاسعة والثلاثين المنعقدة في ١٢ مايو ٧٤.

ومن الذين طالبوا باعتبار أول مايوعيدا للعمال عمال شركة كونفاب ومهندسون من محطة سترة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وشركة كومستك. وقد تمت قراءة هذه العرائض تمت قراءتها في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في ٢٠ ابريل ٧٥.

كما استلم المجلس رسائلٍ من عمال خمس شركات بما فيهم شركة طيران الخليج يطالبون

١) باعتبار أول مايوعيداً رسمياً للعمال.

٢) بتعديل الزيادات التي أقرتها الشركة اعتباراً من أول مارس وفقاً لنظام الزيادات الذي أقرته حكومة البحرين لموظفيها.

٣) إيقاف تدريب الأجانب وعدم إبتعاثهم في دورات دراسية على حساب الشركة.

٤) توفير السلامة.

٥) توفير المواصلات.

ومن خلال النقاشات التي دارت حول القضايا العمالية وتعليقات الاعضاء على الشكاوي والعرائض وحرصهم على ايجاد الحلول الناجعة والسريعة لها فقد اضطر السادة يوسف سلمان كمال وعباس أحمد علي ومحسن حميد مرهون ورسول عبد علي الجشي وخليفة أحمد الظهراني وهم يمثلون جميع الكتل النيابية للتقدم بطلب مناقشة موضوع الاضرابات

العمالية للنقاش وذلك في الجلسة الرابعة والأربعين المنعقدة في ٢٩ مايو٧٤ وحاز الطلب على موافقة ٢٦ من مجموع الاعضاء الحاضرين.

من خلال مداخلات بعض الأعضاء وتوجيه اللوم للحكومة على تقاعسها في تنفيذ توصيات المجلس تتضح درجة الشعور بالاحباط الذي أصاب نواب المجلس وهذه هي بعض القضايا والمسائل التي لا تتخلومن النقد اللاذع للحكومة:-

١) غياب الحكومة عن مشاكل العمال وعدم اكتراثها بحل هذه القضايا وعدم تطبيق التوصيات (٢٦ توصية) التي اتخذها المجلس قبل ثلاثة أشهر أثناء مناقشة الوضع العمالي.

٢) ضعف أجهزة ادارة وزارة العمل.

٣) غياب قوانين العمل التي تتناسب وظروف البلد.

٤) غياب التشكيلات النقابية.

٥) مطالبة الحكومة بوقف تسريح العمال العاملين في الشركات.

وكانت المفاجأة في هذه الجلسة مبادرة العضوعيسى الذوادي بتقديم اقتراح برغبة يتضمن التالي:-

١) يمنع منعا باتا الفصل التعسفي بحق المواطنين البحرينيين ولا يجوز الاستغناء عن خدمات أي مواطن بحريني الا بقرار من وزارة العمل المسئولة عن التثبت والتصديق عليه ان وجدت قناعة بذلك.

٢) تعتبر جميع حالات الفصل التعسفية لاغية ان وقعت بعد السادس من ديسمبر ٧٣ (أي من تاريخ تصديق سموالأمير على الدستور) وعلى وزارة العمل اعادة جميع العمال المفصولين بعد التاريخ المذكور وتصويضهم بأثر رجعي عن الخسائر والأضرار المادية والمعنوية التي لحقتهم من جراء ذلك.

٣) على الحكومة رفع الحظر والتجميد الاداري عن الباب الخاص بالتنظيم النقابي من قانون العمل البحريني لعام ١٩٥٧ والسماح للعمال والمستخدمين البحرينيين بتشكيل تنظيماتهم النقابية حسب مواد بنود الباب المذكور مؤقتا وحتى صدور قانون العمل الجديد.

وقد جاء تصويت المجلس بالأغلبية على هذا الاقتراح مما يعكس حجم الضغوطات العمالية على أعضاء المجلس وقد تمت احالة الاقتراح على لجنة الشئون الاجتماعية.

يعتبر مشروع قانون العمل البحريني الذي تقدم به السيد العضوخالد الذوادي في الجلسة الخامسة والأربعين المنعقدة في ٢ يونيو ٧٤ أحد الاسهامات التشريعية المهمة التي تحسب للمجلس الوطني وقد جاء المشروع ليغطي النقص الذي كان يبحث عنه الأعضاء واللجنة العمالية البرلمانية. وقد تم تقديم المشروع وفقا للمادة الدستورية ٧١ ومعه مذكرته التفسيرية وتم في الحال احالته الى اللجنة التشريعية.

في الجلسة السابعة والأربعين المنعقدة في ٩ يونيو ٧٤ عاد موضوع فصل العمال فصلا تعسفيا للمناقشة وذلك بسبب رفض شركة براون أند روت (Brown and Root) تنفيذ الاتفاق الذي تم بينها وبين رئيس الوزراء ووزير العمل وممثلي المجلس الوطني والداعي بقبول الشركة ارجاع ألـ ١٠٣ من العمال المفصولين. وهذا الرفض بتنفيذ الاتفاق يعكس بطبيعة الحال درجة الاستهتار بالقيادة السياسية وعدم اقامة أي اعتبار لمؤسسات الدولة وللمجلس الوطني مما أعطى الانطباع بأن الشركات باتت تتمتع بقوة أكبر من الحكومة. في الوقت نفسه أعطى هذا التصرف الدلالة القاطعة على ضعف وزارة العمل وعدم قدرتها على فرض قانون العمل على هذه الشركة وعلى غيرها. وقد عكس هذا التصرف خوف السادة أعضاء المجلس من عجز وزارة العمل القيام بتنفيذ توصيات المجلس فيما يختص بمعالجة الوضع العمالي.

في الجلسة التاسعة والأربعون المنعقدة في ١٦ يونيو٧٤ وعد وزير العمل ابراهيم حميدان بتقديم مشروع قانون العمل للمجلس خلال بضعة أسابيع. لكن الوزير رفض في الوقت نفسه طلب الأعضاء مناقشة اضراب عمال ألبا وما ترتب عليه من اعتقالات جماعية وطلب تأجيل المناقشة لمدة اسبوع واحد متمسكا بالمادة ٢٢ من اللائحة الداخلية والمادة ١٠١ أيضا. وهذا التأجيل يعطي الدلالالة على التجاهل المتعمد للقضايا الملحة والاصرار على معاقبة المضربين.

نعود الى توصيات اللجنة العمالية البالغ عددها ٢٦ توصية والتي تم التصويت عليها بالموافقة فنقول أنه فيما يتعلق بالتوصية الأولى الخاصة بمشروع قانون العمل الجديد فقد أكدت اللجنة البرلمانية أن تأخذ الحكومة برغبة المجلس بتقديم هذا المشروع فى بحر شهر واحد من تاريخ الرغبة.

لكن هذه الرغبة لم تتحقق الا في ٢٤ نوفمبر ٧٤ أي بعد مرور ما يزيد على ثمانية أشهر أي حيث تقدمت الحكومة بمشروع قانون العمل في القطاع الأهلي وتمت احالته الى لجنة الخدمات الإجتماعيه. وهذا التأجيل والماطلة ان دل على شيء فانما يدل على عدم توفر النية الصادقة لدى الحكومة لتنفيذ رغبات وقرارات نواب الشعب كما يدل على عدم اهتمامها بحل قضايا المواطنين.

ومثال آخر للتقاعس وعدم الاكتراث هو الموضوع المتعلق بمشروع الحد الأدنى للأجور. ففي دور الإنعقاد الأول وعدت الحكومه بدراسة هذا المشروع لكنها فشلت بالتقدم بهذا المشروع مما اضطر المجلس الى توجيه سؤال للحكومه التي جاء ردها في الجلسه الثامنه عشر المنعقده في ١٥ ديسمبر٧٤ بالقول بأنها لا زالت تدرس هذا الموضوع.

ومما يدلل على غياب الاحصائيات الصحيحة لدى وزارة العمل تلك الأرقام التي أدلى

بها وزير العمل في جوابه على السؤال الذي تقدم به النائب علي ربيعة والمتعلق بتعداد العمالة البحرينية والأجنبية. ففي الجلسة التاسعة والعشرون المنعقدة في ٢ مارس ٧٥ انكشفت الفضيحة بأن الوزارة لا تمتلك الأرقام الخاصة بعام ١٩٧٤ وأنها لا زالت تعتمد على الجداول الخاصة بعام ١٩٧١. معنى هذا أن الحوارات والنقاشات التي دارت حول حجم سوق العمالة ونسبة الايدي العاملة الأجنبية وحجم البطالة كانت تتبنى على قاعدة معلوماتية خاطئة.

من أجل لاستفسار عن الاجراءات التي اتخذتها وزارة العمل في سبيل بحرنة الوظائف توجه النائب عبدالله المعاودة بسؤال الى وزير العمل وذلك في الجلسة الخامسة والثلاثين المنعقدة في ٦ أبريل ٧٥ وكان جواب الوزير كالتالي:- " طلبت وزارة العمل من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة تزويدها بخبير للتدريب المهني ووصل الخبير في شهر مايو ٧٤. في شهر أغسطس ٧٤ وضع الخبير تقريراً مفصلا يشمل التدريب في القطاع الحكومي والتدريب في القطاع الخاص. وقد وافق مجلس الوزراء على التقرير وتم عرضه على منظمة العمل الدولية التي أبدت إستعدادها لتمويله بنسبه ٣٠ ٪. وأضاف الوزير بأنه سيتشكل مجلس وطني لوضع السياسة العامة للتدريب المهني في البلاد وسيلحق بهذا المجلس وحدات فنية: وحدة للاشراف ووحدة لقياس المهارة لجميع العمال ووحدة للتدريب داخل المصنع وخارج المصنع ووحدة متخصصة لتطوير المناهج الدراسية وبعد تنفيذ هذا البرنامج مع منظمة العمل الدولية من تدريب أكبر عدد ممكن من البحرينيين وذلك تمهيدا لاحلالهم محل الأجانب".

لكن الحكومة وبسبب عدم رغبتها في تطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة باستثمار القدرات البشرية في الاعمال والمهن التي تحتكرها العمالة الوافدة لم تأخذ توصيات المجلس الوطني بمحمل الجد ووتراجعت أوبالأحرى امتنعت عن تحويل هذه البرامج الطموحة الى خطة عمل للتدريب والتعليم وتوطين العمالة بالرغم من تدفق الفوائض المالية منذ عام ١٩٧٣. والبديل السهل لفشل هذه السياسات التنموية هومواصلة الحكومة اتهامها لأطراف معينة بتسييس القضايا العمالية.

من الحقائق التي كشفتها التجربة البرلمانية القصيرة هو عدم تمتع وزارة العمل بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمعالجات الجذرية للقضايا والمشاكل الخاصة بها كتطبيق سياسة الاحلال أوالقضاء على العمالة السائبة والمسماة بالفري فيزا (Free Visa) أوحتى ارجاع المفصولين لأعمالهم وأن هذا القرار بقي ولا زال حتى وقتنا الحاضر في يد القيادة السياسية.

في الزيارة التي قمنا بها أنا والاستاذ عبدالرحمن النعيمي (شافاه الله وعافاه) لوزير

العمل عبدالنبي الشعلة قبل استبداله بالسيد مجيد العلوي قال الوزير صراحة أنه حاول ربط جهاز استقدام العمالة في قسم الهجرة والجوازات بوزارة العمل منعا للازدواجية في اصدار تصاريح العمل لكنه فشل في هذا المسعى بسبب غياب القرار السياسي.
في الواقع أن هذه السياسات الخاطئة الى جانب فقدان القرار قد أدى بطبيعة الحال الى تراكم المشاكل العمالية وتفاقم أزمة البطالة. وعلى هذا الأساس أمكن القول أن الحكومة وقعت في خطئين كبيرين هما: ١) عدم تقدير حجم المشاكل العمالية وما ستمثله من خطورة في المستقبل و٢) أنها لم تستوعب دروس الاضرابات العمالية التي حدثت في الربع الأول من عام ١٩٧٤ والتي تجاوزت السبعة والعشرين اضرابا. وبدلا من أخذ العبر والدروس من موجة اضرابات ١٩٧٤ تعمدت الحكومة فتح الباب على مصراعيه لاستيراد العمالة الأجنبية وذلك بهدف خلق الطابور الخامس القادر على محاربة وتكسير الاضرابات العمالية. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه السياسات البعيدة عن المصلحة الوطنية هوتحول المشاكل والقضايا العمالية الى قنابل موقوته ما لبثت أن تسببت في تفجير انتفاضة التسعينات.
ما تجدر الاشارة اليه في ختام هذا الفصل هوأن الحياة النيابية في السبعينات شهدت تكوين نقابات ألبا والصحة والكهرباء وعمال البناء والانشاء وهي من أقوى النقابات في البحرين آنذاك.

القضايا الاجتماعية

في فترة السبعينات من القرن الماضي كانت مناطق كثيرة في البحرين وخاصة مناطق القرى تفتقر لمياه الشرب العذبة وللمدارس والمستشفيات والعيادات الصحية بالاضافة الى مشاريع البنية التحية الأساسية من كهرباء وطرق وهاتف. في ظل افتقاد الخدمات الأساسية لم يكن بالأمر المستغرب هجرة عدد كبير من سكان منطقة جووعسكر الى البلدان الخليجية المجاورة وهذا ما دفع النائب عبدالله المعاودة لطرح هذه القضية في المجلس محذرا من أن هذه الهجرة تفتح المجال واسعا لاحلال الأجانب محلهم. في الواقع أن هذه الأوضاع المزرية شكلت نوعا من التحدي بالنسبة لنواب المجلس الذين حملوا الحكومة كامل المسئولية.
والحقيقة أن مسألة تطوير القرى نالت النصيب الاكبر من اهتمام نواب المجلس الذين وافقوا على العديد من المشاريع الحيوية ومنها على سبيب المثال:-
١) إنشاء مستشفى للولادة في جدحفص والمنطقة الشمالية وقرية عالي وما حولها وإنشاء

مستوصفات في بلاد القديم وجزيرة النبيه صالح وفي قرية كرانه وأبوصيبع.
٢) تشييد مدارس للبنين في كل من سار والسهلتين والدراز والهملة وعالي وأبوصيبع وجزيرة النبيه صالح وتوبلي وقرية كرانة وجنوسان وجدالحاج.
وقد أحيل الإقتراح برغبة إلى لجنة الخدمات الإجتماعية ومن ثم إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية وذلك في الثامن من ديسمبر.
كما وافقت لجنة المرافق بدراسة الاقتراح الخاص بانشاء منطقة سكنية لسكان قرى جدحفص والسنابس والديه وبقية القرى المجاورة وأوصت بالحاق هذه المشاريع ضمن الخطة العامة لمشروع الاسكان الذي تعده وزارة التنمية والخدمات. في نفس الوقت قامت اللجنة بدراسة الاقتراح الخاص بشأن توفير السكن لمناطق عراد وسماهيج وبانشاء مدرسة للبنين في قرية الدير.
بالاضافة الى ذلك تقدم نواب المجلس بمشروع القانون الخاص بانشاء صندوق لقروض المساكن وسارعت لجنة الشئون التشريعية والقانونية لتقديم تقريرها الخاص به في الثامن من ديسمبر ١٩٧٤.
كما تمت موافقة المجلس على الإقتراح برغبة بشأن مشروع إسكان متعدد المناطق في القرى وتزويدها بالمياه الصالحة للشرب وتقوية التيار الكهربائي وقد تمت احالته إلى لجنة الشئون المالية والإقتصادية.
ومن أجل انعاش وتحسين الوضع في القرى تمت الموافقة على الإقتراح برغبة بشأن إضافة مبلغ عشرة ملايين دينار إلى الميزانية العامة لسنة ١٩٧٥ وتمت احالته إلى لجنة الشئون الماليه والإقتصاديه جنبا الى جنب مع الإقتراح برغبه بشأن تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دينار لمفس الغرض وقد أحيل الاقتراح الى لجنة الشئون المالية والإقتصادية.
واغتنم النواب فرصة مناقشة الميزانية في الجلسه الثلاثين المنعقده في ٥ مارس ١٩٧٥ فسارعوا للتقدم بالمقترحات التالية:
١) اقتراح باعتماد مليوني دينار لقروض الاسكان كمرحلة أولى.
٢) إقتراح بتخصيص مليون دينار ونصف لإستملاك الأراضي في القرى ومن ثم توزيعها على المحتاجين لبناء سكن.
٣) أقتراح بإعتماد ٣٥٠ ألف دينار لبناء خزانات مياه في ٢٢ قرية.
٤) إقتراح بإعتماد ٢٣٠ ألف دينار لإنشاء (١) مستشفى ولادة في منطقة جدحفص (٢) مستشفى ولادة في قرية عالي (٣) مستوصف في بلاد القديم ومستوصف في النبيه صالح ومستوصف في قرية كرانه وأبوصيبع.
٥) اقتراح برصد مليون دينار لتعمير مدينة المحرق.

بالاضافة الى ذلك تم وضع دراسة تفصيلية لتطوير المحرق وتم وضع المليون دينار التي اعتمدها المجلس في حساب البلدية. في الوقت نفسه تم اعتماد المبلغ المخصص لبناء عيادة بالمحرق وباشرت وزارة الصحة في رسم الخرائط من اجل تنفيذ المشروع. ولغرض تنفيذ مشروع الاسكان في جدحفص تم تخصيص مليون دينار بالاضافة الى قيام الحكومة بترتيب القروض للمواطنين بدون أرباح.

يعتبر مشروع قانون بانشاء هيئة اسكان لذوي الدخل المحدود وتخصيص ميزانية ثلاثة ملايين دينار سنويا ولمدة خمس سنوات من المشاريع المهمة لمعالجة مشكلة السكن بالنسبة لذوى الدخل المحدود. وقد تقدم بهذا المشروع العضوالشيخ ابراهيم الخليفة وتمت احالته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية التي وافقت عليه وقدمته بدورها للجنة التشريعية والقانونية.

وبخصوص منطقة الرفاعين ناقش المجلس التقرير الثاني للجنة المرافق العامة والخاص بتحسين مستوى المرافق العامه واتخذ التوصيات التالية :-

١) عمل معابر للمشاة على أنبوب النفط.

٢) العناية بمستشفى الولادة.

٣) فتح مكاتب للكهرباء والبريد.

٤) إنشاء مركز للأطفاء.

وفيما يتعلق بالتوصية الأولى الخاصة بخط أنابيب النفط القادمة من المملكة العربية السعودية والتي تمر عبر منطقة الرفاعين الشرقي والغربي السكنية أكد المجلس على ضرورة أن يبنى الخط الجديد بعيدا عن المناطق السكنية تجنبا لأية أخطار أوكوارث قد تنشأ عن هذا الخط فضلا عن أنه مصدر تشويه واعاقة للمرور وللمشاريع والمخططات الانشائية في الرفاعين. من المفارقات العجيبة أن هذه التوصية لم يتم تنفيذها الا بعد مرور اثنتين وثلاثين سنة عندما أعلنت شركة نفط البحرين في الخامس من مارس ٢٠٠٦ عن عزمها على التنفيذ.

في مجال التعليم وافق المجلس على الإقتراح برغبه بشأن توسيع مساحة مدرسة المنامة الصناعية وإفتتاح مدرسة الصناعة الثانوية بالمحرق وتطوير المدارس الصناعية بالبحرين وتجهيزها بالأجهزة الحديثة المتطورة. كما وافق المجلس على الاقتراح برغبة المتعلق بتوسيع المساحة في مدرسة المنامة الصناعية الثانوية وانشاء معهد فني وصناعي على مستوى عالي من الناحية الأكاديمية والتكنولوجية حتى تستطيع أن تلبي حاجة البلاد من الأيدي العاملة الفنية للسنوات القادمة. من الواضح تماما أن هذه المقترحات تعكس النظرة البعيدة لأعضاء المجلس في اعداد الأيدي العاملة البحرينية الماهرة والكوادر الفنية التي يحتاجها

الاقتصاد الوطني في المستقبل. من المحزن أن الحكومة تجاهلت هذه السياسات المستقبلية ولوتم الأخذ بها لكانت العمالة الوطنية في وضع تنافسي أفضل ولما تم اخراجها من سوق العمل.

يعتبر الاقتراح بمشروع قانون بشأن التعليم الإلزامي حتى المراحل المتوسطه الذي تقدمت به كتلة الشعب أحد المواضيع المهمة التي تحسب لصالح المجلس الوطني.

في هذا السياق تم عرض العريضة المقدمة من أهالي قرية بني جمرة وفيها يشتكون من حرمان ما يزيد على ٤٠٠ طالبة من الدراسة ويطالبون وزارة التربية والتعليم بتنفيذ وعدها ببناء مدرسة لهم. وقد دافع عن هذه العريضة كل من السادة الأعضاء الشيخ عبدالأمير الجمري من الكتلة الدينية وعبدالله علي المعاوده من كتلة الشعب ورسول الجشي من كتلة الوسط وطالبوا الوزارة بالاسراع في تنفيذ المشروع.

تجدر الاشارة الى تقدم المجلس بأقتراح برغبه بشأن توفير الكراسات والأقلام والكتب بالمجان وذلك بهدف مساعدة الطلبة من أبناء الموظفين ذوي الدخل المحدود.

من المؤكد أن افتقار القرى للخدمات الضرورية ومتطلبات الحياة العصرية مثل هاجسا لدى جميع الأعضاء وهو ما دفعهم لتبني تلك المشاريع الاجتماعية والتطويرية وتخصيص الاعمادات المتكررة لتنفيذها.

وما دمنا في مجال الحديث عن الاعتمادات المالية لا بد من لفت النظر الى أن ما ساعد المجلس في تمرير هذه المشاريع وغيرها هما العاملان الأساسيان التاليان:-

١) قدرة المجلس على تخصيص الاعتمادات اللازمة بحكم الصلاحيات التشريعية والرقابية وادارة المال العام التي تتمتع بها السلطة التشريعية.

٢) تعاون أعضاء المجلس في معالجة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية بروح وطنية بعيدا عن الفوارق المذهبية والمناطقية. والحقيقة أن أعضاء المجلس الوطني لم يكن ليفرقوا بين المشاريع الخاصة بالقرى أوبغيرها من مناطق البحرين فالجميع كان يصوت لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن وبدون تمييز.

يمكن القول أنه لوتم تمديد عمر المجلس وأشرف على تنفيذ هذه المشاريع لتسببت ذلك في أحداث نقلة نوعية في حياة المواطنين ومستقبل أبنائهم لكن حل المجلس الوطني تسبب في اهمال معظم هذه المشاريع أوبالأحرى تجميدها.

لكن هذا الاجماع الوطني المنقطع النظير حول هذه القضايا الاقتصادية والاجتماعية ليس معناه عدم وجود الاختلاف والخلاف حول بعض القضايا المثيرة للجدل كما سبق وأن تطرقنا لذلك.

لكن يبقى الموضوع الأكثر اثارة للجدل هومشروع الحاق ملكية جميع الأراضي بالدولة

وعدم جواز التصرف فيها الا بقانون. فهذا المشروع الحيوي والخطير الذي تقدمت به كتلة الشعب كان نصيبه الفشل الذريع بسبب وقوف الكتلة الدينية الى جانب الحكومة في اسقاط القانون. والنتيجة الطبيعية لفشل تمرير القانون هوأن شعب البحرين لا زال يعاني من آثاره الوخيمة المدمرة بفعل الاستيلاء المنظم على الأراضي ومن بعدها السواحل والبحار.

مشروع الحاق ملكية جميع الأراضي بالدولة

تعتبر قضية الأراضي و الكيفية التي يتم التصرف فيها أحد القضايا المهمة والحساسة التي تسبب طرحها في حدوث جدل واسع داخل المجلس الوطني وخارجه. بل أن هذا الموضوع وفي اعتقاد الكثيرين من الطبقة السياسية والمثقفة يعد من أخطر المواضيع السياسية التي تطرق اليها المجلس الوطني وأنه شكل أحد الأسباب التي عجلت بانهاء حياة المجلس الوطني.

وقد تقدم بهذا المشروع الذي يطالب بالعمل على اعادة تخطيط البلاد جغرافيا وكيفية التصرف في الأراضي وتحديد أسعارها كل من السادة الأعضاء خالد الذوادي ومحمد سلمان حماد وعبدالله علي المعاودة ومحمد جابر صباح ومحسن حميد مرهون وجميعهم من كتلة الشعب.

بدأ طرح الموضوع في صيغة اقتراح برغبة وذلك في الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٥ مايو٧٤ ونص على ما يلي :-

١) أن المجلس الوطني رغبة منه في أن يحافظ على ثروات البلاد وأن يساهم في تنميتها وتطويرها وحفظها للأجيال القادمة دون أن يكون ذلك عن طريق تكديس هذه الثروات في أيدي فئة معينة فأن المجلس الوطني واستنادا لنص الفقرتين (ب) و(ز) من المادة التاسعة من الدستور يرى ضرورة وأهمية أن تقوم الحكومة بالسرعة اللازمة بتشكيل لجنة فنية للعمل على تخطيط البلاد جغرافيا بحيث تحدد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية والمناطق السياحية.

٢) كذلك واستنادا للمادة الحادية عشر من الدستور يرى المجلس ضرورة الالتزام باعتبار جميع الأراضي الحكومية الأراضي الرحمانية والأميرية وكل أرض ليس لها مالك شرعي أراضي ذات منفعة عامة لا يجوز التصرف فيها أوالتنازل عنها بأي شكل من الأشكال كالبيع أوالمقايضة أوالهبة وما الى ذلك الا وفقا للقانون.

٣) تحديد أسعار الأراضي حسب موقعها ووفقا للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ومنع المضاربة فيها وتحديد ملكية الأجانب لها وفقا للشروط التي يحددها القانون فيما بعد.

وفي نهاية الاقتراح عبر الموقعون عن ثقتهم في أن يقف أعضاء المجلس الوطني صفا واحدا للدفاع عن مصلحة الوطن وحماية ثرواته.

في الجلسة الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٧٤ قدمت لجنة المرافق العامة تقريرها حول هذا الاقتراح برغبة وجاء فيه ما يلي :-

درست اللجنة نص الاقتراح برغبة المذكور وقررت باجماع أعضائها المجتمعين ما يلي:-

أولا:- تؤكد اللجنة أن الاقتراح برغبة في تناوله مرفقا حيويا من مرافق البلاد ، لجدير بالتعاطف والتأييد في مضمونه في البند الأول مع التحفظ على شكله في البندين الثاني والثالث.

ثانيا:- أن الشكل الذي قدم به الاقتراح برغبة في البندين الثاني والثالث ، لا يتناسب مطلقا مع الخطورة والأهمية التي يتميز بها هذا المرفق الحساس والمرتبط بحياة ومصير الشعب ، وكان يجب أن يقدم بالمسئولية اللازمة وبالحجم الطبيعي حيث أن الرغبات عادة تخضع لأحكام القبول أوالرفض من قبل الحكومة وليس لها قوة القانون ومفعوله.

ثالثا:- ترجواللجنة من السادة الأعضاء مقدمي الاقتراح برغبة في البندين الثاني والثالث إستعادة الاقتراح والتقدم به كمشروع قانون متكامل على مستوى المسئولية في تشريع مصيري يمس مصائر المواطنين ويتمتع بالقوة الشرعية الدستورية لتطبيقه.

كان المتحدث الأول هو العضو عبدالله المعاودة الذي تركز حديثه على مكتب التخطيط وتناول الأمور التالية:

١) أن المكتب قد وجد منذ أكثر من ثلاث سنوات وأن من مهامه القيام بمهمة تخطيط البلاد جغرافيا ويحدد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية.

٢) هذا المكتب بامكانياته المحدودة سبب عراقيل كثيرة وادى الى تعطل الكثير من الانشاءات العمرانية في البلاد. وضرب مثلا بمنطقة رأس الرمان وهي من المناطق المتكدسة بالمواطنين فقال أنه قد مضت عدة سنوات دون أن يستطيع أبناء هذه المنطقة أن يباشروتصليحا أوترميما أوبناء وهم مازالوا يعيشون على أمل أن الحكومة ستخطط لهم المنطقة أوتنقلهم أوتعوضهم عنها.

٣) تم تأخير الموافقة على طلبات البناء لسنوات، بسبب تذرع مكتب التخطيط بأن هذه المنطقة تحتاج الى تخطيط ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار بشكل جنوني كالأسمنت وأدوات البناء وغيرها.

٤) هناك ملاك في منطقة " قلالي لحوالي (٢٠٠) قطعة ومعظمهم يريد مباشرة العمل

والبناء، لكن مكتب التخطيط لا يجيز لهم ذلك علما أن لديهم وثائق رسمية صادرة من دائرة الطابو. واذا كان من حق الحكومة أن توقف البناء بحجة توسيع المطار فان عليها تعويض أصحاب الأملاك والمتضررين.

٥) تعويض الحكومة للأملاك التي تضع يدها عليها للمنفعة العامة هي في الواقع غير مجزية حسب التقديرات المتواضعة.

٦) البحرين التي كانت مشهورة بأنها منطقة زراعية جيدة يفتخر بها وسميت بعروس الخليج، أصبحت الآن أرضا جدباء مع الأسف، لا يتوفر فيها أي نوع يحقق الاكتفاء المحلي لأبناء هذه المنطقة، مع أننا كنا نصدر الى الخارج. أسباب ذلك هي ارتفاع أسعار الأراضي و تلاعب البنوك دون أن يكون هناك قانون يمنع مثلا قطع الأشجار، أوالمحافظة على الأراضي الزراعية، وحمايتها كثروة قومية.

٧) أم الحصم هي من المناطق المخصصة للصناعة لكن هذه المنطقة تكاد تكون مزدحمة بالسكان ولذا فهي لا تصلح لمثل هذا المشروع.

ويتضح من النقاط المهمة التي أوردها العضوأنه على اطلاع واسع بكثير من الأمور والقضايا المتعلقة بدائرة التخطيط ولا غرابة في ذلك فقد كان يعمل موظفا في ادارة المساحة قبل أن يفوز في الانتخابات.

كانت المداخلة التالية لسعادة الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة (وزير البلديات والزراعة) الذي شكر العضوعبدالله المعاودة على مداخلته الطويلة ورد عليه بالآتي :

١) بخصوص التعويض فأن الحكومة لم تجبر واحدا ممن عوضوا بأن يقبض التعويض غصبا، اذ كل شخص عوض كان برضائه وبخالص موافقته وأن المحاكم موجودة وله الحق كل الحق فى أن يرفع دعوى ضد الجهة التى تعوض، وأن الجهة الادارية لها أيضا نفس.

٢) بخصوص منطقة " قلالي " فأن المطار يحتاج الى توسعة، أن الجهة المسؤولة عن المطار اعترضت على امتلاك الأهالي بأراضى فى جهة المطار، ولان هذه الأرض هي هبة، فقد تم استبدالها بأخرى فى البحر وتم التخطيط على أساس ذلك

٣) أن موقع مجارى المحرق قد تم استبداله بجهة ثانية، وهى فى البحر وليست في البر وقد جرى هذا كله لمراعاة المصلحة العامة وحدها.

٤) وعن الزراعة رحب الوزير بسن تشريع زراعي فى أقرب وقت ممكن لان الحاجة ماسة اليه لحماية الزراعة لأنه بدون تشريع لا يستطيع أن يعمل شيئا وذلك حرصا منه على حقوق المواطنين.

٥) وعن المحرق قال الوزير أن الحكومة لم تعوض أحدا حتى الآن، وأنها لم تقرر لأحد تعويضا الا برضائه. وقد عبر الوزير عن استغرابه لعرفة العضوبمبلغ التثمين علما وفى

رأيي أن الهيئة لم تبلغ حتى الآن أصحاب الأملاك
٦) وعن وحدة التخطيط قال الوزير أن السيد العضو خلط بينها وبين مجلس التخطيط- ان وحدة التخطيط لا تملك هذه الصلاحيات فوحدة التخطيط عبارة عن مهندسين يخططون على الورق، أما الذى يملك التصرف وفقا للوائح والقوانين، فهو مجلس التخطيط وحده ومن ثم مجلس الوزراء ومن بعده المجلس الوطني الموقر. أما وحدة التخطيط فليس لها الا أن تخطط ما يقدم اليها وما تؤمر باعداده وشكرا ".

كان السيد محسن حميد مرهون هوالمتحدث الثاني بصفته أحد مقدمي الاقتراح وقد تركزت مداخلته في الحديث عن البنود الثلاثة التي تضمنها الاقتراح برغبة ويمكن تلخيص البنود الثلاثة كالآتي :

١) - البند الاول ينص على تخطيط البلد جغرافيا- أي بتشكيل لجنة للعمل على تخطيط البلاد جغرافيا- بحيث تحدد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية والمناطق السياحية، غياب التخطيط يؤدي الى الاضرار بصحة المواطنين. ولعدم وجود أي تخطيط بالنسبة الى الزراعة فقد أدى ذلك الى نتائج واضحة فى تدهور الزراعة فى البلد. أن اعتماد البحرني على السياحة يعتمد على مستوى معين من النواحي السياحية التي لا بد أن يهتم بها ولا بد أن يخطط لها تخطيطا سليما وأن التخطيط السياحي لا بد وأن يخدم المواطنين بالنسبة الى حياتهم وفي أوقات راحتهم.

٢) البند الثاني يعتمد على الدستور ، وينص على أن لا يكون هناك تصرف بالنسبة الى الأراضي، سواء كان بالبيع أوالمقايضة أوالهبة وما الى ذلك بدون قانون. أن بعض التصرفات في الأراضي في غياب القانون أدت الى: ١) عدم استفادة الحكومة من الأراضي التي تستثمر من قبل بعض الشركات. ٢) أنه لا يغيب عن البال ما للهبات من بعض الفوائد لبعض المواطنين الا أنها توزيع الأراضي بدون تخطيط يؤدي الى ضرر كبير لبعض المواطنين ومنافع زائدة عن اللزوم لمواطنين آخرين. ، فهناك كثير من الهبات التي توزع على كثير من المواطنين الذين ليسوا في حاجة الى هذه الأراضي في الوقت الذي يحرم كثير من المواطنين من السكن اللائق ومن الملكية اللائقة التي تخول لهم أوتعطيهم مجالا لأن يوفروا لأنفسهم سكنا لائقا. هذا التوزيع في الأراضي يخلق عشوائية في تخطيط البناء وفي تخطيط البلد نفسها وبدل أن يكون هناك تخطيط اسكاني عام وشامل لكافة المواطنين بحيث تكون البلد مخططة تخطيطا سليما وفق هذه الطريقة تكون هناك عشوائية. أن الاقتراح برغبة يؤكد على ضرورة توقيف الهبات وعم التصرف بالأراضي الا وفقا لقانون معين أووفقا لتخطيط معين يأتي من قبل السلطة التشريعية.

٣) البند الثالث يختص بتحديد أسعار الأراضي حسب موقعها. هناك مضاربات واسعة

بالنسبة لأسعار الأراضي ويعنى ذلك عدم ثبوت الأسعار ويعنى عدم التخطيط لأسعار الأراضي وأسعار الأراضي لا تؤثر فقط في الأراضي فقط بل تؤثر أيضا وفي كثير من الأحيان في الحركة التجارية والحركة الاقتصادية بكل عام وتؤثر في غلاء المعيشة أحيانا وتؤثر أيضا في أمور كثيرة وبالتالي فأن تحديد أسعار الأراضي أمر ضروري وفقا لموقعها لمنع المضاربة عن طريق شرائها بكميات كبيرة وبالتالي تقسيمها وبيعها بأسعار خيالية.

أما السيد جاسم محمد مراد فقد أيد المشروع الا أنه اعترض على تسعير الاراضي وهذه خلاصة وجهة نظره:

فهوأكد على حاجة وحدة التخطيط الى التطوير كي تواكب مسيرة العمران في هذا البلد ، وطالب مجلس التخطيط بالاسراع في تنفيذ ما يخطط فيه. بعد ذلك طالب بأن يتوقف التصرف في آلأراضي المتمثل في الهبات لان ذلك في صالح نظام الحكم، لأنه من المفروض أن يكون فى توزيع الأراضي منفعة غير أنه أصبح الآن عديم المنفعة لعدم قدرة صاحب الأرض على البناء.

كما طالب أيضا بأن تحتفظ الحكومة بهذه الأراضي وتقوم بتوزيعها لبناء البيوت، والمشاريع المفيدة والجماعية مثال ذلك بناء فنادق لمصلحة الشعب.

وكانت مطالبته الأخيرة بأن تقوم الحكومة بتخصيص أراضي للمستثمرين لتنفيذ مشاريع البناء بدلا من أن يحولوا أراضيهم الزراعية الى أراضي استثمارية.

أما اعتراضه فقد انحصر في موضوع تحديد أسعار الأراضي حيث اعتبر مراد أن هذا الاجراء يتعارض والدستور الذي نص على احترام الملكية الخاصة.

أما السيد علي صالح الصالح فقد تناول جوانب التخطيط بمختلف اشكالها مشددا على أهمية تشكيل مجلس للتخطيط الاقتصادي. المهم في هذه المداخلة أن السيد علي صالح برهن القدرة على قراءة المستقبل وبحدوث الأسوء عندما تحدث عن ندرة في الاراضي ومن تعطيل لمشاريع الاسكان.

خلاصة مداخلة العضوهي :

١) التخطيط أصبح علما وفنا وهوطريق كل شعب من الشعوب نحو تحقيق التقدم والتنمية.

٢) أن هناك ضعفا فى أجهزة التخطيط الموجودة ان كانت موجودة، وعلى هذا الأساس فأن التخطيط ليس هوالتخطيط الجغرافي فحسب، وانما هوالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي.

٣) أن الفوضى الموجودة فى التخطيط اليوم ستكلف اضعافا مضاعفة في المستقبل إذا لم يتم تلافي هذا الموضوع الآن.

٤) أن استحداث مجلس للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ضرورة ملحة ويجب أن يعتمد

على كفاءات علمية، ويخطط بأسلوب علمي تذوب فيه المصالح الشخصية فى سبيل المصلحة العامة.

٥) ان رقعة البلد الصغيرة فى هذه الجزر المتناثرة ليست ملكا لهذا الجيل فقط وانما هي ملك الأجيال القادمة أيضا واذا كانت هناك مشكلة اليوم، فأن مشكلة الأجيال القادمة ستكون أكبر وأضخم بكثير. فاليوم لا توجد بقعا للأسكان ولا أراضي لبناء المدارس ولا نجد أراضى لبناء الحدائق ولا نجد أراضى للعيادات ولا أراضى للأندية والمراكز الثقافية وكل ذلك نتيجة ترك الحبل على الغارب.

٦) فيما يتعلق بموضوع الهبات قال العضو أن الرغبة التى حدت بسمو الامير الى وهب هذه الأراضى، هى للتسهيل على المواطنين فى الحصول على بقع أراض لبناء مساكن عليها. لكن ونتيجة لارتفاع تكاليف البناء أصبح فى غير مقدور المواطن المحدود الدخل أن يقوم ببناء الأرض الموهوبة له وأن الطريق الأمثل هو تقديم بيت جاهز وكامل للمحتاجين من أبناء هذا البلد بدلا من اعطائه أرض.

٧) يجب العمل على التخطيط بأسرع ما يمكن وارساء دعائم التشريعات لتخطيط هذا البلد بأسرع ما يمكن حتى يستطيع الجميع يكونوا سواسية أمام القانون خاصة ـ في هذا الموضوع المهم والحيوي.

ولم تختلف مداخلة السيد محمد سلمان حماد عن سابقاتها لكنه ركز على الهبات وقال أنهم لا يعارضون أن تكون هنالك هبات، لكنهم يعارضون أن تكون هذه الهبات لفئات معينة، وأن يزداد بعض المواطنين غنى على غناهم، بينما المواطنون المحتاجون لا يحصلون على قطعة أرض للسكن وللمعيشة وأن ارتفاع أسعار الأراضي فى هذا الوقت أصبح مشكلة ليس لها حل، بل لا يمكن حلها فى هذا الوقت بهذه الصورة الغير مدروسة والعشوائية.

من جانبه وافق السيد عبدالأمير منصور الجمري على تخطيط البلاد جغرافيا، وتحديد المناطق شريطة أن تلتزم الدولة بالتعويض العادل وأنه يعتبر ذلك خطوة تقدم وازدهار لهذا البلد. ـ في الوقت نفسه اعترض على تحديد اسعار الاراضي لأن فى تحديد السعر تحديدا لسلطان المسلم على ماله.

أما السيد رسول عبدالعلي الجشي فقد بدأ حديثه بالتعبير عن حسرته لعدم تمكن المجلس من بحث هذا الموضوع فى السنة الماضية ولو فعل لكان بالامكان انقاذ الكثير. وقد خلصت مداخلته ـ في الآتي:

١) التعامل مع قضية التخطيط بشكل جدي حتى لا تستمر الأمور وتتعقد فى المستقبل أكثر وأكثر.

٢) أن توزيع الأراضي قد تسبب ـ في حدوث مشلكة تعاني منها البلد الآن وأن الحكومة الآن

تواجه مشكلة ايجاد أراض للمدارس وللمستشفيات وأنه بعد أن وزعت هذه الأراضي في مناطق معينة جاءت الحكومة لبعض أصحاب الأراضي ترجوهم أن يبيعوا أراضيهم بأسعار باهظة.

بعد انتهاء المناقشة طرح سعادة الرئيس البنود الثلاثة الواردة في نص الاقتراح برغبة للتصويت وطلب من أمين السر العضو السيد علوي مكي الشرخات قراءة البند الأول وهو:

" أن المجلس الوطني رغبة منه في أن يحافظ على ثروات البلاد ، وأن يساهم في تنميتها وتطويرها وحفظها للأجيال القادمة دون أن يكون ذلك عن طريق تكديس هذه الثروات في أيدي فئة معينة فأن المجلس الوطني واستنادا الى نص الفقرتين (ب) و(ز) من المادة التاسعة من الدستور يرى ضرورة وأهمية أن تقوم الحكومة بالسرعة اللازمة بتشكيل لجنة فنية للعمل على تخطيط البلاد جغرافيا بحيث تحدد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية والمناطق السياحية"

وقد صوت بالموافقة على هذا البند ٢٨ من أعضاء المجلس وامتنع عضوان فقط وبهذا انتقل أمين السر لقراءة البند الثاني وهو:

"يرى المجلس ضرورة الالتزام باعتبار جميع الأراضي الأميرية الحكومية ، الأراضي الرحمانية والأميرية ،وكل أرض ليس لها مالك شرعي، أراضي ذات منفعة عامة لا يجوز التصرف فيها أو التنازل عنها بأي شكل من الأشكال كالبيع والمقايضة أوالهبية وما الى ذلك الا وفقا للقانون."

وقد صوت ١٨ عضوا بالموافقة على هذا البند واعترض عضو واحد فقط فيما امتنع الآخرون (الكتلة الدينية)عن التصويت وبذا أعلن الرئيس اقرار هذا البند والانتقال الى البند الثالث والأخير وهو:

"تحديد أسعار الأراضي حسب موقعها ووفقا للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة ومنع المضاربة فيها وتحديد ملكية الأجانب لها وفقا للشروط التي يحددها القانون فيما بعد."

لكن قبل التصويت على هذا البند أثار العضو جاسم مراد نقطة نظام تتعلق بتعارض هذه الرغبة مع المادة (٩ ج) من الدستور والتي تقول "الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون الى آخره. "

ونتيجة لتعارض هذا البند مع الدستور فأنه لم يصوت على هذا البند غير ٩ أعضاء فيما اعترض عليه ١١ عضوا. وقد أعلن الرئيس عدم نجاح هذه التوصية لكنه أوصى باحالة البندين الفائزين الى الحكومة من أجل موافاة المجلس برأيها. لكن تفاؤل المجلس بنجاح البندين المهمين لم يكتمل اذ فاجا سعادة الوزير يوسف الشيراوي المجلس بطرح استفهام

حول عملية التصويت قائلا بأن المجلس قد أخذ بالرغبة الأولى فهل أخذ بالرغبة الثانية.

وأجاب الرئيس بالايجاب وتبعه العضومحسن مرهون بنقطة نظام تقول بأحقية المجلس بأن يرفع رغباته الى الحكومة بأي عدد من الأصوات.

وعلق الرئيس بالقول بأن الرغبة لا تصدر الا بقرار من المجلس وأي قرار لا بد وأن يحصل على نصف الأعضاء الحاضرين زائدا واحد. أي أكثر من نصف الحاضرين أي أنها يجب أن تظفر بالنصاب وما دام هناك نقطة نظام حول التصويت على البند الثاني فإنه يحب أن يعرف عدد الأعضاء الحاضرين. وقد اتضح أن عدد الحاضرين هو٤١ وأن المصوتين على البند الثاني هم ١٨ صوتا ضد واحد ولذا فقد فشل اقرار البند الثاني هوالبند الأهم والأخطر.

حسما للاختلاف حول عملية التصويت في هذا البند اضطر الرئيس لتوجيه سؤال للخبير الدستوري حول امكانية اعادة العد لكن الخبير رد بعدم جواز ذلك أبدا ما دامت الأرقام صحيحة لا خطأ فيها ولا ابهام.

واعتمادا على هذا التوضيح أعلن الرئيس سقوط البند الثاني لأن عدد المصوتين لم يوازي نصف الأعضاء الحاضرين زائدا واحد.

وبناء على هذه النتيجة تمت احالة البند الأول الخاص بتشكيل لجنة فنية للعمل على تخطيط البلاد جغرافيا بحيث تحدد المناطق الزراعية والصناعية والسكنية والمناطق السياحية الى الحكومة مع التأكيد على ضرورة وأهمية أن تقوم الحكومة بتنفيذه بالسرعة اللازمة.

لا شك أن فشل المجلس في تمرير البند الثاني من هذه الرغبة قد أضاع الفرصة الثمينة في وضع القيود على الأراضي ومنع التصرف فيها الا بقانون. الأمر الذي ترتب عليه استمرار مسلسل الاستيلاء المنظم على معظم أراضي الدولة وضياع الكثير منها في الهبات والعطايا وشراء الذمم. وللتدليل على نتائج هذه السياسية البعيدة عن روح العصر والتحضر يكفي القول أن وزارات الدولة تواجه في الوقت الحاضر صعوبة جمة في الحصول على أراضي لتنفيذ مشاريعها وخاصة تلك المتعلقة بمشاريع الاسكان لذوي الدخل المحدود.

من طريف القول أن عملية الاستحواذ على الأراضي كانت ولا زالت تمثل أحد أسباب الخلاف بين بعض أفراد العائلة الحاكمة لدرجة أنها أدت في أحايين كثيرة الى الشجار والقطيعة. تشير الوثائق البريطانية الى أن الشيخ محمد بن سلمان قد امتنع عن حضور الدوام في القلعة (جهاز الشرطة) وذلك ابتداء من العاشر من يناير ١٩٦٨ (مرحلة ما قبل الاستقلال) وذلك احتجاجا على رفض دائرة التسجيل العقاري (الطابو) تسجيل قطعة أرض جديدة باسمه. ويضيف التقرير القول أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يمتنع فيها

الشيخ محمد عن العمل لكنها الفترة الأطول وأنه بعد موافقة الأمير على تسجيل الأرض باسمه طالب أيضا بفصل مدير ادارة التسجيل العقاري الشيخ سلمان بن علي كشرط لرجوعه للعمل كما أشرنا الى ذلك مسبقا، لكن الأمير تجاهل هذا الموضوع كلية.

المجلس الوطني وموظفي القطاع العام

من الأمور التي أثارت حفيظة السلطة وسببت لها ازعاجا كبيرا هي مبادرة أعضاء المجلس بتقديم المشاريع الخاصة باصلاح الوضع الاقتصادي والمعيشي لموظفي وزارات الدولة. وقد تم تفسير هذه المبادرات من قبل السلطة على أنها تدخل في شئون وزاراتها وأن هدف المجلس من ورائها هوكسب تأييد موظفي الدولة بغرض تحقيق مكاسب سياسية بما يؤثر على درجة الولاء للقيادة السياسية. وعلى أساس هذا التفسير الخاطئ عملت الحكومة على قطع الطريق أمام النواب وحرصت أن تكون هي وحدها صاحبة المبادرات والمقترحات التي تتناول وزاراتها ودوائرها حفاظا على العلاقة المباشرة مع موظفيها. فعندما تقدم المجلس بالأقتراح الخاص بمشروع قانون بشأن كادر القضاة كان رد فعل السلطة سريعا جدا وسارعت الى إستبدال هذا القانون بقانون من عندها لكن المجلس رفض طلب الحكومة وصوت المجلس على قانون الأعضاء وتمت احالته الى لجنه الشئون المالية والإقتصادية من أجل اعداد التقرير وعرضه على المجلس للتصويت. تجدر الاشارة الى أن السلطة القضائية لم تكن لتتحرر من هيمنة السلطة التنفيذية بالرغم من المادة الدستورية الصريحة التي تؤكد على استقلالية السلطات الثلاث.

وما حدث بالنسبة لمشروع قانون بشأن كادر القضاء تكرر أثناء طرح الإقتراح بمشروع بشأن تعديل بداية مربوط درجات الكادر الحكومي الذي تقدم به الأعضاء رسول الجشي ووجاسم مراد وحسن الخياط وخليفة الظهراني وخليفةالبنعلي وتمت احالة هذا المشروع ومعه مذكرته التفسيرية للجنة الشئون المالية والاقتصادية وذلك في الثامن والعشرين من يناير ١٩٧٥. لكن لم يمضي أقل من شهر واحد حتى فوجئ أعضاء المجلس في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٥ بتقدم الحكومة بمشروع قانون بفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٤،٥ مليون دينار لتحسين رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في محاولة منها لسحب البساط من تحت أقدام المجلس. وقد وجدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية نفسها أمام مشروعين يحملان نفس الموضوع مما اضطرها لربطهما ودرستهما مع بعضهما البعض. وفي نهاية المطاف صوت المجلس على رأي اللجنة باعتماد المبلغ المقترح من قبل الحكومة بعد أن أدخل تعديلاته الخاصة برفع نسبة الزيادة بما يتواكب ونسبة التضخم. في محاولة النواب تحقيق المزيد من الحماية للعاملين في القطاع العام والخاص على حد سواء اتخذ المجلس التوصيات التالية:-

١) المحافظة على مستوى الأسعار والضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بالأسعار.
٢) ضبط سعر الفائدة لدى البنوك.
٣) دعوة الحكومة الى التسريع في استصدار التشريع الخاص بضبط معدل الايجارات.
٤) أن تسري الزيادة في الرواتب على القطاع الخاص حتى يشعر جميع المواطنين بأنهم قد عوضوا عن ارتفاع كلفة المعيشة.

من القضايا التي استحوذت اهتمام أعضاء المجلس تلك المتعلقة بالأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها مؤذنووخطباء مساجد البحرين. وقد تم ايصال هذه القضية الى المجلس عن طريق الاقتراح برغبة الذي تقدم به السادة الأعضاء محمد ملا هرمس وخليفة الظهراني وعبدالله المعاودة وابراهيم سلمان الخليفة وخالد الذوادي. كان رد فعل المجلس سريعا جدا حيث عبر الأعضاء عن تعاطفهم مع المطالب التي تضمنتها هذه الرغبة والمتمثلة في سن قانون بتنظيم رواتب واجازات وحقوق أئمة ومؤذني وخطباء مساجد البحرين على أن يتم رفع رواتبهم حالا الى حين سن القانون ومناقشته واقراره والتصديق عليه. وقد أعطى المجلس هذا المقترح صفة الاستعجال وباشر الاعضاء مناقشة هذه المشكلة وطالبوا بتعديل الرواتب وبتطبيق الحد الأدنى للأجور المعمول به في الحكومة.

يعتبر مشروع تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة من المشاريع الاجتماعية المهمة التي تبناها المجلس الوطني. وقد أعطى المجلس هذا المشروع ما يستحقه من الاهتمام وعكف على دراسته ومناقشته في أربع جلسات بدءا من الجلسة التاسعة والثلاثون المنعقدة المنعقدة في ٢٧ إبريل ٧٥ وانتهاء بالجلسة الثانية ووالأربعون المنعقدة في ١١ مايو٧٥ الا أن هذا المشروع لم يتم تنفيذه الا بعد حل المجلس الوطني.

قضية الطلبة في الداخل والخارج

في بداية تشكيل الاحزاب العقائدية السرية في الخمسينات شكل الطلبة أحد الروافد المهمة والأساسية لامداد حركات التحرر الوطني بالعناصر الوطنية الشابة والمتعلمة. بعد اعلان الاستقلال ساد الاعتقاد لدى المعارضة أن تعيد الحكومة النظر في علاقتها بالتنظيات والتشكيلات السياسية فتسمح بممارسة العمل السياسي العلني لكن السلطة استمرت في تطبيق سياسة المنع والحظر التي رسمها الاستعمار البريطاني بما في ذلك مواصلة القمع والارهاب ضد العناصر الوطنية. وقد انسحب الاضطهاد والمطاردة على الاتحادات الطلابية على اعتبار أنها تمثل امتدادا طبيعيا للتنظيمات السرية وتعرضت بذلك لمختلف اساليب القمع والحرمان المادي. وتحت وطأة الحصار الاقتصادي المفروض على الطلبة بعث الاتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الكويت بشكوى الى المجلس الوطني في صورة عريضة تحدثوا فيها عن عدم كفاية مصاريفهم وأنهم اضطروا لبيع دمائهم من أجل

تغطية مصاريفهم و قد ضمنوها مطلبين أساسيين هما:

١) انشاء سكن خاص للطالبات وسكن خاص للطلبة.

٢) الغاء الرسموم واعطاء منح ومخصصات للطلبة والطالبات.

تم عرض ومناقشة هذه العريضة في الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة في ١٠ مارس ١٩٧٤ وقد هزت مشاعر نواب المجلس وكان أول المتحدثين النائب جاسم محمد مراد الذي أفاد بالمعلومات التالية:-

١) طلاب البعثة ٤٥٠ منهم ١٨ عندهم منحة ومن عنده منحه تنفتح له أبواب الخير

٢) أن حكومة الكويت عندها استعداد دائم لمساعدة الطلبة لكن حكومة البحرين لم تطالب بذلك ولذا فهو يناشد سعادة الوزير أن يعمل جاهدا على محاولة حل ما يلاقيه الطلاب من صعاب وان الكويت لن تدخر جهدا فى المساعدة والمساهمة لامتصاص نقمة التذمر من طلابنا.

٣) هناك مكتب ثقافي يشرف على مثل هذه الأمور يتولاها رجل كفء وأنه في حالة عدم تمكن المكتب من تنفيذ بعض الطلبات عليه أن يشرح للطلبة الصعاب التي تلاقي المكتب ووتلاقى حكومة الكويت الشقيقة حتى لا يقال أن الحكومة لا تعمل لصالح أبنائها.

٤) أن أي طالب يذهب للخارج على الوزير أن يبحث حالته الاجتماعية، فإذا كان والده غنيا فهو يتحمل كل المصاريف واذا كان والده من ذوى الدخل المحدود أوالمتوسط وهو محب للعلم ومجتهد فتتم مساعدته بنسبة دخل الوالد وإذا كان فقيرا ذكيا مجتهدا فعلى الدولة مساعدته وفتح أبواب العلم له. وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من المساعدة حاليا لضعف الميزانية فأن الاقتراح هوأن تشجع الحكومة العلم بإقراض الطالب مبالغ في حدود المعقول يتعلم بها وعند انتهائه من الدراسة أوتركها وحصوله على عمل عليه أن يسددها بأقساط صغيرة ليتعلم بها غيره من المواطنين.

٥) اذا كانت الوزارة في أزمة عليها تكوين لجنة لجمع تبرعات من المولين لمساعدة الفقراء من الطلاب أويتم سن ضريبة برفع سعر جالون البترول إلى ٢٠٠ فلس وتخصيص حصيلة ذلك للبعثات الخارجية.

أما السيد عبدالله المعاودة فقد اعتبر مطالب الطلبة بمثابة الحقوق التي من الواجب أن تتكفل الدولة بتنفيذها وأنه من المخجل حقا أن يضطر الطلبة في الكويت نتيجة الحاجة وعدم استطاعتهم دفع مصاريف الدراسة لبيع دمائهم. وطالب وزارة التربية والتعليم بدراسة هذه الحالة بالصورة التى تستحقها من الاستعجال كما طالب الدولة بتذليل الصعوبات المالية لوزارة التربية لحل مشاكل الطلبة في الخارج. كما تطرق لشكوى الطلاب وتذمرهم من سوء معاملة المكتب الثقافي فى الكويت الذي يتعلل دائما وباستمرار بإمكانياته

المادية الضعيفة. وطالب الدولة أو وزارة التربية والتعليم بدعم المكتب بحيث يستطيع ان يقوم بالواجب وأن يشمل الحل كل طلبة البحرين في الخارج لان جميع الطلاب لديهم مشاكل صعبة وابرزها المشاكل المادية.

المداخلة الثالثة كانت للعضوالسيد رسول عبدالعلي الجشي الذي أيد من جانبه معظم ما طرحه كل من السيد جاسم مراد وعبدالله المعاودة وأكد على الآتي :

١) ان مشكلة السكن تهدد الكثيرين من الطلبة والطالبات بالرجوع الى البحرين.

٢) طالب بتحويل العريضة الى الى لجنة الشئون الاجتماعية لدراستها وتقديم تقريرها الكامل الى المجلس.

وقد تفهم أعضاء المجلس حجم المشاكل التي يعاني منها الطلبة في خارج البحرين ورأوا أن هذه الشكوى لا تحتمل التأجيل والمماطلة ولذا وافقوا وبالاجماع على الاقتراح برغبة الذي وقع من نواب كتلة الوسط وهم السادة حمد عبدالله أبل ورسول الجشي وجاسم مراد وعلي صالح الصالح وعلوي مكي الشرخات والذي يطالب بتخصيص مبلغ مليون دينار في ميزانية ١٩٧٥.

لكن هذا المبلغ وبدلا من صرفه في المجال المخصص له وهو تحسين الوضع المالي للطلبة وانتشالهم من حالة العوز الذي يعانون منه قامت الحكومة وبعد حل المجلس الوطني باستخدامه من اجل الضغط على الطلبة المحتاجين من اجل ترك الاتحاد الوطني لطلبة البحرين و الانضمام الى أندية الحكومة التي تم تشكيلها بهدف القضاء على الاتحادات الطلابية. لا شك ان هذا المسلك المشين واللاخلاقي الذي انتهجته السلطة حيال هذه القضية الانسانية يؤكد أن الحكومة لم تكن لتغير من سياستها العدائية تجاه المعارضة ومن ضمنها الاتحادات الطلابية. هذا ما كشفته الوثائق البريطانية على لسان السفير البريطاني آر.ام تش في بريده المرسل بتاريخ ٤ مارس ١٩٧٥ حيث أفاد بتخصيص مبلغ المليون دينار من أجل فتح مكاتب طلابية في الجامعات بالخارج من أجل تطويق نشاطاتهم السياسية.

واذا كانت الاتحادات الطلابية في الخارج قد مثلت أحد الأهداف الرئيسية للسلطة فأن هذا الموقف قد انسحب أيضا على الاتحادات الطلابية في الداخل حيث رفض النظام السماح بتشكيل فرع للاتحاد الوطني للطلبة في الداخل. وهذا الموقف الرافض للحكومة هوما حدى بطلبة وطالبات المدارس لرفع شكواهم الى المجلس الوطني حيث حملت عريضتهم رقم ٧٤/٢٤٣. وقد عبر اتحاد طلبة البحرين فرع بومبي وفرع السويد عن موقفهم الداعم لهذا المطلب بارسال برقيتين الى المجلس وكلتاهما تطالبان بالسماح بتشكيل فرع للاتحاد حيث تمت قراءة هاتين البرقيتين والتعليق عليهما في الجلسه الثالثة والأربعين المنعقدة في

٢٥ مايو٧٤.

الجدير بالذكر أن سياسة القمع ضد أعضاء الاتحادات الطلابية بلغت ذروتها بعد حل المجلس الوطني في أغسطس ١٩٧٥ اذ باشرت السلطة بتنفيذ سياسة المنع من السفر لمواصلة الدراسة الى جانب اعتقال الطلبة العائدين من الخارج كنوع من الضغط على الطلبة المعارضين. في مقابل ذلك مارست السلطة سياسة الجزرة التي تمثلت في الصرف ببذخ على الأندية الطلابية في الخارج بعد أن استباحت المال العام الذي وفرته الطفرة النفطية من أجل استمالة الطلبة المعارضين وارجاعهم لبيت الطاعة.

و الحقيقة أن سياسة التمييز المادي والمعنوي بين أعضاء النادي وأعضاء الاتحاد قد أدت الى تآكل الاتحادات تدريجيا لصالح الأندية الحكومية.

القضايا المالية والإقتصادية

في الباب الخاص بأعمال السلطة التشريعية كنا قد تناولنا مسألة الصلاحيات المتعلقة بفرض الرقابة المالية وادارة المال العام وقلنا أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم باعداد مشروع الميزانية السنوية الشاملة لكن المجلس الوطني هومن يراجع سياسات الحكومة فيما يتعلق بايرادات الدولة ومصروفاتها وأن هذه الرقابة تسري ايضا على الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وتخضع هي الأخرى لاقرار المجلس وموافقته.

وقد أظهر المجلس الوطني قدرة فائقة في التعامل مع المصروفات الغير واردة في الميزانية أوتلك التي هي زائدة على التقديرات بالاضافة الى نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية.

وبموجب هذه الصلاحيات كان بمقدور المجلس أن يتقدم بمشاريع القوانين الخاصة بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة بهدف تمويل كافة المشاريع الصناعية والانشائية والاجتماعية.

الواقع أن المشاريع الاقتصادية شكلت عنوانا مهما في أجندة النواب بما يعكس مدى اهتمام الأعضاء بالأنشطة الاقتصادية ونظرتهم البعيدة في بناء اقتصاد قوي بعيدا عن هيمنة الرأسمال الأجنبي ويما يهيئ لخلق بدائل تعمل على تخفيف نسبة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في المستقبل.

١) شركة الومنيوم البحرين

في مجال الاهتمام بالصناعة الوطنية يأتي سؤال النائب جاسم محمد مراد عن الفوائد المعنوية والمادية التي تجنيها البحرين جراء الاتفاق الذي يتم بموجبه شراء اسهم شركة جنرال كيبل General Cable البالغة ١٧ ٪ من قبل الحكومة بما يرفع أسهم البحرين الى ٤٠ ٪. يكسب هذا السؤال أهميته من كون شركة المنيوم البحرين (البا) تمثل احدى

المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تم بناؤها من أجل خلق البدائل الاقتصادية في حال نضوب النفط.

تم طرح السؤال في الجلسة السادسة عشر المنعقده في ١٧ فبراير ٧٤ حيث أكد العضوجاسم مراد على أهمية شراء الحكومة لأسهم شركة جنرال كيبل General Cable لكنه اشترط أن يطلع المجلس على عملية الشراء لأن أي قرار تقره الحكومة بدون المجلس لا يكون صوابا. كان رد الوزير يوسف الشيراوي الذي أناب وزير المالية أنه من حيث المبدأ لا بد من العودة الى المجلس في حالة أي قرار أواتفاق وخاصة اذا ما احتاج الأمر الى قانون أوالى فتح اعتماد اضافي.

وأكد الوزير على أهمية توفير المجال للعمل وللأيدي العاملة وحيث يوظف المصنع في حدود ١٢٠٠ عامل وأن المصنع يستهلك حوالي ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم وأنه إذا ما تم عرض أسهم الشركات للبيع فأن حكومة البحرين ستشتريها لأن العالم يتجه الى سيطرة الحكومات والدول على المواد الخام في العالم وأنه إذا ما تملكت الحكومة ٤٠٪ فأن بامكانها أن تتحكم في هذه المادة.

و جاء رد العضوجاسم مراد ليحتوي على التساؤلات والملاحظات التالية:

١) أن الوزير لم يتكلم عن سعر الغاز وهل يعطى مجانا للشركة أم مقابل مبلغ معين ؟

٢) أن المصنع ليس متطورا وأنه يحتاج الى أيدي عاملة كبيرة لأن المكننة والتقنية في المصنع متأخرة وأن البلد تستورد الأيدي العاملة الأجنبية.

٣) أن الادارة فيها الوزير يوسف الشيراوي لكن الخبراء والفنيين والمراكز الحساسة كلها في يد الأجانب.

٤) أن البحرين اشترت مصنعا قديما وغير مفيد للبلد من الناحية الاقتصادية. كما أنه لا يربح لأنه غير حديث التقنية.

وكان جواب الوزير على ملاحظات العضوومقترحاته كما يلي :

١) أن الحكومة تبيع الغاز على الشركة ولا يعطى لها مجانا.

٢) أن المصنع تم بناؤه كاستراتيجية للتنمية ولتوظيف أيادي عاملة كثيرة.

وعاد العضوجاسم مراد ليعلق بالقول بأن المصنع سوف لن يربح ولن يشغل أيدي عاملة من البحرين كثيرة الا إذا تم انشاء مصنع لسحب الألمنيوم من أجل صناعة القضبان والأنابيب أوالألواح للنوافذ الى آخره.

تجدر الاشارة الى أنه تم تاسيس مصنع سحب الألمونيوم فيما بعد وهولا زال يعمل

في نفس هذا الموضوع توجه العضوعلي ربيعة بسؤال بشأن صناعة الألمونيوم وذلك في الجلسة التاسعة المنعقدة في الحادي من ديسمبر ١٩٧٤ وتساءل عن أسباب عدم ايراد

دخل ألبا في الميزانية. وبسبب غياب وزير الصناعة قام الوزير جواد العريض تلاوة الجواب نيابة عنه الذي أفاد بالتالي:

١) أن شركة ألمونيوم البحرين متكونة من مجموعة شركات عالمية الى جانب حكومة البحرين وهي ليست بالشركة المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وبالتالي فإنها لا تنشر حساباتها الختامية الا على المساهمين فقط.

٢) ان طبيعة تركيب شركة ألمنيوم البحرين تختلف عن كثير من الشركات الأخرى حيث أنها تعمل كشركة منتجة للالمونيوم لحساب المساهمين فيها حيث يأخذ كل منهم حصته من الإنتاج بقدر نسبة مساهمته فى الشركة ويتصرف فيها كيفما شاء.وهذا يعنى ان الشركة بنفسها لا تقوم بتسويق وبيع الإنتاج بل تترك أمر التصرف فى الإنتاج للمساهمين الذين أما أن يبيعوه فى الأسواق العالمية، اويستعملوه فى مصانعهم، ونتيجة لهذا فانه لا يوجد حساب أرباح أوخسائر بالنسبة لألبا بالمعنى المحاسبي المتعارف عليه.

٣) هناك حسابات تعدها ألبا عن شئونها المالية وهي خاصة بالمساهمين لا يطلع عليها غيرهم ولا تملك الحكومة بنفسها اتخاذ قرار بنشر اواعطاء هذه المعلومات الى أناس آخرين غير المساهمين، حيث أنه الى جانب الحكومة فان هناك خمس شركات أخرى مساهمة فى المشروع.

٤) ان سوق الألمنيوم هى سوق تسودها المنافسة الشديدة مما يحدوبجميع الشركات العاملة فى هذه الصناعة الى ان تتحفظ فى نشر اية معلومات قد تستفيد منها الشركات المنافسة الأخرى هذا مبدأ يحرص عليه المساهمون وكذلك تحرص عليه ألبا.

٥) ان نشر أوتسرب اية معلومات مالية عن ألبا سوف يقوي من مركز الشركات المنافسة في الأسواق العالمية تجاه ألبا خاصة فى هذه المرحلة التكوينية من حياة ألبا حيث لم تمض اربع سنوات على بدء الإنتاج فيها.

٦) يبلغ استهلاك ألبا من الغاز يوميا ما يقارب من ١٠٠ مليون قدم مكعب وأما عن سعر الغاز فأنه أمر تم الاتفاق عليه بين شركة ألبا وشركة نفط البحرين المحدودة بمعرفة الحكومة وموافقتها فى عام ١٩٦٨. والحكومة كأحد المساهمين فى ألبا تحرص على أن يبقى هذا السعر غير معلن حيث أن الطاقة تعتبر العصب في صناعة الألمنيوم لأنها تمثل ١٥ ٪ الى ٣٠ ٪ من كلفة الإنتاج الكلية، والإعلان عنها يعنى الكشف عن كلفة عامل مهم من عوامل الإنتاج بالنسبة لألبا. وينطبق عليه ما ورد آنفا من حيث إبقاؤه غير معلن.

٧) ان الحكومة تولى تصنيع نصيبها من إنتاج ألبا محليا الاهتمام الكبير وقد كانت هذه الفكرة تراود الحكومة منذ أن بوشر في بناء المصاهر في ١٩٦٩ وبالفعل فأن شركة رذاذ المعادن التي بدأت فى الإنتاج فى أوائل عام ١٩٧٢ تستهلك حوالي ٣٠٠٠ طن سنويا لإنتاج

مسحوق الألمنيوم.

٨) أن الحكومة بصدد انشاء شركة جديدة لسحب الألمونيوم بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠٠٠ طن سنويا كما ورد ذلك في الخطاب الأميري.

٩) أن إمكانيات تصنيع الجزء المتبقي من حصة الحكومة واردة ولكنها تحتاج الى دراسات تفصيلية للتيقن من جدواها الاقتصادية.

١٠) أن الحكومة تؤكد أنها لن تقبل على أي مشروع بدون أن يسبق ذلك إعداد دراسة جدوى اقتصادية متكاملة عن المشروع، وهذا ينطبق على جميع المشاريع التي ترغب الحكومة في إقامتها. وأما عن موضوع إقامة مصنع

مماثل لألبا وبنفس الطاقة، فإننا نرى أن التحدث عن هذا الموضوع سابق لأوانه، وإذا اتجهت النية الى اقامة مثل هذا المصنع فانه ينطبق عليه ما ينطبق على المشاريع الأخرى من حيث ضرورة وجود دراسة اقتصادية عن المشروع قبل البدء فى تنفيذه.

وتعقيبا على رد الوزير طرح النائب علي ربيعة الملاحظات والنقاط التالية:

١) لا يمكن أن ينشأ مصنع اوأية صناعة بدون احتساب المردود الاقتصادي لهذه الصناعة.

٢) الحديث عن الصناعة أوعن ألبا يجرنا إلى الحديث عن النسبة المئوية التي ساهمت بها الحكومة وهى ٤٠ ٪ وبالتالي لابد وان يكون لهذه المساهمة مردود ربحي.

٣) الميزانية العامة لم تشتمل على الإيرادات من ألبا ومعنى ذلك انه ليس هناك أي مردود ربحي في هذه الصناعة. وبما أننا مساهمون بـ ٤٠ ٪ فللحكومة الحق في أن تنشر حسابات الشركة بقدر مساهمتها فى هذا المشروع أي أن ٤٠ ٪ هي أغلبيه الأسهم لهذه الشركة.

٤) علينا أن نستلم حصتنا من الإنتاج الذي هو ٤٠ ٪ ونتصرف فيه كيفما نشاء. والمعروف ان أسعار الألمنيوم بدأت فى الارتفاع فقد بدأت ب ١٩٥ عند إنشاء المصنع وارتفعت في يوم من الأيام فى أوائل ١٩٧٣ الى ٢٥٠ جنيها إسترلينيا للطن و٣٧٠ جنيها إسترلينيا فى منتصف ١٩٧٣. وبما أن معدل الإنتاج هو١١٠ ألف طن لعام ٧٣ فان المبلغ الاجمالي، أومجموع الدخل ل ١١٠ طن هو ٣٤،١٠٠،٠٠٠ جنيه إسترليني. أما بالنسبة لأسعار عام ٧٤ فهي ٤٥٥ جنية إسترليني للطن. وقد وصل المصنع أعلى طاقته الإنتاجية في ١٩٧٤ وهي ١٢٠ ألف طن ومعنى ذلك ان دخل شركة ألبا هو ٤٦،٨٠٠،٠٠٠ جنيه إسترليني.

عن جدوى الاستثمار وعدم جدواه يتبين أن الاستثمار مجدي وان هناك أرباحا وهذا ما أكده وزير الخارجية في حديث له لجريدة السياسة في ديسمبر عام ٧٣ بقوله بأن مشروع ألبا مشروع ناجح، وأنه قد أدخل أرباحا كثيرة.

٥) وعن مردود العمالة فأن مجموع عدد البحرينيين العاملين في ألبا هو٢١٩٩ عاملا، ونصيبهم من الرواتب ٤٩,٨ ٪ وعدد الأجانب ٣٦٦ أجنبيا رواتبهم ٥٠،٢ ٪. اذن فمردود

العمالة في صالح الأجانب، وليس في صالح البحرينيين. وهذه نقطة جدا حساسة.

٦) أما عوامل الإنتاج الرئيسية فهي المادة الخام التى تعاقدت الحكومة مع استراليا لمدة ٢٠ سنة، والطاقة التي هي الغاز الذي يباع بسعر رمزي لشركة ألبا. فلوافترضنا انه ليس هناك ربح في شركة البا، فاننا نكون خاسرين ببيعنا ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز. اذ اننا لوبعناه بسعر السوق لربحنا من ورائه الشيء الكثير بدلا من ضياعه في صناعة ليس فيها مردود ربحي على فرض كون هذا الكلام صحيحا.

٧) أما عن شركة رذاذ الألمنيوم فان الحكومة للأسف لا تملك غير ٢٧ ٪من مجموع الاسهم، علما بأن مجموع رأسمال هذه الشركة ٢٥٠ ألف دينار، والحكومة بمقدورها أن تمتلك هذه الشركة بالكامل. ولذلك وخدمة للمستقبل فأنه في حالة انشاء صناعات ذات رأسمال صغير وفى حدود المليونين أوالخمسة ملايين، فأنه يجب على الحكومة ألا تشارك بنسبة أقل من ٦٠ ٪ أو٧٠ ٪. هذا اذا كانت الحكومة تسعى للاستفادة من التكنولوجيا حسب قول الوزير.

٨) أن المردود الربحي لصناعة رذاذ الألمنيوم، لم يرد في الميزانية.

انتهى تعليق العضووالحقيقة هوأن اختيار مصنع يعتمد على الكثافة العمالية (Labour Intensive Factory) بدلا من كثافة رأس المال (Capital Intensive Factory) هواختيار صائب من اجل خلق وظائف للعمالة البحرينية لكن تبقى الفروقات الشاسعة في الرواتب التي أشرنا اليها هي ما يثير علامات التعجب ويبحث على جواب.

٢) الغاز الطبيعي

في نفس هذه الجلسة كان هناك سؤال آخر للعضوعلي قاسم ربيعه عن كمية الغاز الاحتياطي الموجود في باطن أرض البحرين وحقل أبوسعفه ومعدل الاستهلاك السنوي من الغاز وإمكانية تسييل الغاز أوتصنيعه. وقد قام الوزير جواد سالم العريض (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء) بتلاوة الرد نيابة عن الوزير السيد يوسف الشيراوي الذي كان متغيبا عن حضور وأفاد بالتالي:

١. توجد في حقل البحرين طبقتان رئيسيتان تنتجان الغاز الطبيعي يقدر مخزونهما بحوالي ٧ الى ١٠ تريليون قدم مكعب، ويعود التفاوت ؤ تقدير مخزون هاتين الطبقتين الى عدم تحديد الممكن بدقة، نظرا لان ذلك يتطلب حفر

عدد من الآبار الاستكشافية فى أطراف الحقل الأمر الذي يتطلب صرف مبالغ كبيرة لا نجد لها أي مبرر اقتصادي فى الوقت الحاضر خاصة وأن الصورة لم تتضح حتى الآن بشكل نهائي بالنسبة لما سوف تكون عليه صناعة الغاز الطبيعي محليا وعالما. علي ضوء

المتغيرات التي تحدث فى العالم فى مجال صناعة الغاز فان الوزارة بصدد إعداد دراسة متكاملة عن الغاز الطبيعي، وقد قامت بالفعل بتكليف البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإعداد هذه الدراسة حتى يمكننا على ضوء ما تتوصل إليه استغلال الغاز الطبيعي بشكل يعود بأقصى
المنافع على الاقتصاد الوطني.

٢. يقدر معدل استهلاك البحرين حاليا من الغاز الطبيعي بحوالي ٣٠٠ مليون قدم كعب يوميا، ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك اليومي الى ٣٦٠ مليون قدم مكعب تشغيل محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه فى سترة وسوف يزداد مع أية توسعة فى مصنع التكرير أوزيادة فى كمية الغاز الذي يحقن فى آبار الزيت لرفع قدرتها على الإنتاج.

٣. على ضوء ما سوف يكون عليه الاستهلاك فى المستقبل، فان عمر مخزون الغاز سوف يكون فى حدود ٦٠ الى ٧٠ سنة اذا ما تمت المحافظة على نفس الكمية من الاستهلاك وأن أي زيادة فى الإنتاج سوف تكون على حساب عمر المخزون

٤. بالنسبة لإمكانية تسييل الغاز أوتصنيعه، فانه على ضوء الدراسة التي كلف بها البنك الدولي للانشاء والتعمير فان الوزارة سوف تأخذ فى الاعتبار ما سوف تتوصل اليه هذه الدراسة.

وقد عقب العضوعلي ربيعة كالآتي:

١) أن صناعة النفط في البحرين عمرها طويل، اذ بدأ الإنتاج أول مرة فى عام (١٩٣٢ م) ورغم هذا القدم الا أن سياسة الحكومة النفطية كانت معتمدة على شركة النفط (بابكو)، اذ لم تكن هناك أية مبادرة من حكومتنا بفرض سياسة خاصة باستثمار هذا النفط. والمطلوب فى وقتنا هذا وبعد أن حققنا عدة نجاحات بواسطة (المنظمة العربية المصدرة للنفط و(الاوبك) المطلوب أن تكون الحكومة مبادرة فى السيطرة على هذه الصناعة والبدء بتصنيع الغاز.

٢) أن حديث الحكومة بأن عمليات الاستكشاف تكلف الدولة كثيرا مردود عليه، اذ أن تكاليف البئر الواحد يتراوح بين ١٥٠ ألف دينارا الى ٢٥٠ أف دينار، وهذا ليس بالكثير. فلوأن الحكومة اعتمدت مليون دينار سنويا لهذه الصناعة لربحت من وراء هذه العمليات الكثير.

٣) أن الاتجاه المعروف فى دول الخليج فى الوقت الحاضر هوالاتجاه لتصنيع الغاز، ففي دولة الإمارات (فى أبوظبي) والكويت وقطر، اتجهت حكومات هذه الدول لإنشاء صناعة الغاز وتسييله،وتصنيعه، وفي الوقت الذي بدأت فيه دول الخليج تصنيع الغاز وتنشيء العديد

من المصانع تقول الحكومة أنه لم يتضح لها الى الآن مدى اقتصاديات هذه الصناعة.

٤) أن سعر ال ١٠٠ ألف قدم مكعب هو٦٢ سنتا وسعر الطن الواحد للغاز المسيل تقريبا ١٢٨ دولارا فلواتجهت الحكومة الى بيع الغاز وعدم تصنيعه لربحت البحرين ملايين الدنانير. ولذا فالمطلوب من الحكومة أن تباشر وأن تضع في حسابها بأن المشاركة النفطية المزمع عرضها على المجلس يجب أن تكفل بمادة تنص على سيطرة الدولة وهيمنتها على ثروة الغاز بكاملها.

٥) أن الحكومة لا تعرف الى الآن ما هي كمية الاحتياطي من الغاز الأمر الذي يثير العجب لان كل الدول التى لتوها أنتجت النفط وأنتجت الغاز، تعرف ما هي الكميات الموجودة فى باطن أرضها. ولذا فأن العدد الذي ورد ذكره والذي يتراوح ما بين ٧ تريليون و١٠ تريليون هو رقم مطاط لا ينبئ عن صدق أوحقيقة المخزون من هذا الغاز ولذا فقد طلب العضومن الحكومة أن تعطيه الأرقام الواضحة والصحيحة.

في تعليقه على كلام العضوعلي ربيعة قال الوزير أنه لن يتطرق للجوانب الفنية وأنه يكتفي بالقول بأن الحكومة قد وقعت الاتفاقية التي تسمح لها بالسيطرة التامة على الغاز. أما بخصوص تصنيعه فقد أفاد الوزير بأن الدراسات قد أثبتت عدم ربحيته وأنه من الأفضل أن يبقى في الأرض لاستعمالات الأجيال القادمة. أما بالنسبة لكمية المخزون فقد أفاد الوزير بصعوبة معرفة الحجم الحقيقي.

وكان تعقيب العضوعلي ربيعة على رد الوزير كالآتي:

" أن صناعة الغاز هي في دور النمووفى دور التطور، إذ أن مناطق الخليج كلها بدأت في الوقت الحاضر بهذه الصناعة. ففى الكويت يوجد الآن ١٧ مشروعا للغاز معروضا على هيئات استشارية وشركات عالمية - وفى قطر هناك مبلغ مرصود يبلغ ٦٥١ مليون دينار لهذه الصناعة - وفى أبوظبي ستتحول جزيرة (داس) الى مصنع ضخم لتسييل الغاز".

واختتم العضوعلي ربيعة كلامه بالقول أنه يوجد نوعان من الاحتياطي هما الاحتياطي المثبت والاحتياطي المقدر وأنه يطالب بإعطائه الرقم التقريبي للاحتياطي المثبت. كما يطالب أيضا بمعرفة كمية الغاز المصاحب وكمية الغاز المحروق.

٣) صناعة النفط بين المشاركة والاستملاك

في هذه المرحلة التاريخية قطعت بعض الدول شوطا في موضوع المشاركة في صناعة النفط فيما نجحت أخرى في وضع يدها على كامل الصناعة النفطية. ويعتبر السؤال الذي وجهه العضوجاسم مراد لسعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني (الجلسه الثانيه والعشرون المنعقده في ١٠ مارس ٧٤) من تلك الأسئلة المهمة التي تبحث في موضوع المشاركة في

صناعة النفط وتتحدث عن المرحلة الانتقالية التي يتم بموجبها تحويل اتفاقات وامتيازات شركات الزيت في المنطقة لأي مشاركة في الملكية والادارة والتسويق في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة محتفظة بالصمت ازاء هذه التطورات في المنطقة.

في اجابته على هذا السؤال أكد الوزير يوسف الشيراوي على ما يلي:

١) أن اتفاقيات الحكومة مع شركة نفط البحرين قد سايرت جميع التطورات المالية والقانونية في اتفاقيات شركات النفط العاملة في المنطقة الى مرحلة ما قبل المشاركة ، فقد سرى مبدأ مناصفة الأرباح منذ ديسمبر ١٩٥٢ وارتفعت نسبة الضريبة الى ٥٥٪ في نوفمبر عام ١٩٧٠ كما طبقت البحرين اتفاقية تنفيذ الريع كباقي دول المنطقة وبحسب قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وذلك منذ نفاذ الاتفاقية في يناير ١٩٦٤ ، أي بصورة سريعة أن كل الاتفاقيات والترتيبات والتعديلات والحذف والالغاء الذي تم في المنطقة قد نفذته الحكومة مع شركة نفط البحرين.

٢) بالنسبة لموضوع المشاركة طمأن الوزير بأنه لم يغب عن بال الحكومة ما اتخذته دول المنطقة من اجراءات في هذا الخصوص وقد قامت الوزارة بالفعل في العام الماضي بدراسة النواحي الاقتصادية لتطبيق المشاركة في البحرين على غرار ما توصلت اليه دول المنطقة، الا أن الأسعار المعلنة للنفط وترتيبات المشاركة المطروحة حينذاك لم تؤدي الى نتيجة مشجعة من ناحية مردود الاستثمار بالنسبة لنا في البحرين – وفي يناير الماضي قامت الوزارة باعادة دراسة الموضوع على ضوء الأسعار الجديدة للنفط المعلنة في أول يناير ١٩٧٤ وأنه يستطيع التأكيد على أن الدلائل تشير الى أن هذه الدراسة ستؤدي الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بمردود الاستثمار مما يضمن الاستفادة الاقتصادية التامة من المشاركة ، وعليه فأن الحكومة عند استكمال دراسة جميع النواحي الاقتصادية والقانونية سوف تتقدم للمجلس الموقر بمشروع كامل للمشاركة في صناعة النفط.

وقد جاء تعقيب العضوجاسم مراد كالآتي:

١) أن الوزير لم يشرح لماذا تسنى لدول المنطقة كلها اتخاذ خطوات للمشاركة والبحرين لم يتسنى لها ذلك وأنما اكتفى بالقول أن الأسعار المعلنة للنفط وترتيات المشاركة المطروحة حينذاك لم تؤدي الى نتيجة مشجعة من ناحية مردود الاستثمار بالنسبة للبحرين.

٢) كيف أن المردود كان مشجعا للغير وغير مشجع للبحرين؟ لم لا يفصل للمجلس ذلك ؟ هذا يعني وجود تناقض في رد الوزير حيث أكد على وجود نتائج ايجابية ومردود اقتصادي بعد زيادة أسعار النفط في سنة ١٩٧٣.

٣) طلب العضومن الوزير أن يذكر له شيئا عما أعده من جهاز بحريني متطور ليشارك في الادارة عندما تتم البحرنة وعن عدد مهندسي النفط لمثل ذلك اليوم لأنه إذا لم يهيأ

أولم يعمل على تهيئة مثل هذه الخبرات فلن تتمكن البحرين من المشاركة عمليا في الادارة والانتاج وحتى التطوير في المستقبل.

٤) صناعة النفط موجودة في البحرين منذ ٤٢ سنة قبل أي دولة في الخليج والى الآن لا يوجد بحرينيون ذوي مؤهلات عالية في المراكز العليا في الشركة لأن الحكومة لم تهيئ والشركة لم تشجع وأننا لن نستفيد من العدد القليل الموجود في حالة وجوده. أن عدد العمال البحرينيين في بابكوحسب ما يقال هوحوالي ٨٩ ٪ لكن أعمالهم هي صباغ ودوبي وكيجر gauger) مسجل قياسات (والـ١١ ٪ (الأجانب) تجدهم هم العقل المدبر والمنفذ وبدونهم تتوقف صناعة النفط.

٥) في حال قررت حكومة البحرين مع جميع دول المنطقة لأسباب قومية تأميم النفط فكيف ينفذ ذلك والبحرين لم تخلق الكادر البحريني لاستلام هذه الشركة بينما السعودية، الكويت، العراق، ايران الى آخره بدأت أوبالاحرى هيأت نفسها مستعينة بالخبرة الأجنبية ومشجعة المواطنين بدفعهم الى المراكز العليا بشركة النفط.

٦) البحرين الآن دولة مستقلة ذات سيادة والاتفاقيات الغير متكافئة مرفوضة دوليا ولا نقبلها. المجلس يريد الاطلاع على الاتفاقيات وأنه من الضروري جدا من الناحية المادية بل والأدبية أن تعلن الدولة سيادتها على جميع قطاعات صناعة النفط في هذا المرفق الحيوي والحساس الذي منذ نصف قرن ولم نستفد منه شيئا.

٤) اتفاقية المشاركة في شركة نفط البحرين المحدودة

في البرنامج الانتخابي لكتلة الشعب هناك تعهد من قبل المترشحين باعادة النظر في كافة الاتفاقيات النفطية وخاصة مع شركة نفط البحرين بما في ذلك الامتيازات والاتفاقيات الممنوحة للشركات الاجنبية وتشجيع وحماية الصناعات الوطنية واشراك الرأسمال الوطني بنسبة ٥١ ٪ في الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الاجنبية والغاء الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للشركات الاجنبية وتحويل كبريات الشركات الاجنبية الى شركات مساهمة بحرينية. وقد أثبت أعضاء الكتلة مدى التزامهم بالقضايا والمسائل التي تناولها البرنامج الانتخابي وأنهم في مستوى التحدي من أجل تحويل برنامجهم الى واقع ملموس.

في البداية تم طرح هذا الموضوع في صيغة اقتراح برغبة تقدم به النواب علوي الشرخات وعبدلله المعاودة وعبدالله منصور وعلي صالح الصالح وخالد الذوادي وعبدالله المدني وعبدالامير الجمري. تكمن أهمية هذا الاقتراح في أنه يدعوالى انشاء شركة وطنية مساهمة لتسويق الغاز والنفط ومشتقاته داخليا ولذا فقد حظي هذا الاقتراح باجماع

الكتل الثلاث بما يعكس مدى اهتمام أعضاء المجلس بهذه الصناعة التي هي عماد اقتصاد البلاد. وقد تمت احالة الاقتراح على اللجنة المالية والاقتصادية وذلك في الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٧٤.

تبع ذلك مباشرة الاقتراح بمشروع قانون بانشاء شركة البحرين الوطنية لتسويق النفط ومشتقاته الذي تقدمت به كتلة الشعب عن طريق النائبين عيسى حسن الذوادي وعلي ربيعة وذلك في الجلسة العاشرة لدور الانعقاد الثاني المنعقدة في الثامن من ديسمبر.

وقد نص المشروع في مادته الأولى على انشاء شركة مساهمة بحرينية بنسبة ١٠٠ ٪ تدعى شركة البحرين الوطنية لتسويق النفط ومشتقاته ونص في المادة الثانية على أن يتم تأسيس هذه الشركة بالمساهمة الوطنية عن طريق الاكتتاب العام وأن يحدد النظام الاساسى واللوائح الداخلية للشركة كافة الشروط الخاصة بطريقة المساهمة والاكتتاب وقيمة الاسهم وادارة الشركة وأغراضها وفق الاسس التي يحددها القانون. أما المادة الثالثة فقد نصت على مساهمة الدولة في تأسيس الشركة المذكورة بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال المعتمد كما تتولى الدولة وضع القانون الاساسى واللوائح الداخلية لنظأم وتسيير الشركة.

وفي مجال أعمال الشركة نصت المادة الرابعة على أن تكون الرقعة الجغرافية الخاضعة لسيادة دولة البحرين هي مجال أعمالها.

وحسب ما نصت عليه المادة الخامسة فان حقل أعمال الشركة يكون شاملا لكافة شئون وأمور التسويق بما فيها التجارة والامداد والتخزين لكافة أنواع المواد الخام والمصفاة والمحولة والمشتقة من المنتجات النفطية المصنعة والمشتقة والغاز الطبيعي والسائل والمصنع والمشتق بجميع أنواعه واشكاله.

وفيما يتعلق بنشاط الشركة نصت المادة السادسة أن يكون شاملا لكل احتياجات السوق المحلية والخارجية لكافة أنواع المواد الخام والمصفاة والمحولة والمشتقة التي نصت عليها أوتضمنتها المادة الخامسة من هذا القانون.

أما المادة الثامنة فنصت على قيام الشركة بدفع تعويضات عادلة عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي سوف تؤول اليها بعد صدور هذا القانون حسب قيمتها الدفترية عند التأسيس لكل شخص طبيعي أواعتباري يزاول أعمالا ونشاطات تجارية أوتسويقية مما نصت عليهما المادتان الخامسة والسادسة من هذا القانون قبل صدوره.

وبخصوص مستقبل العمال والموظفين والفنيين من العاملين في كافة المجالات والحقول التي نصت عليهما المادتان الخامسة والسادسة من هذا القانون فأنه سيتم تحويلهم جميعا للشركة الوطنية مع احتساب مدة سنوات خدمتهم السابقة وحقوقهم متواصلة مع الشركة المذكورة حسب نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية. وأجازت المادة التاسعة لمجلس ادارة

الشركة الوطنية ابقاء غير المواطنين البحرينيين واعتبار مدة خدمتهم وحقوقهم متواصلة اذا دعت حاجة المتطلبات الفنية أوالصناعية أوالادارية الى ذلك على أن يخضع عقد مواصلة الخدمة لغير المواطن البحريني لفترة زمنية محددة.
الموضوع المهم في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون أنها ربطت بين التنمية الحقيقية وبين استثمار كافة الامكنيات الزراعية والصناعية كشرط لاحداث عملية تحويلية للموارد الطبيعية. وفي اشارة لتجارب العالم في النضال من أجل استعادة ثرواتها واستثمارها من أجل تحويلها للتنمية قالت ان البلد (البحرين) أمام تحديات مماثلة للتحديات التي خاضتها شعوب العالم الثالث من أجل تحررها الاقتصادي. وعلى هذا الاساس فان انشاء شركة وطنية لتسويق النفط ومشتقاته يأتي كخطوة أولى نحواستعادة كاملة لثرواتنا الطبيعية وفي مقدمتها النفط. وتحدثت المذكرة عن أزمة اسعار النفط فقالت أنه ما دامت الشركات النفطية الاحتكارية ما زالت تمارس عملية استغلال النفط بدء من التنقيب وانتهاء بالتسويق فأن أزمة الأسعار لن تحل ولن يكون بمقدور دول العالم المصدرة للنفط حل القضية. بعد هذه المقدمة المهمة والضرورية دخلت المذكرة التفسيرية في شرح مواد مشروع القانون.
وقد ادرك أعضاء المجلس الوطني أهمية هذا المشروع فاعطوه الموافقة في الحال واقروا احالته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية.
لم يمر شهر واحد على تقديم هذا المشروع بقانون حتى أقدمت الحكومة في الجلسه السادسه عشر المنعقده في ٥ يناير ٧٥ على عرض مرسوم بمشروع قانون بشأن الموافقة على اتفاقية المشاركه المبرمة بين حكومة البحرين وشركة نفط البحرين المحدودة ومعه مذكرته الإيضاحية. تم احالة المشروع على الجنة الشئون المالية والإقتصادية لكن ما لبثت هذه اللجنة أن عبرت عن عجزها من القيام بهذه المهمة الصعبة لأن أعضاء اللجنة لا يمتلكون الخبرة المالية والفنية المطلوبة في هذا الاختصاص. وأمام هذا المأزق طلبت اللجنة المالية والإقتصادية على لسان رئيسها النائب علي الصالح الإستعانة بخبراء في مجال البترول لمساعدتها في دراسة موضوع المشاركة البترولية وكان ذلك في الجلسه الحادية والثلاثون المنعقدة في ٩ مارس ١٩٧٥. وفي هذا الخصوص علق عضو اللجنة المالية السيد حمد أبل بالقول بأن اللجنة ربما احتاجت الى أكثر من خبير واحد، فهي تحتاج لخبير في الشئون المالية وآخر في الشئون القانونية وآخر في الشئون البترولية. أما عضواللجنة المالية النائب علي ربيعة فأراد من مداخلته القول بأن هناك رأيان في اللجنة رأي يطالب بالمشاركة ورأي يطالب بالملكية الكاملة وأنه هوصاحب هذا الرأي. وعلى هذا الأساس فأن طلب استقدام الخبير ليس لهدف دراسة موضوع المشاركة فقط وأنما الهدف الأساسي

هوالاستنارة برأيه فيما اذا كانت المشاركة هي الأفضل من حيث الجدوى الاقتصادية أم أن الملكية الكاملة هي الأجدى والأنفع. كان الهدف من وراء المداخلة هوتصحيح كلام الزميل حمد الذي رد على علي ربيعة بأن الموضوع هوموضوع الرسالة وليس موضوع ما يدور في اللجنة.

والحقيقة أن طرح علي ربيعة موضوع الملكية الكاملة لشركة البترول كان الهدف منه دعم الاقتراح بمشروع القانون الذي تقدمت به كتلة الشعب و يجب أن يكون معلوما أن تباين الآراء والأفكار بين أعضاء اللجنة المالية لا ينفي حرص الجميع على المصلحة العامة. وقد وافق المجلس في نهاية الأمر على استقدام خبير واحد على أن يزداد العدد حسب الحاجة.

حول موضوع صناعة النفط جاء سؤال العضو خليفة الظهراني ليمثل خاتمة ما طرح في هذا الموضوع الحيوي قبل أن تتوقف الحكومة عن حضور جلسات المجلس الوطني. الشق الأول من السؤال يقول " هل زودت شركة نفط البحرين الحكومة الموقرة بنسخ من خرائط حقل البحرين ، مع تحديد أماكن الآبار وما يستجد منها؟

أما الشق الثاني فيسأل " هل حصل أن أعطت الشركة الحكومة عينات من التربة أثناء الحفر أوبعده تفيد عن وجود خامات معينة يمكن استغلالها للمستقبل؟

الشق الثالث والأخير يقول " هل سبق أن تخلت الشركة عن جزء من منطقة الامتياز ، واذا حصل مثل هذا الشيء فما هي المساحة المتخلى عنها وما هي سياسة الحكومة في موضوع الامتياز الممنوح للشركة؟

تنبع أهمية هذا السؤال في أنه يبحث في المسائل الفنية المتعلقة بنمط السياسة النفطية التي ترسمها الحكومة مع شركات النفط العالمية.

فيما يتعلق بالشق الأول من السؤال أفاد الوزير بأنه لم يسبق للحكومة أن طلبت من الشركة أية معلومات ولم تجب علي طلبها. أما بالنسبة للمناطق المتخلى عنها فقد تخلت شركة نفط البحرين عن مناطق امتيازما وكانت النتيجة أن عرضت الحكومة تلك المناطق وقد منح الامتياز لشركة (كونتيننتال) للنفط التى تخلت عنه فيما بعد، ومن ثم منح الامتياز لشركة (Superior) سوبير ير) البحرين (للنفط وشركائها وما زال يحوزتها.

بالنسبة لعام ٧٣ كانت مشاركة الدولة في وسائل انتاج شركة نفط البحرين بنسبة ٢٥ ٪ وقد ارتفعت نسبة المشاركة الى ٦٠ ٪ ابتداء من أول يناير ١٩٧٤ على غرار نفس أسس المشاركة التي طبقتها دول المنطقة، كما تضمنتها اتفاقية المشاركة المعروضة على المجلس الموقر. وأضاف الوزير القول بأن الحكومة تملك كافة المعلومات المتعلقة بحقل البحرين وآباره وأن هناك عينات من التربة المستحصلة أثناء الحفر تحت تصرف الحكومة في أي وقت، أما عن وجود الخامات فان المسح الجيولوجي الذى تجريه وزارة التنمية والخدمات الهندسية

سيظهر أن كانت هناك خامات ومعادن أخرى. كذلك فان امتياز " بابكو" لسنة ١٩٣٤ والذى هوامتداد للامتياز الممنوح لشركة ستاندرد أوف كليفورنيا فى عام ١٩٢٨ كان يشمل اليابسة والجزر، بما فيها جزر حوار والمياه الاقليمية والجرف القارى. ولكن بابكوتخلت في عام ٥٩ عن الجرف القارى المحاذى لايران، ثم تخلت عن منطقة جزر حوار والمياه الاقليمية حولها فى عام ١٩٦٣ وقد منحت هاتان المنطقتان البالغ مساحتهما ١٥٠٠ ميل مربع الى شركة (كونتنانتال) فى سنة ١٩٦٥، لكنها تخلت عنهما فى عام ١٩٦٧، ثم منحتا فى امتياز جديد لشركة سوبيرير فى عام ١٩٧٠ ولازال الامتياز ساري المفعول، ويبقى لدى شركة بابكوحاليا مساحة قدرها ١٧٠٠ ميل مربع تشمل اليابسة والمياه الاقليمية وعلى ضوء المسح الذى تقوم به خلال هذا العام ستنظر الحكومة فى موضوع الامتيازات، مع العلم بأنه مع اقرار المشاركة فأن الحكومة ستملك حق اتخاذ القرارات الرئيسية فى كل ما له علاقة بانتاج النفط فى البلاد. وخلص الوزير للقول بأن نتائج الدراسات الجيولوجية المتكررة والحفريات التي قامت بها شركة نفط البحرين كانت غير مشجعة ، وأن المسح الجديد الذى تقوم به الآن سيعطى معلومات أكثر من أية مكان محتملة للنفط أوالغاز. أمام هذه المعلومات التي لم يحتويها الرد المكتوب من الوزير اضطر العضوخليفة أحمد الظهراني لاحتفاظ بحق الرد في جلسات المجلس القادمة.

٥) مشروع الحوض الجاف

يعتبر مشروع الشركة العربيه لبناء السفن (الحوض الجاف) من المشاريع الصناعية المهمة التي تهدف الى تنويع الانشطة الاقتصادية ومصادر الدخل في البحرين. وقد تم التوقيع على الاتفاقية في دولة الكويت ومن قبل تسع دول عربية هي المشتركة فيه وذلك في الثامن من ديسمبر ١٩٧٣.

كانت بداية طرح هذا الموضوع في الجلسة الثامنه عشر المنعقده في ٢٤ فبراير ٧٤ عندما أخطر الرئيس الاستاذ حسن جواد الجشي أعضاء المجلس عن احالة مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية الشركة العربيه لبناء السفن (الحوض الجاف) على اللجنة المالية والاقتصادية من أجل النظر فيه ورفع تقرير عنه الى المجلس.

لكن العضوالنائب خليفة البنعلي بدأ تعليقه بالقول بأن الاتفاقية الموقعة من قبل تسع دول تختلف عن مشروع القوانين الذي يتيح للمجلس أن يلغي ويعدل وعندئذ تساءل فيما أن هذا معناه أن المجلس يوافق عليها كلها برمتها أويرفضها أوأن يجوز للمجلس التعديل؟

وجوابا على استفسار العضوداخل الوزير يوسف الشيراوي (وزير التنمية والخدمات الهندسية) بهدف عرض أربع نقاط حسب قوله وذلك بهدف اعطاء المجلس فكرة

مختصرة عن هذه الشركة وهذه النقاط هي:

أولا - الناحية الاقتصادية

١) أن اصلاح وصناعة السفن في العالم تخضع لقوة تنافسية لأنه لا يوجد في هذه الصناعة احتكار بشأنها. الشركات سوف تذهب الى تلك الأحواض التي تقدم أحسن العروض وأحسن الخدمات.

٢) أن بناء الأحواض الجافة في العالم - في اليابان وأوروبا أرخص منه في الخليج العربي لسبب بسيط هوأن المواد التي تصنع هناك وتنقل الى هنا فتكاليف الأشياء بطبيعة الحال هي أغلى مما في أوروبا.

٣) أن ادارة الأحواض الجافة في العالم أرخص منها في الخليج لأنه خلال الست أوالسبع سنوات الأولى من المشروع لا بد من جلب كادرات فنية في الدول المتقدمة حتى نبني الخبرة والتقنية الفنية في الخليج وعل هذا الاساس فأن قوة المشروع العربي التنافسية ضعيفة في العالم وليس للمشروع ربحية تجارة بالمعنى المعروف، واالدول العربية المنتجة للزيت نظرت الى المشروع من ناحية الربحية الاقتصادية أي استغلال وتنويع مصادر الدخل. الدول العربية تقدم النقود وتصرفها في البحرين لانشاء هذه الصناعة لاسباب قومية حالها حال بناء المطارات والموانئ وسكك الحديد وبناء الطرق التي ليس لها مردود تجاري بالمعنى المفهوم.

ثانيا - النواحي القانونية:

أن الاتفاقية قد استكملتها المنظمة وقد شاركت حكومة البحرين وحكومات الأعضاء في المنظمة في اعداد الاتفاقية أي أن الاتفاقية قبل أن توقع من قبل الأعضاء في المنطقة راجعتها الادارات والوزارات المختصة في الدول المعنية وبقي على البحرين أن تقرر أما أن يصدق الأمير — عن طريق المجلس - على الاتفاقية أوأن يرفضها. من الصعب جدا أن نذهب باتفاقية متفق عليها من الدول ونقول أن البحرين لا توافق على هذا البند وتوافق على ذلك علما أن المملكة العربية السعودية وهي طرف أساسي في دفع المشروع واخراجه ووضعه في البحرين لاعتبارات شتى قد صدقت على الاتفاقية.

لكن النائب المحامي خالد الذوادي أراد أن يلفت النظر الى أن الشركة تخضع أساسا لأحكام هذه الاتفاقية وأنها نافذة وان تعارضت مع القانون الداخلي. وفي هذا السياق قال الذوادي أن القاعدة القانونية تقول أن العقد يحكمه قانون البلد الذي تم فيه ابرام العقد لأن الاصل في القوانين أن تسود قوانينها وأن لكل تشريع السيادة في اقليمه دون غيره لأن السيادة في الاقليم هي في الاصل للقانون الوطني فاذا تخلى القانون عن حكم علاقة قانونية كما هوالحال في هذه المادة وأخضعها لقانون آخر أولسيادة قانون آخر طبقا لأمر

مشرع لتحقيق العدالة وللصالح العم فيتوجب أن يذكر ذلك القانون الآخر وتحدد مواده وهذا ما تفتقر اليه هذه المادة لأن المحاكم لا تطبق ولا تفسر الا القانون الداخلي وليس تطبيق القوانين الدولية أوتفسيرها الا اذ تحولت الى قوانين داخلية.

وقد اعترض الوزير حسين البحارنة على مداخلة خالد الذوادي على اعتبار أن التعرض الى أي مادة من هذه الاتفاقية لا يتم الا بعد صدور تقرير اللجنة المالية والاقتصادية.

أما العضوعلي ربيعة فقد طرح تساؤلين: الأول عن الجدوى من انشاء المصنع اذا كان المشروع غير ربحي وليس له مردود تجاري حسب قول الوزير.

الثاني هوأنه ما دامت هذه الصناعة أرخص في اليابان وأوروبا عنه في البحرين فأن هناك محذور من انشاء مشروع بهذه الضخامة وبرأسمال ضخم المفروض فيه أن يستثمر هذا الراسمال في انشاء صناعة قوية ذات دعامة أساسية للمستقبل. وقد تدخل رئيس المجلس ليقطع كلام العضوعلي ربيعة وطلب من الأعضاء التصويت على الاحالة التي نالت موافقة الجميع.

ونظرا لصفة الاستعجال فقد سارعت لجنة الشئون الماليه والإقتصاديه لتقديم تقريرها خلال اثنى عشر يوما وكان ذلك في الجلسه الحاديه والعشرون المنعقده في ٦ مارس ٧٤.

وما أن فرغ المجلس الوطني من مناقشة بنود الاتفاقية حتى تقدم بالتوصيات المهمة التالية والتي تم التصويت عليها بالموافقة:-

١) الاسراع في التصديق على الاتفاقية خاصة وأن تكاليف المشروع ترتفع كلما تأخر طرح مناقصات المشروع.

٢) أن تباشر الحكومه منذ الآن في تأسيس معهد لتدريب الذي سوف يأخذ على عاتقه مسئولية تدريب وتأهيل الكوادر الفنيه اللازمة لهذا المشروع حتى يمكننا أن نشغل المشروع بأكبر نسبة ممكنة من المواطنين المؤهلين وأن يكون هذا المعهد نواة للتدريب المهني ورفع مستوى الكفاءات الفنية في البحرين جميعا، كما على الحكومة أن تقوم بابتعاث المواطنين الى خارج البحرين للتخصصات العالية في هذا المجال.

٣) أن تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة بتأسيس الشركة المساهمه لخدمات الحوض الجاف بحيث يواكب التأسيس هذا المشروع منذ بدايته وتحل جميع ما يعترض المشروع من مشاكل مختلفة ممهدة السبيل أمامه للتقدم والانطلاق.

المشاريع الاقتصادية الأخرى التي مررها المجلس

تأتي موافقة المجلس على اقرار الالتزامات المالية الخاصة بمشروع التنمية الزراعية والحيوانية بالسودان والمساهمة الأولية في شركة الملاحة الخليجية والشركة العربية للأستثمارات البترولية والصندوق العربي للإستثمار الإقتصادي والإجتماعي والمساهمة

في البنك العربي للتنمية الإفريقية والشركة العربية البحرية لنقل البترول (شركة منبثقة من منظمة الأقطار المصدرة للبترول وشراء أسهم شركة جنرال كيبل (General Cable) في مصنع ألبا (١٧ ٪ من مجموع أسهم شركة ألبا) من أجل زيادة حصة الحكومة والمساهمه في دفع رأسمال تأسيس شركة طيران الخليج المؤسسة من قبل الدول الخليجية تأتي الموافقة على هذه المشاريع ضمن قناعة المجلس بضرورة دعم خطط الحكومة الرامية لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل. وقد تمت الموافقة على هذه الاعتمادات الثمانية في الجلسة الثامنة والأربعين المنعقدة في الثاني عشر من يونيو ٧٤ وهي تعطي الدليل على بعد النظر من أجل خلق بدائل اقتصادية للنفط.

في هذه الجلسة أيضا تمت الموافقةعلى اقتراح المجلس باقامة مشروع سحب الألمنيوم وهوالمشروع التكميلي لمصنع ألبا. أما الاقتراح الخاص بتحويل شركة البرق واللاسلكي المحدودة الى مؤسسة حكومية ١٠٠ ٪ فقد تمت احالته الى اللجنة المالية مع مذكرته التفسيرية وذلك في الجلسة السادسة المنعقدة في ١٧ نوفمبر ٧٤.

أزمة غلاء المعيشة

مثل الغلاء والارتفاع الجنوني في معظم أسعار السلع الغذائية والمواد الاساسية احدى المشاكل الاجتماعية التي أرقت المجتمع البحريني لدرجة أن الثلاث الكتل في المجلس سارعت في الجلسة الثامنة المنعقدة في ٧٤/١/١٦ للتقدم باقتراحات برغبة لمعالجة هذه المشكلة التي بدأ يعاني منها المواطنون.

كان المفترض أن يصوت المجلس على احدى هذه الاقتراحات لكن المجلس صوت بأغلبية ٣٢ صوتا مقابل ٦ على اقتراح العضوعلي صالح الصالح القاضي بعقد جلسة خاصة مستعجلة وتشكيل لجنة برلمانية على ضوء النقاش.

عقدت الجلسة الخاصة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٤ وبدأت بتلاوة وزير المالية والاقتصاد الوطني السيد محمود العلوي بيان الوزارة حول مشكلة الغلاء وقد تضمن البيان جملة من المعلومات والارقام نوردها كالآتي:

١) ان موضوع الغلاء يعتبر من أكثر المواضيع مثارا للقلق والجدل فى العالم خاصة فى تلك الدول التى تعتمد كليا على الخارج فى توفير حاجياتها ومن هذه الدول منطقة الخليج العربي.

٢) أن الاحصاءات التى تنشرها منظمة الأغذية والزراعة الدولية فى احصائياتها الشهرية تدل على أن أسعار المواد الزراعية ارتفعت خلال عام ١٩٧٢ بمعدل ١٦ ٪ لترتفع فى عام ١٩٧٣ بمعدل ٣٣ ٪ أما المواد الغذائية فقد بلغ ارتفاعها فى عام ١٩٧٣ بمعدل ٣٤ ٪، كما ارتفعت المواد الأساسية غير الغذائية بمعدل ٣١ ٪.

ولاعطاء مقارنة عن ارتفاع الأسعار فى بعض المواد الغذائية والأولية أورد الوزير التالى:

متوسط سعر الطن خلال ١٩٧٢ الأسعار فى نهاية ١٩٧٣

الرز البسمتي ٢٥٠ دولار ٨٠٠ دولار

السكر الأبيض ١٨٠ دولار ٣٤٨ دولار

القمح ٧٠ دولا ر ٢٤٠ دولار

علف الدواجن ١٩٠ دولار ٤٠٠ دولا ر

حب الصويا للدهن النباتي ١٢٥ دولار ٦٠٠ دولار

الشعير ٥٥ دولار ١٥٠ دولار

الاسمنت ٢٠ دولار ٥٠ دولار

الحديد ٩٠ دولار ٢٥٠ دولا ر

٣) أن الزيادات المسجلة فى أسعار المواد الأساسية فى البحرين كانت حتى عام ١٩٦٧ فى حدود ٢-٣ ٪ سنويا غير أن هذه النسبة ارتفعت فى عام ١٩٧٠ لتصبح ٦ ٪ سنويا وفى عام ١٩٧٢ لتصبح ١٢٪ وفى العام الماضي ١٩٧٣ لتصبح ٣١ ٪.

٤) أن هذه الزيادات فى الأسعار تعزى بالدرجة الأولى الى الأسباب الخارجية كما يتضح من الجدول أعلاه أي أسعار المنشأ يليها ارتفاع أسعار الشحن والاضطرابات النقدية العالمية ومنها ارتفاع عملات الدول الرئيسية التى نستورد منها المواد الغذائية وظروف الجفاف التى أضرت بالمحاصيل الزراعية والحيوانية وارتفاع عدد السكان فى العالم مع انتشار التنمية الاقتصادية.

٥) أن بعض الدول المصدرة لجأت أخيرا الى حظر التصدير ومثال ذلك الهند بالنسبة للرز والحبوب ودول جنوب شرق آسيا، بالنسبة للأرز والاسمنت والولايات المتحدة بالنسبة لحب الصويا وذلك نتيجة لانخفاض المخزون العالمي من تلك المواد.

٦) أن الأسباب الداخلية تأثيرها أقل من تلك الاسباب الخارجية الا أنها تتلخص فى التالي:

أ- صغر حجم المشروعات التجارية فى تجارة الجملة والتجزأة مما يزيد من تكاليف السلع.

ب- ضيق السوق المحلي واضطرار التجار الى استيراد كميات محدودة فى كل مرة.

ج - الارتفاع النسبي في حجم الطلب بسبب زيادة الانفاق على المواد الاستهلاكية.

د- عدم اكتمال الأجهزة الفعالة للسيطرة على الأسعار وتحديد الأرباح.

ص- حالة الاستهلاك فى البحرين ومنها التركيز على سلع معينة دون التحول الى بدائلها.

و- ارتفاع التكاليف المحلية ومنها الايجارات والأجور.

ز- كبر عامل الربح نسبيا فى البحرين عنه فى الدول المجاورة خاصة فى السلع المعمرة.

ح- انتشار ظاهرة البيع بالتقسيط مما يؤدى الى زيادة الانفاق وبالتالى الطلب على السلع.

٧) أن الحكومة عملت خلال السنتين الماضيتين على التخفيف من ظاهرة ارتفاع الأسعار والتقليل من أثره على المستهلك باتخاذ الخطوات التالية وان كان بعضها بحاجة الى تطوير ودعم:

أ- انشاء لجنة مراقبة الأسعار التى عملت على تسعير بعض السلع الغذائية الرئيسية المستوردة.

ب- زيادة رواتب موظفي الدولة بمعدل ١١ ٪ خلال عام ١٩٧١. واستحداث العلاوة الاجتماعية التى بدأت بـ ٦ ٪ لكبار الموظفين حتى وصلت الى ما يقارب الى ٣٠ ٪ بالنسبة للرواتب المنخفضة وذلك ابتداء من أكتوبر العام الماضي.

ج- المساعدة على تأسيس ودعم الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير وذلك من أجل توفير المواد الأساسية فى السوق المحلي.

د- اعداد مسودة قانون الايجارات.

هـ- دعم المراحل الأولية لانشاء بنك عقاري مشترك مع المؤسسات العقارية في دولة الكويت الشقيقة.

و- تشجيع تكوين الجمعيات التعاونية.

ز- تصميم السوق المركزي الجديد للتخفيف من ضائقة ارتفاع الايجارات فى السوق الرئيسية فى العاصمة.

ح- الاعلان مؤخرا عن السياسة الحكومية الجديدة فيما يتعلق بالاسكان.

ط- الغاء أوتخفيض بعض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على بعض المواد الاساسية كالرز والسكر.

ي- قيام الحكومة بشراء قاربين لاجراء أبحاث مكثفة لصيد الأسماك وتوفيرها محليا.

واشار الوزير الى أن أسعار بعض المواد الغذائية فى دول منطقة الخليج العربي أقل من الاسعار المسجلة فى البحرين وذلك أما بسبب الغاء الرسوم الجمركية كلية عن البضائع أوتقديم الحكومات اعانات لتسهيل التداول فى تلك المواد. وآخرها ما أعلنته حكومة دولة الكويت الشقيقة من أنها خصصت ١٠ ملايين دينار كويتي كاعانة لتوفير بعض المواد الغذائية بأسعار محددة.

وقال الوزير أن تقديم تلك الاعانة في البحرين سوف يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة التى ارتفعت من ٣٢،٥ مليون دينار فى العام الماضي الى ٥٣ مليون دينار هذا العام، مع العلم بأن هناك بعض المشاريع الملحة والتي سوف تنفذها الحكومة من الايرادات الاضافية للنفط كمشروع الاسكان وتوسيع الميناء والمطار ومشروع الحوض الجاف والمجاري، وأن المبالغ الاضافية تكاد تكون فى حكم المخصصة لتلك المشاريع مع العلم بأننا نشعر

بأن مستوى الخدمات الاجتماعية يجب أن يتطور هوالآخر لأنه أساس الحياة المعيشية للمواطنين. وهنا حذر الوزير من أن رفع مستوى الصحة والتعليم وانشاء مراكز صحية جديدة ومدارس حديثة والانفاق على توفير الماء والكهرباء وطرق المواصلات كل هذه الأمور سوف تتعطل أولن تكون بالمستوى المطلوب اذا حولت الحكومة موارد الدولة الى دفع اعانات للغلاء حسب قوله لأنه في تلك الحالة سوف تتخلق مشكلة جديدة تتمثل في ارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية بسبب عدم توفرها.

٨) أن الحكومة تعتزم أن تدعوالى مؤتمر اقليمي لبحث امكانية مكافحة الغلاء وذلك بتنظيم الشحن البحري وعمليات شراء البضائع بكميات كبيرة والقدرة التفاوضية الأكبر عند ابرام الصفقات، كما أن الحكومة سوف تستمر في دعم الجمعيات التعاونية لجعلها أداة لتوصيل المواد الى المستهلكين بأنسب الأسعار والاهتمام بالزراعة في البلاد وتطوير الانتاج الزراعي بالاضافة الى الخطوات الأخرى التي اتخذتها كما وردت سابقا.

٩) أن الحكومة ستتقدم بمشروع الضمان الاجتماعي الى المجلس الوطني في وقت قريب.

والحقيقة أن بيان الحكومة لم يخلومن المعلومات القيمة ومن المشاريع والمقترحات العملية. وقد شارك في التعقيب على البيان ثلاثة عشر نائبا بالاضافة الى وزيرين هما وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة ووزير التنمية والخدمات الهندسية السيد يوسف أحمد الشيراوي. في واقع الأمر كانت الجلسة مخصصة لمناقشة الموضوع مناقشة أولية على أن تنتهي أما بتشكيل لجنة برلمانية أوأن يحال الموضوع كله الى لجنة الشئون المالية والاقتصادية وذلك من أجل اعداد دراسة مفصلة. وقد استقر رأي المجلس بتبنى الاقتراح الخاص باحالة الموضوع الى اللجنة المالية والاقتصادية ، وردا على استفسار رئيس المجلس عن المدة التي سيستغرقها اعداد الدراسة رد عليه عضو اللجنة علي ربيعة بأن المدة المطلوبة هي شهر واحد.

مما لا شك فيه أن المجلس كسب الكثير سياسيا واعلاميا من وراء تبنيه هذا المشروع الحيوي الذي يمس حياة الناس ولذا فقد رأت الحكومة ضرورة سحب البساط من تحت أقدام المجلس وذلك باصدار بيان خاص بعلاوة الغلاء وتعديل أجور موظفي ومستخدمي الدولة وقامت باذاعته يوم السبت الموافق ١٦ مارس أي قبل يوم واحد من توزيع التقرير الأول للجنة المالية والشئون الاقتصادية الذي تم توزيعه على أعضاء المجلس في يوم الخميس الموافق ١٤ مارس ١٩٧٤.

في الجلسة الرابعة والعشرين المنعقدة في السابع عشر من مارس ١٩٧٤ وفي بند ما يستجد من أعمال تقدم خمسة عشر عضوا يمثلون الكتل الثلاث في المجلس بطلب اضافة بيان الحكومة الخاص بعلاوة الغلاء وتعديل أجور موظفي ومستخدمي الدولة الى تقرير اللجنة

المالية الذي كان من المفترض أن يناقش في هذه الجلسة، لكن رئيس المجلس أفاد بأن تقرير اللجنة المالية والشئون الاقتصادية له الاسبقية على موضوع ما يستجد من أعمال. ما لم يتوقعه أعضاء المجلس هوطلب رئيس اللجنة المالية والشئون الاقتصادية النائب علي صالح استرداد التقرير كاحتجاج على قيام الحكومة باذاعة بيانها عن مشكلة الغلاء ما اعتبرته اللجنة المالية اجهاضا للتقرير وعملا غير مسئول من قبل الحكومة وأن اللجنة تضع الموضوع برمته أمام المجلس لكي يحدد المسئولية.

وقد سبب طلب اللجنة احراجا شديدا للحكومة الأمر الذي دفعها على لسان الوزير يوسف الشيراوي لمنع طرح موضوع البيان للنقاش عن طريق استخدام المادة (٢٢) من اللائحة الداخلية التي تجيز للحكومة طلب تأجيل مناقشة أي موضوع جديد لمدة اسبوعين. وقد رد النائب رسول الجشي على الوزير بالقول بأن هذا الموضوع ليس بالجديد وأن ما يطلبه المجلس هومناقشة موضوع سبق وأن صدر عن الحكومة. واستند العضو رسول الجشي على المادة الدستورية التي تنص على " كل مصروف غير وارد في الميزانية أوزائد على التقديرات الواردة فيها يجب أن يكون بقانون وكذلك نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية " ومن ثم تساءل كيف تتصرف الحكومة في مبلغ ستة ملاين دينار عن طريق بيان وليس حتى عن طريق مرسوم؟

في محاولة منه للدفاع عن صحة الخطوات التي اتبعتها الحكومة قال وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك بأن هدف المجلس والحكومة هم رفع مستوى الانسان في هذا البلد وأن الموضوع المطروح موضوع حيوي لا يحتمل الانتظار وأنهم (الحكومة) يشيدون بمواقف المجلس وباللجنة المختصة التي قامت بهذه الدراسة القيمة وأن الحكومة لم تقم الا بما قامت به اللجنة من توصيات وأنهم يعتقدون أن هذه القرارات (التي أذاعتها الحكومة) كان لها الصدى العظيم لدى الشعب.

وفي دفاعه عن بيان الحكومة بدأ الوزير يوسف الشيراوي بامتداح التقرير وقال أن الحكومة تكن الاحترام والتقدير للجنة لكنها لا توافق الاخ علي صالح (رئيس اللجنة) من أن بيان الحكومة هو اجهاض للتقرير. وأضاف الوزير القول بأن الحكومة انتظرت الى أن خلصت اللجنة من اعداد توصياتها وأنهم أخذوا منها العاجل جدا وأعلنوا عنها. وقد علل الوزير سرعة اصدار البيان بأن الحكومة كانت أمام ضغط في رواتب الحكومة منذ شهر ومنذ ارتفاع الأسعار الزائد في شهر أكتوبر وكان عليهم فعل أن يعملوا شيئا عاجلا ابتداء من شهر مارس أي قبل شهر واحد.

في معرض تعليقه على كلام الوزيرين تساءل النائب عيسى الذوادي فيما اذا أرادت الحكومة أن تؤكد الانطباع السائد بان الحكومة تريد الخير للشعب بينما المجلس يعارض

ذلك ؟ وواصل الذوادي تعليقه فقال " أننا لمسنا هذا الانطباع أثناء مناقشة الحوض الجاف وتعليق الصحف المحلية والأجنبية بان الحكومة تريد انشاء حوض جاف بمبلغ كذا وكذا وسيشغل ٣ آلاف عامل ولكن أعضاء المجلس لا يريدون الخير لهذا البلد. وهاهي اليوم الحكومة تقدمت ببيان يحمل أنصاف الحلول وسوف يشاع في البلد أن أعضاء المجلس لا يريدون زيادة أجور العمال والموظفين. واختتم العضو الذوادي مداخلته بالسؤال التالي:" هل الحكومة تزايد على المجلس ؟ من المعروف أن المزايدة لا تكون الا بين خصمين سياسيين كل منهما يحاول المزايدة على الخصم الثاني وهذا ما نجد في الاحزاب فهل تعتبر الحكومة نفسها ندا لأعضاء المجلس أي هل هي طرف آخر؟"

أما جاسم مراد فقد اعتبر بيان الحكومة مخالفا للمادة الدستورية (٩١) اذ المفروض أن يناقش المشروع في المجلس وأن لا يذاع قبل أقراره ، وأن ما حدث هوتجاهل لآراء المجلس ولذا فهولا يوافق على هذه القرارات واذاعتها.

كان من نتيجة استنكار اللجنة المالية والأعضاء للخطوة التي أقدمت عليها الحكومة هوتراجع الحكومة عن بيانها والاعلان عن التقدم بمشروع قانون يتضمن المواد التي تحتاج الى خطوات دستورية مع تعهدها باتباعها الخطوات الاجرائية والقانونية في المستقبل. وقد وافق المجلس على طلب اللجنة باسترداد التقرير من أجل اعادة النظر فيه على ضوء مشروع القانون الذي ستتقدم به الحكومة على أن يكون مشروع القانون من ضمن التوصيات التي سيتضمنها التقرير.

في الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في الرابع والعشرين من مارس ١٩٧٤ قام مقرر اللجنة الاقتصادية والمالية علي ربيعة بتلاوة التقرير الثاني الذي يعد بمثابة تجميع وتبويب المقترحات التي تقدم بها السادة الاعضاء في الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٣ يناير. يقول التقرير أن دراسة موضوع الغلاء استغرقت تسع جلسات استضافت خلالها اللجنة كلا من السادة الشيخ دعيج بن خليفة الخليفة مدير ادارة الجمارك والسيد حبيب أحمد قاسم مدير التجارة والصناعة حيث استمعت اللجنة الى أقوالهم بشأن أعمال لجنة الاسعار وشركة الاستيراد وأسباب الغلاء عامة. كما قامت اللجنة بزيارة سعادة وزير البلديات والزراعة في مكتبه في يوم الأربعاء ١٩٧٤/٢/٢٧ حيث تناقشت مع سعادته في المواضيع التالية:-

١) الزراعة ٢) الدواجن ٣) المواشي واللحوم.

من خلال هذه الاجتماعات والزيارات السابقة الذكر بالاضافة الى زيارات واجتماعات أخرى مع بعض أصحاب السعادة الوزراء والمسئولين من ذوي الاختصاص بموضوع الغلاء ضمنت اللجنة الأسباب المؤدية الى الزيادة في الأسعار في تقريرها الأول وهي كما يلي:

أولا – المؤثرات العالمية:

أنه لما شك فيه أن من أهم الأسباب المؤدية الى الزيادة في الأسعار هوارتفاع الأسعار في بلد المنشأ نتيجة لما تتعرض له اقتصاجيات الدول المتجة الرئيسية في العالم من عدم استقرار ونظرا للعجز الكبير الذي طرا على ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية والذي نتج عنه الغاء المعادلة الذهبية للدولار الأميكي مما تسبب في دفع العالم الى أزمة نقدية أدت الى زيادة التضخم المالي في الدول النتجة الرئيسية في العالم وتقييد حرية التجارة الدولية وازدياد تقلب الأسعار العالمية.

أضف الى ذلك ما حل بالعالم من جفاف في عام ١٩٧٢ – ١٩٧٣ وكوارث طبيعية ادا الى اتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية وتسببت في نقص امدادات المواد الغذائية مما دفع بأسعار هذه المواد الى الارتفاع الكبير نظرا لزيادة الطلب على الكميات المعروضة ، كما أن هناك أسبابا أخرى منها ازدياد عدد السكان في العالم وبروز التكتلات الاقتصادية الدولية. ولم يقتصر الامر على المواد الغذائية فقط بل أدت هذه العوامل مجتمعة الى زيادة أسعار المواد المصنعة أيضا ثم جاءت كتفاعل نتيجة لكل ذلك الازمة الاخيرة أوما يسمى "بازمة الطاقة" حيث ارتفعت أسعار النفط بعد حرب السادس من أكتوبر ما أدى الى ارتفاع أسعار البضائع بأنواعها مرة أخرى وأصبح العالم يعاني وضعا غير طبيعي نرى أنه سيكون طابع السنوات الأخيرة من السبعينات الى أن تتمكن اقتصاديات العالم من أخذ وضع طبيعي.

ثانيا – الوضع الداخلي:

أ – كون البحرين بلدا مستوردا لجميع احتياجاته المعيشية تقريبا فقد انعكست الاوضاع العالمية بجميع مساوئها على هذا البلد الصغير وركب هذه لوجة العاتية فئة من الستغلين والمحتكرين من البجار وكبار الملاك وفرضوا على المواطنين عبئا أكبر مما يمكن أن تتحمله مداخيلهم المتواضعة وذلك عن طريق الزيادة الفاحشة في الأسعار التي للمواد التي ينفرد هذا التقرير باستيرادها والتحكم في أسعارها. وكذلك عن طريق الزيادة الفاحشة في الايجارات غير المبررة والمضاربات في الأراضي طمعا في اثراء الفاحش والربح السريع.

وقد شجع هذه الفئة على التمادي في استغلالها البشع ضعف السياسات والخطط الاقتصادية وانعدام التصور الصحيح لمستقبل الاقتصاد ككل لدى السلطات المسئولة في ظل الغياب التام لاجهزة الاحصاء والتخطيط والتنمية مما أوقع هذه الاجهزة في أخطاء المعالجات المبتورة.

ومن البديهي في مثل هذه الازمة أن يلحق الضرر بفئة ذوى الدخل المحدود نتيجة للارتفاع

المطرد في الأسعار وعدم مواكبة الاجور لهذا الارتفاع مما أثقل كاهل الفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل في المجتمع وأعجزها عن تلبية احتياجاتها المعيشية. أضف الى هذا انعدام التدريب والتأهيل لرفع الكفاءة الانتاجية لهذه الطبقة حتى تتمكن من تحسين مداخيلها ووضعها الاقتصادي. وهذا بالطبع لا يمكن أن يتم في غياب الخطط المدروسة والواعية لحجم هذه الطبقة وتطرها وكذلك احتياجات البلد للكفاءات والمهارات المختلفة بهدف تلبية الحاجة في كافة الميادين في ضوء جطة متكاملة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ب- أن الاهمال للموارد الطبيعية من زراعية وسمكية ومائية وثروات أخرى كامنة وكذلك الثروة البشرية وعدم الاستغلال الأمثل لهذه الثروات فى سبيل تطوير البلاد فى ميادين الصناعة والزراعة والخدمات نتيجة لافتقارنا الى الأجهزة الواعية من أجل تنويع وزيادة الدخل القومي قد أدى الى الاضرار بهذه الموارد وبالتالي الاضرار باقتصاد هذا البلد. ويكفى للدلالة على ذلك ما أصاب الزراعة من أضرار وتدهور وما أصاب الثروة المائية من هدر كبير، وكذلك هجرة الكفاءات أوابعادها عن المشاركة فى مسئولية التنمية وغير ذلك من الأمور التى لا تتسع له هذه العجالة.

ج- لقد أدت سياسة المعالجات المبتورة الى الارتجال في خلق الأجهزة الضعيفة والغير قادرة على القيام بالمهام الملقاة على عاتقها، وقد شمل ذلك جهاز مراقبة الأسعار الذى خلق ضعيفا يفتقر الى الصلاحيات والسلطات اللازمة لتحديد الأسعار ومراقبة تنفيذ التسعيرة كما يفتقر الى الكفاءات لرصد حركة الأسعار العالمية بالنسبة للمواد الخاضعة للتحديد والمواد الاستهلاكية الضرورية، وكذلك رصد التقلبات العالمية بالنسبة للكميات المعروضة للبيع والتنبؤ الصحيح بحركة الأسعار العالمية لهذه المواد صعودا أونزولا والعمل على توفير هذه المواد لسد احتياجات الاستهلاك المحلي بالأسعار والكميات المناسبة كما أن جهاز التموين لا يزال يتخبط فى تطبيق سياسة تموينية غير واضحة وبطريقة لا يمكن وصفها بأنها علمية ومتمشية مع روح العصر.

كل هذا أدى الى نشوء حالة من الذعر بين المواطنين خوفا من حدوث نقص فى التموين مما أدى الى زيادة مفتعلة فى الطلب على بعض المواد الغذائية وتخزين هذه المواد لدى المواطنين ولدى بعض اتجار وظهور السوق السوداء.

د- كثير من الأسباب السالفة الذكر أتت كنتيجة حتمية للغياب التام للسياسات الموضوعية والمدركة لتوجيه الاقتصاد فى شتى المجالات بما فى ذلك المجالات المالية والائتمانية والاستثمارية، وكذلك لعدم امكانية تجنب الاقتصاد بعض المنزلقات والنكسات ولعدم وضع سياسة جمركية ملائمة.

كما أن أجهزة الاعلام اتخذت موقف المتفرج من الأزمة ولم تقم بأي توعية لشرح الخطوات الحكومية اللازمة لمعالجة الأزمات الطارئة بقصد طمأنة المواطنين بالاهتمام الحكومي والجهود المبذولة فى سبيل توفير حاجياتهم الضرورية. ولم تمارس أي نشاط يذكر لخلق التوعية الاجتماعية بتغيير نمط الاستهلاك وذلك للتخفيف من الطلب على بعض السلع التي ارتفع سعرها وتوجيه هذا الطلب الى البدائل التى تحتفظ بنفس القيمة الغذائية والصحية معه فارق السعر.

ه- وقد جاء التفكير فى خلق الوحدات التعاونية متأخرا وبعد أن أخذت الأزمة بالرقاب ولسنا بصدد تسبيب ذلك لان التفكير لا يزال محدودا رغم ثبوت امكانية مساهمة هذه التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية فى معالجة الاقتصاد كما دلت على ذلك تجارب كثير من الدول التي سبقتنا فى هذا المضمار والتى يمكننا الاستفادة من تجاربها فى ضوء معطيات واقعنا وبما يتلاءم وحاجاتنا ويتمشى مع طابع وتقاليد هذا الشعب العظيم.

كانت هذه هي مقدمة التقرير الأول الذي تلاه مقرر اللجنة الاقتصادية والمالية في الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في الرابع والعشرين من مارس ١٩٧٤.

أما بخصوص التوصيات والمقترحات فقد تعمدت نشرها في التقرير النهائي وذلك منعا لتكرار الموضوع. في الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في السابع والعشرين من مارس ١٩٧٤ طلب الرئيس من المقرر علي ربيعة تلاوة التقرير الثاني للجنة ومن بعده قراءة التقرير الثالث الخاص بمشروع القانون بفتح اعتماد اضافي فى ميزانية الدولة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ بمبلغ ستة ملايين ونصف بحيث يتم صرف أربعة ملايين دينار لفروق الأسعار فى بعض المواد الاستهلاكية الأساسية كالرز والحنطة والسكر والدهن والحليب واللحم ومليونين ونصف لرفع الحد الادنى لأجور ورواتب مستخدمي وموظفي الدولة ومن فى حكمهم. وقد بررت اللجنة الزيادة في الاعتماد بالزيادة الكبيرة في دخل النفط والزيادة المضطرده في اسعار السلع.

فيما يتعلق بالزيادة في الرواتب أفادت اللجنة بأن الزيادة تتراوح بين ٥٠ ٪ بالنسبة للرواتب الدنيا و٤ ٪ بالنسبة للرواتب العليا بما يضمن التوزيع العادل للدخل ويساعد على توفير الحياة الكريمة للمواطنين.

أما بخصوص الزيادة في القطاع الخاص فقد رأت اللجنة أن تراعى الزيادة في القطاع العام كحد أدنى بالنسبة للزيادات فى القطاع الخاص وأن لا تؤثر على أية زيادات اعتيادية أوأية زيادات أفضل قد تعطى من قبل أية مؤسسة.

أما فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور فقد جاء التقرير الرابع للجنة الشئون المالية والاقتصادية ليعترض على الحد الأدنى المقرر من قبل الحكومة وهو ١٢٠ دينار لأنه لا

يتمشى مع ارتفاع تكاليف المعيشة وليوصي برفعه الى ١٥٠ دينار.

وقد اقترح الوزير يوسف الشيراوي أن يعدل مبلغ الاعتماد المخصص لفروقات الأسعار ليصبح ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف دينار بدلا من أربعة ملايين على أن يرتفع المبلغ المخصص للزيادات وتعديل الرواتب الى مليونان وسبعمائة ألف.

وقد تمت الموافقة على المشروع مناداة بالاسم حيث صوت لصالحه ٢٧ من السادة الأعضاء على أن ينفذ القانون ويعمل به اعتبارا من شهر مارس ١٩٧٤.

في تعليق السفارة البريطانية على موضوع الغلاء يقول السفير آر. ام. تش في الرسالة التي بعث بها الى السيد بي آر اتش رايتس P.R.H. Wright في التاسع من ابريل ١٩٧٥ أن التضخم المالي مستشري في البحرين كما هوالحال في كل مكان، وأن أناسا كثيرين يتلقون رواتب متدنية جدا ولذا فأن الاضرابات لم تكن تشكل مفاجأة. ويتحدث السفير في الفقرة الخامسة من الرسالة السفير القول بأنه من حسن الحظ أن الزيادة في أسعار النفط قد أعطت الحكومة متسعا ماليا كبيرا لتحسين الرواتب والسيطرة على كلفة المعيشة. وأشار السفير الى موضوع تشكيل لجنة الغلاء فقال أن ردود أفعال المجلس كانت مشوقة ذلك أنهم عينوا لجنة للنظر في كلفة المعيشة والرواتب لكن الحكومة سبقت عمل اللجنة فبادرت بالاعلان عن اجراءاتها الاصلاحية مما جعل المجلس كهيئة ساخطا عليها لدرجة كبيرة. وأشار السفير الى توصيات المجلس فقال أن الحكومة وافقت على مناقشة التوصيات وأنه – وببالغ الحسرة – حسب قوله تمت موافقة الحكومة على بعض التعديلات المبالغ فيها. وتحدث السفير عن بيان الحكومة الخاص بالحد الأدنى للأجور ورفع رواتب الخدمة المدنية فقال أن عمال القطاع الخاص مصممون على محاولة الحصول على نفس هذه الزيادات التي حصل عليها موظفوالقطاع العام.

في سياق هذا الحديث نعود الى التقرير المطول الذي بعث به السفير تش Tesh في الثاني من شهر يناير ١٩٧٥ والذي تحدث فيه عن زيادة اسعارالنفط وقال أن الحكومة رأت أن الزيادة تمثل نعمة بينما هم (أي السفارة البريطانية) يرون (في مقابل ذلك) مخاطر التضخم والكساد الدولي.

تجدر الاشارة الى أن مناقشة التوصيات التي حواها التقرير الثاني قد استغرقت طوال خمس جلسات كانت آخرها الجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في ١٤ ابريل ١٩٧٤ وهذه هي التوصيات التي أقرها المجلس مع تضمين وجهة نظر الحكومة حيالها:-

لجنة التموين ومراقبة الأسعار

أولا- التوصيات والحلول العاجلة:

١) دفع فروقات أسعار على المواد الغذائية لاستهلاك عام ١٩٧٤. وقد وردت التفاصيل

في تقريرنا حول مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي فى ميزانية الدولة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ والمحال الينا من قبل رئاسة المجلس.

٢) زيادة الرواتب والأجور:

وقد وردت التفاصيل فى تقريرنا حول مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي في ميزانية الدولة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ والمحال الينا من قبل رئاسة المجلس.

٣) لجنة التموين والمراقبة الأسعار:

ترى اللجنة المالية والاقتصادية أن تتكون هذه اللجنة من الوزراء ذوي الاختصاص ويلحق بها مكتب تنفيذي من ذوي الكفاءة ومفتشين متفرغين للقيام بالمهام التالية :

أ- تحديد الأسعار.

ب- التفتيش والمراقبة.

ج- استيراد الكميات اللازمة من المواد الضرورية.

د- رصد الأسعار العالمية.

هـ- توفير المعلومات الضرورية عن السوق المحلية واحتساب تكلفة المعيشة بين فترة وأخرى ومراقبة مؤشر الأسعار.

و- الاشراف على صرف فروقات الأسعار.

ز- الاشراف على توزيع المواد الضرورية عن طريق البطاقة (التموين).

ترى الحكومة أنه ليس من الضروري أن تكون اللجنة مكونة من بعض الوزراء لان وزارة المالية والاقتصاد الوطني هي الوزارة المختصة بهذه الأمور بحكم الاختصاص. وقد أنشئ فى الوزارة مؤخرا جهاز تنفيذي للتموين ومراقبة الأسعار وتود الحكومة أن تطمئن المجلس الموقر الى أنه بجنب اللجنة التموينية ستكون هناك لجنة مؤلفة من ذوى الاختصاص وستتوفر لها الكفاءات ذات المستويات العالية لرسم سياسة تموينية متكاملة للبلاد.

وترى الحكومة أيضا أن حصر مسئولية التموين ومراقبة الأسعار فى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ستكون له ميزة استغلال كفاءة جهاز هذه الوزارة كما انه يبدومن الصعب إضافة أعباء جديدة الى الوزراء الآخرين لموضوع يتطلب التفرغ الكامل والتخصص الفني.

٤) منع تخزين الأسماك فى الثلاجات والزام الباعة ببيع ما لديهم فى نفس اليوم.

التوصية رقم (٥)

طرح قسم من إنتاج شركة صيد الربيان وبسعر معقول في السوق المحلي لتخفيض الطلب على الأسماك.

أحاطت الحكومة المجلس الموقر بان شركة صيد الربيان قد رصدت مبلغ خمسين ألف

دينار للاسهام مع الحكومة فى مشروعها الخاص بصيد الأسماك والدراسات البحرية عليه وطلبت من المجلس أن يمنحها بعض الوقت لتقديم جواب مفصل فى المستقبل لان الأمر لا زال قيد الدراسة لارتباط الحكومة باتفاقية مع الشركة وارتباط الشركة مع بعض المؤسسات العالمية باتفاقيات وعقود.

التوصية رقم (٦)

تشكيل محكمة مختصة للبت فى مخالفات الأسعار أوالتخزين وعمليات الاحتكار والإسراع فى استصدار قانون بهذا الصدد يتضمن عقوبات مشددة للمخالفين.

أفادت الحكومة أن المادة (١٦) من المرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٤ فى شان تنظيم القضاء تنص على أن لرئيس دائرة العدل ان ينشىء بقرار منه محاكم صغرى مشكلة من قاض أوقاضيين ويخصها بنظر نوع معين من القضايا ويبين فى القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها. ومفاد هذا النص أنه يجوز لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه محاكم صغرى يخصها بنظر أنواع معينة من القضايا الأمر الذي لا يستدعي صدور قانون بإنشاء محكمة تختص في نظر المخالفات التي أشارت إليها التوصية.

التوصيه رقم (٧)

مضاعفة مقدار الإعانات الشخصية للأسر الفقيرة والمقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى حين تطبيق الضمان الاجتماعي.

أكدت الحكومة أنها تأخذ بعين العطف والاهتمام حالة الأسر المعوزة وتدرك مدى المشاكل الاقتصادية التى تواجهها هذه الأسر وتعاطفا مع ما جاءت به التوصية فقد قررت رفع الميزانية الخاصة بالمساعدات والذي سيؤدي الى رفع مقدار هذه الإعانات التي تصرف من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية

٨) فتح عدة محلات لبيع اللحوم بأنواعها من قبل الدولة.

التوصبه رقم (٩)

تحديد أسعار الأدوية :

أحاطت الحكومة المجلس أن قانون مراقبة أسعار الأدوية فى البحرين لعام ١٩٦٢ وإعلان رقم ١٩٦٣/٧٢ قد حدد الإرباح على الأدوية وأن هذه الإرباح قد حددت على أساس أنواع الادوية وأن الحكومة إذا ما أرادت تحديد الربح على الأدوية فأنه من الضروري توحيد الربح على جميع أصناف الأدوية. وأن الحكومة تعتزم التقدم للمجلس بمشروع بقانون مزاولة مهنة الصيدلة فى البحرين لتتمكن من السيطرة على جوانب كثيرة متعلقة بالأدوية ولتستطيع بعد ذلك السيطرة على أسعارها ومراقبتها والسماح ببيعها بأسعار معقولة.

التوصية رقم (١٠)

تعميم وتشجيع الجمعيات التعاونية وتأهيلها للقيام بدورها في تخفيض أزمة الغلاء وإعطائها صلاحية الاستيراد.

أفادت الحكومة بوجود قانون بشأن الجمعيات التعاونية وتنظيمها وأنها سعت لتهيئة الجو المناسب لنموونجاح الجمعيات التعاونية وساهمت فى مساعدة جمعية مدينة عيسى التعاونية ماديا ومعنويا وأن الحكومة استقدمت خبيرا لدراسة احتياجات جمعية مدينة عيسى وقام هذا الخبير بكتابة تقرير مفصل حول وضع الجمعيات التعاونية في البلاد وأن الحكومة ستستمر في دعمها للجمعيات من أجل تخفيف حدة الغلاء.

١١) منع المضاربات فى الأراضي بشتى الطرق الممكنة بما فى ذلك التضييق فى حركة انتقال الملكية بموجب قانون ينظم الاستثمار العقاري.

التوصية رقم (١٢)

تجميد الإيجارات فورا.

أفادت الحكومة بقرار تجميد الإيجارات فى الوقت الحاضر وأن المالك لا يستطيع رفع إيجار ملكه وأن القانون يقف أمام كل من تسول له نفسه برفع الايجارات وخاصة بالنسبة للمحلات التجارية.

التوصية رقم (١٣)

الإسراع فى إنشاء البنك العقاري الذي سيساهم مساهمة فعالة فى تمويل أصحاب الدخل المحدود لبناء مساكن شعبية، تدفع أثمانها فى شكل أقساط مبسطة وبفائدة بسيطة وسوف يساعد هذا المشروع على حل مشكلة الإسكان وبالتالي سيؤدى الى خفض الإيجارات.

أفادت الحكومة بأنها قد أولت مشروع البنك العقاري جل اهتمامها وقد تم الاتفاق مبدئيا مع دولة الكويت الشقيقة على إنشاء مثل هذا البنك بحيث يحتفظ الجانب البحريني بنسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأس المال ويساهم الجانب الكويتي بالنسبة الباقية. وتأمل الحكومة أن يتم انجاز هذا المشروع فى اقرب فرصة ممكنة ليتمكن أصحاب الدخل المحدود من بناء مساكن لهم.

التوصية رقم (١٤) :

إعادة النظر فى التعرفة الجمركية.

لقد قامت الحكومة منذ فترة باعداد تعرفة جمركية جديدة وستعرض الموضوع حال الانتهاء منه على المجلس الوطني في مشروع قانون لاستنجازه.

ناتي الآن الى التوصيات التي على المدى البعيد مع رد الحكومة عليها وهي كالآتي:

التوصية رقم (١)

١) الاسراع فى استصدار قانون الايجارات والبناء بما يتطابق والمادة التاسعة (ه) من

دستور البلاد.

لقد تم وضع مسودة مشروع قانون بشأن إيجار العقارات وتنظيم الملاقات بين المؤجرين والمستأجرين وسيحال الى المجلس الموقر حال الانتهاء من إعداده.

التوصية رقم (٢)

نهج سياسة جديدة للاسكان واعتماد ميزانية أكبر من أجل تلبية الطلبات المتزايدة. فحسب احصائيات إدارة مدينة عيسى توجد الآن من الطلبات ما مجموعه ٣١٧٤ طلبا موزعة كالآتي: ٣٠٦ طلبات بيوت درجة أولى و١١١٦ طلبات بيوت درجة ثانية و٢٥٢ طلبات بيوت درجة ثالثة و ١٥٠٠٠ طلبات بيوت جديدة قيد الدرس.

وقالت التوصية بان عدد البيوت التى تحت الإنشاء هو١١٩ بيتا لا أكثر مع العلم بأن الحاجة للسكن هي أكثر بكثير مما ورد في الأرقام السابقة.

وقد جاء رد الحكومة بالقول بأنها تولى مشروع الإسكان اهتماما خاصا ولذا فقد اتصلت بالفعل بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير لوضع سياسة جديدة للإسكان فى البحرين وقد رشح البنك الدولي ثلاث مؤسسات عالمية تعنى بهذه الأمور ووسوف تختار الحكومة إحدى هذه المؤسسات مع البنك الدولي لوضع سياسة اسكانية للبلاد بصورة عامة وتحويل الآراء والأفكار الى واقع ملموس يعيشه كل مواطن فى هذا البلد.

وتأمل الحكومة أن ينتهي إقرار هذا المشروع بعد دراسته في أقرب وقت ممكن

التوصية رقم (٣).

من أجل ضمان توفر الأسماك بصورة مستمرة وبأسعار زهيدة ارتئي أن تسرع الحكومة فى إنشاء شركة صيد وتسويق الأسماك.

وقد أيدت الحكومة هذه التوصية بإنشاء مثل هذه الشركة وعبرت عن استعدادها للمساهمة فيها وستعمل الحكومة على وضع المواصفات لقوارب الصيد ولتأسيس هذه الشركة فى المستقل القريب.

التوصية رقم (٤)

الاهتمام بقطاع الزراعة والتركيز عليه كقطاع يلي قطاع الصناعة والنفط والخدمات فى الأهمية والإمكانيات متوفرة لتنمية هذا القطاع الهام فلدينا الأراضي الزراعية بالإضافة الى الاراضي التى يمكن استصلاحها مع توفر المياه والخبرة والمال وقد أثبتت الدراسات التى أعدتها منظمة الأغذية نجاح التجارب الزراعية والمطلوب هووضع خطة زراعية مدروسة وعرضها على المجلس بأسرع وقت ممكن لاقرارها واعتماد المال اللازم لتنفيذها.

وقد عبرت الحكومة عن مشاركتها المجلس في إيمانه بأهمية قطاع الزراعة فى هذا البلد وهي تقوم الآن بدراسة خطة تهدف للتوسع فى الزراعة وتطويرها وتنميتها وقد أجرت

الحكومة بالفعل الاتصالات اللازمة مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة للاستعانة بها فى وضع خطة زراعية شاملة وستعرض نتائج هذه الدراسات على المجلس الوطني حال الانتهاء منها.

٥) الدواجن والبيض، تنتج المزارع المحلية ما يقارب الخمسة ملايين بيضة سنويا وهذا يشمل خمس الاستهلاك كما تنتج ما يزيد على نصف مليون دجاجة سنويا وهذا يمثل عشر الاستهلاك.

وحتى نستطيع تغطية الاستهلاك المحلي وجب العمل بالتوصيات الآتية:

أ- انشاء شركة مساهمة وطنية لتربية الدواجن وانتاج البيض والصيصان مع مراعاة عدالة توزيع الأسهم.

ب- انشاء مصنع للعلف لتوفير هذه المادة بسعر أقل من السعر العالمي.

ج- انشاء مذبح حديث للدواجن.

د- فتح محلات للتسويق.

التوصية رقم (٦) :

مساهمه الدولة فى المشروع العربي لتربية المواشى فى السودان وكذلك التنسيق مع الدول الشقيقة في مجال استيراد اللحوم بأسعار أقل.

وقد وقفت الحكومة الى جانب هذا المشروع وأيدته، وهي ترى أن التنسيق مع الدول الشقيقة في مجال استيراد اللحوم أمر ضروري ما دام سيوفر اللحوم فى السوق المحلى وبأسعار أقل.

التوصية رقم (٧) :

العمل على وضع قانون الضمان الاجتماعي بأسرع ما يمكن للتخفيف من أعباء المعيشة على المواطنين.

وفي معرض ردها قالت الحكومة أن قانون الضمان الاجتماعي لم يكن ليغيب عن بال الحكومة التي كانت تشعر بضرورة وجوده. لذلك فقد عمدت الى استقدام خبير لوضع الدراسة للقانون المطلوب منذ أكثر من عام ولقد وصل هذا الخبير الى البحرين وأنجز تقريره فى بداية شهر ابريل ومن ثم باشرت الحكومة ترجمته وسيحال الى اللجنة القانونية لصياغته، ومن ثم تتم دراسته ليرفع بعد ذلك الى المجلس الوطني للنظر فيه والموافقة عليه.

التوصية وقم (٨) :

التوجيه الإعلامي من أجل تغيير نمط الاستهلاك بما يخدم المصلحة العامة.

وقد وافقت الحكومة على هذه التوصية وأنها ستهيئ كافة وسائل الإعلام لديها لتوعية الجماهير من أجل تغيير نمط الاستهلاك بما يخدم المصلحة العامة. وفي هذا الخصوص

تنوي الحكومة توسيع إطار التثقيف عن طريق تكوين لجنة من ذوي الاختصاص لوضع برامج دورية منتظمة وبطريقة مكثفة من أجل المساهمة في تغيير العادات الاستهلاكية القديمة واستبدالها بعادات جديدة تعود على المواطن بالمصلحة وتخفف من أزمة الغلاء.

التوصية رقم (٩)

تهيئة الأجهزة اللازمة لوضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية بهدف النهوض بجميع قطاعات الإنتاج واستغلال الموارد المقامة والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للمواطن البحريني.

وقالت الحكومة في ردها أنه لم يغب عن نظرها أهمية تهيئة الاجهزة اللازمة لوضع ورسم الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وأنها حين أنشأت مجلس التخطيط والتنسيق منذ ستين تقريبا كان فى اعتبارها ما تفضل المجلس بالتعبير عنه فى هذه التوصية وأنها ما زالت تولى جل اهتمامها فى تنظيم هذا المجلس وخلق اللجان والأجهزة المتخصصة والتابعة له وأنه تم بالفعل إلحاق مجلس القوى العاملة به، كما تم ربطه بوزارة العمل والشئون الاجتماعية بواسطة وحدة التخطيط للقوى العاملة، كما تم إلحاق لجان أخرى متخصصة به كاللجنة الاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف بالفعل الى رسم السياسة المتكاملة والكلية لما يدخل ضمن اختصاصاتها.

التوصية رقم (١٠) :

توسيع مكتب الإحصاء وتزويده بالكفاءات والمؤهلات ومده بالأجهزة العلمية الحديثة.

وقد ردت الحكومة بالقول أنها قامت بابتعاث الموظفين للخارج للتخصص ولزيادة الكفاءة والمؤهلات وكذلك قامت بتوظيف من لديهم الخبرة فى الإحصاء، وهناك برنامج لاستقدام الخبراء والمتخصصين فى الإحصاء لزيارة البحرين للاستفادة من خبراتهم.

وأفادت الحكومة بانها قد أدخلت جهاز الكمبيوتر لتنفيذ المسائل الاحصائية الدقيقة. كما يتوفر لبعض الوزارات أقسام متكاملة للإحصاء.

التوصية رقم (١١) :

ادراكا من اللجنة بأن جميع دول منطقة الخليج العربى الشقيقة هي امتداد طبيعي جغرافي وسكاني واقتصادي للبحرين، واستيعابا منها لواقع هذه الاقتصاديات الصغيرة ومدى قدرتها على الوقوف كل على حدة للتصدي للتيارات الاقتصادية العالمية، وحاجتها الحتمية الى التنسيق والتكامل والاتحاد فى سبيل مصلحة هذه المنطقة وخير شعوبها، فان اللجنة تدعومجلسكم الموقر الى دعم الحكومة فى ما اتخذته وتتخذه من خطوات فى هذا السبيل ومطالبتها باتخاذ زمام المبادرة فى تقوية هذه الروابط ودفع خطوات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الدول الشقيقة للوصول بها الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دول منطقة

الخليج العربي لتكون مكملة للسوق العربية المشتركة.

التوصية رقم (١٢) :

إدراكا من اللجنة بأن جميع دول منطقة الخليج العربي الشقيقة هي امتداد طبيعي جغرافي وسكاني واقتصادي للبحرين، واستيعابا لواقع هذه الاقتصاديات الصغيرة ومدى قدرتها على الوقوف كل على حده للتصدي للتيارات الاقتصادية العالمية وحاجتها الحتمية الى التنسيق والتكامل والاتحاد فى سبيل مصلحة هذه المنطقة وخير شعوبها، فان اللجنة تدعومجلسكم الموقر الى دعم الحكومة فيما اتخذته وتتخذه من خطوات فى هذا السبيل ومطالبتها باتخاذ زمام المبادرة فى تقوية هذه الروابط ودفع خطوات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الدول الشقيقة اللوصول بها الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دول منطقة الخليج العربي لتكون مكملة للسوق العربية المشتركة.

وردا على هذه التوصية قالت الحكومة أن دولة البحرين منذ أن أعلنت فى استقلالها التام في اليوم الحادي والعشرين من شهر جمادى الثانية لعام ١٣٩١ الموافق الرابع عشر من شهر أغسطس عام ١٩٧١م، وهي تسعى جادة لتوثيق علاقاتها بدول العالم وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي. وقد تجاوبت مع كل بادرة أتت من تلك الدول إيمانا منها بأن الرباط الاقتصادي بين دول المنطقة يمكنها من التصدي والوقوف أمام تحديات التيارات الاقتصادية العالمية. ففي المجال الخليجي قامت حكومة البحرين بعقد عدة اتفاقات، كان منها الثنائي والجماعي. ولإثبات دورها الطليعي في التنسيق قالت أن دولة البحرين بدأت نشاطها على المستوى الخليجي بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية والكويت.

وبغض النظر عن أوجه القصور في التقرير الحكومي الا أن موافقة الحكومة في الجلسة السابعة المنعقده في ٢٤ نوفمبر ٧٤ على إنشاء البنك العقاري لتمويل مشاريع السكن لذوي الدخل المحدود وعلى توسيع مشروع السكن واختيار الشركة الإستشارية لهذا الغرض وعلى مشروع الضمان الاجتماعي واستقدام خبير لوضع النظام اللازم للمشروع وعلى إنشاء جهاز للتموين بوزارة المالية والإقتصاد الوطني وعلى رفع الإعانات الشخصية للأسر الفقير وتحديد أسعار الأدوية وكذلك الموافقه على تعميم وتشجيع الجمعيات التعاونية وعلى دعمها والبدء بإنشاء جمعية في الحد وجمعية في جدحفص. كما وافقت الحكومة على المساهمة في شركة صيد وتسويق الأسماك وعلى تجميد الإيجارات وعلى أن يتم إصدار مشروع قانون بذلك.

بالاضافة الى ذلك وافقت الحكومة على إعداد الخطة التنفيذية من أجل تطوير القطاع الزراعي وشرعت في إنشاء وحدة التخطيط الزراعي كما ووافقت أيضا على المساهمه في المشروع العربي لتربيه المواشي في السودان وباشرت في المساهمة فيه وعلى التوصية الخاصة

بالتخطيط الاقتصادي وباشرت باستقدام الخبراء لاعداد تقرير كامل لهذا الغرض وعلى التوصية الخاصة بتطوير مكتب الاحصاء وباشرت بدراسة اعادة التنظيم الاداري لهذا المكتب وتوسيع مهامه.

هذا الاستعراض السريع للتوصيات يؤكد على أن كثيرا من هذه المؤسسات والمشاريع الموجودة في الوقت الحاضر هي من ثمرات وجهد ومثابرة نواب مجلس ٧٤ و٧٥. ومن الواضح أن بعض المشاريع التي تم التطرق اليها لم ترى النور مثل البنك العقاري والتخطيط الزراعي وتربية المواشي وغيرها من المشاريع التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي لهذا الجيل والاجيال القادمة.

ما يجب لفت النظر اليه والتأكيد عليه من جديد هي تلك الصلاحيات التشريعية والرقابية التي وفرها دستور ١٩٧٣ والتي سمحت بتمرير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وبالاضافة الى هذه الانجازات الكبيرة هناك المشاريع الصناعية والاستثمارية التي سنتناول بعضا منها وكلها تؤكد على نجاح التجربة بالرغم من عمرها القصير.

في الجلسة الثامنة والعشرين المنعقدة في ٢١ مارس ١٩٧٤ طلب الرئيس من مقرر لجنة الشئون المالية والاقتصادية السيد علي ربيعة تلاوة الشق الخاص بزيادة رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الخاص كما ورد ذلك في التقرير الثالث وجاء هذا الشق كما يلي:

" ترى اللجنة أن تراعى هذه الزيادة (الزيادة التي أعطيت للمستخدمين في قطاع الحكومة) كحد أدنى بالنسبة للزيادات في القطاع الخاص وأن لا تؤثر على أية زيادات اعتيادية أوأية زيادات أفضل قد تعطى من قبل أية مؤسسة....وشكرا ".

وقد عبر السادة الأعضاء عن تأييدهم لمشروع اللجنة أسوة بالقطاع العام لكن الحكومة اعتبرت مثل هذا القرار تدخلا سافرا في حرية سوق العمل وقالت أنها تجد صعوبة جمة في فرض هذه الزيادة على القطاع الخاص. فقد شكك الوزير يوسف الشيراوي في امكانية أن يفرض المجلس هذ الزيادة على القطاع الخاص وأن تضع الحكومة حدا أدنى للراتب وأن يتعرض من يدفع أقل منه يكون عرضة للقانون. وحدد الوزير سؤاله فيما إذا كانت اللجنة ستطالب بأن يتبنى المجلس حدا أدنى للأجور ومن يخالفه فهوعرضة للقانون أم أنها تطالب بأن تنسحب الزيادة على القطاع الخاص.

وكان جواب المقرر هوأن تقرير اللجنة واضح وشامل بحيث أنه عالج في البداية الزيادة في القطاع الحكومي ومن بعد ذلك وفي الفقرة الأخيرة من التقرير قال أن الزيادة التي ستوافق عليها الحكومة أوالمجلس يجب ان يعمل بها في القطاع الخاص كحد أدنى وهذا لا يمنع إذا كانت الشركات ستعطي زيادة أكثر مما ورد في الفقرة الخاصة بالقطاع العام.

وأضاف المقرر القول " أن كثيرا من الشركات أوقفت زيادتها وهي تنتظر نتيجة القرارات التي سيتخذها المجلس. بابكومثلا صرفت الزيادة في الاسبوع الذي مضى بعدما يئست وعجزت وهي تنتظر هذه النتائج والبنوك أعطت زيادة خلال اليومين أوالثلاثة الماضية والمؤسسات التجارية ما زالت موقفة زيادتها وهي تنتظر مناقشة هذه الزيادة في المجلس. وبالطبع فأن المجلس لا يستطيع أن يقول ليوسف الشيراوي وزير المالية بالوكالة أننا نفرض عليه هذا فرضا وانما واجب الحكومة مثلما تفضل الزميل علوي الشرخات أن تفرض هيبتها وتوصي الشركات باعطاء هذه الزيادة لان الشركان نفسها تنتظر قرارا من المجلس وقرارا من الحكومة".

وحازت هذه التوصية على موافقة ٢٧ من الأعضاء ولم يعترض عليها أحد وطلب الرئيس رفع التوصية الى الحكومة للعمل بموجبها.

مما لا شك فيه أن الكثير من هذه المؤسسات والمشاريع الموجودة في الوقت الحاضر ما هي الا ثمرات جهد ومثابرة نواب مجلس ٧٤ و٧٥ وأن هناك الكثير من المشاريع التي تم التطرق اليها ضمن التوصيات لكنها لم ترى النور مثل البنك العقاري والتخطيط الزراعي وتربية المواشي وغيرها من المشاريع التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي لهذا الجيل والاجيال القادمة.

من المهم جدا ونحن في هذا السياق أن نتطرق لبعض المشاريع الصناعية والاستثمارية التي حظيت بدعم واهتمام للمجلس الوطني من أجل تطويرها وارساء دعائمها. لكن ما يجب التأكيد عليه باستمرار هو أن هذا الدعم المادي لهذه المشاريع الاستراتيجية ما كان ليتم تنفيذه لولى تلك الصلاحيات التشريعية والرقابية التي وفرها دستور ١٩٧٣ وخاصة فيما يتعلق بادارة المال العام.

المشاريع الصناعية والاستثمارية التي حظيت باهتمام المجلس

في الباب الخاص بأعمال السلطة التشريعية كنا قد تناولنا مسألة الصلاحيات المتعلقة بفرض الرقابة المالية وادارة المال العام وقلنا أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم باعداد مشروع الميزانية السنوية الشاملة لكن المجلس الوطني هومن يراجع سياسات الحكومة فيما يتعلق بايرادات الدولة ومصروفاتها وأن هذه الرقابة تسري ايضا على الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وتخضع هي الأخرى لاقراره وموافقته.

وقد أظهر المجلس الوطني قدرة فائقة في التعامل مع المصروفات الغير واردة في الميزانية أوتلك التي هي زائدة على التقديرات بالاضافة الى نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية.

وبموجب هذه الصلاحيات كان بمقدور المجلس أن يتقدم بمشاريع القوانين الخاصة بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة بهدف تمويل كافة المشاريع الصناعية والانشائية والاجتماعية.

في الحقيقة أن المشاريع الاقتصادية بأنواعها المختلفة شكلت عنوانا مهما في أجندة النواب وهذا بالطبع يعكس مدى اهتمام الأعضاء بالأنشطة الصناعية والتنموية ونظرتهم الثاقبة في بناء اقتصاد قوي بعيدا عن هيمنة الرأسمال الأجنبي وبما يهيئ لخلق بدائل اقتصادية تعمل على تخفيض نسبة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في المستقبل. وهذه هي بعض المشاريع الاساسية التي تناولها المجلس بارعاية والاهتمام:

أولا- شركة ألمونيوم البحرين (ألبا)

في معرض اهتمام أعضاء المجلس بالتصنيع وباقامة المشاريع الصناعية جاء طرح السؤال من قبل النائب جاسم محمد مراد حول الفائدة المعنوية و المردود المادي التي تجنيه البحرين جراء موافقة الحكومة على شرائها أسهم شركة جنرال كيبل General Cable البالغة ١٧ ٪ لترتفع حصة الحكومة في شركة المنيوم البحرين (البا) الى ٤٠ ٪. وقد تم طرح السؤال في الجلسة السادسة عشر المنعقده في ١٧ فبراير ٧٤ ، ونظرا لاعتذار وزير المالية عن الحضور أناب عنه الوزير يوسف الشيراوي الذي بدأ بالقول بأنه من حيث المبدأ فان أي قرار أواتفاق بين أية مؤسسة أوحكومة اذا احتاج الى قانون فلا بد أن يعود الى هذا المجلس وان احتاج الى اعتماد اضافي فانه حتما سيعود الى هذا المجلس الا فيما يتعلق بتلك الأبواب التي فعلا أقرت في الميزانية وأصبحت السلطة التنفيذية مسئولة عن تنفيذها.

ثم قسم الوزير السؤال الى ثلاثة أقسام :-

القسم الأول عن تطور النسب التي تملكها الحكومة حيث قال أن النسبة بدأت بـ ٢.٥ ٪ والباقي كانت تتملكه الشركات الأجنبية. ثم ارتفعت النسبة الى ٢٥ ٪ وبعد ذلك ارتفعت الى ٢٧.٥ ٪ ومن ثم الى ٣٩.٦ ٪. لكن إذا ما تم عرض أسهم الشركات للبيع فأن حكومة البحرين ستشتريها لأن العالم يتجه الى سيطرة الحكومات والدول على المواد الخام في العالم وأنه إذا ما تملكت الحكومة ٤٠ ٪ فأن بامكانها أن تتحكم في هذه المادة. فاالوزير يعتقد أنه بامكان البحرين أن نبيع هذه المادة بنفسها ويكون مردودها جدا عاليا بالاضافة الى أن النسبة العالية في التملك ستوفر للحكومة قوة في مجلس الادارة لتيسير الشركة بما يتلاءم وتطور البحرين واقتصاديتها وتطورها الاجتماعي.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية قال الوزير أن استراتيجية التنمية تأثرت نتيجة عدم توفر المال العام الأمر الذي نتج عنه بقاء حصة الحكومة في هذا المستوى.

القسم الثاني عن أهمية تلك النسب بالنسبة لاستراتيجة وزارة التنمية فيما يتعلق بتنمية هذه الصناعة حيث قال أن سياسة الحكومة هي في ايجاد صناعة تعتمد على الغاز الطبيعي.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة الخاصة بخصائص هذه الصناعة قال الوزير أن خصائص هذه الصناعة تكمن في :

١. صناعة تعتمد على الغاز الطبيعي. وقدر الوزير الاستهلاك بحوالي ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم.

٢. توفير مجال للعمل وللأيدي العاملة وأن الدولة كانت تفكر في حدود ١٢٠٠ عامل وولذا لم نطالب بحصة أكبر في الشركة.

في معرض حديثه تطرق الوزير الى الخسائر التي تعرضت لها لشركة خلال الثلاث سنوات الماضية.

في رده على الوزير علق العضوجاسم مراد بالقول :

١. الوزير لم يتكلم عن سعر الغاز وهل يعطى مجانا للشركة أم مقابل مبلغ معين ؟

٢. الوزير يقول أن المصنع ليس متطورا وأنه يحتاج الى أيدي عاملة كبيرة لأن المكننة والتقنية في المصنع متأخرة وأننا نستورد الأيدي العاملة الأجنبية.

٣. الوزير يوسف الشيراوي عضوفي مجلس الادارة لكن الخبراء والفنيين والمراكز الحساسة في الشركة كلها في يد الأجانب واختتم جاسم مراد تعقيبه بالقول بأننا اشترينا مصنعا قديما وغير مفيد للبلد من الناحية الاقتصادية ولذا فأنه لا يربح لانه غير حديث التقنية.

وجاء التعقيب الأخير للوزير ما يلي: " بأننا نبيع الغاز على الشركة ولا يعطى مجانا وأن المصنع تم بناؤه كاستراتيجية للتنمية لتوظيف أيادي عاملة كثيرة ".

وكان رد العضوجاسم مراد بأن المصنع سوف لن يربح ولن يشغل أيدي عاملة من البحرين

كثيرة الا إذا تم انشاء مصنع لسحب الألمنيوم وذلك من أجل صناعة القضبان أو الأنابيب أو الألواح للنوافذ الى آخره.

حول نفس هذا الموضوع توجه العضوعلي ربيعة بسؤال في الجلسة التاسعة المنعقدة في الحادي من ديسمبر ١٩٧٤ يستفسر فيه عن أسباب عدم ايراد دخل ألبا في الميزانية. وبسبب غياب وزير الصناعة قام الوزير جواد العريض بتلاوة الجواب نيابة عنه وأفاد بالتالي:

١) أن شركة ألمونيوم البحرين متكونة من مجموعة شركات عالمية الى جانب حكومة البحرين وهي ليست بالشركة المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وبالتالي فإنها لا تنشر حساباتها الختامية الا على المساهمين فقط.

٢) ان طبيعة تركيب شركة ألمنيوم البحرين تختلف عن كثير من الشركات الأخرى حيث أنها تعمل كشركة منتجة للالمونيوم لحساب المساهمين فيها حيث يأخذ كل منهم حصته من الإنتاج بقدر نسبة مساهمته فى الشركة ويتصرف فيها كيفما شاء.وهذا يعنى ان الشركة بنفسها لا تقوم بتسويق وبيع الإنتاج بل تترك أمر التصرف فى الإنتاج للمساهمين الذين أما أن يبيعوه فى الأسواق العالمية، اويستعملوه فى مصانعهم، ونتيجة لهذا فانه لا يوجد حساب أرباح أوخسائر بالنسبة لألبا بالمعنى المحاسبي المتعارف عليه.

٣) هناك حسابات تعدها ألبا عن شئونها المالية وهي خاصة بالمساهمين لا يطلع عليها غيرهم ولا تملك الحكومة بنفسها اتخاذ قرار بنشر اواعطاء هذه المعلومات الى أناس آخرين غير المساهمين، حيث أنه الى جانب الحكومة فان هناك خمس شركات أخرى مساهمة فى المشروع.

٤) ان سوق الألمنيوم هى سوق تسودها المنافسة الشديدة مما يحدوبجميع الشركات العاملة فى هذه الصناعة الى ان تتحفظ فى نشر اية معلومات قد تستفيد منها الشركات المنافسة الأخرى هذا مبدأ يحرص عليه المساهمون وكذلك تحرص عليه ألبا.

٥) ان نشر أوتسرب اية معلومات مالية عن ألبا سوف يقوي من مركز الشركات المنافسة في الأسواق العالمية تجاه ألبا خاصة فى هذه المرحلة التكوينية من حياة ألبا حيث لم تمض اربع سنوات على بدء الإنتاج فيها.

٦) يبلغ استهلاك ألبا من الغاز يوميا ما يقارب من ١٠٠ مليون قدم مكعب وأما عن سعر الغاز فأنه أمر تم الاتفاق عليه بين شركة ألبا وشركة نفط البحرين المحدودة بمعرفة الحكومة وموافقتها فى عام ١٩٦٨. والحكومة كأحد المساهمين فى ألبا تحرص على أن يبقى هذا السعر غير معلن حيث أن الطاقة تعتبر العصب في صناعة الألمنيوم لأنها تمثل ١٥ ٪ الى ٣٠ ٪ من كلفة الإنتاج الكلية، والإعلان عنها يعنى الكشف عن كلفة عامل مهم من

عوامل الإنتاج بالنسبة لألبا. وينطبق عليه ما ورد آنفا من حيث إبقاؤه غير معلن.

٧) ان الحكومة تولى تصنيع نصيبها من إنتاج ألبا محليا الاهتمام الكبير وقد كانت هذه الفكرة تراود الحكومة منذ أن بوشر في بناء المصاهر في ١٩٦٩ وبالفعل فأن شركة رذاذ المعادن التي بدأت فى الإنتاج فى أوائل عام ١٩٧٢ تستهلك حوالي ٣٠٠٠ طن سنويا لإنتاج مسحوق الألمنيوم.

٨) أن الحكومة بصدد انشاء شركة جديدة لسحب الألمونيوم بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠٠٠ طن سنويا كما ورد ذلك في الخطاب الأميري.

٩) أن إمكانيات تصنيع الجزء المتبقي من حصة الحكومة واردة ولكنها تحتاج الى دراسات تفصيلية للتيقن من جدواها الاقتصادية.

١٠) أن الحكومة تؤكد أنها لن تقبل على أي مشروع بدون أن يسبق ذلك إعداد دراسة جدوى اقتصادية متكاملة عن المشروع، وهذا ينطبق على جميع المشاريع التي ترغب الحكومة في إقامتها. وأما عن موضوع إقامة مصنع

مماثل لألبا وبنفس الطاقة، فإننا نرى أن التحدث عن هذا الموضوع سابق لأوانه، وإذا اتجهت النية الى اقامة مثل هذا المصنع فانه ينطبق عليه ما ينطبق على المشاريع الأخرى من حيث ضرورة وجود دراسة اقتصادية عن المشروع قبل البدء فى تنفيذه.

وتعقيبا على رد الوزير طرح النائب علي ربيعة الملاحظات والنقاط التالية:

١) لا يمكن أن ينشأ مصنع اوأية صناعة بدون احتساب المردود الاقتصادي لهذه الصناعة.

٢) الحديث عن الصناعة أوعن ألبا يجرنا إلى الحديث عن النسبة المئوية التي ساهمت بها الحكومة وهى ٤٠ ٪ وبالتالي لابد وان يكون لهذه المساهمة مردود ربحي.

٣) أننا وجدنا أن الميزانية العامة لم تشتمل على الإيرادات من ألبا ومعنى ذلك انه ليس هناك أي مردود ربحي في هذه الصناعة. وبما أننا مساهمون ب ٤٠ ٪ فللحكومة الحق في أن تنشر حسابات الشركة بقدر مساهمتها فى هذا المشروع أي أن ٤٠ ٪ هي أغلبيه الأسهم لهذه الشركة.

٤) أنه من حقنا استلام حصتنا من الإنتاج الذي هو ٤٠ ٪ ونتصرف فيه كيفما نشاء. والمعروف ان أسعار الألمنيوم بدأت فى الارتفاع فقد بدأت ب ١٩٥ عند إنشاء المصنع وارتفعت في يوم من الأيام فى أوائل ١٩٧٣ الى ٢٥٠ جنيها إسترلينيا للطن و٣٧٠ جنيها إسترلينيا فى منتصف ١٩٧٣. وبما أن معدل الإنتاج هو ١١٠ ألف طن لعام ٧٣ فان المبلغ الاجمالي، أومجموع الدخل ل ١١٠ طن هو ٣٤،١٠٠،٠٠٠ جنيه إسترليني. أما بالنسبة لأسعار عام ٧٤ فهي ٤٥٥ جنية إسترليني للطن. وقد وصل المصنع أعلى طاقته الإنتاجية في ١٩٧٤ وهي ١٢٠ ألف طن ومعنى ذلك ان دخل شركة ألبا هو ٤٦،٨٠٠،٠٠٠ جنيه إسترليني.

عن جدوى الاستثمار وعدم جدواه يتبين أن الاستثمار مجدي وان هناك أرباحا وهذا ما أكده وزير الخارجية في حديث له لجريدة السياسة في ديسمبر عام ٧٣ بقوله بأن مشروع ألبا مشروع ناجح، وأنه قد أدخل أرباحا كثيرة.

٥) وعن مردود العمالة فأن مجموع عدد البحرينيين العاملين في ألبا هو ٢١٩٩ عاملا، ونصيبهم من الرواتب ٨,٤٩ ٪، وعدد الأجانب ٣٦٦ أجنبيا رواتبهم ٢,٥٠ ٪. اذن فمردود العمالة في صالح الأجانب، وليس في صالح البحرينيين. وهذه نقطة جدا حساسة.

٦) أما عوامل الإنتاج الرئيسية فهي المادة الخام التى تعاقدت الحكومة مع استراليا لمدة ٢٠ سنة، والطاقة التي هي الغاز الذي يباع بسعر رمزي لشركة ألبا. فلوافترضنا انه ليس هناك ربح في شركة البا، فاننا نكون خاسرين ببيعنا ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز. اذ اننا لوبعناه بسعر السوق لربحنا من ورائه الشيء الكثير بدلا من ضياعه في صناعة ليس فيها مردود ربحي على فرض كون هذا الكلام صحيحا.

٧) أما عن شركة رذاذ الألمنيوم فان الحكومة للأسف لا تملك غير ٢٧ ٪ من مجموع الاسهم، علما بأن مجموع رأسمال هذه الشركة ٢٥٠ ألف دينار، والحكومة بمقدورها أن تمتلك هذه الشركة بالكامل. ولذلك وخدمة للمستقبل فأنه في حالة انشاء صناعات ذات رأسمال صغير وفى حدود المليونين أوالخمسة ملايين، فأنه يجب على الحكومة ألا تشارك بنسبة أقل من ٦٠ ٪ أو٧٠ ٪. هذا اذا كانت الحكومة تسعى للاستفادة من التكنولوجيا حسب قول الوزير.

٨) أن المردود الربحي لصناعة رذاذ الألمنيوم، لم يرد في الميزانية.

انتهى تعليق العضووالحقيقة هوأن اختيار مصنع يعتمد على الكثافة العمالية (Labour Intensive Factory) بدلا من كثافة رأس المال (Capital Intensive Factory) هواختيار صائب من اجل خلق وظائف للعمالة البحرينية لكن تبقى الفروقات الشاسعة في الرواتب التي أشرنا اليها هي ما يثير علامات التعجب ويبحث على جواب.

ثانيا- صناعة النفط والغاز

في هذه المرحلة التاريخية أعتبر مشروع المشاركة في صناعة النفط من المشاريع التي فرضت نفسها في عقد السبعينات حيث قطعت بعض الدول شوطا كبيرا في موضوع المشاركة في صناعة النفط فيما نجحت أخرى في وضع يدها بالكامل على هذه الثروة الوطنية.

في هذا المضمار يعتبر السؤال الذي وجهه العضوجاسم مراد لسعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني (الجلسه الثانيه والعشرون المنعقده في ١٠ مارس ٧٤) من تلك الأسئلة المهمة التي تبحث في موضوع المشاركة في صناعة النفط وتتحدث عن المرحلة الانتقالية التي يتم بموجبها تحويل اتفاقات وامتيازات شركات الزيت في المنطقة لأي مشاركة في الملكية

والادارة والتسويق في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة محتفظة بالصمت ازاء هذه التطورات في المنطقة.

والسؤال الذي وجهه العضوجاسم مراد لسعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني يتناول الموضوع التالي:-

"من الواضح أن صناعة الزيت تمر بمرحلة انتقالية أساسية تم بموجبها تحويل اتفاقات وامتيازات شركات الزيت في المنطقة لأى مشاركة في الملكية والادارة والتسويق وقد ظلت الحكومة محتفظة بالصمت ازاء هذه التطورات في المنطقة فماذا عملت أوتود أن تعمله في هذا المضمار ؟"

في اجابته على هذا السؤال أكد الوزير يوسف الشيراوي على ما يلي:

١) أن اتفاقيات الحكومة مع شركة نفط البحرين قد سايرت جميع التطورات المالية والقانونية في اتفاقيات شركات النفط العاملة في المنطقة الى مرحلة ما قبل المشاركة ، فقد سرى مبدأ مناصفة الأرباح منذ ديسمبر ١٩٥٢ وارتفعت نسبة الضريبة الى ٥٥ ٪ في نوفمبر عام ١٩٧٠ كما طبقت البحرين اتفاقية تنفيذ الريع كباقي دول المنطقة وبحسب قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وذلك منذ نفاذ الاتفاقية في يناير ١٩٦٤ ، أي بصورة سريعة أن كل الاتفاقيات والترتيبات والتعديلات والحذف والالغاء الذي تم في المنطقة قد نفذته الحكومة مع شركة نفط البحرين.

٢) بالنسبة لموضوع المشاركة طمأن الوزير بأنه لم يغب عن بال الحكومة ما اتخذته دول المنطقة من اجراءات في هذا الخصوص وقد قامت الوزارة بالفعل في العام الماضي بدراسة النواحي الاقتصادية لتطبيق المشاركة في البحرين على غرار ما توصلت اليه دول المنطقة، الا أن الأسعار المعلنة للنفط وترتيبات المشاركة المطروحة حينذاك لم تؤدي الى نتيجة مشجعة من ناحية مردود الاستثمار بالنسبة لنا في البحرين – وفي يناير الماضي قامت الوزارة باعادة دراسة الموضوع على ضوء الأسعار الجديدة للنفط المعلنة في أول يناير ١٩٧٤ وأنه يستطيع التأكيد على أن الدلائل تشير الى أن هذه الدراسة ستؤدي الى نتائج ايجابية فيما يتعلق بمردود الاستثمار مما يضمن الاستفادة الاقتصادية التامة من المشاركة ، وعليه فأن الحكومة عند استكمال دراسة جميع النواحي الاقتصادية والقانونية سوف تتقدم للمجلس الموقر بمشروع كامل للمشاركة في صناعة النفط.

وقد جاء تعقيب العضو جاسم مراد كالآتي:

١) أن الوزير لم يشرح لماذا تسنى لدول المنطقة كلها اتخاذ خطوات للمشاركة والبحرين لم يتسنى لها ذلك وأنما اكتفى بالقول أن الأسعار المعلنة للنفط وترتيات المشاركة المطروحة حينذاك لم تؤدي الى نتيجة مشجعة من ناحية مردود الاستثمار بالنسبة للبحرين.

٢) كيف أن المردود كان مشجعا للغير وغير مشجع للبحرين؟ لم لا يفصل للمجلس ذلك ؟ هذا يعني وجود تناقض في رد الوزير حيث أكد على وجود نتائج ايجابية ومردود اقتصادي بعد زيادة أسعار النفط في سنة ١٩٧٣.

٣) طلب العضومن الوزير أن يذكر له شيئا عما أعده من جهاز بحريني متطور ليشارك في الادارة عندما تتم البحرنة وعن عدد مهندسي النفط لمثل ذلك اليوم لأنه إذا لم يهيأ أولم يعمل على تهيئة مثل هذه الخبرات فلن تتمكن البحرين من المشاركة عمليا في الادارة والانتاج وحتى التطوير في المستقبل.

٤) صناعة النفط موجودة في البحرين منذ ٤٢ سنة قبل أي دولة في الخليج والى الآن لا يوجد بحرينيون ذوي مؤهلات عالية في المراكز العليا في الشركة لأن الحكومة لم تهيئ والشركة لم تشجع وأننا لن نستفيد من العدد القليل الموجود في حالة وجوده. أن عدد العمال البحرينيين في بابكوحسب ما يقال هو حوالي ٨٩ ٪ لكن أعمالهم هي صباغ ودوبي وكيجر (gauger) مسجل قياسات والـ١١ ٪ (الأجانب) تجدهم هم العقل المدبر والمنفذ وبدونهم تتوقف صناعة النفط.

٥) في حال قررت حكومة البحرين مع جميع دول المنطقة لأسباب قومية تأميم النفط فكيف ينفذ ذلك والبحرين لم تخلق الكادر البحريني لاستلام هذه الشركة بينما السعودية ، الكويت، العراق ، ايران الى آخره بدأت أوبالاحرى هيأت نفسها مستعينة بالخبرة الأجنبية ومشجعة المواطنين بدفعهم الى المراكز العليا بشركة النفط.

٦) البحرين الآن دولة مستقلة ذات سيادة والاتفاقيات الغير متكافئة مرفوضة دوليا ولا نقبلها. المجلس يريد الاطلاع على الاتفاقيات وأنه من الضروري جدا من الناحية المادية بل والأدبية أن تعلن الدولة سيادتها على جميع قطاعات صناعة النفط في هذا المرفق الحيوي والحساس الذي منذ نصف قرن ولم نستفد منه شيئا.

في الجلسة التاسعة للمجلس المنعقدة في ١ ديسمبر ١٩٧٤كان هناك سؤال للعضوعلي قاسم ربيعه عن كمية الغاز الاحتياطي الموجود في باطن أرض البحرين وحقل أبوسعفه ومعدل الاستهلاك السنوي من الغاز وإمكانية تسييل الغاز أوتصنيعه. وقد قام الوزير جواد سالم العريض (وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء) بتلاوة الرد نيابة عن الوزير السيد يوسف الشيراوي الذي كان متغيبا عن الحضور وأفاد بالتالي:

١. توجد في حقل البحرين طبقتان رئيسيتان تنتجان الغاز الطبيعي يقدر مخزونهما بحوالي ٧ الى ١٠ تريليون قدم مكعب، ويعود التفاوت في تقدير مخزون هاتين الطبقتين الى عدم تحديد الممكن بدقة، نظرا لان ذلك يتطلب حفر عدد من الآبار الاستكشافية فى أطراف الحقل الأمر الذي يتطلب صرف مبالغ كبيرة لا نجد لها أي مبرر اقتصادي فى

الوقت الحاضر خاصة وأن الصورة لم تتضح حتى الآن بشكل نهائي بالنسبة لما سوف تكون عليه صناعة الغاز الطبيعي محليا وعالما.

٢. أنه علي ضوء المتغيرات التي تحدث فى العالم فى مجال صناعة الغاز فان الوزارة بصدد إعداد دراسة متكاملة عن الغاز الطبيعي، وقد قامت بالفعل بتكليف البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإعداد هذه الدراسة حتى يمكنا على ضوء ما تتوصل إليه استغلال الغاز الطبيعي بشكل يعود بأقصى المنافع على الاقتصاد الوطني.

٣. يقدر معدل استهلاك البحرين حاليا من الغاز الطبيعي بحوالي ٣٠٠ مليون قدم كعب يوميا، ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك اليومي الى ٣٦٠ مليون قدم مكعب تشغيل محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه فى سترة وسوف يزداد مع أية توسعة فى مصنع التكرير أوزيادة فى كمية الغاز الذي يحقن فى آبار الزيت لرفع قدرتها على الإنتاج.

٤. على ضوء ما سوف يكون عليه الاستهلاك فى المستقبل، فان عمر مخزون الغاز سوف يكون فى حدود ٦٠ الى ٧٠ سنة اذا ما تمت المحافظة على نفس الكمية من الاستهلاك وأن أي زيادة فى الإنتاج سوف تكون على حساب عمر المخزون

٥. بالنسبة لإمكانية تسييل الغاز أوتصنيعه، فانه على ضوء الدراسة التي كلف بها البنك الدولي للانشاء والتعمير فان الوزارة سوف تأخذ فى الاعتبار ما سوف تتوصل اليه هذه الدراسة.

ما أن خلص الوزير من رده حتى جاء تعليق السيد علي ربيعة على كلامه كالآتي:

١) أن صناعة النفط في البحرين عمرها طويل، اذ بدأ الإنتاج أول مرة فى عام (١٩٣٢ م) ورغم هذا القدم الا أن سياسة الحكومة النفطية كانت معتمدة على شركة النفط (بابكو)، اذ لم تكن هناك أية مبادرة من حكومتنا بفرض سياسة خاصة باستثمار هذا النفط. والمطلوب فى وقتنا هذا وبعد أن حققنا عدة نجاحات بواسطة (المنظمة العربية المصدرة للنفط و(الاويك) المطلوب أن تكون الحكومة مبادرة فى السيطرة على هذه الصناعة والبدء بتصنيع الغاز.

٢) أن حديث الحكومة بأن عمليات الاستكشاف تكلف الدولة كثيرا مردود عليه، اذ أن تكاليف البئر الواحد يتراوح بين ١٥٠ ألف دينارا الى ٢٥٠ أف دينار، وهذا ليس بالكثير. فلوأن الحكومة اعتمدت مليون دينار سنويا لهذه الصناعة لربحت من وراء هذه العمليات الكثير.

٣) أن الاتجاه المعروف فى دول الخليج فى الوقت الحاضر هوالاتجاه لتصنيع الغاز، ففي دولة الإمارات (فى أبوظبي) والكويت وقطر، اتجهت حكومات هذه الدول لإنشاء صناعة الغاز وتسييله،وتصنيعه، وفي الوقت الذي بدأت فيه دول الخليج تصنيع الغاز وتنشىء العديد

من المصانع تقول الحكومة أنه لم يتضح لها الى الآن مدى اقتصاديات هذه الصناعة.

٤) أن سعر الـ ١٠٠ ألف قدم مكعب هو ٦٢ سنتا وسعر الطن الواحد للغاز المسيل تقريبا ١٢٨ دولارا فلواتجهت الحكومة الى بيع الغاز وعدم تصنيعه لربحت البحرين ملايين الدنانير. ولذا فالمطلوب من الحكومة أن تباشر وأن تضع في حسابها بأن المشاركة النفطية المزمع عرضها على المجلس يجب أن تكفل بمادة تنص على سيطرة الدولة وهيمنتها على ثروة الغاز بكاملها.

٥) أن الحكومة لا تعرف الى الآن ما هي كمية الاحتياطي من الغاز الأمر الذي يثير العجب لان كل الدول التى لتوها أنتجت النفط وأنتجت الغاز، تعرف ما هي الكميات الموجودة فى باطن أرضها. ولذا فأن العدد الذي ورد ذكره والذي يتراوح ما بين ٧ تريليون و١٠ تريليون هورقم مطاط لا ينبئ عن صدق أوحقيقة المخزون من هذا الغاز ولذا فقد طلب العضومن الحكومة أن تعطيه الأرقام الواضحة والصحيحة.

في تعليقه على كلام العضوعلي ربيعة قال الوزير أنه لن يتطرق للجوانب الفنية وأنه يكتفي بالقول بأن الحكومة قد وقعت الاتفاقية التي تسمح لها بالسيطرة التامة على الغاز. أما بخصوص تصنيعه فقد أفاد الوزير بأن الدراسات قد أثبتت عدم ربحيته وأنه من الأفضل أن يبقى في الأرض لاستعمالات الأجيال القادمة. أما بالنسبة لكمية المخزون فقد أفاد الوزير بصعوبة معرفة الحجم الحقيقي.

وكان تعقيب العضوعلي ربيعة على رد الوزير كالآتي:

" أن صناعة الغاز هي في دور النموفى دور التطور، إذ أن مناطق الخليج كلها بدأت في الوقت الحاضر بهذه الصناعة. ففى الكويت يوجد الآن ١٧ مشروعا للغاز معروضا على هيئات استشارية وشركات عالمية - وفى قطر هناك مبلغ مرصود يبلغ ٦٥١ مليون دينار لهذه الصناعة - وفى أبوظبي ستتحول جزيرة (داس) الى مصنع ضخم لتسييل الغاز".

واختتم العضوعلي ربيعة كلامه بالقول أنه يوجد نوعان من الاحتياطي هما الاحتياطي المثبت والاحتياطي المقدر وأنه يطالب بإعطائه الرقم التقريبي للاحتياطي المثبت. كما يطالب أيضا بمعرفة كمية الغاز المصاحب وكمية الغاز المحروق.

ثالثا- اتفاقية المشاركة في شركة نفط البحرين المحدودة

بالرجوع الى البرنامج الانتخابي لكتلة الشعب نجد هناك تعهد من قبل المترشحين باعادة النظر في كافة الاتفاقيات النفطية وخاصة مع شركة نفط البحرين بما في ذلك الامتيازات والاتفاقيات الممنوحة للشركات الاجنبية وتشجيع وحماية الصناعات الوطنية واشراك الرأسمال الوطني بنسبة ٥١ ٪ في الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الاجنبية والغاء الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للشركات الاجنبية وتحويل كبريات الشركات

الاجنبية الى شركات مساهمة بحرينية. وقد أثبت أعضاء الكتلة مدى التزامهم بالقضايا والمسائل التي تناولها البرنامج الانتخابي وأنهم في مستوى التحدي من أجل تحويل برنامجهم الى واقع ملموس.

في بادئ الأمر تم طرح هذا الموضوع في صيغة اقتراح برغبة وذلك من قبل الكتل الثلاث حيث وقع عليه النواب علوي الشرخات وعبدلله المعاودة وعبدالله منصور وعلي صالح الصالح وخالد الذوادي وعبدالله المدني وعبدالامير الجمري على اقتراح. تكمن أهمية هذا الاقتراح في أنه يدعوالى انشاء شركة وطنية مساهمة لتسويق الغاز والنفط ومشتقاته داخليا ولذا فقد حظي هذا الاقتراح باجماع الكتل الثلاث بما يعكس مدى اهتمام أعضاء المجلس بهذه الصناعة التي هي عماد اقتصاد البلاد. وقد تمت احالة الاقتراح على اللجنة المالية والاقتصادية لدراسته وذلك في الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٧٤.

تبع ذلك مباشرة الاقتراح بمشروع قانون بانشاء شركة البحرين الوطنية لتسويق النفط ومشتقاته الذي تقدمت به كتلة الشعب عن طريق النائبين عيسى حسن الذوادي وعلي ربيعة وذلك في الجلسة العاشرة لدور الانعقاد الثاني المنعقدة في الثامن من ديسمبر ١٩٧٤.

وقد نص المشروع في مادته الأولى على انشاء شركة مساهمة بحرينية بنسبة ١٠٠ ٪ تدعى شركة البحرين الوطنية لتسويق النفط ومشتقاته ونص في المادة الثانية على أن يتم تأسيس هذه الشركة بالمساهمة الوطنية عن طريق الاكتتاب العام وأن يحدد النظام الاساسى واللوائح الداخلية للشركة كافة الشروط الخاصة بطريقة المساهمة والاكتتاب وقيمة الاسهم وادارة الشركة وأغراضها وفق الاسس التي يحددها القانون. أما المادة الثالثة فقد نصت على مساهمة الدولة في تأسيس الشركة المذكورة بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال المعتمد كما تتولى الدولة وضع القانون الاساسى واللوائح الداخلية لنظأم وتسيير الشركة.

وفي مجال أعمال الشركة نصت المادة الرابعة على أن تكون الرقعة الجغرافية الخاضعة لسيادة دولة البحرين هي مجال أعمالها.

وحسب ما نصت عليه المادة الخامسة فان حقل أعمال الشركة يكون شاملا لكافة شئون وأمور التسويق بما فيها التجارة والامداد والتخزين لكافة أنواع المواد الخام والمصفاة والمحولة والمشتقة من المنتجات النفطية المصنعة والمشتقة والغاز الطبيعي والسائل والمصنع والمشتق بجميع أنواعه واشكاله.

وفيما يتعلق بنشاط الشركة نصت المادة السادسة أن يكون شاملا لكل احتياجات السوق المحلية والخارجية لكافة أنواع المواد الخام والمصفاة والمحولة والمشتقة التي نصت عليها أوتضمنتها المادة الخامسة من هذا القانون.

أما المادة الثامنة فنصت على قيام الشركة بدفع تعويضات عادلة عن الممتلكات المنقولة

وغير المنقولة التي سوف تؤول اليها بعد صدور هذا القانون حسب قيمتها الدفترية عند التأسيس لكل شخص طبيعي أواعتباري يزاول أعمالا ونشاطات تجارية أوتسويقية مما نصت عليهما المادتان الخامسة والسادسة من هذا القانون قبل صدوره.

وبخصوص مستقبل العمال والموظفين والفنيين من العاملين في كافة المجالات والحقول التي نصت عليهما المادتان الخامسة والسادسة من هذا القانون فأنه سيتم تحويلهم جميعا للشركة الوطنية مع احتساب مدة سنوات خدمتهم السابقة وحقوقهم متواصلة مع الشركة المذكورة حسب نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية. وأجازت المادة التاسعة لمجلس ادارة الشركة الوطنية ابقاء غير المواطنين البحرينيين واعتبار مدة خدمتهم وحقوقهم متواصلة اذا دعت حاجة المتطلبات الفنية أوالصناعية أوالادارية الى ذلك على أن يخضع عقد مواصلة الخدمة لغير المواطن البحريني لفترة زمنية محددة.

الموضوع المهم في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون أنها ربطت بين التنمية الحقيقية وبين استثمار كافة الامكنيات الزراعية والصناعية كشرط لاحداث عملية تحويلية للموارد الطبيعية. وفي اشارة لتجارب العالم في النضال من أجل استعادة ثرواتها واستثمارها من أجل تحويلها للتنمية قالت ان البلد (البحرين) أمام تحديات مماثلة للتحديات التي خاضتها شعوب العالم الثالث من أجل تحررها الاقتصادي. وعلى هذا الاساس فان انشاء شركة وطنية لتسويق النفط ومشتقاته يأتي كخطوة أولى نحواستعادة كاملة لثرواتنا الطبيعية وفي مقدمتها النفط. وتحدثت المذكرة عن أزمة اسعار النفط فقالت أنه ما دامت الشركات النفطية الاحتكارية ما زالت تمارس عملية استغلال النفط بدء من التنقيب وانتهاء بالتسويق فأن أزمة الأسعار لن تحل ولن يكون بمقدور دول العالم المصدرة للنفط حل القضية. بعد هذه المقدمة المهمة والضرورية دخلت المذكرة التفسيرية في شرح مواد مشروع القانون.

وقد ادرك أعضاء المجلس الوطني أهمية هذا المشروع فاعطوه الموافقة في الحال واقروا احالته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية.

لم يمر شهر واحد على تقديم هذا المشروع بقانون حتى أقدمت الحكومة في الجلسه السادسه عشر المنعقده في ٥ يناير ٧٥ على عرض مرسوم بمشروع قانون بشأن الموافقة على اتفاقية المشاركه المبرمة بين حكومة البحرين وشركة نفط البحرين المحدودة ومعه مذكرته الإيضاحية. تم احالة المشروع على الجنة الشئون المالية والإقتصادية لكن ما لبثت هذه اللجنة أن عبرت عن عجزها من القيام بهذه المهمة الصعبة لأن أعضاء اللجنة لا يمتلكون الخبرة المالية والفنية المطلوبة في هذا الاختصاص. وأمام هذا المأزق طلبت اللجنة المالية والإقتصادية على لسان رئيسها النائب علي الصالح الإستعانة بخبراء في مجال

البترول لمساعدتها في دراسة موضوع المشاركة البترولية وكان ذلك في الجلسه الحادية والثلاثين المنعقدة في ٩ مارس ١٩٧٥. وفي هذا الخصوص علق عضو اللجنة المالية السيد حمد أبل بالقول بأن اللجنة ربما احتاجت الى أكثر من خبير واحد، فهي تحتاج لخبير في الشئون المالية وآخر في الشئون القانونية وآخر في الشئون البترولية. أما عضواللجنة المالية النائب علي ربيعة فقال مداخلته بأن هناك رأي آخر في اللجنة وهوالرأي الذي يطالب بالملكية الكاملة وأنه هوصاحب هذا الرأي وعلى هذا الأساس فأن طلب استقدام الخبير ليس لهدف دراسة موضوع المشاركة فقط وأنما الهدف الأساسي هوالاستشارة فيما اذا كانت المشاركة هي الأفضل من حيث الجدوى الاقتصادية أم أن الملكية الكاملة هي الأجدى والأنفع.

والحقيقة أن الهدف من طرح موضوع الملكية الكاملة لشركة البترول من قبل علي ربيعة هودعم الاقتراح بمشروع القانون الذي تقدمت به كتلة الشعب ، و أن تباين الآراء والأفكار بين أعضاء اللجنة المالية لا ينفي حرص الجميع على المصلحة العامة. وقد وافق المجلس في نهاية الأمر على استقدام خبير واحد على أن يزداد العدد حسب الحاجة.

حول موضوع صناعة النفط جاء سؤال العضو خليفة الظهراني ليمثل خاتمة ما طرح في هذا الموضوع الحيوي قبل أن تتوقف الحكومة عن حضور جلسات المجلس الوطني. الشق الأول من السؤال يقول " هل زودت شركة نفط البحرين الحكومة الموقرة بنسخ من خرائط حقل البحرين ، مع تحديد أماكن الآبار وما يستجد منها؟

أما الشق الثاني فيسأل " هل حصل أن أعطت الشركة الحكومة عينات من التربة أثناء الحفر أوبعده تفيد عن وجود خامات معينة يمكن استغلالها للمستقبل؟

الشق الثالث والأخير يقول " هل سبق أن تخلت الشركة عن جزء من منطقة الامتياز ، واذا حصل مثل هذا الشيء فما هي المساحة المتخلى عنها وما هي سياسة الحكومة في موضوع الامتياز الممنوح للشركة؟

تنبع أهمية هذا السؤال في أنه يبحث في المسائل الفنية المتعلقة بنمط السياسة النفطية التي ترسمها الحكومة مع شركات النفط العالمية.

فيما يتعلق بالشق الأول من السؤال أفاد الوزير بأنه لم يسبق للحكومة أن طلبت من الشركة أية معلومات ولم تجب علي طلبها.

أما بالنسبة للمناطق المتخلى عنها فقد تخلت شركة نفط البحرين عن مناطق امتيازما وكانت النتيجة أن عرضت الحكومة تلك المناطق وقد منح الامتياز لشركة (كونتيننتال) للنفط التى تخلت عنه فيما بعد، ومن ثم منح الامتياز لشركة (superior) سوبير ير البحرين (للنفط وشركائها وما زال يحوزتها.

بالنسبة لعام ٧٣ كانت مشاركة الدولة في وسائل انتاج شركة نفط البحرين بنسبة ٢٥ ٪ وقد ارتفعت نسبة المشاركة الى ٦٠ ٪ ابتداء من أول يناير ١٩٧٤ على غرار نفس أسس المشاركة التي طبقتها دول المنطقة، كما تضمنتها اتفاقية المشاركة المعروضة على المجلس الموقر.
وأضاف الوزير القول بأن الحكومة تملك كافة المعلومات المتعلقة بحقل البحرين وآباره وأن هناك عينات من التربة المستحصلة أثناء الحفر تحت تصرف الحكومة في أي وقت، أما عن وجود الخامات فان المسح الجيولوجي الذى تجريه وزارة التنمية والخدمات الهندسية سيظهر أن كانت هناك خامات ومعادن أخرى. كذلك فان امتياز " بابكو" لسنة ١٩٣٤ والذى هوامتداد للامتياز الممنوح لشركة ستاندرد أوف كليفورنيا فى عام ١٩٢٨ كان يشمل اليابسة والجزر، بما فيها جزر حوار والمياه الاقليمية والجرف القارى.
ولكن بابكوتخلت في عام ٥٩ عن الجرف القارى المحاذى لايران، ثم تخلت عن منطقة جزر حوار والمياه الاقليمية حولها فى عام ١٩٦٣ وقد منحت هاتان المنطقتان البالغ مساحتهما ١٥٠٠ ميل مربع الى شركة (كونتنانتال) فى سنة ١٩٦٥، لكنها تخلت عنهما فى عام ١٩٦٧، ثم منحتا فى امتياز جديد لشركة سوبيرير فى عام ١٩٧٠ ولازال الامتياز ساري المفعول، ويبقى لدى شركة بابكو حاليا مساحة قدرها ١٧٠٠ ميل مربع تشمل اليابسة والمياه الاقليمية وعلى ضوء المسح الذى تقوم به خلال هذا العام ستنظر الحكومة فى موضوع الامتيازات، مع العلم بأنه مع اقرار المشاركة فأن الحكومة ستملك حق اتخاذ القرارات الرئيسية فى كل ما له علاقة بانتاج النفط فى البلاد. وخلص الوزير للقول بأن نتائج الدراسات الجيولوجية المتكررة والحفريات التي قامت بها شركة نفط البحرين كانت غير مشجعة، وأن المسح الجديد الذى تقوم به الآن سيعطى معلومات أكثر من أية مكان محتملة للنفط أوالغاز.
أمام هذه المعلومات التي لم يحتويها الرد المكتوب من الوزير اضطر العضوخليفة أحمد الظهراني لاحتفاظ بحق الرد في جلسات المجلس القادمة.

ثالثا- مشروع الحوض الجاف

يعتبر مشروع الشركة العربيه لبناء السفن (الحوض الجاف) من المشاريع الصناعية المهمة التي أسستها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بهدف تنويع الانشطة الاقتصادية ومصادر الدخل في البحرين. وقد تم التوقيع على الاتفاقية في دولة الكويت ومن قبل تسع دول عربية هي المشتركة فيه وذلك في الثامن من ديسمبر ١٩٧٣.
كانت بداية طرح المشروع بقانون بشأن التصديق على اتفاقية الشركة (الحوض الجاف) على المجلس في الجلسة الثامنه عشر المنعقده في ٢٤ فبراير ٧٤ عندما أخطر الرئيس الاستاذ حسن جواد الجشي أعضاء المجلس عن احالة مشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية الشركة العربيه لبناء السفن (الحوض الجاف) على اللجنة المالية والاقتصادية

من أجل النظر فيه ورفع تقرير عنه الى المجلس.

لكن العضوالنائب خليفة البنعلي بدأ تعليقه بالقول بأن الاتفاقية الموقعة من قبل تسع دول تختلف عن مشروع القوانين الذي يتيح للمجلس أن يلغي ويعدل وعندئذ تساءل فيما كان معنى العرض أن المجلس له الحق في أن يوافق عليها كلها برمتها أويرفضها أوأن يجوز للمجلس التعديل؟

وجوابا على استفسار العضوداخل الوزير يوسف الشيراوي (وزير التنمية والخدمات الهندسية) بهدف عرض أربع نقاط حسب قوله وذلك بهدف اعطاء المجلس فكرة مختصرة عن هذه الشركة وهذه النقاط هي:

أولا - الناحية الاقتصادية

١) أن اصلاح وصناعة السفن في العالم تخضع لقوة تنافسية لأنه لا يوجد في هذه الصناعة احتكار بشأنها. الشركات سوف تذهب الى تلك الأحواض التي تقدم أحسن العروض وأحسن الخدمات.

٢) أن بناء الأحواض الجافة في العالم - في اليابان وأوروبا أرخص منه في الخليج العربي لسبب بسيط هوأن المواد التي تصنع هناك وتنقل الى هنا فتكاليف الأشياء بطبيعة الحال هي أغلى مما في أوروبا.

٣) أن ادارة الأحواض الجافة في العالم أرخص منها في الخليج لأنه خلال الست أوالسبع سنوات الأولى من المشروع لا بد من جلب كادرات فنية في الدول المتقدمة حتى نبني الخبرة والتقنية الفنية في الخليج وعل هذا الاساس فأن قوة المشروع العربي التنافسية ضعيفة في العالم وليس للمشروع ربحية تجارة بالمعنى المعروف، واالدول العربية المنتجة للزيت نظرت الى المشروع من ناحية الربحية الاقتصادية أي استغلال وتنويع مصادر الدخل. الدول العربية تقدم النقود وتصرفها في البحرين لانشاء هذه الصناعة لاسباب قومية حالها حال بناء المطارات والموانئ وسكك الحديد وبناء الطرق التي ليس لها مردود تجاري بالمعنى المفهوم.

ثانيا - النواحي القانونية:

أن الاتفاقية قد استكملتها المنظمة وقد شاركت حكومة البحرين وحكومات الأعضاء في المنظمة في اعداد الاتفاقية أي أن الاتفاقية قبل أن توقع من قبل الأعضاء في المنطقة راجعتها الادارات والوزارات المختصة في الدول المعنية وبقي على البحرين أن تقرر أما أن يصدق الأمير - عن طريق المجلس - على الاتفاقية أوأن يرفضها. من الصعب جدا أن نذهب باتفاقية متفق عليها من الدول ونقول أن البحرين لا توافق على هذا البند وتوافق على ذلك علما أن المملكة العربية السعودية وهي طرف أساسي في دفع المشروع واخراجه

ووضعه في البحرين لاعتبارات شتى قد صدقت على الاتفاقية.
لكن النائب المحامي خالد الذوادي أراد أن يلفت النظر الى أن الشركة تخضع أساسا لأحكام هذه الاتفاقية وأنها نافذة وان تعارضت مع القانون الداخلي. وفي هذا السياق قال الذوادي أن القاعدة القانونية تقول أن العقد يحكمه قانون البلد الذي تم فيه ابرام العقد لأن الاصل في القوانين أن تسود قوانينها وأن لكل تشريع السيادة في اقليمه دون غيره لأن السيادة في الاقليم هي في الاصل للقانون الوطني فاذا تخلى القانون عن حكم علاقة قانونية كما هوالحال في هذه المادة وأخضعها لقانون آخر أولسيادة قانون آخر طبقا لأمر مشرع لتحقيق العدالة وللصالح العم فيتوجب أن يذكر ذلك القانون الآخر وتحدد مواده وهذا ما تفتقر اليه هذه المادة لأن المحاكم لا تطبق ولا تفسر الا القانون الداخلي وليس تطبيق القوانين الدولية أوتفسيرها الا اذ تحولت الى قوانين داخلية.
وقد اعترض الوزير حسين البحارنة على مداخلة خالد الذوادي على اعتبار أن التعرض الى أي مادة من هذه الاتفاقية لا يتم الا بعد صدور تقرير اللجنة المالية والاقتصادية.
أما العضوعلي ربيعة فقد طرح تساؤلين: الأول عن الجدوى من انشاء المصنع اذا كان المشروع غير ربحي وليس له مردود تجاري حسب قول الوزير. والثاني هوأنه ما دامت هذه الصناعة أرخص في اليابان وأوروبا عنه في البحرين فأن هناك محذور من انشاء مشروع بهذه الضخامة وبرأسمال ضخم المفروض فيه أن يستثمر هذا الراسمال في انشاء صناعة قوية ذات دعامة أساسية للمستقبل. وقد تدخل رئيس المجلس ليقطع كلام العضوعلي ربيعة وطلب من الأعضاء التصويت على الاحالة التي نالت موافقة الجميع.
وتجاوبا مع صفة الاستعجال سارعت لجنة الشئون الماليه والإقتصاديه لتقديم تقريرها خلال اثنى عشر يوما وكان ذلك في الجلسه الحاديه والعشرون المنعقده في ٦ مارس ٧٤.
وما أن فرغ المجلس الوطني من مناقشة بنود الاتفاقية حتى تقدم بالتوصيات المهمة التالية والتي تم التصويت عليها بالموافقة:-
١) الاسراع في التصديق على الاتفاقية خاصة وأن تكاليف المشروع ترتفع كلما تأخر طرح مناقصات المشروع.
٢) أن تباشر الحكومه منذ الآن في تأسيس معهد لتدريب الذي سوف يأخذ على عاتقه مسئولية تدريب وتأهيل الكوادر الفنيه اللازمة لهذا المشروع حتى يمكننا أن نشغل المشروع بأكبر نسبة ممكنة من المواطنين المؤهلين وأن يكون هذا المعهد نواة للتدريب المهني ورفع مستوى الكفاءات الفنية في البحرين جميعا، كما على الحكومة أن تقوم بابتعاث المواطنين الى خارج البحرين للتخصصات العالية في هذا المجال.
٣) أن تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة بتأسيس الشركة المساهمه لخدمات الحوض

الجاف بحيث يواكب التأسيس هذا المشروع منذ بدايته وتحل جميع ما يعترض المشروع من مشاكل مختلفة ممهدة السبيل أمامه للتقدم والانطلاق. مما لا شك فيه أن المقترح الثاني والثالث يعكسان درجة الوعي الاقتصادي لدى الأعضاء وبعد نظرهم وقد تم التصويت على هذه التوصيات بالموافقة.

بالاضافة الى هذه المشاريع الصناعية الاستراتيجية هناك مشروع التنمية الزراعية والحيوانية بالسودان والمساهمة الأولية في شركة الملاحة الخليجية والشركة العربية للأستثمارات البترولية والصندوق العربي للإستثمار الإقتصادي والإجتماعي والمساهمة في البنك العربي للتنمية الإفريقية والشركة العربية البحرية لنقل البترول (شركة منبثقة من منظمة الأقطار المصدرة للبترول والمساهمه في دفع رأسمال تأسيس شركة طيران الخليج المؤسسة من قبل الدول الخليجية.

وقد جاءت موافقة المجلس الوطني على رصد الاعتمادات لهذه المشاريع السبعة ضمن قناعة المجلس بضرورة دعم خطط الخكومة الرامية لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل من أجل خلق بدائل اقتصادية للنفط. (الجلسة الثامنة والأربعين المنعقدة في الثاني عشر من يونيو ٧٤).

في هذه الجلسة أيضا تمت الموافقة على اقتراح المجلس باقامة مشروع سحب الألمنيوم وهوالمشروع التكميلي لمصنع ألبا. أما الاقتراح الخاص بتحويل شركة البرق واللاسلكي المحدودة الى مؤسسة حكومية ١٠٠ ٪ فقد تمت احالته الى اللجنة المالية مع مذكرته التفسيرية وذلك في الجلسة السادسة المنعقدة في ١٧ نوفمبر ٧٤.

تجدر الاشارة الى أن مرسوم بمشروع قانون بالتصديق على إتفاقية الشركة العربية للإستثمارات البترولية ومذكرته التفسيرية قد تمت أحالته على لجنة الشئون المالية والإقتصادية وذلك في الجلسه السادسة عشر المنعقده في ٥ يناير ٧٥ أي قبل طرح موضوع المشاركة بشهرين.

أن سرعة تجاوب المجلس مع المشاريع التي قدمتها الحكومة تعكس ما يحسب لصالح المجلس عدم تردده في دعم للمجلس طالما هي ذات مردود اقتصادي على البحرين، مثال ذلك الشركة العربية للإستثمار التي تغطي الإستثمار في المجال الصناعي والزراعي والنقل البحري والبري والجوي والمساهمة في شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك الأعمال التجارية. كما وافق المجلس في الجلسه السادسه عشر المنعقده في ٥ يناير ٧٥على إتفاقية البنك الإسلامي للتنمية الذي يبلغ عدد المؤسسين فيه ٢٧ دولة.ومذكرته الإيضاحيه للجنة الشئون الماليه والإقتصاديه وذلك.

ما يجب لفت النظر اليه في هذا المجال هوحرص النواب على المحافظة على المال العام

والعمل على استثماره في المشاريع الاستثمارية والتنموية والتأكيد على رسم السياسات الاقتصادية. ومن الحقائق والمعلومات المخفية أوالمغمورة التي يجب الكشف عنها تلك التوصيات والمقترحات التي أوصى بها المجلس أثناء مناقشة التقرير التاسع للجنة الشئون المالية عن المرسوم بمشروع قانون بربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٧٥ والتي تحولت الى مؤسسات مالية وقواعد محاسبية بالرغم من القصور الذي انتابها بحكم قوانين تأسيسها:-

١) الإسراع بإعداد قانون بإنشاء ديوان المراقبه المالية علماً أن اللجنه سبق وأن أوصت بذلك في عام ١٩٧٤.

٢) السرعه في وضع قانون للتقاعد والضمان الإجتماعي وتقديمه للمجلس لإقراره.

٣) إخضاع الإحتياطي العام للدولة للطرق المحاسبية المتقدمة.

والى جانب التوصية المهمة الخاصة بالتأكيد على ضرورة وجود خطة إقتصاديه أورسم سياسة إقتصادية تم طرح المشاريع الاقتصادية التالية:

١) مناقشة مشكلة الزراعة

٢) توسعة المدرسة الصناعيه

٣) إنشاء مصرف زراعي.

٤) إصلاح أرض البحيرات وإصلاح أرض السهله وتوسيع تجربة تربية الحيوانات والدواجن

٥) إنشاء بنك التسليف.

ما يجب لفت النظر اليه تكرار مناشدة الأعضاء للحكومة لوضع الخطط الاقتصادية. أن عدم تجاوب الحكومة مع هذا الطلب المهم قد دفع خمسة من أعضاء كتلة الوسط للتقدم بطلب مناقشة السياسة الإقتصادية في البلاد وإنعكاساتها على الأوضاع الصناعية والمالية والإستثمارية والعمالية. ونظرا لاهمية هذا الموضوع تم تخصيص الجلسة الخامسة والثلاثين المنعقدة في ٦ ابريل ١٩٧٥ التي تمخضت عن كثرة من الآراء والأفكار التي تشهد على عمق الفهم والوعي والقدرة على تحليل الواقع الاقتصادي. ذلك الواقع المبني على الاجتهادات الفردية والذي أطلق عليه أحد الأعضاء تسمية " الاقتصاد العائم ". ما يدلل على عمق الفهم وسعة الاطلاع ما تقدم به الأعضاء من تعريف بأهداف الخطط الاقتصادية وقد قمنا بايجازها وحصرها في الأهداف الاربعة التالية:-

١) أن الهدف من وضع الخطط الاقتصادية هومن أجل اشباع الحاجات الانسانية.

٢) الهدف هواشباع الفرد نفسه بالحاجات المادية والاستهلاكية والترفيهية.

٣) الهدف من الخطط الاقتصادية هوضمان التوزيع العادل للثروة.

٤) الهدف من التنمية الاقتصادية هوالتشغيل الكامل لعمالتنا الوطنية.

ومن الواضح تماما عدم وجود تعارض ما بين هذه الأهداف وأنها تلتقي جميعا في هدف واحد ألا وهوتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطن وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالمقترحات والأفكار التي تقدم بها النواب كعلاج للمشاكل الاقتصادية والانمائية فندرجها كالآتي:

١) غياب الدراسات والخطط الاقتصادية.

٢) غياب تخطيط المدن والمشاريع الاسكانية وان وجدت فهي سر من الاسرار التي يستفيد منها المتنفذون.

٢) غياب تخطيط القوى البشرية.

٣) عدم وجود خطط للتصنيع في المستقبل.

٤) عدم وجود مجلس للتخطيط.

٥) غياب التخطيط الزراعي

٦) عدم وجود خطط للتعليم ولمناهج التعليم بسبب غياب خطط التنمية.

٧) أن الحديث عن السيطرة على المورد الهام والحيوي وهوالنفط كشف جملة من الحقائق هي :

١) عدم توفر العقول والكوادر الوطنية المتعلمة والمتدربة.

٢) عدم امكانية تكوين شركة وطنية لديها القدرة على تسويق النفط ومشتقاته.

٣) ضرورة العمل على استغلال الغاز الطبيعي.

٨) مطالبة الحكومة بخلق نظام راسمالية الدولة أي بمعنى آخر تعزيز القطاع العام وعدم ترك العنان للقطاع الخاص ليرسم سياسة الاقتصاد للمستقبل.

٩) المناداة بالاقتصاد المختلط وتمكين القطاع العام من قيادة السياسة الاقتصادية.

١٠) عدم توفر الاحصاءات والبيانات التي على أساسها يمكن بناء سياسة اقتصادية يعكس عدم جدية الحكومة في تغيير الهيكل الاقتصادي.

١١) افتقار الحكومة للكوادر الاقتصادية الفنية التي بامكانها تقييم المشاريع اقتصادية والتأكد من جدواها الاقتصادية بالاضافة الى عدم وجود مكاتب استشارية متخصصة لدراسة البيانات والاحصاءات الاقتصادية في حالة توفرها.

١٢) التأكيد على التنسيق الاقتصادي مع دول الخليج

١٣) التكامل الاقتصادي على مستوى الدول العربية

١٤) ضرورة وجود بنك للتسليف من أجل توفير الرأسمال لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١٥) ربط التخطيط بالسياسة التعليمية والتدريبية لتوفير حاجة البلد من الأيدي العاملة

الفنية والماهرة والمتدربة

١٦) الاهتمام بالبنية التحتية والمبادرة بتوصيل الكهرباء والماء والمجاري وفتح الشوارع وبناء الطرقات

١٧) وضع رقابة على الوضع الاستثماري للبنوك الأجنبية وأن تتوفر لدى الحكومة المعلومات الخاصة بحجم الأموال التي أدخلتها محليا وأن يكون لديها دراية بحجم الاستثمارات الأجنبية وأن تتوقف هذه البنوك عن توظيف الاجانب.

١٨) العمل على تنويع مصادر الدخل.

١٩) تطوير الاجهزة الادارية.

٢٠) ارغام الشركات الأجنبية على استثمار أموالها في الداخل وشراء حاجتها من السوق المحلي.

هذه هي مجمل الآراء والافكار التي طرحها مجلس السبعنيات فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية في فترة ما بعد الاستقلال وهي بلا شك تعكس سعة اطلاع النواب ومدى مواكبتهم للتطورات الاقتصادية على مستوى العالم.

من الواضح تماما أن بعض هذه الاطروحات والمقترحات قد غلب عليها طابع الرعاية الاجتماعية وهوالشق الاجتماعي في النظام الرأسمالي وهذا يعكس بطبيعة الحال مدى اهتمام الأعضاء بخلق دولة الرعاية (welfare state). والى جانب هذه الاطروحات الرأسمالية هناك المقترحات الخاصة بتطبيق راسمالية الدولة أوالاقتصاد المشترك. وقد تمثلت هذه الاطروحات في المطالبة بتحويل ملكية بعض الشركات والمشاريع مثل شركة البرق واللاسلكي وشركة النفط والشركة الأفريقية وشركات التأمين الأجنبية لملكية الدولة. ويمكن القول أن تعايش هذين الطرحين الرأسمالي والاشتراكي في الساحة الاقتصادية البحرينية يعكس درجة التؤثر والتفاعل بما يجري في الساحة السياسية والاقتصادية على مستوى العالم.

ولأن توفير السكن لذوي الدخل المحدود يعتبر أحد المقومات الاساسية في بناء دولة الرفاه فقد أولى المجلس هذا الموضوع جل اهتمامه ولم يتردد في توجيه النقد اللاذع لوزارة الإسكان بسبب تفاقم أزمة السكن ولفشل الوزارة في الإلتزام بيدء تنفيذ خطتها القائلة ببناء ٥٠٠٠ وحدة سكنية خلال ٨ سنوات كما توضح ذلك انجلسه الثامنه والعشرون المنعقدة في ٢٦ فبراير ١٩٧٥ المخصصة لمناقشة الميزانية. وما دمنا في سياق الحديث عن دولة الرعاية تجدر الاشارة الى مبادرة المجلس برصد مليون دينار لتقديم القروض للمستحقين وبدون فوائد وذلك في الجلسة الثالثة المنعقدة في ٣ نوفمبر ١٩٧٤.

من المفارقات العجيبة أنه في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والدخول في الاقتصاد المعولم لا زال معظم هذه المقترحات والأفكار بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن على حل المجلس الوطني صالحا لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المشوب بالتخبط

والارتجالية. لا يوجد أدنى شك في أن السياسات الخاطئة التي تم اعتمادها بفعل انفتاح السوق وتطبيق سياسات العولمة قد أدت الى اختلال المعادلة الاقتصادية لصالح العمالة الأجنبية كنتيجة حتمية لانفتاح سوق العمل على العمالة الوافدة الرخيصة وعدم قدرة العمالة الوطنية على المنافسة. والنتيجة الحتمية لمثل هذه السياسات الاقتصادية التي تم تتويجها بقرارات الخصخصة هوانعدام المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاريع التي أصبحت لا تملك من عناصر الوطنية الا رأسمالها الوطني وأن الغالبية منها لا علاقة لها بالتنمية المستدامة.

المسائل الدينية التي طرحت في المجلس

يمكن القول أن ما شهدته العملية الانتخابية في عام ١٩٧٣ على المستوى الشعبي والوطني هوشيء مختلف تماما عما حدث في عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب خلوالساحة السياسية آنذاك من المؤسسات الطائفية وعدم استخدام الدين في البرامج والحملات الانتخابية بالرغم من وجود التقسيم الطائفي على مستوى الوزارات والدوائر الحكومية والشركات الكبرى التي أسس لها الاستعمار البريطاني.

في معرض استعراضنا أسماء المترشحين في انتخابات المجلس التأسيسي والنيابي كنا قد تطرقنا الى المحاولات البريطانية وجهاز الاستخبارات في اضفاء الصبغة الطائفية والعنصرية على المترشحين في محاولة منهما لزرع بذور الفرقة والانقسام والتناحر داخل أروقة المجلس التاسيسي والوطني.

لكن ما كانت تطمح اليه السلطة المحلية وبريطانيا من شق للصف الوطني قد تحقق على يد الكتلة الدينية التي بادرت بطرح المسائل والقضايا الدينية في المجلس التاسيسي والوطني غير مدركة بأن هذه الاطروحات تؤدي الى الفرقة والخلاف بين النواب وتكون على حساب القضايا الاقتصادية والاجتماعية. لكن وبحكم الوعي السياسي الذي تمتعت به كتلة الشعب وكتلة الوسط لم تؤدي هذه القضايا الخلاقية الى القطيعة وظلت العلاقة بين الكتل النيابية تحكمها المصلحة العامة. والحقيقة أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية شكلت عامل توحيد قوي بين كتل المجلس باستثناء الموقف السلبي الذي اتخذته الكتلة الدينية حيال مشروع القانون الذي ينص على الحاق جميع الأراضي الرحمانية بالدولة وعدم جواز التصرف فيها الا بقانون. فقد أدى تصويت الكتلة الدينية الى جانب الحكومة الى سقوط هذا المشروع كما سبق وأن تطرقنا لذلك. ولا يقل أهمية عن ذلك الموقف الذي اتخذته الكتلة الدينية من قانون أمن الدولة عندما اقدمت على عقد صفقة مع السلطة لتمرير القانون الذي يصادر الحريات ويحاكم على النوايا مقابل الحصول على بعض المكاسب

الدينية لكنها وأمام الضغوط الشعبية اضطر النواب الدينيين لتغيير موقف الكتلة من هذا القانون الخطير.

هناك العديد من الاطروحات والمسائل الدينية التي أحدثت ردود فعل متباينة داخل المجلس لكننا اخترنا القضايا الاربع التالية وفيها ما يكفي لتسليط الضوء على طبيعة الاختلاف في الرؤى والأفكار:-

١) قضية تكييف الاعلام في عشرة عاشوراء.

تم طرح هذا الموضوع في صورة مشروع قرار حيث قام أمين سر المجلس بتلاوته في الجلسة التاسعة المنعقدة في ٢٠ يناير ٧٤ وهوكما يلي:-

السادة رئيس وأعضاء المجلس الوطني الموقرين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انطلاقا من ايماننا العميق بأهمية ذكرى الامام الحسين عليه السلام ومدى قدرته على العطاء والافادة حيث أن هذه في البداية ذكرى الاسلام والمسلمين بل وذكرى الانسان.

وحيث أن من واجب الأمم كل الأمم أن تحتفل وتكرم ذكرى العظماء وتستمد منها مقومات الحياة الكريمة في محاولة لتطبيق حياتهم العملية وعرض قضيتهم من أجل أن يكون الموضوع الخصب لتربية الأمة وفي حياتهم ومناهجهم.

أننا نسمع ونقرأ ونعايش في الدول الأخرى المتقدمة ظاهرة الاسابيع المختصة بالعظماء فنجد مثلا أسبوع (ديجول) و(شكسبير) وغيرهما. ففي هذا الاسبوع تسخر كافة الوسائل الاعلامية من أجل عرض الشخصية المعنية بالاضافة الى تكييف كافة لأجواء من أجل أن تخدم قضية البطل أوالعظيم المعني.

لذلك فأننا نقدم مشروعنا في النقاط التالية:

أولا - توقيف العروض السينمائية خلال الثلاثة أيام الأخيرة من العشرة الأولى من محرم.

ثانيا - تكييف برامج الاذاعة والتلفزيون وفي ما تتطلبه المناسبة مدة العشرة.

ثالثا - تكييف وسائل الاعلام الأخرى مثل الصحف والمجلات التابعة للدولة من أجل خدمة القضية الحسينية في العشرة الأولى من المحرم.

ولنا وطيد الأمل ف أن يقف جميع أعضاء المجلس الوطني الموقرين مع مطلبنا أوبالأصح مطلب الشعب كل الشعب.

وقد وقع على المشروع ١١ نائبا هم أعضاء الكتلة الدينية بالاضافة الى عضوين من خارجها.

كان أول المعترضين على هذا الطلب هوالعضوابراهيم فخروالذي طالب بأن يكون موقف البحرين مثل موقف بقية بلدان الخليج وأن على البحرين أن تساير جاراتها.

أما العضويوسف سلمان كمال فقد قال أن ما جاء في الطلب هومعمول به حاليا ولا مانع من تعديل بعض ما جاء في الطلب. وتدخل الوزير طارق المؤيد ليطلب تأجيل الاجابة الى الاسبوع القادم نظرا لأهمية الموضوع. وعندما تدخل العضوسليمان الشيخ محمد الشيخ ناصر طالبا من العضويوسف كمال أن يوضح الأشياء المعمول بها رد عليه يوسف كمال بالقول بأن المعمول به هوأن الصحف تكتب كل الأشياء عن سيدنا الحسين والاذاعة تتوقف ليلتين ودور السينما تتوقف ليلتين أيضا.

أما العضوجاسم مراد فقد علق بالقول " أن سيدنا الحسين بطل ثورة على الظلم والعنصرية والجميع يقدس جهاده في احقاق الحق وليس لفئة دون فئة تقدير وتعظيم أعماله البطولية ونحن نفضل الاحتفال بعظمة الحسين بطرق معقولة على أن تبرز هذه الثورة العزة بعيدا عن الحزن لأن كثرة الحزن تحدث منها ردات لا نريدها لهذا الشهيد العظيم ولا لثورته الخالدة فأن كثرة الحزن لا ترضيه رضي الله عنه ". أما العضوالسيد علوي الشرخات فقد اقترح تشكيل لجنة للتفاهم مع وزير الاعلام في أقرب فرصة ممكنة وقد ثنى على اقتراحه كل من العضوالشيخ عبدالأمير الجمري والعضوعيسى الذوادي وهومن كتلة الشعب اليسارية.

لكن العضو عيسى قاسم تدخل لشرح الطلب بالقول بأن هذا الطلب ليس في صورة رغبة مقدمة للحكومة أوالى المجلس وانما الطلب مقدم في صورة اقتراح للمجلس أن يناقشه ويصوت عليه ويلزم الحكومة به أويصوت دونه وتكون الحكومة في حل منه. وحسما للجدل اقترح العضورسول الجشي عرض الموضوع على الخبير الدستوري الذي أفتى بدوره بتطبيق المادة ٧٢ من الدستور على هذا الطلب والقائلة بعرض الموضوع للنقاش لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه. وبناء على اقتراح العضوعلي بن ابراهيم عبدالعال بتخصيص نصف الساعة الأولى من يوم الأربعاء لمناقشة هذا الموضوع صوت المجلس وكان الموافقون على الاقتراح ٢٧ صوتا بدون معارضين.

في الجلسة الحادية عشر المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير ٧٤ جاء رد الحكومة على الاقتراح برغبة حيث تلى سعادة الوزير طارق المؤيد البيان التالي-

أن الحكومة وهي تقدر كل التقدير رغبات هذا المجلس الكريم وتولي امكانية تنفيذها الدراسة الوافية ، والاهتمام الكامل ليسرها وقد أولت اهتماما كبيرا للاقتراح الذي تبناه هذا المجلس الموقر في جلسته العاشرة يوم الأربعاء ٢٣ يناير ١٩٧٤ والمتضمن اقتراحا يقضي بتكييف وسائل الاعلام في الايام العشرة الأولى من محرم لخدمة الذكرى الحسينية الكريمة أن تؤكد بأن وسائل الاعلام في الدولة لم تهمل هذه المناسبة الجليلة وانما سعت دائما الى ان تقدم ما أمكنها من البرامج ما يهدف الى جعل مثل هذه الذكرى الاسلامية

الجليلة حاضرة دائما في ذهن الانسان المسلم وسلوكه القويم. كما ويسرها استجابة لرغبة هذا المجلس الكريم أن تبين انها سوف تتخذ من الاجراءات المناسبة ما يكفل تكييف برامج ووسائل الاعلام بما يحقق في البنود الواردة بالاقتراح سالف الذكر مضامينها،آخذة بعين الاعتبار ما أيده الاعضاء الكرام أثناء المناقشة من تمنيات ورغبات.

كان المعقب الوحيد على رد الحكومة هوالعضوالشيخ عيسى قاسم الذي شكر الحكومة على تأكيدها على الاستمرار في التجاوب مع آمال هذا الشعب ومراعاة تطلعاته، وعبر عن ثقتهم التامة بأن هذا المضمون الاجمالي الذي أوردته الحكومة الموقرة سينقلب تفصيلا دقيقا مطبقا للرغبة بحذافيرها.

٢) قضية منع الاختلاط بين الجنسين في الصحة والتعليم تعتبر هذه القضية من تلك القضايا التي تتعارض وبديهيات العقل وملسلماته لأنها تهدف في النهاية الى تشطير المجتمع الى شطرين مجتمع ذكوري ومجتمع أنثوي. لم يكد يمر على بدء الحياة النيابية شهران حتى بدأت العرائض والشكاوى تنهمر على المجلس وكلها تطالب بمنع الاختلاط بين الجنسين في الصحة والتعليم. لم يمضي وقت طويل حتى بدأت الأمور تتكشف بأن الكتلة الدينية هي من يقود هذه الحملة المنظمة في القرى والمدن غير مدركة آثار وأبعاد هذه الخطوة. في الجلسة الرابعة عشر المنعقدة في ١٠ فبراير ١٩٧٤ تم استعراض الدفعة الأولى من العرائض وهي مرسلة من كل من رئيس وأعضاء الجمعية الاسلامية الدرازية وأهالي قرية الدراز وأهالي قرية بلاد القديم وتوابعها ومن أهالي فريق الحياك ومن أهالي قرية جد الحاج و من أهالي قرية الهملة. كما كانت هناك شكوى من أهالي قرية جبلة حبشي من وجود أطباء رجال للنساء.

وبعدها تمت قراءة الشكوى المقدمة من مواطنين من فريق النعيم ومن أهالي الجفير وذلك ١٧ مارس ٧٤ وفيها يستنكرون الاختلاط بين الجنسين في الصحة والتعليم. كما قرأ المجلس الشكوى رقم ٧٤/٨٣ الواردة من قرية أبوصيبع وفيها يستنكرون وجود رجل يباشر عملية توليد النساء ويطالبون بوجود طبيبات للتوليد بدلا منه. ومثل هذه الشكوى تم استلامها من قرية سنابس وقرية الدير وفيها يستنكر الأهالي من وجود طبيب يباشر عملية توليد النساء وقد تمت قراءتهما في الجلسه الثامنة والعشرين المنعقدة في ٣١ مارس ٧٤.

وتوالت هذه العرائض على المجلس حيث تم في الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة في ١٤ إبريل ٧٤ قراءة عريضة موقعة من عدد من رجال الدين والقضاة وفيها يستنكرون وضعيةالاختلاط بين الجنسين التي تعيشها المؤسسات الصحية والتربوية. كما تم قراءة العريضة الواردة من عدد من الاندية الريفية (٢٠ ناديا) والمكتبات العامة وفيها يستنكرون الخطة التي تنتهجها وزارتا الصحة والتعليم فيما يتعلق بسياسة الاختلاط.

لكن وعلى غير ما كانت تتوقعه الكتلة الدينية فوجئ المجلس بورود عريضة تحمل الرقم ١٥٥ وفيها يحتج الموقعون وعددهم ٢٦٢ مواطنا على الرسالة المفتراة على ألسنتهم والتي تطالب بمنع الاختلاط ويؤكدون أنهم جميعا لا يعترفون بهذه الرسالة حيث أنهم يؤيدون حق المرأة في العمل جنبا الى جنب مع الرجل وفي جميع مجالات الحياة.

ولأن هذه العريضة تتعارض وقناعات أمين السر السيد عبد الله المدني الذي هو من قيادات الكتلة الدينية فقد حاول قراءة العريضة بطريقة توحي وكأن صاحبها ومرسلها فرد واحد هومقدم العريضة السيد عدنان جمعة علي الأمر الذي أثار اعتراض بعض السادة الاعضاء الذين طالبوا بتصحيح المعلومة.

وقد علق السيد عبدالأمير منصور الجمري على هذه الرسالة وطلب السماح له بالطعن في شرعية تقديم هذه الرسالة في جدول الأعمال لأن هناك رسائل كثيرة تحمل أرقاما عالية من التوقيع وكلها تطالب بمنع الاختلاط في الصحة والتعليم لكن هذه الرسائل لم يحالفها الحظ حتى الآن للدخول في جدول الأعمال. وقدم أمثلة على ذلك ومن ثم تساءل على اي مستند قانوني تم تقديم هذه الرسالة التي وردت قبل أقل من اسبوع وهي تحمل رقم ١٥٥ ويهمل ما قبلها مع العلم أن ما قبلها يحمل رقم ١١ و١٣ ؟ بعدها شكك في الرقم الذي تحمله الرسالة وطالب بالكشف في صحة الرسالة المفتراة ليروا اذا كانت الاسماء الموقعة في هذه الرسالة موجودة في رسالة اخرى من الرسائل المطالبة بمنع الاختلاط في العلاج والتعليم.

وجاء الرد من العضوالسيد رسول الجشي الذي قال بأنه يعتقد أن خطوة المجلس أوهيئة المكتب أوالرئاسة صحيحة في تقديم هذه الرسالة على اعتبار أنه في حالة ورود أشياء خاطئة أو ورود قضايا على لسان آخرين من حق الآخرين أن يصححوا ذلك الخطأ حالا ومن واجب الرئاسة أن تقدم الى المجلس تصحيح ذلك الخطأ قبل أن ينطبع في أذهان الأعضاء.

أما العضو علي ربيعة فقد علق بالقول بأنهم (في كتلة الشعب) وبعد تلاوة هذه العريضة التي حملت ٢٦٥ من تواقيع أبناء القرى توصلوا الى استنتاج بأن كل الرسائل التي وردت الى المجلس بخصوص منع الاختلاط مزورة وقد كانت موجهة.... وقبل أن يكمل علي ربيعة كلامه احتج على هذا القول كل من السيد عبدالأمير الجمري والسيد عبدالله المدني. وفي معرض اعتراضه تساءل العضوعبدلله المدني عن كيف استطاع العضوعلي ربيعة اثبات تزوير هذه الرسائل قبل أن تكشف عليها اللجنة ويفحصها المجلس ويتأكد منها؟ أنه فقط كلام لا اسناد عليه ولا يجب التفوه بهذا الكلام قبل التحقق منه. أن مجرد ورود رسالة لا يستدعي أن نقول بأن الرسائل الأخرى مزورة على لسان أهل القرى. أن العكس

هوالصحيح فليست هناك رسالة واحدة فقط تطالب بمنع الاختلاط بل عدة رسائل ومئات الرسائل التي....

وقد رد الرئيس طالبا من السيد عبدالله المدني الرجوع الى سجل العرائض لأن المجلس قد وصل الى رقم ١٠٤ وأنه قد قدم العريضة رقم ١٥٥ عن قناعة تامة بأنها يجب أن تقدم لان المجلس يجب ان يطلع على هذا الرأي الجديد. يجب أن تقدم لأن فيها اشارة الى ان كثيرا مما قدم غير صحيح وعلى لجنة الشكاوى والعرائض أن تحقق في هذا الموضوع ولذلك قام (الرئيس) بتقديمها.

وواصل العضوعلي ربيعة تعليقه بالقول بأنه كان وراء هذه الرسائل ما يسمى بالجمعية الاسلامية وهذا الموضوع كان معدا له مسبقا وهناك من النواب من يركض وراء هذا الموضوع وقد وصل بالأمس الى قرية الحد والى المحرق يطالبون فيها المشايخ بالتوقيع على مثل هذه العرائض.

وقد احتج على هذا القول كل من السادة الأعضاء عبدالله المدني وعبدالامير الجمري والشيخ عيسى قاسم.

وبما أن الشيخ عيسى قاسم تجاوز الحدود في الرد فقد رد عليه الرئيس بعدم جواز استخدام هذا الاسلوب وقال له بأن هذا المكان ليس مجال لممارسة الارهاب الفكري وأنه بامكانه أن يطلب من العضوعلي ربيعة سحب كلمته فقط وأنه سيوافق على سحب هذه الكلمة أما استعمال الارهاب الفكري لفرضه على الرئاسة وعلى المجلس فهذا غير مقبول.

وقد سحب العضوعلي ربيعة كلمته كما سحب الشيخ عيسى كلمته ايضا. وبناء على ذلك وافق المجلس على طلب نائب الرئيس خليفة البنعلي بحذف الكلمات الجارحة من مضبطة الجلسة.

في الجلسة الثانية والثلاثون المنعقدة في ١٧ إبريل ٧٤ تمت إحالة مشروع قانون حول منع لإختلاط بين الجنسين في وزارة الصحة ووزارة التربيه والتعليم الى اللجنة المختصة. وقد وقع على هذا المشروع كل من السادة الأعضاء الشيخ عبدالأمير الجمري والشيخ عيسى قاسم والسيد علوي الشرخات والسيد عباس أحمد علي والسيد عبدالله الشيخ المدني. ولم تمضي ثلاثة أيام على الاحالة حتى قامت لجنة الخدمات الاجتماعية باعداد التقرير الذي تمت تلاوته في الجلسة التالية المنعقده في ٢٠ إبريل ٧٤ من قبل المقرر السيد عبدالأمير الجمري.

وقد جاء التقرير كالآتي :-

" أحال سعادة رئيس المجلس الوطني الموقر الى اللجنة بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٥ مشروع القانون المذكور أعلاه فبحثته اللجنة في جلستها العاشرة الغير عادية المنعقدة يوم

لخميس ١٨/٤/١٩٧٤.

وبعد الدراسة والبحث وتبادل الآراء رأت اللجنة بأغلبية أعضائها الحاضرين الموافقة على مشروع القانون المذكور بدون تعديل وأحالته الى المجلس الوطني الموقر. وقد اعترض السيد المحترم العضورسول عبدعلي الجشي على الاحالة وقد تغيب عن حضور الاجتماع السيد المحترم العضوخليفة أحمد البنعلي.

واللجنة إذ تقدم تقريرها هذا لترجومن المجلس الموقر الموافقة عليه ".

وقد طلب اصحاب الاقتراح عرض مشروع القانون الآتي بيانه على أعضاء المجلس المحترمين :

"اقتراح بمشروع قانون بمنع الاختلاط بين الجنسين في كل من الصحة والتربية والتعليم

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين.

بعد الاطلاع على المادة ١- (أ) والمادة ٢- والمادة ٥- (أ) والمادة ٦- والمادة - ٧ (ب) والمادة -٨-٨ (أ) والمادة ٩- (أ) والمادة ١٣- (أ) من الدستور

وافق المجلس الوطني على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

لا يجوز الاختلاط مطلقا بين الجنسين في كل من التربية والتعليم بجميع أنواعهما ومراحلهما، وفي الصحة بجميع فروعها الا في حالة الضرورة القصوى بالنسبة للعلاج ، وتكون الشريعة الاسلامية هي المرجع في تحديد هذه الضرورة.

وتكفل الدولة توفير العدد الكافي والممثل من الجنسين في كل م الصحة والتربية والتعليم.

المادة الثانية

يلغى كل نص يخالف هذا القانون.

المادة الثالثة

على الوزراء-كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين

عيسى بن سلمان آل خليفة"

ومن الضرورة بمكان عرض المذكرة التفسيرية للقانون حتى يطلع القارئ على تلك الأفكار والقناعات التى دفعت لطرح مثل هذا القانون المثير للجدل والطريقة الذكية التي تم فيها التكييف القانوني مع ربط المشروع بالدين والأخلاق. تقول المذكرة التفسيرية ما يلي:-

أولا – الباعث على ضرورة هذا القانون-

كون الاختلاط مبعث تيار انحرافي عنيف يهدد الاخلاق ويطيح بالقيم بشهادة الواقع في

الحضارة الغربية المعاصرة.

ولان مرفق الصحة والتربية والتعليم مرفق عام لا خيار لأي مواطن في ارتياده أوعدمه فهو مجبور على ارتياده بحكم الضرورة.

ومما لا جدل فيه أن الاغلبية الساحقة من أبناء الشعب تتوقف ممارستهم الكاملة المرضية لهذين الحقين أواصل الممارسة لديهم على الجوالنظيف من بواعث الفتنة الجنسية والمهاوي الخلقية لذا تكون وضعية الاختلاط وهي خلق مرذول في ذهن الانسان من أبناء هذا الشعب عائق عن ممارسة الاغلبية لحقهم في المجالات المذكورة أما البتة أوعلى الوجه الذي يطمئن اليه ضميرهم الديني.

أن الحضارة الاسلامية والعربية أحوج ما تكون في هذا الظرف العصيب وهي تخوض معركة اثبات الوجود، للتأكيد على تراثها الانساني الاصيل، ال١ي يعتبر العنثر الخلقي من أبرز خطوطه..وليس أكثر فحوى لهذا التراث من تنشئة أجيال تستذوق الانغمار في حماة الجنس الشيء الذي يؤججه الاختلاط وبسبب فورانه.

ثانيا- المنطلقات الدستورية لمشروع القانون المقترح-

١) المادة الأولى (١):

تنص هذه المادة صراحة على اسلامية الدولة وفى هذا تأكيد كاف على نفي ما يتعارض والخط الحضاري الاسلامي من مظاهر الاجتماع، وليس أقصى عن روح الاسلام عن مظهر الاختلاط الذى تعيشه مؤسساتنا الصحية وبعض أماكن الدرس والتحصيل والتربية فى الدولة، وهو ما جاء مشروع القانون المقترح مطابقا للدستور لانهائه.

٢) المادة الثانية:

وهي تقرر أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولا نعرف وجها لرئيسيتها اذا انتفى المظهر العام الخلقي الذى يمثل واجهة الروح الاسلامي الذى تؤكد عليه هذه الشريعة. انتفاء الشريعة من مورد حكمته طوال قررن كثيرة الغاء لها من الأصل لا خروج فقط على ما لها من رئيسيته فى التشريع.

٣) المادة الخامسة (١):

تقرر المادة أن الأخلاق من بين مقومات الأسرة، ولما لم يستقم أن تتعارض التربية فى المجتمع والمدرسة مع التربية داخل البيت، ودل هذا كله على أن الأخلاق مقوم عام للتربية فى المجتمع عامة. والمادة نفسها فى نقطة أخرى تحرم الاهمال الروحي بينما أن وضعية الاختلاط المذكورة تتعدى الاهمال الى الاضرار بالجانب الروحي الذى اهتمت به المادة.

وتؤكد المادة فى موضع ثالث على عناية الدولة بنموالشباب الخلقي. ولاشك أنها فى هذا التعبير تابعه للعرف الاسلامي- بينما أن وضعية الاختلاط عامل اجتثاث للخلق الاسلامي

الذى يشير اليه الدستور.

٤) المادة السادسة:

لسان المادة فيه الزام صريح للدولة بصون التراث العربي والاسلامي ، وكون العنصر الخلقي من بين المقومات الهامة لهذا التراث أمر لا ينتابه الشك؟ وبالاختلاط نكون قد عملنا على هدر ما الزم الدستور بصيانته.

٥) المادة السابعة (ب):

تقول المادة " ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية فى مختلف مراحل التعليم وأنواعه"، ووضعية الاختلاط فيها اقصاء للتربية الدينية من الأصل فضلا عن التفريط بالعناية بها.

٦) المادة الثامنة (ا):

الحق فى الرعاية الصحية لكل مواطن المنصوص عليه فى المادة جاءت وضعيه الاختلاط لتحرم منه كثيرين وتجعل آخرين لا يمارسونه الا على كره وبامتعاض تحت وطأة الضرورة القاهرة، لان اعتزاز الجماهير بقيمها ودينها يجعل ركوب هذه المزالق فى غاية الصعوبة ان لم يكن متعذرا فى كثير من الأحيان. وأن كل حق جعل فى طريق الوصول اليه مس بشرف الناس ودينهم فهوفى حكم الممنوع عليهم.

٧) المادة التاسعة:

العمل الذى يستلزم انتهاك أعراض الآخرين كما فى العلاج المختلط دونما ضرورة قاصرة داخل فى حظيرة ما تمنعه هذه المادة من أعمال، حيث قيدت العمل بأن يكون وفقا لمبادئ العدالة الاسلامية التى ترفض بصورة قطعية أي عمل فيه هدم لجانب الروح وتحطيم للقيم ودفع الآخرين للمعصية.

٨) المادة الثالثة عشرة:

المادة تقيد حق اختيار العمل بأن يكون وفقا للنظام العام والآداب، وبمقتضى هذا القيد ليس لاي شخص ممن يقعون تحت سلطان الدستور أن يختار عملا فيه منافاة للنظام العام والآداب، ومقطوع أن العمل القاهر على الاختلاط واضح المنافاة للنظام العام والآداب النابعة من روح الاسلام والتى لا يعرف تاريخ هذا الوطن العزيز آدابا غيرها منذ أن تشرف بالاسلام.

مع اعلان الرئيس بدء المناقشة العامة للقانون نبه أولا الى وجود التباس عند بعض مقدمي مشروع القانون لأن المشروع لا يتكون من مادة وحيدة، وأكد لهم لهم أن القانون من مادتين أساسيتين ومادة اجرائية، على اعتبار أن المادة الثالثة التى تنص على الغاء كل نص يخالف هذا القالون ليست مادة اجرائية وانما هي مادة موضوعية أصيلة.

كان المتكلم الأول هوالعضوعيسى قاسم بصفته أحد مقدمي المشروع الذي قال:-

" السؤال الكبير الذى يطرح نفسه هنا هو.. من قدم مشروع القانون؟

هل قدم مشروع القانون سبعة أعضاء فى المجلس الوطني أوخمسة؟ أم قدم مشروع القانون شعب كامل صمم أن يخرج من الواقع السيء الى الواقع النظيف ؟ فى رأيي أن الخمسة آلة حركهم شعور عام شعبي ورأي فعلي قائم حاسم يطالب بتنظيف وزارتي الصحة والتربية والتعليم أوبالأخص العلاج والتعليم من وضعية الاختلاط التى فيها مقاومة عنيفة للخط الحضاري الذى عاشته البحرين قرونا، والشعب فى نظرى لا يرضى لنفسه أن يتنازل عن دين عاشه أربعة عشر قرنا، ولا عن حضارة بنتها الدماء والأشلاء..

لا يريد أن يتنازل عن هذه الحضارة، وعن أسسها الخلقية والروحية بجرة قلم واحدة.. والكلمة الأخيرة أن الشعب هوالذى من حقه أن يقرر اتجاهه ومصيره، واذا تعذر على المجلس الوطني أن يحل هذه المشكلة الشعبية القائمة، ليرجع الى الشعب الذى أتى به فى هذا المجلس ولولاه لما انخلق- ليرجع اليه مستفتيا لا الطبقات الرجعية المتحجبة، ولكن مستفتيا الطبقات التقدمية ذات الميكرجوب والمني جوب ان كانت ترضى لاختها المرأة أن تعاني الأمرين فى الوصول الى العلاج وحق التعليم..

هل للمشروع سلبياته بالنسبة للمرأة؟

المشروع بالنسبة للمرأة وبغض النظر عن النظرة الدينية كله ايجابيات يبني حياة المرأة بناء سليما الرجل ليس اكرم من المرأة، وهولا يسمح من نفسه أن يتعرى أمام أخيه الرجل، وبالأولى ألا يسمح لنفسه بأن يتعرى فى حالات تهكم أمام المرأة.. المرأة لها كرامتها ومن حقها أيضا أن تطالب بكرامتها فلا تتعرى ولا توضع العقبات فى سبيل الوصول الى حقها فى العلاج فيفرض عليها التعري فى سبيل الوصول الى هذا الحق- هي أمام المرأة أختها لا تسمح لنفسها بذلك فكيف أمام الرجل الأجنبي- نسبة كبيرة من نساء هذا الشعب لا يمكن أن تجادل فى حقهن بأنهن لا يقبلن على العلاج والتعليم فى حالة الاختلاط، بينما أنا أتحدى كل من عارض مشروع القانون بأن يوجد لى نسبة من فتيات هذا الشعب ومن نسائه تصر على أنها لا تتعالج الا عند رجل أجنبي وتصر على أنها لا تتعلم الا فى مدرسة مختلطة، في حالة التعليم الانفرادي وفى حالة العلاج الانفرادي سنواجه طبقة عامة واسعة النطاق تتذمر من وضعية العلاج والتعليم فى ظل وضعية الاختلاط، أما فى ظل وضعية التعليم والعلاج المنفردين فاننا لن نواجه هذا الأمر ولن تصر المرأة، والمرأة لا زالت عندنا تحافظ على كرامتها لن تصر على أنها لا تتعالج الا عند رجل، ولن تصر على أنها لن تتعلم الا فى مدرسة مختلطة- ثم أن مشروع القانون يفتح باب العمل للمرأة أكثر مما يغلقه وليس فيه اغلاق العمل أصلا، ذلك لأنه باقرار أن التعليم ل ابد أن يكون انفراديا، وأن العلاج لابد

أن يكون انفراديا معنى هذا أننا سنكون فى حاجة الى مزيد من المعلمات لان نسبة كبيرة من بنات هذا الشعب لا تتعلم وهى تتحسب لمستقبل قد يداهمها بالاختلاط، وستزيد نسبة المتعلمات مما يجعل الحاجة ماسة لزيادة المعلمات أيضا وستزداد الحاجة أمامنا لزيادة الممرضات والطبيبات.. في سترة وفى جلسة مع سعادة وزير الصحة ومع الزميل محمد رحمة ذكروا بأن سترة لم يستطيعوا أن يعثروا فيها على ممرضة واحدة يعنى من تقبل أن تضع نفسها فى سبيل الوصول الى التمريض ما هوالمانع؟

أبوالستراوية والستراوية نفسها ما كانت لترفض ذلك لوكانت تعرف أن هذه المهنة ستستطيع أن تزاولها فى جو نظيف من الاختلاط مع الحفاظ على عفافها وكرامتها. الذى وضع العراقيل أمام آلاف من بنات هذا الشعب وسلبهن حق التعليم، ويسلبهن حتى حق العلاج فى حالات من الرضى النفسي هووضعية الاختلاط.

أنا الآن فى حاجة لئلا أستكمل كلمتي ورأيي فى الموضوع فأقتصر على هذا الشيء الخفيف جدا، لأنه قد يكون الجويتطلب ذلك ".

وبعد أن فرغ الشيخ عيسى قاسم من كلامه أعطى الرئيس الكلام للسيد عبدالله المدني وهوأحد الموقعين على المشروع الذي قال :

" قد لا أطالب هذا المجلس بأن يحترم دينه ويحترم الاسلام، ولكني أطالبه بشيء بسيط يحترمه ويقدره وهوأن يحترم الديموقراطية التي أوصلته الى هذا المجلس..

وهنا قاطعه السيد جاسم محمد مراد بنقطة نظام قائلا أن الاسلام أهم من الديموقراطية.

وواصل السيد عبد الله المدني كلامه قائلا:

" على هذا المجلس أن يحترم الشعور الشعبي المتزايد المتفاقم الذى جاء يطالب بمنع الاختلاط فى هذين المرفقين- عرائض كثيرة وكثيرة تلي القليل منها على هذا المجلس، ولم يتلى الأكثر منها على سبيل المثال بالأمس فقط سبع وستون عريضة وصلت الى هذا المجلس كان من المفروض أن يطلع عليها لأنها تتعلق بموضوع سيطرح هذا اليوم وعرائض أخرى سبقت هذا الوقت لم تعرض على هذا المجلس هذا فقط للتنبيه الى انه يجب أن يطلع المجلس ويطلع الرأي العام على ما يدور فى أوساط الجماهير من رغبة ملحة على المجلس أن يكون ممثلا صحيحا لجماهير الشعب التى أتت به الى هذا المجلس وكيف يكون التمثيل،إذا كان يعارض رغبة عامة شاملة استقطبت الريف والمدن، استقطبت المرأة والرجل، لا أرى مبررا لذلك ولا مسوغا لذلك، الا اهانة للكرامة هذا الشعب الذى أوصل هذا المجلس الى هذه الكراسي. نحن لا نريد بمنع الاختلاط أن نفرض على من يريد الاختلاط أن يختلف.. هذه نقطة يجب أن توضح، نحن نحترم من يرغب أن يختلط ولكن هل تحترمون ارادة من لا يرغب فى الاختلاط.

نحن فقط نطالب بهذا الحق البسيط، نطالب أن لا يجبر الانسان أن لا تجبر المرأة على الاختلاط. أليس ذلك حقا؟ أليس من الحرية التى يؤمن بها الكثير؟ وليست بالمعنى الاسلامي لنتجاوزها ونقول بالمعنى الغربي الأوروبي، أليس حدود الحرية أن لا تتعدى على حدود الآخرين، واذا كان هناك جيل كبير من هذا الشعب يعارض الاختلاط، كيف نفرض عليه الاختلاط فى مرفقين هامين يجب أن يأخذ نصيبه منهما. أليس التعليم تكليفا واجب على الدولة أن توفره لهذا الشعب؟ أليس العلاج التزاما واجب على الدولة أن توفره لهذا الشعب؟ كيف اذا نضع العراقيل ونضع الموانع فى سبيل وصول الشعب الى هذا الحق؟ أن الأمر واضح، وأنى أناشد الأعضاء الكرام أن ينزلوا على رغبة الجماهير الملحة والمتزايدة وأني أناشد الدولة أيضا أن تلبى هذا المطلب، الذى هوطلب جماهيري عام وليس طلب فئة ولا رجعية كما يحلوللبعض أن يسميه. من المعروف أن أي موضوع يطرح على هذا المجلس ويفترق الأعضاء فيه الى قسمين أوأكثر يكون موقف الدولة هوالمرجع لأحد الطرفين ونحن نطالب اليوم الدولة بأن تكون صريحة. هل نساند المشروع؟ هل تسند الرغبة الشعبية؟ أم تسقطها؟ "

وجاء رد سعادة الدكتور علي محمد فخرو (وزير الصحة) على السيد العضو عبدالله المدني ليؤكد على التالي:

١) أن الحكومة تؤمن بأن التغييرات الاجتماعية لا يمكن أن تملى على المجتمعات من فوق، وهذا ينطبق أيضا على الحكومة، فالحكومة لم تحاول فى يوم من الأيام أن تملى على مجتمع البحرين أن يحدث تغييرات اجتماعية لا يريدهاواذا وجد المجتمع أن التغييرات صالحة تركها واذا وجد أنها صالحة أخذ بها واستمر فيها.

٢) أن الحكومة أيضا تعلم بوجود نظرات مختلفة بالنسبة للعادات الاجتماعية فى مختلف مناطق البحرين، وتحترم الحكومة هذه الحقيقة، وتحاول بكل ما تستطيع من قوة أن تأخذ بعين الاعتبار تلك الاختلافات فى وجهات النظر لمحوبعض العادات الاجتماعية.

٣) أن الحكومة لا ترى أي مبرر لاصدار مثل هذا القانون الشامل العام، وأنه من الممكن لأية قرية أولأي حي أولأي منطقة أن تأتى للحكومة وتتحدث فيما يتعلق بالاختلاط فى مؤسستها الصحية، وأنهم على استعداد تام أن ينظروا فى ذلك ويحاولوا حسب امكانياتهم وحسب ظروف الواقع المتوفر أن تحل تلك المشاكل.

٤) أن ٩٠ ٪ من الأخصائيين فى الوقت الحاضر هم من الرجال وبالرغم من امكانية وجود بعض الأخصائيات من النساء الا أن تخصصات النساء فى كثير من الأقسام غير موجودة واذا وجدت فهي قليلة جدا خصوصا وأن المرأة الأجنبية بصورة عامة عادة لها عائلة ومرتبطة بمجتمعها.

٥) أن ٩٠ ٪ من التلاميذ البحرينيين فى الوقت الحاضر الذين يدرسون فى الخارج ويتخصصون فى المادة هم أيضا من الذكور.

٦) أنه بالنسبة للأطباء العموميين من السهل فعلا الحصول على عدد متوازن بين الذكور والاناث وهذا حادث بالفعل فى وزارة الصحة.

٧) بالنسبة للخدمات المتوفرة فى وزارة الصحة فان هناك مختبر واحد. واذا ما طبق القانون القائل بالفصل على الاطلاق فيجب أن يوجد مختبران يوضع في الأول العاملات من فنيي المختبر وفي المختبر الآخر يوضع العاملون من فنيي المختبر وهذا ينطبق بالنسبة لقسم الأشعة والعلاج الطبيعي والصيدليات. والنتيجة هي الازدواجية التى تقتضي زيادة فى ميزانية وزارة الصحة لا تقل عن مليون ونصف الى مليوني دينار. وهذا الأمر فى الواقع ينطبق على مشاريع المستقبل فاذا تم فصل الأقسام في المستشفى الجديد فأنه يجب أن يضاف مالا يقل عن ٥ ملايين دينار بحريني من أجل تحقيق الفصل،

٨) أنه سيكون هناك طبيب أخصائي فى الجلد في وقت قريب وأنه لا يوجد غيره من الأخصائيين فهل سيسمح لهذا الرجل أن يعالج النساء أم ستحرم المرأة من العلاج؟ والامر ينطبق كذلك على أمراض القلب، والامر ينطبق كذلك على الجراحة، والأنف والأذن والحنجرة وعلى العيون وعلى غيرها من كثير من الاختصاصات..

٩) أن البلاد الاسلامية الاخرى لا يوجد فيها مثل هذا القانون فيما يتعلق بالعلاج وأنه بامكان المواطن أن يذهب للطبيب أوالطبيبة حسب رغبته وانه حتى فى بعض البلاد الاسلامية القريبة من البحرين يوجد اطباء يولدون دون وجود أية ضجة خصوصا وانه من بين الاخصائيين فى الولادة.

١٠) أنه فى المستقبل القريب وأن سمحت الظروف سيكون بامكان المواطنين أن يسجلوا مع الطبيب أوالطبيبة التي يرغبون أن تعالجهم وبالتالي فعند ذلك لن يكون هذا الاشكال موجودا.

ما أن انتهى وزير الصحة من مداخلته حتى طلب سعادة الشيخ عبد العزيز بن محمد الخليفة الكلام على اعتبار أن وزارة التربية والتعليم هي الأخرى مستهدفة بالقانون وقد تناولت مداخلته المواضيع التالية:

١) أنه فى حيرة من أمر الروح التى أملت هذا المشروع وجعلته خاصا فقط بوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم بينما الاختلاط بدواعي التطور موجود فى مكاتب العمل، وموجود فى السوق، وموجود أيضا حتى فى النقل العام، فاذا رجعنا الى وزارة التربية والتعليم والتي أتشرف بتمثيلها فأنني أستطيع أن أؤكد أن وزارة التربية والتعليم يمكن أن توصف بأنها رجعية ومتخلفة فى موضوع الاختلاط، فليست لدينا سكرتيرات للرجال وحتى عندما

اقتضى الأمر أن بعض الموظفات ينقلن الى ديوان الوزارة لان طبيعة عملهن تقتضي هذا النقل، وضعن فى حجرة خاصة، ولم نجعل الموظفين والموظفات فى مكان واحد حرصا على التقاليد.

٢) أنه لا توجد لديهم مدارس يقال أن فيها اختلاطا واذا اقتضى الأمر التعاقد مع مفتشين للرجال من ذوى الخبرة والسن والنضج فهذا أمر أملته الضرورة التى تبيح المحظورات.

٣) أن المعهد العالي للمعلمات الذي تم افتتاحه سنة ١٩٦٧ لا يمكن أن يسير اذا ما وضع شرط يقول بان تكون هيئة التدريس كلها من النساء وأنه اذا صدر هذا القانون من هذا المجلس فأن النتيجة ستكون اغلاق المعهد العالي للمعلمات فى اليوم الثاني، فهل يريد هذا المجلس أن نصل الى هذا القرار.

واختتم وزير التربية كلمه بالتعليق على كلام الزميل عيسى قاسم القائل بأن المرأة تعانى الأمرين من الوصول الى التعليم وطلب منه أن يتقصى هذا الموضوع ويبحثه فى شيء من التأني ليتأكد اذا كانت الفتاة تجد الأمرين فعلا فى الوصول الى التعليم.

بعد مداخلة وزير التربية جاء دور مقرر اللجنة السيد عبد الأمير منصور الجمري الذي تكلم بصفته مدافعا عن مشروع منع الاختلاط وقد أورد النقاط التالية:

١) أن منطلقهم هوالدستور، والباعث هوالدستور ومصلحة عامة هي الاسلام.

٢) أن الاحصائيات في بعض المناطق فى الغرب وهولا يستحضر أي منطقة في الغرب تقول أن ٩٨ ٪ من فتيات المدارس المختلطة يصحبن فى حقائبهن حبوب منع الحمل.

٣) أن تقاليد المجتمع اسلامية وعاداته قرآنية واذا كان الاسلام يمنع الاختلاط فكيف لا يتنافى الاختلاط وتقاليد مجتمع تدين بهذا الاسلام؟

٤) أن من جملة العرائض هي تلك العرائض التي وردت من النساء من معهد المعلمات وفيها ١٢٥ توقيعا كلها تطالب بالمنع من الاختلاط بعض المدارس طلاب اعدادية وثانوية.

كان موقف كتلة الشعب من هذا الطرح المتخلف مبدئيا ولذا جاءت مداخلة النائب محمد جابر صباح من القوة والجرأة بحيث أدت الى اثارة أصحاب المشروع ولتزيد من سخونة الأجواء. وهذه هي مداخلة النائب صباح نعرضها بالكامل:

"أن التاريخ لم يذكر لنا يوما أن حركة تطور العالم قد توقفت لحظة عن مواصلة مسيرتها التقدمية، ولم يذكر لنا أنه تقهقرت يوما أمام أية قوة مضادة مهما بلغت هذه القوة أوتراجعت عقاربها الى الوراء.. أوأنها انتظرت الواقفين حتى يتحركوا لم يحدث شيء من هذا القبيل أبدا.. والشعوب فى مسيرة التطور والتقدم تتخلص من كل ما تعتبره نفايا مرحلة منتهية، متطلعة فى ذات الوقت الى كل جديد يمكنها الاستفادة منه، والمرأة التى حطمت أغلال العبودية والخنوع، والمرأة التى وعت ذاتها الجبارة وقوتها العاتية فأخذت

من العلم ما عجز عن أخذه بعض الرجال. وأثبتت وجودها فى هذا الكون، وانطلقت الى الفضاء لتثبت هذا الوجود هناك مخلفة كثيرا من الرجال دونها.. هذه المرأة غير قابلة لأن تعود الى الوراء لتقبع فى البيت بين جدرانه الأربعة.. لسبب واحد هوأن المرأة جزء لا يتجزأ فى هذه المسيرة الصاعدة، والقانون الذى أمامنا الان والمسمى بقانون منع الاختلاط يعتبر صوتا من الماضي، ناشز اللحن فى الحاضر، ويمثل بقايا مرحلة من المراحل التى لا يمكن العودة اليها بأي حال من الأحوال.

أن تركيز هذا القانون على عدم الاختلاط فى الصحة والتعليم يعكس ولا شك عدم واقعيته إذ أن الاختلاط لا يتم فى هذين المرفقين بقدر ما يتم فى الشارع والمتجر ومكاتب الشركات ومختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية كما أشار بذلك سعادة وزير التربية والتعليم- هذه ناحية..

والناحية الثانية هي أنه يشترط أن تكون أية مادة قانونية عامة ومجردة، ومعنى ذلك أن المادة القانونية يجب أن لا تخص شخصاً أو أشخاصا محددين بذواتهم وهذا الشرط لم يتوافر لمواد هذا القانون.. إذ أنه يعبر عن وجهة نظر فئة من المجتمع هم اخواننا أبناء القرى.. وحتى ظاهرة مقاومة الاختلاط فى القرية فى طريقها الى التلاشي والزوال، فهل رأى الاخوة واضعو القانون أن المجتمع ليس القرية وحدها، ثم أن أية مادة قانونية يجب أن تتصف بالصبغة الالزامية، أي أن يكون لها مؤيد أوجزاء يلزم الأشخاص على اتباعها ولوبالقوة فما هوالمؤيد أوالجزاء الذي يتخيله اخواننا واضعوالقانون أن يكون حبسا أوضربا أوغرامة مالية أوماذا وأين القوة التي تجبر المجتمع أن ينشطر شطرين.. شطر من الرجال له كامل الحرية والتصرف وشطر من النساء تفرض عليهم سلوكيات معينة، وحتى لوسلمنا جدلا بامكانية ايجاد هذه القوة الالزامية لتطبيق قانون عدم الاختلاط فاننا سنخالف مبدأ الحكم عندنا فى البحرين، وهومبدأ الديمقراطية.. وسنقع فى محظور دستوري ومخالفة لمبدأ الحرية الشخصية.. من خلال كل ما سبق ذكره نرى أن الاخوة واضعي ما أسموه بقانون منع الاختلاط أنهم وضعوا أحكاما فردية لا أعتقد أن أحدا سيعارضهم إذا ما أرادوا أن يطبقوها فى مجتمعهم القروي ولكن.. سيواجهون بكل قوة ".

وهنا قاطع السيد عبد العزيز العالي بنقطة نظام قائلا: " كل وقت يتعرض للقرويين وهذا غير معقول، القرويون ليس هم أدنى من المنامة ولا المحرق كلهم شعب واحد، وهذه نقطة نظام ".

وقد سحب السيد محمد جابر صباح هذا التعبير واسترسل في مداخلته قائلا:

"ولكن سيواجهون بكل قوة اذا أرادوا أن يطبقوا هذه الأحكام على المجتمع البحريني ككل".

ما أن انتهى محمد جابر من مداخلته حتى رد عليه المقرر السيد عبد الأمير منصور الجمري

بالقول: يؤسفني أن أسمع ويستمع المجلس الى هذه اللهجة الجافة. أن العضوصباح قال بأن القانون يعتبر صوتا من الماضي ناشز اللحن فأي طبقة من طبقات الشعب تقر هذه اللهجة وهل معنى ذلك أن المسلم ناشز في هذا البلد ؟.. ولذا فمن حق كل مسلم أن يطالب بسحب هذه الجملة ومن حقه أن يدافع عنها. بعد ذلك قال الجمري أنهم لا يريدون الاختلاط فى غير هذين المرفقين وأنهم لا يريدون تعميمه في كل المؤسسات. وأنهم لم يتعرضوا لأي ادارة ولا الى أي مؤسسة وأن العصب الحساس فى هذا البلد هم أبناء القرى.. وأنه يحسب لأبناء القرى حسابهم ويعلم انه لولا هذه الغالبية العظمى لما خلق هذا المجلس ولما وصل (محمد جابر) الى هذا المجلس وهوالذي قال أن القانون يخالف مبدأ الديمقراطية.. أي ديمقراطية يخالفهما؟ هذا هوتجسيد للديمقراطية. أما أن يطبق عليه شيئا لا يرتضيه فهذا مخالف لمبدأ الحرية ومخالف لمبدأ الديمقراطية وأنهم فى الحقيقة عندما تقدموا بهذا القانون كانوا بطالبون بالحرية فى معناها العربي، وفى مفهومها الغربي – المفهوم الغربي الذي يقول "اعمل بنفسك ما شئت ولكن ليس لك حق أن تطبق على غيرك أوتمس غيرك بشيء لا يرتضيه".

ما أن انتهى المقرر من كلامه حتى جاء دور السيد رسول عبد العلى الجشي الذي تركز كلامه في الآتي:

١) أنه لم يتصور أن القضية تستدعى أن تطرح على المجلس فى شكل قانون، وكان بامكان فئة من الشعب ان تتقدم مباشرة الى الجهة المسئولة لترفع لها شكواها لكن الاخوان أصروا على طرح القانون.

٢) أنه بصفته واحدا من بين الصف المعارض ونيابة عنهم كان بامكانهم أن يغرقوا المجلس بمئات العرائض والتى تحمل عشرات الأسماء الا انهم انطلاقا من ايمانهم بأن العمل البرلماني يجب أن لا ينطلق من هذا المنطلق بل يجب أن تتخذ الآراء عبر حوار علمي منطقي موضوعي وفى نفس المجلس.

٣) أن قيمة الرأي ليس فى العرائض التى ترفع وأن القانون يعالج خطرا لا وجود له لان الوضع الحالي فى وزارتي الصحة والتربية هو تكريس لعدم الاختلاط اكثر منه تحركا نحوالاختلاط.

٤) أن وضع الاختلاط الجزئي الذى تعيشه الوزارتان جاء عبر تطورات تاريخية كما عبر عن ذلك أحد الزملاء (ويقصد محمد جابر صباح) وأن هذه التطورات هي تعبير عن تقدم البلد الاجتماعي وأنه ليس فى يدهم الآن الرجوع به الى الوراء الى نقطة البداية.

وقاطعه السيد عيسى احمد قاسم بقول الكلام التالي دون أخذ الاذن:

" هل لا يستنكر على هذه اللهجة ؟ الانسان يكاد ينفجر أن يسمى الاسلام رجعيا ولا

يمكن العودة له ، كم هجوما على الاسلام فى هذا المجلس؟ حتى من وزير التربية والتعليم الذى يقول عن وزارته بأنها رجعية ".

وتدخل سعادة الرئيس : بنقطة نظام مذكرا الزميل عيسى قاسم بأنه واحد من ٤٤ عضوا وأنه لا يجوز الكلام الا بعد أن يستأذن.

لكن السيد عيسى قاسم واصل كلامه بالقول: " ان الاسلام أكبر من الاجراءات القانونية التى يصوغها هذا المجلس، وللمجلس أن يبرهن أن كان هذا القانون يلائم حضارته أم لا ؟ "

وطلب الرئيس من العضورسول الجشي مواصلة كلامه فقال أن الكلمة التي اعترض عليها الزميل عيسى لم ترد في كلامه البتة ، وهولا يدري كيف أعترض على شيء لم يرد.

النقطة الخامسة التي أوردها الجشي هي:

أن عزل المرأة عن المجتمع ليس الحل للحفاظ على أخلاقها وأن الحل ليس في عزل المرأة بل هوفي تقويم الرجل نفسه ما دمنا نعتبره هومصدر الغواية بالنسبة للمرأة كما أنه لاحظ من كلام الزملاء أن دوافع الاقتراح أواقتراح هذا القانون هي دوافع أخلاقية بحتة وتنطلق من أن المرأة عورة يجب سترها وأنها لا تتعدى كونها فتيلة من الجنس.

بعد هذه مداخلات الأعضاء انتقل الرئيس للتصويت على المشروع وأفاد الأعضاء بأن هناك طلب موقع من سبعة أعضاء ويقترحون فيه بأن يكون التصويت على المشروع بمنع الاختلاط بالمناداة بالاسم. كما أفاد أيضا بوجود اقتراح آخر سابق لهذا الاقتراح وهويطلب التصويت السري على هذا المشروع وطلب الرئيس تلاوة الاقتراح.

لكن العضو عبدالله المدني اعترض على صحة التصويت السري وباستشارة الخبير الدستوري تم التأكيد على صحة وجهة نظر العضو عبد الله المدني، وبدأ التصويت مناداة بالاسم.

وعندئذ التصويت على مشروع القانون من حيث المبدأ لم يوافق عليه سوى ١٢ عضوا بينما عارضه ٢٩ وبذلك سقط المشروع.

على ضوء هذه النتيجة المروعة بادر العضوعيسى قاسم وبدون أخذ الاذن بالتعليق قائلا بأنهم (مقدمو الاقتراح) تشرفوا باضافة صوتهم الى صوت الشعب المؤمن الرافض للاختلاط وأنهم يعلنون احتجاجهم لمكابرة المجلس لهذا الشعب وكتعبير عن احتجاجهم أعلن أصحاب الاقتراح انسحابهم من الجلسة.

لكن سقوط مشروع القانون لم يوقف عرض الشكاوى و العرائض التي كانت ترد الى المجلس في هذا الموضوع وقد تم عرضها في الجلسة الخامسة والثلاثون المنعقدة في ٢٨ إبريل ٧٤ والجلسة السابعة والثلاثون المنعقدة في ٥ مايو ٧٤ وكذلك الجلسة التاسعة والثلاثون المنعقدة في ١٢ مايو ٧٤.

الجدير بالذكر أن رد فعل المرأة حيال هذه المشروع الرجعي كان سريعا جدا وقد سارعت الجمعيات النسائية لقيادة حملتها المضادة في مختلف الميادين لكن هذ الحملة رغم النجاح الذي حققته لم تكن بنفس قوة وتأثير الحملة التي قادها النواب الدينيون.

فقد وردت الى المجلس العديد من العرائض التي تم تحريرها من قبل النساء العاملات في المدارس وغيرها وفيها يعبرن عن استنكارهن ويشجبن المحاولات التي ترمي الى تقييد حرية المرأة وفي نفس س الوقت باعطاء المرأة كامل حقوقها.

كما أرسلت جمعية رعاية الطفولة وجمعية أوال النسائية وجمعية نهضة فتاة البحرين بأربع عرائض الى المجلس وهي تحمل العشرات من التواقيع.

بالاضافة الى ذلك استلم المجلس عرائض تحمل تواقيع طالبات وربات بيوت وموظفات من مكتب وزارة التربية والتعليم وموظفات من مدينة عيسى وجميعم يستنكرون المحاولات التي تستهدف النيل من الحريات الشخصيه ويعبرون عن تقديرهم للموقف الذي إتخذه المجلس من قضية المرأة ويطالبون بحرية المرأة.

وفي الجلسه الخامسة والأربعون المنعقدة في ٢ يونيو ٧٤ تم قراءة الشكوى المقدمة من جمعية أوال النسائيه والتي شجبت فيها المحاولات التي تعيق عمل المرأة وتؤكد حقها في العمل وبحقها بالتمتع بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور.

لكن وبالرغم من الفشل الذريع الذي مني به قانون منع الاختلاط الا أن الكتلة الدينية لم تتنازل عن هذا المشروع ، وفي محاولة منها لاعادة طرحه من جديد قامت الكتلة الدينية بمخاطبة أمير البلاد من أجل ضمان تصويت الحكومة الى جانب القانون في المستقبل وقد حصلت على وعد منه بدعم المشروع. وللتعبير عن شكرها وتقديرها للموقف الايجابي الذي وقفه الأمير معها سارعت الكتلة الدينية لتحرير العريضة التالية عبرت فيها عن بهجة وامتنان الموقعين وشعب البحرين للأمير على هذا الموقف:

٣) استجواب وزير الصحة

على أثر السقوط المدوي لمشروع بقانون حول منع لإختلاط بين الجنسين في وزارة الصحة ووزارة التربيه والتعليم كان المفترض أن تعي الكتلة الدينية وتتفهم طبيعة وميول المجلس تجاه هذا المشروع وتأخذ منه درسا وعبرة. الا أنها آثرت المضي قدما في هذا الموضوع ولا يوجد أي تفسير للاصرار على هذا الموضوع سوى كسب الراي العام في المناطق الشيعية.

وقد وقع على طلب استجواب وزير الصحة الدكتور علي فخروكل من السادة عيسى قاسم وعباس احمد علي وحسن علي المتوج وكان الاتهام هواقالة طبيبة التوليد "جاتوباداياي" وأن الاقالة كانت بقصد ايجاد حالة ضرورة تلجئ الناس الى التنازل عن نظرتهم الاخلاقية.

تمت مناقشة الاستجواب في الجلسة الثانية عشر المنعقدة في ١٥ ديسمبر ١٩٧٤ وقد احتدم

النقاش في بداية الجلسة عندما طلبت الحكومة على لسان الوزير جواد العريض تلاوة بيان في هذا الشأن. كان أول المعترضين على هذه الخطوة هوالسيد عيسى قاسم الذي طلب سماع رأي الخبير الدستوري في هذه المسألة الاجرائية. وقد أكد الخبير الدستوري حق الاستجواب لكنه أجاز للحكومة تقديم دفع فرعي بعدم جواز المناقشة في موضوع معين.

وبالرغم من اعتراض كتلة الشعب وكتلة الوسط على فكرة الاستجواب من أساسها لتعارضها مع قناعاتهما الفكرية والاعلان صراحة عن موقفهما الداعم والمساند لسياسة الدكتور علي فخروالا أنهما تبنتا موقف السيد عيسى قاسم الرافض اعطاء الحكومة حق تلاوة البيان مستندين في ذلك على المادة الدستورية رقم ١١٨ التي اعطت المستجوب الحق في شرح استجوابه أولا ومن ثم اعطاء الحكومة حق التعليق أوالاجابة ومن بعد ذلك يتحدث المؤيدون للاستجواب أولا ثم المعارضون له.

وتمشيا مع اللائحة الداخلية فان أول المتكلمين هوالسيد عيسى قاسم على اعتبار أنه هوأول الموقعين على الاستجواب. وقد اشتملت كلمة السيد عيسى على الحيثيات التي بنى عليها الاستجواب لكنه غلب عليها الطابع الديني والشرعي وافتقرت كلية الى الحقائق والمعلومات الكفيلة بخلق الدعم للاستجواب. وهذه هي النقاط التي استخلصناها من حديث عيسى قاسم:

١) أن محل الاستجواب هوالفعل الصادر من وزير الصحة وأنه ليس لهم من غرض يتعلق بذات سعادة وزير الصحة لولا الفعل الصادر منه. وأن الفعل لا يسمح بفصل مسئولية الفعل عن فاعله، فاعله الذي أعطاه الله سبحانه وتعالى العقل ليزن الأمور.

٢) أن موضوع الاستجواب ينحل الى نقطتين - النقطة الأولى - أن الحادثة لم تقف عند إقالة الطبيبة الهندية ولكن لها مكمل وهوتعيين المولد الرجل حال وجود فسحة في هذا المجال - فسحة خلقت خلقا قهريا. والنقطة الثانية هي أن هذا الإجراء لم يأت عفويا وإنما كان لمعالجة مشكلة خطيرة تقف شبحا مخيفا أمام وزير الصحة وأن هذه المشكلة هي مشكلة عفاف البحرين ومشكلة تعلق المواطن البحراني بشرفه ومشكلة حفاظ المرأة البحرانية على عفافها وحمية الرجل البحراني على أهله. أن هذا الاتجاه الناتج من قانعات الوزير جاء ليعاكس اتجاه البلد ان كان للبلد إسلام ويعاكس اتجاه البلد ان كان فى البلد من يحس بشرفه وبقيمته وان كان فى البلد من له دين يملى عليه ان مسالة العرض مسألة تحاط بالكرامة.

٣) أن الحادثة لم يرتكبها سعادة وزير الصحة كصفعة لطبيبة هندية وإنما ارتكبها كصفعة لشعب آمن بربه وبقيمه التي تنبع من دينه وأن سعادة وزير الصحة لا تمنعه الا مسالة الزمن من إحلال المولدين الرجال محل المولدات النساء، لأنه حالما توفر عنده مولد

رجل بادر إلى اتخاذ الإجراء الذي يخلص البحرين من جزء من مشكلتها وهي مشكلة وجود المولدات النساء للنساء.

٤) انه (الاقالة) اتجاه يعتدي اعتداء واقعيا اكبر من الفعل على حق الإنسان في العلاج، فى الحالة التى لا يجد الإنسان مفرا من قبول العلاج عندما تكون المرأة فى حالة مخاضها ومقاساتها لآلام المخاض وهي فيها على كفة الموت يأتيها التهديد النفسي من السلطة الرسمية ليقول لها ، أما أن تقبلي الموت وأما أن تقبلي التنازل عن الشرف وعن العفاف وعن الكرامة وعن كل ما تؤمنين به.

٥) ان هناك عددا من النساء يقبلن علاج الرجل لكنه (الشيخ عيسى قاسم) استكثر أن توجد امرأة في البحرين تريد أن تفاخر بإبراز عورتها للرجل وهو يستكثر ان توجد امرأة واحدة في البحرين يكون موضع فخارها بين الناس ان تبرز عورتها لرجل يتلذذ بمرآها.

٦) أن هذا الاتجاه اللامبالي بالأخلاق يفصم من حيث شاء الوزير أو من حيث لا يشاء بين الطبقات العامة والسلطة القائمة فصما واقعيا لا يقبل الشك، وأن ابن الشارع عندما يجد أن سفينة البلد فى هذه الوزارة تتجه الى شاطئ اللاخلاقية يحمل الحكومة مسئولية ذلك.

بعد ذلك يتساءل عيسى قاسم لماذا جاء الاستجواب ويرد بأنه جاء إخلاصا للأمانة التى يحملونها، وقد حملهم إياها الشعب الكريم.. لا يستطيع احد ان ينكر التحام البحرين بالإسلام على مستوى الشعور والانفعال، لا يستطيع أحد ان ينكر ان البحرين لها أخلاقية متميزة، وهذه الاخلاقية من اكبر دعائمها الكبرى الإسلام الذى يحيط مسالة العرض ويهتم بها اهتماما بالغا.. هذا يعنى ان الأمانة تقضى بألا يتستروا على ما نراه جريمة والا نغطي أشعة الشمس أونحاول تغطيتها ان صح التعبير فى هذا المجال، لان ما يدخل تحت عنوان الجريمة هو ظلام لا نور.

٦) أن ثقل الأمانة الإلهية قبل ثقل الأمانة الشعبية هي التي تدفعهم دفعا حثيثا على أن يكبروا على الظروف، ويكبروا على الصعاب، ويكبروا على كل شيء فى سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٧) أن الشرط الأساسي فى أي وزير يحكم في أمور هذا الشعب هوأن يكون ابن البحرين في آمالها وابن البحرين في آلامها، في طموحاتها، فى المنطلقات التى منها ينطلق شعب البحرين وفى الغايات التي يجب ان يتجه لها شعب البحرين ويجب الا يكون متنكرا لأخلاق البلد ، لأعرافه، لدينه، لقيمه. ما أرادوه لسعادة وزير الصحة هوأن تكشف الحوادث عن نفسيته كنفسية متلائمة مع آمال البلد وآلامه و طموحاته وغاياته ومنطلقاته وأخلاقياته وأعرافه وتقاليده لا أن تكشف الحوادث عن شخص يعادى البلد، يعادى الشعب، يعادى تاريخ البلد في كل هذه الأمور.

بعد أن خلص السيد عيسى قاسم من كلمته تحدث اثنان من مقدمي الاستجواب وهما السيد عباس أحمد علي والسيد حسن علي المتوج لكنهما لم يضيفا جديدا.

كان رد الدكتور علي فخروعلى مقدمي الاستجواب مدعما بالأرقام وبدأ أولا بعرض وقائع الحادثة حيث قال:

١) أن الطبيبة لم تقال من العمل وأنما انتهى عقدها المحدد بسنتن وعدم التجديد هولاسباب فنية وادارية وعلمية. هناك ضعف في قدرة التشخيص وضعف في قدرتها على اجراء العمليات وعلى الاخص الصعبة منها وعدم القدرة أحيانا على ادخال المريضات في المستشفى بالصورة الصحيحة وعدم رغبتها في تعليم الأطباء الآخرين وخاصة الصغار منهم بالارضافة الى حدوث بعض المشاكل الادارية بينها وبين بعض الطبيبات.

٢) أن من حل محلها هوطبيبة امرأة وأن الكدتور خليل رجب هواضافة لا علاقة له بموضوع اقالة جاتوياديا ي.

٣) أن هناك في قسم الولادة ٢٦ مولدة و١٧ من الطبيبات أي ما مجموعه ٤٣ وبينهم طبيب واحد ذكر فقط.

٤) أنه يوجد في المراكز الصحية ٤٢ طبيبا وطبيبة بينهم ١٩ طبيبة وقد طلبت الوزارة ١٠ طبيبات من جمهورية مصر العربية وبناء على التوظيف الجديد سيكون عدد الطبيبات في المراكز الصحية ٢٧ طبيبة و١٥ طبيب.

٥) أن عدد العاملين من الذكور في قسم الصحة ١١٣٠ بينهم ٩١٤ من الإناث وهم يمثلون ٥٠ ٪ في قسم الصحة العلاجية.

بعد حديث الأرقام طرح الوزير علي فخرو سؤالين في غاية الأهمية والجرأة وهما:

١) هل أن تعيين الأطباء الأخصائيين من البحرينيين في قسم الولادة والنساء حرام ومخالف لتعاليم الإسلام فإذا كان كذلك فليتقدم الإخوان المؤمنون بذلك الى هذا المجلس ليتخذ موقفا معينا وليأتوا بأدلتهم إلى هذا المجلس.

٢)هل سيسمح لنا بتعيين الأخصائيين العائدين من البحرينيين سواء في قسم الولادة أوأقسام أخرى بالتعيين أم يقال لنا بأننا يجب أن لا نعينهم ويجب أن نتركهم يذهبون الى بلاد أخرى تريد تعيينهم وذلك أن بلاد الإسلام من أقصى الشرق الى أقصى الغرب فيها أطباء من الرجال في قسم الولادة بما فيها البلدان المجاورة كالشقيقة المملكة العربية السعودية.

ولم ينسى الوزير أن يستفسر من مقدمي الاستجواب فيما إذا كانت رغبتهم أن يضعوا سياسية معينة تتعلق بتعيين الأطباء سواء بالنسبة للتوليد وأمراض النساء أوبالنسبة لأي شيء آخر وأنه يدعوهم لأن يتقدموا برغبة للمجس واذا تبنى المجلس هذه الرغبة فعليه

أن يرفعها للحكومة واذا تبنت الحكومة الرغبة فأنه على استعداد لتنفيذها اذا ما طلبت الحكومة منه ذلك.

وحسب ما توقعه الأعضاء فأن الاستجواب انتهى بانتهاء هذه الجلسة ولم يعد يفكر اصحابه في تطويره الى طرح الثقة بعد أن لمسوا اعتراض المجلس على طرح مثل هذه المواضيع التي تؤخر المجتمع البحريني وتدفع به خطوات الى الوراء.

ترى ما هي وجهة نظر السفير البريطاني في مثل هذه الأطروحات الدينية؟ في الرسالة التي بعث بها السفير في ٤ مارس ١٩٧٥ الى الخارجية يقول السفير أن الكتلة الدينية المؤلفة من ستة نواب من الشيعة والتي لديها الامكانية لمخاطبة الشيعة في المسائل الطائفية هي من يقلق الحكومة في بعض الأحايين وبشكل أكبر. أن الدعم الذي يتمتعون به في قراهم أشبه نوعا ما بالشبكة المترابطة وهذا على خلاف ما هوموجود لدى السنة. أنهم ما زالوا يدفعون في اتجاه أهدافهم الظلامية لدرجة أن الحكومة تعاني من القلق من احتمال بناء المشاعر الطائفية. أما على مستوى الحكومة نفسها فأنه ليس هناك على ما يبدوأي انقسام طائفي.

٤) مشروع الوقف الذري:-

يعتبر هذا المشروع من المشاريع المهمة والضرورية وكان الهدف منه حل المئات من قضايا الوقف الذري التي تسببت في الحاق الضرر بآلاف الاسر جراء تحول الأملاك الموقوفة الى بنايات آيلة للسقوط.

تقدم بهذا المشروع العضوخليفة البنعلي (من كتلة الوسط) ومعه مذكرته التفسيرية وقد تم الاعلان عن احالته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية في الجلسة الرابعة والعشرين المتعقدة في ١٧ مارس ٧٤.

وقد اعترضت الكتلة الدينية على مشروع القانون الي يلغي الوقف على غير الخيرات – الوقف الأهلي أوأوالذري وكان أول المتحدثين العضو الشيخ عبدالأمير الجمري الذي علق بالقول " أن هذا القانون يقوم على نقض قاعدة شرعية يسميها الفقهاء قاعدة السلطنة وهي مأخوذة من حديث الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم" الناس مسلطون على أموالهم". وأن للانسان السلطان الكامل بموجب هذه القاعدة على ماله يتصرف فيه كيف يشاء ومن هذه التصرفات أن يوقف شيئا من ماله أو ممتلكاته على جهة ما كمسجد مثلا الذي يكون الوقف عليه في المؤدى والحقيقة وقفا على المسلمين أويوقف على الفقراء ويسميه الفقهاء وقفا عاما أويوقف على أولاده وذريته ويسميه الفقهاء وقفا خاصا.

واذا أوقف الانسان شيئا من ماله على جهة من الجهات أصبح ذلك الشيء محبسا لا يجوز بيعه حتى ولا استبداله بشيء آخر. والقانون الذي قدمه الزميل يخالف ما أجمعت

عليه المذاهب الاسلامية الخمسة. وبخصوص الأحاديث التي استدل بها وجعلها كمستند لهذا القانون ليسمح لي الزميل أن أقول له بغض النظر عن كون هذه الأحاديث صالحة للاستدلال في مقام الاستدلال أوغير صالحة أقول ليدع الزميل الاستدلال والاستنباط لمن ذلك من اختصاصه وليستقل باختصاصه هوفان اختصاص زميلنا هوالقانون والاستدلال من اختصاص فقهاء الشريعة ".

وقد دافع صاحب الاقتراح العضو خليفة البنعلي بالآتي:-

أولا- أن هذا المشروع يتعلق بالغاء الوقف على غير الخيرات أي الوقف الأهلي أوالذري في البحرين وهذا الوقف ألغي في مصر وألغي في سوريا وألغي في بعض دول المغرب وهناك أحاديث كثيرة من الفقهاء يجمعون فيها على أنه غير صحيح.

٢) أنه لا اعتراض على الوقف الخيري الذي يوقف هذا العقار على مسجد أومأتم أوجمعية خيرية أوجهة من جهة الخير،انما الاعتراض فقط على الوقف الذي يقول أن شخصا معينا أوقف بيته على ذريته وذرية ذريته في البحرين. ٣) أن هناك الآن واحد على عشرين من العقارات الموجودة التي تحولت كلها الى خرائب لأن أهلها تركوها وأصبحت خرائب موجودة تحتاج الى تصليح ولا أحد يصلحها.

٤) أنه اتصل شخصيا برجال الدين السنة الموجودين في المحكمة وأنه ليس لديهم مانع في الغاء الوقف. واذا كان هناك اعتراض من قبل اخوانهم الشيعة فأنه يمكن أن يكون الغاء الوقف قاصرا على السنة.

وقد أيد العضومحمد عبدالله ملا هرمس رأي السيد خليفة البنعلي وطلب اضافة مادة جديدة الا أن الرئيس اعترض على ذلك وطلب منه تقديم ذلك الى اللجنة المختصة التي ستناقش القانون.

أما السيد العضو محسن مرهون فقد عبر عن وجهة النظر القائلة بجواز القانون وربما قبوله الا أنه اعترض على عبارة الزميل خليفة البنعلي القائلة بأن هذا القانون يمكن أن يكون للسنة فقط وليس للشيعة وأوضح بعدم جواز سن قانون بشأن فئة معينة فقط وأن أي قانون يجب أن يشمل كافة المواطنين حتى غير المسلمين أيضا.

وقد عبر العضويوسف كمال عن تأييده للاقتراح ولم تخرج مداخلته عن سياق أصحاب المشروع.

وقد رد العضو الشيخ عبد الأمير الجمري بالقبول برأي العضو محسن مرهون والعضو خليفة الظهراني بعدم جواز صدور قانون يخص فئة دون فئة أخرى وقال أن البلد مربوط بنظام اسلامي وأن هذا القانون معناه مخالفة لقاعدة اسلامية ولا يمكن أن يسري حتى على البيوت الموقوفة على الذرية مآلها الى الخراب. وأن رجال الدين الذين تفضل صاحب

المشروع بسؤالهم ليسوا مختصين والسؤال يجب أن يقدم لأهل الاختصاص.
وحسم الرئيس الموضوع بأن يحال المشروع الى اللجنة وان لا تتم مناقشته الا بعد عرض التقرير على المجلس.
عند التصويت على هذا المشروع الحيوي أخفق البرلمان في تمريره لأنه لم يصوت بالموافقة عليه سوى سبعة أعضاء فيما اعترض عليه اثنى عشر عضوا. أما الحكومة فقد امتنعت عن التصويت.

معركة القوانين بين المجلس والحكومة

من الحقائق التي يجب لفت النظر اليها دائما والتي أكدتها التجربة القصيرة للمجلس الوطني تلك التي تتعلق بالصلاحيات التشريعية التي وفرها الدستور العقدي لعام ١٩٧٣. فهذه الصلاحيات تمتد لتشمل تلك القوانين التي يصدرها الأمير في غياب المجلس والتي يجب عرضها على النواب خلال خمسة عشر يوما من انعقاد المجلس وذلك للموافقة عليها أوتعديلها أوالغائها بما في ذلك مشاريع القوانين الخاصة بالاعتمادات المالية. أن هذه الصلاحيات هي ما جعل من المجلس الوطني الطرف الأقوى والمتحكم في العملية التشريعية وفي احكام الرقابة المالية.
في محاولة ذكية من الحكومة لاشغال المجلس عن ممارسة دوره التشريعي والرقابي وابعاده عن قضاياه المهمة والأساسية وضعت الحكومة خطة لاغراق المجلس في بحر من القوانين التي أعدتها لهذا الغرض. ويتضح من خلال الوثائق البريطانية أن الادارة البريطانية كانت على علم مسبق بهذا المخطط الهادف لابعاد المجلس عن قضاياه الأساسية.
ففي الرسالة التي بعث بها الى الخارجية البريطانية في الثاني عشر من فبراير ١٩٧٤ قال السفير البريطاني أن المجلس الوطني قد تم جره الى الوراء بهدف اعطاء وقت أكبر لمهمته التشريعية الأولى بين كل المهام ألا وهي الاجراءات البرلمانية (اللائحة الداخلية للمجلس) وأنه بعد الانتهاء من اللائحة الداخلية فأنه سيقدم له مشروع قانون الصحة العامة ومن ثم قانون العقوبات ومن بعد ذلك قانون العمال الجديد. وأشار السفير الى المدة التي ستستغرقها مناقشة قانون العمال فقال أن رأي الوزير جواد العريض هوأن مناقشة هذا القانون ستستغرق ستة أشهر. أما عن قانون الصحة العامة فقد علق السفير بأنه خيار جيد وأنه يثير اهتمام العموم ولم ينسى في هذا السياق أن يمتدح وزير الصحة الدكتور علي فخروبالقول بأنه شخصية جذابة وأنه شجعه على استخدام جاذبيته في التلفزيون.
في الجلسة السادسة عشر المنعقدة في ١٧ فبراير ٧٤ أخطر رئيس المجلس بأنه قد تم توزيع مرسوم بمشروع قانون حول الصحة العامة على السادة الأعضاء وأن هذا المرسوم قد أحيل على لجنة الخدمات الاجتماعية. وحال اخطار المجلس بالاحالة احتدم النقاش وكان أول

المعلقين على هذا الموضوع هوالعضوخليفة الظهراني الذي استكثر على الحكومة تقديمها لمشروع الصحة في هذا الوقت بالذات الذي يتطلع فيه الشعب الى كثير من الآمال التي كان فاقدا لها منذ وقت طويل وأن هذه الاحالة ومن ثم مناقشة القانون في المجلس سوف تسبب اشكالا كبيرا بين النواب والشعب. وقد أبدى تحفظه على هذا الموضوع لأن النواب يهمهم كثيرا أن تبقى العلاقة قوية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتعاون وثيقا من أجل مصلحة الوطن ومصلحة المواطنين.

أما العضو خليفة البنعلي فقال بأن قانون الصحة العامة في ظاهره وفي شكله قانون ممتاز ولكن من الناحية الموضوعية فأن البحرين مفتقرة الى قوانين كثيرة أهم وأسرع من هذا القانون الضخم الذي إذا بدا في دراسته الآن معناه فلن يفرغ المجلس منه في أغسطس. ومعنى ذلك أن جميع القوانين المرتقبة الملحة للشعب ستتوقف الى ما بعد انجاز الصحة العامة. أنه شيء حسن أن يلزم المواطنون بأن يعملوا كذا وكذا اشياء - ولكن أولا على الدولة أن تردم المستنقعات الموجودة الكثيرة في الشوارع التي تسبب الأمراض والمخاطر. الملاريا منتشرة نتيجة هذه الأشياء فاذا قامت بواجبها خير قيام ثم تتقدم لنا بهذا المشروع الذي يلزم المواطنين - كيف نلزم المواطنين بشيء والدولة تاركة الأمور - الأنابيب تفيض باشياء كثيرة. واختتم القول باقتراحه الداعي الى تأجيل هذا القانون الى أن يحين موعده قريبا وطلب من الأعضاء التصويت على اقتراحه.

ما عزز من انتصار المجلس في هذه المعركة القانونية هوصدور رأي الخبير الدستوري الذي رد على استفسار الرئيس بالقول بأن ارادة المجلس فوق كل شيء وأنه اذا أبدى المجلس أن الوقت غير ملائم وعرض ذلك وشرحه في مناقشة اشترك فيها أغلب أعضاء المجلس وارتأى المجلس جواز وامكان أوضرورة تأخير مثل هذا المشروع فاذا اتخذ قرارا بذلك فلا مفر من احترام ارادته. وذهب الخبير الى ابعد من ذلك فأفتى بقدرة المجلس على توقيف مناقشة القانون في اللجنة المختصة.

وأكد على مسألة التأجيل العضو الشيخ عبدالأمير الجمري الذي قال أن مناقشة قانون الصحة مهمة ولكن هناك ما هوأهم فانطلاقا من قاعدة تقديم الأهم على المهم وبناء على ذلك اقترح تأجيل احالة هذا القانون الى اللجنة المذكورة وتقديم قانون العمل الذي تقرر والذي تفرض الضرورة مناقشته قبل أي قانون.

وقد أيد العضومحسن مرهون اقتراح التأجيل وطالب الحكومة بتقديم القوانين التي تهم الشعب مثل قانون العمل وقانون النقابات.

وقد حاول وزير الصحة اقناع الأعضاء بأهمية قانون الصحة ومدى حاجة الوزارة اليه لمعالجة الكثير من الأمور والقضايا مثل المستنقعات الا أن الأعضاء لم يوافقوا عل طرح

الوزير وذلك تمسكا بقاعدة تقديم اللأهم على المهم.

كان أول المتحدثين بعد الوزير هوالشيخ عيسى قاسم الذي رفض محاولة اقناع المجلس بتبني مناقشة مشروع هذا القانون وسد الباب أمام قانون العمل أوقانون الضمان الاجتماعي الذي هومهم جدا ورأى أن تسرع الحكومة الخطى لانجاز مشروع قانون الضمان الاجتماعي مباشرة بعد الانتهاء من مناقشة اللائحة الداخلية.

في السياق نفسه عبر كل من العضوعلي عبدالعال ومحمد ملا هرمس والعضوحمد أبل وعبدالله المعاوده عن تحفظمهم على هذا القانون وطالبوا بتأجيل الاحالة.

لكن العضوعلي صالح الصالح عرض على المجلس الاقتراح التالي :-

١) أن يحال مشروع قانون الصحة العامة الى لجنة الخدمات الاجتماعية للبحث فيه.

٢) أن تعطى الأولوية لأي قانون آخر يرى المجلس أهميته على قانون الصحة العامة.

وعلى اثر هذا الاقتراح طلب الرئيس قفل باب النقاش والتصويت على الاقتراح الذي وافق عليه ٢٩ عضوا وبدون وجود معارضين.

وتعتبر نتيجة التصويت على هذا المقترح بمثابة افشال للمخطط التشريعي الذي هدفت الحكومة من ورائه الهاء المجلس عن تشريعاته وقضاياه المهمة والاساسية. في هذا الخصوص وجب لفت النظر الى أن هذا المقترح لم يكن لينجح لولا توفر تلك الأداة الدستورية التي أعطت المجلس حق الموافقة على الاحالة على اللجان والقدرة على وقف القوانين المحالة عليها واستبدالها في أي وقت بالقوانين التي يرغب في تمريرها بما يخدم المصلحة العامة.

لكن ما كان خافيا على المجلس الوطني وتم الكشف عنه في الوثائق البريطانية بعد ثلاثين عام هوأن مخطط القوانين لم يكن مقتصرا على القوانين الثلاثة المذكورة أعلاه بل أنه شمل ستين قانونا كانت موضوعة في قائمة الانتظار وهذا ما تضمنته رسالة السفير المرسلة الى الخارجية البريطانية في التاسع من ابريل ١٩٧٤.

يقول السفير أنه ليس هناك ما يدلل على أن المجلس قد أخذ أعماله التشريعية بشكل جدي وذلك لأنه رفض البرنامج التشريعي الذي اقترحته الحكومة كما رفض مناقشة قانون الصحة العامة وطالب (بدلا من ذلك) بتقديم مسودة قانون العمل خلال شهر. وعلق السفير على موقف المجلس بالقول بأن وجود مجلس غير مؤهل لمناقشة هذه القوانين عن فهم يشكل خطرا على العمل الاداري. وتوقع السفير أن تضطر الحكومة الى تعليق الأمل في انجاز البرنامج التشريعي الذي ينص عليه الدستور. وما قصده السفير بالبرنامج التشريعي للحكومة هوالستين قانونا التي تنوي الحكومة تقديمها للمجلس وذلك بهدف الهائه طوال الفصل التشريعي بعيدا عن القوانين التي تمس حياة المواطن. لكن المجلس

كان على قدر كبير من الذكاء والمسئولية بحيث لم يقع في الفخ التشريعي الذي نصبته له الحكومة. بعد سنة واحدة تقريبا وتحت عنوان " البحرين – شئون داخلية" عاد السفير ليتناول موضوع القوانين الى جانب مواضيع أخرى وذلك في رسالته المرسلة في ٤ مارس ١٩٧٥ الى السيد آي.تي، أم. لوكاس بدائرة الشرق الأوسط.

يقول السفير أن المجلس الوطني استمر يعمل بشكل أفضل من دور الانعقاد الأول وأنه عاد لعقد جلستين في الاسبوع وذلك من أجل الانتهاء من الميزانية التي يجب أن تمرر بسرعة. بعد ذلك أفاد السفير بموافقة المجلس على قانون الصحة العامة والبطاقة الشخصية والميزانية واجراءات التدقيق وواحد أواثنين من القوانين الثانوية. ويتكلم السفير عن قيام الحكومة بعمل بعض التنازلات التي لم تكن من القضايا المهمة لكنه يضيف الى احتمال أن يؤدي قدر كبير من القوانين المهمة من مثل قانون العقوبات الجديد، قانون العلاقات الصناعية، وقانون المشاركة وقانون الأمن العام الذي لا زال يناقش في اللجان المختلفة أن تؤدي هذه الى خلق المتاعب.

وهنا يضع السفير اللائمة على كتلة الشعب فيقول أن قدرا كبيرا من الوقت ما زال يهدر في الوقت المخصص للأسئلة وبالأخص من قبل الماركسيين، الذين ما برحوا يجرحون في الحكومة بواسطة القضايا الوطنية – الاستغلال الاجنبي ، معاشات الاجانب، التأميم، تبذير الحكومة وعدم كفاءتها وهي المواضيع المحببة لديهم ، وأنهم – الماركسيون – باصرارهم وعنادهم قد نفروا أناسا كثيرين. أن تكتيكاتهم المدمرة – حسب قوله – معروفة ، ومع أنهم على سبيل المثال ليسوا الوحيدين الذين ينتقدون الميزانية، الا أنهم الوحيدون الذين يصوتون بانتظام ضد بنودها. والى اليمين منهم النواة الصغيرة من البعثيين الذين يلعبون أوراقهم بذكاء.

ويواصل السفير حديثه فيقول أن الانقسام مستمر فيما بين أعضاء المجلس من الوزراء والأعضاء المنتخبين فيما يتعلق بالقوانين. فالحكومة تصر على اعطاء قوانينها الأولوية وقد استعملت الأدوات البرلمانية من جلسات مغلقة، ولجان، واجراءات الرد وغيرها وكل ذلك من أجل كبح سلطات الأعضاء المنتخبين الذين عبروا عن استيائهم. ويشير السفير الى تلك المناسبتين – ليستا بالمهمتين- التي انقسم فيهما اعضاء الحكومة فيما اتحد الأعضاء المنتخبون ليلحقوا الهزيمة بالحكومة وكانت فرحة الانتصار بادية على وجوههم. الا أنه عاد ليقول بأن الكثير من الأعضاء عبر أيضا عن استيائه من رفض الحكومة اعطاء تراخيص لعقد اجتماعات سياسية.

ويواصل حديثه عن القوانين الحكومية فيقول أن المجلس الوطني وحتى هذه اللحظة لا يعدوكونه دكانا للكلام بينما الأعمال المهمة تقوم بها اللجان. ومتى ما تم عرض القوانين

المهمة فأن النقاش سوف يصبح أكثر أهمية. واختتم السفير رسالته بالقول بأن الحكومة تقوم بعمل لوبي من أجل الحصول على دعم لاجراءاتها وقد أوصلت المعلومة بأنها سوف لن تتساهل فيما يتعلق ببعض القضايا المهمة كالأمن والنقابات العمالية ومع ذلك فأن الاتجاه لقبول بعض الأخذ والرد لا زال موجودا.

قانون العمل البحريني

في الجلسة الخامسة والأربعين المنعقدة في ٢ يونيو ١٩٧٤ أخطر الرئيس أعضاء المجلس باحالة قانون العمل البحريني المقدم من النائب خالد الذوادي على لجنة الشئون التشريعية والقانونية ومعه مذكرته التفسيرية وقد تمت الموافقة العامة على الاحالة. وقد اقترح العضوعيسى الذوادي اعطاء القانون صفة الاستعجال والأولوية في اللجنة التشريعية ولجنة الخدمات وثنى على الاقتراح العضو عبد الله المعاودة. أما العضو عيسى قاسم وهو مقرر لجنة الشئون التشريعية فقد عبر عن استعداد اللجنة لتقديم هذا المشروع على غيره من المشاريع. وفي هذا السياق أفاد الرئيس بأن الحكومة لديها مشروع قانون عمل سيقدم ويأخذ طريقه راسا الى لجنة الخدمات الاجتماعية وهو في طريقه الآن الى المجلس وأن أمانة المجلس قامت بتوزيع المذكرة الواردة من وزير العمل والشئون الاجتماعية على الأعضاء. وقد صوت أغلبية الأعضاء لصالح اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال في اللجنة التشريعية ولم يكن هناك اي اعراض على ذلك.

بعد مرور ستة أشهر على تقديم العضو خالد الذوادي للقانون أخطر رئيس الجلسة السيد خليفة البنعلي احالة مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي المقدم من الحكومة الى لجنة الخدمات الاحتماعية وطلب من الأعضاء في الجلسة السابعة المنعقدة في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٧٤ الموافقة على هذه الاحالة. كان أول المعترضين على هذه الاحالة النائب محسن مرهون الذي طالب باحالة القانون الى اللجنة التشريعية والقانونية على اعتبار أنها تختص بالنظر في مشروعات القوانين للتأكد من مطابقتها لأحكام الدستور ولمعاونة المجلس ولجانه في صياغة النصوص التشريعية كما نصت على ذلك المادة ١٨ من اللائحة الداخلية. كما اعتمد النائب محسن مرهون على المادة ٢٤ من اللائحة التي تنص على اخطار اللحنة التشريعية والقانونية بجميع مشروعات القاوانين التي تقدم من الحكومة أواقتراحات مشروعات القوانين التي تقدم من الأعضاء وعليها أن تبلغ اللجنة المختصة بملاحظاتها. وطلب النائب المحامي محسن مرهون الاسترشاد برأي الخبير الدستوري. المثير للدهشة أن رأي الخبير الدستوري جاء مغايرا لرأي النائب محسن مرهون حيث بدأ بالتفريق بين مشروعات القوانين التي تأتي من الحكومة وتلك التي تأتي من السادة

الأعضاء على أساس أن مشروعات القوانين التي تأتي من الحكومة قد جاءت من هيئات فنية متخصصة بصنع القوانين وهي وزارة الدولة للشئون القانونية واللجان القانونية الموجودة في أجهزة الحكومة. فالمشروع الذي ينبثق من الحكومة حسب قوله يصل سليما من ناحية الصياغة ومن ناحية الموضع ومن ناحية البحث والاتقصاء فهو في غنى تام عن الاحالة الى اللجنة التشريعية (٨١) لائحة. أما المشروع الذي يتقدم به الأعضاء فهواقتراح قانون ولذا يتعين حتما أن يحال فورا الى اللجنة التشريعية للنظر أولا في فكرته (٨٠ لائحة). وتطرق الخبير بعد ذلك الى المادة ١٨ الفقرة الثانية (لائحة) فقال أنها تختص بالنظر في مشروعات القوانين ومطابقتها للدستور لكنها لا تتعرض لا للصياغة ولا لأي شيء آخر. أما المادة ٢٤ من اللائحة والقول ما زال للخبير فتكلمت عن اخطار اللجنة التشريعية بجميع مشورعات القوانين التي تأتي من الحكومة أومن الأعضاء على أن تبدي فيها ملاحظاتها للجنة المختصة. واختتم الخبير تعليقه بالتأكيد على صحة احالة المشروع من رئيس المجلس الى اللجنة التشريعية (٨١) وأنه يتفق مع الدستور ومع نصوصه وأنه لا يجوز " لنا بالمرة أن كل مشروع قانون يأتي من الحكومة نطعن ونشكك فيه بعدم الدستورية. وهنا قاطعه النائب محسن مرهون منبها بأنه سأل الخبير عن رأيه الفقهي وليس عن جواز أوعدم جواز وأنه يريد أن يهتدي بالمواد التي باللائحة الداخلية. ورد الخبير الدستوري بأنه يعرف واجبه تماما وليس في حاجة لأن ينبهه أحد الى ذلك. الا أن النائب محسن مرهون قال أنه يعتقد أن الخبير الدستوري يغالط نفسه.

كانت المداخلة الثانية من النائب خالد الذوادي حيث قال بأن رأي الخبير مخالف لأحكام المادتين (٨٢ و٨٣) من اللائحة الداخلية ذلك أن هذا المشروع هو ثاني مشروع يقدم لأنه سبق الحكومة بتقديم اقتراح بمشروع قانون العمل. وهنا طلب السماح بقراءة المادتين: المادة (٨٢) "اذا قدم اقتراح أومشروع بقانون مرتبط باقتراح أومشروع آخر معروض على احدى اللجان أحاله الرئيس مباشرة الى هذه اللجنة وأخطر المجلس بذلك في جدول الأعمال اللاحق". والمادة (٨٣) تقول " اذا تعددت مشروعات أومقترحات القوانين في الموضوع الواحد أعتبر أسبقها هوالأصل واعتبر ما عداه بمثابة تعديل له". بعد ذلك خلص النائب الذوادي للقول بأن الفتوى التي أفتى بها الخبير هي في غير محلها وعليه فأنه يطالب باحالة هذا المشروع (الحكومي) الى اللجنة التشريعية. وقد اعترض النائب خالد الذوادي على اقتراح رئيس الجلسة السيد خليفة البنعلي الداعي للتصويت على الاحالة الى الشئون القانونية وطالب بتطبيق اللائحة الداخلية التي سبق وأن أقرها المجلس.

وقد داخل الوزير محمد بن مبارك والوزير الدكتور علي فخروعبرا عن تأييدهما للتفسير الذي أورده الخبير الدستوري في شأن مواد اللائحة رقم ٢٤ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣.

وقد أيد وجهة نظر النائب خالد الذوادي السادة الأعضاء محمد سلمان حماد وعيسى الذوادي وعبدالأمير الجمري ومحمد جابر صباح وعيسى قاسم. وكنوع من التسوية اقترح العضوعلي صالح بأن تعطى اللجنة القانونية مهلة اسبوعين للانتهاء من دراسة قانون العمل المقدم من الزميل خالد الذوادي وأن تنتظر لجنة الشئون الاجتماعية الى أن يحال اليها قانون بعد اسبوعين للنظر في القانونين سويا... مشروع القانون المقدم من الحكومة ومشروع القانون المقدم من الزميل خالد الذوادي وترفع تقريرا موحدا الى المجلس. وقد عبر العضومحسن مرهون عن اعتراضه على هذا المقترح على اعتبار أنه يتعارض ومبدأ انزال مشاريع القوانين الواردة من الحكومة للجنة الشئون التشريعية والقانونية أوعدم انزالها. لكن ما أن طرح رئيس الجلسة مشروع قانون العمل الأهلي للتصويت لاحالته الى لجنة الخدمات الاجتماعية حتى وافق عليه أكثرية الأعضاء وعددهم ٢١ عضوا وبذلك اصبحت هذه الاحالة بمثابة سابقة يبنى عليها في المستقبل.

ومع أن معركة الحريات السياسية وقضية المطالب الاجتماعية والمعيشية والعمالية كانت طاغية على أجندة أعمال المجلس الا أن هذه مجتمعة لم تكن لتمنع المجلس الوطني من طرح العديد من مشروعات القوانين كمشروع قانون كادر القضاء ومشروع قانون بشأن تحويل شركة البرق واللاسلكي الى مؤسسة حكومية ومشروع قانون بشأن اعتبار أول مايوعيدا للعمال ومشروع قانون بتحريم التسول ومشروع قانون العمل في القطاع الأهلي ومشروع قانون بشأن التعليم الالزامي حتى المرحلة المتوسطة واقتراح بمشروع قانون بشأن المطبوعات والنشر واقتراح بمشروع قانون بشأن انشاء شركة البحرين لتسويق النفط ومشتقاته واقتراح بمشروع قانون بشأن تعديل بداية مربوط درجات الكادر الحكومي واقتراح بمشروع قانون بشأن الغاء الوقف الذري وغيرها. تجدر الاشارة الى أن التعجيل بحل المجلس قد قطع الطريق على طرح مشروع قانون الحاق جميع الأراضي بالدولة وعدم جواز التصرف فيها وذلك على ضوء سقوط الاقتراح برغبة. أما فيما يتعلق بمشاريع القوانين التى أحالتها الحكومة فقد ناقش المجلس ما يقارب العشرين مشروعا من القوانين كمشروع قانون بشأن ربط الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٧٥ ومشروع قانون بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية مرسوم بمشروع قانون البطاقة الشخصية ومرسوم قانون جوازات السفر ومشروع قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة وغيرها من القوانين اضافة الى المراسيم الخاصة بفتح الاعتمادات المالية.

قانون أمن الدولة
وحل المجلس الوطني

في الثلاثين من يونيو ١٩٧٤ انتهى دور الانعقاد الأول للمجلس بعد أن شهد من المشاحنات والمصادمات ما يدلل على عدم استعداد السلطة للتنازل عن النهج التسلطي وأسلوب الهيمنة على مجمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في هذه الأجواء المشحونة بالريبة والشك حيال نوايا السلطة جاءت كلمة رئيس الوزراء بمناسبة انتهاء دور الانعقاد الأول لتثير الدهشة بين السادة الاعضاء لأنها تحدثت عن أجواء الثقة بين المجلسين واشادت بما حققه المجلس من انجازات وممارسات دستورية نتيجة التعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وزاد من استغراب الأعضاء امتداح رئيس الوزراء دور أعضاء المجلس وبأنهم خير من حفظ الأمانة وأداها وأنهم مارسوا حقوقهم الدستورية بأمانة واخلاص سواء فيما قدموا من أسئلة للوزراء تحقيقا لمبدأ الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية أوبما أثاروا من نقاش وحوار وما أحاله المجلس من رغبات ومقترحات الى الحكومة.

لكن هذا الاطراء والمديح لم يكن ليتوافق أبدا مع ممارسات السلطة وما حملته من قناعات سلبية ولذا لم يكن بالأمر العسير على بعض المشاركين في التجربة أوالمتابعين لها أن يكتشفوا أن هذه الاشادة لا يعدوكونها حلقة من حلقات المناورة السياسية وأن الهدف منها تهيئة الظرف الملائم للاقدام على احدى الخطوات التراجعية الخطيرة. والحقيقة أنه لم يكن من بين ممثلي الشعب من توقع طرح قانون أمن الدولة في عطلة المجلس وذلك بحكم السرية الذي تعاملت فيه الحكومة مع هذا القانون في الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانية على علم ودراية بصدور هذا القانون كما سجلت ذلك رسالة السفير المؤرخة في ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤ والمعنونة باسم السيد باتريك رايت.

في حفل فض دور الانعقاد الأول في الثلاثين من يونيو ١٩٧٤ كان السفير البريطاني من ضمن المدعوين الذين حضروا الحفل وكانت له جلسة في لوبي المجلس حيث طرح موضوع الاجازات وأكد أولا على الزيارة التي سيقوم بها رئيس المجلس الى لندن وهي الأولى من نوعها والتي سيحل فيها ضيفا على صاحبة الجلالة. فيما يتعلق برئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان سجل السفير انطباعه حيث قال أن وجه الشيخ كان يعبر عن الرضى المطبوع بالتجهم لأنه سوف لن يكون الوزير الوحيد الذي لن يغادر البحرين هذا العام وأنه سيظل محجوزا في مكتبه. أما الموضوع الثالث والأخير فهوالرحلة القادمة للشيوعيين والتي ستكون الى بلغاريا. والقصد من اثارة السفير للموضوع الأخير هواشعار النواب اليساريين والتقدميين بأنه على علم واطلاع بتحركات جبهة التحرير الوطني وبعلاقتها مع المعسكر الاشتراكي.

في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤ وقبل بدء دور الانعقاد الثاني بيوم واحد فوجئ النواب والقوى السياسية وشعب البحرين بصدور مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة الذي يعطي وزارة الداخلية صلاحية القبض على أي مواطن وايداعة في السجن لمدة ثلاث سنوات بدون تقديمه للمحاكم وذلك لمجرد قيام دلائل جدية على أن شخصا أتى من الأفعال أوالأقوال أوقام بنشاط أواتصالات داخل البلاد أوخارجها مما يعد اخلالا بالأمن الداخلي أوالخارجي للبلاد أوبالمصالح الدينية والقومية للدولة أوبنظامها الاساسي أوالاجتماعي أوالاقتصادي أويعد من قبيل الفتنة التي تؤثر أومن المحتمل أن تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة أوبين المؤسسات المختلفة للدولة أوبين فئات الشعب أوبين العاملين بالمؤسسات والشركات أوكان من شأنها أن تساعد على القيام بأعمال تخريبية أودعايات هدامة أونشر المبادئ الالحادية. أما المادة الثانية فتنص على سرية جلسات المحكمة وأنه لا يحضرها سوى ممثل الادعاء والمتظلم وممثله. وقد فسرت المعارضة هذا القانون الذي يصادر الحريات ويحاكم على النوايا على انه ينطوي على نوايا سيئة للرجوع بالبلاد الى حكم قانون الطوارئ وانه يعكس انعدام الثقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

في الجلسة الثالثة من دور الانعقاد الثاني المنعقدة ٣ نوفمبر ١٩٧٤ تمت احالة هذا المرسوم بقانون على لجنة الشئون الخارجية والداخلية والدفاع وذلك مع اخطار لجنة الشئون التشريعية والقانونية.

والحقيقة التي يجب التأكيد عليها هوأن مخاوف الطبقة المثقفة في المجتمع كانت في محلها ذلك أنه ومنذ صدور هذا المرسوم بقانون باشرت الحكومة بتطبيق أحكامه على المعتقلين السياسيين بما يؤكد رجوع قانون الطوارئ وما صاحب ذلك من سياسات قمعية وانتهاكات فظيعة عانى منها شعب البحرين طوال عقود من الزمن. وعبارة أكثر دقة فأن هذا القانون يلغي الديمقراطية الديمقراطية الجزئية التي وفرها دستور ١٩٧٣.

ولأن السلطة كانت تدرك خطورة هذا القانون وتضع في اعتبارها ردود الفعل فقد لجأت الى منع النواب محسن مرهون ومحمد جابر صباح وعلي ربيعة من عقد ندوات خوفا من أن يتحول رفض القانون الى رأي عام في الداخل والخارج. الجدير بالذكر هوأن كتلة الشعب هي أول من رفع لواء معارضة هذا القانون وبادرت بمساعدة الأعضاء الأخرين بالمطالبة بعرض مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة على المجلس للمناقشة ولكن خوف الحكومة من سقوط القانون في التصويت اضطرها للمراوغة والتأجيل.

كان رد الحكومة أن هذا القانون هومن أجل الحد من موجة الاضرابات التي تجاوز عددها الستة والعشرين اضرابا و تقصد بذلك الاضرابات التي حدثت في يناير ويونيومن عام ١٩٧٤.

تحت عنوان البحرين – شئون داخلية بعثت السفارة في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٧٤برسالة الى السيد أي. دي. هريس بدائرة الشرق الأوسط بلندن وقالت فيها أنه قبل افتتاح المجلس الوطني باربعة وعشرين ساعة صدر مرسوم أميري بقانون بتدابير أمن الدولة وأن هذا القانون الجديد يمهد لالغاء قانون الطوارئ لعام ١٩٦٥ الخاص بالأمن العام (القانون الذي مثل عائقا لتعارضه مع الدستور). لكن هذا القانون يعطي وزير الداخلية صلاحية الاعتقال والسجن (لمدة ثلاث سنوات) وأن المعتقلين من حقهم الاستئناف في المحكمة العليا.

ويواصل السفير تعليقه على القانون فيقول أن مواد القانون الجديد كانت موضوعا للنقاش مع الحكومة وموضع تشاور ومساومات مع بعض الاعضاء المنتخبين والى آخر دقيقة ، وأن المحصلة النهائية كما يقال هي افضل ما تقدمت به الحكومة ولذا فهي واثقة الى حد ما لحصوله على التصويت اللازم وتمريره. وحسب قول السفير فأن الحكومة اعتقدت أن اصدار المرسوم في هذا الوقت وبهذه الطريقة هوأمر ضروري كخطوة احترازية. في ختام هذه الرسالة تحدث السفير عن احتمال مبادرة الأعضاء حال انعقاد المجلس بالتقدم بقرار يطالب بالغاء قانون ١٩٦٥ وأنه لوتم التصويت على ذلك فأن الهزيمة ستكون من نصيب الحكومة.

في الواقع أن صدور هذا القانون في آخر يوم من عطلة المجلس قد تسبب في حدوث أزمة دستورية وسياسية ووضع النواب بين خيارين صعبين هما أما القبول بهذا القانون الذي يلغي الحريات السياسية ويقيد حركة النواب ويستخدم كأداة للتخلص من المعارضين السياسيين والنقابيين أوتوقع حدوث الاسوأ وهوحل المجلس الوطني وتعليق الحياة النيابية، كما سنأتي لذكر ذلك بالتفصيل.

يمكن القول أن هذا القانون الى جانب القضايا السياسية الأخرى قد هيمنت على نقاشات جلسات المجلس في دور الانعقاد الثاني وطبعته بطابعها الخاص.

تعتبر رسالة المحامين البحرينيين التي وقعت من قبل ٢١ محاميا هي الاولى من بين رسائل الاحتجاج التي استلمها المجلس وفيها يعترضون على المرسوم بقانون مشيرين فيه الى مخالفة هذا القانون لأبسط القواعد الدستورية وأنه مغاير لقانون اصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٦٦ وماس باستقلال القضاء ومخالف لاحكام المادة ١٠١ من الدستور وهم بذلك يطالبون بالحيلولة دون اقراره. وقد تمت قراءة هذه الرسالة في الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٠ نوفمبر ١٩٧٤.

تبع ذلك قراءة برقيات الاستنكار الواردة من الإتحاد الوطني لطلبة البحرين بالكويت والاتحاد الوطني لطلبة البحرين ببيروت والإتحاد الوطني لطلبة البحرين بالعراق والإتحاد

الوطني لطلبة البحرين بحلب والإتحاد الوطني لطلبة البحرين بالإتحاد السوفييتي وجميعها تستنكر مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدوله وتطالب بالغائه وباطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

كما تليت في نفس هذه الجلسة ٨ عرائض منها عريضة واردة من مواطنين يستنكرون ويحتجون بشدة على المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدوله. وقد علق العضوعلي ربيعة على هذه الرسائل بالقول " أن المرسوم بقانون أمن الدولة قد حرك كل الأوساط الشعبية التي استنكرت صدوره في الوقت الذي نباشر فيه العمل الديمقراطي ونتطلع فيه الى المزيد من الحريات في كافة المجالات. أن هذا المرسوم سوف يقيدنا على المستوى السياسي ويمنع المواطن من التعبير عن رأيه وبكل حرية ، وعلى المستوى الاقتصادي فأن العامل سوف لن يطالب ولن يحتج على سوء تصرف الشركات لأن القانون يمنع أي تحرك عمالي ويعتبره فتنة ". واختتم علي ربيعة تعليقه بالقول بأنه اذا كان لدى الحكومة النية في اصدار هذا القانون فليكن في شكل مشروع قانون يناقشه المجلس. أن هذا المرسوم لوأقر فانه سيحيل شعب البحرين الى قطيع من الغنم لا يتكلم ولا ينتقد ولا يحتج ".

وقد توالت البرقيات المطالبة بإلغاء قانون أمن الدولة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن ضمنها تلك الواردة من الإتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الكويت والإتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الباكستان والإتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع الهند والإتحادالوطني لطلبة البحرين فرع الإتحاد السوفييتي. كما وردت إلى المجلس برقية من الطلبة الأمريكيين في الاتحاد السوفييتي وفيها يطالب الطلبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ويستنكرون قانون تدابير أمن الدولة. وقد تمت قراءة هذه البرقيات في الجلسة السادسة عشر المنعقدة في ٥ يناير ٧٥.

في معرض تعليق الأعضاء على هذه البرقيات والرسائل تحدث النائب محمد جابر صباح فقال " أن هذه البرقيات والرسائل والمرسوم بقانون تدابير أمن الدولة ما هي إلا دليل على أن الحريات في هذا العالم قد صودرت مصادرة تامة وأن الديمقراطية التي يتغنى بها أوبالأحرى يتبجح بها المسئولون ويرددها الببغاوات من بعض مراسلي الصحف المحلية ورؤساء تحريرها ذات السمع الواحد والعين الواحدة المنحازة تماما إلى طرف السلطة ما هي إلا عملية تضليل للرأي العام العالمي وتغطية لما يجري داخل هذا الوطن من انتهاكات للدستور ولأبسط مبادئ حقوق الإنسان. أن بقاء المعتقلين رهن الاعتقال هذه الشهور الطويلة وصدور المرسوم بقانون تدابير أمن الدولة ليدلان دلالة واضحة على عقم السياسة التي تنتهجها وزارة الداخلية في تدبير شئون أمن هذا البلد ". وأضاف القول " أننا وضعنا ثقتنا في وعود سمورئيس الوزراء لنا في أكثر من اجتماع جانبي معه ، بأنه سيحل مشكلة

المعتقلين في القريب العاجل إلا أن هذه الوعود هي الأخرى ذهبت أدراج الرياح، ولا يعلم إلا الله وحده من بيده مشكلة المعتقلين..هل هوذلك الذي يوقع على رفض الندوات كوسيلة لحماية المرسوم المنهار أمام ارادة الشعب ".

وفي نفس الموضوع علق العضو علي ربيعة فقال " أن أي قانون تصدره الدولة وهويتنافى ويتعارض مع مطالب الشعب ورغباته فهوقانون عديم الفائدة. ومرسوم بقانون أمن الدولة رفضه الشعب في صورة البرقيات والرسائل التي كانت ترد الى المجلس وهذا يعطي الدلالة الكافية بأن هذا القانون غير مرغوب فيه ويجب على السلطة التنفيذية أن تتعاطف وتأخذ برأي الشعب وتنزل عند رغبته وتسحب هذا المرسوم هذا إذا كان وضعنا ديمقراطيا. فالديمقراطية أولا وأخيرا هي وجوب مراعاة شعور الشعب الذي باسمه تصدر القوانين التى تتمشى ورغبات هذا الشعب. المرسوم بقانون أكد شيئين أساسيين هما - تعميق عدم الثقة بين الشعب والسلطة التنفيذية، والذي وددنا لوأن أزمة الثقة هذه انتهت بانعقاد المجلس الوطني. وثاني الدلائل هوتأكيد ضعف السلطة التنفيذية، ولطالما كرر وزير الخارجية في تعليقاته أن الحكومة قوية وأنا أرد عليه بأنه إذا كانت الحكومة قوية فهي لا تحتاج الى مرسوم بقانون مثل هذا المرسوم الذي كمم الأفواه وأسكت الأنفاس. ". وأضاف علي ربيعة القول " وقد عقد المجلس جلسة سرية ناقش فيها موضوع المعتقلين وتجاوبت الحكومة ورغبات هذا المجلس ووعدت خيرا وكنا ننتظر اطلاق سراحهم أيام العيد ولكن للأسف لم يطلق سراحهم حتى هذا التاريخ— والمادة الدستورية رقم (٢٠) تقول بأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية الخ... واختتم علي ربيعة تعليقه قائلا " أما بشأن الرد على وزير الخارجية عندما قال أن القانون والشرعية هوالمسئول عن اطلاق سراح المعتقلين فأرد عليه بأنه لوكان القانون والشرعية هوالمسئول عن اطلاق سراح المعتقلين لكان المعتقلون في بيوتهم منذ حوالي ستة أشهر.. هذا إذا أردنا أن يسود القانون والشرعية ".

وقد جاء رد الحكومة على تعليق العضوعلي ربيعة على لسان وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة الذي قال بأنه سيعلق على الجزء الأول مما تفضل به الزميل علي ربيعة أما القسم الثاني فانه لن يعلق عليه لأنه كلام معاد ومكرر. بالنسبة للقسم الأول الذي يقول بأن الشعب رفض المرسوم بقانون بواسطة العرائض وصوت الطلبة تساءل اذا كان معنى ذلك أن هناك سلطة تشريعية أخرى غير هذا المجلس؟ ثم قال أنهم لا يعترفون الا بهذا المجلس كسلطة تشريعية ويستطيع الأخ (علي) أن يتخذ في أي مجال آخر سلطة له ، أما هم (الحكومة) فلا يعترفون الا بالسلطة التشريعية الممثلة في الأعضاء المحترمين. وعلق على تكميم الأفواه والانفس فقال أنه لا يعتقد بعد كل ما سمعوه اليوم أن هناك تكميما

للأفواه وللأنفس.

من المفارقات العجيبة أن يكون النواب هم أول ضحايا القانون عندما رفضت وزارة الداخلية طلب النائب محسن مرهون لعقد ندوة تحت عنوان "مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة والحياة الديمقراطية في البحرين". وتأسيسا على هذا المنع توجه العضومحسن حميد مرهون بالسؤال التالي لوزير الداخلية: ما هي الأسباب التي حدت بالوزارة أن ترفض هذا الطلب وتحرم النائب من حقه المشروع في الاتصال بالمواطنين؟

وجاء رد الوزير كما يلي :

سعادة الرئيس – فقد اطلعنا على السؤال الموجه من السيد محسن حميدمرهون عضوالمجلس الوطني والذي يطلب فيه ايضاح الاسباب التي دعت وزارة الداخلية الى رفض الطلب الذي قدمه بعقد ندوة بعنوان " مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة والحياة الديمقراطية في البحرين " بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ ونرجوالتفضل بالعلم بأن الطلب الذي قدم للوزارة لم تتوفر في شأنه الشروط التي نصت عليها المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة (١٩٧٢) بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات الأمر الذي تمتنع معه الموافقة على عقد الندوة ، والى جانب ما تقدم فقد أعطت المادة (٤) من المرسوم بقانون المشار اليه للمدير العام للشرطة حق منع الاجتماع العام اذا كان من شأنه الاخلال بالأمن أوالنظام العام بسبب الغاية منه، أوبسبب ظروف الزمان والمكان أولأي سبب خطير غير ذلك ، وقد رأت الوزارة أن عقد الندوة لمناقشة الموضوع الموضح بالطلب من شأنه الاخلال بالأمن والنظام العام ومن ثم فقد أصبح من حقها عدم الموافقة على عقد الندوة ذلك أن المرسوم بقانون نافذ من يوم صدوره كقانون من قوانين الدولة. واذا كان المجلس الوطني لم يقره بعد فان مجال مناقشته والتحدث بشأنه ليس في اجتماع عام وأنما في لجان المجلس وفي المجلس نفسه ، والقول بغير ذلك بأن يسمح للآخرين بطلب عقد ندوات لمناقشة قوانين نافذة الأمر الذي تتسع معه المناقشة فتسمح بنقد مثل هذه القوانين الأمر الذي يشكل خطرا حقيقيا على الأمن العام والنظام العام.. بسبب التجمعات التي تحدث في مثل هذه الظروف وما يصاحبها من اثارات وانفعالات يصعب السيطرة عليها ورفض الندوات لمثل هذه الأغراض لا يتعارض مع حق النقد المباح الذي نطالعه يوميا على صفحات المجلات في حرية كاملة وأنما الذي يتعارض هوممارسة هذا الحق في تجمعات عامة تؤدي الى الاخلال بالأمن والنظام العام... والندوات ليست هي السبيل الوحيد للاتصال بالمواطنين وعدم الموافقة على عقدها لا يعني حرمان عضوالمجلس من حقه في الاتصال بهم والقول بغير ذلك يفيد أن حضرات أعضاء المجلس الذين لا يطلبون عقد ندوات لا يتصلون بالمواطنين وهوما لا يمكن التسليم به فالجميع يتصلون بالمواطنين ويستطلعون رأيهم في كل ما يهمهم

في حرية تامة وشكرا ".
لم يكن الأعضاء يتوقعون هذا الرد من وزارة الداخلية ولذا ساد جومن عدم الارتياح. فهذا الجواب أنما يعير عن ضيق أفق القيادة السياسية و تفكيرها المحدود حيال مسألة الحريات بشكل عام وحق النائب بشكل خاص في الاتصال بناخبيه من أجل اطلاعهم على آخر المستجدات سواء داخل البرلمان أوخارجه وخاصة فيما يتعلق بالقوانين التي تؤثر في مجرى حياتهم ومستقبل أبنائهم.
جاء تعليق العضومحسن مرهون على رد الوزير في الجلسة السابعة عشر المنعقدة في ١٢ يناير ١٩٧٥ وهذا هوتعليقه المدعوم بالحجج القانونية:
" سعادة الرئيس – المطلع على جواب سعادة وزير الداخلية يستغرب اولا استهتار ولا مسئولية الحكومة تجاه حقوق المواطنين وعدم اهتمامها بتطبيق القوانين التي تضعها هي بنفسها ، وتلاعبها في هذه القوانين ، رغم عدم صلاحيتها ، ورغم رجعيتها.
ففي جواب سعادة وزير الداخلية على سؤال ، بشأن منعي من عقد ندوة بعنوان- مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة –يقول :
أولا- بأن الطلب الذى قدم للوزارة لم تتوافر فى شأنه الشروط التى نصت عليها المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٣ بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات، الأمر الذي تمتنع معه الموافقة على عقد الندوة، وهذا كلام- مع الأسف- عار عن الصحة، ولا أساس له، ذلك أن الطلب الذى قدمته لعقد الندوة يشتمل على كافة الشروط، من تحديد للموضوع وللمكان، ومن مراعاة للوقت، ومن توقيع المواطنين من المنطقة بموافقتهم على هذه الندوة، وأرد على وزير الداخلية أن خطاب الرفض الذى جاءنى، لم يكن يشتمل على مثل هذا السبب للرفض، بل أقتصر فقط على خطاب مكون من عريضة "فورمة" عادية ، أرسلت الي كما ترسل أيضا الى غيرى، من أن هذه الندوة تخل بالأمن، أوبتعبير آخر، فقد منعت هذه الندوة لأسباب أمنية.
ثانيا - جاء فى جواب سعادة وزير الداخلية أنه الى جانب ما تقدم ، فقد أعطت المادة (٤) من المرسوم بقانون المشار اليه، المدير العام للشرطة حق منع الاجتماع العام، اذا كان من شأنه الاخلال بالأمن أوالنظام العام، بسبب الغاية منه، أوبسبب ظروف الزمان والمكان، أولأى سبب خطير، ترى.. هل ان ندوة لنائب فى المجلس الوطني – أي لممثل الشعب، الذى انتخبه الشعب – وندوة فى صلب موضوع يمس حياة المواطنين؟ هل ان ندوة مثل هذه تخل بالأمن؟ وهل ان الندوات السابقة قد حدث فيها اخلال بالأمن؟ أم هل أننا فى ظروف اجتماعية فى الوقت الحالي تفرض اعتبار الندوة مخلة بالأمن؟ هل هناك حالة طوارىء – مثلا – فى هذه الظروف؟ أوهل نعيش نحن الآن حالة حرب؟ أم هل أن هناك قوات

مسلحة أوأحزابا الى آخره تقوم بمحاولة انقلاب اوشيء من هذا القبيل ؟ نحن نعيش حالة طبيعية جدا، وعادية فأين هوالخوف على الأمن من ندوة تعقد في ناد صغير أمام المواطنين، أعتقد أن هذا كلام لا يأتي الا من شخص غير مسئول، ولا يأتي الا من جهة لم تحدد مسئوليتها ، أوبالأحرى على استعداد لأن تتلاعب دائما بالكلمات، من أجل سلب حقوق المواطنين – لقد قال سعادة الوزير " ومن ثم فقد أصبح من حقها عدم الموافقة على عقد الندوة ذلك أن المرسوم بقانون نافذ من يوم صدوره كقانون من قوانين الدولة، واذا كان المجلس الوطني لم يقره بعد فان مجال المناقشة فيه والتحدث بشأنه ليس فى اجتماع عام.. اننى أستغرب هذا الكلام، اذ متى تناقش القوانين، ولماذا لا نناقشها ؟ مرسوم بقانون أمن الدولة قانون ساري المفعول لا يحق لنا مناقشته، لأنه ساري المفعول ، قانون عمل لا يحق لنا مناقشته. لماذا؟ لأنه لم يناقش حتى الآن في المجلس، ولم يصبح حتى الأن ساري المفعول، اذن متى نناقش ؟ ومتى نطرح الأمور ؟ ومتى نوضح للمواطنين مجريات الأمور التى تمس حياتهم المباشرة، وألتي تطرح في هذا المجلس ، هل نناقشها في الخفاء ؟ هل تود الحكومة أن نناقش هذه الامور في الخفاء ؟ أم أن من صالحها أن نناقش هذه الأمور ونطرحها أمام الشعب علانية ، وأمام السلطة علانية ؟ هل تود الحكومة من أعضاء المجلس الوطني أن يشتغلوا في الظلام أيضا ؟ اننى أطرح هذا السؤال على الحكومة ، وعليها أن تفكر فيه مليا.

يقول سعادة الوزير : ان النقاش يجب أن يكون فقط في المجلس. والموضوع انما يناقش في لجان المجلس وفي المجلس نفسه كما لوأن الـ(٢٥٠) ألفا هم المجلس ، وحينما يتكلم المجلس، كما لوأن الـ (٢٥٠) الفا قد فهموا كل شيء وسمعوا كل شيء، وناقشوا كل شيء. لقد انتخبنا الشعب من أجل أن نطرح مشاكله معه بشكل مباشر،ونأخذ رأيه فى كل الأمور، حتى نتمكن من طرحها فى هذا المجلس، والا كان طرحنا لها بلا جدوى، وكان طرحنا طرحا لرأي شخصي- فقط- لا يمس المصلحة العامة. يقول سعادة الوزير أيضا ضمن أسبابه فى رفض هذه الندوة: وقد تتسع المناقشة، فتسمح بنقد مثل هذه القوانين، الأمر الذى يشكل خطرا حقيقيا على الأمن والنظام العام، بسبب التجمعات التى تحدث فى مثل هذه الظروف وما يصاحبها.. أنا أرى أن هذه العبارة هى التى تحمل جوهر منع الندوة، فسعادة الوزير يخاف من أن ننتقد القوانين التى تضعها الحكومة، وسعادة الوزير يخاف ذلك، لأنه واثق بأن هذه القوانين ضعيفة أمام المواطن، وان هذه القوانين لا يمكن أن تمر على المواطن، وأن هذه القوانين- خاصة حينما تناقش بشكل سليم علني حر- فانه سوف يتعمق رفض المواطن لها. لانها قوانين غير صالحة.

على كل- سعادة الرئيس- فكما قلت، - والكلام للعضومحسن مرهون - فان جوهر رفض الندوة هوهذه العبارة ، ان الحكومة تخاف أن نكشف الأمور الى المواطن، لأنها فى موقف ضعف بالفعل- فالحكومة تخاف أن يعى المواطن، ويدرك ما هوالمرسوم بقانون تدابير أمن الدولة؟ وما هى أيضا المشاكل الأخرى؟ وسوف تمنع ندوات أخرى فى مواضيع أخرى أيضا.
يقول سعادة الوزير " ورفض الندوات لمثل هذه الأغراض، لا يتعارض مع النقد المباح، الذى نطالعه يوميا على صفحات المجلات فى حرية كاملة ".. وأنا لا يسعنى الا أن أضحك على مثل هذه الفقرة، الحكومة من خلال كلام سعادة الوزير تتبجح بحرية الصحافة، وتتبجح بان هناك صحافة فى حين أن الصحافة الموجودة عندنا- ومع الأسف- صحافة رسمية، والبعض منها صحافة عميلة للحكومة، تتعامل مع الحكومة وشأن هذه الصحافة بعد أن أعطى الضوء الأخضر من قبل الحكومة.
وقد اختتم العضومحسن مرهون تعليقه بالقول أنه ليس هوالوحيد الذي تم منعه من اقامة ندوة وانما تم منع العضو عبدالرسول الجشي والعضو محمد جابر صباح والعضوعلي ربيعة.
لقد تعمدت نشر النص الكامل لكلام الوزير و العضو محسن مرهون وذلك بهدف اطلاع القارئ على حيثيات هذه القضية التي تمس جوهر الحرية وتؤثر في حاضر ومستقبل الحريات السياسية والمدنية. لا يوجد أدنى شك في أن التبريرات والحجج التي ساقها الوزير من أجل منع نائب الشعب من عقد ندوة يتناول فيها مع ناخبيه ومواطني دائرته أخطر القوانين يؤكد وبشكل صريح أن القيادة السياسية لا زالت تفكر بعقلية المرحلة السابقة لصدور الدستور واجراء الانتخابات النيابية، تلك العقلية التي تريد أن تهيمن على المجتمع عن طريق القوانين التعسفية التي سبقت الدستور والحياة النيابية وكذلك القوانين التي صدرت في عهد الديمقراطية والمشاركة السياسية وهي أشد فتكا وخطورة مثل مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة ومرسوم بمشروع قانون بشأن اصدار قانون العقوبات الذي قدمته الحكومة في الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٠ نوفمبر ٧٤ وتمت احالته الى لجنة الشئون التشريعية والقانونية.
في خضم هذه المعركة الحقوقية الضارية لفت نظرنا عدم مشاركة الكتلة الدينية في معركة قانون أمن الدولة مما أثار الريبة والشك لدى كتلة الشعب وكتلة الوسط. لكن لم يمضي وقت طويل حتى اكتشفنا أن سر هذا السكوت المطبق هونجاح الحكومة في اقناع أعضاء الكتلة الدينية بأن هذا القانون انما هوموجه فقط للعلمانيين والشيوعيين. على ضوء هذا الموقف المهادن امتلأت الساحة السياسية البحرينية بالاشاعات حول ابرام صفقة سياسية بين الكتلة الدينية والحكومة. وبهدف استجلاء الأمور والتأكد من موقف الكتلة الدينية من القانون المثير للجدل حرصت جريدة السياسة الكويتية على عقد اللقاء

التالي مع الشيخ عيسى قاسم.
تم نشر المقابلة في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ وحرص مراسل جريدة السياسية الكويتية الاستاذ محمد زين على اختيار أربعة عناوين كمنشيتات على اعتبار أنها تمثل خلاصة آراء الشيخ وهي: ١. نحن مع أمن الدولة وضد الدكتاتورية في الحكم. ٢. لم نقل رأينا بعد في قانون أمن الدولة. ٣. الصراع داخل المجلس كان بقصد حب الظهور. ٤. اذا كان يهم الدولة الأمن والاستقرار عليها أن تمنع الخمر.
كان السؤال الأول عن موقف الكتلة من قانون أمن الدولة وجاء جواب الشيخ عيسى قاسم وفيه الكثير من الغموض ويغلب عليه الطابع الفلسفي وهو كالآتي: "
" لا استطيع الآن أن أقول أنني موافق عليه أوغير موافق... أحب أن أقول أن لهذا القانون أيجابيات وسلبيات والموازنة في نظرنا لن تكون في مصلحة محضة وبين مضرة محضة... وأنما على أساس أن هناك مضرتين ومصلحتين ستكون الموازنة بين المصلحتين في حجمهما.. ولا بد أن يكون لنا منطلقا خاصا في تقييم أي مسألة مطروحة على الساحة. نحن نحاول أن نخضع السياسة للدين ولا نخضع الدين للسياسة ومن هذا المنطلق سنحكم العدالة الدينية والقاعدة العقلية والشرعية وهي قاعدة ارتكاب أخف الضررين. وفي الطرف الثاني من الضروري جدا أن نفكر في تطبيق العدالة وفي الحين الذي يهمنا أمن الدولة والاستقرار وعدم السماح بتسرب تيارات..... وفي نفس الوقت يهمنا أن لا نسمح للحكم الحالي بالدكتاتورية المطلقة".
ولأن الصحفي ضاع في متاهات هذا الجواب العائم والغير مفهوم فقد توجه اليه بالسؤال التالي:" من هذه الاشارات في حديثك هل أفهم أنك ستكون مع قانون أمن الدولة؟ وجاء رد الشيخ عائما مبهما كسابقه:
" أريدك أن تفهم أنني سأقف من الموضوع موقفا سلبيا أوايجابيا.. موقفي سينبع من المقاييس الدينية العامة وبفهمي الشخصي القابل للغلط والغفلة في تطبيق المقاييس الدينية وقد تكون المآخذ شخصية لا دينية بعد ذلك".
لكن السؤال الذي أغضب الشيخ هوذلك المتعلق بلقاء الكتلة الدينية مع الحكومة وكان السؤال كالتالي: سمعت هنا أن الحكومة استدعت قبل اصدار المرسوم مجموعة من النواب كانت الكتلة الدينية على رأسها.. وبعد المناقشة السريعة أعطيتم موافقة عليه؟
يقول الصحفي محمد زين أن هذا السؤال أثار حفيظة الشيخ عيسى قاسم وأغضبه كثيرا وكانت اجابته في بادئ الأمر في صيغة التساؤل التالي الذي يحمل في طياته صفة النفي :
" ما هوالمستند... وأين دليلك على أن الحكومة استدعتني مع مجموعة من النواب؟ ".
لكن الشيخ عاد ليؤكد على حدوث الواقعة بطريقة دبلوماسية – " من الطبيعي أن تحاول

الحكومة أن تستشف آراء النواب ويكون الاتصال على مستوى فردي في كثير من الأحيان بين النواب بعضهم البعض وبين النواب والحكومة... وحتى الآن لم تستطع أي جهة من الجهات أن تأخذ مني موافقة على أي شيء".

كان السؤال الأخير المتعلق بالقانون هو:- يتردد الآن بأن هذا المرسوم أوالقانون سيؤثر كثيرا على سير الحياة الديمقراطية من حيث تعارضه مع بعض مواد الدستور؟

ورد الشيخ عيسى بالآتي : " أنا معك في هذا... لم أنفي أن في القانون أوالمرسوم سلبيات ولم أحدد جهة هذه السلبيات.. وفي الوقت نفسه نحن نحارب دكتاتورية تتطلع الى سلطان أكبر من السلطان المحدود الآن ، نتطلع الى الحد من الوصول بالبلد الى دكتاتورية تبقي البلد في حالة جمود فكري وتقضي على الخط الحضاري الأصيل. والانسان عندما يعطي من نفسه كل ما يملك في سبيل تجنيب هذا البلد مثل هذه المزالق والمنحدرات قد يرتكب بعض المضار التي يراها خفيفة بالموازنة وان كان هوفي المبدأ يقر بأنها مضار".

هذه هي ردود الشيخ عيسى قاسم فيما يتعلق بالقانون الذي أصبح منذ لحظة صدوره وتطبيقه سيفا مسلطا على رقاب المعارضين السياسيين.

واذا افترضنا في أحسن الأحوال أن موقف الكتلة هوموقف المحايد وليس المؤيد للحكومة فأن هذا الموقف السلبي فيه ما يكفي لبعث الخوف والهلع في صفوف المعارضة وهذا ما دفع الناشطين السياسيين في منطقة باربار التابعة للدائرة الانتخابية للشيخ عيسى قاسم لدعوة الشيخ الى قريتهم من أجل استجلاء موقف كتلته من القانون. يقول سيد جعفر الوداعي وهو أحد النشطاء السياسيين والنقابيين وعضوجبهة التحرير الوطني (جمعية المنبر التقدمي حاليا) أن اللقاء تم في مسجد الشيخ علي بن حماد وأنه تعمد أن يسأل الشيخ عيسى قاسم بشكل مباشر عن موقفه من القانون لكنه فوجئ بجواب الشيخ عيسى قاسم القائل وبدون تردد بأن هذا القانون لا يخاف منه الا خفافيش الظلام ويقصد بذلك الشيوعيين. يقول السيد جعفر الوداعي أن هذا الجواب أثار بطبيعة الحال استنكار الحضور وأنه بادر بالرد على الشيخ بالقول " أن أول من سينكوي بنار هذا القانون هوأنت يا شيخ عيسى".

والآن دعونا نرى كيف كان دفاع القيادة السياسية عن هذا القانون.

في المقابلة الصحفية التي أجرتها مجلة صدى الأسبوع في الرابع من فبراير ١٩٧٥ مع رئيس حكومة البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قال رئيس الوزراء : " قبل أن نتساءل لماذا أصدرت الحكومة هذا القانون يجب أن نتذكر ما حدث في السنة الماضية (يقصد سلسلة الاضرابات العمالية) وبرغم وجود مجلس نيابي منتخب من الشعب. لماذا تحدث في البحرين ساحات سياسية غير الساحة المعترف بها كسلطة تشريعية والتي يمكن أن تحاسب الوزير ورئيس الوزراء.. ليس هناك ما يمنع من وجود وجهات نظر متعارضة ولكن

ليس بدرجة الاثارة الواردة من الخارج والمرتبطة بتنظيمات دخيلة علينا وعلى أوضاعنا. وقانون أمن الدولة لم يخلق لقمع الحريات في هذا البلد ونحن بهذا القانون لا نهدف مطلقا الى تقييد الحريات أوتعقيد أوتقليص الحياة الديمقراطية ويجب أن نحافظ عليها خاصة من الذين يحاولون اثارة المشاكل أمام أوضاعنا الديمقراطية.. أن هناك مجلسا نيابيا ومن المفروض أن تبحث فيه مشاكل البلاد باعتباره السلطة التشريعية الوحيدة في هذا البلد. وقال أيضا : الحياة الديمقراطية والمحافظة علي الحريات لا تعني مطلقا المساس بأمن الدولة واستقرار هذا البلد الذي في الدرجة الأولى وحتى الحريات لها حدود والكل يعرفها ويجب ألا ندس رأسنا في الرمال وينبغي أن نرى ما يحدث في بعض البلدان ويسمى بالحياة الديمقراطية وما يحدث عندنا...فاستقرار البحرين وأمنها هو أمر أساسي... بدونه لا تستقيم أية حياة ديمقراطية ولا يتحقق أي تقدم ".

من خلال هذا الحديث يبدو بشكل واضح وجلي مدى اصرار الشيخ خليفة على تطبيق قانون أمن الدولة بالرغم من أنه يتعارض وما نص عليه الدستور من حريات مدنية وسياسية ونقابية. فالشيخ خليفة يرى أن متطلبات الاستقرار والأمن تقتضي تقييد حركة المجتمع والغاء كافة أشكال التعبير وأن يستعاض عنها بتحويل كافة المشاكل والقضايا الى البرلمان. أي أن البرلمان بدل أن يكون حارسا وضامنا للحريات و مدافعا عنها يتحول البرلمان بموافقته على قانون أمن الدولة الى أداة لمصادرة حريات المواطنين وتقييد حركتهم.

من الأمور التي تبعث على الاستغراب الطريقة التي تعامل فيها السفير البريطاني مع الأزمة الحقوقية والسياسية التي صنعها قانون أمن الدولة حيث أنه تجاهل هذه الأزمة وذهب للحديث عن انتصار الحكومة. يقول السفير تش Tesh في التقرير المطول الذي بعث به الى الخارجية والكومنولث في الثاني من شهر يناير ١٩٧٥ أن الحكومة على ما يبدوودعت هذه السنة ادارتها للحكم بعزيمة ثابتة وبمعنويات عالية أكبر من العام الذي سبقه وهي في وضع أفضل من الأعضاء المنتخبين. وعبر السفير عن أمله في أن ينعكس هذا (النجاح) على رئيس الوزراء الذي قام بحمل عبئ ثقيل خلال سنة بدا فيها أنه قد بدأ يفقد الثقة في من حوله. يقول السفير أن الشيخ خليفة وبعد فقد ابنه الذي يكن له المحبة أكثر من غيره وموت صقره (falcon) وهو الطير المفضل لديه أن هذا ترك أثره الحزين على وجهه وجعله يعتزل الناس. لكن السفير يستدرك فيقول أن الشيخ خليفة لا زال على ما يبدويدير وزارة الداخلية من خلال الوزير الجديد الذي يتمتع بالوعي لكنه غير واثق من نفسه فيما تحول المدير العام للشرطة للقيام بدور الاستشاري والمالي. ويشير السفير لجهاز الأمن فيقول أن رئيس الجهاز يقف في الساحة الخلفية هذه الأيام مشغولا باصلاح شبكة الاستخبارات بالرغم من أنه اكتشف ازدياد الصعوبة في تغطية كل الساحة.

في الحادي من مارس ١٩٧٥ دخل السفير معركة الدفاع عن قانون أمن الدولة فقال في رسالته المرسلة الى لوكاس بدائرة الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية ما يلي: أن القانون في حقيقة الأمر شرعي أوهكذا يقول محامو الحكومة وذلك الى أن يتم اعلان المجلس الوطني بطلان القانون. ويضيف القول أن المعتقلين ومحاميهم لا يريدون الاستفادة من المرسوم الأميري الخاص بالأمن العام (قانون تدابير أمن الدولة) الذي يعطيهم حق الذهاب الى المحاكم وكل ذلك تحاشيا من أن يفسر ذلك على أنه اعتراف بشرعية القانون.

بعد ذلك تطرق السفير الى الجلسة السرية التي عقدت في شهر نوفمبر وقال أن الأعضاء المنتخبين تيقنوا من جدية الانذار الذي قدمته الحكومة والذي وصل - حسب قول أحد الوزراء - الى درجة التهديد بحل البرلمان، وعلى هذا الاساس سيبقى القانون في المرتبة الدنيا في أجندة اللجنة الخاصة بالمجلس (اللجنة التشريعية).

في هذا السياق وكعادة السفير في استخدام المعارضة كمشجب وجه الاتهام للماركسيين وأنهم وراء العدد الكبير من الرسائل والبرقيات والعرائض التي كانت ترد الى المجلس من قبل الطلبة في الخارج منذ بداية شهر يناير وبترتيب منهم، الا أن المجلس التزم السكوت حيال هذا الموضوع.

واختتم السفير رسالته بالقول "أن هناك ما يشير الى أن الحكومة تفكر في أحد أمرين : أما أنها تقوم بتعديل قانون أكتوبر (قانون أمن الدولة) أوأنها تساوم عليه من أجل ادخال اضافات قاسية في مسودة قانون العقوبات الموجود في اللجنة (لجنة الشئون التشريعية والقانونية) - وهذا يوحي بأن الحكومة تعتقد بأن اعطاء الأعضاء قليلا من حفظ ماء الوجه ربما دفع المجلس للموافقة على القانون".

كانت الحلقة الضعيفة في جبهة المعارضة للقانون هي الكتلة الدينية كما اسلفنا وعلى ضوء ذلك تحرك اليساريون والتقدميون لحشد المواطنين وممارسة الضغط على أعضاء الكتلة الدينية وبالأخص الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبدالأمير الجمري. وقد تم ترتيب الحافلات (الباصات) من قبل اليساريين لنقل المواطنين الى منازل قيادات الكتلة الدينية حيث باشروا الاعتصام أمام منازلهم وناشدوهم بتغيير موقفهم من القانون. الى جانب ذلك تم تحرير عريضة رافضة للقانون ضمت حوالي ثلاثين الف توقيع ومن خلالها تم تشيكل وفد يمثل العريضة الى جانب ممثلين عن المعتقلين السياسيين الذين عانوا من تطبيق قانون أمن الدولة. يقول الأستاذ علي الشيراوي وهو أحد أعضاء الوفد الرئيسيين أنه من ضمن الجماعة التي قامت بزيارة الشيخ عيسى قاسم في منزله وأن الزيارة بدأت منذ المساء ولم تنتهي الا بعد تناول العشاء وأنهم أمضوا هذا الوقت الطويل في محاولة لاقناع الشيخ بخطورة هذا القانون الذي لا يفرق بين العلماني والديني وأنه يستهدف

الجميع ، لكن الشيخ أبى أن يتراجع عن موقفه ومن أجل انهاء اللقاء اكتفى بتقديم الوعد لهم بمراجعة الموقف مع أعضاء كتلته.

في الواقع أن هذه الحملات والزيارات المنظمة قد فعلت فعلها في الضغط على الكتلة الدينية من أجل تغيير موقفها وقد أدى هذا التغيير بطبيعة الحال الى الحاق الهزيمة المنكرة بالقيادة السياسية ومن ورائها السفارة البريطانية الأمر الذي حدا بالحكومة لاصدار بيانها الشهير حول الأزمة مع المجلس الوطني.

على أثر هذا الانقلاب في الموقف من المهم جدا الاطلاع على وجهة نظر الكتلة الدينية وذلك من خلال اللقاء الذي أجرته مجلة صدى الأسبوع مع الشيخ عبدالأمير الجمري في ١٧ يونيو ١٩٧٥. في سؤال الجريدة عن موقف كتلته من قانون أمن الدولة أجاب الشيخ بالآتي:

"لقد قررنا منذ البداية أن نرفض هذا المشروع، لقد رأينا فيه عودة بالبلد الى الوراء ولذلك لم يكن هناك مناص من رفضه".

أما السؤال التالي فكان كالآتي: لماذا سكتم طيلة هذه المدة عن التعليق عليه سلبا أوايجابا ؟ الجواب " لقد فضلنا الصمت الى أن يحين طرح الموضوع بشكل علني في المجلس الوطني. لم نكن نريد أن نتخذ مواقف في غير موضعها، كما أننا لم نكن نريد من وراء مناهضتنا للمشروع أن نستفز أي طرف من الأطراف، أما وقد حان الوقت لنقول كلمتنا فقد قلناها صريحة برفض القانون والمطالبة بالغائه ".

أما السؤال الأخير فكان بخصوص موضوع اتصال الحكومة بأعضاء المجلس الوطني بهدف استمزاج آرائهم في موضوع القانون وذلك قبل اصداره وكان جواب الشيخ الجمري: " أن هذه واقعة لا يستطيع أن يؤكدها ، ولكنه يستطيع أن يؤكد بأنهم (الكتلة الدينية) كانوا قد اتخذوا قرارا برفضه ".

من خلال هذه الأجوبة يبدو واضحا نفي الشيخ الجمري لاتصال كتلته بالحكومة أوعقد اتفاق معها. مما لا شك فيه أن الكتلة الدينية قد رفضت القانون لكن هذا الرفض لم يأتي الا متأخرا جدا ونتيجة عوامل عدة منها ضغوطات الشارع وفشل الاتفاق مع الحكومة. يعود الفضل في الكشف عن هذا الاتصال وتفاصيله الى الوثائق البريطانية التي أكدت حدوث الاتفاق الذي ما لبث أن انهار للأسباب التي أشار اليها السفير في تقاريره.

كان الشعور السائد في الوسط السياسي أن يتوصل الطرفان المتنازعان - المجلس والحكومة - الى تسوية سياسية توافقية ولكن وأمام اصرار الحكومة على سريان مفعول القانون تبددت آمال وجود بوادر تسوية أومصالحة. ومع انتقال الكتلة الدينية من الموقف الداعم للحكومة الى الموقف الرافض للقانون تغيرت موازين القوى لصالح المجلس الوطني وحينها

تأكدت السلطة من هزيمة المرسوم بقانون في حال تم عرضه للمناقشة. كان رد فعل الحكومة لهذه الهزيمة قوي جدا اذ سارعت الى مقاطعة جلسات المجلس الوطني وكانت الجلسة الأولى التي قاطعتها هي جلسة ٨ يونيوأما الثانية فهي جلسة يوم الأحد الموافق ١٥ يونيو وقد تم تأجيلها بعد حضور كل من وزير الداخلية ووزير الاعلام و وزير شئون الوزراء الى المجلس الوطني وابلاغهم رئيس المجلس باعتذار الحكومة عن الحضور الأمر الذي ترتب عليه فض اجتماعات المجلس بسبب عدم شرعية انعقاده.

في نفس هذا اليوم وبعد انتهاء جلسة الحكومة عقد وزير الاعلام مؤتمرا صحفيا تلى فيه بيان الحكومة حول الأزمة الدستورية وهذا هو النص الكامل للبيان:

"تود الحكرمة ايمانا منها بالاسلوب الديمقراطي الذي ارتضيناه جميعا مسلكا وطريقا في حياتنا السياسية ومنهجا من التعامل بين الشعب وسلطة الدولة أن تبين للمواطنين وتجلي لهم الحقائق وتزيل ما حدث من ملابسات وتوضح لهم الخلفيات التي دعتها الى ممارسة حقها فى الامتناع عن حضور جلسة المجلس الوطني صباح اليوم الاحد.. أن الحكومة وهي الحريصة على صيانة الحياة الديمقراطية فى ظل الدستور قد دأبت على اعادة النظر في كافة القوانين المطبقة لتكون متفقة مع الدستور... وقد لمست الحكومة تحفظات من أعضاء المجلس الوطني على قانون الأمن العام لسنة ١٩٦٥ورغبته في استبداله وذلك أثناء الدورة الأولى من الفصل التشريعي الأول واستجابة من الحكومة لتلك الرغبة وسياستها أعدت مسودة قانون راعت فيه وجهات نظر اعضاء المجلس الوطني ووازنت فيه بين حالة البلاد وقانون يحفظ لها أمنها الداخلي والخارجي ورقابة قضائية تضمن عدالة تطبيقية.

ثم قامت الحكومة أثناء عطلة الصيف باستشارة كل أعضاء المجلس الوطني وجرت مناقشة لمواد المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة قبل اصداره وأدخلت عليها تعديلات تتفق والاتجاهات المختلفة حتى اصبح بالصورة التي صدر بها فكان معبرا عن كافة الاراء التي طرحت اثناء مناقشته وقد اصدرته الحكومة بمرسوم بعد أن استشفت رغبة في ذلك تحقيقا لتبسيط خطوات اصداره ولحاجة في البلاد اليه وبذلك يكون اصدار المرسوم قد استوفى الشروط القانونية والدستورية. الا أنه فى مطلع الدورة الحالية قد لمست الحكومة رغبة من بعض الاعضاء فى اعادة النظر فى المرسرم بقانون وايجاد اسلرب آخر لتطبيق بنوده فكان أن اتفق على تأجيل الموضرع حتى يفسح المجال للحكومة لاعادة النظر فيه وايجاد صيغة مقبولة والتوصل الى نصوص تتحقق بها المصلحة العليا للبلاد وتتفادى كل ما من شانه أن يؤثر في العلاقات على السلطتين أويؤدى الى الاضرار بمصلحة البلاد التي نحرص جميعا عليها وقد بقي الوضع حسب هذا الاتفاق حتى الاسبوعين الأخيرين

حيث فوجئت الحكومة برغبة اعضاء المجلس لاعتبارات وعوامل مختلفة أن يطرح الموضوع لمناقشته داخل المجلس خلال هذه الدورة.....

ونظرا لحساسية هذا الموضوع وأهميته ليس بالنسبة للبحرين فحسب وأنما بالنسبة لأمن المنطقة كلها ولعدم وجود أي مصلحة في أن يطرح في جلسة علنية حيث لا يستفيد من ذلك سوى أعداء هذه البلاد ومن يرغب في تقويض دعائم الاستقرار والرخاء في هذه المنطقة باتخاذه وسيلة لذلك ولرغبة الحكومة الأكيدة في التعاون مع المجلس الوطني وبالاتفاق على النقاط الاساسية بعيدا عن جو المزايدات فأن الحكومة قد فضلت تأجيل جلسة لمجلس الوطني حتى يتسنى للجميع الاتفاق على صيغة مقبولة تحفظ للبلاد أمنها وللسلطة روح التعاون والتفاهم".

بعد الانتهاء من تلاوة البيان سأل أحد الصحفيين عما اذا كان من الممكن حل الأزمة قبل انتهاء الدورة الحالية للمجلس خاصة وأنه لم يتبق منها سوى اسبوعين ورد الوزير بالقول بأن النيات متوفرة لحل الأزمة قبل انتهاء الدورة الحالية.

في تعليقه على مقاطعة الحكومة لجلسات المجلس الوطني يقول السفير البريطاني في رسالته التي بعث بها الى السيد آي. تي.ام.لوكاس I.T.M.Lucas من دائرة الشرق الأوسط أن السبب هو الخلاف الناشب بين اعضاء المجلس من الوزراء والأعضاء المنتخبين حول قانون أمن الدولة الذي أصدره الأمير في أكتوبر وخلال عطلة المجلس وأن طرح هذا القانون - كما يعلم لوكاس - جاء نتيجة اصرار الأجنحة اليسارية والوطنيين على الغاء قانون الأمن العام لعام ١٩٦٥ وشعور الحكومة بعدم القدرة على الحصول على الأغلبية لتمرير القانون البديل والملائم لهما. يقول السفير أن القانون غامض وغير مرض في بعض النواحي وأن الوزراء على استعداد للاعتراف بذلك لكن هذا القانون على اقل تقدير ساعد لتقديم الخمسة الباقين من المعتقلين الى المحاكمة واطلاق سراح اثنين منهم. وحسب المبدأ الدستوري فأن القانون سيبقى ساري المفعول الى أن يتم تصديق النواب عليه. ويشير السفير الى تحويل القانون الى اللجنة البرلمانية الخاصة ويقول أن الحكومة سبق وأن حذرت الاعضاء في الجلسة السرية للاختيار بين التصديق على القانون أو الرجوع الى قانون الأمن العام، وأن النواب المنتخبون يتذكرون بدون شك الخط المتشدد الذي انتهجته الحكومة في قضية شركة ألبا في شهر يونيو الماضي ولذا فهم على ما يبدو مقتنعون بجعل الأمور تسير كما هي عليه الآن. الحكومة تأمل آجلا أم عاجلا أن يوفر الدينيون و المعتدلون الأغلبية المطلوبة والا فان النواب المنتخبون سيقتنعون بترك الأمور تسير كما هي بدون تحديد. وعلى كل حال فأنه يبدووكأن الجماعة الدينية قد عقدت صفقة مع كتلة الشعب الماركسية في مقابل وعد الأخيرة بتقديم الدعم لهم في القضايا

الاسلامية كالتحريم والبغاء. بعد ذلك يتحدث السفير عن احتمال وضع الحكومة خطة لسحب المرسوم وتقديمه في صورة مشروع والعمل على مناقشة التعديلات مع الاعضاء بشكل سري لكن السفير يستدرك فيقول أنه في غياب رئيس الوزراء في لندن فأن جميع الأعضاء يصرون على مناقشة المرسوم اعتمادا على تقرير اللجنة التي رفضته على اعتبار أنه غامض وغير دستوري وتم تقديمه بطريقة خاطئة. في الثامن من يونيووبعد نقاش طويل في لوبي المجلس - والحديث ما زال للسفير - اتخذ الوزراء قرارا بالامتناع عن حضور جلسات المجلس وفي غياب الحكومة أعلن رئيس المجلس عدم دستورية الجلسات.

ما هوجدير بلفت النظر في ها السياق التقرير الذي أصدرته اللجنة التشريعية في المجلس حول قانون تدابير أمن الدولة وتمت تلاوته في جلسة الأحد ٢٢ يونيو ١٩٧٥. يقول التقرير في احدى فقراته ما يلي:

" أن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا عن طريق القوانين الرادعة غير الديمقراطية، بل عن طريق القنوات التشريعية عبر حوار ديمقراطي بناء. وعن طريق تعميم الرخاء وتطبيق العدالة والقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وايجاد الحلول لها... والاهتمام المتزايد بالمواطنين وبحاجاتهم ".

وقد اختتمت اللجنة تقريرها تاركة للمجلس اتخاذ القرار المناسب بصدده، أما بتأجيل النظر فيه لاتاحة الفرصة للحكومة لاعادة النظر فيه خلال عطلة الصيف أومناقشته الآن.

بيان كتلة الشعب

كان من المقرر أن تصدر كتلة الشعب بيانها حول الأزمة في النصف الثاني من شهر يونيو لكن وبمجرد سماعها عن عزم الحكومة اصدار البيان السالف الذكر أجلت الكتلة بيانها الذي لم يصدر الا في ٨ يوليو. و في هذا البيان الذي نعرضه بالكامل وجهت الكتلة نقدها لمواقف الحكومة وحملت النظام السياسي مسئولية اختلاق الأزمات كما هو مبين أدناه:

"ايمانا منا بضرورة ترسيخ الحياة الديمقراطية فى هذا البلد الحبيب والالتصاق بجماهير الشعب التصاقا حيويا واطلاعها على مجريات الأمور ولاظهار الحقيقة أمامها والتفاعل معها فيما يطرأ من متغيرات سياسية، وايمانا من أن الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق ما لم تتوفر المشاركة الشعبية الحقيقية فى توجيه دفة البلاد، وحيث أن مكاسب شعبنا الديمقراطية والتى لم تتحقق الا بعد نضال مرير قد تعرضت لهزة كادت أن ترجعها الى ما قبل الدستور والحياة البرلمانية وتعميق المسيرة فى طريق البناء

الديمقراطي باصدار مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة السيء الذكر والذى تعرض الى نقد ومعارضة واسعة من قبل الجماهير الشعبية، لقد م ارتاينا ان نضع النقاط على الحروف حتى لا يكون هناك أي لبس فى فهم ما كان يجرى، محددين بذلك موقفنا من ملابسات هذ الموضوع.

بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤ وقبل انعقاد المجلس الوطني بساعات قليلة فاجأت الحكومة المواطنين باصدار مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة السيء الذكر مستغلة بذلك النصوص الدستورية استغلالا فاحشا منافيا لأبسط العلاقات البرلمانية والأصول الديمقراطية... هذا المرسوم الذى لاقى معارضة عامة وفورية من قبل كافة فئات الشعب التى رفضته رفضا باتا للتعسف الفاضح الذي يحتويه ولخرقه لأدنى الحقوق الشخصية للمواطنين ولهدمه لكل معنى من معاني الديمقراطية، خاصة وأن صدوره هذا قد سبقه حملة اعتقالات واسعة أشاعت جوا من الارهاب وعدم الثقة وخيبة الآمال فى امكانية خلق وضع ديمقراطي يتمتع به المواطن بحقوقه الأساسية.

ولقد كان موقفنا منذ البداية تجاه هذا المرسوم موقفا شاجبا معارضا له ومنسجما انسجاما فعليا مع آمال وأماني الجماهير الشعبية فى بناء حياة حرة كريمة أساسها الديمقراطية وكرامة الانسان.

أن الجهات الرسمية وعلى لسان بعض المسئولين فى الحكومة تحاول أن تبرر موقفها من هذا المرسوم عن طريق التصريحات الرسمية في الصحافة والبيانات الحكومية، وذلك بزج كافة اتجاهات المجلس الوطنى فى اللعبة محاولة الايحاء بأنها قد استمزجت رأي كافة عناصر المجلس على اختلاف اتجاهاتهم السياسية وأطلعتهم على المرسوم وأنها لم تصدره الا بعد موافقتهم.

أننا نعتبر مثل هذه التصريحات ليست سوى أقاويل لا تعتمد على أساس الواقع الفعلي، ذلك أننا نعلنها صراحة بأن الحكومة لم تطلعنا على مثل هذا المرسوم ولم تأخذ رأينا فيه مطلقا، وأنها قد فاجأتنا به كما فوجئ به أي مواطن، ونحن نعتقد أن موقفها هذا كان نابعا من قناعه تامة لديها أن الاتجاه الذي نمثله لا يمكن أن يرضى بأي خرق للحياة الديمقراطية أوأية مساومة عليها. وبهذا فلقد كان واضحا لديها دون حاجة لاطلاعنا على المرسوم أننا لابد وأن نقف موقف المعارضة له وأن نتخذ كافة الاجراءات لفضحه وتعريته أمام الجماهير. هذا ما حدث بالفعل حيث عارضنا هذا المرسوم منذ صدوره ومارسنا كافة الامكانيات المتوفرة سواء عن طريق عرضنا لموضوعه واثارته في جلسات المجلس الوطني أوعن طريق الصحافة وغيرها لفضحه وتوضيح هويته غير الديمقراطية عدا عن أننا قد طالبنا تكرارا بالسماح لنا لدى الجهات المسئولة بعقد ندوات عامة بقصد ممارسة

فضح هذا المرسوم وكشف هويته الا أن السلطات لم تجز لنا ذلك رغم أنه من الحقوق الأساسية.

بالاضافة لكل ما تقدم فلقد حاولنا وبالتعاون مع باقي أعضاء المجلس الوطني حل هذه الأزمة التي تهدد الحياة الديمقراطية بالطرق الودية والاتصالات الجانبية مع الحكومة محاولين بذلك اقناعها بالغاء المرسوم الا أنها ورغم وعودها المتكررة بتنفيذ رغبات المجلس ما كانت لتعيرأدنى اهتمام ولم تكن تقدم سوى وعودا مجردة حتى شارف دور الانعقاد الثاني على الانتهاء مما اضطرنا وفي جلسة ٤ مايو ١٩٧٥ أن نثير موضوع المرسوم مطالبين بمناقشته والتصويت عليه وذلك بعد أن أستنفدنا كافة الطرق وارتأينا أن على المجلس في نهاية الأمر أن يواجه هذا الموضوع مواجهة شجاعة وأن يتحمل مسئوليته تجاه المواطنين باتخاذ الموقف المحدد والواضح الذي سوف يحدد علاقته المستقبلية بالجماهير الشعبية ويضع الأسس الفعالة الكفيلة ببناء الحياة الديمقرطية.

لقد وقف المجلس الوطني في الآونة الأخيرة بكافة عناصره واتجاهاته موقفا جيدا وموحدا في مواجهة هذا المرسوم السيئ الذكر مما أربك الحكومة التي كانت تأمل في تمريره، ويرجع الفضل في هذا أولا وأخيرا الى موقف جماهيرنا الشعبية الواعية لأية محاولة لضرب مكاسبها في الحرية والديمقراطية، وأثبت المجلس أنه على اختلافات وجهات النظر حري دائما بالوقوف في وجه أي تحرك لضرب العمل الديمقراطي.

ورغم كل هذه المعارضة العامة والشاملة من قبل كافة فئات الشعب وممثليهم الشرعيين لهذا المرسوم الا أن الحكومة لم تستجب لضرورة انهاء مثل هذا الوضع الشاذ بل أن بعض المسئولين فيها قد صرحوا بأنهم قد فوجئوابهذه المعارضة العامة الموحدة ولم يشكل هذا الامر حافزا لها للعمل الديمقراطى بل انها صعدت الموقف الى درجة التلميح بحل المجلس وانهاء الحياة البرلمانية الأمر الذي لم يكن يرتضيه أحد.

وحاول أعضاء المجلس بكافة اتجاهاتهم وبعد أن اتفقوا على حد أدنى حفاظا على التجربة الديمقراطية ومن خلال الاتصالات بالحكومة أن يصلوا الى حل لأزمة الطريق المسدود التي خلقها موقف الحكومة برفضها اتباع القنوات الدستورية البرلمانية لحل المشاكل المطروحة. ورغم أن أعضاء المجلس قد قدموا تنازلات معقولة وبذلوا جهدا واسعا لحل هذا الاشكال وذلك في سبيل ألا تتعرض الحياة الديمقراطية لأي خطر، الا أن الحكومة عملت على فرض الأمرالواقع مستغلة بذلك ومن جديد الثغرات الدستورية استغلالا فاحشا، وكانت أن امتنعت عن حضور جلسات المجلس الوطني الأخيرة لتتحاشى مناقشة المرسوم وتفوت على المجلس اتخاذ قراره الديمقراطي بشأنه واستمر ذلك حتى صدور مرسوم فض الدورة لدور الانعقاد الثاني.

١. أننا اذ نشجب مواقف الحكومة هذه من تمييع للعمل البرلماني وتخط للقنوات الدستورية الديمقراطية في معالجة المسائل المطروحة فأننا ندعوها الى تجاوز العقلية والأساليب القديمة في معالجة المشاكل الاجتماعية وأن تلتزم بنصوص الدستور والحياة البرلمانية اللذين ارتضتهما، وأن تتعاون والسلطة التشريعية في حل هذه المشاكل لا أن تضع العصي بين العجلات فتعيق المسيرة.

٢. كذلك فأننا ندعوها الى اثبات حسن نواياها والتي أكدت عليها مرارا وذلك باطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة، خاصة بعد وضوح الرفض التام والقاطع من قبل جماهير الشعب للمرسوم وأساليب الارهاب والقمع.

٣. وأننا اذ نشيد بالموقف الموحد لكافة الاتجاهيات والعناصر في المجلس الوطني في مواجهة المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة ومن أجل ترسيخ الحياة الديمقراطية وكرامة المواطن وحريته فأننا ندعوهذه الاتجاهات على اختلافها أن تحافظ على موقفها الموحد هذا وأن تزيده صلابة حفاظا على على التجربة والمكاسب الديمقراطية ".

وقد وقع على البيان أعضاء تكتل الشعب وهم علي ربيعة ومحمد سلمان حماد ومحمد جابر صباح ومحسن مرهون وعيسى حسن الذوادي وعبدالله المعاودة وخالد الذوادي.

تم نشر هذا البيان في مجلة صدى الاسبوع وكان صداه واسعا في أوساط المواطنين والمهتمين بالشأن العام بالاضافة الى اهتمام الصحافة الكويتية به وبذلك حقق الهدف المنشود وهو فضح وتفنيد ادعاءات السلطة التي حاولت تحميل المجلس الوطني مسئولية الوصول الى الطريق المسدود. كان رد فعل السلطة عنيفا جدا على نشر هذا البيان حيث أقدمت على اعتقال الصحفي الذي قام بنشر البيان وهوالاستاذ ابراهيم بشمي بالاضافة الى توقيف المجلة عن الصدور بحجة مخالفة قانون المطبوعات.

في هذا الظرف المعقد والحساس أصبح الوضع السياسي في حالة من الترقب والحذر وراجت الشائعات القائلة بأن الحكومة أصبحت قاب قوسين أوأدنى من حل المجلس الوطني.

في الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٧٥ الى السيد آي. تي. أم. لوكاس عبر السفير عن تشاؤمه لعدم نجاح الحكومة في كسب التأييد للقانون حيث قال أن موقف الحكومة مني بالنكسة عندما غيرت الكتلة الدينية موقفها وانتقلت الى الموقف الداعم للماركسيين وهوالموقف الذي يصر على مناقشة تقرير اللجنة. وعن سبب تغير الموقف يقول السفير أن هذا التغيير حدث بسبب رفض الحكومة القبول بمقترحات الكتلة الاسلامية التي لم تقف عند حد ادخال التعديلات الاسلامية في العديد من القوانين. ويتحدث السفير عن عن كتلة الوسط فيقول أن الصعوبة الكبرى تكمن في أعضاء المجلس الوطني من المعتدلين (كتلة الوسط) الذين يطلبون من الحكومة في السر أن تدع الكوب

يمر عبر أيديهم وأن تتجنب طرح المسالة (قانون أمن الدولة) كقضية عامة لكنهم في الوقت نفسه ليسوا على استعداد للاعلان عن هذا الموقف في العلن. وتطرق السفير الى ما ورد في البيان الذي أصدرته الحكومة في الخامس عشر من يونيومن أن الحكومة حاولت تأجيل الموضوع عن طريق وعدها باعادة النظر في القانون أثناء عطلة المجلس لكن القضية فرضت نفسها في العلن. كما أشار السفير الى ما ادعته الحكومة في البيان من أن المرسوم قد حصل في البداية على التوافق الجماعي في رأي الأعضاء وأنها توجه اللوم " لعوامل عدة "various factors" في محاولتها جر هذه القضية الحساسة للمناقشة العامة في الوقت الذي يعلنون فيه عن رغبتهم في الحل الودي. ويخلص السفير للقول بأن الاعضاء لم يعد بالامكان اقناعهم وأن الحكومة قد رفضت النقاش العلني الذي ينتهي بالهزيمة و هذه هي كل القصة. لكن القصة الفضيحة التي يكشفها لنا السفير هي التي تتحدث عن قيام ستة من أعضاء المجلس الوطني بزيارة للأمير قبل اسبوع (من تاريخ هذه الرسالة) والعمل على تحريضه على حل البرلمان حسب قول السفير بدلا من تركه يخرج عن السيطرة نتيجة حصوله على سلطات غير مأمونة العواقب. لكن السفير يعود فيعترف بأنه لا يوجد من بين هؤلاء الستة أعضاء من هو على استعداد للتصويت مع الحكومة لصالح المرسوم.

فيما يتعلق بموقف الوزراء يقول السفير أنهم كانو منقسمين على التكتيكات لكنهم ليسوا مستعدين لقبول الهزيمة، ومع ذلك فأن موقفهم كان على خط متوازن ولم يكونوا مستعدين للدخول في صدام يؤدي الى حل للبرلمان. في هذه الرسالة يتكشف لنا أيضا مدى تدخل السفير في شئوننا الداخلية حيث يقول ما يلي :" لقد مارست الالحاح على الشيخ محمد (وزير الداخلية) كما فعلت ذلك مع الوزراء الآخرين بأن يبقى جوهر المرسوم محتفظا بقوته سواء كانت التعديلات طفيفة أوجراحية، وقد قبل الوزير بوجهة نظري وقال أنه يفرق بين القضية السياسية (القضية المطروحة الآن) وبين القضية الدستورية التي ستبرز عندما يحاول أعضاء المجلس الوطني الاصرار على تخفيض سلطات السلطة التنفيذية عن طريق ممارسة ما أسماه بحقوقهم الدستورية ". وسأل السفير الوزير عن مدى انشغال الرأي العام بهذا الموضوع فرد عليه الوزير بالقول : "أن هناك قضيتان بامكانهما أن يحركا الرأي العام في البحرين ، الأولى هي وجود القاعدة الأمريكية و الاعتقاد بأنه حتى بعد الاستقلال لا زالت هناك قاعدة أجنبية في البحرين، أما القضية الأخرى فهي المتعلقة بالحرية والحريات الشخصية ".

ويذهب السفير بعيدا في تدخله حيث ينتقد الأمير لتأخره في اجازته فيقول " أنه لا يبدوأن الأمير يتصور أنه من الضرورة بمكان العودة من اجازته ". أما عن رئيس الوزراء فانه يسجل انطباعاته الايجابية التالية: " أنا لا أدري كيف سيتعامل رئيس الوزراء مع هذه

الأمور لوكان متواجدا في البحرين وأن القيادة بدونه تصبح ضعيفة ". " أنه سوف لن يكون من السهل ادخال تلك التعديلات على المرسوم التي ترضي أعضاء المجلس الوطني دون أن يؤدي ذلك الى ضعف خطير في سلطات الأمن الحكومية وأن كل الحديث عن التوصل الى اتفاق سيؤدي الى اضعاف يد الشيخ خليفة بالرغم من الكلمات الشجاعة التي يستخدمها الأمير والشيخ محمد بن مبارك. أن (الشيخ خليفة) على الاقل هو من يتفهم حجم الخطورة ".

ويعلق السفير على الطريق المسدود الذي آلت اليه الأمور بين المجلس والحكومة فيقول " يبدو في هذه اللحظة أن هناك انهيار تام في الثقة بين الوزراء والأعضاء وأنه ليس من السهل استعادتها ".

ويتطرق السفير الى موقف الصحافة في هذه المعركة فيقول أنها كانت متوازنة ولم تكن متحيزة، الا أن المعارضة المباشرة للحكومة جاءت من جريدة المواقف " الدينية " بالاضافة الى جريدة الأضواء التي رفضت دعم المرسوم في صورته الحالية.

ومن المعلوم أن جريدة "المواقف" لم تتخذ الموقف الرافض للقانون الا بعد أن تغير موقف الكتلة الدينية.

في هذا الظرف المتأزم والمشحون بأجواء عدم الثقة بات المشهد السياسي واضح المعالم في تحديد الموقف المتعارض بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما لا يقبل التراجع وهو يتلخص في الآتي:

١) الحكومة ترفض مناقشة القانون حتى ولوكان ذلك في جلسة سرية معتبرة ذلك اضعافا للحكومة.

٢) والنواب بكتلهم الثلاث رفضوا القانون مع ابداء بعض المرونة بهدف حفظ هيبة الحكومة وذلك بموافقتهم على مناقشة القانون في جلسة سرية أوسحب القانون في العطلة الصيفية. لكن الحكومة رفضت هذين الخيارين وسارعت الى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء داخل مبنى المجلس الوطني وبعد ساعتين من النقاش خرج مجلس الوزراء بقرار مقاطعة جلسات المجلس. وبطبيعة الحال، فإن الهدف الوحيد لقرار المقاطعة هو تعطيل جلسات المجلس الوطني وذلك نظرا لعدم امكانية عقد جلساته بدون حضور الحكومة كما تشترط ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٧٦ من الدستور.

وكما هو واضح من الوثائق البريطانية فأن السفارة البريطانية وجهاز الاستخبارات البحريني هما من وقف ضد ادخال أية تعديلات على قانون أمن الدولة بحجة أن هذه التعديلات ستؤدي الى اضعاف القانون وانعدام فاعليته في بسط الأمن والاستقرار. وفي محاولة منها لقلب الحقائق وتزييف الوقائع عملت الحكومة على تكثيف تصريحاتها

الرسمية وحملاتها الدعائية والاعلامية بهدف وضع اللائمة على المجلس الوطني وتحميله مسئولية المأزق السياسي. كانت جلسة صباح يوم الأحد الموافق ٢٢ يونيو ١٩٧٥ هي خاتمة جلسات المجلس الوطني ومنذ الاعلان عن مقاطعة الحكومة لجلسات المجلس تسربت الأنباء والاشاعات التي تتحدث عن نية الحكومة وضع نهاية للتجربة البرلمانية.

أسباب حل المجلس الوطني

هناك من بين الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والدستوري في البحرين من يعتقد أن رفض المجلس بكتله الثلاث مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة هوالسبب الرئيس وراء حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور. هناك أيضا من يعتقد ان سلسلة الاضرابات العمالية التي اندلعت في شهر مارس ١٩٧٤ والتي تجاوزت الستة والعشرين اضرابا هي أحد الأسباب الرئيسية لحل المجلس خاصة وأن الحكومة قد شنت في وقتها حملة اعلامية كبيرة ضد هذا التحرك العمالي الواسع وسارعت الى اتهام كتلة الشعب بتسييس الاضرابات بهدف زعزعة الأمن والاستقرار وكسر هيبة الدولة.

ومع عدم التقليل من شأن هذين الحدثين المهمين الا أن أي منهما لا يشكل في اعتقادي السبب الحقيقي لما أقدمت عليه السلطة في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥. ذلك أن قانون تدابير أمن الدولة لم يكن في حقيقة الأمر الا الأداة التي استخدمت من أجل تأزيم الموقف وخلق التبرير اللازم للحل بالرغم من ادعاء الحكومة بأن الهدف من صدور قانون الأمن هومن أجل وضع حد للاضرابات العمالية. كما أن الاضرابات العمالية ما كانت لتحدث لولا الضغوطات الاقتصادية والمعيشية وهذا ما أكد عليه تقرير السفير المرسل الى الخارجية البريطانية في ٨ يوليو ١٩٧٤.

في هذا التقرير يقول السفير أن سلسلة الاضرابات العمالية التي اندلع بعضها في صورة اضرابات قصيرة الأمد قد بدأت في شهر مارس ١٩٧٤ وكان من الطبيعي أن تحدث في وقت اتسم بالتضخم المالي السريع وأنه قد ترتب على ذلك اعطاء العديد من الزيادات في الرواتب. لم ينفي السفير التأثيرات السياسية التي كانت تعمل خلف الستار حسب قوله لكنه أقر بأن هذه الاضرابات التي امتدت حتى أواخر مايووشملت اضراب اللحامين في مصهر الألمونيوم لم تكن بالاضرابات الخطيرة وأنها كانت تطالب بزيادة الرواتب وبالاعتراف بالنقابة العمالية.

في البحث عن الأسباب الحقيقية للحل نبدأ أولا بمقابلة السفير البريطاني مع رئيس الوزراء وذلك في الاسبوع الثاني من ابريل ١٩٧٤ ولم يكن قد مر على التجربة البرلمانية أربعة أشهر عندما عبر الشيخ خليفة عن عدم سعادته بهذه الديمقراطية وأنه لم يعد واثقا

بأن ما لديه هي الديمقراطية. في نفس هذه الرسالة سجل السفير انطباع الوزراء الذين عبروا له في البداية عن سخطهم الشديد وعن خيبة الأمل في هذه التجربة ومن ثم أبدوا استعدادهم للعمل مع هيئة تمثل الناس شريطة أن تكون هذه الهيئة جديرة بالاحترام.

هذه هي انطباعات القيادة السياسية وردود أفعال الوزراء كما سجلتها الوثائق البريطانية، أما السفير البريطاني فقد عبر عن انطباعه الشخصي بالقول أن المجلس لم يكن له ذلك التأثير الشعبي الكبير وأن منبر التعبير السياسي لعموم الناس (المجلس الوطني) قد أخذ اتجاها مختلفا.

من الواضح تماما مدى تعاطف السفارة البريطانية مع نوايا السلطة الهادفة لانهاء التجربة البرلمانية التي اصبحت - حسب قول السفير - خارج السيطرة، ولذا فلم يكن مستغربا موقف الحكومة البريطانية الداعم والمؤيد لوجهة نظر القيادة السياسية.

في الخطاب المرسل الى السيد بي آر اتش رايتس (P.R.H. Wright) بالخارجية البريطانية في التاسع من ابريل ١٩٧٤ أي بعد مرور اربعة أشهر فقط على بدء الحياة النيابية بدأ السفير البريطاني حديثه عن تدهور العلاقة بين المجلس والحكومة فقال: " أنه حتى الوقت الحاضر لا تبدوالأمور على هذه الدرجة من السوء وأني لا أرى بشكل مؤكد امكانية حدوث مجابهة عنيفة. لكني أعتقد أن عددا كبيرا من الوزراء قد بدأ في الاعتقاد بأن المجلس - ربما بعد فترة وجيزة - يجب أن يتم تعطيله ، أواصلاحه أوالغاؤه والسبب في ذلك ليس لكونه يشكل تهديدا للسلطة ولكن لأنه أصبح يمثل ازعاجا وخيبة أمل". الجدير بالملاحظة أن الاستنتاج الذي بعث به السفير على لسان الوزراء ما هوفي حقيقة الامر الا انعكاسا لنوايا السلطة وما يدور في خلدها من ضرورة وضع حد لهذه التجربة التي أدت الى كسر هيبة السلطة المطلقة للقيادة السياسية والى وضع القيود على تصرفاتها وحركتها وهي التي لم تتعود على المحاسبة والمسئولية. ذلك أن الوزراء في البحرين وفي بقية الدول ما عدا دولة الكويت لا يتعدى كونهم موظفين اداريين برتبة وزير ولذا فهم لا يستشارون في مثل هذه القضايا المهمة والمصيرية.

مما لا شك فيه أن هذه الأحاديث والانطباعات لا تعكس فقط ضيق صدرالقيادة السياسية في البحرين من وجود هذه الديمقراطية الجزئية (partial democracy) وأنما تعبر في الوقت نفسه عن نفاد صبر الادارة البريطانية ذاتها.

بعد مرور شهرين على تلك الرسالة وتحديدا في العاشر من يونيو ١٩٧٤ بعث السفير البريطاني برسالة الى الخارجية البريطانية يقول فيها أنه من خلال الاتصالات المحدودة التي قام بها تكونت لديه مؤشرات بأن الأمور باتت قريبة من الحسم في مجلس الوزراء بشأن ما يتخذ من عمل حيال المجلس الوطني.

وينقل السفير على لسان ولي العهد الشيخ حمد الذي كان يرأس مجلس الوزراء أثناء زيارة الشيخ خليفة الى الولايات المتحدة ، حديثا مفاده أن بعض أعضاء الجناح اليساري (كتلة الشعب) أصبحوا مؤذين للغاية وأن الحكومة قد تنقض عليهم في أي وقت. لم تختلف شكوى وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك عن شكوى ولي العهد حسب قول السفير ولوأنها تمت بقدر من المزاح. في مثل هذه المسائل المهمة والخطيرة لا بد أن يرجع السفير الى رئيس جهاز الاستخبارات السيد أيان هندرسون لسماع وجهة نظره حول آخر المستجدات وفي هذا المضمار أفاد هندرسون بوجود الاحتمال الكبير لاقدام الوزراء على اسلوب مؤلم في اعادة التقييم لمجمل التجربة البرلمانية. بعد ذلك سجل السفير رأي الطبقة العليا في المجتمع البحريني فقال أنها أصبحت شديدة الحساسية للغاية حيال تلك الآراء المطروحة (داخل المجلس) سواء الناقدة منها أوالمؤيدة. في ختام هذا التقرير يقول السفير أن الهدف من وراء هذه الرسالة هواطلاع الخارجية البريطانية ورفاقه في منطقة الخليج على آخر التطورات خاصة وأنها (المعلومات تختلف عن تلك الانطباعات المبكرة التي قدمها لهم في ٢٢ يناير ١٩٧٤.

نأتي الآن لاستعراض العوامل والأسباب الحقيقية التي دفعت القيادة السياسية الى اتخاذ خطوة الحل ووأد التجربة البرلمانية فتجملها فيما يلي:

١) مخصصات الأمير التي ثبتها المجلس التأسيسي بستة ملايين دينار سنويا مع عدم جواز تعديلها طيلة مدة حكم الأمير الا بموافقة المجلس الوطني. فالعائلة الحاكمة لم تتعود على تخصيص مصروفاتها من قبل الشعب ولذا فقد وجدت في هذا التخصيص ما ينتقص من حقوقها وهيمنتها وفسرت هذا التقييد على أنه مساس بالحكم وتعارض تام مع أعراف وتقاليد العشيرة والقبيلة.

٢) طرح مشروع قانون تخطيط الأراضي وإلحاق ملكيتها بالدولة وعدم جواز التصرف فيها من قبل الحاكم الا بقانون. هذا المشروع أثار بطبيعة الحال مخاوف العائلة الحاكمة التي اعتادت على استخدام الاراضي للهبات على.

٣) عدم تعود القيادة السياسية على الرقابة والمساءلة والمحاسبة وخاصة فيما يتعلق بالميزانية والمال العام وقضايا الحريات السياسية والاقتصادية وسياسة الدولة الخارجية.

٤) هناك أطراف مهمة في العائلة الحاكمة رفضت في الأساس انشاء مجلس وطني منتخب وزاد من خوف وقلق هذه الاطراف وجود هذا المجلس بتركيبته القوية ونشاطاته الواسعة وأدائه المتقن.

٥) تدفق الفوائض المالية جراء الطفرة النفطية وما حققته من زيادة خيالية في الدخل الأمر الذي شجع الحكومة على حل المجلس واستخدام الفوائض المالية لمعالجة المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية وحل مشكلة السكن والبطالة.

٦) وجود برلمان قوى ومتماسك في مقابل حكومة تفتقر الى الأجهزة الإدارية المتطورة القادرة على ملاحقة قرارات المجلس وتنفيذ رغباته.

هذه هي أهم الأسباب الداخلية أما الاسباب الخارجية فتتلخص فيما يلي:

١) عدم اقتناع الادارة البريطانية بالتجربة وذلك بسبب تعارضها أولا مع مصالحها المتمثلة في وجود ما يزيد على الخمسة آلاف موظف بريطاني يعملون في البنوك والشركات ولتعارضها ثانيا مع مفهوم الادارة البريطانية للأمن والاستقرار الذي يتلخص في حصر العمل السياسي في البرلمان دون السماح للقوى السياسية والمؤسسات والتنظيمات التي خارج البرلمان من ممارسة العمل السياسي والنقابي.

٢) طرح موضوع قاعدة الجفير والتواجد العسكري الأمريكي في البحرين. ففيما لا شك فيه أن هذا الطرح قد سبب ازعاجا وقلقا للادارة الامريكية بسبب أهمية هذه القاعدة بالنسبة للصراعات الدولية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

٣) عدم ارتياح دول المنطقة لوجود هذه الديمقراطية التي أوصلت ثمانية من اليساريين والشيوعيين الى سلطة القرار. وليس أدل على ذلك من ترحيب المملكة العربية السعودية وقطر وايرن بحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية.

حول حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بالدستور أعدت جريدة القبس الكويتية تقريرا مهما شبه فيه المحلل السياسي للقبس التجربة البرلمانية في البحرين بحقل ألغام زرعت فيه الأزمات بحيث أصبح من الصعب تلافي انفجارها. تكمن موضوعية هذا التقرير وتوازنه في أنه حمل المسئولية كلا من المجلس الوطني والحكومة على حد سواء وقال أن بعض أعضاء المجلس كانوا متعطشين أكثر من اللازم لممارسة العمل الديمقراطي بأقصى مداه وكانوا يريدون أن يحملوا التجربة بأكثر مما يحمله عمرها القصير وعودها الغض وأنهم في سباقهم لتحقيق هذه الطموحات غير العملية والمستعجلة اعتقدوا أن الطريق لذلك هوأن يكون المجلس كسلطة تشريعية قوة في مواجهة الحكومة كسلطة تنفيذية أكثر مما يكون سلطة متوازية معها في اطار تكامل وتعاون سلطات الدولة.

واذا كان لنا من راي حول تقرير جريدة القبس فأننا نختصره في القول بأن نقطة الاختلاف الكبرى مع السلطة التنفيذية تكمن في اصرار النواب على ممارسة صلاحياتهم ووظائفهم كسلطة تشريعية ورقابية في الوقت الذي حاولت فيه القيادة السياسية عدم التخلي عن ممارسة دورها المهيمن على مجمل العملية السياسية كسابق عهدها وذلك من خلال محاصرة السلطة التشريعية وعدم اتاحة الفرصة للنواب لتحقيقهم طموحاتهم المتمثلة في تنفيذ مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية لأن هذا النجاح يؤدي الى كسب الشارع السياسي وتعزيز الدور التشريعي والرقابي للمجلس وهذا ما لا ترتضيه السلطة المحلية والادارة البريطانية.

الكيفية التي تم فيها حل المجلس الوطني

في الحديث عن الكيفية التي تم فيها حل البرلمان وتجميد الحياة النيابية لا بد من التأكيد أولا أن هذا القرار الخطير لم يتخذ في جلسة مجلس الوزراء وانما اتخذ على مستوى العائلة الحاكمة فقط. يؤكد هذه الحقيقة الوزير يوسف الشيراوي الذي وجهت له السؤال في مكتبه عن الكيفية التي صدر فيها هذا القرار التاريخي وكان جوابه أن هذا الموضوع لم يعرض عليهم في جلسة مجلس الوزراء و أن القرار قد اتخذ من قبل القيادة السياسية وذلك في الاجتماع الرباعي الذي عقد في دار الحكومة والذي ضم كلا من الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وأخيه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بين سلمان آل خليفة وولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وبحضور وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك الخليفة. ولا غروفي ذلك فالوزراء في منطقة الخليج ليست وظيفتهم سياسية وأنما ادارية برتبة وزير.

بدأت الخطوات التنفيذية لهذا القرار باستدعاء رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان وزير الدولة للشئون القانونية الدكتور حسين البحارنة واخباره بالقرار الذي اتخذته القيادة السياسية طالبا منه ايجاد التكييف القانوني لحل المجلس. كان رد الوزير البحارنة أن الحل القانوني يكمن في تطبيق المادة ٦٥ من الدستور التي تعطي الأمير الحق في حل البرلمان على أن تجري الانتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل وفي حالة عدم اجراء الانتخابات يعود المجلس ليمارس صلاحياته وكأن الحل لم يكن. لكن الشيخ خليفة رد على الوزير بعدم رغبتهم في عودة المجلس وأنهم (العائلة الحاكمة) يريدون التخريجة القانونية التي تضع نهاية للتجربة البرلمانية. وجاء رد الوزير البحارنة بأن ما عرضه يمثل الآلية الوحيدة التي نص عليها الدستور وبالتالي فأنه لا يملك أية تخريجة قانونية خارج هذا الاطار الدستوري. عندئذ قام رئيس الوزراء باستدعاء وزير العدل السابق الشيخ عيسى بن محمد وعرض عليه نفس الموضوع الا أن الشيخ عيسى بن محمد عبر عن عجزه في ايجاد الصيغة القانونية لتي تلبي رغبة القيادة السياسية لكنه أقترح على رئيس الوزراء الاستعانة بالمستشار البشبيشي (مصري الجنسية) وكان وقتها يرأس محكمة الاستئناف العليا. يومها كان البشبيشي يقضي اجازته السنوية بالقاهرة وفي اطار من السرية والكتمان تم استدعاؤه وقد وجدت القيادة السياسية ضالتها في هذا المستشار الذي قام بتخريجة الأمر الاميري رقم (٤) الذي يربط عودة الحياة النيابية بتعديل قانون الانتخاب علما أن هذا الأمر الأميري يتعارض مع المشروعية الدستورية.

في الفترة ما بين يوم الاثنين الموافق ١٨ أغسطس وحتى يوم الجمعة ٢٢ اغسطس ظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم بما يوحي بأن السلطة تبيت أمرأ هاما وخطيرا.

وقد اتضح ذلك في اليوم التالي حيث قامت الاستخبارات والشرطة في الساعة الثالثة من فجر يوم السبت الموافق ٢٣ اغسطس من عام ١٩٧٥ بمداهمة منازل ١٧ من الناشطين سياسيا واقتيادهم الى السجن وهم في ملابس النوم. وقد شملت دفعة الاعتقالات سلمان أحمد مطر وفايز ربيعة والشاعر قاسم حداد ومحمد جكنم وحميد محمد علي وبدر ملك وجاسم ابراهيم والشاعر علي الشرقاوي ومحمد السيد وأحمد زينل وأحمد السيد وعادل العسيري وجاسم سيادي وعباس هلال وجواد العسكري وابراهيم كمال الدين. وقد أشار بيان وزارة الداخلية الى أن الذين تم اعتقالهم هم فئات سياسية يسارية تعمل خارج القانون وأنهم ينتمون الى جبهة التحرير والجبهة الشعبية وأنهم يشكلون خطرا حقيقيا على أمن واستقرار البلاد. في نفس هذا اليوم أعلنت الحكومة ايقاف نشاط اتحاد طلبة البحرين.

من أجل تهيئة الأجواء السياسية في الخارج وبهدف الحصول على دعم ومباركة الدول الخليجية والعربية على الخطوات الغير دستورية التي ستقدم عليها، بادرت الحكومة منذ الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٧٥ بارسال الوفود المحملة برسائل الأمير الى الدول الخليجية وبعض الدول العربية وايران. لزيارة الكويت والمملكة العربية تم اختيار وزير الزراعة الشيخ عبدالله بن خالد الذي قام بتسليم الرسالة لنائب الأمير الشيخ جابر الأحمد و للأمير فهد بن عبالعزيز ولي العهد السعودي. أما وزير التنمية والخدمات الهندسية يوسف الشيراوي فقام بتسليم الرسالة لأمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني كما قام بتسليم الرسائل الخاصة بكل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات والشيخ راشد بن سلطان آل مكتوم نائب رئيس دولة الامارات وحاكم دبي والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان. من أجل تسليم رسالة الرئيس أنور السادات تم اختيار سفير البحرين في جمهورية مصر العربية الاستاذ عبدالعزيز الشملان ، فيما قام وزير الصحة الدكتور علي فخرو بتسليم رسالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ورسالة محمد رضا بهلوي امبراطور ايران. وقد تحدثت هذه الرسائل عن خطورة الوضع الذي تمثل في وجود شبكات يسارية تهدد أمن واستقرار البحرين ودول الخليج قاطبة، وتطرقت الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للحيلولة دون وقوع الاسوء.

بعد تهيئة الأجواء في الداخل والخارج قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته للأمير في ٢٤ أغسطس ١٩٧٥معللة بعدم امكانية التعاون مع المجلس الوطني وتم صدور الأمر الأمر الأميري رقم ٢ بقبلولها. بعدها مباشرة صدر الأمر الأميري رقم ٣ بتكليف الشيخ خليفة بتشكيل حكومة جديدة.

في يوم الأثنين الموافق ٢٥ أغسطس وهو اليوم الذي سبق حل البرلمان وتعطيل العمل ببعض

مواد الدستوتم الاعلان عن القاء القبض على مركب محمل بالاسلحة في المياه الاقليمية البحرينية. وفي هذا الخصوص صرح وزير الداخلية في افتتاحية مجلة المواقف بالقول بأنه لا تراخي بعد اليوم في الاجراءات الأمنية وس تكون هناك ملاحقة دائمة لهؤلاء الاشخاص الذين يعتنقون المبادئ الهدامة.وضاف الوزيير القول بأنه من مصلحة البلد ومن مصلحة المنطقة والأمة العربية اتخاذ الاجراءات المشددة بالنسبة لهؤلاء الاشخاص الآن والى أن ترجع المور الى طبيعتها. في نفس هذه الافتتاحية كان هناك تصريح لمصدر مسئول بوزارة الداخلية قال فيه أن سفينة الأسلحة حقيقية وأنه تم ضبطها في المياه الاقليمية للبحرين وأن ٣١ متهما شيوعيا تم القبض عليهم سيحالون للادعاء العام خلال الأيام القادمة.

أما مجلة الأضواء فقد ذكرت على لسان مسئول أمني بأن سفينة الاسلحة لا علاقة لها بالمخربين الذين تم القاء القبض عليهم. مما لا شك فيه أن الهدف من وراء فبركة هذه القصة هوكسب تأييد وتعاطف الرأي العام في الداخل والخارج حول ما أقدمت وستقدم عليه القيادة السياسية من اجراءات سياسية وحلول أمنية لكن القصة لم تكن بذلك الاخراج المتقن ولذا فأنها فشلت في تحقيق مآربها. ففي محاولة الوصول الى حقيقة قصة الانقلاب وسفينة الأسلحة اتصل بعض الصحفيين البحرينيين والكويتيين بالمسئولين لكنهم لم يحصلوا على جواب لا بالنفي ولا بالايجاب.

اعتمادا على قصة سفينة الأسلحة المختلقة واصلت الاستخبارات في الصباح الباكر من يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ اغسطس حملة اعتقالاتها حيث تم اعتقال الكاتب عبدالله خليفة وأحمد سند البنكي وعبدالحميد القائد وصالحة عيسان ومحمد بوشقر وعبد الجليل عمران الحوري وعبد اللطيف راشد وبلغ مجموع المعتقلين حتى تاريخه ٤٨ معتقلا.

وقد واكب حملتي الاعتقالات الواسعة انتشار عناصر المخابرات في مختلف مناطق البحرين ومعهم الأمر بمنع التجمعات مما ترتب عليه اخلاء الشوارع من الناشطين السياسيين والنقابيين وبهذه الاجراءات البوليسة والقمعية حققت الحكومة الهدف المنشود وهو ضمان عدم خروج الاحتجاجات المناوئة لقرارات الحل وتعطيل العمل بالدستور.

ما لم يكن متوقعا وفاجأ الرأي العام في الداخل هودخول مجلة الوفاق الدينية الى جانب الحكومة في الحملة الضارية ضد اليساريين والشيوعيين حيث خصصت المجلة في اعدادها المتتالية مساحات واسعة من أجل تشويه صورتهم في محاولة لالصاق تهمة الارتباط بالخارج وأنهم يتلقون المعلومات والأوامر من أشخاص آخرون يعتبرون حلقة الاتصال مع جهات أجنبية وأن هناك مواطنا بحرينيا يقيم في لبنان وهو حلقة الاتصال بالمنظمات والتنظيمات الاخرى.. التفسير الوحيد لهذه الحملة الشرسة هو الانتقام من النواب اليساريين الذي عارضوا وتصدوا للاطروحات الرجعية في المجلس الوطني وخاصة مشروع

الفصل بين الجنسين في وزارتي الصحة والتعليم.

على اثر هذه الحملات الاعلامية والدعائية أصدر الأمير في السادس والعشرين من أغسطس المرسوم الاميري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وقد جاء نصه كما يلي:

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ من الدستور والاسباب الواردة بكتاب استقالة الوزارة السابقة وجواب تأليف الوزارة القائمة والمتعلقة بالتعاون بين المجلس الوطني والحكومة، وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء رسمنا بما يلي:

مادة ١ : يحل المجلس الوطني،

مادة ٢ : على مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء من اليوم الثلاثاء العشرين من شعبان سنة ١٣٩٥ هجرية والموافق السادس والعشرين من اغسطس سنة ١٩٧٥ ميلادية وينشر في الجريدة الرسمية.

وقد جاء الحل متوافقا مع ما نص عليه الدستور لكن الحكومة ومن أجل التعطيل الدائم قامت باصدار الأمر الاميري رقم ٤ بتأجيل انتخابات أعضاء المجلس الوطني فتراح المستشار البشبيشي والذي نص على ما يلي:

لما كنا نرى في الاسباب التي من أجلها أمرنا بحل المجلس الوطني خطرا يتهدد الوحدة الوطنية وأمن البلاد وهو ما يقتضي اجراء تعديل في قانون الانتخاب، وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء أمرنا بما هوآت:

مادة ١ : يؤجل انتخاب أعضاء المجلس الوطني الى أن يصدر قانون انتخاب جديد.

مادة ٢ : يوقف العمل بنص المادة ٦٥ من الدستور وغيرها من المواد التي تتعارض مع الحكم الوارد في المادة السابقة.

مادة ٣ : يتولى معنا مجلس الوزراء السلطة التشريعية خلال تلك المدة.

مادة ٤: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا الأمر ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية.

ومن الواضح أن هذا الأمر الأميري جاء ليشكل التفافا على المادة الدستورية التي تستوجب اجراء انتخابات خلال مدة شهرين من تاريخ الحل بما يعد انقلابا دستوريا بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى وقد صاحب هذا الاجراء ختم البرلمان بالشمع الاحمر واستنفار الشرطة وتحريك الدوريات في معظم شوارع البحرين.

على أثر قرار الحل وتعطيل الحياة النيابية تحول قصر الرفاع الى مقر للاجتماعات منذ الصباح الباكر حيث قابل الأمير مجلس العائلة الحاكمة و أفراد منها بالاضافة الى عدد من الوجهاء والأعيان. وفي مساء هذا اليوم استقبل الأمير رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية حيث شرح لهم آخر تطورات الوضع في البلاد. على الجانب الآخر كانت

هناك لقاءات لرئيس الوزراء حيث استقبل في مساء يوم الاثنين الموافق ٢٥ من اغسطس مبعوث الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية السيد محمد منصور الرميح كما استقبل في صباح اليوم التالي مدراء الادارات الحكومية وضباط قوات الدفاع والشرطة وبعد أن شرح لهم الوضع طلب منهم القيام بواجبهم على الوجه الأكمل.
في هذه الحرب الشعواء ضد المجلس بشكل عام وضد كتلة الشعب بشكل خاص كان دور الصحافة هوالدور الداعم والمؤيد لكل الاجراءات والقرارات التي اتخذتها السلطة السياسية وقد لعبت دورا كبيرا في تضليل الراي العام في الداخل والخارج.
في ضوء هذا الحصار الاعلامي أصدرت جبهة التحرير الوطني في الثامن والعشرين من أغسطس بيانا وزعته وكالات الانباء في بيروت عبرت فيه عن استنكارها لحل البرلمان وهاجمت فيه حملة الاعتقالات التي التقدميين واليساريين في البحرين وقالت أن ما حدث لم يكن مفاجئا لكل متتبع للأحداث السياسية في البحرين ، وأن الحكومة حاولت في صيف عام ١٩٧٤القيام بهذه الخطوة حيث شنت حملة اعتقالات بحجة مؤامرة شيوعية مزعومة في حين أنها كانت اضرابات عمالية. وشجب البيان حل المجلس الوطني البحراني وقال: " أن الحكومة البحرانية كانت تتحين الفرص من أجل القضاء على المجلس الوطني بعد ان فشلت في تمييعه، وأن الانتصار الجماهيري الذي أحرزه شعبنا في انتخابات ١٩٧٣ بفوز العديد من النواب الوطنين وبالاخص كتلة الشعب - كان ثمرة نضالات الشعب البحراني على مدى عشرات السنين. وخلص البيان للقول : لقد استطاع المجلس الوطني مع سلبياته بفضل التفاف الجماهير الوطنية حوله وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني أن يفرض على السلطات الحاكمة تحقيق بعض المكاسب الديمقراطية كاطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة للوطن وتجميد قانون الطوارئ.
في السياق نفسه أصدر فرعا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في القاهرة ولندن بيانا يشجب حملة الاعتقالات التي تعرض لها المواطنون البحرينيون ويطالب باطلاق سراحهم فورا ويندد بضرب الحركة الديمقراطية. في الوقت نفسه اضاف البيان الى قائمة المعتقلين اسماء القيادات السياسية والنقابية الذين تم اعتقالهم في شهر يونيو وهم الأستاذ أحمد الذوادي و يوسف عجاجي وعباس عواجي.
في الحديث عن رد فعل الادارة البريطانية حيال مسألة الحل أمكن الرجوع الى الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني الى الخارجية البريطانية في السادس والعشرين من أغسطس وفيها يقول أن رد الفعل الداخلي هواقل مما كانوا يتوقعون حدوثه خاصة وأن تعطيل الجلستين في يونيولم يؤدي الى رد فعل عنيف وأنه لم تكن هناك أي من الاضطرابات العمالية المعتادة. بعد ذلك يؤكد السفير على خطأ تعليق المادة ٦٥ التي تدعولاجراء

انتخابات جديدة في غضون شهرين من تاريخ الحل ويقول أنه على كل حال اجراء غير دستوري ، وأنه من المفيد أن يطلع على ما ستتوصل اليه مناقشات اللجنة الجديدة التي ستتشكل من أجل دراسة قانون الانتخاب ، وأن لديه الشك في أن تكون احدى التوصيات هي في التخلص من المادة ٤٣ (ب) من الدستور التي تنص على رفع عدد الأعضاء المنتخبين من ثلاثين الى أربعين وذلك ابتداء من الفصل التشريعي الثاني.

أما الوثيقة الثانية فكانت رسالة السيد آر كنتشن R. Kinchen من دائرة الشرق الأوسط الى كل من السيد هاريس بالخارجية وكلارك بدائرة الشرق الأوسط والتي تم ارسالها في ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ أي بعد ثلاثة أيام من تاريخ الحل وتحمل العنوان " حل المجلس الوطني بالبحرين".

في هذه الرسالة يعلق رئيس دائرة الشرق الأوسط على تقرير السفير البريطاني السيد نويل Nobel فيقول أنه لا يعتقد بأن الفعل الدستوري الذي قام به الأمير سيكون لها أي تأثير على رد الفعل الداخلي الا أن ما هوجدير بالملاحظة أن الفقرة (و) من المادة رقم ١ تنص على عدم جواز تعديل الدستور قبل مرور خمس سنوات على تفعيله. كما لا توجد أيضا نصوص تجيز للاميراصدار مرسوم بأي تعديل في أي وقت. وأشار رئيس دائرة الشرق الأوسط الى تجميد العمل بالمادة ٦٥ التي تدعولاجراء انتخابات جديدة في غضون شهرين من تاريخ الحل وقال أن هذا الاجراء غير دستوري الا انه عقب على ذلك بالقول بانه من المفيد الاطلاع على ما ستتوصل اليه مناقشات اللجنة الجديدة التي ستتشكل من أجل دراسة قانون الانتخاب. وهنا عبر السيد آر كنتشن عن شكوكه فقال أن احدى التوصيات ربما تكون في التخلص من المادة ٤٣ (ب) من الدستور التي تنص على رفع عدد الأعضاء المنتخبين الى اربعين عضوا ابتداء من الفصل التشريعي الثاني.

التعليق الثالث على موضوع الحل جاء ايضا من دائرة الشرق الأوسط حيث بعث السيد تي. جي. كلارك T.J. Clark في التاسع من سبتمبر ١٩٧٥ بخطاب الى السيد وير Weir بالخارجية البريطانية بدأه بتذكيره بتقديم رئيس وزراء البحرين استقالة حكومته للأمير في ٢٤ أغسطس واعادة تكليفه بتشكيل حكومة جديدة وأن رئيس وزراء البحرين تحدث عن تشكيل مجلس جديد أكثر تمثيلا لشعب البحرين وأن الانتخابات سوف تتأجل الى ما بعد انتهاء اللجنة الاستشارية من صياغة قانون جديد للانتخاب.

تحدث كلارك بعد ذلك عن الانقسام الكبير بين الوزراء والنواب المنتخبين الذي وصل الى هذه الدرجة من الانفجار بسبب مرسوم بقانون أمن الدولة ووكيف انتهى الفصل التشريعي للمجلس بحدوث المواجهة بين الحكومة والاعضاء المنتخبين حول الصلاحيات التشريعية للمجلس.

في حديثه عن ردات الفعل استند كلارك على تقرير السيد نويل القائل بصعوبة التنبؤ برد الفعل الداخلي ، فقال في الفقرة الرابعة والأخيرة أن الحكومة أفلتت من أي رد فعل شعبي فوري، وأن السبب الرئيس كما يعتقد هو توقيت التحرك الذي اختارته الحكومة. أما عن رد الفعل في الخارج فأنه كان خافتا حسب قوله ، وأن الحكومة الكويتية بالخصوص وأغلب الصحافة الكويتية كانت حريصة على عدم تأييد أي طرف. أما عن وجهة نظره الخاصة فيقول كلارك أن الحكومة ربما تنجح في اقناع العموم لبرهة من الزمن اذا ما عملت بشكل مقتدر لصالح المصحلة العامة بدون أن تكون مقيدة من قبل المجلس لكن هناك ما يدعو للقلق على المدى البعيد وخاصة اذا ما رفضت الحكومة العودة للتجربة الديمقراطية. واختتم كلاك تعليقه بالقول بأن الأمير قد تصرف مهنيا تصرفا غير دستوري باقدامه على تجميد العمل بالمواد التي تدعو للانتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل لكنه لا يتوقع أن تكون معارضة هذه الخطوة مبنية على الأسس الدستورية.

في تعليقه على بيان الأمير فيما يتعلق بحل المجلس وتبرير الحل بفقدان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قال السفير في الرسالة التي بعث بها الى الخارجية البريطانية في التاسع من سبتمبر ١٩٧٥ أن الحكومة قد وضعت اللائمة على المجلس و حملته المسئولية في اعاقة عملها ومن أجل انجاح ادعائها حرصت على عقد جلسات متتالية وعملت على اصدار بيانات للصحافة والراديو والتلفزيون وكل ذلك بغرض اظهار أن الحكومة بامكانها أن تعمل الكثير وبشكل جيد في غياب المجلس. وفي مضمار استمالة الراي العام يتحدث السفير عن قيام حكومة البحرين بتشكيل ثلاث وزارات جديدة هي وزارة الاسكان ، وزارة الأشغال والكهرباء والماء ووزارة التجارة والزراعة والاقتصاد. وما دمنا في الحديث عن تكشيل الوزارات الجديدة لا بد من الاشارة الى نقل ابراهيم حميدان من وزارة العمل والشئون الاجتماعية الى وزارة المواصلات (الوظيفة الخالية) واستبداله بوزير من العائلة الخليفية.

فيما يتعلق بالوضع الداخلي بعد الحل يقول السفير أن الهدوء مستمر وأنه لا توجد مظاهرات أو أي تعبير جماعي للمعارضة ضد الحكومة وأن كل من تحدث اليهم من الدوائر الحكومية أخبروه بأن رد الفعل كان في صالحهم.

ويشير في هذا الصدد لموضوع المعتقلين الذين تم اعتقالهم في ٢٣ أغسطس فيقول أن من بينهم عبدالرحمن عثمان الذي تم تقديمه للمحاكمة بتهمة حيازة الاسلحة وأنه قد اعترف بقيامه بوضع قنبلة (لم تنفجر) في مركز الشرطة بالمحرق. ويقول السفير أن الحكومة استغلت محاكمة عبدالرحمن عثمان لدعم ادعائها بأن الأمن الوطني كان في خطر.

أما بخصوص استحداث ثلاث وزارات جديدة فقال السيد تي.جي.كلارك من دائرة

الشرق الأوسط في في الفقرة الثالثة من الرسالة المؤرخة في ٩ سبتمبر الى الخارجية البريطانية بأن حكومة البحرين وجدت نفسها بعد حل المجلس الوطني في موقع المدافع والدليل على ذلك تلك العناوين المنشورة بالخط العريض في الصفحة الأولى من جريدة الجلف ميرور Gulf Mirror بتاريخ ٣١ اغسطس والتي ركزت على القضايا الاجتماعية التي ستتم معالجتها ومن بينها على وجه الخصوص السكن والاشغال العامة والمواصلات والصناعة. وقد استشهد السيد تي.جي.كلارك في هذا المجال بكلام السفير الذي تحدث عن اقدام الحكومة على قطع سعر الكهرباء الى النصف في السنة الماضية والى دعم المواد الغذائية بشكل كبير والى اعطاء الزيادات في الرواتب. في هذا الموضوع سبق وأن علق السيد آر كنتشن R. Kinchen في ٢٩ أغسطس فقال أن الزيادة في مداخيل النفط قد سمحت للحكومة لخفض اسعار الكهرباء الى النصف وبدعم كلفة المواد الغذائية الاساسية بشكل كبيروأنه بالاضافة الى ذلك اصدرت الحكومة مرسوما بزيادة أجور موظفي القطاع العام بخمسة عشر في المائة في بداية السنة وألزمت القطاع الخاص أن يحذوحذوالحكومة وحسب اعتقاده فأن المرء يأمل أن تقنع هذه الاجراءات رجل الشارع البحريني بأن وضعه المادي مع هذه الحكومة صار أفضل من أي خيار ممكن تصوره.

في تناول هذا الحدث الهام من تاريخ البحرين السياسي أجرت جريدة السفير اللبنانية في التاسع والعشرين من اغسطس مقابلة مع الاستاذ سعيد سيف وهو الاسم المستعار للاستاذ عبدالرحمن النعيمي وقدمته الجريدة على انه احد قادة الجبهة الوطنية في البحرين، وكانت المقابلة في صورة جواب على السؤال: ماذا يجري في البحرين؟

بدأ الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بالحديث عن العوامل الداخلية للازمة فقال أن الانسحاب البريطاني العسكري قد القى مهمات متزايدة على عاتق العملاء المحليين ليقوموا بتصدر الواجهة السياسية بدلا من المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني وهكذا وجدوا انفسهم أمام أوضاع معقدة على الصعيد الشعبي من دون وسيلة لاسكاتها سوى انصياع الجميع لأوامر الأسرة الحاكمة وضرورة الخلود الى السكينة والصبر كما أن نموالقوى الطبقية وتزايد مطاليبها يصطدم تماما مع العلاقات الاجتماعية السابقة وخاصة مع الأساليب العشائرية في تصريف الأمور مما يقتضي تقنين الأوضاع مما يشكل بالضرورة تقييدا " لديمقراطية العشيرة " وخروجا عليها.

تحدث بعد ذلك عن العوامل الخارجية فقال بأنه اذا كان الجانب الداخلي هوالسبب الحقيقي للأزمة الدستورية والسياسية التي تعاني منها البحرين في ظل الدكتاتورية المتخلفة الراهنة فأن العامل الخارجي يلعب دوره بشكل ملحوظ على النحو التالي:" هناك دعوات متزايدة لفرض الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وهذه الدعوات

تنطلق من الدوائر الامبريالية كما تنطلق من الدوائر الحاكمة في المنطقة وتعني بالتحديد استقرار دول الخليج على الصعيد الداخلي وسيرها في المخطط الأمريكي العام في المنطقة. هذه الدعوة تعني عدم السماح بأية اضطرابات في اية دولة من دول الخليج سواء تمثلت هذه الاضطرابات بنوعها البسيط كالشكاوى والاحتجاجات أوتطورت الى حد الاضرابات والمظاهرات والانتفاضات أوالثورة ". في الفقرة قبل الأخيرة قال النعيمي أن الرجعية السعودية تحرص على عدم انتشار "العدوى" الى المنطقة الشرقية منها حيث أن الاصوات العمالية البحرانية يصل صداها بوضوح الى عمال شركة أرامكوو المسحوقين في شرق الجزيرة. أن العامل الخارجي الذي لعب دورا في الأزمة التي تعيشها البحرين هوأن دول الخليج تريد، حسب قوله، اخماد كل الاصوات الوطنية في البحرين، حيث أن أمن الخليج - حسب تصريحات المسئولين - كل لا يتجزأ وأن ما يدور في البحرين من تنامي الحركة الوطنية واتساع قاعدتها الجماهيرية سيجد له اصداء في الامارات الاخرى. وربط عبد الرحمن النعيمي هذا الاستنتاج بزيارة رئيس الوزراء الى طهران وزيارة حاكم البلاد الى الرياض خلال الاشهر القليلة الماضية كما ربطه أيضا باجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية في جدة على ضوء انعقاد المؤتمر الاسلامي ومناقشتهم الوضع الأمني لدولهم وتأكيدهم على ضرورة " مساعدة هذه الدول" للتخلص من متاعبها الداخلية.

في التعليق الأخير عن الوضع الداخلي بعد التغيير الوزاري وتعليق المجلس الوطني قال السيد تي.جي.كلارك من دائرة الشرق الأوسط في الرسالة التي بعث بها الى السيد ايرنست Ernest بالخارجية في العاشر من سبتمبر ١٩٧٥: أن رد الفعل الشعبي لهذه الاجراءات من الصعب التنبؤ بها وأن عدم وجود الاحتجاج حتى الآن لا يمكن أخذه كمؤشر على الاذعان الشعبي. الحكومة ربما تنجح في اقناع الناس لفترة ما اذا ما عملت بشكل فعال في غياب قيود المجلس الوطني لكن هناك داعي للقلق على المدى البعيد خصوصا اذا ما رفضت الحكومة فعليا مواصلة العمل بالتجربة الديمقراطية. وهنا أشار الى التصرف اللادستوري الذي اقدم عليه الأمير عندما علق المادة التي تدعو لاجراء انتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل، وأنه لا يتوقع على كل حال حدوث معارضة لهذه الخطوة تنبني على الأرضية الدستورية.

اللافت للنظر في هذه الرسالة هوتعبير كلارك عن أسفه في أن يتخذ البحرينيون هذه الخطوة التراجعية والتي ربما يصبح من الصعب ابطالها على حد قوله، ومن ثم عبر عن أمله بأن لا تكون أمامهم في شهر نوفمبر المقبل عودة لأحداث (هيئة الاتحاد الوطني) عام ١٩٥٦.

وقد سبقه في هذا الرأي السفير نويل الذي عبر في الرسالة المؤرخة في ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ عن اتفاقه في الرأي مع السيد كلارك الى أنه الى جانب تحقيق نتائج جيدة في التنمية

الاجتماعية والاقتصادية فانه من المهم أن تظهر حكومة البحرين في الوقت المناسب وبشكل جلي بأنها باقية على التزامها بالتجربة الديمقراطية وأن هذا الموضوع قد تم بالفعل اثارته من قبل بعض أولئك الذين دعموا الاجراءات الأخيرة ضد المجلس (مثل التجار).

لا يوجد أدنى شك في أن القيادة السياسية في البحرين لم تكن لتقدم على اتخاذ هذا القرار الحاسم لولا موافقة الادارة البريطانية أوبمعنى أصح تنفيذ رغباتها في التخلص من هذه الديمقراطية المسببة للقلق والازعاج في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

لكن ما أثار حفيظة الادارة البريطانية هوذهاب القيادة السياسية في البحرين الى مسافة أبعد من الحل وهذا ما انعكس بشكل واضح في تعليق دائرة الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية التي عبرت عن عدم ارتياحها لتعليق العمل بالدستور وتعطيل الحياة النيابية.

فالادارة البريطانية كانت تتوجس خيفة من أن يتسبب الغاء الحياة النيابية في عودة عقارب الساعة الى الوراء وتجدد أحداث الخمسينات.

هذا يقودنا الى الاستنتاج بأن بريطانيا كانت مع حل البرلمان دون المساس بالدستور على أن يكتفى باستخدام العملية الانتخابية - الدوائر الانتخابية وقانون الانتخاب - أجل منع وصول اليساريين والتقدميين الى مقاعد البرلمان حسب اعتقادي.

ما يؤكد هذا الاعتقاد رسالة السفير ادوارد فيرجوسن Given Edward Ferguson في الخامس من يناير ١٩٧٧ التي بعث بها بها الى النائب أنتوني كروسلند وفيها يقول أن الهدوء الذي ساد الحياة السياسية بعد حل المجلس الوطني صاحبه تصلب المواقف الحكومية فيما يتعلق بالتطور السياسي، وأنه بدلا من أن يسمعوا (من القيادة السياسية) كلام من مثل : " نقر بالحاجة لهذه (المشاركة) لكننا لا نعرف كيف نقوم بتنفيذها بأمان"، أصبح الواحد منا يسمع أكثر وأكثر كلاما من قبيل : " لا توجد لدينا خطط للتغيير السياسي". في تعليقه على كلام القيادة السياسية يقول السفير أن هذا ربما ناتج من تأثير النفوذ السعودي. وقد سبق وأن تحدث السفير عن تاثير السعودية.

لكن هذا التصلب في المواقف وصل أعلى درجاته عندما عبر رئيس الوزراء بالقول " ليس لدي النية لاجراء انتخابات أوأي شيء شبيه بذلك" وهذا ما تضمنته رسالة السفير البريطاني المؤرخة في ٢٠ يونيو ١٩٧٧.

يقول السفير أن هذا التصلب في المواقف صاحبه السكوت المطبق من قبل المعارضة الى الدرجة التي لم يرى فيها أي منشور خلال الاشهر الماضية، مع الاحتمال أن يرى شيئا من هذا القبيل في الذكرى السنوية لحل المجلس الوطني في شهر أغسطس، وأنه يجد من الصعوبة التصديق بأن المعارضة قد انحسرت أوتم تغييرها.

مما لا شك فيه أن صعوبة تصديق السفير بانحسار المعارضة لا يوجد ما يبررها وأنها مثار

تعجب بالنسبة للمتتبعين لسير الاحداث في البحرين. من المفارقات العجيبة أن الحرب التي اعلنتها الادارة البريطانية ضد الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني ابان فترة الاستعمار لم تتوقف في مرحلة الاستقلال وأن جهاز الأمن والاستخبارات واصل حملات الاعتقال والابعاد بهدف اجتثاث هذين الفصيلين المناضلين. هذه الحقائق هي ما أكدت عليها الوثائق البريطانية كما سبق وأن اشرنا لذلك في مناسبات عديدة وما يؤكد عليها التقرير التالي للسفير البريطاني.

في الحديث عن الوضع السياسي وحال المعارضة بعد مرور عام واحد على حل المجلس الوطني يقول السفير في التقرير الذي بعث به في شهر سبتمبر ١٩٧٦ أن جميع نشاط الاتحادات العمالية تم حظرها وأن القسم الخاص بالسماح بهذا النشاط في مسودة قانون العمل قد تم الغاؤه في النسخة النهائية لقانون العمل الجديد التي سيتم التصديق عليها قريبا. وتحدث السفير عن الصحافة فقال أنها تتراوح ما بين المروضة والمتملقة وهي على حد سواء خالية من المحتوى السياسي المحلي. ووصف السفير الهدوء على السطح الخارجي فقال أنه الى درجة ما خادع. وفي هذا قال أنه بالرغم من أن أغلبية البحرينيين لم يحتجوا ضد الغاء المجلس الوطني الا أن جبهة التحرير الوطني يبدوأنها تعمل على تجنيد أعضاء جدد وبمعدل متزايد. وبخصوص الشعارات الغريبة الملصقة على الجدران و توزيع المناشير في المناسبات قال السفير أنه من الصعب احتسابها كنشاط ثوري جدي. وتحدث السفير عن الطلبة العائدين من الخارج فقال أنه اعتمادا على المصادر المعتمدة التي استقاها فان الطلبة قد تم تلقينهم بالمبادئ الحزبية في الاتحاد السوفييتي وفي جامعات أخرى وأنهم وطدوا أنفسهم في الوظائف ذات النفوذ في الحكومة والصناعة والتجارة وأنه تم تشكيل المزيد من الخلايا.

وعن عملية التلقين قال السفير أنه لا توجد على ما يبدو هيمنة مباشرة من موسكو لكن التلقين مؤثر و بدون شك فأن راديو موسكو هو مصدر مفيد للايحاء أوالاثارة.

وفيما يتعلق بالاجراءات الحكومية حيال الجبهة قال السفير أنه ليس لدى الحكومة خطة متكاملة للتعامل مع استعادة جبهة التحرير الحياة ، لكن الحكومة تتأرجح بين السكون (اللافاعلية) وبين الحماس الزائد وأنه بات على مستشاريهم البريطانيين أن يثنوهم عن ذلك (التأرجح). ويكشف السفير حجم تغلغل جهاز الاستخبارات داخل جبهة التحرير فيقول أن المحصلة هي قيام الشرطة بالرصد التام والمطبق لجبهة التحرير وليس أكثر من ذلك. وأن غياب التحقيق مع المشكوك فيهم يعني ان الشرطة تتلقى تلك الكمية من المعلومات الاستخبارية التي تعطى لهم من مصادرهم المزروعة في الداخل فقط وأنهم (السفارة البريطانية) بدورهم يتلقون ما ترغب في اعطائه الشرطة لهم. لديهم

فقط تلك الشكوك المتولدة من الخبرة، بالاضافة الى غياب التنسيق بين مصادرهم (الاستخباراتية) المتعددة داخل جبهة التحرير وذلك بحكم التنظيم المبني على الخلايا (من خلية) للجبهة وهذا لا يقود الى تحذيرهم (وزارة الداخلية) من ذلك الجزء المخفي من المعلومات المتعلق بالنشاط التخريبي. من المحتمل أن يكون لدى الشرطة فكرة واضحة حول التنامي في عضوية جبهة التحرير بما يقودهم الى تلك اللحظة التي يجب عليهم سرعة التحرك قبل أن تصل المعارضة الى نقطة الانطلاق وعندئذ لا يمكن السيطرة عليها الا عن طريق استخدام القمع الشديد. وحسب تخمينهم فأن هذه النقطة ربما تحدث مع نهاية عام ١٩٧٧.

نأتي الآن لموضوع الجبهة الشعبية حيث يقول السفير أن الجبهة الشعبية لتحرير عمان آخذة في الاضمحلال وأنه لا يوجد هناك أي دليل على وجود أي نفوذ صيني. وفي رسالته بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٧ يقول السفير أن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي أصبحت ضعيفة وهي تعاني من الخلل التنظيمي كما دللت على ذلك محاكمة اغتيال المدني. لكنه قال أن الطلبة في الخارج لا زالوا يمدون مخزون المعارضة بشريا ، لكن الحكومة على دراية أكبر بهذا التهديد ولذا فهي لا ترسل مزيدا من الطلبة الى العر اق لكن منظمات طلبة البحرين في الأماكن الأخرى بما في ذلك المملكة المتحدة لا زالت تعمل على تغذية الطلبة بالأفكار الحزبية. واستدرك السفير فقال أن هذه المنظمات يبدوأنها مخترقة بشكل جيد من قبل أجهزة الامن. وأضاف السفير القول بأن البعثات الدراسية في الخارج تعمل كمرتع لتنظيم العناصر الهدامة وأنه ربما لا يمكن فعل أي شيء للتخلص من هذا المرتع الا عن طريق ايجاد بدائل أفضل للدراسات العليا في مناطق قريبة من البحرين. أن خريجي المدارس البحرينية الذين يبتعثون للدراسة في الخارج هم حسب قول السفير عرضة على ما يبدو للاستهداف بشكل خاص.

هذا هووضع التنظيمين اليساريين العاملين في الساحة السياسية آنذاك وما آل اليه حالهما بفعل الضربات المتلاحقة التي استهدفت القضاء المبرم عليهما. تجدر الاشارة الى أن آثار هذه الحملة البوليسية لم تنتهي الا بالاعلان عن الانفتاح السياسي والسماح بعودة المبعدين الذين قضى بعضهم ما يزيد على ثلاثين عام في المنافي.

من الأعمال أوالاجراءات التي لم تتوقع حدوثها الادارة البريطانية بعد حل البرلمان اقدام السلطة في البحرين على اعتقال أعضاء المجلس الوطني خاصة وأن السفير البريطاني نفى في رسالته المؤرخة في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ اعتقال أي عضومن أعضاء المجلس. لكن السفير ما لبث أن عاد ليؤكد صحة خبر اعتقال العضو علي قاسم محمد ربيعة وذلك في رسالته التي بعثها بتاريخ ١٦ سبتمبر الى السيد تي.جي.كلارك بدائرة الشرق الأوسط

وليقول بأنه لم يكن هناك اعلان رسمي حول هذا الموضوع لكنه سمع عن الاعتقال من أكثر من مصدر. وفي هذا الخصوص علق السفير على شخصية علي ربيعة بالقول بانه شخصية قيادية في كتلة الشعب بالمجلس الوطني وهو من وجهة نظر الحكومة واحد من الأعضاء الأكثر صخبا وازعاجا.

تجدر الاشارة الى أن اعتقال عضوالمجلس علي ربيعة قد تم في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٧٥ وذلك على اثر البرقية التي بعث بها الى الاتحاد البرلماني الدولي والتي أحاط فيها الاتحاد علما بالخطوة اللادستورية التي اقدم عليها النظام كما عبر فيها عن احتجاجه على حل البرلمان وطالب الاتحاد الدولي بالتدخل لاصلاح الوضع.

في تعليقها على موضوع الاعتقال قالت مجلة المواقف (الدينية) في عددها الصادر في ٢٢ سبتمبر أنها سبق وأن انفردت بنشر التحقيق مع عضو المجلس الوطني السابق علي ربيعة الذي لا زال حسب تصريح المصدر الامني المسئول محتجزا رهن التحقيق وأن التحقيق معه لم ينتهي بعد. الى جانب ذلك نشرت المجلة تصريحا للشيخ عبد الله بن خالد وزير العدل يقول فيه بأن المتهمين الذين قبض عليهم على ذمة اتهامهم بالشيوعية قد تم القبض عليهم بموجب المرسوم بقانون تدابير أمن الدولة وأنهم سيقدمون للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بموجب المواد التي تنطبق على حالة كال واحد منهم. المفارقة العجيبة هوأن هذين التصريحين الخاصين بقضايا الأمن تصدرهما ذلك العنوان الكبير الخاص بتعليمات رئيس الوزراء لجميع الوزارات بتنفيذ الكادر الوظيفي الجديد بدءا من شهر يناير وكأن هناك عملية مقايضة.

وما دمنا في موضوع الحديث عن الاعتقالات فأنه من المهم جدا التطرق لاعتقال النائب محسن مرهون في ١٦ يناير ١٩٧٦ وذلك على اثر عودته من الكويت حيث كان يعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات الصحافية لاطلاع شعب الكويت وشعوب العالم على طبيعة الخلاف السياسي بين النظام والمجلس الوطني. أما النائب محمد جابر صباح فقد تم اعتقاله على خلفية اغتيال محرر مجلة المواقف الدينية النائب عبدالله المدني الذي تم اغتياله في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٦. حال اعتقال هذين النائبين باشرت السلطة بتطبيق قانون أمن الدولة عليهما حالهما حال بقية المعتقلين حيث بقي الأول في السجن مدة خمس سنوات فيما بقي الأخير ثلاث سنوات. هذا بالرغم من أن المادة الأولى من قانون أمن الدولة حددت مدة الحبس بثلاث سنوات الا أن الحكومة لم تلتزم بأحكام هذا القانون اللادستوري وجراء ذلك تعرض بعض المعتقلين لمدد زادت على التسع سنوات من مثل المناضل عبد الله مطيويع الذي قضى في السجن مدة زادت على التسع سنوات وبدون محاكمة. والأسوء من ذلك أن السلطة تعمدت الغاء حق المقبوض عليهم في التظلم

وباشرت بتمديد فترات اعتقال الأفراد بدون عرضهم على المحاكم في مخالفة صريحة للمادة الثانية من هذا القانون.

نأتي الآن للحديث عن رد الفعل الخارجي فنشير الى الرسالة التي أرسالها السيد آر كنتشن R. Kinchen من دائرة الشرق الأوسط الى رئيس الدائرة السيد هاريس وال السيد كلارك بالخارجية وذلك بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٧٥. يقول السيد كنتشن أنه من المؤكد أن العربية السعودية، قطر، وايران سيكونو من المؤيدين لهذا التطور (أي الحل) أما رد فعل الكويت والعراق فانه لا يعني الكثير وأنه من المحتمل أن يكون رد الفعل في غير صالح اتخاذ هذا الاجراء. لكن موقف السعودية هوموقف المعارض للتجربة من أساسها وهذا ما أكد السفير في رسالته في شهر سبتمبر ١٩٧٦ فقال أن السعودية عارضت في الأساس وبشدة التجربة البحرينية في الديمقراطية وأن العطايا التي تقدمت بها للبحرين فيما بعد هي عطايا مشروطة بتعليق التجارب التي ربما تبرهن أنها خطيرة على السعودية وعلى آل خليفة.

ويقارن السيد كينتشن بين الكويت والبحرين فيقول أنه من المفيد القول أن آل خليفة بدا أنهم أقل صبرا من آل الصباح في تحمل مجلس وطني مشاكس، ذلك أنه بدون توفر الموارد المالية التي لدى الكويت فأن حكومة البحرين ستجد نفسها وبدون شك تحت ضغط متعاظم من أجل تنفيذ خطط التنمية وخلق البدائل والنتيجة المنطقية لعدم توفر المال، حسب قوله، أن تصبح البحرين أقل صبرا حيال العرقلة البرلمانية.

تحت عنوان "عمان والبحرين" بعث السفير البريطاني في عمان (مسقط) السيد دي.اي. تذم D.E.Tatham برسالة سرية الى السيد نويل والسيد آر. أي. كيلي R.A. Kealy بدائرة الشرق الأوسط. في هذه الرسالة المؤرخة في ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ أشار السفير السفير الى تعليق عدد من العمانيين على استقالة الحكومة في البحرين ومن بين هؤلاء السيد علي داود المسئول في وزارة التجارة والصناعة الذي عاش في البحرين لمدة عشرين عاما. يقول السفير على لسان علي داود بأن الشيخ عيسى أخبره هو وقيس الزواوي في عشاء خاص بأن مؤسسة المجلس الوطني كانت الخطأ الأكبر في حياته والسبب في ذلك أن عرب الخليج ليسوا مهيئين حتى الآن للمجالس وأنه قال لهم بأنه شعر بالارتياح لسماع الشيخ زايد بأنه بدأ يجدف الى الخلف فيما يتعلق بخطته لاقامة تجربة مثلها.

يقول السفير أنه علق على هذا الكلام بالقول بأن العائلة الحاكمة في البحرين لديها فهم راسخ بالواقع وهي قادرة على تجاوز الأزمة الحالية وبدون صعوبة. كان رد علي داود أن ما لديهم في عمان هو رجل قليل التجربة جدا، وان الطريقة التي كانت تحكم بها البلاد ونفوذ المستشارين – ذكر بشكل خاص غسان شاكر – قد أثار الكثير من التعليق. وأضاف القول أن العمانيين وعلى سبيل المثال أناس الداخل ليسوا أغبياء وأنهم يعرفون هذه الأمور وقد

بدأوبالحديث عنها. يقول السفير أن علي داود اختتم كلامه بالقول بأنه كبير في السن اذ أن عمره ٤٨ سنة ولذا فهويعلم بأن الأفضل له أن يبقى صامتا.

على خلفية الاطاحة بالمجلس وتجميد العمل ببعض مواد الدستور كانت هناك زيارة خاصة لوزير الدولة للشئون الخارجية السيد جيمس كلاهان James Callaghan الى البحرين. ومن أجل الاعداد لهذه الزيارة بعث السيد جي.بي. بي. نلسون J.P.P.Nalson من مكتب الخارجية والكومنولث برسالة الى السفير البريطاني نوبل وذلك في الخامس من نوفمبر ١٩٧٥ يقول فيها أنه من خلال اعداده للنقاط المهمة للزيارة وجدوا أنفسهم في ارباك فيما يتعلق بنصوص المرسوم الأميري الخاص بالأمن العام الصادر في أكتوبر السنة الماضية. ففيما تشير رسالة روبرت تش (السفير البريطاني السابق) المؤرخة في ١ مارس والمرسلة الى آيفور لوكاس (الفقرة الثانية) الى حق الذهاب الى المحاكمة بحكم المرسوم، يجدون أن السفير يشير من جهة أخرى الى صلاحيات وزير الداخلية في الاعتقال والسجن الى جانب حق الضحية في الاستئناف لدى المحكمة العليا حسب ما ورد في الفقرة الثانية من رسالته المرسلة الى توني هاريس في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤.

وهنا تساءل السيد نلسون عن الفرق بين المرسوم وبين قانون الطوارئ لعام ١٩٦٥ فيما يتعلق بالحبس بدون محاكمة ، كما تساءل أيضا عما اذا كان حق الذهاب الى المحاكمة وحق الاستئناف لدى المحكمة العليا هونفس الشيئ؟ بالاضافة الى ذلك قال نلسون أنه لم تتضح لديهم درجة ودور المحكمة الخاصة المشار اليها فى الفقرة (٢) من رسالة روبرت تش. وعلى هذا الأساس توصل نلسون للاستنتاج القائل بأن المرسوم يوفر "للاعتقال بدون محاكمة لمدة ثلاث سنوات، مع توفر الحق للاستئناف". وبناء على ذلك فاذا كانت لدى السفير أية اعتراضات فورية على هذا الاستنتاج فعليه ارسالها بالتلغراف.

تمت زيارة وزير الدولة البريطاني السيد كلاهان الى الخليج فيما بين ٢٢ نوفمبر و٣٠ نوفمبر ١٩٧٥ ومما لا شك فيه أن ابتعاث سكرتير الدولة للشئون الخارجية يعكس الاهتمام البالغ لحكومة صاحبة الجلالة بتطور الأحداث في البحرين ومدى حرصها على الاطمئنان على صحة الوضع السياسي وعدم تأثير الانقلاب الدستوري على الأمن والاستقرار في البحرين وبقية دول الخليج. وقد سبق هذه الزيارة اتخاذ كافة الاجراءات الأمنية وبالأخص الاطمئنان على سرية المحادثات التي ستجري مع الأمراء الخليجيين. وفي هذا الخصوص أكدت رسالة الخارجية البريطانية في السابع عشر من نوفمبر أن جميع دول الخليج ليس لديها ممثلون عن الدول الشيوعية باستثناء دولة الكويت ولذا فأنه لا خوف من عمليات تجسس في البلدان التي سيزورها.

من أجل تسليط الضوء على نمط العلاقة التي سادت بين ممثلي حكومة صاحبة الجلالة

وبين حكومة البحرين يمكن القول أن الرسالة التي بعث بها السفير البريطاني اي.اف. جيفن E. F.Given بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٧٦ الى السيد أيفور لوكاس بدائرة الشرق الأوسط فيها ما يكفي للتدليل على طبيعة العلاقة التي طبعت تلك المرحلة بايجابياتها وسلبياتها. وقد صدرت هذه الوثيقة بعد مرور عام وشهرين تقريبا على حل المجلس الوطني وهي تؤكد على العلاقة الابوية الفوقية التي فرضتها بريطانيا لأكثر من قرنين من الزمن. في هذه الرسالة التي حملت عنوان " التوقعات في البحرين " يشير السفير أولا الى الاجتماع الذي ضمه مع السيد لوكاس في مكتب الأخير بلندن بتاريخ ١٧ سبتمبر فيقول أنهما اتفقا – حسب ما يعتقد- على أنه لم يعد بالامكان استمرار دور السفير في مساعدة العملية السياسية في البحرين (الفقرة الثانية في كتاب ديDay) لكنه سوف يقوم بتدوين أسبابه المتعلقة بوجهة نظره القائلة بعدم محاولة التدخل في شئون البحرين الداخلية الا في حالة ما اذا ارتبط ذلك تحديدا بالمصالح البريطانية. ربما تكون هذا الانطباع لديه بسبب مكوثه في البحرين. ويسترسل السفير في هذا المعنى فيقول أنه تكون لديه الانطباع بأن المعتمدين السياسيين (في البحرين) قاموا بدور الداية (المربية) nanny في العناية بالسلطات المحلية أكثر من نظرائهم الآخرين في الدول الخليجية الاخرى: مهما كان عليه الحال فأنه لا يعتقد بأن النتائج في حقل التطور السياسي كانت بشكل خاص ناجحة. وتعليقا على هذا يقول السفير: " لقد شجعنا – وأنا أعتقد بصحة ذلك – تطوير التعليم ونظام حقوقي أوقانوني متماسك بما يترتب على هذا تشجيع الناس على مساءلة السلطات الشيخية (من شيخ) وكذلك تطوير القيود الدستورية والتقليدية المتعلقة بذلك".

بعد ذلك يتحدث السفير عن التغيير الذي طرأ على هذه العلاقة فيقول أنه ، وكما أوضح أكثر من مرة منذ رجوعه الى البحرين، أصبحت معرفته بما يدور تحت السطح أقل من ذي قبل لأنهم أصبحوا يعتمدون على المعلومات التي تمرر اليهم عن طريق الرسميين الذين يقدمون ولاءهم الأول لحكومة البحرين وأنه من المحتمل أن تكون هناك عملية تنقية لما يلتقطونه "من معلومات" من خلال العقليات المؤسسية. في الوقت نفسه فأنه من غير الاحتمال أن تتحدث المعارضة اليهم (الى السفارة البريطانية). وفي هذه الحالة من الجهل بالأمور فانه لا يعتقد بأنهم مؤهلون للقيام بمحاولة تحريك حكومة البحرين في هذا الاتجاه أوغيره.

لكن السفير يعود فيقول بأنه سيظل يشجع الوزراء للتحدث معه لكن في حالة طلبهم الغير متوقع للنصيحة فانه سوف لن يقدمها لهم وأنما سيحاول تحليل ما يعرض عليه من مسائل ومن ثم تقديم الخيارات للحكومة البحرينية بدون تحديد أي منها الأفضل. ومع ذلك يعتقد السفير أن من حقه تقديم الاسئلة أوالتعليق بما يتماشى ومبادراته الخاصة اذا

ما تعلق الامر بالمصالح البريطانية سواء كانت عامة أو خاصة.

ويضرب مثلا بعدم وجود رقابة فعالة على الايجارات وأنه عبر عن احتجاجه للطرق التي تتبعها وزارة العدل لسماحها للمصالح الخاصة بأفراد العائلة الخليفية للتأثير على الاجراءات الرسمية على حساب المواطنين البريطانيين.

ويشير السفير الى اجتماعهم في السنة الماضية مع السكرتير الثاني الدائم (في الخارجية البريطانية) فيقول أن الانطباع الذي تكون لديه هونفسه الذي تكون لدى زملائه المتواجدين في الخليج حيال ما سيكون عليه موقفهم.

ويتطرق لأحداث التاسع والعشرين في الكويت (حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور) ويحاول عقد مقارنة بين البحرين والكويت فيقول " أن التقسيمات في الكويت ليست هي طبق الأصل لتلك التقسيمات التي في البحرين ولكنها متوازية معها. في البحرين لا يوجد ذلك العدد الضخم من المواطنين العرب الاجانب ولكن لدينا الشيعة الذين يعتبرون أنفسهم السكان الاصليين (يطلقون على أنفسهم بحارنة) وحماسهم منصبا في نقمتهم (سخطهم) لكونهم –حسب ما يرون- الأغلبية المضطهدة مع أني أشك فيما اذا كان هناك أحد يعلم بالتحديد ما هي النسبة التي يشكلونها بالنسبة لسكان الدولة ".

" كثير من السنة يخبرونك بأن الشيعة – بعيدا عن كونهم مضطهدون- قد حصلوا على حجم أكبر من النفوذ في الجهاز البيروقراطي ولكن عندما تسأل رجلا فقيرا عن ديانته فالاحتمال الكبير أن تكون اجابته" شيعي" وليست سني".

ويواصل السفير تعليقه فيقول أن الخليفة يقدمون أنفسهم على أنهم ممثلون للسنة وأنهم ضد الشيعة وهذه تشبه الطريقة التي يقدم فيها آل صباح أنفسهم على أنهم ممثلون للمواطنين الكويتيين وضد الأجانب. وفي كلتا الحالتين هناك بين الجماعة المهيمنة سياسيا أقلية تعارض النظام وأن الأقلية في البحرين هي في تحالف مع الشيعة وأن لديه الانطباع بأن المعارضة في المجلس الوطني بالكويت هي من مؤيدي الفلسطينيين.

وهنا غاص السفير فيما يشبه الخيال أوالفنتازيا حيث قال بأنه ليس متأكدا فيما اذا كانت المعارضة الكويتية واضحة في رغبتها لاستلام وظائف العائلة الحاكمة وثروتها كما تسعى الى ذلك العناصر المماثلة لها في البحرين.

وأجاب بنفسه على هذا التساؤل فقال أن على الحكومة البحرينية أن تلجأ الى اتخاذ اجراءات مشددة لأنها لا تملك الموارد لفعل أي شيء مقارنة بما هو معمول به في الكويت حيث أغلب المستفيدين من النظام هم الكويتيون الأصليون علما أن الأجانب هم في وضع مادي جيد لدرجة أن التهديد بتجريدهم من هذه المصالح يبدو عاملا قويا. ويستطرد السفير في الحديث فيقول أن النظام في البحرين لا يوفر على كل حال مثل هذه المصالح

الكبيرة للبحرينيين ولذا فأنهم (السفارة) يلاحظون ازدياد عدد الناس الذين يشعرون بانهم لن يخسروأي شيء من خلال نضالهم من أجل التغيير. أنهم يعايشون الآن الجيل الثاني أوالثالث من البحرينيين المتعلمين وأنه مع مرور السنين يصبح التردد في قبول القرارات النازلة من السلطات واضح المعالم كمثل عدم الرضا بنصف الرغيف.

ويعبر السفير عن اعتقاده بأن الحكومة البحرينية تبذل بعض الجهد للاتصال بالمواطنين الذين يمثل العمال جزء منهم بالتاكيد ومن بعد ذلك عرج الى التقسيم بين السنة والشيعة فقال أن هذا التقسيم يذهب في العمق ويشكل حاجزا بين الحكومة وبين الكثيرين من المحكومين.

وفي رأيه أن القيام بحملة دعائية مؤثرة يتطلب من الحكومة وقتا و تكريسا وذلك لأنها مشلولة بسبب ندرة الناس المؤهلين الذين لديهم الارادة للقيام بهذه الحملة أوبأية خدمة اعلامية حقيقية.

ويضيف السفير القول بأن الحكومة قلقة بشأن المشاكل الاجتماعية وخاصة ارتفاع كلفة المعيشة ونقصان المساكن بالاضافة الى عدم وجود الكثير لعمله تجاه التضخم المالي المستورد سوى تقليص معدلات الأرباح على السلع الأساسية في الوقت نفسه فأنهم يعملون جديا على حل مشكلة السكن.

وهنا يتطرق السفير الى التشريع الخاص بالتأمين الاجتماعي فيقول أنه عمل يتعارض ومصلحة التجار الذين هم أرباب العمل والداعمين للنظام السياسي وهم يعتقدون أن قانون العمل الجديد قد تجاوز الحدود، وأن هناك حدودا لما يمكن أن تقوم به الحكومة.

في هذا التقرير أيضا يكشف السفير أن الحكومة السعودية الحالية أدركت بأن لديها مصلحة في استقرار البحرين وازدهارها ولذا فقد خصصت أموالا لهذا الغرض. أما بخصوص المشاريع الكبيرة في البحرين فانه من الصحيح ايضا أن يتم دفع ثمنها من قبل احد الجيران لكنه لا يمكنه القول فيما اذا كان الدفع سيتم نقدا أم لا.

ولعل في رد الخارجية البريطانية على آراء وأفكار السفير اي.اف.جيفن ما يكمل صورة التدخل في الشأن الداخلي للبحرين الذي مارسته الادارة البريطانية سابقا. يقول السيد لوكاس أنه يتبنى نظرية " عدم التدخل" (في الشئون الداخلية للبحرين) التي تم الاشارة اليها في الفقرة الثانية من رسالة السفير، وفي هذا الخصوص علق بالقول : " المسئولية بدون سلطة (صلاحيات) وضعتنا في صعوبات كبيرة الى ما قبل ١٩٧١، ونحن الآن لسنا في المكان الجيد الذي يسمح لنا بتقديم نصائحنا. أعتقد أن هذا ينسحب أيضا على دول الخليج الأخرى؛ واضعين في الاعتبار أن العادات القديمة لا تزول بسهولة وأنه ربما تتم دعوتنا أوحتى الالحاح علينا من وقت لآخر من أجل اعطاء وجهة نظرنا فيما يتعلق بالتطورات

الداخلية. في مثل هذه القضايا فأن التحليل الايجابي الذي تصفه بيدولي بالضبط هو الهدف الصحيح، بينما - حسب قولك – علينا أن لا نتردد في جعل حضورنا فاعلا عندما تتأثر مصالحنا. لكن هذا لا يعني أن لا تكون لدينا وجهات نظر حيال ما يجري. وهنا يصل لوكاس لبيت القصيد فيقول "أنني أعترف أن وجهة نظري حول البحرين يشوبها نوع من التشويش ، ولقد كنت دوما أميل للاعتقاد بأن شكلا من أشكال المشاركة الشعبية في العملية الحكومية تعمل كصمام أمان مفيد" . ومع أن الانجليز هم من قام بضرب هيئة الاتحاد الوطني الا أن لوكاس لم يتردد في توجيه الاتهام للعائلة الخليفية اذ يقول :" أنهم (الخليفة) سبق وأن أغلقوا هذا الصمام (في عام ١٩٥٦) ولمدة عقد ونصف من الزمن وقد حققوا في ذلك نجاحا أكبر مما توقعت" . بعد ذلك يتحدث لوكاس عن الأيام العصيبة التي جلبتها هيئة الاتحاد الوطني في الفترة ما بين ١٩٥٤و١٩٥٦ فيقول: " ذكريات هذا الزمن تم استرجاعها من خلال قراءة دراسة حديثة عنوانها " البحرين : التطور السياسي في مجتمع حديث للكاتب أميل نخلة (بروفيسور في العلوم السياسية في كلية مونت سانت ماري بمريلند) . الكتاب هو بالأحرى أكاديمي ويحوي بالمؤكد الصيغة الراديكالية: لدى أمين نخلة تعليقات نقدية حول النظام التعليمي بالبحرين، بعض الاشياء المشوقة عن دور الأندية كأحزاب سياسية غير معلنة (غير حقيقية pseudo) وبعض الملاحظات حول الدور الذي تلعبه التنظيمات العمالية وتلعبه عملية التحريض في التطور السياسي للبحرين. (الرسالة التي أرسلتها لي للتوحول التشريع العمالي كانت ممتعة وسنقوم بدراسة المشروع بعناية)" . ويسترسل السفير في تعليقه على الكتاب فيقول :" زبدة الكتاب تكمن في تحليل أول انتخابات وطنية وهي انتخابات المجلس التأسيسي في عام ١٩٧٢ كما أن الكاتب كان ممتعا بشكل خاص فيما يتعلق بالانطباعات المتصارعة بين عائلة الخليفة أنفسهم حيال هذه التجربة" . بعد هذا الاستعراض السريع للأحداث الماضية من خلال الكتاب يخلص السيد لوكاس لتسجيل رؤيته مقارنة برأي السفير فيقول : " أن التجربة الديمقراطية في البحرين – مقارنة بالتجربة الطويلة جدا للديمقراطية في الكويت - أظهرت بوضوح عدم التناغم الذي ذكرته في مرسلكم ما بين الشكل التقليدي للحكومة ونموذج ويستمنستر للديمقراطية. الأول لم يكن بالقطع خاليا من أية ميزة (أوبدون عناصر ديمقراطية) وهوربما يكون فعليا أكبر تأثيرا في الظروف المحلية. لكن المغزى هوأن الأخيرة (الكويت) تعتبر المثال الذي يحتذى به لدرجة أنه حتى أثناء اجراء الحل شعر منفذوحل البرلمان بالالتزام لتوكيد اخلاصهم الأبدي للمبادئ الديمقراطية وتصميمهم الجاد لارجاعها بالسرعة المكنة" . وهنا خلص لوكاس للقول :" السؤال المهم بالنسبة لنا هوأي من النظامين يحمل الامكانية الأكبر للاستقرار. أن تجربة البحرين (الفترة ما بعد الحل) منذ أغسطس ١٩٧٥ يجب أن تحسب حتى الآن كنجاح للحكم التقليدي، أما في الكويت فمن المبكر الحكم على ذلك. لكن في كلتا القضيتين

يتملك المرء شعور بأن " التقدم السهل في اتجاه حكم الأقلية " ليس هوالوصفة المثالية ، حتى وان تم تبرير التفاؤل الحذر لصالح المستقبل المنظور ". (رسالة لوكاس في التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٧٦)

من الواضح من حديث السيد لوكاس عدم ارتياح الخارجية البريطانية للفراغ السياسي الذي ترتب على تجميد العمل بالدستور لكن هذا لا يعني كما ذكرت سابقا السماح بالتغيير الدستوري والسياسي الذي يؤثر على مصالح الولايات المتحدة و بريطانيا في هذه المنطقة الحيوية من العالم. فالبحرين ودول الخليج قاطبة كانت وستظل مناطق نفوذ للولايات المتحدة و بريطانيا وعلى هذا الاساس فأن هذه العلاقة يجب أن تكون موضع اهتمام القوى السياسية والديمقراطية بشكل دائم وأن تكون حاضرة اثناء رسم وبناء استراتيجية العمل النضالي والمطلبي في المستقبل.

الخاتمة

في معرض حديثنا عن مقاطعة الجبهة الشعبية للانتخابات النيابية كنا قد تطرقنا الى رهان الجبهة على حدوث أحد احتمالين: الأول هو اصرار كتلة الشعب على تطبيق برنامجهاالانتخابي بما سيقود حتما الى اصطدامها مع السلطة وبالتالي حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور. الاحتمال الثاني هونجاح السلطة في احتواء الكتلة وافراغها من مضامينها كمعارضة سياسية.

وقد تأكدت صحة توقعات الجبهة الشعبية بحدوث الاحتمال الأول وهوخروج السلطة على المشروعية الدستورية بالغاء الحياة النيابية وتعليق العمل بالدستور. حدث هذا جراء فشل النظام في احتواء المجلس الوطني الذي برهن على قدرة فائقة في ممارسة دوره التشريعي والرقابي وفي احكام الرقابة على المال العام.

لم يكن بالأمر المستغرب حدوث الانقلاب الدستوري بعد أن تأكد بما يقبل الشك أن وجود هذه الديمقراطية يتعارض كلية ومصالح كافة الأطراف المحلية والاقليمية والدولية. الى ما قبل الشروع في انتخابات المجلس التأسيسي كان الاعتراض محصورا في أحد أطراف العائلة الحاكمة التى رأت فى هذه المشاركة الشعبية كسرا لهيبة الحكم وانتقاصا من سلطة القبيلة. لكن وبمجرد الاعلان عن نتائج انتخابات المجلس الوطني وفوز كتلة الشعب بما يزيد على ثلثي مقاعد المجلس سارعت أغلبية دول المنطقة للتعبير عن احتجاجها واعتراضها على هذه التجربة التي أوصلت الشيوعيين لمصادر القرار حسب قول شاه ايران. لكن هذا الاعتراض ما لبث أن أتخذ منحى خطيرا عندما أعلنت القيادة السياسية في البحرين ومن ورائها الادارة البريطانية عدم اقتناعهما بالتجربة ولم يكن قد مضى على خوض التجربة البرلمانية أكثر من أربعة أشهر.

مما لا شك فيه أن فوز كتلة الشعب اليسارية بثمانية مقاعد قد أحدث انقلابا في موازين القوى لصالح القوى الوطنية والتقدمية داخل المجلس الوطني. واذا ما أضفنا الى هذا الانتصار هيمنة القوى اليسارية والتقدمية على ساحة العمل الوطني وقدرة القيادات العمالية والعناصر اليسارية على تحريك الشارع وحشد الجماهير لصالح القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأن هذا المد اليساري وألتقدمي بات يشكل مصدر خوف وقلق بالنسبة للسلطة والادارة البريطانية معا. كان أحد أهداف الادارة البريطانية من وراء العملية الانتخابية هوحصر كامل اللعبة السياسية داخل المجلس الوطني وقطع الطريق أمام القيادات العمالية والقوى السياسية لممارسة أي عمل سياسي أونقابي خارج

المجلس كما كشفت ذلك الوثائق البريطانية. لكن ما حدث على أرض الواقع خيب آمال السلطة والادارة البريطانية في تحقيق هذا الهدف اذ ظلت القوى السياسية والحركة النقابية تمارس دورها الداعم والمساند للمجلس من خلال تحريك الشارع ومواصلة استخدام سلاح الاضراب والاعتصامات العمالية.

في الفصل الخاص بقانون أمن الدولة كنا قد تحدثنا عن محاولة الحكومة اللعب على التناقضات الطائفية والخلافات الفكرية والأيديولوجية بين الكتل الثلاث بهدف تمرير مشاريعها ومخططاتها السياسية والتشريعية. في واقع الامر لم تكن السلطة المحلية والادارة البريطانية تتوقعان أن ينشأ هذا التلاحم الكبير بين كتل المجلس وأن يتمكن النواب من اتقان العمل البرلماني خلال مدة وجيزة وأن يتمكنوا من استخدام صلاحياتهم الدستورية. أن فشل رهان الحكومة في كسب تأييد كتلة الوسط أوالكتلة الدينية من أجل تمرير قانون أمن الدولة كان بمثابة تجريدها من آخر ورقة سياسية في يدها الأمر الذي دفعها للاعلان عن مقاطعة جلسات المجلس. لا يقل أهمية عن ذلك نجاح النواب في كسب ثقة المواطنين في جميع مدن وقرى البحرين قاطبة وذلك بسبب طرح قضايا ومشاكل المواطنين مع التركيز على مصالح الطبقات الفقيرة والمحتاجة. وقد رأينا كيف بادر المجلس بتشكيل اللجنة الخاصة بالقضايا العمالية واللجنة الخاصة بمعالجة الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وكيف صاغ تلك التوصيات القيمة التي ساهمت في ايجاد الحلول الناجعة للكثير من القضايا والمشاكل. لا شك أن احتضان المجلس لقضايا الشعب وعلى وجه الخصوص الطبقات الفقيرة والمحرومة قد عزز من مكانة وشعبية المجلس وأدى ذلك الى سحب البساط من تحت أقدام السلطة التي أصبحت في وضع لا يحسد عليه من العزلة التامة.

نأتي الآن الى السؤال الذي لا زال موضع اهتمام العديد من المثقفين والمهتمين بالشأن السياسي رغم مرور ثلاثة عقود على حل المجلس الوطني وتعليق الحياة النيابية وهو:

اذا كانت مؤسسة المجلس الوطني تحظى بهذا التلاحم والدعم الشعبي الكبير فلماذا اتخذت الجماهير هذا الموقف السلبي تجاه الانقلاب الدستوري ولم تبادر بالنزول الى الشارع دفاعا عن حقوقها السياسية ومكتسباتها الدستورية ؟

للرد على هذا السؤال المهم هناك ثلاثة أسباب نلخصها في التالي:

١) غياب الوعي الشعبي بالحقوق السياسية والدستورية. فالتجربة البرلمانية لم تعمر سوى دورتي انعقاد وأن هاتين السنتين كانتا مشحونتين بالصراع السياسي والاجتماعي وليس فيهما ما يكفي لترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وغرس مفاهيم الحرية في وعي الجماهير.

٢) لجوء السلطة الى اعتقال ٤٨ من العناصر الوطنية والتقدمية في خطوة استباقية

بالاضافة الى اعلان حالة الطوارئ ونشر قوات الأمن وتسيير الدوريات داخل المدن. أن هذه الاجراءات القمعية أدت الى خلول الساحة من الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للحكومة بسبب غياب القيادات الميدانية والنقابية.

٣) فشل النواب في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦٥ والتي تنص على استرداد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية في حال لم تجري الانتخابات خلال شهرين من تاريخ الحل والسبب في ذلك الخوف من انتقام السلطة وقمعها خاصة وأنها لم تتردد من اعتقال وسجن واحد من افراد العائلة الحاكمة وهو النائب ابراهيم الخليفة.

في اعتقادي أن في هذه الاسباب ما يكفي للاجابة على هذا السؤال المهم. وقد رأينا كيف أن القوى اليسارية والتقدمية مثلت الهدف الأول للسلطة وللادارة البريطانية اللتان عملتا على اجتثاث العناصر اليسارية من الساحة السياسية. ولا عجب في ذلك فالتقدميون واليساريون هم من كان يدير العمل السياسي ويقارع السلطة السياسية من أجل ارساء دعائم الديمقراطية الحقيقية قبل وأثناء العملية الانتخابية.

من سوء حظ القوى الوطنية والتقدمية أن تأتي حادثة اغتيال أمين عام المجلس الوطني ورئيس مجلة المواقف الدينية النائب عبدالله المدني في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٦ لتزيد من تعقيد الوضع ولتعطي المبرر للسلطة لشن المزيد من حملات الاعتقال العشوائية في صفوف الجبهة الشعبية وجبهة التحرير. وكان من نتيجة التعذيب الوحشي الذي مورس من أجل انتزاع الاعترافات أن فقد اثنان من المعتقلين حياتهما وهما محمد غلوم وسعيد العويناتي. والجدير بالذكر أن هذه القضية تم طرحها في البرلمان البريطاني بواسطة النائب العمالي ستان نيوونز Stan Newans الذي اتهم الحكومة بتصدير المرتزقة الى البحرين وشبه ما حدث في البحرين بما حدث في انجولا وأن هذا الفعل يشوه سمعة بريطانيا.

وليس ما يدعو للمبالغة القول أن هذه الحملة تشبه في بشاعتها وعشوائيتها الحملة التي قادها مكارثي في الولايات المتحدة في الستينات من حيث استهدافها جميع عناصر التنظيمات السياسية اليسارية والنشطاء النقابيين بمن فيهم العاملون في قوة دفاع البحرين.

في هذه الأجواء القمعية والاستبدادية صدر البيان المشترك للجبهة الشعبية وجبهة التحرير وفيه ناشدتا محبي السلام في العالم التحرك من من أجل انقاذ سجناء البحرين. وتطرق لحملة الاعتقالات فقال أن الحركة الديمقراطية لا زالت تقاوم حملة القمع وأن أعدادا كبيرة قد تم اعتقالهم وأن الاعتقال شمل العمال والطلبة والجنود وقطاع واسع من المواطنين في المدن والقرى وأنهم يتعرضون للتعذيب الوحشي على أيدي المرتزقة

البريطانيين والأردنيين. بعد ذلك أشار البيان الى استشهاد اثنين تحت وطأة التعذيب في الشهر الماضي وهما محمد غلوم (الجبهة الشعبية) وسعيد جعفر العويناتي (جبهة التحرير الوطني) وقال أن الحركة الوطنية سوف تستمر في نضالاتها لافشال المخططات الاجرامية للرجعية وأنها ستعمل على رص الصفوف لتحقيق هذا الهدف.

تحت عنوان " مناشدة من البحرين :أنقذوا السجناء " نشرت صحيفة المورننج ستار Morning Star اللندنية البيان المشترك للجبهتين وذلك في عددها الصادر في ١٠ يناير ١٩٧٧. وبعد أن استعرض المقال فقرات من البيان قالت الصحيفة أن البحرين تحكم ومنذ قرنين من الزمن من قبل عائلة الخليفة وأنها تحت الوصاية البريطانية وأن الأمير الحالي نصب أفراد عائلته في منصب رئيس الوزراء وفي ست وزارات أخرى. وقالت الصحيفة أن النقابات والاتحادات العمالية والاضرابات ممنوعة بالقانون وأن التجربة البرلمانية القصيرة ذات الصلاحيات المحدودة قد تم الغاؤها في عام ١٩٧٥وذلك بسبب نفوذ كتلة الشعب الذي أقلق الحكومة ".

على ضوء الاعلان عن اكتشاف خلية في قوة الدفاع تابعة للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي تم في نهاية شهرينا ير من عام ١٩٧٧محاكمة تسعة متهمين في محكمة عسكرية وصدرت أحكام بالسجن عليهم تفاوتت بين السجن المؤبد والخمسة عشر سنة مع اصدار حكم البراءة بحق ثلاثة منهم.

في التعليق على هذه الأحكام يقول السفير جفن Given فى رسالته المؤرخة في ٣١يناير ١٩٧٧ أن الشرطة اعتبرت هذه الأحكام قاسية جدا بالنسبة للتهم الموجهة ضد المتهمين.

من المقارنات العجيبة أن معظم العوامل التي أدت الى الغاء الديمقراطية الجزئية في البحرين هي ذات العوامل التي لا زالت تمثل عقبة أمام التحول الديمقراطي الحقيقي والمشاركة الحقيقية في صنع القرار. ومع أن دستور ١٩٧٣ لم يكن ليوفر تلك الديمقراطية التي تسمح بحرية الأحزاب وبالتداول السلمي للسلطة كما اشرنا الى ذلك سابقا الا أن السلطة السياسية في البحرين وجدت في هذا المجلس ما يتعارض مع طبيعة النظام القبلي القائم على الاستئثار بالسلطة والثروة. أما الولايات المتحدة وبريطانيا فقد اعتبرتا هذا المجلس بمثابة تهديد لمصالحهما ليس في البحرين فقط وانما في الدول الخليجية الأخرى. وعلى قاعدة هذه المصالح المشتركة لم يكن بالأمر المستغرب أن تتفق هذه الاطراف الثلاثة على التخلص من هذه الديمقراطية الجزئية. لكن وبمجرد أن تم تحقيق هذا الهدف تباينت الرؤى حول النظام البديل، حيث اختارت البحرين الالغاء التام للحياة النيابية والمشاركة الشعبية والرجوع الى النظام الشمولي فيما عبرت بريطانيا عن عدم ارتياحها لقرار آل خليفة في الرجوع الى مرحلة ما قبل الدستور وأكدت على ضرورة ايجاد شكل

من أشكال المشاركة الشعبية المستأنسة التي لا تشكل تهديدا لمصالحها ومصالح الولايات المتحدة للخطر.

لكن ما أن شعرت الادارة البريطانية بالاطمئنان لنجاح المقع والاستبداد في تصفية جبهة التحرير والجبهة الشعبية وتأكدها من خلو الساحة من أية معارضة تهدد مصالحها حتى تنازلت عن رغبتها في ايجاد الآليات البديلة للمشاركة الشعبية وهذا دليل ساطع على مدى تقهقر الاعتبارات العقلانية والانسانية عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية.

واذا كان هناك من استخلاص للعبر والدروس من هذه التجربة فأن الدرس الأول الذي يجب أن تعيه الحركة الوطنية هو أن القيادة السياسية ليست على استعداد للتنازل طوعا عن أي جزء من سلطاتها وامتيازاتها لأن في هذا التنازل ما يتعارض وطبيعة الحكم القبلي والعشائري. وحسب قول البروفيسور أميل نخلة فأنه من أجل أن تكون هناك ديمقراطية يجب أن يتوفر الشرط الأساسي الخاص بوجود قيادة سياسية تؤمن ايمانا قاطعا بأن الديمقراطية هي نظامها السياسي وأنه لا تراجع عنه تحت اي ظرف من الظروف.

الدرس الثاني هوأن البحرين تمثل مصلحة استراتيجية وعسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا. فالولايات المتحدة لا زالت تحتفظ بقاعدتها البحرية في منطقة الجفير بالعاصمة المنامة في الوقت الذي تدير فيه بريطانيا جهاز الاستخبارات أوتمده بالعناصر ذات الخبرة اللازمة. بالاضافة الى ذلك تستضيف البحرين حاليا ما يقارب العشرة آلاف موظف بريطاني يعملون في كافة الأنشطة الاقتصادية. ولذا فليس من مصلحتها وجود ديمقراطية حقيقية لديها القدرة على التصويت على الغاء هذه الامتيازات. وعلى هذا الأساس فأنه لا يمكن التعويل على الولايات المتحدة وبريطانيا في اصلاح الوضع السياسي والدستوري أبدا وأن تدخل هاتين الدولتين لا يتعدى رصد الوضع الحقوقي ونقد الانتهاكات في المطبوعات الدورية بالاضافة الى محاولة منع الخروقات الفظيعة التي يؤدي السكوت عنها الى تشويه صورة هاتين الدولتين اللتان تدعيان الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان.

الدرس الثالث هو فشل الضمانات القانونية التى تضمنها دستور ١٩٧٣ في اجبار الحاكم على احترام الدستور والتقيد بأحكامه الأمر الذي أدى بسهولة الى الغاء السلطة التشريعية وتجميد العمل بالدستور.

أن فشل الضمانات الدستورية ليست مشكلة شعب البحرين لوحده وأنما هي مشكلة يعاني منها الكثير من دول العالم الثالث التي تشهد الصراع الدائم على السلطة. وقد رأت النخب السياسية في بعض الدول التي تعاني من الأستبداد السياسي أن صمام الأمان يكمن في بناء

الكتلة التاريخية التي تحدث عنها ابن خلدون وأكد على ضرورتها القائد الشيوعي الايطالي أنتونيو جرامشي.

ومن هذا المنطلق فأن رسم استراتيجية الاصلاح والتغيير في البحرين تتطلب في الأساس بناء الكتلة التاريخية التي بدونها لا يمكن فرض الاصلاح الدستوري وارغام الحاكم على احترام المشروعية الدستورية. يؤكد هذه الحقيقة البروفيسور أميل نخلة ويعتبر وجود تيار ديمقراطي قوي لديه الاستطاعة للدفاع عن الديمقراطية في حال تراجعه الحاكم عنها شرطا أساسيا.

في الخمسينات من القرن الماضي كانت الكتلة التاريخية أوالعصبية الاجتماعية حسب تعبير ابن خلدون حاضرة في نضال قادة الهيئة التنفيذية العليا من أجل تنفيذ مطالب الهيئة المتمثلة في ايجاد برلمان منتخب ومجالس بلدية و تعليم وصحة منتخبة بالاضافة الى تطبيق حكم القانون. مما لا ريب فيه أن هذا الفعل السياسي أثناء تواجد الاحتلال البريطاني يعكس درجة وعي قادة الحركة وفكرها السياسي المتقدم على عصره.

هذه الكتلة التاريخية كانت أيضا حاضرة في انتفاضة التسعينات من القرن الماضي وتمثلت في التحالف الوطني العريض الذي ضمته لجنة العريضة النخبوية والشعبية. وكان لهذا التحالف الفضل في استمرارية الحركة المطلبية التي انتهت في عام ١٩٩٩ باستبدال الخيار الأمني والعسكري بالخيار السياسي والاعلان عن بدء الانفتاح السياسي.

بالقاء نظرة سريعة على المشهد السياسي الحالي في البحرين يتضح لنا حجم العوائق والصعوبات التي تعترض بناء الكتلة التاريخية.

احدى الحقائق التي استجدت على الساحة السياسية هي تعاظم قوة النظام السياسي مقارنة بما كان عليه الوضع في الخمسينات والتسعنيات وبروز السلطة كلاعب سياسي وحيد في الساحة السياسية. فالنظام ومنذ الاعلان عن الانفتاح السياسي حقق نجاحا باهرا في تدمير الوحدة الوطنية بدء من ادخال الجمعيات الخيرية السنية في العمل السياسي مرورا بالسماح بتسجيل الكنتونات الطائفية والمذهبية كأحزاب سياسية وانتهاء بتدمير المؤتمر الدستوري وادخال الجمعيات المقاطعة في العملية الانتخابية. في الوقت نفسه نجح النظام في رسم وهيكلة المؤسسات الديمقراطية التي فصلها لخدمة مصالحه ومصالح الغرب وصار يقدم نفسه للعالم على أنه ديمقراطي وأن لديه دستور وبرلمان منتخب و بناء على ذلك أصبحت البحرين عضوا في الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي. فضلا عن ذلك عزز النظام موقعه السياسي والعسكري بارتباطه بالولايات المتحدة كحليف استراتيجي خارج حلف الناتو.

بالرغم من كل هذه النجاحات التي حققها النظام تبقى الحقيقة أن السلطة السياسية لا

زالت تعاني من افتقارها للمشروعية الدستورية بسبب رفض المجتمع لهذه الديمقراطية الرسمية (Formal Democracy) التي أصبحت تمثل الغطاء الشرعي لنهب المال العام والاستحواذ على الأراضي والسواحل والبحار.

ما يعبر عن عمق الأزمة السياسية والدستورية، عودة أجواء انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم جراء فشل المؤسسات التي أوجدها الدستور الجديد في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالسكن والبطالة وتدني الرواتب وغلاء المعيشة بالاضافة الى اصرار السلطة على استخدام الخيار الأمني المتمثل في أجهزة الأمن والاستخبارات ومحاكم أمن الدولة والقوانين الجائرة من أجل فرض الأمن والاستقرار كبديل للحوار. المؤشر الخطير هوبلوغ الاحباط والتذمر الشعبي أوجه بما ينبئ بحتمية احتدام الصراع السياسي الذي ولا شك سيكون أكثر ضراوة مما شهدته انتفاضة التسعينات وذلك بفعل العوامل والمعطيات التي استجدت على الساحة السياسية.

ما يحسب لصالح القوى الوطنية والمطلبية ويعزز من قدراتها النضالية هو أن أي نظام قمعي واستبدادي لا بد وأن يحمل في أحشائه أدوات تغييره كما يعبر عن ذلك عالم الاجتماع ماكس ويبر وأنه بدون الشرعية يصبح من الصعوبة بمكان على أي نظام أن يملك القدرة الكافية على ادارة الصراع بالدرجة اللازمة التي تجلب الحكم المستقر لفترة طويلة.

ملاحق

صور من المجلس الوطني الأول



الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان الخلية يلقي كلمته في افتتاح المجلس الوطني



الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني



جانب من مناقشات المجلس الوطني



النائب علي ربيعة



النائب عبد الهادي خلف



رئيس لوزراء وولي العهد في احدى جلسات المجلس الوطني



النائب عيسى الذوادي



رئيس المجلس حسن جواد الجشي



ملصقات المترشح محمد صالح شيخ عبد الله العباسي



احدى جلسات المجلس الوطني ويبدو فيها من اليمين الشيخ عيسى قاسم

وعبد العزيز العالي وعلوي الشرخات وعلي ابراهيم عبد العالي



المترشح محمد زين الدين والى جانبه المترشح الشيخ محمد صالح الشيخ عبد الله العباسي

النائب عبد الله علي المعاودة

النائب محمد جابر الصباح



جانب من جلسة المجلس



الشيخ عبد الامير الجمري، الشيخ عباس الريس، والشيخ عيسى قاسم



المرحوم الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة والى جانبه رئيس المجلس التأسيسي ابراهيم العريض



الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة والى يساره ابنه الشيخ محمد بن خليفة في المجلس التأسيسي



تسليم نسخة الدستور للامير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة



احدى جلسات المجلس التأسيسي ويبدو فيها رئيس المجلس الاستاذ ابراهيم العريض
متوسطا نائب الرئيس عبد العزيز الشملان الى اليسار وجاسم فخرو الى اليمين



جاسم محمد مراد في احدى جلسات المجلس التأسيسي



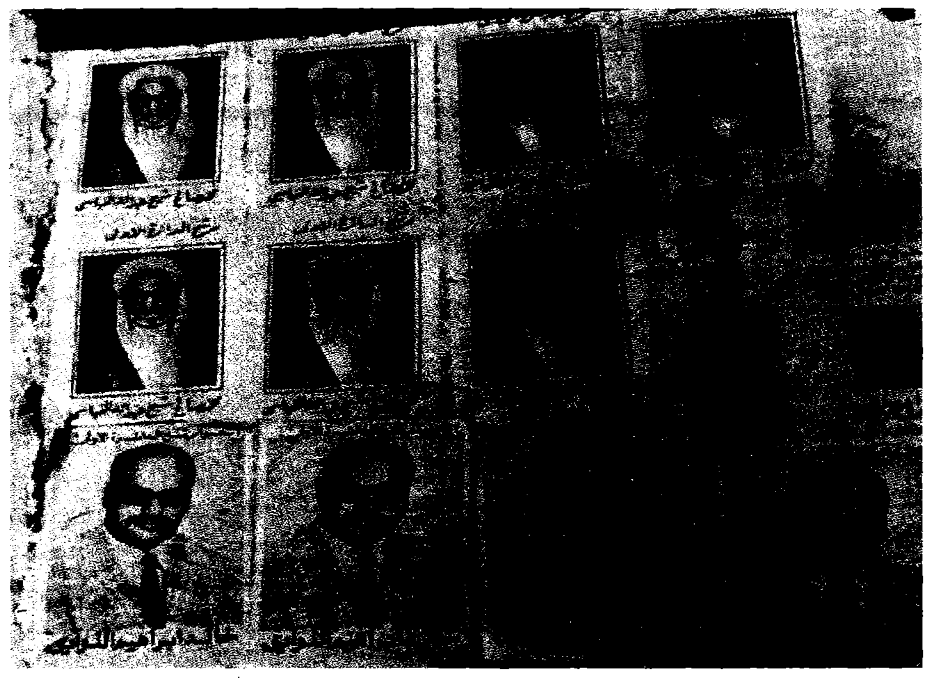
مواطنون اثناء عملية الاقتراع



الاستاذ ابراهيم العريض



صورة المحامي خالد الذوادي والى جانبها صور محمد صالح الشيخ عبد الله العباسي
في حملة انتخابات المجلس الوطني



ملصقات المحامي خالد الذوادي ومحمد صالح الشيخ عبد الله العباسي
وحميد العريض في انتخابات المجلس الوطني



من اليمين عادل العسيري - عبد المنعم ابراهيم - سعيد الصيرفي - هدى المحمود - احمد الشيخ



عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان والسيد علي كمال الدين

البحرين في الوثائق البريطانية

عبدالعزيز الشملان

عودة

CONFIDENTIAL

1 cc to Assessments Staff, and Research Dept

2 Mr Allen to see with file / last year's file



BRITISH EMBASSY

BAHRAIN

1/2

3 January 1972

J L Beaven Esq
Arabian Department
FCO

RECEIVED IN REGISTRY No 9
- 6 JAN1972
NBB 1/1

entered

18 (1971)

Dear John,

1. Further to my letter 1/4 of 23 December, Abdul Aziz Shamlan returned to Bahrain on 30 December. Some fifty people, including Yusuf Shirawi's father (an old guard revolutionary), met him at the airport and there was scattered applause.

2. He went to the Amir to make a kind of submission, promising to behave and explaining his past actions as being inspired by patriotic resentment against British influence. The Amir said that Shamlan had become corpulent, looked older than his years (early fifties) and gave the impression of wanting only a quiet life. The Amir felt that Bahrain had changed sufficiently since Shamlan went to St Helena in 1956 to offer little provocation to a retired rebel. This may be true [illegible] Shamlan [illegible], [illegible] enough.

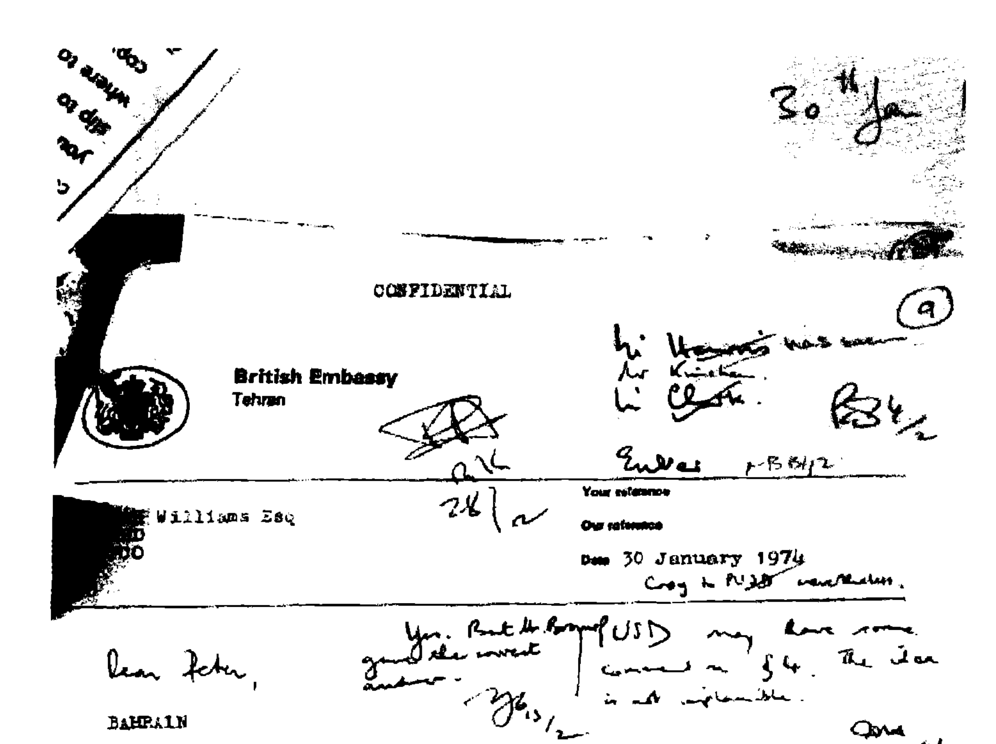
3. However, [illegible] handle him if need be and, [illegible] certainly [illegible] the surveillance [illegible], I think on balance that his return is one of [illegible] Government.

Yours ever,

A J D Stirling

cc:
Chanceries:
Jedda
Kuwait
Doha
Abu Dhabi
Dubai
Residency

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

British Embassy
Tehran

[redacted] Williams Esq
[redacted]

Your reference

Our reference

Date 30 January 1974

Dear Peter,

BAHRAIN

1. When Sir Peter Ramsbotham saw the Shah at his farewell audience on 26 December, the Shah said that he was worried about events in Bahrain and the election of left-wing elements to the Assembly. We did not report this at the time since we wanted to ask the MFA for their assessment.

2. When I called today on Bahar, Deputy Head of the relevant Department in the MFA, I found him more sanguine than I expected. He said that the Iranian Government was naturally following developments in Bahrain with close interest but they did not see cause for great concern at present. It was too early to say whether the left-wing element in the Assembly would have a real capacity to cause trouble.

3. I gave Bahar our own assessment of the situation, drawing extensively on Mr Tesh's despatches of 28 and 29 December. I said that we saw some danger in the inexperience of the Bahrain Ministers in handling an elected Assembly, and that we did not underestimate the trouble-making potential of subversive elements inside and outside the Assembly. On the other hand, the people of Bahrain were prosperous and peaceable. There was no tradition of violence. Bahar agreed with this, inparticular the last point.

4. Bahar asked me whether we had any evidence of financial inducement being offered to the left-wing extremists by "foreign powers" or whether we had any evidence that "foreign powers" were exercising political control. I said that I thought it would be best if the Iranian Embassy in Bahrain talked to our Embassy about this since they were more likely to have up-to-date information.

Yours sincerely

N W Browne

cc: Bahrain

CONFIDENTIAL

14th March 1972

THE TIMES [illegible] MAR 1972

RIOTING IN BAHRAIN QUELLED

By Our Bahrain Correspondent

RIOTING broke out in Bahrain yesterday during demonstrations which have been going on for two days in support of airport strikers. Police used tear-gas to disperse crowds throwing stones in several places.

Late last night police had restored order after several hours of disturbances which a Government statement blamed on "foreign elements."

The airport strike, the statement said, was on the verge of solution when "troublemakers unconnected with the strike began preventing employees of other major concerns going to their work." They also ordered schoolchildren out of their schools.

They assaulted passers-by in cars and stoned offices, banks and hotels. The Government banned strikes last night and ordered an immediate resumption of work today.

THREE KILLED

Students break strikers

Our Beirut Correspondent cabled: Three people were killed and many more injured in the Bahrain riots yesterday, according to reports reaching Beirut.

Tough security measures left the capital, Manama, silent and deserted last night after two days of increasingly serious demonstrations by students supporting strikers at hospitals and in the Gulf Aviation Airline, which is 25 per cent owned by BOAC.

The main grievance of the crowds was the announced intention by the airline and the hospitals to recruit more foreign workers.

Local Bahrainis believe that their own island state of 200,000 people can produce enough graduates and high school students to supply all the needs of locally based companies.

According to the Federation of Bahraini Workers, the island equivalent of the Trades Union Congress, trouble occurred when police tried to arrest union leaders after a peaceful demonstration in favour of more local recruitment.

The sudden troubles in Bahrain, most stable and advanced of all the proliferating Persian Gulf States, were seen as symptoms of the new strains to which the area is being subjected. The country became independent last year.

- الحادي عشر من مارس
١٩٧٢ عمت المسيرات لوجود ذكرى
انتفاضة مارس ١٩٦٥ وكانت
المسيرات [illegible] لتقبل
[illegible] جميع المسيرات
السلمية [illegible] في دعم اضراب
العمال البحرينيين.
- بالإضافة الى دفع المطالب [illegible]
للعمال والمواطنين البحرينيين [illegible]
البحرين [illegible]
[illegible] تشكيل نقابة
وكتابة دستور البلاد

CONFIDENTIAL

FROM BAHRAIN TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION

Mr. Phillips

No. 663 D. 10.19 11 August, 1965

11 August, 1965 BB 1641/28 R. 10.55 11 August, 1965

PRIORITY

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 663 of 11 August.
Repeated for information Saving to Bahrain (Agency)

Your telegram No. 1038: Helicopter for Bahrain State Police.

The Ruler was visibly shocked when the Acting Political Agent mentioned the likely cost of bringing the helicopter out by R.A.F. aircraft, and asked for time to consider this. Later, in the presence of his two brothers, Shaikh Isa told Oldfield that they still wished the helicopter to be flown out, and accepted the cost. Shaikh Khalifah said in passing that the Bahrain Government would have to remember this case should it decide to raise formally the question of rent for British bases here.

2. The helicopter must be here immediately after it has been delivered in the U.K., since it will take time to prepare and it has to be in operation before the schools open on 2 October.

3. I still hope it will be possible for the Ministry of Defence to be persuaded to waive the transport charge.

DISTRIBUTED TO:-
Arabian Dept.
Finance Dept.

CCCCC CONFIDENTIAL



SECRET AND PERSONAL

43

NBB 1/3

BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

1/4

29 December 1973

P R H Wright Esq
MED
FCO
London SW 1

Mr. C... 4/1
Mr. H... ... 10/1
Copy: Mr. ... PUSD
Enter

Dear Patrick.

BAHRAIN INTERNAL

1. I have, as I promised, now put together a despatch on the elections and the new Parliament. I find it hard to get the assessment right; we shall of course have to wait and see. Shaikh Khalifah is gloomy; Ministers fairly cheerful. But Shaikh Khalifah sees what Ian Henderson digs up; Ministers, I suspect, do not.

2. At my last talk with Khalifah I found him worried and complaining of the strain to come and of lack of support. I said how important I thought it was to make sure that his Ministers and supporters, as well as he, knew about PFLOAG and Marxist tactics, and to retain the means of getting the Left under surveillance. I have said the same sort of thing privately to Yusuf Shirawi, Mohammed bin Mubarak, Jawad Arrayed and Ibrahim Humaidan, but I wonder if they really want to know.

3. The man who really is now gloomy is Ian Henderson. When the election results came out he seemed less worried than I expected, but the other day he had taken a turn for the worse.

4. The "Battle of the Detainees" has not been lost, at any rate not yet. Fifteen men and two women who were thought the least dangerous were released the day before Parliament met. But the question of releasing the remaining fifteen is still open and Henderson says the Cabinet is split.

LAST PAPER

/5.

SECRET AND PERSONAL



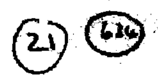
5. Meanwhile the Left-wing are already planning to re-organise cells, under the direction of two high-level NLF leaders outside Bahrain. One subversive, a relative of one of the Left-wing members, had got back in already. Another had got in without a passport but had promptly been arrested. A recent top-level conference of Marxists in Beirut had decided on a policy of organising cells, with a militant slant, particularly in industry. About twenty people who had kept outside Bahrain for fear of the Security Branch were planning to come back. Within the next three weeks the Left were to discuss a date for a demonstration over high prices (note: the Government does now have powers to permit or refuse demonstrations).
× Meanwhile Ministers were dithering. No-one dared use the 1965 regulations any longer, and the Special Branch were having to follow the cumbersome procedure under the penal code by charging offenders with sedition and persuading a judge in court every six days to renew the remand in custody.

6. The Parliamentary Left were also working out tactics to control the committees which Parliament is to set up. The Left-wing vote Henderson now reckons firmly at sixteen with a possible three more (note: still not a majority). At the end of our conversation he told me he had just written to the new Minister of the Interior saying that if a firmer line were not settled within a month it would be impossible for him to carry on.

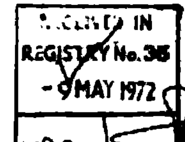
7. Henderson does of course have his ups and downs. But he produces evidence. The Prime Minister has his ways of influencing people, and Ministers are not entirely fools. I trust that after the month which it is estimated it will take to work out Parliament's procedures the Government and the moderates will have sized up the opposition. There is bound to be some lively debate over perfectly legitimate issues but if the Left are allowed to organise underground they may be able to make a lot of mileage over attacking high prices, ex-patriate exploitation (BAPCO, Gray Mackenzie etc), ex-patriate officials (Bell and Henderson) and so on.

/8. I

CONFIDENTIAL







BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

1/2

1 May 1972

D G Allen Esq
Middle East Department
FCO

Dear Don,

BAHRAIN INTERNAL

1. The Bahrainis are inching towards the promulgation of a constitution. The draft has been completed and is about to go to the Amir for final signature. It is being sent with an oral message from Shaikh Khalifah, the Prime Minister, that His Highness should not be in too great a hurry to sign it. The Amir says he does not quite see the point of further delay because, as he understands it, the constitution allows the Amir to overrule decisions of which he disapproves; the Government could therefore take constitutional advance at whatever speed they choose.

2. Unlike Shaikh Khalifah, the Amir has not grasped that once consitutional reform has been set moving it will be difficult and probably dangerous to put it into reverse.

Yours ever,

A J D Stirling

cc

Chanceries:
Kuwait
Jedda
Tehran
Doha
Abu Dhabi
Dubai
Muscat

CONFIDENTIAL

THE NATIONAL ARCHIVES (TNA): TERMS AND CONDITIONS FOR THE SUPPLY OF COPIES OF RECORDS

Copyright

1. Most public records in TNA are in Crown Copyright

There are no restrictions on the use of copies for non-commercial research or private study. Copies, and copies of those copies, may be made and used for education purposes. This covers both teaching and preparation for teaching and/or examination by either teacher or student. Applications for permission to use copies for publication (including web-site publication), exhibition or broadcast or any other purpose must be addressed to TNA Image Library, The National Archives, Kew, Richmond, Surrey TW9 4DU. Email: image-library@nationalarchives.gov.uk

2. Copies of Public Records in privately owned (ie not Crown) Copyright

There are no restrictions on the use of copies for non-commercial research, private study or education (as defined above) within the limits set in UK Copyright Law. Applications for permission to use copies for publication (including web-site publication), exhibition or broadcast or any other purpose must be addressed to the current owner(s) of the Copyright in the original document. Anyone wishing to reproduce the material in transcript, translation or facsimile is responsible for identifying the current owner and for obtaining any permission required. An application must also be made to TNA Image Library (address as above) for use of the copy.

3. Copies of non-public records and of published Copyright works held in TNA

These are supplied subject to the customer completing a declaration form and observing the conditions it contains. Any infringement of these conditions may result in legal action. Any use other than for non-commercial research, private study or education, if approved by the copyright owner, may also require the permission of the Image Library.

TNA Copyright Officer will provide further information on request.

Supplying copies

4. Prices quoted on estimates are valid for three months.

5. Orders for copies placed in person at one of TNA's Record Copying counters are accepted on the following conditions:

   a) TNA may cancel the order if the copying process paid for subsequently proves to be unsuitable, e.g. if it may damage the document or fail to produce good copies. If an order is cancelled for such reasons TNA will offer to refund the payment and if feasible will provide an estimate for completing the work by an alternative copying process.

   b) TNA may cancel the order and refund payments if markers are found to be missing, documents are incorrectly marked up or customers' instructions are unclear.

   c) If the customer's calculation of the number of copies required proves to be an under-estimate TNA will complete the order but will retain the copies until the balance of payment has been received. If it proves to be an overestimate TNA will refund customers where the balance exceeds £3.00 (or £6.00 for overseas customers).

6. TNA will securely package copies supplied by post and will not accept liability in the event of damage or loss in transit. It can, however, arrange insurance cover at an additional cost if customers request it when they place their order. Such cover will usually be provided by a lower rate international recorded delivery unless otherwise requested by the customer.

7. Customers are advised to seek advise from their Internet Service Provider before placing any order for electronic images to be delivered electronically. Customers should note that digital images are supplied in compressed jpeg format via a link to TNA DocumentsOnline site unless specified otherwise and CD images in tif format. AO images can only be requested on CD-ROM.

8. TNA will normally aim to provide 'research' quality copies, i.e. sufficient to convey written or graphic information in the original document. There can be no guarantee that it will be able to do so or that the copies will be suitable for any other purpose, e.g. if the original documents are of poor quality. Higher quality copies or copies suitable for other purposes can be supplied if requested when placing an order. Customers are advised to discuss their requirements with TNA staff to ensure the most suitable process can be recommended.

9. Image sizes.

   a) Photocopies and digitally scanned images. TNA will normally produce copied images, which are approximately the same size as the originals. Photocopies will normally be printed onto sheets of paper of the appropriate size in the A2 to A3 range (within preservation guidelines and at the discretion of the operator) and charges will be based on the size of the paper. In the case of digitally scanned copies the images will normally be printed onto paper approximately the same size as the original and charges will be based on the size category into which the paper falls (i.e. A0 to A1, A1 to A2, A2 to A3, A3 to A4. TNA can supply images of sheets of paper of different sizes if customers request it when they place their order.

   b) Prints from microfilm: images will normally be printed onto A3 size paper and may be larger or smaller than the original documents.

   c) Photographs or transparencies can be supplied in the specified dimensions. These will normally be required if a copy is for publication. The Image Library provides such images at the rates indicated in the appropriate leaflet.

Deemed Acceptance

10. TNA will display these terms and conditions at all points of sale. Customers will be deemed to have accepted the terms and conditions in completing an order form, submitting a counter order or accepting documents by any means.

RSD1 drive/PSdev/PSD/SSP self service copying Terms and Conditions - 2.7.2003

BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

1/1 12 March 1973

P R H Wright Esq
Middle East Department
FCO

Dear Patrick,

1. I wrote to you on 27 February about internal matters in Bahrain.

2. With March nearly half gone things are quiet. No one so far as I know is on strike. The schools are on holiday and we shall see in a few days time whether the pupils are still protesting. The total number of arrests by the security services rose to 12 and no more are envisaged - at any rate for the present. Those arrested will not be brought before the Court.

3. A few days ago Ian Henderson attended a meeting of the Council of Ministers to discuss security. Shaikh Mohammed bin Mubarak supported by Dr Ali Fakhro and Dr Husain Al Baharna, took the line that special security powers were something that the Government should take in the light of all the circumstances of the time. Ian retorted that the aim of those against whom special powers were needed was to overthrow the Al-Khalifah, and would remain so. Prevention was the only answer if the disease was not to spread beyond control. The rest of the Council supported him, and he has now himself to try his hand at drafting a law which would ensure that the Government retained the necessary powers.

4. This of course is Ian's account. The toughening attitude of Ministers has however been reflected in recent conversations I have had, and by the end of this week I expect to have picked up more. The main point is that Ian feels

has Ministers' confidence, and also thinks
has now done enough to discourage the
alcontents without having to make further
rrests.

5. I am not copying this to other posts;
I will wait for a suitable moment for a more
general round-up.

Yours ever

Robert

R M Tesh

CONFIDENTIAL

AMENDED COPY - 4 April, 1965

FROM FOREIGN OFFICE TO CERTAIN OF HER MAJESTY'S REPRESENTATIVES

By Bag

FO/CRO/CM. DISTRIBUTION

No. 135 Guidance
2 April, 1965

CONFIDENTIAL

Disturbances in Bahrain

The recent disturbances in Bahrain have occasioned some criticism both of the Ruler of Bahrain, on grounds of his autocratic rule and his dependence upon British military and political support, and of Her Majesty's Government for accepting such a situation.

2. From our point of view, the sooner international interest in the Bahrain disturbances subsides the better. We should not therefore bring the subject up. But it is important, in answer to any specific suggestion that we are responsible for what happens there, to scotch any idea that Britain has direct responsibility for internal security in Bahrain, that we played a significant part in the suppression of the recent disturbances, or that the unnecessary use of force was involved. Except where otherwise indicated you may at your discretion draw on paragraphs 3 to 9 below to put the disturbances in their true light.

3. The disturbances began on 8 and 11 March, with minor demonstrations by schoolboys. On 12 March a more serious demonstration took place, when over 500 demonstrators in Muharraq (a small island adjacent to Bahrain Island) paraded shouting slogans protesting against the Bahrain Petroleum Company (BAPCO) redundancy scheme, the Al Khalifa family and Iranian immigration. No mention was made then or later of the British presence in Bahrain.

4. Mobs of this kind continued to demonstrate for several days, abetted by bands of hooligans in Manama (the capital of Bahrain) who roamed the streets breaking windows and burning cars. The police dispersed them with smoke-bombs, riot-guns *(which were responsible for the four fatal casualties suffered by the demonstrators)* and tear gas grenades.

5. BAPCO workers were intimidated by agitators from reporting for work, and this absenteeism, which was dignified by the name /of a strike

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

of a strike, spread to workers in the public utilities, especially the port, whose operations were however kept going at a reduced pace by a skeleton staff. Shopkeepers in Manama shut up shop, and the schools were closed.

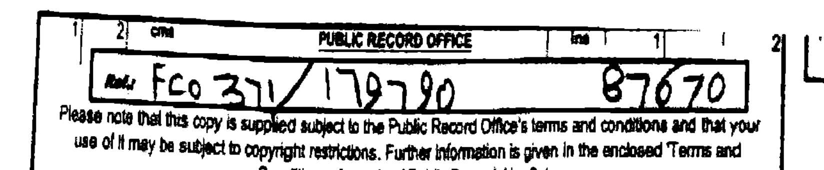
6. Royal Navy helicopters were loaned to the police to help in locating and breaking up groups of demonstrators. There was no other involvement of British forces.

7. The demonstrations, which were well organized, are thought to have been inspired from outside, although direct Egyptian or Iraqi influence has not so far been proved. There seems to have been a connexion with certain Bahraini political exiles, with a history of Egyptian associations, now living in Kuwait, and also with a number of Communists. The Ruler of Bahrain has sought the Kuwait Government's cooperation in dealing with a former group. In the early stages, the demonstrators' main target was the BAPCO redundancy scheme. This was a pretext; the BAPCO scheme affects mainly expatriates, and in 1964 more Bahrainis were taken on than were dismissed. At the request of the Ruler, those dismissed since October were re-employed by BAPCO after the demonstrations break out and the Ruler has set up a committee to investigate the "strikers" complaints. The agitators later widened their demands to include among other things formation of unions, workers' representation on the Ruler's committee, and the disbandment of the C.I.D. The demonstrations appeared however to be designed more as a general trial of strength with authority than to achieve any particular objective.

8. By the end of March, things were returning to normal. Merchants had reopened their shops, and 80% of BAPCO's workers had returned to work. The schools, however, were still half empty. With the arrest of the ringleaders, enthusiasm for continued demonstrations has waned.

9. Bahrain is usually described as being "an independent state in special treaty relationship with Her Majesty's Government". In effect, by the request of the Ruler, Her Majesty's Government conduct Bahrain's foreign relations. (See Intel No. 10 of 18 February). Her Majesty's Government are not involved in or responsible for the maintenance of internal security in Bahrain, which is the concern of the Ruler

CONFIDENTIAL

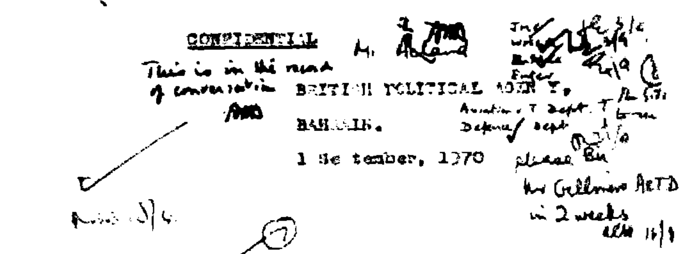


CONFIDENTIAL

Foreign Office telegram No. 135 Guidance

We have no control, therefore, over the way the Ruler handles this; in particular, we are not responsible for the arrests or detention of those implicated in the disturbances.

[Copies to C.O. and C.R.O. for overseas distribution]



CONFIDENTIAL

BRITISH POLITICAL AGENCY,

BAHRAIN.

10/42

1 September, 1970

Kuwaiti Armed Forces in Bahrain

John Philip's letter 10/47 of 15 July to Noble in Arabian Department.

2. When Sir William Luce and I saw the Ruler and Shaikh Khalifah on 30 August, Shaikh Khalifah confirmed that the Kuwaiti Government had asked to lease the RAF installations at Muharraq after the British withdrawal. Khalifah said that the Bahrain Government had stalled on this partly because Kuwaiti plans were, naturally enough, directed primarily towards defending themselves rather than Bahrain and also because Bahrain was looking for solid support on the military side. The Bahrain Government hoped that this would be provided by HMG since, whatever the merits of cooperation with Kuwait, their military support would be useless. (Shaikh Isa remarked that Kuwait could not stand up to Iraq for half an hour if it came to a fight).

3. Shaikh Khalifah added that the Bahrain Government had also been reluctant to come to an arrangement with Kuwait because they believed that if the Kuwaitis were given facilities Saudi Arabia would demand them as well. Bahrain would find this difficult to refuse, she did not want them and believed that they would be unwelcome to the Kuwaitis.

4. In elaborating further on the future use of RAF Muharraq Khalifah said that he was anxious to maintain a British presence there and had considered offering it to BOAC to be run as one of their main servicing bases. I do not think that the Bahrainis will pursue the idea of a Kuwaiti presence here for the time being. However they can be expected to revert to this if it should become clear that the British whether in the form of the RAF or of BOAC are not interested in continuing to use the installations.

(A.J.D. Stirling)

S. Falle, Esq., C.M.G., D.S.C.,
KUWAIT.

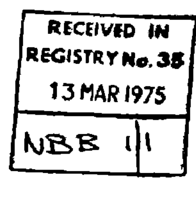
Copied to: M.S. Weir, Esq., Residency, Bahrain.
Chanceries: Tehran, Baghdad and Jedda.
Arabian Department, FCO.

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL



1/1



BRITISH EMBASSY

BAHRAIN

1 March 1974

The Hon I T M Lucas
MED
FCO
London SW 1

Dear Lucas

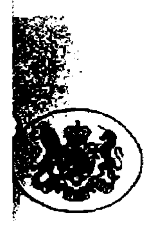
BAHRAIN INTERNAL

1. There has been little to report since my letter to Terry Clark on 17 December last (not to all) and my Annual Review. The verdicts on the detainees, pronounced on 25 February, are a convenient peg on which to hang a summary.

2. These men, five in number, were the hard core of those arrested last June. Their continued detention was an irritant to relations between the Government and the elected members, and many Ministers - and finally I am told the Amir himself - wanted either to try them or to let them go. They did not avail themselves of the right, under the Amirial Decree on Public Security of last October, to go to trial - possibly because this would have meant recognising the Decree as legal. Legal it in fact is, or so the Government's lawyers say, unless and until the Assembly declares it null. But the elected members have observed the warning given by the Government in secret session last November, which one Minister tells me went so far as to threaten dissolution. The Decree remains at the bottom of the agenda of the relevant Committee of the Assembly; and since a spate of letters, telegrams and petitions about it and the detainees in early January from Bahraini students abroad and other bodies, clearly orchestrated by the Marxists, the Assembly has fallen silent on the topic.

/3.

CONFIDENTIAL



CONFIDENTIAL

(1)

BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

29 January 1977

014/1

POLITICAL MURDER IN BAHRAIN

SUMMARY

1. Outwardly calm political scene disrupted in November 1976 by kidnapping and brutal murder of a respected pro-Government newspaper editor, Abdulla Al Madani. Excitement quickly allayed by arrest of murderers, members of the Popular Front for the Liberation of Oman and the Arabian Gulf. Under interrogation the PFLOAG organisation in Bahrain and its plans for terrorism were revealed. Two men died, one in police custody, and the other, a member of a cell in the Defence Force, at the hands of the military (paras 1-3).

2. Three young Shias were brought to trial for murder and two others for instigating it. Nearly all the evidence was confessions by the accused. After a long delay, reflecting dissension within the Ruling Family as to the degree of severity to be shown, two were sentenced to death and one to life imprisonment, while the instigators were acquitted. Saudi pressure for quick executions (paras 4-7).

3. Results of the affair: possible abolition of right of appeal to court by detainees; clearer picture of PFLOAG activities, controlled from Baghdad, presumably with connivance of Iraq Government; set-back to opposition in Bahrain, which can however only be temporary (paras 8-12).

[illegible]S BLOC

[illegible]lid Ibrahim Mohammed al Thawadi (Communist)
[illegible]bdul Hadi Abdul Rasoul Khalaf (Communist)
Mohammed Salman Ahmed al Hamad (Baathist)
Mohsen Hamid Marhoun (Communist)
Abdulla Ali al Muawaden (PFLOAG)
Ali Qassim Mohammed Rabia (Communist)
Mohammed Jabber as Sabban (PFLOAG)
S Isa Hassan al Thawadi (ex-ANM)

NATIONAL BLOC or Sympathisers

Sh Abdul Rasul Abd al Mohammed Hassan al Jishi (Baathist) ***
Sh Ali Salen Abdulla Salen (Baathist) ***
S Jassim Mohammed Ahmed Murad (anti-West, anti-Communist) ***
S Hamad Abdulla Ali Abul (Baathist)
Sh Hassan Jawad al Jishi (Baathist)
S Ibrahim Mohammed Hassan Fakhroo (anti-West, anti Al-Khalifah)
S Khalifah Ahmed Ali al bin Ali (Baathist) ***
S Yousif Salman Mohammed Kamal (Moderate Nationalist, anti-Baath)

RELIGIOUS BLOC

Sh Hassan Ali al Mutawaj ***
Sh Shaikh Isa Ahmed Qasim
Sh Shaikh Abdul Amir Mansoor al Jamri
Sh Abdulla Mohammed al Madani ***
Sh Mustafa Mohammed Nasser al Qasab
Sh Alawi Sayyed Maki Sayyed Mafoodh al Sharkhat

INDEPENDENTS

S Shaikh Ibrahim bin Sulman bin Khalid al Khalifa (violent, anti-West)
S Khalifah Ahmed Khalifah al Dharani
S Mohammed Abdullah al Mulla Harmis (Loyalist)

man Shaikh Mohammed Nasser

dul Aziz Mansoor al A'ali

bbas Ahmed Ali

Abdulla Manoor Isa Mohammed Ali

Ali Ibrahim Abdel A'al al Biladi

*** Member of Constituent Assembly

Sh = Shia S = Sunni

CONFIDENTIAL

BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

11 December 1973

R H Wright Esq
MED
FCO
London SW 1

Dear Patrick.

BAHRAIN ELECTIONS

1. The elections to Bahrain's first Parliament were held on 7 December. The Parliament, which will be inaugurated on 16 December, will consist of the 30 members elected and up to 14 Ministers ex officio (at present there are 12). The popular interest was great; nearly 30,000 voted. The elections were entirely orderly.

2. The Constituent Assembly elected just a year previously was boycotted by the real Leftists, who encouraged their followers - including we think a lot of Bahrain's youth - to abstain also. The result was an Assembly of indifferent quality in which the Left was occupied by a mixed group of Progressives of whom only a handful were extreme. It proved not difficult for the Government to handle in the debates on the draft constitution, and, in retrospect, Ministers became unduly complacent and confident. Though in the period preparatory to last week's elections the security forces were devoting all their energies to penetrating the Left, the Government seem to have had very little success in organising candidatures, and many people from the Amir down were uneasy about the number of candidates presenting themselves, with the obvious dangers of splitting the vote and letting in organised groupings.

3. The Leftists seemed to have played their cards very cleverly and left their effort to the last two or three weeks. The manifesto of the "People's Bloc" was a long list of socialist aims including for instance 51% participation in the oil industry, nationalisation of foreign firms, freedom for trade unions, curbs on the powers of the police, Bahrainisation, and no foreign military bases, and was calculated to appeal to the young, the anti-Al-Khalifah, the anti-Western, Labour, the progressive-minded, and the generally disgruntled.

CONFIDENTIAL /4.

...t the elections, the old "Nationlist" grouping was ...ly swept away. Only 7 of the 22 elected members ...returned; only 4 of these remain from the 11 or so ..."Nationalist" members; and these include the ones who ...been bitterest critics of the Government. To have ...n progressive but reasonable and ready to compromise ...s not recommendation enough.

... In their place we now have a group of 8 Communists or ...uar-Communists; and these, with the remnants of the old ...Nationalists, make up about a dozen very strongly anti-Government members, largely Marxist, some with PFLOAG connections externally directed, one or two of them at least trained subversives. These are likely to act as a coherent pressure group and to try to force the Government to yield ground sufficiently to enable them to build up a strong organisation among the workers, teachers and intellectuals. In addition there are 3 or 4 moderate Nationalists who on some issues seem likely to line up with the more extreme members to produce a vote of around 16. All those come from the urban areas. At the other end of the spectrum, the "Religious" grouping - largely but by no means entirely Shia - carried the day in the, mainly Shia, villages and rural areas. Six of them were elected on a straight Religious ticket and two or three more are likely to group with them. For ease of future reference I attach a tentative list, though only time will show how the groupings settle down.

6. It is interesting to look at the different pictures shown in the 2 urban areas, Manama and Muharraq, which elect 17 members, and the rest of the country, including the Ruler's capital Rifaa and the surrounding Sunni areas, the somewhat characterless dormitory suburb of Isa New Town, and the Shia villages, which between them elect the remaining 13.

7. In the urban areas, the People's Bloc put up 9 candidates, got 8 seats, and won 4,034 votes. The National Bloc put up 12 candidates, got 5 seats, and won 3,752 votes. Nine candidates stood who had Nationalist leanings. They won 2,827 votes; 2 got in. 38 Independents polled 5,930 votes for two victories. Six Religious candidates won 1,175 votes but none were elected.

8. In the rural areas, by contrast, 2 People's Bloc and 3 straight Communist candidates polled 824 votes between them and won no successes. The National Bloc fielded only one candidate who came well down with 205 votes. Five Nationalist sympathisers stood, polled 1,299 votes and elected 2 members. Four Independent Sunni got 914 votes with one success (a popular but unbalanced young Al-Khalifah in Rifaa). Thirteen Independent Shia candidates polled 3,403 for 4 seats. Nine Religious Shia gained 5,903 votes and 6 of them were elected.

RS 190 CONFIDENTIAL

CYPHER CAT A

FM BAHRAIN 130945Z

CONFIDENTIAL

TO PRIORITY DOHA TEL NO 17 OF 13 DECEMBER, AND TO PRIORITY ABU DHABI, INFO ROUTINE FCO DUBAI MUSCAT KUWAIT TEHRAN AND JEDDA.

YOUR TEL NO 406 TO FCO (NOT TO ALL) : MEETING BETWEEN SHAIKH KHALIFAH AND SHAIKH ZAID.

1. I HAVE NOT SEEN MR HENDERSON'S TELEGRAM TO FCO NO 402. BUT THE BAHRAIN GOVERNMENT ARE CLEARLY A LITTLE NERVOUS ABOUT THE REACTIONS OF OTHER GULF STATES TO THE ELECTION OF COMMUNISTS TO BAHRAIN'S NEW PARLIAMENT. THE AMIR REMARKED TO ME THAT SHAIKH SUHEIM OF QATAR HAD VISITED ABU DHABI, AND HE WONDERED IF THIS WAS A REACTION TO EVENTS HERE. THIS MIGHT WELL FIGURE IN ANY DISCUSSION BETWEEN SHAIKH KHALIFAH AND SHAIKH ZAID.

2. WE ARE WAITING FOR THE ANNOUNCEMENT OF THE NEW GOVERNMENT. THE GENERAL ATTITUDE OF SHAIKH MOHAMMED BIN MUBARAK AND THE MORE ABLE NON-AL-KHALIFAH MINISTERS SEEMS TO BE THAT THEY HAVE GONE FOR DEMOCRACTY AND MUST LIVE WITH THE LEFTISTS. I FEAR THAT WHATEVER ONE MAY SAY THEY WILL FAIL TO SEE, OR DECEIVE THEMSELVES ABOUT THE DANGERS OF CREEPING MARXIST SUBVERSION, AND THAT THEIR INITIAL ATTITUDE TO PARLIAMENT WILL BE ONE OF CONCILIATION - E.G. OVER THE QUESTION OF THE RELEASE OF DETAINEES, ON WHICH MINISTERS ARE DIVIDED. THIS MAY CAUSE FURTHER REACTION IN NEIGHBOURING COUNTRIES.

TESH

CONFIDENTIAL

[illegible] ايران 1/22 (88)
باستقلال البحرين
15th August 71

CLAIR

FM TEHRAN 161100Z

UNCLASSIFIED

TO PRIORITY FCO TELNO 592 OF 16 AUG INFO PRIORITY UKMIS NEW YORK, BAHRAIN RES, BAHRAIN AGENCY, ROUTINE DOHA, ABU DHABI, DUBAI, KUWAIT, JEDDA, BAGHDAD, CAIRO AND BEIRUT.

MY TELNO 582: IRANIAN REACTIONS TO BAHRAIN INDEPENDENCE.

AFTER RECEIVING NEWS OF THE BAHRAINI STATEMENT ON 14 AUGUST, THE SHAH SENT A TELEGRAM OF CONGRATULATIONS TO THE RULER OF BAHRAIN AS FOLLOWS:-

BEGINS
I AM VERY GLAD, ON THE OCCASION OF THE ANNOUNCEMENT OF THE INDEPENDENCE OF BAHRAIN, TO EXPRESS TO YOUR HIGHNESS MY SINCERE HAPPINESS AND GOOD WISHES. I PRAY THAT ALMIGHTY GOD MAY GRANT YOUR HIGHNESS HAPPINESS AND SUCCESS, MORE THAN EVER BEFORE, IN LEADING THE FELLOW MUSLIM PEOPLE OF BAHRAIN IN THE PATH OF GROWING PROGRESS AND WELFARE, AND I AM FULLY SURE THAT IN FUTURE YEARS BAHRAIN WILL PLAY A VITAL ROLE IN CO-OPERATION WITH THE OTHER COUNTRIES OF THE PERSIAN GULF IN PRESERVING THE PEACE AND SECURITY OF THAT IMPORTANT AREA. FROM THE DEPTHS OF MY HEART I HOPE THAT THE CORDIAL AND CO-OPERATIVE RELATIONS EXISTING BETWEEN OUR TWO COUNTRIES CAN BE EXPANDED AND STRENGTHENED TO THE BENEFIT OF BOTH SIDES.
ENDS.

2. IN ANSWER TO PRESS ENQUIRIES, THE IRANIAN FOREIGN MINISTRY CONFIRMED ON 15 AUGUST THAT THIS MESSAGE COULD BE CONSIDERED AS OFFICIAL RECOGNITION OF THE INDEPENDENCE OF BAHRAIN ON THE PART OF IRAN AND THERE WOULD BE NO FURTHER COMMUNIQUE ON THE SUBJECT.

3. IT WAS REPORTED IN THE PRESS ON 15 AUGUST THAT IRAN'S REPRESENTATIVE AT THE U.N. HAD MADE A REQUEST TO ATTEND AS AN OBSERVER THE MEETING OF THE SECURITY COUNCIL WHICH IS TO CONSIDER BAHRAIN'S APPLICATION FOR U.N. MEMBERSHIP, AND IT WAS EXPECTED THAT THIS REQUEST WOULD BE MET.

4. FOR PRESS COMMENT SEE MIFT.

RAMSBOTHAM

170657Z

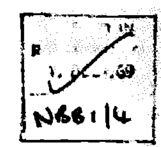
[illegible]

I WOULD ASK YOUR HIGHNESS TO CONFIRM THAT THE PRESENT LETTER ALSO CORRECTLY STATES THE UNDERSTANDING OF THE GOVERNMENT OF BAHRAIN IN THIS MATTER AND HENCE THAT THIS LETTER AND YOUR REPLY TO THAT EFFECT WILL PLACE ON RECORD THE UNDERSTANDING BETWEEN THE TWO GOVERNMENTS IN THIS MATTER.

[illegible]DLEY

NNNN [illegible]
30.6.09

TBNNN
BBC B



M. Jobbett ⑤
Enter Mr Mckearney

B25 BAHRAIN RULER'S PLANS FOR GOVERNMENT AND POPULAR REFORMS

(KUWAIT RADIO) BAHRAIN: BAHRAIN TODAY MARKS THE EIGHTH [ANN]IVERSARY OF SHAYKH ISA BIN SALMAN AL KHALIFAH'S ACCESSION TO THE THRONE. IN A SPEECH OVER RADIO BAHRAIN SHAYKH ISA SAID HE PLANNED TO INTRODUCE NEW REGULATIONS AND REFORMS ON BOTH GOVERNMENTAL AND POPULAR LEVELS BY THE NEW YEAR.

SPEAKING OF HIS PLANS TO ACHIEVE THE PRINCIPLE OF PEOPLE'S PARTICIPATION, HE SAID: THE NEW ORGANISATION OF THE NATIONAL STRUCTURE AND BAHRAIN'S PASSAGE THROUGH THIS DECISIVE STAGE OF ITS HISTORY PRINCIPALLY RELY ON THE SOLIDARITY OF THE CITIZENS AND THEIR COHESION IN THE FACE OF CHALLENGES.

MF BBC MON 1157 16/12 LF

B25 RULER 2: SUPPORT FOR GULF FEDERATION

SHAYKH ISA RENEWED BAHRAIN'S STRONG SUPPORT FOR THE ARAB AMIRATES FEDERATION, AND ITS UNDERTAKING TO WORK FOR THE ELIMINATION OF ALL OBSTACLES AND DIFFICULTIES IN ORDER TO CREATE AN ARAB SOVEREIGN STATE IN THE ARABIAN GULF AREA. BAHRAIN FIRMLY BACKED ITS ARAB NATION IN WHATEVER IT UNANIMOUSLY AGREED ON.

END BBC MON 1158 16/12 LF (UPI)

P.A. 22.12

تشكيل دائرة الخارجية ١٩٧٠ وقت [illegible]

حكومة الكويت زودت البحرين بالمستشارين والمساعدة في تشكيل الخارجية [illegible]

وقد بعثت الكويت [illegible] مستشارين للشؤون الخارجية للمساعدة في تنظيمها ثم ارسل

[illegible] الكويت [illegible] السابق [illegible]

العمل [illegible] في وزارة الخارجية الكويتية

تم ادخالها في ٤/٧/٢٠٠٩

CONFIDENTIAL

BRITISH POLITICAL AGENCY,

BAHRAIN.

/3

15 December, 1970

NBB 1/2

Bahrain Government Policy

The Ruler of Bahrain will be issuing his Accession Day message (the nearest thing here to the Queen'sSpeech) tomorrow.

2. As at present drafted it will briefly review the events of 1970, picking out the Bahrain/Iran settlement as the main achievement. Tribute will be paid to Iran and to Bahrain's friends for their help in achieving the settlement, though only the United Nations Secretary General will be mentioned by name. On future policy, the Ruler will profess Bahrain's devotion to the UAE; but this is to be offset by a later paragraph which will say that the Bahrain Government must decide its own policy in the interests of the people and to preserve Bahrain's essential Arabism. There is no mention of separate independence.

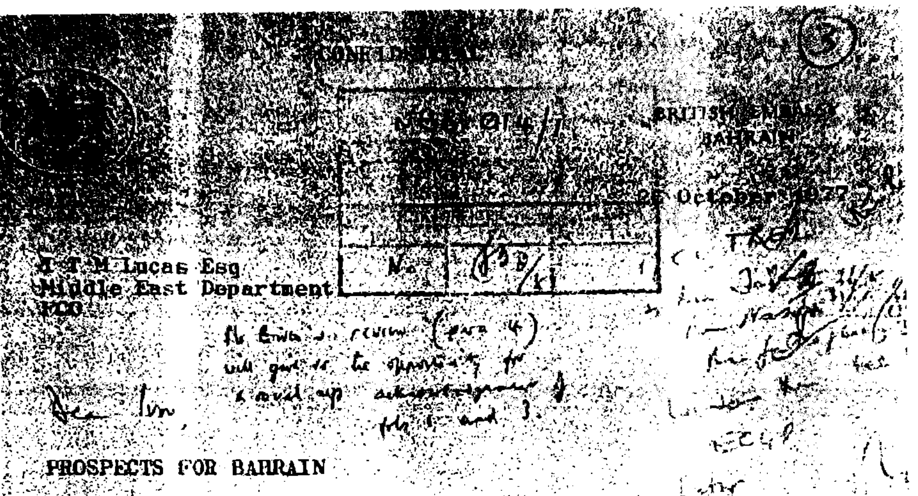
3. A key passage refers back to the political progress made during 1970 with the establishment of the State Council and says that, in furtherance of the policy of associating the people more closely with the Government, steps are being taken towards the promulgation of a constitution during the coming year. As read over to me, this passage does not give an unequivocal promise of popular representation though this is implied. In fact we know that the State Council have decided, with the Ruler's approval, that the present municipal councils should be dissolved, the municipal boundaries redrawn to cover the entire shaikhdom (this means the disappearance of the Rural Affairs Department), and direct elections held for new councils in the course of 1971. Members of a constituent assembly to sit in with the State Council on the final review of a constitution may be drawn from these municipal councils. Some members of the State Council think that the Constituent Assembly should be chosen by free election through the municipal councils. The Ruler and Shaikh Mohammed bin Mubarak have strong reservations on this. I doubt if the democratic process is likely to go further than the municipalities during next year anyway, and there is always a possibility that the proposed municipal elections (about which nothing has yet been said publicly) may themselves be delayed.

(A.J.D. Stirling)

M.S. Weir, Esq.,
Residency, Bahrain.

c.c. Political Agents, Doha, Dubai and Abu Dhabi.
A.C. Goodison, Esq., Kuwait.
Chancery, Tehran.
Arabian Department, FCO.

CONFIDENTIAL


CONFIDENTIAL

BRITISH EMBASSY
BAHRAIN

[illegible] October 1977

J T M Lucas Esq
Middle East Department
FCO

Dear Tim,

PROSPECTS FOR BAHRAIN

1. In the last few weeks I have been turning over in my mind a report on prospects for Bahrain, which I think may have declined somewhat as a result of developments in recent months. I have been holding off in the hope of covering two possible developments:-

(a) The Minister of Labour and Social Affairs, Shaikh Isa bin Mohammed, who holds one of the most sensitive posts in the Government, suffered two severe heart attacks a couple of months ago, and has recently returned from medical treatment in London, moving rather slowly. If his health is no longer up to the strain of his job, his replacement for this valid reason could give a face-saving opportunity to shift a couple of other Ministers who are either incompetent or corrupt, and whose early departure is confidently predicted in the suq.

(b) I think it is about time for the clandestine opposition to show a little activity after their long period of retreat following the Madani murder nearly a year ago.

2. I have, however, been obliged to reply to an enquiry from ECGD, who have been asked to guarantee a hefty extension to the Sheraton Hotel complex now being built between this Embassy and the sea for the Amir's sons. The original plans were scaled down because ECGD, acting partly on my advice, thought that they were too grandiose and would never make any money, but the Lebanese fixers who are behind this have now come back with extensions to restore more or less the original scheme. I enclose a copy of my telegram to ECGD, which gives you an idea of the direction my thoughts are taking.

CONFIDENTIAL

1/22 (42)

Enter

(This is Sh. Khalifa transcription of King Feisal reply to Sh. Isa message.)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب العظمة الأخ الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

حاكم البحرين وتوابعها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

استلمت كتاب عظمتكم المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية ١٣٩١هـ الموافق ١٠ أغسطس ١٩٧١م الذي حمله إلى الأخ الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزميله سعادة الأستاذ أحمد العمران وإني إذ أشكر عظمتكم على خالص ودكم ونبيل مشاعركم أرجو من الله العلي القدير أن تكونوا وجميع الإخوان والأسرة بتمام الصحة والعافية.

لقد كنا بحثنا مع الأخ الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة والأخ الشيخ محمد بن مبارك موضوع الاتحاد وأوضحنا لهما رأينا بشأنه وإننا إذ نتخذ هذا الموقف فما هو إلا في سبيل مصلحة المنطقة عامة ومصلحة البحرين خاصة.

وإني لمقدر لجميع الظروف والملابسات التي تحيط بكم وأن إعلان الاستقلال سواء كان الآن أو بعد بضعة شهور فإن ذلك لا يقدم ولا يؤخر ما دمتم ماضون في ترتيب الأجهزة ودعمها في هذه الفترة الباقية قبل خروج الإنكليز.

على أننا نترك لعظمتكم اتخاذ ما ترونه مناسباً لمصلحتكم، وأن ما نبديه ليس إلا مجرد رأي مخلص نوصي به على ضوء ما نرى فيه المصلحة، مستمدين من الله العون والتوفيق وسائلين المولى أن يأخذ بيدنا ويرشدنا إلى ما فيه الخير والسداد.

والله يحفظكم

أخوكم

فيصل

الطائف في ١٩ جمادى الثانية ١٣٩١هـ

الموافق ١١ أغسطس ١٩٧١م.

CONFIDENTIAL

(9)

BRITISH POLITICAL AGENCY,

BAHRAIN.

2 February, 1970

NB61/2

Shaikh Mohammed bin Salman

Your letter 1/10 of 28 January to Don McCarthy.

2. I have had confirmation from Mr. Josephson of BAPCO, who heard it from both sides, that the Ruler and Shaikh Khalifah did visit Shaikh Mohammed in a final attempt to get him to come into the State Council. Earlier messages and exhortation passed on by their mother had failed and the visit fared no better. Shaikh Mohammed behaved childishly, by his own account as well as by that of his brothers.

3. The Ruler asked Mr. Josephson to see if he could bring Shaikh Mohammed round. (He has, as you know, kept up a close association with Shaikh Mohammed since the latter was an infant and has been a go-between on other occasions.) Mr. Josephson gave him dinner and got nowhere. He had the impression that the trouble went deeper than the quarrel over Salman bin Ali, the Director of Lands. Shaikh Mohammed also wanted Yusuf Rahma, the Ruler's venal private secretary, removed and seemed to have other grievances. Mr. Josephson pointed out that he was isolating himself to no purpose. Shaikh Mohammed said darkly that he had many friends.

4. Mr. Josephson sympathises with the Ruler's effort to bring Shaikh Mohammed back and did all he could to help. I am relieved that he failed. He feels that the healing of this family rift is preferable to the present state of affairs. I, of course, do not. The vacancy at the head of the Public Security Department is bad but it is better than having Shaikh Mohammed there disrupting the police and probably the State Council as well. My guess - and it is no more than a guess - is that Shaikh Mohammed's attitude stems from a belief that he, not Isa, should have become Ruler and that he somehow expects both to have his betes noires removed and to be given even more power than would follow his confirmation as Head of Public Security and Vice-President of the State Council.

5. I think it likely that Shaikh Mohammed will continue touting for support (he was less active in this direction at the end of last year) talking freely against the Ruler. But I do not see him gaining effective support. Those of the Ruling Family who were upset by the administrative changes are, broadly speaking, the less competent. Their backing of Shaikh Mohammed would if anything detract from his popular appeal and I rather doubt if he

/has much

Sir Stewart Crawford, K.C.M.G., C.V.O.,
H.M. Political Resident,
Bahrain.

CONFIDENTIAL

has much appeal except to a few who see him as upholding traditional virtues, to certain - again less competent - police officers and to members of the public beholden to him for hand-outs. Anything is possible in this society but I think that the administrative changes have appreciably diminished Shaikh Mohammed's influence and I would bet against him carrying out anything in the nature of a Palace revolution, particularly with Shaikh Khalifah around.

6. The Ruler and Shaikh Khalifah have incidentally been much more in each other's company recently, almost ostentatiously so. They have also both been more relaxed and cheerful since the administrative changes than at almost anytime since I arrived last March.

(A.J.D. Stirling)

Copy to A.A. Acland, Esq., Arabian Department, FCO.

المراجع :

الأرشيف البريطاني – التقرير المرسل من المعتمد السياسي عن الوضع السياسي في البحرين لعام ١٩٦٩

الأرشيف البريطاني – الوثائق والرسائل المتبادلة في عام ١٩٧٠ و١٩٧١ بين بريطانيا وايران والولايات المتحدة حول تسوية النزاع على عروبة البحرين.

التقرير السري المرسل الى الدائرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٧١.

بيان جبهة التحرير الوطني حول مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي.

بيان الجبهة الشعبية حول مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي.

العريضة النسائية المرفوعة الى الأمير في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ حول منع المرأة من المشاركة في الانتخابات.

الدستور العقدي لعام ١٩٧٣.

قانون الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات لعام ١٩٧٢.

صدى الاسبوع لعام ١٩٧٢.

بيان الجبهةالشعبية المنشور في مجلة (٩ يونيو) ١٩٧٢ لعام.

البرنامج الانتخابي لكتلة الشعب الصادر في النصف الثاني من عام ١٩٧٢.

محاضر جلسات المجلس الوطني الخاصة بدور الانعقاد الأول لعام ١٩٧٤.

محاضر جلسات المجلس الوطني الخاصة بدور الانعقاد الثاني لعام ١٩٧٥ .

رسالة الجمعيات النسائية للمجلس الوطني حول منع المرأة من المشاركة في الانتخابات.

المرسوم بقانون تدابير أمن الدولة لعام ١٩٧٤.

المرسوم الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني.

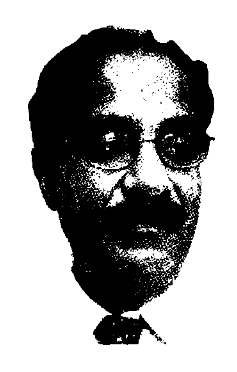
الأمر الأميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بتأجيل الانتخابات.

الوثائق البريطانية للأعوام من ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٦.

قائمة باسماء السفراء والملحقين السياسيين في البحرين

List of Ambassadors/Political Agents at Bahrain

Assistant Political Agent	JC Gaskin	1904-1900
Political Agent	FB Prideaux	1909-1904
Political Agent	CF Mackenzie	1910-1909
Political Agent	SG Knox	1911-1910
Political Agent	DLR Lorimer	1912-1911
Political Agent	Major AP Trevor	1914-1912
Political Agent	TH Keyes	1916-1914
Political Agent	H Stewart/ TCW Fowle	1916
(Political Agent (for the first time-see below	PG Loch	1918-1916
Political Agent	GAG Mungavin	1918
Political Agent	NM Bray	1919-1918
Political Agent	Major HRP Dickson	1920-1919
Acting Political Agent	Sayed Siddiq Hassan	1921-1920
Political Agent	CK Daly	1926-1921
Political Agent	CCJ Barret	1929-1926
Political Agent	Captain CG Prior	1932-1929
(Political Agent (for second time- see above	PG Loch	1937-1932
(Political Agent (for first time-see below	T Hickinbotham	1937
Political Agent	H Weightman	1940-1937
Political Agent	RGEW Alban	1942-1940
Political Agent	Edward Birkbeck Wakefield	1943-1942
Acting Political Agent	Michael Gray Dixon	1943
Political Agent	Tom Hickinbotham	1945-1943
Political Agent	Cornelius James Pelly	1945
Political Agent	Edward BirkbeckWakefield	1947-1945
Political Agent	Cornelius James Pelly	1951-1947
Political Agent	William Scott Laver	1952-1951
Political Agent	John WilliamWall	1955-1952
Political Agent	Charles Alexander Gault	1959-1955
Political Agent	Edward Parr Wiltshire	1962-1959
Political Agent	John Peter Tripp	1965-1962
Political Agent	Anthony Derrick Parsons	1969-1965
Political Agent/Ambassador	Alexander John Dickson Stirling	1971
Ambassador	Robert MathiesonTesh	1972
Ambassador	Edward Ferguson Given	1975
Ambassador	Harold Berners Walker	1979
Ambassador	Roger Tomkys	1981
Ambassador	Francis Sidney Edward Trew	1984
Ambassador	John Alan Shepherd	1988
Ambassador	Hugh James Oliver RedversTunnell	1992
Ambassador	David Ian Lewty	1996
Ambassador	Peter William Ford	1999
Ambassador	Robin Lamb	2003
Ambassador	Jamie Bowden	2006



علي ربيعة

السيرة الذاتية

- بدأ العمل السياسي في الانخراط في حركة القوميين العرب عام ١٩٥٨.
- شارك في انتفاضة عام ١٩٦٥ ودخل السجن لمدة عام ونصف تقريبا.
- هو أحد أعضاء كتلة الشهابيين (نسبة للمهندس هشام الشهابي) التي قاطعت انتخابات المجلس التأسيسي في عام ١٩٧٢ بسبب وجود قانون الطوارئ وقانون التجمعات.
- شارك في تكوين كتلة الشعب اليسارية التي دخلت في الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد في ٧ ديسمبر من عام ١٩٧٣ وفازت بثمانية أعضاء.
- اصبح عضوا في المجلس الوطني حتى أقدمت السلطة على حل المجلس الوطني في السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٧٥.
- شارك في تكوين اللجنة التي التي أشرفت على تحرير العريضتين النخبوية والشعبية في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ وهما اللتان تطالبان بتفعيل دستور البلاد وعودة الحياة النيابية.
- شارك في تأسيس نواة أول حزب سياسي علني في تاريخ البحرين وهو جمعية العمل الوطني الديمقراطي التي تم الترخيص لها في العاشر من سبتمبر ٢٠٠١.
- ساهم ضمن الأعضاء المستقلين والمحامين الى جانب الجمعيات المقاطعة في تشكيل المؤتمر الدستوري الرافض لدستور المنحة لعام ٢٠٠٠ والمطالب بالتمسك بالثوابت الدستورية.
- بعد تطبيع الجمعيات المقاطعة مع قانون الجمعيات السياسية واستعداد الجمعيات للدخول في العملية الانتخابية قدم استقالته من جمعية العمل ليصبح عضوا مؤسسا في حركة الحريات والديمقراطية (حركة حق) لمواصلة النضال من أجل المشروعية الدستورية.

التجربة الموؤودة

"يتحدث الكاتب في هذا الكتاب عن اطراف الصراع لسياسي في الستينات والسبعينات ويحددها في طرفين اساسيين هما جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية واللجنة التأسيسية (لعمال البحرين) من جهة والادارة البريطانية ومعها الادارة المحلية من جهة أخرى. وعن طبيعة الصراع الدائر بين هذين الطرفين كان اعتماد الكاتب على الوثائق البريطانية جليا وواضحا حيث كشفت الوثائق مدى تركيز الادارة البريطانية على التخلص من هذه القوى المناوئة للوجود البريطاني في البحرين وفي الخليج العربي والكيفية التي يتم فيها ملاحقتها وضربها. لكن هذا النضال تتوج في نهاية المطاف في طرح مشروع الديمقراطية الجزئية على الطريقة الكويتية.

ويتطرق الكاتب الى الاسباب الحقيقية لحل المجلس الوطني وتعطيل الحياة النيابية فيكشف سر تواطؤ الادارة البريطانية مع القيادة السياسية في التخلص من هذه التجربة الوليدة وذلك استنادا على المعلومات التي كشفتها وثائق عام ١٩٧٥ و١٩٧٦.

ما يزيد من أهمية هذا الكتاب هو ما تشهده الساحة السياسية في الوقت الحاضر من تداع للوضع السياسي مقارنة بما كان عليه الوضع في السبعينات ونجاح السلطة في احياء التاريخ الخلافي الطائفي الذي قضت عليه الهيئة التنفيذية العليا في بداية الخمسينات ونقل الصراع الطائفي داخل البرلمان الصوري وذلك على اثر التخلص من جميع اللاعبين السياسيين وبروز السلطة كلاعب وحيد في الساحة.

هذا الكتاب هو مساهمة قيمة في التوثيق لحقبة مهمة من تاريخ هذا الشعب المناضل وقد نجح الكاتب في نقل الكثير من الأحداث الحقيقية والمشاهد الصادقة وبالخصوص فيما يتعلق بالأحداث التي عايشها خلال مزاولة نشاطه السياسي مع رفاقه من المناضلين".